

الجزء السادس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن إدريس
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية
الربيع بن سليمان المرادي عنه
تعهدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فـجـ
الجنان آمين

(وبهامته مسند الامام الشافعي ثم كتاب اختلاف الحديث له أيضا رحمه الله)

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب السبب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بقلعة الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تنبيه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسئولا عن التعويض قانونا
أحمد الحسيني

٧
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٢٤ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل على محمد كلما
ذكره الذاكرون وصل
على محمد كلما غفل عن
ذكره الغافلون

(باب ما خرج من كتاب
الوضوء) أخبرنا الامام أبو
عبد الله محمد بن إدريس
الشافعي رضي الله عنه
أخبرنا مالك بن أنس عن
صفوان بن سليم عن
سعيد بن سلمة رجل
من آل ابن الأزرقان

المفسرة بن أبي ردة
وهو من بني عبد الدار
أخبرناه سمع أبا هريرة
رضي الله عنه يقول
سأل رجل رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله انازك
الجحش ونحمل معنا

القليل من الماء فان
نوضأناه عطشنا
أفتنوضأ بماء البحر
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم هو
الطهور ماؤه الحسل
مسته • أنبأنا الثقة عن
الوليد بن كثير عن محمد
ابن عباد بن جعفر عن
عبد الله بن عبد الله بن
عمر عن أبيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم

(كتاب جراح العمد)

(أصل تحريم القتل من القرآن) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولا

تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به الآية وقال الله عز وجل ولا تقتلوا النفس التي
حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما الآية وقال الله تبارك وتعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخرون
يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق وقال أن من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض الآية وقال الله
عز وجل وأول عليهم نبأ ابن آدم بالحق إذ قرأنا من قبل من أحد هامل يقتل من الآخر أي فأصبح من
الناسين وقال عز وجل ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية

(قتل الولدان) قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم قل تعالوا
أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم
واباهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن الآية وقال جل ثناؤه وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب
قتلت وقال وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم (قال الشافعي) كان بعض العرب
يقتل الاناث من ولدها صفارا خوفا من العيلة عليهم والعار بهم فلما نهى الله عز وجل عن ذلك من أولاد
المشركين دل على نية النهي عن قتل اطفال المشركين في دار الحرب وكذلك دلت عليه السنة مع ما دل
عليه الكتاب من تحريم القتل بغير حق قال الله عز وجل قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم الآية

(تحريم القتل من السنة) أخبرنا الثقة عن حماد بن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
عن عثمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجزئ قتل امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان
أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يحمل أن يعد مسلم بالقتل
ثلاث كفر ثبت عليه بعد إيمانه أو زنا بعد احصائه أو قتل نفس عبدًا بغير حق وهذا موضوع عني مواضعه
(قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا فقد عصمت دماءهم وأموالهم الا ما
يحققها وحسابهم على الله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن حماد عن ابن الليث بن
سعد عن ابن شهاب عن عطية بن يزيد الذي عن عبد الله بن عدى عن الخياط عن المقدادة أنه أخبره انه قال يا رسول
الله أرأيت أن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلتني فضرب أحدي يدَي بالسيف فقطعه هاتم لأذنتي بشجرة فقال
أسلمت لله أفأقول يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله انه
قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأفتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله وإن قتلت فانه عزتك
قبل أن يقتله وانك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال (قال الربيع) معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فإنه
إن قتلت فانه بمنزلة يدي أنه حرّام الدم قبل أن تقتله وانك بمنزلة مباح الدم بر يدبشقه قبل أن يقول
كلمته التي قال إذ كان مباح الدم قبل أن يقولها لان يكون كافراً مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحّاك أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من قتل نفسه نبه من الدنيا عذب به يوم القيامة أخبرنا مسلم بن خالد بإسناده بالحضر في ذكر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقين فقال له مه فلماذا كره أحد فقضب ثم قال والذي نفسي بيده
لو استترك فيه أهل السماء وأهل الأرض (١) لا أكهم الله في النار وأخبرنا مسلم أيضاً بإسناده ألا تحفظ
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قتل المؤمن بعدل عند الله زوال الدنيا أخبرنا الثقة أن رسول
صلى الله عليه وسلم قال من أعان علي قتل امرئ مسلم بشرط كلمة لم يملكوا بين عينيه آيس من رحمة الله
مع التشديد في القتل

(جماع ايجاب القصاص في العمد) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله جل وعز ومن قتل

مظالمهم فقد جعلنا واليه سلطاناً فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) في قول الله عز وجل فلا يسرف في القتل لا يقتل غير قاتله وهذا يشبه ما قيل والله أعلم قال الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتل والقصاص اغتياكوب عن من فعل ما فيه القصاص لا يمن لم يفعله فأحكم الله عز وجل كرمه فرض القصاص في كتابه وأمانت السنة لمن هو وعلى من هو (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جد قال وجدني قائم يصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب أن أعدي الناس على الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضار به ومن تولى غير ماله فقد كفر عما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا صفوان بن عيينة عن محمد بن إسحاق قال قال لابي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه ما كان في الصحيفة التي كانت في قراب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان فيها الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضار به ومن تولى غير ماله فقد كفر عما أنزل الله جل ذكره على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم وأعن عيسى بن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى

مخالف لما اشتهر وذكره أهل اللغة والصرف من أن كب الثلاثي متعد وأكب الرباعي لازم وأنه من النوادر كتب متعده

قال اذا كان الماء قلتين
لم يجعل نجسا وأخشا
• أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا
شرب الكلب من اناء
أحدكم فليغسله سبع
مرات • أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اذا ولغ
الكلب في اناء أحدكم
فليغسله سبع مرات
• أنبأنا ابن عيينة عن
أيوب بن أبي نجمة عن ابن
سبر بن عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا ولغ الكلب في
انااء أحدكم فليغسله
سبع مرات أو لاهن
أو أخرجهن بالتراب
• أخبرنا سفيان بن عيينة
عن هشام عن فاطمة
عن أسماء قالت سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
عن دم الحية يصب
اثوب فقال حية ثم
أقرصه بالماء ثم شيه
(١) قوله لأكرمهم هكذا
في النسخ التي يبدونها وله
في صحيح الترمذي وهو

وصلى فيه * أخبرنا
الربيع عن الشافعي في
أول الكتاب ثمانية
ابن عينة أخبرنا هشام
ابن عروة أنه سمع امرأته
فاطمة بنت المنذر تقول
سمعت جدتي أسماء بنت
أبي بكر تقول سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
عن دم الحبيضة فذكر
مثله * أخبرنا مالك
عن هشام بن عروة عن
فاطمة بنت المنذر عن
أسماء ابنة أبي بكر قالت
سألت امرأة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فقال يارسول الله
أرأيت أحدا إذا
أصاب ثوبها الدم من
الحبيضة كيف تصنع
فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لها إذا
أصاب ثوب أحدا كن الدم من
الحبيضة فلتقرصه ثم
لتنضجه بالماء ثم تصل
فيه * أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن أبي
حبيبة وأبان حبيبة
عن داود بن الحصين
عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أنه سئل أنثوا سباعا

﴿من عليه القصاص في القتل وما دونه﴾ قال الشافعي لأقصاص على من لم تجب عليه الحدود
وذلك من لم يتسلم من الرجال أو تحض من النساء أو يستكمل خمس عشرة سنة وكل مغلوب على عقله
بأى وجه ما كانت الغلبة إلا بالسكران القصاص والحدود على السكران كهي على الصحيح وكل من قلنا
عليه القصاص فهو بالغ غير مغلوب على عقله والمغلوب على عقله من السكر دون غيره (قال الشافعي) وإذا
أقر الرجل البائع وهو غير مجبور عليه بالغ يجوز إقراره أنه جنى جنابة عدا أو وصفها الجنابة فأنبتناهم جن
أو غلب على عقله فعليه القصاص في العدم منها أو أرس الخطأ في ماله لا يجوز ذهاب عقله دون أخذ الحق
منه (قال الشافعي) ولو أقر بجنى لله من زنا أو ارتد ثم ذهب عقله لم أقم عليه حد الزنا لم أقسه بالردة لأن
أحتاج إلى ثبوت على الإقرار بالزنا وهو يعقل وذلك أحتاج إلى أن أقوله وهو يعقل أن لم يرجع إلى
الإسلام قتل (قال الشافعي) ولو أقر وهو بالغ أنه جنى على رجل جنابة عدا أو قال كنت يوم جنت عليه
صغيرا كان القول قوله في أن لا قود عليه وعليه أرهافي ماله خطأ فأن أقر بها خطأ لم يضمن العاقلة ما أقر به
وفضنه هو في ماله ولو قال كنت يوم جنتها عليه ذاهب العقل بالغافان كان يعلم أنه ذهب عقله قبل منه وإن
لم يعلم أقيد المجني عنه منه (قال الشافعي) وحيث قبلت منه فعليه الجناح أن طلبها المدعي (قال الشافعي)
ولو شهد الشهود على رجل أنه جنى على رجل جنابة عدا أنهم كانوا بالغاء صغيرا فإن لم يثبتوه بالغاء
والشهود عليه يكر الخيانة أو يقول كانت وأنا صغير جعلها جنابة صغير وجعلت أرشها في ماله ولم أقدمه
(قال) ولو أن رجلا لا يمن ويقضي جنى على رجل فقال جنت عليه في حال جنونه كان القول قوله ولو شهد
الشهود عليه الجنابة ولم يثبتوا كان ذلك في حال جنونه أو أفاقته كان هكذا وإن أثبتوا أنه كان في حال أفاقته
فعليه القصاص وهكذا من غلب على عقله بمرض أي مرض كان أو وجهه من الوجوه ما كان غير السكر
ولو أنبتوا أن مجنوناً جنى وهو سكران وقالوا لا ندري ذهاب عقله من السكر أو من العارض الذي جعلت
القول قوله ولو أنبتوا أنه كان مقيما من الجنون وأن السكر كان ذهاب عقله جعلت عليه القود ولو شهد
شهود على أنه جنى مغلوبا على عقله وآخر أن أنه جنى هذه الخيانة غير مغلوب على عقله ألغيت البيتين
لتكافئهما وجعلت القول قوله مع عينته ولو كان مجنوناً ويقضي فنهذه شهوداً جنى مغلوبا على عقله وقال
هو بل جنت وأنا عقل قبلت قوله وجعلت عليه القود

﴿باب العبد الذي يكون فيه القصاص﴾ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاع القتل
ثلاثة وجوه عديمه قصاص فلولى المجني عليه عدا الله أو ان شاء وعدا عا ليس فيه قصاص وخطا فليس
في واحد من هذين الوجهين قصاص (قال) فالعبد في النفس عا فيه القصاص إن يعمد الرجل الرجل
فصيده بالسلاح الذي يتخذ لشر الدم ويذهب في اللعم وذلك الذي يعقل كل أحد أنه السلاح المتخذ للقتل
والإجراح وهو الحسد بالحد كالبف والدين والخمر وسنان الرمح والمخيط وما أشبه مما يشق مجده إذا
ضرب أو رمى به الجلد والدم دون نفسه فيخرج (قال الشافعي) وهو السلاح والله أعلم الذي أمر الله عز
ذكره أن يؤخذ في صلاة الخوف وكذلك كل ما كان في معناه من شيء صلابته قد دحت صارا إذا جئ به أو
رمى به فخرق حده قبل نعله مثل العود يحدو النحاس والفضة والذهب وغيره فكل من أصاب أحد ابشئ

من هذا جرحه فأت من الجرح فففيه القصاص (قال الشافعي) وإن ضرب به عرض سيفا أو عرض
 خنصر أو محيط فلم يجرحه فأت فلا قود فيه حتى يكون الحديد جارحا أو شادا مثل الجرح الثقيل بفضه رأسه
 وعود الحديد وما أشبهه (قال الشافعي) وكذلك لو ضرب به عود حديد خفيف لا يشد مثله أو شئ من
 الحديد لا يشد وما كان لا يجرح أو كان خفيفا لا يشد وكذلك لو ضرب به حديد السيف أو غيره فلم
 يجرحه ومات ففيه العقل ولا قود فيه (قال الشافعي) وما كان من شئ من الحديد أو غيره على عصا خفيفة
 شبيهة (١) بالنصب فضر به الضربة الواحدة قتله فلا قود عليه لأن هذا لا يشد لئلا يهرد ما ولا
 يتخذ عات به وإن قتل قتل بالنقل لا بالحد (قال) وكذلك العراض يرمي به فلا يجرح ويصيب بعرضه
 فيؤت أو يصب به فلا يجرح فيؤت (قال) وهكذا لو ضرب به حجر لا حمله خفيف فرفضه فأت فلا
 قود ولو شحبه وكذلك لو ضرب به بسوط فضعه فيه أو ضرب به أسواط يرى أن مثله لا يؤت من مثلها فأت فلا
 قود ولو كان نضوا فضر به عشرة أسواط ومثله يؤت فيبايرى من مثلها فأت ففيه القود ولو كان بمحملا
 فضر به مائة أو الأغلب أن مثله لا يؤت من مثلها فأت فلا قود وكل حديد له حد يجرح فخرج به جرحا صغيرا
 أو كبيرا فأت ففيه القود لأنه يجرح بحده والحجر يجرح بقله ولو كان من المرو أو من الحجارة شئ يحدد
 حتى يمر مرور الحديد فخرج به ففيه القود أن مات المجروح وإن ما جاوز هذا فكان الأغلب منه أن من ضرب
 به أو ألقي فيه أو ألقي عليه لم يضره فضر به رجل رجلا أو ألقاه فيه وكان لا يستطيع الخروج منه أو ألقاه عليه
 فأت الرجل ففيه القصاص وذلك مثل أن يضرب الرجل بالخشبة العظيمة التي تشد رأسه أو صدره
 فيشدخه أو خاصرته فيقتله مكانه أو ما أشبه هذا مما الأغلب أنه لا يعاش من مثله أو بالعصا الخفيفة فأتابع
 عليه الضرب حتى يبلغ من عدد الضرب ما يكون الأغلب أنه لا يعيش من مثله وكذلك السوط وما في هذا
 المعنى وذلك أن يضربه على خاصرته أو في بطنه أو على نديه ضربا متبعا أو على ظهره المائتين أو الثلاثمائة
 أو على ألبته فإذا فعل هذا فمات بقلعه عنه الامتصاص أو مغمى عليه ثم مات ففيه القود وفي أن يسرع الحفرة حتى
 إذا انجمت ألقاه فيها أو يسرع النار على وجه الأرض ثم يلقه فيها برطابا أو يربطه ليعرق في الماء فإن فعل
 هذا فأت في مكانه أو مات بعد من ألم أو أصابه ففيه القود (قال الشافعي) فإذا سارع النار على وجه الأرض
 فألقاه فيها وهور من أو صغر فترك ذلك وإن ألقاه فيها بصحيف كان يحيط العلم أنه يستطيع أن يتخلص
 منها فترك القصاص فأت فلا قود وإن عالج التخلص فقلبه كثرتها أو التها بها ففيه القود وكذلك
 إن ألقي فيها لم يزل يتحرك يعالج الخروج فلم يخرج حتى مات أو أخرجه منها حرق الأغلب أنه لا يعاش
 منه فأت ففيه القود وإن كان بعض هذا وهو يقدر على التخلص بأن يكون إلى جنب أرض
 لا نار عليها فأت بما يكفيه أن ينقلب فيصير عليها أو يقول أمت وأنا على التخلص فأدرا ما أشبه هذا مما عليه
 الدلالة بأنه يقدر على التخلص لم يكن فيه عقل ولا قود وقد قيل يكون فيه العقل وإن ألقاه في ماء قريب من
 ساحل وهو يحسن العوم ولم تعطيه جرية الماء فأت فلا قود (٢) وإن كان لا يحسن العوم وألقاه في بياض
 نحو دأرض أو جبل أو سفينة مقببة وهو يحسن العوم فترك التخلص فلا قود وإن ألقاه في ماء لا يتخلص في
 الأغلب منه فأت فعليه القود ولو كان الأغلب أنه يتخلص منه فأت فلا قود ودفعه العقل (قال) وأصح القولين
 أبو محمد وقد قيل يتخلص أو لا يتخلص سواء أن لا قود عليه وعليه العقل (قال الربيع) وأصح القولين
 أن لا عقل في النفس ولا قود لأنه هو الذي قتل نفسه إذا كان يقدر أن يتخلص فيسلم من الموت فترك التخلص
 وعلى الطارح أرض ما حرق النار منه أول ما طرح فبطل أن يمكنه التخلص (قال الشافعي) وإن خنقه
 فتابع عليه الخنق حتى يقتله ففيه القود وكذلك أن نغم بثوب أو غيره فتابع عليه الغم حتى يموت ففيه
 القود وإن ترك حياته مات بعد فلا قود إلا أن يكون الخنق أو الغم قد أودته ما لا يجري معه نفسه فموت

رفاعة عن كبتة بنت
 كعب بن مالك وكانت
 تحت ابن أبي قتادة أو
 أبي قتادة « الشئ من
 الربيع » أن أبا قتادة
 دخل فكبته وضوا
 بجأت هرة فشرت
 منه قالت فرأى أنظر
 إليه فقال أتعبين
 يا بنت أختي إن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال إنها ليست بغنس
 أنهما من الطوافين عليكم
 أو الطوافات * أبانا
 الثقة عن يحيى بن أبي
 كثير عن عبد الله بن أبي
 قتادة عن أبيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 مثله أو مثل معناه
 * أخبرنا شفيان عن
 الزهري عن عروة عن
 عائشة رضي الله عنها أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يغتسل من
 القدح وهو الفرق
 وكنت أغتسل أنا وهو
 من آاء واحد * أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن

(١) قوله بالنصب كذا
 في السخ ولعله محرف
 عن النصب بضمين جمع
 نصاب وهو مقبض
 السكين وحرر (٢) قوله

عمر رضي الله عنهما له كان يقول ان (١) الرجال والنساء كانوا يوضون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم جميعا . أخبرنا مالك عن هشام بن

عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إياه واحد . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس عن جهمونة رضي الله عنها أنها كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إياه واحد . أخبرنا بيان عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغسل أنا ورسول الله

صلى الله عليه وسلم من إياه واحد فرمى قلبه أبى إلى أبى . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مته قد كان أعطاهما لولا لميونة زوج النبي صلى الله عليه

(١) قوله قال الربيع وقد قيل يتخلص أولا يتخلص الخ هكذا وقع في النسخ ولا يناسب ما قبله وقوله لأنه لم يمت من البدق بعض النسخ الأمن البدق انظر (٢) قوله ثم أتت كذا

من ذلك ففيه القود (١) (قال الربيع) وقد قيل يتخلص أولا يتخلص أن لا قود عليه وعليه العقل لأنه لم يمت من البدق (قال الشافعي) وجماع هذا أن ينظر إلى من قتل بشيء مما وصفت غير السلاح المحدد فإن كان الأغلب أن من نيل منه يقتله ويقتل مثله في مثل سنة وصحة وقوته وأحواله أن كانت مخالفة لذلك قتل لا وجبا قتل السلاح أو أوحى ففيه القود وإن كان الأغلب أن من نيل منه يقتل ما نيل منه يسلم ولا يأتي ذلك على نفسه فلا قود فيه (قال الشافعي) وضرب القليل على الحماره يقتل في الأغلب ولا يقتل مثله لو كان في ظهر أو يدين أو فخدين أو رجليه والضرب القليل يقتل النضو والخلق الضعيف في الأغلب والأغلب أن لا يقتل قوته ويقتل في الأغلب في البرد الشديد والحرا الشديد ولا يقتل في الأغلب في غيرها (قال الشافعي) فمن نال من امرئ شيئا فانظر إليه في الوقت الذي ناله فيه فإن كان الأغلب أن ماله به يقتله ففيه القود وإن كان الأغلب أن ماله به لا يقتله فلا قود فيه (قال الشافعي) وإن طين رجل على رجل يتناول يدعه يصل إليه طعام ولا شراب أو يما حتى مات أو حبسه في موضع وإن لم يطين عليه ومنعه الطعام أو الشراب مدة الأغلب من مثله أنه يقتله فمات يقتله وإن مات في مدة الأغلب أنه يعيش من مثله افقها العقل لا قود فيه (قال الشافعي) فإن حبسه بخاء طعام أو شراب ومنعه الطعام فمات بشره حتى مات ولم تأت عليه مدة موت أحد منع الطعام في مثله فلا عقل ولا قود لأنه ترك أن يشرب فأعان على نفسه ولم يمنعه الطعام مدة الأغلب أنه موت أحد منعها الطعام ولو كانت المدة التي منعه فيها الطعام مدة الأغلب أنه يموت أحد من مثله يقتله وإن كان الأغلب أنه لا يموت من مثله ضمن العقل (قال الشافعي) وإذا أقدته بما صنع به حبس ومنع كحبسه ومنعه فإن مات في تلك المدة لا يقتل بالسيف

(باب العمد في ما دون النفس) قال الشافعي رحمه الله وما دون النفس مخالف للنفس في بعض أمره في العمد فلو عدر رجل عن رجل باصبعه ففقاها كان فيها القصاص لأن الأصبع تأتي فمفعلي ما يأتي عليه السلاح في النفس وربما جاءت على أكثر وهكذا لو أدخل الرجل اصبعه في عنقه فاعتل فمات برأ حتى ذهب بصرها أو انتحيت كان فيها القصاص (قال الشافعي) ولو لطمه لطمه في رأسه فورمت (٢) ثم أتت حتى أوصحت لم يكن فيها قصاص لأن الأغلب من اللطمه أنها قايما يكون منها هكذا فتكون في حكم الخطأ (قال الشافعي) ولو ضرب رأسه بمجر مجرأ أو حجره نقل غير مجرأ فوجعه أو أدماه ثم صارت موجحة كان فيها القود لأن الأغلب مما وصفت من الحجارة أنها تصنع هذا ولو كانت حصاة فمرأها فورمت ثم أوصحت لم يكن فيها قصاص وكان فيها عقلا تأمل أن الأغلب أنها لا تصنع هذا فمفعلي هذا ما دون النفس مما فيه القصاص كله ينظر إذا أصابه البالي فإن كان الأغلب أنه يصنع به مثل ما صنع بشيء من المحدث في النفس فاصابه به ففيه القود وإن كان الأغلب أنه لا يصنع ذلك لا يقلل أن كان فلا قود فيه وفيه العقل وهذا على مثال ما يصنع في النفس في أنساب القصاص وتركه وأخذ العقل فيه (قال الشافعي) وجماع معرفة قتل العمد من الخطأ أن بعد الرجل إلى الرجل بالعصا الخفيفة أو قال عصا في يده أو بالسباط في ظهره الضرب الذي الأغلب أنه لا يموت من مثله أو ما دون ذلك من الأمام والوجه واليد والضربة بالشراب وما أشبهها وكل هذا من العمد الخطأ الذي لا قود فيه وفيه العقل (قال الشافعي) أخبرنا بيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ البوط أو العصامة من الأبل مغلفة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فالدية في هذا على العاقلة من قبل أنه خطأ في القتل وإن كان عدا في الفعل يستطاع فيه القصاص ولا يكون فيه القصاص والدية في معنى ثلاث سنين (قال الشافعي) وهذا معنى ما وصفت من الضرب الذي

وسلم قال فهلا انتفعت
بجلدها قالوا يا رسول الله
انها ممتعة قال انما حرم
أكلها وأخيرنا الربيع
أبناءنا الشافعي أبناء ابن
عينة عن الزهري عن
عبد الله بن عبد الله عن
ابن عباس رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم ما على أهل
هذلولوا أخذوا أهليها
فدبغوه فانتفعوا قالوا
يا رسول الله انها ممتعة
قال انما حرم أكلها
• أخبرنا صفوان بن عينة
عن زبير بن أسلم أنه سمع
ابن وعله سمع ابن عباس
رضي الله عنهما سمع
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول أياها بديع فقد
طهره • أخبرنا مالك
عن زبير بن أسلم عن
ابن وعله عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
إذا دبغ الإهاب فقد
طهره • أخبرنا مالك عن
ابن قسيط عن محمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان
عن أمه عن عائشة
رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر
أن يستعمل الجلود الممتة
إذا دبغت • أخبرنا مالك

(١) هنا زيادة في بعض

الأغلب فيه أنه يعيش من مثله ولم ألق أحدا من أهل الفقه والنظر يخالف في أن هذا معناه فأما أن يشدخ
الرجل رأس الرجل بالحجر أو يتابع عليه ضرب العصا والبساط متتابعة الأغلب أن مثله لا يعيش من مثله
فهذا أكبر من القتل بالضربة بالسكين والخضيفة في الرأس واليد والرجل وأعجل قتلًا وأحرى أن
لا يعيش أحد منه في الظاهر

(الحكم في قتل العمد)

قال الشافعي رحمه الله من العلم العام الذي لا اختلاف فيه بين أحد لحيته
خديته وبلغني عنه من علماء العرب أنها كانت قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم تباين
في الفضل ويكون بينهما ما يكون بين الجيران من قتل العمد والمخاطف كان بعضها يعرف لبعض الفضل في
الديات حتى تكون دية الرجل الشريف أصعاف دية الرجل دونه فاخذ بذلك بعض من أبطلهم هامن
غيرها ما قصد مما كانت تأخذه فكانت دية النضيري ضعف دية القرظي وكان الشريف من العرب إذا قتل
بجواز قاتله إلى من لم يقتله من أشرف القبيلة التي قتله أحد هاور عالم ورضوا الأبعد يقتلهم فقتل بعض
عني شأس بن زهير فجمع عليهم أبو زهير من جذمة فقال والله أو بعض من نذب عنهم سبل في قتل شأس فقال
أحدى ثلاث لا يغنيني غيرها قالوا وما هي قال تحيوني شأسًا وتلاوني ردائي من نجوم السماء وأدفعوني إلى
غنيابهم ها فقلت لهم لا أرى إلى أخذت منه عوضا وقتل كليب وائل فاقتلوا هادرا وطويلوا واعتلهم بعضهم
فاصابوا إناله يقال له بحير فأتاهم فقال قد عرفتم عزلي فحير بكليب وكفوا عن الحرب فقالوا بحير بئس
نزل كليب فقاتلهم وكان معترلا (قال الشافعي) وقال انه نزل في ذلك وغيره مما كانوا يحكمون به في
الجاهلية هذا الحكم الذي أحكمه كله بعد هذا وحكم الله تبارك وتعالى بالعدل فسوى في الحكم بين عباده
الشريف منهم والوضيع أحكمهم الجاهلية يبعون ومن أحسن من الله حكم القوم وقتون فقال ان الاسلام
نزل وبعض العرب يطلب بعضا بدماء وجراح فزول فهم بأبها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى
التي قوله ذلك تخفف من ربكم ورحمة الآية التي بعدها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال معاذ قال مقاتل أخذت هذا التفسير
عن نفر حفظه ما عنهم مجاهد أو الحسن والخصال بن مزاحم قال في قوله في عني له من أخيه شيء فأتبع
بالمعروف وأداء الله بأحسن الآية قال كان كتب على أهل النوراء أنه من قتل نفسا بغير نفس حق له أن
يقادها ولا يبعي عنه ولا تمل منه الدية وفرض على أهل الأنجيل أن يبعي عنه ولا يقتل ورخص لامة
محمد صلى الله عليه وسلم أن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا ذلك قوله عز وجل ذلك تخفف من
ربكم ورحمة يقول الدية تخفف من الله أن جعل الدية ولا يقتل ثم قال فن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم
يقول من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم وقال في قوله ولكم في القصاص حياة وأولى الألباب أهلكم
تتقون يقول لكم في القصاص حياة ينتهي بعضكم عن بعض أن يصيب مخافة أن يقتل أخبرنا صفوان
ابن عينة قال حدثنا عمر بن دينار قال سمعت مجاهد يقول سمعت ابن عباس يقول كان في بني إسرائيل
القصاص ولم تكن فيهم الدية فقال الله عز وجل لهذه الامة كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر
والعبد بالعبد والاني بالاني فني عني له من أخيه شيء قال العفوان تقبل الدية في العمد فأتبعنا بالمعروف
وأداء الله بأحسن ذلك تخفف من ربكم ورحمة مما كتب على من كان قبلكم فن اعتدى بعد ذلك فله
عذاب أليم (قال الشافعي) وما قال ابن عباس في هذا كما قال والله سبحانه أعلم وكذلك ما قال مقاتل (١) لان الله
عز وجل أذكركم القصاص ثم قال في عني له من أخيه شيء فأتبعنا بالمعروف وأداء الله بأحسن لم يجز والله أعلم
أن يقال ان عني بان صولح على أخذ الدية لان العفو تركل حق بلا عوض فلم يجز إلا أن يكون ان عني عن
القتل فاذا عاقم يكن إليه سبيل وصار للعاقب القتل مال في مال القاتل وهو دية قتيله فبئس معروف

النسخ ونقص مقاتل فيه أكثر من نقض ابن عباس والتسجيل يدل على ما قال مقاتل لان الله عز وجل الخ اه كتبه مصححه

عن نافع عن زيد بن عبد الله
 ابن عمر عن عبد الله
 ابن عبد الرحمن بن أبي
 بكر الصديق عن أم
 سلمة رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الذي يشرب في آنية
 الفضة إنما يجرجر في
 بطنه نار جهنم • أخبرنا
 ابن عيينة عن الزهري
 عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال إذا
 استيقظ أحدكم من
 نومه فلا يغمس يده في
 الأناحي يغسلهما ثلاثا
 فله لا يدرى ابن بابت
 به • أخبرنا مالك وابن
 عيينة عن أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إذا استيقظ
 أحدكم من نومه
 فليغسل يده قبل أن
 يدخلها في وضوئه فإن
 أحدكم لا يدرى أين
 بابت به • أخبرنا الثقة
 عن جبير عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه قال
 كان أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

ويؤذي إليه القاتل باحسان فلو كان إذا عفاه عن القاتل لم يكن له شيء لم يكن للعافي تبعه ولا على القاتل شيء
 يؤذي به باحسان (وقال) وقد جاءت السنة مع بيان القرآن في مثل معنى القرآن أخبرنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن سعد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح
 السلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن الله عز وجل حرم مكة ولم يجزها للناس فلا يحل لمن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفل بها دما ولا يعصدها بخير فإن ارتخص أحد فقال أحلت لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام كرميتها
 بالأمس ثم أنكم باخرا ع قد قتلتم هذا القتل من هذيل وأنا والله عاقله فن قتل بعده قتلا فاقاله بين خيرتين
 أن أحبوا قتلا أو أن أحبوا أخذوا العقل (قال الشافعي) وأمر الله جل ثناؤه ومن قتل مظلوما فقد
 جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل فيه والى الله أعلم في قوله فلا يسرف في القتل لا يقتل غيره قاتله (قال
 الشافعي) في قوله تبارك وتعالى كتب عليكم الله الصلوات التي أنزلنا فيها خاصة في الحين الذين وصف
 مقاتل بن حيان وغيره من حكيته قوله في غيره هذا الموضع ثم أيها أن يقتل الحر بالحر إذا قتله والاني
 بالاني إذا قتلها ولا يقتل غير قاتلها الباطل لأن مجاوز القاتل إلى غيره إذا كان المقتول أفضل من القاتل كما
 وصف ابنس أنه لا يقتل ذكر بالاني إذا كانا حرمين مسلمين ولأنه لا يقتل حر بعد من هذه الجهة إنما
 يترك قتله من جهة غيرها وإذا كانت هكذا أنه أن تكون لا تدل على أن لا يكون يقتل اثنين أو أحدا إذا
 كانا قاتلين (قال الشافعي) وهي عامة في أن الله عز ذكره أوجب بها القصاص إذا تكافأ دمان وإنما
 يشك أن بالبحرية والاسلام وعلى كل ما وصفت من عموم الآية وخصوصها دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع
 (قال الشافعي) فأما رجل قتل فيل أو قتل المقتول بالخير إن شاء الله فقتل القاتل وإن شاء أخذه منه الدية وإن
 شاء عفا عنه بلا دية (قال الشافعي) وإذا كان لولي المقتول أخذ المال وترك القصاص كره ذلك القاتل
 أو أوجب له الله عز وجل أن يجعل السلطان للولي والسلطان على القاتل فكل وارث من زوجة أو غيرهما سواء
 وليس لأحد من الأولياء أن يقتل حتى يجمع جميع الورثة على القتل وينظر غائبهم حتى يجتمع أو يوكل
 وصغيرهم حتى يبلغ ويحبس القاتل إلى اجتماع غائبهم ولو بلغ صغيرهم فإن مات غائبهم أو صغيرهم أو بالغهم
 قبل اجتماعهم على القتل فلوارث الميت منهم في الدم والمال مثل ما كان لليت من أب أو فؤ أو يقتل (قال
 الشافعي) فإذا أخذه من الدية فذلك له ولا سبيل له إلى الدم إذا أخذ الدية أو عفا بلا دية (قال الشافعي)
 ولو كان على المقتول دين وكانت له وصايا لم يكن لأهل الدين ولا الوصايا العوض في القتل أن أراد الورثة وأن عفا
 الورثة وأخذوا الدية أو عفا أحدهم كانت الدية حينئذ مالا من ماله يكون أهل الدين أحق بها ولأهل الوصايا
 حقهم منها (قال الشافعي) ولولم تختار الورثة القتل ولا المال حتى مات القاتل كانت لهم الدية في ماله
 بما هو من ماله غرامه كدين من دينه (قال الشافعي) ولو اختاروا القتل فمات القاتل قبل بقتل كانت لهم
 الدية في ماله لأن المال إنما يبطل عنهم بأن يختاروا القتل وبقتل فمات القاتل فمات القاتل قبل بقتل كانت لهم
 الوجهين وكذلك لو قضى لهم بالقصاص بعد اختياره فمات القاتل فمات القاتل فمات القاتل فمات القاتل فمات القاتل
 الدية في ماله (قال الشافعي) ولو لم يمت القاتل ولكن رجل قتله خطأ فأخذت له دية كانت الدية ما لا من ماله
 لا يكون أهل القتل الأول أحق به من غرامه كالا يكونون أحق بما سواهم من ماله ولهم الدية في ماله يكونون
 بها أسوة الغرماء (قال الشافعي) ولو جرحه رجل عدا ثم عفا الجرح ع الجرح وما حدث منه ثم مات من
 ذلك الجرح لم يكن للقاتل الجرح سبيل بأن الجرح قد عفا القتل فإن كان عفا عنه لم يأخذ عقل الجرح أخذت
 منه الدية تامة لأن الجرح قد صار نفسا وإن كان عفا عن العقل والقصاص في الجرح ثم مات من الجرح
 فن لم يجز الوصية للقاتل أبطل والعفو جعل الدية تامة للورثة لأن هذه وصية لقاتل ومن أبجاز الوصية للقاتل

يقتضون العشاء
فينامون أحبه قال
فعدوا حتى تحق
رؤسهم ثم يصلون ولا
يتوضؤون * أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر
كان ينام قاعداً صلى
ولا يتوضأ * أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سالم
عن أبيه قال فقلة
الرجل امرأته أو
جسماً يهيد من
اللامسة فن قبل
امرأته أو جسماً يهيد
فعليه الوضوء * حدثنا
سفيان حدثنا الزهري
أخبرني عباد بن تميم
عن عمه عبد الله بن زيد
قال شكى إلى النبي صلى
الله عليه وسلم الرجل
يخيل إليه الشيء في
الصلاة فقال لا يفتل
حتى يسمع صوتاً أو يجد
ريحاً * أخبرنا إبراهيم

(١) قوله أو اختار
العقل كذا وقع في
النسخ ولعله سقط من
قلم الناظر قبل هذا ما يصح
العطف عليه ووجه الكلام
وانه أكل كان لولي المقتول
وللمجروح على الجاني
القصاص أو اختيار
العقل الخ فانظر كتبه
معجمه

جعل عفوه عن الجرح وصية يضرب بها القاتل في الثلث مع أهل الوصايا وقال فيما زاد من الدية على عقل
الجرح قولين أحدهما أنه مثل عقل الجرح لأنه مال من ماله ملك عنه والآخر لا يجوز لأنه لا يملك إلا بعد
موته عنه (قال الشافعي) ولو قتل ففرج لدا كان لولي القتل أن يقتل في قول من قتل أكثر من واحد
واحد منهم أرادوا يأخذ من أراد منهم الدية بقدر ما يلزمه منها كانتهم كانوا ثلاثة ففغان واحد فبأخذ من
الآخرين ثلثي الدية أو بقية الثمان شاء (قال الشافعي) وإذا كانوا نفرًا فبأخذ من ضاربهم أو أحدهم
ضارب بمجديده والآخر بمصاخره والآخر بمجرب أو سوط فأت من ذلك كله وكلهم عامد لضرب فلا
قصاص فيه من قبل أن لا أعلم بأي الضرب كان الموت وفي بعض الضرب ما لا قود فيه بحال وعلى العائد
بالجديده حصته من الدية في ماله وعلى الآخر من حصته ما على عقلهما (قال الشافعي) وكذلك لو كان فهم
واحد حرمي شأنا فخطأه فأصابه معهم كانت على جميع العامين بالجديده الدية في حصصهم في أموالهم حالة
وعلى عاقلة الخطي بالجديده حصته من الدية كما تكون دية الخطأ (قال الشافعي) ولو عفا المقتول عن
هؤلاء كلهم كان القول فين لا يجوز للقاتل وصية أو من يجيرها كما وصفت وقال في الذي يتركهم بخطا قولين
أحدهما أن الوصية للعاقلة لا للقاتل فجميع ما أصاب العاقلة من حصص صاحبهم من الدية وصية لهم جائزة
من الثلث والآخر أن لا يجوز له وصية لانها لا تقطع عن العاقلة الا بسقوطها عنه فهي وصية للقاتل (قال
الربيع) القول الثاني أصح عندي (قال الشافعي) والقول في الرجل يجرح الرجل جرحاً يكون في
مثله قصاص في الجرح ومنه أن المجروح في جرحه مثل ما كان لولائه في قتله من الخيار فان شاء استعاد
من جرحه وان شاء أخذ عقل الجرح من مال الجراح حالاً لا يكون غريباً من الغرماء يجامس أهل الدين
(قال الشافعي) وما أصابه من جرح عدا الاقصاص فيه فعقله في مال الجراح حال (قال الشافعي) ولو جنى
رجل على رجل جنابات كان له أن يستعدهما أرادوا يأخذ العقل مما أرادهما وكذلك لو جنى عليه نفر كان
له أن يستعده من بعضهم ويأخذ من بعض العقل (قال الشافعي) ولو كان القاتل أو الجراح عبداً
أرذماً أو حراماً كان لولي المقتول وللمجروح في نفسه على الجاني (١) أو اختيار العقل من العبد الذي فان
اختاروه أو اختاره فاقصوا واقتض فلاحى لهم غير القصاص فان اختاروا أو اختار العقل فذلك في مال
الذي حال يكونون في ماله غرماء وفي عنق العبد كاملاً يباع فيه فان بلغ العقل كاملاً فذلك لولي الدم
أو المجروح وان لم يبلغ لم يلزم سيده منه شيء وان زاد عن العبد على العقل رد إلى سيد العبد وان شاء سيد
العبد قبل هذا كله أن يؤدي عقل النفس أو الجرح متطوعاً غير مجبور عليه لم يبع عليه عبده وقداى
جميع ما في عنقه (قال الشافعي) ولو كان الجاني عبداً على عبد كان سيد العبد الخيارات في القصاص أو
العقل وليس للعبد في ذلك خياران كانت الجناية جرحاً برئ منه وسواء كان العبد مملوكاً أو غير مملوك
الا أنه اذا أخذه فعلا وهو مملوك خيرين أن يدفع ما أخذه من العقل رهناً إلى المثلث أو يجعله قصاصاً
من دينه ولا يمنع القصاص قول المثلث انما جعلت عليه اذا أخذ العقل أن يجعله رهناً أو قصاصاً لا يقوم
مقام بدن العبد ان مات أو نقص بدنه لنقص الجراح له وان لم يمت وسواء هذا في المملوك أو الولد المالك المملوك
في هذا كله فالملك المالك فذلك إلى سيده يقتض ان شاء أو يأخذ الدية فان أخذ الدية خلى بدنه وبينها
كأختلى بينه وبين ماله (قال أبو محمد الربيع) وفي المكاتب يجنى عليه جناية فيها قصاص له أن يقتض
من قبل أنه قد يجزى قصير رقيقاً فيكون قد أنف على سيده المال الذي هو بدل من القصاص وله أن يأخذ
العقل ويكون أولى به من السيد تبعين به في كتابته (قال الشافعي) واذا اختار العقل في قتل العبد الذي
فيه القصاص فهو حال في النفس ومادونها وكل عداوان كان ديات في مال الجاني موصراً كان أو موصراً

ان لمحمد أخبرني أبو بكر
ابن عمر بن عبد الرحمن
عن نافع عن ابن عمر أن
رجلا مر على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يولف لم عليه الرجل
فرد عليه السلام فلما
جاوزه ناداه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال اغما
جلني على الرد عليلك
خشية أن تذهب
فقول أني سلمت على
رسول الله فلم يرد على
فاذا رأيته على هذه
الحال فلا تسل على فانك
ان تغفل لأرد عليلك
أخبرني إبراهيم بن
محمد عن أبي الحويرث
عن الأعرج عن
ابن الصمة قال مررت
على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يولف فسلمت
عليه فلم يرد علي حتى قام
إلى الجدار فحتم بعضا
كانت معه ثم وضع يده
على الجدار فرفع وجهه
وزارعيه ثم رد علي
السلام (قال أبو العباس
الاصم) رحمه الله هذان
الحديثان ليسا في
كتاب الوضوء ولكن
أخرجتهما لاهم موضع
وفي هذا الموضع من
كتاب الوضوء قال
الشافعي رضي الله عنه

لا تحل العاقلة من قتل العمد شيئا (قال الشافعي) وإن أحب الولد أو المجرع العوفي القتل بلامال ولا قود
فذلك لهم وإن قال قائل فمن أين أخذت العوفي القتل بلامال ولا قود قبل من قول الله جل ثناؤه نصدت
به فهو كفارته ومن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن العوفي القصاص كفارة أو
قال شيئا يرغب في العفو عنه فلن قال قائل فأنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتل قبل
فأله بين خيرتين إن أحبوا فالقود وإن أحبوا فالعقل قبل له منهم هو فبما أخذون من القاتل من القتل
والعفو بالدية والعفو بلا واحد منهم ما ليس بأخذ من القاتل اغما هو تركه كما قال ومن وجد عين ماله عند
معدوم فهو أحق به من أن ليس له تركه ولا ترك شيئا يوجب له اغما يقال هو له وكل ما قبل له أخذه فله تركه
(قال الشافعي) وإذا قتل الرجل الرجل بعد ثمة مات القاتل فالدية في مال القاتل لانه يكون لأولياء المقتول
أن يأخذوا أقيم ما شاؤا الآن حقهم في واحد دون واحد فإذا مات واحد خففهم ثبت في الذي كان حقهم
فيه إن شاءوا وهو (قال الشافعي) وكذلك للرجل إذا جرحه الرجل الخيار في القصاص في الجرح فإن مات
الجرح فله عقل الجرح إن شاء كما لا يوصف في مال الجرح (قال الشافعي) وسواء أمة مات القاتل
والجرح بقتل أو غيره فدية المقتول الأول وجرحه في ماله فإن جرح رجل جراحات في كلها قصاص فللمجروح
الخيار في كل جرح منها كما يكون في جرح واحد لو جرحه إياه وإن شاء اقتص من بعضها وأخذ الدية من بعضها
وإن شاء ذلك في كلها فوله (قال الشافعي) كأنه قطع يده ورجله وأوصحه فإن شاء قطع له يدا ورجلا
وأخذ عقل يد ورجل وإن شاء وأوصحه وإن شاء أُرش الموصحة إذا كان له الخيار في كل كان له الخيار في
بعض (قال الشافعي) وكذلك ورثة المقتول والمجروح بعد موته إن أحبوا اقتصوا والبيت من النفس
أو الجرح إن لم يكن نفس وإن أحبوا أخذوا العقل وإن أحبوا إذا كانت جراح لم يكن نفس أن يأخذوا
أُرش بعض الجراح ويقصوا من بعض كان لهم (قال الشافعي) ومن قتل اثنين بواحد أو أكثر بواحد
فقتل عشرة بواحد فلا بد للمقتول أن يقتلوا من ثأرهم وأن يأخذوا الدية ممن شاء فإذا أخذوا
الدية لم يكن لهم أن يأخذوا من أحد الا عن الدية وإذا كانت الدية فأنما يجرمها الرجل على قدر من شركه
فيها وهي خلاف القصاص (قال الشافعي) وإن قطع رجل يدي رجل ورجله ثم مات المقطوعة يده
ورجله من تلك الجراح فأرد ورثته القصاص كان لهم أن يصنعوا ما صنع بصاحبهم وإن أرادوا أن يقتلوه
وبأخذوا أُرش فبما صنع لم يكن لهم وإذا كانت النفس فلا أُرش للجراح لدخول الجراح في النفس ولهم
أن يأخذوا دية النفس كلها بدعوا القصاص (قال الشافعي) ولو أرادوا أن يقطعوا يده ورجله أو
يديه دون رجليه أو بعض أطرافه التي قطع منه بدعوا قتله كان ذلك لهم إذا قضيت لهم بأن يفعلوا ذلك
ويقتلوه قضيت لهم بأن يفعلوا ذلك وبدعوا قتله فإن قالوا قطع يديه ثم تأخذ منه دية أو بعضها لم يكن
ذلك لهم وقيل إذا قطع يده فقد أخذت منه ما فيه الدية فلا يكون لغيره من ذلك إلا القصاص فاما مال
فلا ولو قطع يده يدا أو رجلا لم يأخذ نصف الدية كان لهم ذلك لانه لو قطع يده فأرادوا أخذ القود
من يدا أو رجلا من أخرى كان لهم ذلك ولا يكون لهم ذلك حتى يبرأ (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بجأها
فجرحه جافة قطع يده ورجله فمات فقال ورثته نجرحه جافة ونقتله لم نعتوا ذلك وإن أرادوا تركه
بعدها تركوه ولو قالوا على الابتداء نجرحه جافة ولا نقتله لم يتركوا وذلك أنهم اغتايه بكون إذا قالوا
نقتله بجأها فماتت في الجناية وأما ما لا يقدمه فلا يترك كون إياه

(ولاء القصاص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) فكان معولما عند أهل العلم عن خطبهم هذه الآية أن ولي
المقتول من جعل الله تعالى له ميراثا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قاتل فأتاه بين

خيرتين ان احبوا فالقودون احبوا فالعقل ولم يختلف المسلمون علمته في أن العقل موروث كالمورث المال
 وإذا كان هكذا فكل وارث ولحق الدم كان لكل وارث ما جعل الله له من ميراث الميت زوجة كانت له أو ابنة
 أو أمًا أو ولدا أو أوالا لا يخرج أحدهم منهم من ولاية الدم (١) إذا كان لهم أن يكونوا بالدم مالا كما
 لا يخرج جون من سواهم من ماله (قال الشافعي) فإذا قتل رجل رجلا فلا سبيل إلى القصاص إلا بان
 يجمع جميع ورثة الميت من كانوا وحيث كانوا على القصاص فإذا فعلوا فلهم القصاص وإذا كان على
 الميت دين ولما له أو كانت له وصايا كان للورثة القتل وإن كره أهل الدين والوصايا لأنهم ليسوا من أوليائه
 وإن الورثة أنشاؤا ملكوا المال بسببه وأنشاؤا ملكوا القود وكذلك أنشاؤا عفو على غير مال ولا قود
 لأن المال لا يملك بالعدد إلا بعشيرة الورثة أو بعشيرة المجني عليه إن كان حيا وإذا كان في ورثة المقتول صغار أو
 غيب لم يكن إلى القصاص سبيل حتى يحضر الغيب ويبلغ الصغار فإذا اجتمعوا على القصاص فذلك لهم وإذا
 كان في الورثة معتوه فلا سبيل إلى القصاص حتى يفتى أو يوت فتقوم ورثته مقامه وأى الورثة كان بالغافعا
 عبال أو بلامال سقط القصاص وكان لمن بقي من الورثة حصته من الدية وإذا سقط القصاص صارت لهم
 الدية (قال الشافعي) وإذا كان للدم وإسان حكم لهم بالقصاص أو لم يحكم حتى قال أحدهما قد عفوت
 القتل لله أو قد عفوت عنه أو قد تركت الاتصاف منه أو قال القاتل اعف عني فقال قد عفوت عنك فقد بطل
 القصاص عنه وهو على حقه من الدية وإن أحب أن يأخذ به أخذه لأن عفوه عن القصاص غير عفوه عن
 المال إنما هو عفواً أحد الأمرين دون الآخر قال الله تعالى في من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء
 إليه بإحسان يعنى من عفى له عن القصاص (قال الشافعي) ولوقال قد عفوت عنك القصاص والدية
 لم يكن له قصاص ولم يكن له نصيب من الدية ولوقال قد عفوت ما لم يملك لم يكن هذا عفوا للدية وكان عفوا
 للقصاص وإنما كان عفوا للقصاص دون المال ولم يكن عفوا للمال دون القصاص ولا هالما إن عزر رجل
 حكم بالقصاص ثم قال عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف فأعلم أن العفو مطلقا ما هو ترك القصاص
 لأنه أعظم الأمرين وحكم بان ينفع بالمعروف ويؤدى إليه المعفو له بإحسان وقوله ما لم يملك على
 القصاص اللازم كان له وهو محكوم عليه إذا عفى له عن القصاص بان يؤدى إليه الدية حتى يعفو وهما صاحبها
 ولوقال قد عفوت عنك الدية لم يكن هذا عفوا له عن القصاص لأنه ما كان مقبيا على القصاص والقصاص له
 دون الدية وهو لا يأخذ القصاص والدية وكذلك لو قال قد عفوت عن الدية ثم مات القاتل فإن له أخذ الدية
 لأنه عفا عنها وليس له أن مات كون له بعد عفوه عن القصاص وإن عفا الولي عن الدية والقصاص وعليه
 دين جاز عفوه ولو عفاها في مرضه الذي مات فيه كان عفوه حائزا وكان عفوه حصته من الدية وصية (قال
 الشافعي) ولو كان للمقتول وليان فعفا أحدهما القصاص لم يكن للباقي إلا الدية وإن كان مجعورا فعفاها
 فعفوه باطل وليس لوليها الأخذ ههنا القاتل ولو عفاها وليه فإن عفوه باطل وكذلك لو صالح وليه منها على
 شئ ليس ينظر له لم يجز له من ذلك إلا ما يجز له من البيع والشراء عليه وعلى وجه النظر (قال الشافعي)
 وإذا عفا المحجور عن القصاص جاز عفوه عنه وكانت له ولورثته معه الدية لأن في عفوه عن القصاص زيادة في
 ماله وعفوه المال نقص فلا يجوز عفوه المال (قال الشافعي) ومن جاز له عفوه ماله سوى الدية جاز ذلك له
 في الدية ومن لم يجز عفوه ماله سوى الدية لم يجز له عفوه الدية (قال الشافعي) ولوقال أحد الورثة قد عفوت عن
 القاتل أو قد عفوت حتى عن القاتل ثم مات قبل بين كان لورثته أخذ حقه من الدية ولم يكن لهم القصاص فإن
 ادعى القاتل أنه قد عفا الدية والقود فعله البينة وإن أراد خلاف الورثة ما يعلمونه عفاها (٢) أحلفوهم
 وأخذوا بمحقتهم من الدية (قال الشافعي) ولو كان العافي حيا فادعى عليه القاتل أنه قد عفا عنه
 الدم والمال أحلف له كما يحلف في دعواه عليه فيما سوى ذلك (قال الشافعي) وكل جنابة على أحد فيها

- (١) قوله إذا كان لهم
 أن يكونوا بالدم مالا كذا
 في النسخ وانظر
 (٢) قوله أحلفوهم
 كذا في النسخ بضمير
 الفاعل جمعوا وانظر كسبه

القصاص دون النفس كالنفس للجني عليه القصاص إذا أراد أو أخذ المال أو العفو بلا مال فإن مات من غير الجراح قبل أن يقتص أو يعفو فويله يقوم في الاقتصاص والعفو مقامه والقول فيه كالقول في النفس لا يختلفان

(باب الشهادة في العفو) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا مات الجني عليه في النفس أو غيرها

فتشهد أحد ورثته أن أحدهم عفا القصاص أو عفا المال والقصاص فلابس إلى القصاص كان الشاهد بمن تجوز شهادته ولا تجوز شهادته إذا كان بالغاً وارثاً لمقتول لأن في شهادته إقراراً بدم القاتل ممنوع وإن لم تكن تجوز شهادته أحلف الشهود عليه ما عفا المال وكانت له حصته من الدية ولا يحلف ما عفا القصاص لأنه لا لابس إلى القصاص ولا أحلفه على ما إذا حلف عليه لم أطر ح عنه بيئته ما شهد به عليه (قال الشافعي) ولو كان بمن تجوز شهادته حلف القاتل مع شهادته له أنه عفا عنه الشهود عليه القصاص بالمال وبرئ من حصته الشهود عليه من الدية وأخذ من بقي من الورثة (١) منهم حصصهم من الدية ولو شهد شاهدان على الوارث أنه قال قد عفو عن دم أبي أو عفو عن فلان دم أبي أو عفو عن فلان تباعى في دم أبي أو عفو عن فلان ما يلزمه لأبي أو ما يلزمه من قبل أبي كان هذا كله عفو للدم ولا يمكن عفو الحصص من الدية حتى يبين فيقول قد عفو عن الدم والدية أو الدم وما يلزمه من المال ولو شهدوا أنه وصل كلامه فقال قد عفو عن القصاص والعقوبة في دمه لم يكن هذا عفو للمال حتى يقول قد عفو عن الدم والمال الذي يلزمه لأبي وكذلك لو قال قد عفو عن الدم وما يلزمه لأنه قد يرى العقوبة تلزمه وليس هذا عفو للمال حتى يسميه (قال الشافعي) ولو وصل فقال قد عفو عن الذي يلزمه في دم أبي من قصاص وعقوبة في مال لم يكن عفو عن الدية حتى يقول ما يلزمه من المال أو ما يلزمه من المال لا قد يجعل فري أن عليه أن يحرق له مال أو يقطع أو يعاقب فيه فلا بد لتبست عقوبة وعليه في هذا كله الجين ما عفا الدية ولو شهداثنان من الورثة على الاثنين وشهد الاثنان الشهود عليهم على الشاهدين عليهم أنهم عفو الدية والقصاص كانت شهادتهم جائزة وليس في شيء من شهادتهم ما يجزى ونبه إلى أنفسهم ولا يدفعون عنه ناله قد كان لكل واحد منهم عفو الدم وإن لم ير ضه صاحبه وليست نصرة حصته واحد منهم عفو إلى صاحبه فيكون جازاً إياها إلى نفسه شيئاً (قال الشافعي) وإذا كان للدم وليان أحدهما غائب وأصغر وأحضر لم يأمره بالقتل ولم يخيره فعدا أحد الوليين فقتل قاتل أبيه ففيها قولان أحدهما لا قصاص بحال (قال الشافعي) وإنما يسقط من قال هذا القود عنه إذا لم يجمع ورثة المقتول عليه للشبهة وإن قول الله عز وجل فقد جعلنا الولي له سلطاناً فلا يسرف في القتل يحتمل أي ولي قاتل كان أحق بالقتل وقد كان يذهب إلى هذا أن كثر مفتي أهل المدينة فيقولون لو قتل رجل له مائة ولي فقتلوا تسعون كان للباقي الذي لم يعف القود ينزل منزلة الحد يكون للرجل قيمته فيعفو أحد بنيته إن لا آخر القصاص فيه أسقط من قال هذا القصاص عن القاتل والتعزير أن كان ممن يجهل وإن كان ممن لا يجهل عزب بالتعدي بالقتل دون غيره من ولاته الدية ثم قبل لولاه الدم معه لكم حصته من الدية فإن عفو غوها ر كتم حاكم وإن أردتم أخذها فولي لكم والقول ممن يأخذونها واحد من قولين أحدهما أنهم ألهم في مال القاتل ويرجع بها ورثة القاتل في مال قاتله ومن قال هذا قال إن عفو عن القاتل الدية يرجع ورثة القاتل المقتول على قاتل صاحبهم حصته الورثة معه من الدية (قال الشافعي) القول الثاني أنها الورثة في مال أخبهم لأنه قاتل قاتل أبيهم لأن الدية إنما كانت تلزمه لو كان لم يقتله ولي فأذنيه ولي يدرأ عنه القصاص فلا يجمع عليه القتل ويوجب الدية في ماله (قال الشافعي) والقول الثاني أن على من قتل من الأولياء قاتل أبيه القصاص حتى يجمعوا على القتل وإذا قتل الرجل الرجل فقال قتل ابني

ابن محمد بن عمرو بن خرم أنه سمع عمرو بن الزبير يقول دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان ومن من الذك الوضوء فقال عرو وما علمت ذلك فقال مروان أخبرني بسيرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم ذكره فليستوا * أخبرنا سليمان بن عمرو ومحمد بن عبد الله عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليستوا * حدثنا عبد الله بن نافع وابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عتبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره

(١) قوله منهم كذا في النسخ ولعله مكرر مع ما قبله كسبه معصمه

أورجلاً أو ليه طلب بالينة فإن أقامها بانه قتله عدا عز و لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وان لم يقمها
اقتص منه ولو قتل رجلاً له وليان فقتل أحدهما قاتل أبيه وادعى أن الولي معه أذن له أحلف الولي المدعى
عليه فإن حلف كان له نصيبه من الدية على ما وصفت وإن نكل (١) حلف المدعى عليه وبرئ من نصيبه
من الدية ولو أن رجلاً له وليان أو ولياء فقتل أحدهما أو وليائه القصاص ثم عدا عليه أحد الولياء فقتله
وقال لم أعلم عفون مني ففيها قولان أحدهما أن عليه القصاص فإذا اقتص منه نصيبه من الدية
في مال القتال المقتول الذي اقتص منه والآخر أن يحلف ما علم عفوه ثم عوقب ولم يقتص منه وأغرم
دبته حالة في ماله يرفع عنه منها بقدر نصيبه من دية المقتول الذي هو وارثه وإن لم يحلف حلفاً أو ولياء المقتول
الآخر فقلد علم ثم في القصاص منه قولان أحدهما أن يقتص منه والآخر لا قصاص منه ومن قال
يقتص منه جعل لورثة المقتول الأول في مال القتال نصيبهم من الدية ولذي قتل به حصته من الدية لما
أخذ منه القصاص (قال الشافعي) فإذا عفا أحد الورثة القصاص فحكم الحاكم لهم بالدية فأبهم قتل
القاتل قتل به إلا أن يدع ذلك ورثته

﴿باب عفوا المجني عليه الجنابة﴾ قال الشافعي رحمه الله وإذا جنى الرجل على الرجل الجنابة فيها
قصاص فقال المجني عليه قد عفوت عن الجنابة جنابته على وبرأ المجني عليه من الجنابة سقط القصاص عن
الجنابي وسئل المجني عليه فإن قال قد عفوت له القصاص والمال جاز عفوه لئلا إن كان بلي ماله وإن كان
لا بلي ماله جاز عفوه للقصاص وأخذ له المال لأنه ليس له أن يهب من ماله شيئاً وهكذا إن مات من جنابة
الجنابي وهو بلي ماله سئل ورثته فإن قالوا لا تعلم عفا المال أحلفوا ما علموه عفا المال وأخذوا المال من مال
الجنابي إلا أن يأتي الجنابي ببيته على عفوه المال والقصاص معا فيجوز له العفو ولو جاء الجنابي ببيته أنه قال قد
عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على لم يكن هذا عفو المال حتى يبين فيقول من قصاص وأرض فيجوز عفو المال
ولو مات المجني عليه من جنابة الجنابي بعد قوله قد عفوت عن الجنابة جنابته على سقط القصاص وكان عليه في
ماله دية النفس وذلك لوقال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على من عقل وقود وما يحدث منها كان هكذا
ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على من عقل وقود فلم يمت من الجنابة وصح قبل أن يموت ومات
من غيرهما جاز العفو فيما يلزمه بالجنابة نفسها ولم يجز فيما يلزمه بزيادتها لأن الزيادة لم تكن وجبت له
يوم عفا ولم تكن وصية بحال وكانت كهبة وهبها من يضا من صح فيجوز جواز هبة العجيج ولو كانت المسئلة
بجهاها لم يصح حتى جرحه رجل آخر فخرج الأول من أن يكون قاتلاً كان أرض الجرح كله وصية حائزة
ينسب بهام أهل الوصاية لأنه ليس بقاتل (قال أبو محمد) والقول الثاني أنه قاتل مع غيره فلا تجوز له وصية إلا أن
يكون الخارج الثاني قد ذبحه أو قطعه باثنين فيكون هو القاتل وتجاوز الوصية لاول لأن الثاني هو القاتل (قال
الشافعي) ولو كانت المسئلة بجهاها فقل قد عفوت عنه الجنابة وما يحدث فيها وما يلزمه منها من عقل وقود ثم
مات من الجنابة فلا سبيل إلى القود بحال العفو عنه والنظر إلى ارش الجنابة نفسها فكان فيها قولان أحدهما
أنه جائز للعفو عنه من ثلث مال العافي عنه كأن كان شجعة موحجة ففعا عقابها وقودها فرفع عنه من الدية نصف
عشره لأنه وجب للمجني عليه في الجنابة وبأخذ الباقي لأنه عفا عما يجب له فلا يجوز عفوه فيه والقول الثاني
أن يؤخذ بجميع الجنابة لأنها صارت نفساً وهذا قاتل لا تجوز له وصية بحال (قال الربيع) وهذا أصح القولين
عندي (قال الشافعي) ولو كانت الجنابة بين رجلين ثم مات منها وعفا جاز له العفو في القول الأول من الثلث
لأن الدية وجبت له وأكثر إلا أن ذلك نقص بالموت ولم يجز له في القول الثاني لأنها صارت نفساً وهذا قاتل
(قال الشافعي) وإذا أقال الرجل الرجل قد عفوت عنك العقل والقود في كل ما جنيت علي فبني عليه بعد

فليتوضأ وزاد ابن نافع
فقال عن محمد بن عبد
الرحمن بن ثوبان عن
جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثله (قال
الشافعي) رضي الله
عنه سمعت غير واحد
من الحفاظ يروونه
لا يذكرون فيه جابراً
* أخبرني القاسم بن
عبد الله أنه طعن عن عبيد الله
ابن عمر عن القاسم بن
محمد عن عائشة رضي
الله عنها قالت إذا مسمت
المرأة فرجها توضأت
* أخبرنا شفيان عن
الزهري عن رجلين
أحدهما جعفر بن
عمر بن أمية الضمري
عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
أكمل كتف شاة ثم
صلى ولم يتوضأ * أخبرنا
ابن عيينة عن ابن بعلان
عن القعقاع بن حكيم
عن أبي صالح عن أبي
(١) قوله حلف المدعى
عليه هكذا في الأصل
ولعل لفظة عليه من
زيادة الناحي الآن بقرأ
لفظ المدعي بصيغة اسم
الفاعل فتأمل كنه
معجمه

هريرة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أنا أنا
لكم مثل الوالد فإذا ذهب
أحدكم إلى الوالد فإذ ذهب
يستقبل القبلة ولا
يستدير بها غائط ولا
بول ولا ينسج بثلاثة
أعشار ونهى عن
الزوث والرمسة وأن
ينسجى الرجل بينه
* أخبرنا سفيان
أخبرني هشام بن عروة
قال أخبرني أبو حمزة
عن عمران بن حدير عن
عمارة بن خزيمة بن ثابت
عن أبيه رضى الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال في الاستنجاء
بثلاثة أعشار ليس فيها
رجيع * أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لو أن
أشقى على أمتي لأمرتهم
بتأخير العشاء
والسؤال عند كل
صلاة * أخبرنا ابن

(١) قوله لا في أن
الصدق الخ كذا في
النسخ وانظر كتبه
محمدة

القول لم يكن هذا عفو أو كان له العقل والقود لانه عفا عنه ما لم يجب له (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على
أبي الرجل جراحا فقال ابنه وهو وارثه قد عفوت عن جناية أبي على أبي العقل والقود معاً لم يكن هذا عفو
لأن الجناية لأبيه ولا يكون له القيام بها إلا أن يموت أو يوله أدامات أو يوله يأخذ العقل أو القود لانه لم ينف
بعد ما وجبه ولوعفا بعد موت أبيه لم يكن له عقل ولوقد اذا عفاها معاً

(جناية العبد على الحر في ابتداء الحر والعفو عنه) قال الشافعي وإذا جنى عبد على حر جناية
فيها قصاص فعليه القصاص أو الأرض والجناية والدية كما هي في رقبة العبد فإن عفا القصاص والأرض جاز
العفو أن يصح منه من رأس المال وإن مات منها أو من غيرهما قبل يصح جاز العفو ولأنه من الثلث يضرب به
سيد العبد في ثلث المال المبت مع أهل الوصايا بالآقل من الدية والأرض ما كان أوقية رقبة عده ليس عليه غيره
وأما أجزاها هنا أنها وصية لسيد العبد وسيد ليس بقاتل ولو كانت جناية العبد على الحر موصحة فقال قد
عفوت عنه القصاص والعقل وما يحدث في الجناية جازله العفو من الموصحة ولم يجزله ما بقي لانه عفا عما لم يجب
له ولم يورس أن وجبه أن يعفو عنه ولأنه قال أن مت من الموصحة أو أزدادت في يادتها بالموت وغيره وصية
له جاز العفو من الثلث ألا ترى أن رجلاً لو كان له في يدي رجل مال فقال ما ربحه فلان فهو هبة فلان لم يجز
ولو قال وصية فلان جاز (قال الشافعي) ولو كان العبد جنى على الحر جناية أقرضها العبد ولم تهم به يائنة
فقال الحر قد عفوت الجناية وعقلها أو ما يحدث فيها لم يكن له قصاص بحال العفو وكان العقل إنما يجب على
العبد اذا عتق فكان عفو عنه العقل كعفو عن الحد يجوز للعبد منه اذا عتق ما يجوز للعاني الحر العفو عنه
ويزدعه ما يرد عن الحر ولو جنى عبد على حر موصحة عدا فاعتق الحر العبد من سيده بالموصحة كان هذا
عفو والقصاص فيها ولم يجز البيع الآن بل بما عدا أرض الموصحة فيبتاع الجاني عليه العبد فيكون البيع جائزاً
وهكذا لو كانت أكثر من موصحة أو أقل لأن الأمان لا يجوز إلا معلومة عند الشارع والمشتري (قال الشافعي)
ولو وجد المشتري بالعبد عيباً كان له رده وكان له في عتقه أرض الجناية بالغام بالغ ولو أخذه بشراء فأسد
فمات في يدي المشتري كانت على المشتري قيمته بخاص بها من أرض الجناية التي وجبت له في عتقه ولو
أن عبداً جنى على حر عدا فاعتق سيد العبد وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم فسواء لم يعرف القود الآن بشاء
العقل فإن شاء فعلى السيد العتق الأقل من أرض العقل أو قيمة رقبة العبد وجناية العبد على الحر عدا
وخطأ سواء

(جناية المرأة على الرجل في نكحها بالجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى المرأة
على الرجل موصحة عدا وخطأ فكتة ما على الموصحة فالتكاح علمها عفو للعينة ولا سبيل إلى القود
والنكاح ثابت وإن كان قد علمت أرض الجناية كان مهرها أرض الجناية في العدة خاصة فإن طلقها قبل الدخول
رجع عليها بنصف أرض الموصحة وإن نكحها على أرض موصحة خطأ كان النكاح جائزاً وكان لها مهر مثلها
وله على عاقلتها أرض موصحة لأنه أمانتكم هاديدي له على غيرها ولا يجوز صدق دين على غير المصدق
وهذا كله اذا عاش من الجناية فإن كانت الجناية خطأ وعدا فمات منها فكان الصداق جائزاً وزادها فيه على
صداق مثلها ردت إلى صداق مثلها ورجع عليها بالفضل لأنها تصبر وصية لوارث فلا يجوز ولو جنت على عبد
له جناية فكتة ما على جاز ككراهة باها على جناية نفسه في المسائل كلها (١) إلا أن الصدق اذا كان
جائزاً وكان أكثر من مهر مثلها ومات العبد جاز لأنهم لم تجن على السيد فيكون قابلاً ولم يكن صداقها في
معنى الوصايا بحال فلا يجوز منه ما جاوز صداق مثلها

(الشهادة في الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى ويقبل في القتل والحد وسوى الزنا شاهدان

عينته عن محمد بن
 اسحق عن ابن أبي عتيق
 عن عائشة رضي الله
 عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال السوالك
 مطهرة للغم مرشاة
 للرب * أخبرنا
 مالك عن أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 إذا استيقظ أحدكم
 من منامه فليغسل يده
 قبل أن يدخلها في
 وضوءه فإنه لا يدري
 أين باتت يده * أخبرنا
 سفيان عن أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي هريرة
 قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم إذا استيقظ
 أحدكم من منامه فلا
 يغسل يده في الاناء حتى
 يغسلها ثلاثا فإنه
 لا يدري أين باتت يده
 (قال أبو العباس الأصم)
 انما أخرجت حديث
 مالك على حدة وحديث
 سفيان على حدة لأن
 الشافعي رضي الله عنه
 قبل ذلك ذكره
 عنهما جميعا على لفظ
 حديث مالك * أخبرنا
 يحيى بن حسان عن
 جابر بن زيد وابن علية

وإذا كان الجرح والقتل عدما لم يقبل فيه الا شاهدان ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا يمين وشاهد
 إلا أن يكون الجرح عدما لا قصاص فيه بحال مثل الحائفة ومثل جنابة من لا قود عليه من معنوه وأوصى
 أو مسلم على كافراً أو حر على عبداً أو أب على ابنه فإذا كان هذا قبل فيه شهادة رجل وامرأتين وعين وشاهد
 لأنه مال بكل حال فإن كان الجرح هاشمة أو مامومة لم يقبل فيه أقل من شاهدين لأن الذي شج هاشمة أو
 مامومة إن أراد أن أخذه القصاص من موشعة ففعل لأنها موشعة وزبادة فإذا كانت الحائفة إلا أن
 أراد أن أخذه فهم أقوداً أخذتهم لم أقبل فيها شهادة شاهدين ولا شاهد وامرأتين وإذا كانت لا قصاص
 في أدنى شيء منها ولا أعلاه قبلت فيها شاهد أو امرأتين وشاهد أو عينا وإذا ادعى رجل على رجل قتل عدو وقال
 قد عفوت القود أو قال لي القود أو المال وأنا أخذ المال وسأل أن يقبل له شاهد وامرأتان أو عين وشاهد لم
 يكن ذلك لأنه لا يجب له مال حتى يجب له قود وإذا ادعى رجل على رجل جرحاً عمداً أو خطأ لم أقبل له
 شهادة وأورث له بحال لأنه قديم يكون نفسه أفيست وجب به شهادته الدية ولو أن رجلاً ابنه وابن عمه فادعى جرحاً
 فشهد له ابن عمه قبلت شهادته لأنه ليس بورث له فإن لم يحكم بهما حتى مات ابنه طرحت شهادته ابن عمه لأنه
 قد صار وارثاً للشهادة لأنه لو مات ورثه وإن حكم بهما ثم مات ابنه فصار ابن عمه الوارث لم ترد لأن الحكم قد مضى
 بهما في حين لا يجزى إلى نفسه بهاشياً

(الشهادة في الأفضية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل شاهدين يقتل
 عدما وهو ممن يستقادمه للقول أي المشهود عليه رجلين من عاقلته غير ولده أو ولده يشهد له على جرح
 الشاهدين الذين شهدا عليه قبلت شهادتهما إلا أنهم مالا يعقلان عنه في العمد فيدفعان عن أنفسهما
 بشهادتهما ماعقلاً ولو ادعى عليه قتل خطأ أو أقام به عليه شاهدين فجاء المشهود عليه رجلين من عاقلته يجرحان
 الشاهدين لم تجز شهادتهما مالا ينهما يدفعان عن أنفسهما ما يلزمهما من العقل وكذلك لو كان من عاقلته
 فقيرين لا يلزمهمه الذالك عقل لم تقبل شهادتهما لأنه لا يكون لهما مال في وقت العقل فيؤخذ منهما
 العقل فيكونا دافعين بشهادتهما عن أنفسهما ولو شهد شاهدان على رجل يقتل أو جرح خطأ فجاء المشهود
 عليه برجال من عصيته يجرحونهما اتبني للحاكم أن ينظر فإن كان الذين جرحوهما ممن يلزمه أن
 يعقل عن المشهود عليه حين شهدوا وان حكم بشهادتهما لم تقبل شهادتهما وذلك لأن لا يكون من هو أقرب
 إليه نسباً منهم ما يحمل العقل عنه وإن كان من هو أقرب إليه نسباً منهم ما يحمل العقل عنه حتى لا يخلص إلى أن
 يعقل الشاهدان عنه إلا بعد موت الذين يحملون العقل عنه من العاقله أو حاجتهم قبلت شهادتهما إلا أنها
 حين شهدا من غير عاقلته

(ما تقبل عليه الشهادة في الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا أقبل في الشهادة على الجنابة
 إلا ما أقبل في الشهادة على الحقوق إلا في القسامة فلو أن رجلاً جاء بشاهدين يشهدان أن رجلاً ضربه ببيف
 وقفهم فان قالوا هم دمه ومات مكانه من ضربه قبلت شهادتهما وإن قالوا ما ندري أنهم دمه أو لم ينهرهم لم أجعلها
 بهما جرحاً ولو قالوا ضربه في رأسه فرائد ما سألتهم لم أجعلها جرحاً إلا بان يقولوا سال من ضربه ثم لم أجعلها
 دامة حتى يقولوا وأضخها وهذه نفسها أو هي في موضع كذا وكذا فإن برأهما فأراد القصاص لم أقصه إلا
 بأن يقولوا هي هذه بعينها أو بضغائهما طولها وعرضها فإن قالوا أضخه ولا ندري كم طول الموشعة لم أقصه منه
 وإن قالوا أضخه في رأسه ولا نثبت أن موضع الموشعة لم أقصه لأن لا ندري أين أخذ منه القصاص من رأسه
 وجعلت عليه الدية لأنها قد ثبتت على أنه أضخه في رأسه ولو قالوا ضربه فقطع إحدى يديه والمقطوع

عن أبوب عن ابن سيرين
عن عمرو بن وهب
الفتي عن الغيرة بن
شعبة رضى الله عنه
أن الذي صلى الله عليه
وسلم توضع يمينه
وعلى عاتقه وخفيه
* أخبرنا مسلم عن ابن
جرير عن عطاء أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم توضع
الغامة ومسح مقدم
رأسه أو قال ناصيته
بالماء * أخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن علي بن يحيى
عن ابن سيرين عن الغيرة
ابن شعبة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مسح ناصيته
أو قال مقدم رأسه
بالماء * أخبرنا مالك عن
عمرو بن يحيى المازني
عن أبيه أنه قال لعبد الله
ابن زيد الانصاري هل
تستطيع أن ترى
كيف كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يتوضأ فقال عبد الله
(١) قوله ولم يمتلئ
كذافي السخ في الكلام
ما يحتاج إلى تأمل وتخريج
فإن تحريف السخ في
هذا الموضع كثير
كتبه مصححه

أحدي يديه مقطوع اليد الأخرى فلا قصاص إذ لم يثبتا اليد التي قطع وعلى الجاني الأرض في ماله لانها
أثبتا قطع يده ولولا لقطع أحدي يديه (١) ولم يثبتا أي اليدين هي أيده المرفوعة هي أيده الأخرى قبل
أنتم متعاضدا ليست له اليدان ينزوا فان فعلا قبلت وان لم يفعلهوا قبلت وقضى عليه وكان هؤلاء متعاضدا
(قال الشافعي) وهكذا في رجله وأذنه وكل ما ليس فيه منه الاثنان فقطع أحدهما ولو شهد أن هذا قطع يده
هذا وقال هذا يوم الخميس وقال هذا يوم الجمعة لم تقبل شهادتهما كان عدا الاختلافهما فان كل واحد
منهما يبرئ الجاني أن يكون فصل في اليوم الذي زعم الآخر أنه فعل فيه وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه
قتل بمكة يوم كذا وشهد آخران أنه قتل بعصر ذلك اليوم أو أنه قتل انسانا بعصر في ذلك اليوم وأجرحه أو أصاب
حدا سقط كل هذا عنه لان كل واحدة من البيتين تبرئه عما شهد به عليه الأخرى وهذا في العدا والخطا سواء
اذا لم يكن الا أن يكون أحدهما قاتل والاخر لم يكن وبطلان ما عداه لان الحكم عليه باحد اهما ليس
بواجب عليه من الحكم عليه بالأخرى وأحلف كما يحلف المدعى عليه بلا بينة وليس كالذي يظهر عليه من
الأخبار التي تفرق نفس الحاكم أنه كما قالوا لا يبرأ من ثلث الشهادة وان لم تكن قاطعة بمعنى غيرهم فيكون في
هذا القسامة ولا يكون ذلك في المسئلة الأولى ولا يكون ذلك الإبدالة ولو شهد شاهد أنه قتل يوم الخميس
وأخره قتلته يوم الجمعة كان باطلا لان كل واحد يكذب الآخر ولا يكون قاتله يوم الخميس ويوم الجمعة
وهكذا لو شهد رجل أنه قتل بكرة والاخر أنه عشي والاخر أنه خنقه حتى مات والاخر أنه ضربه بسيف
حتى مات كانت هذه شهادة متضادة لا تلزمه ولو أن رجلين شهدا على رجلين أنهما قتل رجلًا وشهد
المشهد عليهما أن الشاهدين قتلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد وان صدقتهما أو لاء الدم معا
فالشهادة باطلة وكذلك ان كذبهما وان ادعوا لشهادتهما فهدا قبل أن يشهدا آخران قبلت شهادتهما
وجعلت المشهد عليهما الذين شهدا بعد ما شهدا عليهما ما يقتل دافعين عن أنفسهما شهادتهما وأبطلت
شهادتهما وان ادعوا لشهادة الذين شهدا آخرًا أبطلت الشهادة لان الأولين قد شهدا علمًا فدفعاعن أنفسهما
ما شهد به عليهما فقبل أن يشهدا وان لم يدعوا شهادتهما حتى يدعوا كما وصفت لك (قال الشافعي) رحمه
الله فان جاء أحدهما أو قبل شهادتهما لم يفسد في شهادة أحدهما شيء الا في شهادة الآخر مثلها فليس
واحد منهم أولى بالرد ولا القبول من الآخر ولو شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه قتل رجلا خطأ في يوم غير اليوم
الذي شهد به صاحبه كان قول العامة ان هذا جائز لانه شهادة على قول وهكذا اقرار الناس في يوم بعد يوم وجلس
بعد مجلس وهو مخاف الفعل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتل عبدا وشهد الآخر أنه أقر أنه قتل ولم يقل
عبدا ولا خطأ جعلته قاتلا وجعلت القول قول القاتل فان قال عبدا ففيه القصاص وان قال خطأ أحلف
ما قتله عبدا وكانت الدية في ماله في مضي ثلاثين ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتل عبدا ولا الآخر أنه أقر أنه
قتله خطأ سألته وجعلت القول قوله فان قال خطأ أحلفته على العبد وجعلته عليه في ثلاثين لان كلهما
يشهد بالاقرار بالقتل أحدهما عبدا والاخر خطأ وقد يكونان صادقين لانهما يشهدان على قول بلا فعل
(قال الشافعي) ولو كانا شهدا على قتل فقال أحدهما قتله بمجدة وقال الآخر بعضا كانت شهادتهما
باطلة لانهما متضادان ولا يكون قاتله بمجدة حتى يأتي على نفسه وبصاحتي يأتي عليها ولو شهد أحدهما
على أنه قتل وشهد الآخر على أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما ولم تكن هذه شهادة متضادة يكذب بعضها بعضا
ولكني لم أجزها لانها ليست بمجموعة على شيء وان كان القتل المشهود عليه أو المقر به خطأ أحلف أولياء
الدم مع شاهدهم واستحقوا الدية بما استحق به الحق وان كان عبدا أحلفوا أيضا قسامة لاس مثل هذا
وجب القسامة في الدم واستحقوا الدية بالقسامة ولو شهد شاهدان أن هذا قتل فلانا وهذا قتلنا أثبتنا أحدهما
بغيره لم تكن هذه شهادة قاطعة وكانت في هذا أقسامه على أحدهما كما تكون على أهل القرية قتلته

ان يزيد من قتلها وضوء
فأفرغ على يديه فغسل
يديه مرتين ومضض
واستنشق ثلاثاً ثم غسل
وجهه ثلاثاً ثم غسل
يديه مرتين مرتين إلى
المرفقين ثم مسح رأسه
بيديه فأقبل بهما وأدبر
بدأ بعتق رأسه ثم ذهب
بهما إلى قضاء ثم ردهما
إلى الموضع الذي بدأ منه
ثم غسل رجليه * أخبرنا
يحيى بن سليم حدثني
أبو هاشم اسمعيل بن
كثير عن عاصم بن لقيط
ابن صبرة عن أبيه قال
كنت وأبني المنتفق
أوفى وفدي المنتفق
إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتيناه فلم
نمادفه وصادفنا ثمة
رضي الله عنها فأتنا
بقناع فيه تمر والقناع
الطبق فأكلنا وأمرتنا
بحريرة فصعدت ثم أكلنا فلم
نلبث أن جاء النبي صلى
الله عليه وسلم فقال
هل أكلتم شأهل أمر
لكم شيء فقلنا نعم فلم
نلبث أن دفع الراعي غنمه
فاذا حنطة تعسر
فقال هيه يا فلان ما ولدت
قال بهمة قال فاذبح
لنا مكناشاة ثم انخرف
إلى وقال لي أنخس ولم
يقبل أنخس ثامن
أجلت ذبحنا هانا غنم

بعضهم ولو شهد أن هذا الرجل بعينه قتل عبد الله بن محمد أو سالم بن عبد الله لا يدري أهم ما قتل لم تكن
هذه شهادة ولا في هذا قسامة لأن أولياء كل واحد منهم ما إذا طلبوا لم يكونوا بأحق من غيرهم (قال الشافعي)
ولا قبل الشهادة حتى يشتهوا فان قالوا شهد أنه ضربه في رأسه ضربة بسيف أو حديدة أو عصا فراقبناه
منحوها هذه الشجة لم أقص منه حتى يقولوا فشحبه بها هذه الشجة (قال الشافعي) وهكذا قالوا انشهد
أنه ضربه وهو ملغف فقطعه مائتين أو جرحه هذا الجرح ولم يبينوا أنه كان حيا حين ضربه لم يجعله قاتلاً
ولا جراحاً حتى يقولوا ضربه وهو حي وأثبت بينة أنه حين ضربه كان حياً وأثبت فيه الحياة بعد ضربه
إليه فبطلان الضربة كانت وهو حي وأقبل قول الجاني مع عيینه اذ لم تقم بينة بان هذه الشجة لم تكن
من فعله وأنه ضربه ميتاً وهكذا لو شهدوا أن قوما دخلوا بيتاً فقاتلوا ثم هدم هذا علمهم فقال هدمته
بعد ما ماتوا جعلت القول قوله حتى تثبت البينة أن الحياة كانت فهم حين هدم هذا البيت (قال الربيع)
والشافعي فيه قول ثان يشبه هذا أن الملقوف بالثوب والقوم الذين كانوا في البيت فهدمه علمهم على الحياة
حتى يعلم أو تقوم بينة أنهم ماتوا أو قبل أن يهدم البيت عليهم (قال الشافعي) وهكذا لو قال ضربه
فقطعه وهدمت البيت على هؤلاء وهم موتى أو ضربت فم هذا الرجل وأثبت أنه ساقط كان القول قوله مع
عينه حتى تقوم بينة بخلاف ما قال واذا شهد شاهدان أن هذا الرجل ضرب هذا الرجل ضربة أثبتناهما
فلم يبرأ جرحها حتى مات المصروب فلا قصاص عليه إلا بان يقر بأنه مات أو ثبت الشهود أنه مات منها أو من
غيرهم ممن رأى الضربة وإن لم يره حين ضربه أو ثبت الشهود والذين رأوا الضربة أو الذين شهدوا على
أصل الضربة أنه لم يزل لازماً للفراس من حيث مات فإذا كان هكذا فالظاهر أنه مات منها وعليه القود واذالم
يكن من هذا واحد حلف الجاني ما مات منها وضمن أرض الجرح فان نكل حلفوا وكان لهم الدية أو القصاص
فيه ان كان ممن يقتض منه

(نساح الأولياء على القصاص) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا قتل الرجل الرجل عبد أسيف
وله ولا ذر جال ونساء نساح الأولياء على القصاص فطلب كلهم توفى قتله قبل لا يقتله الواحد فان لم يمت
لرجل منكم فقتله وإن اجتمعن على أنجني يقتله على قتله وإن نسا حتمت أفرع عينيك فأبكم ترحت
فرعته خيلناه وقتله ولا يقرع لامرأة ولا يدعها وقتله لأن الأغلب أنها لا تقدر على قتله الابتغذ به وكذلك
لو كان فهم أشل البني أو ضعيف أو مريض لا يقدر على قتله الابتغذ به أفرع عين من يقدر على قتله ولا يدع
يعذبه بالقتل (قال الشافعي) واذا لم يكن الأول واحد مريض لا يقدر على قتله الابتغذ به قبل له وكل من
يقتله ولا يترك وقتله يعذبه وكذلك ان كان ولاته نساء لم تقتله امرأة بقرعة (قال) وينظر إلى السيف
الذي يقتله به فان كان صارمًا ولا أعطى صارمًا (قال الشافعي) واذا كان الولي صحيحاً فخرجت فرعته
وكان لا يحسن يضرب أعطيه ولي غير حتى يقتله قتلاً وحياً (قال) فان لم يحسن ولاته الضرب أمر الولي
ضارباً بضرب عنقه (قال الشافعي) وإن ضرب القاتل ضربة فلم يمت في ضربة أعيد عليه الضرب حتى
يموت بأصبر سيف أو أشد ضرب قد رجليه واذا كان القاتل ولاته اجتمعوا على القتل فلم يقتل القاتل حتى
يموت أحدهم كف عن قتله حتى يجمع ورثة الميت على القتل ولو لم يمت ولكن ذهب عقله لم يقتل حتى
يبقى أو يموت فتقوم ورثته مقامه وسواء أذن في قتله أو لم ياذن لأنه قد ياذن ثم يكون له أن يعفو بعد الأذن
فان تقوت أحد من الورثة فقتله كان كأوصفت في الجلين يقتل أو هو ما فبوت أحدهما بالقتل وغرم
نصيب الميت والمعنوم من الدية والولي المحجور عليه وغير المحجور عليه في ولاية الدم والقيام بالقصاص وعفو
الدم على المال سواء وإن عفا المحجور عليه القصاص على غير مال فالعفو عن الدم جائز لا دليل معه على القود
وله نصيبه من الدية لأنه لا يجوز له اتلاف المال ويجوز له ترك القود (قال الشافعي) فاذا اقتصرت الولاية

فخرجت فرقة أحدهم وهو يضعف عن قتله أعيدت القرعة على السابقين وهكذا أعادوا بداحتى تخرج على من يقوى على قتله

﴿تعدى الوكيل والولى فى القتل﴾ قال الشافعى رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل الرجل ضربة فمات منها فمضى الى قتلته فقطع يده وأورجده وأضرب وسطه وأقبل به يكن عليه عقل ولا قودولا كفارة وأوجع عقوبة بالعدوان فى المثلة (قال الشافعى) ولو جاء يضرب عنقه فضرب رأسه مما يلي العنق أو كتفيه وقال أخطأت أحلف ما عد ما صنع ولم يعاقب وقيل أضرب عنقه ولو ضرب بفرق رأسه أو وسطه أو ضربه ضربة الأغلب أنه لا يخطئ بمتلها من أراد ضرب العنق عوقب ولم يحلف انما يحلف من يمكن أن يصدق على ما حلف عليه ويقال أضرب عنقه وإن قال لأحسن الأهدأ قبل منه ووكل من يحسن فإن لم يجد من يتوكل له وكل الامام له من يقتله ولا يقتله حتى يستأمر الولى فإن أذن له أن يقتله قتله فلأن الولى أذن لرجل أو امرأة بقتل رجل قضى له عليه القصاص فذهب لقتله ثم قال الولى قد عفوت عنه قبل أن يقتله فقتله قبل أن يعلم العفو عنه فيها قولنا أخذها أن ليس على القاتل شيء إلا أن يحلف بالله ما علمه عفا عنه ولا على الذى قال قد عفوت عنه (قال الشافعى) والقول الثانى انه يعرف الدية ويكفران حلف وأقل حالته أن يكون قد أخطأ بقتله ومن قال هذا قال ولو ولى الولاة رجلا بقتل رجل لهم عليه قود فتجى به وكلهم ليقته فعفا عنهم أو أحدهم وأشهد على العفو قبل أن يقتل الذى عليه القود لم يصل العفو الى الوكيل حتى يقتل الذى عليه القود لم يكن على الوكيل الذى قتل قصاصا لانه قتله على انه مباح له خاصة وعليه الدية والكفارة ولا يرجع بها الى الولى الذى أمره لانه مطعوع بالقتل ويحلف الوكيل ما علم العفو فان حلف لم يقتل ووداه والأحلف الولى اذ قد علمه وقتله (قال الشافعى) هذا القول أحسنه ما لا ينقول صار ممنوعا بعفو الولى عنه القتل وهذا أشبهه بغير العبد يعقوب ولا يعلم الرجل بعقوبة فقتله بغير دية والكافر لم يعلم ولا يعلم الرجل باسلامه فيقتله فتكون دية مديته مسلم قال فهو مخالف لما فى قتل العبد (قال الربيع) يرد به قتل العبد وهو يعرفه مرسلا

﴿الوكالة﴾ قال الشافعى رحمه الله تعالى وتحوزالوكالة بتثبيت البينة على القتل عدا وأخطأ فإذا كان القود يدفع اليه حتى يحضره ولى القتل أو بوكه بقتله (قال) وإن كان بقتله كان له قتله (قال الشافعى) وإذا قتل الرجل من لا ولى له عدا فلا سلطان أن يقتله بقتله وله أن يأخذ له الدية ويرفعها الى جماعة المسلمين ويدع القاتل من القتل وليس له عفو القتل والدية لانه لا عليكها دون المسلمين فيعفو ما عاك (قال الشافعى) ولو قتل رجل له أولياء صغار فقرا لم يكن للولى عفو دمه على الدية وكان عليه حبسه حتى يبلغ الولاة فيختاروا القتل أو الدية أو يختار الدية بالغ منهم فان اخذوا لم يكن الى النفس سبيل وكان على أولياء الصغار ان يأخذوا لهم الدية لان النفس قد صارت ممنوعة وله ولى عليه عفو الدم وليس له عفو المال لانه يتلف بعفو المال ماله ولا يتلف بعفو الدم ملكه

﴿قتل الرجل المرأة﴾ قال الشافعى رحمه الله تعالى ولم أعلم من لقبى بمخالف من أهل العلم فى أن الدمين مشتركان بالحرية والاسلام فاذا قتل الرجل المرأة عدا قتل بها وإذا قتله قتلته ولا يؤخذ من المرأة ولا من أولياءها شئ للرجل اذا قتله ولا اذا قتل بها وهى كالرجل بقتل الرجل فى جميع أحكامها اذا اقتصر لها أو اقتصر منها وكذلك النفر يقتلون المرأة والنسوة يقتلن الرجل (قال الشافعى) وكذلك جراحه التى فيها القصاص كلها يجزأها اذا أقدتها فى النفس أقدتها فى الجراح التى هى أقل من النفس ولا يختلفان فى شئ الا فى الدية فاذا أراد أولياءها الدية فديتها نصف دية الرجل وإن أراد أولياء الرجل دية من مالها فديتها مائة من الابل لا تنقص لقتل المرأة وحكم القصاص مختلف حكم العقل (قال الشافعى) ولولا المرأة وورثتها كولا فالرجل وورثته لا يختلفان فى شئ الا فى الدية واذا قتل المرأة حاملًا يتحرك ولدها ولا يتحرك

والدراهم بهمة ذبحنا مكاتها قلقت بارسلو الله انى امرأة فى لسانها شئ يعنى البذاء فقال طلقها اذ نزلت ان لسانها ولدا ولها حصمة قال فرها يقول عطفها فان يكن فيها خير فيستقبل ولا تضمن نطفة نكثك ضربك أمثلة قلت بارسلو الله أخبرنى عن الوضوء قال أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ فى الاستنشاق إلا أن تكون صائما * أخبرنا مالك عن ابن جابر بن عبد الله ابن أبى طلحة عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر والناس الناس الوضوء فلم يجدوه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضع فى ذلك اذنا به وأمر الناس أن يتوضؤوا منه قال فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عند آخرهم * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه توضأ بالسوق ففعل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى

معاضرة واحدة أو جزءا مع آخر واحد فاما ان قطع هذا يده من أعلاه الى نصفها وهذا يده من أسفلها حتى ألبانها فلا تقطع أيديهما ويحترق هذا بقدر ما حر من يده من هذا بقدر ما حر من يده ان كان هذا يستطاع (قال الشافعي) وهذا هكذا في الجرح والسجعة التي يستطاع فيها القصاص وغيرهالا يختلف ولا يختلف لنفس الا في أنه يكون الجرح ينقص والنفس لا تنقص فاذالم ينقص ان يكون ناجين عليه معا جرحا كما وقت لا يفرد أحدهما شيئا منه دون الآخر فهو كالنفس في القياس واذا انقص خالف النفس واذا ضرب رجلان أو أكثر وجلا بما يكون في مثله القود فلم يبرح، كانه حتى مات وذلك ان يجرحوه معا يسوف أو زجرا مع رماح أو نصال نسل أو بشي صلب محمد يحرق مثله فلا يزال ضمن الجراح حتى مات فلا ولياء الدم ان شأنا ان يقتلوه معاقبوا لهم وان شأوا أن يأخذوا منهم الدية فليس عليهم معا الدية واحدة على كل واحد منهم حصته ان كانوا اثنين فعلى كل واحد منهما نصفها وان كانوا ثلاثة فعلى كل واحد منهم الثلث وهكذا ان كانوا أكثر وان أرادوا قتل بعضهم وأخذوا الدية من بعض كان ذلك لهم وان أرادوا أخذ الدية أخذوا منه بحسب من قتل معه كان قتله ثلاثة فقتلوا الاثنين وأرادوا أخذ الدية من واحد فلهما أن يأخذوا منه ثلثه الا ان (٣) ثلثه بثلثه وان كانوا عشرة أخذوا منه عشرة وان كانوا مائة أخذوا منه جزءا من مائة جزء من دية ولو ثلثه ثلاثة فمات واحد منهم كان لهم ان يقتلوا الاثنين يأخذوا من مال الميت ثلث دية المقتول ولو قتل رجل رجلا وعادوا قتله معه صي أو رجل معتوه كان لهم ان يقتلوا الرجل ويأخذوا من الصي والمعتوه أيهما كان القاتل نصف الدية (قال الشافعي) وهكذا لو أن حرا وعدا قتل عدا عدا كان على الحر نصف قيمة العبد المقتول وعلى العبد القتل وهكذا لو قتل مسلم نصرانيا كان على المسلم نصف دية النصراني وعلى النصراني القود وهكذا لو قتل رجل ابنه وقتله معه اجنبي كان على أبيه نصف دية والعقوبة وعلى الاجنبي القصاص اذا كان الضرب في هذه الحالات كلها عدا (قال الشافعي) واذا جني اثنان على رجل عدا أو آخر خطأ أو بما يكون حكمه حكم الخطامن أن يضرب به بعضا خفيفة أو بحجر خفيف فمات فلا قود فيه لشرك الخطأ الذي لا قود فيه وفيه الدية على صاحب الخطأ في مال عاقلة وعلى صاحب العدى أو أموالهما ولو شهدوا أن رجلين ضربا رجلا فلا راعا عنه وز كاه مطيعا من ضربهما ثم مر به آخر فقطعهما بثنين فان أثبتوا أنه قطعهما بثنين وفيه الحياة ولم يرسل الضرب قد بلغ به الذبح أو نزع عشوته لم يكن على واحد منهما قصاص وكان لا ولياءه أن يقتلوا على أيهما شأوا أو يلزمه دية وعزران معا (قال الشافعي) وان لم يشقوا أنه كانت فيه حياة وقالوا لا ندرى له كان حيا لم يكن فيه شيء ولا يغرمهما حتى يقسم أو ولياءه فأخذوا دية من الذين أقسموا عليه فان قالوا ولياءه فقسم عليهم معا عاقلة ان أقسمت على جراح الاولين وقطع الآخر فذلك للمك أو ان أقسمت على أنه مات من الضرب بثنين معال لم يكن لك إذ قطعه الآخر بثنين أو ذبحه الآخر (قال الشافعي) وانما أبلغت القصاص ولأن الضاربين الاولين اذا كانوا بلغوا منه مالا حياة معه الا بقية حياة الدية لم يكن على الآخر عقل ولا قود وان كانوا لم يبلغوا ذلك منه فلا قود على الآخر وعلى الاولين الجراح فجمعها قسامة دية لان كلا يجب ذلك عليه ولا أعلم فيها قصاصا لهذا المعنى ولو شهدوا أن رجلين ضربا رجلا فمات واحد منهم لم يشقوا بالحيدة قتله أو بالعاقلة قتله فلا قود اذا كانت العصابة اقربت فلا قود منه وفيه الدية بكل حال وان حلف أو ولياءه مات بالحيدة ففي حالة في ماله وان لم يحلفوا ففي حالة في ماله في ثلاث سنين لانهم أثبتوا القتل فاقله الخطأ ولا تغرمه العاقلة ولم تقم البينة على أنه خطأ واذا قطع الرجل اصبع الرجل ثم جاء آخر فقطع كفه أو قطع الرجل بالرجل من مفصل الكوع ثم قطعها آخر من المرفق ثم مات فعملهما معا القود يقطع اصبع هذا وكف قاطع الكف ويدار رجل من المرفق ثم يقتلان رسوا فقتلوا بدوا واحدة أو قطعاها من يدين بمقتدين سواء (١) وسواء كان ذلك بمضرة قطع الاول أو بعده بساعة أو أكثر ما تنه الجناية الاولى بالبر لان باقي الماها واصل الى الجسد كله ولو جازان يقال

من وجهه ويديه ورجليه * أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود ابن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلال فذهب لحاجته ثم خرجا قال أسامة فقلت بلالا ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلال ذهب لحاجته ثم نوضأ فغسل وجهه ويديه ثم مسح برأسه ومسح على الخفين * أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة أخبره أن المغيرة بن شعبه أخبره أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك قال المغيرة ففتن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الغائط فخلت معه اداة قبل الفجر فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت امرأتي على يديه من الاداة وهو يغسل يديه ثلاث مرات ثم غسل وجهه ثم ذهب بحجر جنبه عن ذراعيه فضاك كما يجتبه

في الجبهة حتى أخرج
ذراعيه من أسفل الجبهة
وغسل ذراعيه إلى
المرقين ثم توضأ ومسح
على خفيه ثم أقبل قال
المغيرة فأقبلت معه حتى
نجد الناس قد قدموا
عبد الرحمن بن عوف
يصلى لهم فأدركه النبي
صلى الله عليه وسلم
أحدى الركعتين معه
وصلى مع الناس الركعة
الآخرة فلما سلم عبد
الرحمن قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأتم
صلاته فأفرغ ذلك
المسلمين وأكروا السبج
فلما قضى النبي صلى الله
عليه وسلم صلاته أقبل
عليهم ثم قال أحسنتم
أوقال أصبغت بعبطهم أن
صلاوا الصلاة لوقتها قال
ابن شهاب) وحديثي
اسماعيل بن محمد بن
سعد بن أبي وقاص عن
جمرة بن المغيرة يخو
حديث عباد قال المغيرة
فأردت تأخير عبد الرحمن
فقال لي النبي صلى الله
عليه وسلم لعله * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
حصين وركياو بنس
(١) قوله ومن أجاز الخ
كذا في الأصل ولا تخلو من
العبرة من تحريف فمر
كتبه مصححه

ذهبت الخيانة الأولى حين كانت الخدياة الآخرة قاطعة باقي المفصل الذي ياتصل به وأعظم منها إذا قطع رجل
يدين رجل ورجله وشحها خرموضحة فمات أن يقال لا يقدم صاحب الموضحة بالنفس لأن ألم الجراح
الكثيرة قد عم البدن قبل الموضحة أو بعدها (١) ومن أجاز أن يقتل اثنان واحد لكان الألام على بعض
البدن دون بعض حتى يكون رجلان لوقطع كل واحد منهما رجل معافاة لم يقدمهما في النفس لأن ألم كل
واحدة منهما في شق يده الذي قطع ولكن الألام يخلص من القليل والكثير ويخلص إلى البدن كله فيكون من
قتل اثنين واحد يحكم في كل واحد منهما في القود حكمه على قاتل النفس منفردا فإذا أخذ العقل حكم
على كل من جنى عليه حناية صغيرة أو كبيرة على العدد من عقل النفس كأنهم عشرة جنوا على رجل فمات
فعل كل واحد منهم عشر الدية قال فان قاتل أرايت قول الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى الحر
بالحر هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحرو ولا رجل بالمرأة قيل له لم نعلم بخالفنا في أن الرجل يقتل المرأة
فإذا اختلف أحد في هذا ففيه دلالة على أن الآية خاصة فان قال قائل فيم زلت قيل أخبرنا معاوية
موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال قال مقاتل أخذت هذا التفسيرين نفرحظ منهم
مجاهد والضحاك والحسن قالوا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية قال كان بدنه ذلك في حين من
العرب اقتتلوا قبل الإسلام بقليل وكان أحد الحيين فضل على الآخر فاقسموا بالله ليقتلن بالاني الذكر
والعبد منهم الحر فلما نزلت هذه الآية رضوا وسلموا (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا من هذا عما قالوا لأن
الله عز وجل إنما أزم كل مذهب ذنبه ولم يجعل جرم أحد على غيره فقال الحر بالمرأة كان والله أعلم قاتله
والعبد بالعبد إذا كان قاتله والاني بالاني إذا كانت قاتله لها لأن (٢) يقتل بأحد من يقتله لفضل المقتول
على القاتل وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أني الناس على الله من قتل غير قاتله (قال الشافعي) وما
وصفت من أني لم أعلم بخالفنا في أن يقتل الرجل بالمرأة دليل على أن لو كانت هذه الآية غير خاصة كما قال من
وصفت قوله من أهل التفسير لم يقتل ذكر باني (٣) ولم يجعل عوام من حفظت عنه من أهل العلم لنعلم لهم
مخالفنا ما معناها ولم يقتل الذكر بالاني

(١) قتل الحر بالعبد قال الشافعي رحمه الله قال الله جل وعز في أهل التوراة وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
الآية (قال) ولا يجوز والله أعلم في حكمه تبارك وتعالى بين أهل التوراة أن كان حكاينا لما جاز في قوله
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل ولا يجوز فيها إلا أن تكون كل نفس محرمة القتل
فعل من قتلها القود فيلزم في هذا أن يقتل المؤمن بالكافر والمعاهد والمساكين والصبي والمرأة من أهل
الحرب والرجل بعبد وعبد غيره مسلما كان أو كافرا والرجل بولده إذا قتله (قال الشافعي) أو يكون قول الله
تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما ممن دمه مكافئ لدم من قتله وكل نفس كانت تقاد بنفس بدلالة كتاب الله
عز وجل أوسنة وأجماع كما قال قول الله عز وجل والاني بالاني إذا كانت قاتله خاصة لأن ذكر الألقاب
باني (قال الشافعي) وهذا أولى معانيه والله أعلم لأن عليه دلائل منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر ولا جاع على أن لا يقتل المرأة بالمرأة ولا جاع على أن لا يقتل الرجل بعبد ولا
بمسلمان من أهل دار الحرب ولا بأمرأة من أهل دار الحرب ولا صبي (قال الشافعي) وكذلك لا يقتل الرجل
الحر بالعبد بحال ولو قتل حر ذي عبدا مؤمنا لم يقتل به (قال الشافعي) وعلى الحر إذا قتل العبد قيمته كاملا
بالغة ما بلغت وإن كانت مائة ألف درهم أو ألف دينار كما يكون عليه قيمته متاعه لو أسلمه له وبغيره لو قتله
وعليه في العبد إذا قتله عبدا وصفت في ماله وإذا قتله خطأ ما وصفت على عاقلته وعليه مع قيمته معا عتق
رسمه وكذلك الأمة يقتلها الحر ويقتل الرجل بالمرأة كما يقتل بالرجل وسواء صغيرة كانت أو كبيرة
(٢) قتل الخنثي قال الشافعي رحمه الله وإذا قتل الرجل الخنثي المشكل عبدا فلا ولي له الخنثي القصاص
لأنه لا بعد وأن يكون رجلا وأمر أنه فيكون لهم القصاص إذا كان خنثي ولو أسأوا الدية قضى لهم بدنه على

عن الشعبي عن عروة
ابن المغيرة عن المغيرة بن
شعبة قال قلت لرسول الله
أمر على الخفين قال
نعم إذا أدخلتهما
وهما طاهرا ثم أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي
حدثني المهاجر أبو محمد
عن عبد الرحمن بن أبي
بكر عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه أرحس للسان
عمر على الخفين ثلاثة
أيام وليالين ولقبر وما
وليلة * أخبرنا شيبان عن
عاصم بن مهدي عن زر
قال أنبت صفوان بن
عسال فقال ما به ذلك
قلت ابتغى العلم قال
إن الملائكة لتضع
أجنحتها لطلب العلم
رضا عما يطلب قلت
أله حاد في نفسي السبح
على الخفين بعد الغائط
والبول وكنت امرأ من
أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأنبت
أسألك هل سمعت من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك شأ قال
نعم كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمرنا
إذا كنا سفرًا أو سافرنا
أن لا نزع خفافنا ثلاثة
أيام وليالين إلا من
جنبه لكن من غائط
وبول ونوم * أخبرنا

دية امرأته لأنه يقين ولم يقض لهم بدية رجل ولا زيادة على دية امرأته لأنه شك (قال الشافعي) ولو كان
الخثي يثناه ذلك كقضى لهم بدية رجل (قال الشافعي) للخثي المشكل من الرجال القصاص في النفس وفيما
دون النفس وإذا طلب الدية فله دية امرأة فإن بان بعد أنه رجل ألحقته بدية رجل (قال الشافعي) ولو كان
أولاً يبول من حيث يبول الرجل وكانت علامات الرجل فيه أغلب فقتله بدية رجل ثم أشكل لحاض
أوجه منه ما يشك في غرمته الفضل من دية امرأة (قال الربيع) الخثي المشكل الذي له فرج وذكر إذا مال
منه علم يسبق أحدهما لآخر وانقطعاه معاً وإذا كان يسبق أحدهما لآخر فالحكم الذي يسبق وإن كانا
يسبقان معاً كان أحدهما ينقطع قبل الآخر فالحكم الذي يسبق

(العبد يقتل بالعبد) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والعبد بالعبد (قال الشافعي)
حكم الله عز وجل بين العبد بالقصاص في الآية التي حكم فيها بين الأحرار بالقصاص ولم أعلم في ذلك مخالفاً
من أهل العلم في النفس (قال الشافعي) وإذا قتل العبد العبد والأمة والأمة والعبد الأمة والأمة
العبد عدا فلهم كالأحرار تقتل الحرة بالحرة والحرة بالحرة والعبد بالعبد (قال الشافعي)
وتقتل الأعداء بقتلهم عدا وكذلك الأما بالعبد يقتل عدا والقول فيهم كالقول في الأحرار وأولياء
العبد ما كرههم فيجوز مال العبد المقتول والأمة المقتولة بين قتل من قتل عبده من العبد أو أخذ قيمته عبده
المقتول بالقيمة ما بلغت من رقبته من قتل عبده فاجبهما اختار فهو له وإذا قتل العبد له بدية أخبرني عبد
المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمته عبده وهو على دمه دون قرابة لو كانت لبعده لأنه ما لكه فإن شاء القصاص
فهو له وإن شاء قيمته يبيع العبد القاتل فأعطى المقتول عبده قيمته عبده ورد فضل كان فإنها على مالك العبد
القاتل وإذا لم يكن فيه فضل لم يكن ثم شيء يرد عليه فإن نقص ثمنه عن قيمة العبد المقتول حتى ذهب لبيد
العبد المقتول ولا تباعة فيه على رب العبد القاتل (قال الشافعي) وإن اختار ولي العبد المقتول قتل بعض
العبد أو أخذ قيمته عبده من الباقي لم يكن له على واحد من الباقي من قيمة عبده إلا بقدر عدد هم أن كانوا عشرة
فله في رقبة كل واحد منهم عشر قيمة عبده (قال) وإن قتل عبده عشرة عدا أخبرني عبد العبد المقتول بين
قتلهم أو أخذ قيمته عبده من رقبهم فإن اختار قتلهم فذلك وإن اختار أخذ ثمن عبده فله في رقبة كل واحد منهم
عشر قيمة عبده فإن كانوا ثلاثة فله في رقبة كل واحد منهم ثلث قيمة عبده وأى العبيد مات قبل يقتص منه أو
بباع له فلا ليل له على سيده وله في الباقي القتل أو أخذ الأرش منهم بقدره دهم كما وصفت (قال الشافعي)
وإن قتل حر وعبد أفعلى الحر العقوبة ونصف قيمة العبد وليد في العبد القصاص أو أتباعه بنصف قيمة
عبده في عنقه كما وصفت وإذا قتل العبد الحر قتل به وبقادمته في الجراح إن شاء الحر وإن شاء ورثته في القتل
وهو في الجراح يجرحهما عدا كهو في القتل في أن ذلك في عنق العبد كما وصفت وإذا كان العبد بين اثنين فقتله
عبد عبده فلا يرد حتى يجتمع مالهما معاً على القود وأيهما شاء أخذ حقه من ثمنه كان للأخر مثله ولا قود له
إذا لم يجتمع مع عشر بكره على القود (قال الشافعي) ولو كان عبد بين رجلين فقتل فأعتقه أو أحدهما بعد
القتل كان على ملكهما قبل يعتقانه لأن العتق لا يقع على ميت (قال الشافعي) ولو أعتقه معاً في كلمة واحدة أو
وكلان أعتقه وفيه حياة فهو حر ولولا دمه ماله أن كان ماله ماله ورثته وإن كان له ورثة أحرار كانوا أولى
بجمراته من ماله (قال الشافعي) وإذا كان العبد مريضاً فقتله عبداً فليد له أخذ القود وليس
المرثين بسبيل من دمه لو عفا وأخذ ذلك أن سيده أن أراد القود فهو له وإن أراد أخذ ثمنه أخذته وعتقه
رهن مكانه وإن أراد أن يترك القود وعتقه لم يكن له ذلك ولأن يدع من ثمنه شيئاً كان رهنه إلا أن يقضى
المرثين حقه أو يعطيه مثل ثمنه رهناً مكانه أو يرضى ذلك المرثين وإذا قتل العبد المروء أو قتل فسده ولي
دمه وله أن يقتل إذا كان مقتولاً وإن كذلك المرثين ولا يؤخذ بان يعطيه رهناً مكانه وكذلك إن جنى

العبد المروء فسيده الخصم ويباع منه في الجناية بقدر ارشائها الا ان يقده سيده متطوعا فان فعل فهو على الرهن وان فداه المرتهن فهو متطوع لا ير جمع عفا فداه به على سيده الا ان يكون أمره ان يقده (قال الشافعي) واذا قتل العبد المروء عن عدا فليسيده القتل والعفو بلا مال لانه لا يملك المال بقتل العبد الا ان يشاء ولو قتل خطأ او قتل من لا يلزمه له قصاص لم يكن له ان يعفو عنه عنه الا ان يعطى المرتن حقه او مثل ثمه رهنه ما كانه (قال الربيع) والشافعي قول آخر اذا كان العبد مروهنا فقتل عدا فليسيده القصاص ان عفا القصاص وجب له مال فلس له ان يعفو ولا نقيته عن لبدته وليس له ان يتلف على المرتن ما كان غنا لبدن المروء (قال الشافعي) فاما المدبر والامة قد ولدت من سيدها فماليل حالهم في جنائبتهم والجناية عليهم حال بماليل (قال الشافعي) واذا جني على المكاتب فاتي على نفسه فقد مات رقيقا وهو كعبد الرجل غير مكاتب جني عليه واذا جني عليه فيمادون النفس عدا فله القصاص ان جني عليه عبد وان اراد ترك القصاص واخذ المال كان له وان اراد ترك المال لم يكن له لانه ليس عسلط على ماله تسلط الحر عليه وقد قيل له عفو المال في العدا لانه لا يملكه الا ان يشاء واذا ملك الجناية قصاصا مثل ان يجني عليه حر او عبد مغلوب على عقله او صغير فليس له عفو الجناية بحال لانه مال يملكه وليس له اتلاف ماله (قال الربيع) ولو جني على العبد المكاتب فيمادون النفس فلا قصاص

(الحر يقتل العبد) قال الشافعي رحمه الله واذا جني الحر على العبد عدا فلا قصاص بينهما فان اتت الجناية على نفسه ففقه قيمته في الساعة التي جني فيها عليه مع وقوع الجناية بالغة ما بلغت وان كانت ديات احرار وقيته في مال الجاني دون عاقلته وان جني عليه خطأ فقيته على عاقلة الجاني واذا كانت الجناية على أمة او عدا فكذلك والقول في قيمته قول الجاني لانه يغرر بتمته وعلى السيد البينة بفضل ان ادعاه واذا كانت خطأ والقول في قيمة العبد قول عاقلة الجاني لانهم يضمون قيمته فان قالوا قيمته ألف وقال القاتل قيمته ألفان ضمننت العاقلة ألفا والقاتل في ماله ألفا لا يسقط عنه ضمان ما أقر أنه جنائبه ولا يلزمهم اقراره اذا كذبه ولو جني عبد على عبد عدا أو خطأ كان القصاص بين العبد بين العبد في العبد ولا أنظر إلى فضل قيمة أحدهما على الآخر ويخبر سيد العبد المجني عليه بين القصاص في النفس وما دونها وبين الارش فان اختار الارش فهو له في عتق العبد الجاني وقيته لسيد المجني عليه بالغة ما بلغت والقول في قيمة العبد المجني عليه قول سيد العبد الجاني ولا أنظر إلى قول العبد الجاني لان ذلك مأخوذ من رقبته وقيته مال من مال سيده وكذلك لو كانت الجناية خطأ كان القول قول سيد الجاني واذا أقر العبد بان قيمته الا كره لم يلزمه الا كره في عبوديته وان عتق لزمه الفضل عما أقر به سيده مما أقر به العبد وهكذا لو كان الجاني على العبد مدبرا أو أم ولد لا يختلفان هما والعبد وان كان الجاني على العبد مكاتبافنيته وبين العبد القود فان اختار سيد العبد ترك القود للمال أو كانت الجناية خطأ فسواء فان أقر المكاتب بان قيمة العبد المجني عليه ألفان وقيمة المكاتب ألفان أو أكثر وقال سيد ألف فيها قولان أحدهما ان اقراره موقوف فان أدى المكاتب ما أقر به من قبل أن يهرم لم يكن للسيد ابطال شيء منه وان عجز المكاتب قبل بوفيه والقول قول السيد في قيمة العبد المجني عليه فان كان المكاتب أدى من الجناية ما أقر السيد أنه قيمة العبد المجني عليه لم يبع العبد في شيء من جنائبه واذا عتق اتبع بالفضل وان أدى فضلا عما أقر به السيد لم يكن للسيد ان يرجع به على سيد العبد المجني عليه (قال الشافعي) ولو أدى أقل مما أقر به السيد خسر السيد بان أن يقده بالفضل متطوعا أو بايع من العبد بقدر ما بقي مما أقر به السيد (قال الربيع) واذا أدى المكاتب أكثر مما أقر به السيد ثم عجز المكاتب رجوع السيد على الذي دفعته اليه الزائد على ما أقر به فأخذ منه ويدفعه الى المكاتب فيكون في يده كائنا ما كانه فاذا عتق رجع عليه فأخذ منه ما أقر به وان عجز كان المال كله لسيده (قال الشافعي) والقول الثاني أن ذلك لازم للمكاتب لانه أقر به وهو يجوز له

مالك عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أنس سلمة عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم امرأة أبي ثعلبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلت قال نعم اذا رأت الماء * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زيد بن الصلت أنه قال خرج جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى الحرف فنظر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال والله ما أرا في الاقد احتلت وما شعرت وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما رأي في نوبه ونضع مالم يروا ذن وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أية ساعة هذه فقال يا أيها المؤمنون انقلبت من السوق فسمعت النداء

فازدت على أن تؤتأ
فقال عمر الوضوء أيضا
وقد علمت أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يأمر بالنسل * أخبرنا
مات عن هشام عن
أبيه عن عائشة رضى
الله عنها أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
إذا اغتسل من الجنابة
بدأ فغسل يديه ثم توضأ
كما يتوضأ للصلاة ثم
يدخل أصابعه في الماء
فيخلل بها أصول شعره
ثم يصب على رأسه ثلاث
غرف بيديه ثم يفيض
الماء على جلده كله
* أخبرنا بن عينة عن
أبوب بن موسى عن
سعيد بن أبي سعيد عن
عبد الله بن رافع عن أم
سلمة رضى الله عنها قالت
سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقلت يا رسول
الله انى امرأة أشد ضرر
رأى أفتأفقه
لغسل الجنابة قال لا امرأة
يكفى أن تحشى عليه
ثلاث حشبات من مائه
تفيض عن ذلك الماء
فتطهرين أو قال فاذا
أنفدت طهرت
* أخبرنا بن عينة
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضى الله عنها

ما قره في ماله وبلزمه لسيده وان عجز المكاتب بيع المكاتب فيه ان لم يتطوع بإدائه عنه (قال الشافعي)
واذا قتل المكاتب عبدا أو واحدا بعد واحد فاشترى وأفسد العبد الذى قتل أولا أو بالقيصاص
ولو دفعه الى ولى الذى قتل أو لافقاعه على مال أو غير مال كان عليه أن يدفعه الى ولى الذى قتل عبده بعده
فان عفا عنه دفعه الى ولى المقتول بعده وهكذا حتى لا يبقى منهم أحد الا عفا عنه أو يقتله أحد المدفوع اليهم
(قال الشافعي) ولا يكون قضاؤه للذى قتل أولا وعفوه عنه من بلا القود عنه من قتل بعده لان كلهم
يستوجب عليه قتله عن قتل من أوليائه كما يكون للقوم على رجل حدود فغفرو بعضهم فيكون للباقي
أخذ حدودهم ولكل واحد منهم أخذ حقه لان حقه غير حق صاحبه وهكذا الوقع ايمان رجال أو مالههم فيه
القيصاص في موضع واحد (قال الشافعي) واذا قتل الرجل النفر عبدا أو الواحد مات فديات من قتل حاله
في ماله بكالها واذا قتل الرجل النفر عبدا ثم ارتد عن الاسلام فقتل أو زنى فرجم فدياتهم في ماله كما صفت
في موته واذا قتل الرجل النفر عبدا رجل أجنبي على القاتل فقتله عبدا فلا وليائه القود الا أن يشاؤا
أن يعفوا القود على مال وان عفوه على مال فالدية مال من مال المقتول يأخذها أولياء الذين قتلوا كما يأخذون
سائر ماله وهم فيه أسوة (قال الشافعي) وان عفا أولياءه الدم والمال نظر فان كان للقاتل مال يجزى ديات من قتل
منهم فغفوهما جاز والام يجزى غفوهما لانهم حين عفوا الدم صار له بالقتل مال ولا يكون لهم عفوهما حتى يؤدوا
دينه كله واذا قتل الرجل النفر ثم ارتد عن الاسلام فجاء أولياءه المقتولين يطلبون القود استتيب فان تاب قتل لهم
وان لم يتب قبل لهم ان شئتم أخذتم الديات ورتبتم الدم وقتلنا بالردة وغنما ما بين من ماله فان فعلوا فذلك لهم وان
تاب بعد ما يأخذون الديات أو يقولون قد عفونا القود على المال أولم يتب فسألو القود لم يكن ذلك لهم اذ تركوه
مرة لم يكن لهم أن يرجعوا في تركه (قال الشافعي) واذا سألوا القود امتنعوا من العفو أعطيتهم القود
بالذى قتل أولا وجعلنا الباقي الدية وما قبل من ماله غنم عليه عنه وذلك أن واجبا علينا اعطاء الآدميين القود
والقود باقى على قتله بالقود والردة ولو مات مرتد أو قاتل أو قاتل غير مرتد أعطيتهم من ماله الدية وبذلك
قدمنا في هذا حق الله تبارك وتعالى في قتل الآدميين على القتل في الردة (قال الشافعي) وهكذا وزنى وهو
محسن وقتل قبل الزنا أو بعده بدأ بالقتل فان ترك أولياءه ورجم

(جراح النفر الرجل الواحد فموت) قال الشافعي اذا قطع الرجل يد الرجل وقطع آخر رجله وشبهه الآخر موضحة
وأصابه الآخر بجائفة وكل ذلك يحد بدأو ونهى يحد بدفع فعل الحد بدفع بمرأى من جرحه حتى مات
فكلهم قاتل وعلى كلهم القود وكذلك لو جرحه رجل مائة جرح وأخر جرحا واحدا كان عليهما ما القود
وكان لأولياء القاتل أن يجرحوا كل واحد منهما عدد ما جرحه فان مات والآخر بواقعة (قال الشافعي) وان
كان أحدهما جرحه جرحا جائفة غير نافذة وجائفة نافذة كان فيها قولان أحدهما أن لولى القاتل أن يجرحه
جائفة غير نافذة وجائفة نافذة واذا كان القصاص بالقتل لم أمنعه أن يصنع هذا ولا أمر في شئ من هذا ولى
القاتل أن يله بنفسه انما أمر به من بصير كيف جرحه فاقول ارحمه كما جرحه فإذا بقي ضرب العتق خلت بينه
وبين ولى القاتل وكذلك لو كان أحدهم قطع يده بصف الذراع لم أمنعه من ذلك لانه يقتل مكانه وانما أمنعه
اذا كان جرحا لا يقتل به ولا يكون فيه قصاص والثاني أن له أن يصنع به كل ما كان لو جرحه اقتص به منه فيادون
النفس ولا يصنع به ما لو كان جرحه بدون النفس لم يقتص منه لانه له بيع قتله فيكون قد عذبه وأنه لا يقدر
على أن يأخذ على ما صنع به في المواضع التى لا يقتص منها ويقال له القتل باقى على ذلك اذا جرح الثلاثة رجلا
جراح عديلا لا جرح وكان ضمانتى مات وقد برأت جراح أحدهم لم تبرأ جراح الباقي فعلى الباقي القصاص
ولا قصاص في النفس على الذى برأت جراحه فعليه القصاص في الجراح ان كان مما يقتص منه والعقل وان كان
مما لا يقتص منه فعليه عقل ذلك الجرح بالعاما بلغ قل ذلك أو تركه وكذلك لو كانت جراحه تبلغ دية أو أكثر لانه

صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يقتل من الجناة بدأ فقتل يده قبل أن يدخلها في الأناة ثم يفسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينشرب بشعر الماء ثم يحني على رأسه ثلاث خبات * أخبرنا سفيان عن جعفر بن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف على رأسه ثلاثاً وهو حجب * أخبرنا صفوان عن منصور بن عبد الرحمن الحلي عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت حانت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن غسل من المحض فقال خذني فرصة من سلك فتطوري بها فقالت كيف أنظهر بها قال أنظهر بها قال كيف أنظهر بها قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله سبحان الله واستر بثوبه تطهري بها فاحتدتها وعرفت الذي أراد فقلت لهاتينى بها آتانا الدم يعني الفرج * أخبرنا (١) قوله ولو جرحه الخ كذا الأصل ولعل في العبارة تحريفاً وسقطاً فانظر كتابه مصححه

جاء جراح لم يكن فيه بانفس وان ادعى أحدهم أنه جرحه مرات وصدقه وروى المقتول فهدأ ولو كذبه القتل معه لم يقبل تكذيبهم لأنه لو كان قاتلاً معهم لم يدعهم القتل فلامعنى لتكذيبهم هو إذا أراد ولياؤه قتلهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو صدقه أولياء القتل وكذبه القتل معه وقال أولياء القتل نحن نأخذ الدية كاملة من القاتلين الذين جرحتهم معهم لم يكن ذلك لهم إلا أن يقرروا أن جرحه قدرأت أو تقوم بيته لأنه إنما يلزمهم مثل الدية إذا كان معهم مائات وإذا رأت جراحه لمهمادة كاملة ولا يلزمها إلا بقرارها الدية ثمة لأنها مائة قاتلان دونه أو بيته تقوم على ذلك فخرج الثالث من القتل معهم ما فتون عليهما (١) ولو جرحه ثلاثة فأقر اثنين أن جراح أحد الثلاثة رأت ومات من جراحهما وادعى ذلك الجاني الذي أقر الله به وصدقهم أولياء القتل وأرادوا أخذ الدية من الاثنين المقرين أن جراح الجراح معهم أبرأت لم يكن ذلك لهم لأنهم يزعمون أن ليس عليهم إلا ثلثا الدية فبرؤهم ما سواه إذا سأل ذلك القاتلان ولو قتله ثلاثة أحدهم عبد وأرادوا أخذ الدية كان ثلثها في رقة العبد وثلاثها على الحرين وإذا أفلس أحدهما أو كلاهما أتبعوه ولم يكن على عاقلة الأحرار وسيد العبد من دية العبد شي بحال وقديل هكذا لو كانت القتلة عمداً وفيهم مجنون وأصبيان أو فیه صبي أو قتل رجل ابنه فالدية كله في أموالهم ليس على عاقلة منهم شيء وقديل تحمل عاقلة الصبي والمغلوب على عقله عده كما يجملون خطأ والله تعالى أعلم وإذا جرح الرجل الرجل جراحاً كثيراً والآخر جرحاً واحداً فأرادوا ولياؤه القود فهدوهم وان أرادوا العقل فعلى كل واحد منهم نصف الدية إذا كانت نفاذوا في العزاة الذي جرح الجراح القليلة والذي جرح الجراح الكثيرة (قال الربيع) وللشافعي قول آخر لا تحمل عاقلة عبد الصبي وهو في ماله أن كان له مال ولا فدين عليه (٢) ما يسقط فيه القصاص من العبد * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج «قال الربيع» أئمنه عن عطاة عن صفوان بن يحيى بن أمية عن يعلى بن أمية قال غرقت مع النبي صلى الله عليه وسلم غرقة قال وكان يعلى يقول وكانت تلك الغرقة أوثق على في نفسي قال عطاة قال صفوان قال يعلى كان لي أخ جريح فقاتل أنسا فأنقض أحد هما يد الآخر فانتزع العضوض يدهم في العاض فذهبت يعلى إحدى ثنيته فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيته قال عطاة وحسب أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع يده في فمك فتعضها كأنها في فم رجل بعضها أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره أن أباة أخبره أن أنسا جاء إلى أبي بكر الصديق وعرضه أنسا فانتزع يده منه فذهبت ثنيته فقال أبو بكر ذهبت ثنيته (قال الشافعي) وهذا كله نقول فإذا عض الرجل الرجل فانتزع العضوض العض الذي عض منه يداً أو رجلاً أو رأساً من في العاض فاذهبت ثنابا العاض ومات منها أو لم يمت فلا عقل ولا قود ولا كفارة على المنتزع لأنه لم يكن له العض بحال ولو كان العاض يداً في جماعة الناس فضر بواظلم أو يدي فضر بواظلم كان سواؤه أن نفس العض ليس له وإن للعضوض منع العض وإذا كان له منعه فلا قود عليه فيما أحدث ما منع إذا لم يكن في المنع عدوان (قال الشافعي) ولأعدوان في إخراج العضوض من في العاض ولوراء إخراج العضوض من في العاض فامتنع عليه وعلبه إخراجها كان له فكل حسيه يده الأخرى إن كان عض إحدى يديه ويديه معاً إن كان عض رجله فإن كان عض فقه فلم تنله يده كان له نزع رأسه من فيه فإن لم يقدر على إخراج فله التحامل عليه برأسه إلى وراء مضعداً أو متخذراً وإن قدر يديه فقلعه ضطبا بفيه كان له ضرب يديه بيده أو يده أبدأ حتى يرسله فإن ترك شأناً مضعفاً وبعج يظنه يسكن أو فقا عنه بيده أو ضرب يديه في بعض جسده من في هذا كله الجناية لأن هذا ليس له ولا يضمن فماله أن يبعه وإن أتى ذلك على يده فماله أنه كانت منه مئنة (قال الشافعي) وما أصاب به العاض العضوض من جرح فصارت نفساً وأصار جرحاً عظيماً ضمه كله لأنه متعد (٣) الرجل يجحد مع امرأته رجلاً فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله * أخبرنا الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله
أرأيت أن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى أتى باربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسد أن رجلا من
أهل الشام يقال له ابن خبيري وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فاشترك على معاوية بالقضاء فيه فكتب
معاوية إلى أبي موسى الأشعري - أله على بن أبي طالب عن ذلك قال أبو موسى عن ذلك على بن أبي طالب
كرم الله وجهه فقال له على إن هذا الشيء ما هو بأرضنا عزمت عليك أن تخبرني فقال له أبو موسى كتب إلى في
ذلك معاوية فقال على أنا أبو حسن لم يأت باربعة شهداء فليقطع برأيه (قال الشافعي) رحمه الله
وهذا القول فإذا وجد الرجل مع امرأته رجلا فادعى أنه بثلث منها ما هو جاب الحد وما يثيبان معا فقتلها
أو أحدهما بصدق وكان عليه القود أيهما قتل الآن شاء أو لياؤه أخذ الدية أو العفو (قال الشافعي)
ولو ادعى على أولياء المقتول منهم ما منهم علوه فقتل منها ما هو جاب الحد أو لياؤه أو العفو (قال الشافعي)
من المرأة أن كانت المرأة المقتولة كان على أبيها ادعى ذلك عليه أن يحلف ما علم فإن حلف فله القود
وإن لم يحلف حلف القاتل ويرث من القود والعقل (قال الشافعي) ولو كان للرجل وليان فادعى عليهما العلم
خلف أحدهما ما علم وبشكل الآخر عن اليمين وحلف القاتل أنه زني بامرأته وهو وصف الزنا الذي هو جاب الحد
فكان بينا فلا قود عليه وعليه نصف الدية حاله في ماله للذي حلف ما علم (قال الشافعي) ولو كان له وليان
صغروا كره خلف الكبير ما علم يقتل حتى يبلغ الصغير فيصط أو يموت فتقوم ورثته مقامه إن شاء الكبير
أخذ نصف الدية فإن أخذها أخذ للصغير نصف الدية ثم ينظر به إن يحلف فإذا كبر حلف فإن لم يحلف
وحلف القاتل ردما أخذ له ولو أقر أولياء المقتول منه ما أنه كان معهما في التوب وتحرك التحامع وأزل
ولم يقر وأبى جاب الحد لم يقطع عنه القود (قال الشافعي) ولو أقر وأبى جاب الحد وكان المقتول بكرا
بدعى أو لياؤه أخوته أو أباه فادعى القاتل أنه نيب فالقول قول أوليائه وعلى القاتل القود لأنه ليس على
الكبر قتل في الزنا فإن جاء بهينة أنه كان نبيا سقط عنه العقل والقود (قال الشافعي) رحمه الله ويسعه
فيما بينه وبين الله عز وجل قتل الرجل وامرأته إذا كانا نيبين وعليه قتل منها ما هو جاب القتل ولا يصدق
بقوله فيما يقطع عنه القود وهكذا لو وجدته تلوط بانه أو بزني بخمارته لا يختلف ولا يقطع عنه القود
والعقل «والقود قتل» إلا بان يفعل ما يحل دمه ولا يحل دمه أو أن يعد قتلته لا يكفر بعد إعادته أو زنا بعد
احتمال أو قتل نفس بغير نفس ولو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا نال منها ما يحبه الزاني فقتلها والرجل
نيب والمرأة غير نيب فلا شيء في الرجل وعليه القود في المرأة ولو كان الرجل غير نيب والمرأة نيبا كان
عليه في الرجل القود ولا شيء عليه في المرأة
(الرجل يحبس للرجل حتى يقتله) قال الشافعي رحمه الله وإذا حبس الرجل للرجل رجل أو حبس
ما كان بكتاف أو بظالدين أو أمسكهما أو ضاعه له ورفع حبسه عن حلقه فقتله الآخر قتل به القاتل
ولا قتل على الذي حبسه ولا عقل وبعز وحبس لأن هذا لم يقتل وأما حبس القاتل على القاتلين وهذا غير قاتل
(منع الرجل نفسه وحرجه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري
عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من قتل دون ماله فهو شهيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن بعض
أهله عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن معاوية أو بعض الولاء بعث إلى الوهظ (٢) ليقتنه فلبس عبد الله
ابن عمرو السلاح وجمع من أطاعه وجلس على بابه فقبل له أنقاتل فقال وما معنى أن أقاتل وقد سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) فمن أريد ماله في
(٢) الوهظ بفتح فسكون مال كان لعبد الله بن عمرو بن العاص بالطائف كذا في اللسان كتبه مصححه

ابراهيم بن محمد عن
عبد بن منصور عن أبي
رجاء الطماردي عن
عمران بن الحصين
التي صلى الله عليه وسلم
أمر رجلا كان جنيبا
بنهم ثم يصلي فإذا وجد
الماء اغتسل يعني وذكر
حديث أبي ذر إذا
وجدت الماء فأمسسه
جلدك * أخبرنا ابن
عينة عن ابن عجلان
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه
أقبل من الجرف حتى
إذا كان بلمر بدت تيم
فصر وجهه وبديه
وصلى العصر ثم دخل
المدينة والنس من نعمة
فلم بعد الصلاة (قال
الشافعي) والجرف قريب
من المدينة * أخبرنا
ابراهيم بن محمد عن أبي
الحورث عبد الرحمن
ابن معاوية عن الأعرج
عن ابن الصمة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
تيم فصر وجهه وذراعيه
* أخبرنا سفيان بن
عينة عن عمرو بن
يحيى المازني عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الأرض
كلها مسجد إلا المقبرة
والحمام (قال الشافعي)

ومررته غوث وأجبره الاغوث فيها وأردو حرمه في واحد منهما فالاختيار له أن يكلم من يريد به ويستقيت
فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإن أبي أن يمنع من أراد ماله أو قتله أو قتل بعض أهله أو دخولا على حرمه
أو قتل الحامية حتى يدخل الحرم أو يأخذ من المال أو يريد الإرادة التي يخاف المرء أن يناله أو بعض أهله
فيها بجناية فله أن يدفعه عن نفسه وعن كل ماله دفعه عن نفسه فإن لم يدفع عنه ولم يقدر على الاستعانة منه
الابضربه بيد أو عصا أو سلاح حديد أو غيره فله ضربه وليس له عمد قتله وإذا كان له ضربه فإن أتى الضرب
على نفسه فلا عقيل فيه ولا قودولا كقارة (قال الشافعي) وإن ضربه ضربة أو لم يضربه حتى يرجع
عنه نأز كقتاله لم يكن له أن يعود عليه بضرب (قال الشافعي) وإن قاتله وهو مول مثل أن يكون رمية
أو بطلعه أو يوهقه كان له عند توقيفه إياها أو انحرافه لرميه ضربه ورميه ولم يكن له بعد تركه ذلك ضربه
ولأرميه (قال الشافعي) وإن أراد به وهرب الطريق وبينهما نهر أو خندق أو جدار أو مالا يصل معه إليه
لم يكن له ضربه ولا يكون له ضربه حتى يكون بارزاً له مريداله فإذا كان بارزاً له مريداله كان له ضربه حينئذ
إذا لم ير أنه يدفعه عنه بالاضرب (قال الشافعي) وإن كان له مريداله فأنكسرت بدالم بدأ ورجله حتى يصير من
لا يقدر عليه لم يكن له ضربه لأن الإرادة لا تحل ضربه إلا بان يكون مثله يطبق الضرب فاما إذا صار إلى حال
لا يقوى على ضرب المريد فيه لم يكن المراد ضربه (قال الشافعي) وإذا كان المراد في جبل أو حصن أو خندق
فأراد رجل لا يصل إليه بضرب لم يكن له ضربه فإن رماه الرجل ومثل الرمي يصل إليه لقربه منه كان له رمية
وضربه وإن برز الرجل من الحصن حتى يصير الرجل بقدر على ضربه بحال فأراد قتله ضربه في هذه الحال
(قال الشافعي) وسواء فيما يحل بالإرادة وأن يكون يبلغ الضرب والرمي معها ويحرم من المسلم والذي
والعتوه والمرأة والصبي والجلل الصول والدابة الصولة وغيرها لانه أنما يحل ضربه لأن المراد أو يحجره
فكل هؤلاء سواء فيما يحل منه بالإرادة إذا كان المريد يقدر على القتل والمعاد أن يبدد المريد بالاضرب (قال
الشافعي) إذا أقبل الرجل بالسيف أو غيره من السلاح إلى الرجل فأناله ضربه على ما يقع في نفسه فإن وقع في
نفسه أنه بضربه وإن لم يبدأ المقتل إليه بالضرب فليضربه وإن لم يقع في نفسه ذلك لم يكن له ضربه وكان له
القود فيما ناله منه بالضرب أو الأرض وإذا أجنب الرجل لدم رجل أو ضربه فأتى بما أجنبه فلا عقيل
ولا قودولا كقارة وإذا قتل ليس له رمية ولا ضربه فعليه القود والعقل والكفارة فيما ناله منه (قال
الشافعي) رحمه الله ولوعرض له فضر به الضرب ضربه ثم ولّى أو جرح فسقط ثم عاد فضره أخرى فأتى
منها ماض من نصف الدية في ماله والكفارة لانه مات من ضرب مباح وضرب ممنوع (قال الشافعي)
ولو ضره بمقبلا فقطع يده اليمنى ثم ضربه بموليا فقطع يده اليسرى ثم برأ منها فله القود اليسرى واليمنى
أو هدر ولومات منها فأراد وزنته الدية فله من نصف الدية (قال الشافعي) ولو أقبل بعد التسوية
فقطع رجله ثم مات ضمن ثلث الدية لانه مات من جراحة متقدمة مباحة ونائية غير مباحة وثالثة مباحة
فلما تفرق حكم جنايته فرقت بينه وجعلته كجناية ثلاثة ولو جرحه أو لا وهو مباح جراحات ثم ولّى فجرحه
جراحات كانت جنايتين مات منها فساء فقلل الجراح في الحال الواحدة وكثيرها فعليه نصف الدية فإن
عاد فأقبل فجرحه جراحة قليلة أو كثيرة فأتى فعليه ثلث الدية كقارات أو لا (قال الشافعي) رحمه الله وما
أصاب المريد لنفس الرجل أو ماله أو حرمه من الرجل في قتاله أو ناله به في توليته عنه سواء ناله ظم لذلك كانه
فعليه القود فيما فسه القود والعقل فيما فسه العقل من ذلك كله فإن كان المريد معتوها أو ممن لا قود عليه
فلا قود عليه وفيما أصاب العقل وإن كان المريد بمهمة في نهار فلا شيء على مالكها كانت مما يصلو ويعرفوا أو
مما لا يصلو ولا يعرف بحال إذا لم يكن معها قائد أو سائق أو راكب
(التعدي في الإطلاع ودخول المنزل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إسحاق بن عينة عن أبي

بيتوف في المسجد منهم

عن أبي قتادة أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل إمامة بنت أبي العاص (قال الشافعي) رضي الله عنه ونوب أمامة نوب صبي * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحدكم في النوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء * أخبرنا الربيع قال أنبأنا الشافعي عن ابن عيينة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت أتت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابنتي أصابتها الحصنة فترق شعرها فأفصل فيه فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنت الواصلة والموصولة * أخبرنا عطاء بن خالد والدرأوردى عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن سليمان الأكمش قال قلت يا رسول الله أنا تكون في الصد أفصلي أحدنا في القمص الواحد فقال نعم وتزره ولو لم يجد إلا أن يخلفه بشوكة * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي

(١) قوله وهكذا إذا قتل الخ. وهكذا في الأصل ولعل وهكذا من تنه ما فيه وأول الكلام الخ. كسبه معصمه

(الشافعي) ولوشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلا إلى هذا في صجره أسلاخ معه فقتله لجل أقدمته به لانه قد قبل الاقبال غير الخوف من ربه ولا دلالة على أنه أقبل إليه الاقبال الخوف فأى سلاح شهدوا أنه أقبل به إليه العاص أو هو في أو فوس أو سيف وغيره ثم قتله وهو مقبل إليه شاهرا أهدرته (قال الشافعي) ولوشهدوا أنه أقبل إليه في صجره أسلاخ فضر به فقطع يدي الذي أريد ثم لى عنه فادركه فمذحه أقدمته منه وضنت المقتول دية بدي القتال ولوضره ضربة في إقباله وضربه أخرى في إداره فبات لم يكن فيه قود وجعلت عليه نصف الدية لاني جعلته ميتا من الضربة التي كانت مباحة والضربة التي كانت ممنوعة فلا قود عليه وعليه نصف الدية (قال الشافعي) وإذا قتل القوم القوم ليأخذوا أموالهم وأغشوه في حرهم فقتلوا فقتل المظلومون فمن قتلوا هدر ومن قتل القوم القوم لم يأخذوا أموالهم وأغشوه في حرهم فلا قود لهم لا يسقط عن الظالمين شيء ولو حتى يحكم عليهم فيه حكمه (قال الشافعي) ولو كان مع الظالمين قوم مستكروهون أو أسرى فقتلوا فقتل المستكروهون بضرب أو رمي لم يعدوا له وأعدوا وهم لا يعرفون مكرهم فلا قود على المظلومين الذين نالوهم وعليهم فيهم الكفارة لانهم في معنى السلمين بسلاخ العدو يتناولون (قال الشافعي) ومن غدهم وهو يعرف أنهم مستكروهون أو أسرى فعليه فيهم القود نال منهم ما فيه العقل والعقل أن نال منهم ما فيه العقل لا يبطل ذلك عنه الابان يحجب حالهم أو يعرفهم فيصيبهم منه في القتال ما لا يبعدهم خاصة أو يعد الجع الذين هم فيه أو ينهر عليهم أسلاخا فيضربه فيقتله (قال الشافعي) وإذا كان الزحفان ظالمين مثل أن يقتلوا على نهب أو عصبية بغشي بعضهم بعضا في حرهم فلا يسقط عن واحد من الفريقين فيما أصاب من صاحبه عقل ولا قود إلا أن يقتل رجلا فيجده رجلا يضرب فيدفعه عن نفسه فإن له دفعه عنها وما قاتل إلا الرجل فيه أن يضرب المرء على ما يقع في نفسه إذا كان المرء مقبلا إليه فالقول قول المراءم عينه كان المراد شجاعا أو جباناً والمرء بما مونا وخوفا (قال الشافعي) وإذا غشي القوم القوم في حرهم أو غير حرهم لم يقاتلواهم فدفع الغشيين عن أنفسهم فأصابوا منهم ما كانوا مقبلين فهو هدر وما أصاب منهم الغاشون لهم حكمه عقلا وقودا

(ما جاء في الرجل يقتل ابنه) * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعبان عن جحلام بن مدليج بقال له قتادة حذف ابنه بسيف فاصاب ساقه فمزق في جرحه فقتل فقتل بسيفه بن جحشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال اعد على ماء قد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا قال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) وقد حفظت عن عديم أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الولد بالولد وبذلك أقول (قال الشافعي) وإذا قالوا هكذا فكذلك الجد أو الاب والجد أو الأب لا يقتل لان كلهم والد (قال الشافعي) وكذلك الجد أو الاب الذي أبعد منه لان كلهم والد (قال) وكذلك لا ينقص منهم في جرح نالوه وهكذا (١) إذا قتل الولد أو الاب قتل به وكذلك إذا قتل أمه وكذلك إذا قتل أي أجداده أو أجدانه كان من قبل أبيه أو أمه قتل بها إلا أن يشاء أولياء المقتول منهم أن يعفوا وإذا كان الابن قاتلا من جرح من الولاية ولورثة أبيه غيره أن يقتلوه وكذلك لا أفيد الولد من الوالد في جراح دون النفس (قال الشافعي) وعلى أبي الرجل إذا قتل ابنه دية من مغلطة في ماله والعقوبة ودية مائة من الابل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون مائة من ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه (٢) إن جاء ثنياتها كلها أو بزل أو مائة من ذلك قبل منه ولا يقبل منه دون ثنية ولا فوق خلفه إلا أن يشاء ذلك ورثة المقتول ولا يقبل منه فيها بابل أكثر من سنة (قال الشافعي) ولا يرث القاتل من دية المقتول ولا من ماله شأنته عذا أو خطأ (قال الشافعي) وإذا كان الاب عبدا والابن حرا فقتله الاب لم يقتل به وكانت دية في عقه وكذلك لو كان الابن عبدا (قال الشافعي) وإذا قتل الوالد أو الاب فقتلته وكذلك إذا جرحه أقدمته إذا كان دماهما

عن يحيى بن سعيد عن
القاسم عن عائشة رضي
الله عنها قالت كنت
أقولُ الحسن من نوب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم
ومن كتاب استغفار
القبلة في الصلاة
أخبرنا مالك بن أنس
عن عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنه قال بينما الناس
بقراءة صلاة الصبح إذ
أنهم أت فقال ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أنزل عليه الليلة
قرآن وقد أمر أن
يستقبل الكعبة
فاستقبلوها وكانت
وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة
* أخبرنا مالك بن أنس
عن نافع أن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما كان
إذا سئل عن صلاة الخوف
قال يتقدم الإمام
وطائفة من قصر الحديث
وقال ابن عمر في الحديث
فان كان خوفاً أشد
من ذلك سوا رجالاً
وركاناً استقبل القبلة
وغير مستقبلها قال مالك
قال نافع لا أرى عبد الله
ابن عمر كذلك إلا عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم * أخبرنا ابن أبي
فديك عن ابن أبي ذئب

مذكافين وإن كان الولد القاتل حراً والاب عبد الله في ماله وباعقأ كثر من عقوبة الذي قتل الاجنبي
(قال) ويقادرجل من عمه وخاله لانهم مالبساق معاني الوالدين فاقبأ يقال لهما والدان بمعنى قرابتهما من
الوالدين (قال الشافعي) ويقادرجل من ابنه من الرضاة وليس كإبنه من النسب (قال) وإذا نادى
الرجل ان ولداً قتله أحدهما قبل يبلغ فينسب إلى أحدهما أو راء القافة تدرا أن عمه القود للشبهة وجعلت
الدية في ماله وكذلك لو قتل أحدهما جميعاً (قال) وإذا أ كذباً أنفسه ما إذا كان قاتلين بالعدوة لم أقتلهما إلا أنزله
أحدهما وإن أ كذباً أحدهما نفسه بالعدوة قتلته به لأن أن أنسبه إليه إذا كان قبل يختاراً وله بلغة
القافة بأحدهما وأقتل الرجل امرأته منها ولم يقتل بها وليس لأنه أن يقتله قوداً ولا لأحد مع ابنه ذلك فيه
وإذا لم يقتل بابنه قوداً لم يذلل بقود به لانه بعضه وكذلك لو كان ابنه حياً يوم قتلها ثم مات ثم طلب ورثة أبها
القود لم يقدمه لشره لانه كان في الدم ولو قتل رجل عمه أو مولاه وهو ورثة كان عليه القود
(قتل المسلم ببلاد الحرب) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ
ومن قتل مؤمناً خطأ فمهر برقة مؤمنة الآية (قال الشافعي) قوله من قوم يعني في قوم عدوكم (قال
الشافعي) وأخبرنا مروان بن معاوية الفراري عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لما قوم إلى
خشم فلما غشهم المسلمون استعصموا بالبحر وقتلوا بعضهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم
نصف العقل أصلاهم ثم قال عند ذلك ألا يرى من كل مسلم مع مشرك قالوا يا رسول الله قال لا تراهي
نارهما (قال الشافعي) ان كان هذا بنيت وأحب الذي صلى الله عليه وسلم أعطى من أعطى منهم مقطوعاً
وأعلمهم أنه يرى من كل مسلم مع مشرك والله أعلم في دار الشرك ليعلم أن لا ديات لهم ولا قود وقد يكون
هذا قبل نزول الآية فيزالت الآية بعدو يكون أعماق قال في يرى من كل مسلم مع مشرك بنزل الآية
(قال الشافعي) وفي التنزيل كفاية عن التأويل لان الله عز وجل أحكم في الآية الأولى في المؤمن يقتل
خطأ بالدية والكفار وحكم بمثل ذلك في الآية بعددها في الذي يبتنا وبينه ميثاق وقال بين هذين الحكمين
فان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فمهر برقة مؤمنة ولم يذكر دية ولم يحمل الآية بمعنى إلا أن يكون قوله
من قوم يعني في قوم عدو لنا دارهم دار حرب مباحة فلما كانت مباحة وكان من سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن إذا بلغت الناس الدعوة أن يغير عليهم غازين كان في ذلك دليل على أنه لا يبيع الفارة على دار وفيها ان
له ان قتل عقل أو قود فكان هذا حكم الله عز ذكره (قال الشافعي) ولا يجوز أن يقال لرجل من قوم عدو
لكم الا في قوم عدو لنا ونك أن عامة المهاجرين كانوا من قريش وقريش عامة أهله مكة وقريش عدو لنا
وكذلك كانوا من طوائف العرب والعجم وقتلهم أعداء المسلمين (قال الشافعي) وإذا دخل مسلم في دار حرب
ثم قتله مسلم فعليه غرة برقة مؤمنة ولا عقل له إذا قتله وهو لا يعرف بعينه مسلماً وكذلك أن يعرف يقتل من
لقى أو يلقي منفرداً بهيمة المشركين في دارهم فيقتله وكذلك ان قتله في سرية منهم أو طريق من طرقهم التي
يلقون بها فكل هذا عداً خطاً بلزمه اسم الخطأ لانه خطاً به لم يبعده وهو مسلم وإن كان عبد الله القتل (قال
الشافعي) وهكذا قوله أسيراً أو مجسوساً أو ناعماً أو بهيمة لانه بهيمة أهل الشرك وتبعية بهيمة أهل الاسلام
لان المشرك دينه بهميمة المسلم والمسلم بهيمة المشرك ببلاد الشرك وكان القول فيه قوله فان كان المسلم
المقتول لاة وأدعوا أنه قتله وهو يعلمه مسلماً أخاف فان حلف برئ وإن نكل لحلفوا بحسن عينا فقد قتله
وهو يعلمه مسلماً وكان لهم القود ان كان قتله عامداً قتله وإن كان أراد غيره وأصابه فعلى عاقلة الدية
وعليه الكفارة (قال الشافعي) وهكذا كل من قتله وهو يعلمه مسلماً منهم أو أسيراً منهم أو مستأمناً عندهم
أثمارة أو رسالة أو غير ذلك فعليه في العدا القود في الخطأ الكفارة وعلى عاقلة الدية وكذلك في الأسرى يقتل
بعضهم بعضاً ويجرح بعضهم بعضاً يقتل بعضهم بعضاً ويعتص بعضهم بعضاً من الجراح وكذلك
تقام الحد وعليهم فيها أو إذا كانوا أسلوا وهم يعرفون ما علمهم ولهم من حلال وحرام أو كانوا مستأمنين

يؤخذ بعضهم من بعض الحقوق في الأموال إذا أسلوا وإن لم يعلموا عليهم ولهم (قال الشافعي) وإذا أسلم القوم ببلاد الحرب فأصابوا أحدا لله تبارك وتعالى فادعوا الجهاد له بضع عليهم وإذا علوا فادعوا أقيم عليهم وإذا وصف الحري الأيمان ولم يبلغ أو وصفه وهو مغلوب على عقله فلقبه بعد أيمانه مسلم فقتله وهو يعلم مقتله للأيمان لم يقدمته لأنه لا يكون بهذا من كل الأيمان وحكم الأيمان حتى يصفه بالغلبة مغلوب على عقله (قال الشافعي) وإذا أسلم الحربي وله ولد وصغار وأهملهم وكافراً أو أسلمت أمهم وهو كافر فلا ولد لحكم الأيمان بأي الأبوين أسلم فيقاد قاتله ويكون له دية مسلم ولا يعذر أحدان قال لم أعلمه يكون له حكم الإسلام إلا إسلام أبويه معا (قال الشافعي) ولو أغار المسلمون على المشركين أو لقوهم بلا غارة أو أغار عليهم المشركون فاختلفوا في القتال فقتل بعض المسلمين بعضاً وأجرحه فادعى القاتل أنه لم يعرف المقتول أو المجرع فاقول قوله مع عينته فلا قود عليه وعليه الكفارة يدفع إلى وليه المقتول دية (قال الشافعي) ولو كان المسلمون صفاء والمشركون صفاء لم يحكموا فقتل مسلم مسلماً في صف المسلمين فقال ظننته مشركاً لم يقتل منه أعنا بقتل منه إذا كان الأغلب إن ما دعى كإداعي (قال الشافعي) ولو قيل لمسلم قد جل المشركون علينا أو جل منهم واحد أو أروا واحد أو قد جل فقتل مسلماً في صف المسلمين وقال ظننته الذي جل أو بعض من جل قبل قوله مع عينته وكانت عليه الدية (قال الشافعي) ولو قتله في صف المشركين فقال قد علمت أنه مؤمن فعدته قتل به (قال) ولو جل مسلم على مشرك فاستمر منه بالمسلم فعد المسلم قتل المسلم كان عليه القود ولو قال عدت قتل المشرك فاختطأت بالمسلم كانت عليه الدية (قال) ولو قال لم أعرفه مسلماً يكن عليه عقل ولا قود وكانت عليه الكفارة (قال الشافعي) ولو كان الكافر الحامل على مسلم أو كان المسلم محتلفاً ضربه وهو مترس يعلم وقال عدت الكافر كان هكذا ولو قال عدت المؤمن كان عليه القود لأنه ليس له عد المؤمن في حال (قال الشافعي) ولو كان لا يمكنه ضرب الكافر إلا بضربه المسلم بحال فنضرب المسلم فقتله وهو يعرفه وقال أردت الكافر أقتد بالمسلم ولم يقبل قوله أردت الكافر إذا لم يمكنه إلا أن يقع الضرب بالمسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا لمطرف عن معمر بن راشد عن الزهري عن عروة بن الزبير قال كان البمان أبو حذيفة بن اليمان شيخاً كبيراً فوقع في الآطام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض الشهادة فجاء من ناحية المشركين فابتدروا المسلمون فتوشقوه بأسافهم وحذيفة يقول أبي أبي فلا يسمعون من شغل الحرب حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقتل النبي صلى الله عليه وسلم فيه دية

(ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من أموالهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله وما نال أهل دار الحرب من المشركين من قتل مسلم أو معاهداً أو مستأمن أو جرح أو مال لم يضمنوا منه شيئاً إلا أن يوجد مال المسلم أو مستأمن في أيديهم فيؤخذ منهم أسلوا عليه أو لم يسلبوا وكذلك ان قتلوا وحداً أو أوجعاً أو دخل رجل منهم داخل بلاد الإسلام مستتراً أو مكابراً لم يبيع إذا أسلم بأصاب ولم يكن لولي القتل عليه فصاص ولا أرض ولا يبيع أهل دار الحرب من المشركين بغرم مال ولا غيره إلا ما وصفت من أن يوجد عند أحد منهم مال رجل بعينه فيؤخذ منه فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قيل قال الله عز وجل قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وما قد سلف تغضي وذهب دلت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه يطرح عنهم ما بينهم وبين الله عز وجل من العباد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيمان يجب ما كان قبله وقال الله تبارك وتعالى وذروا ما بيني وبينكم يا أيها الذين آمنوا وما بيني وبينكم ما كان قبله فأسلم فقدمته لم يبيع لم يعقل ولم يؤمره بكفارة طرحت الإسلام ما فات في الشرك وكذلك أن أصابه مجرح لأن الله عز وجل قد أمر بقتال المشركين الذين كفروا من أهل الأوثان حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله وقال عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله إلى قوله وهم صاغرون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا

عن الزهري عن سالم عن أبيه ح وأخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته في السفر حينما توجهت به * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبي الحباب سعد بن بارع عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على جارية وهو متوجه إلى خيبر (قال الشافعي) رضي الله عنه يعني النوافل * أخبرنا عبد المجيد ابن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته النوافل في كل جهة * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار كان يصلي على راحلته متوججاً قبل المشرق * أخبرنا مالك بن أنس عن ٤

أى سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فآذاهم يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل علي غير هذا قال لا الآن طوع * أخبرنا مسلم ابن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار عن عبد الله بن باباه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب إنما قال الله عز وجل أن تقصروا من الصلاة إن خفتن أن يفتككم الذين كفروا فقد أمر الناس فقال عز رضي الله عنه عجب مما عجبتم منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله عز وجل بها على كل فاقبوا صدقته * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت كل ذلك فدفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصر الصلاة في السفر وأتم

أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله يعني عما أحدثوا بعد الإسلام لأنهم يلزمهم لو كفروا بعد الإسلام القتل والحد ودولابز منهم ماضى قبله (قال الشافعي) وهكذا كل ما أصاب لهم مسلم أو مهاد من دم أو مال قبل الإسلام والعهد فهو هند ولو وجدوا مالا لهم في يد رجل لم يكن لهم أخذه ولو تخولر رجل منهم أحد قبل الإسلام لم يكن له الخروج من يديه لأن دماءهم وأموالهم مباحة قبل الإسلام أو العهد لهم وهم يخافون أهل الإسلام فيما وجد في أيديهم لمسلم بعد إسلامهم لأن ذلك يؤخذ منهم بعد إسلامهم لأن الله عز وجل قضى في رد الربا رد ماقب منه ولم يقض رد ماقبض فهلك في الشرك (قال الشافعي) وما أصاب الحربى المستامن أو الذى لمسلم أو معاهد من دم أو مال اتبع به لأنه كان ممنوعاً أن ينال أو ينال منه

وما أصاب المسلمون في يدها من الرذمة من متاع المسلمين (قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام في دار الإسلام وهم مقهورون أو فاهرون في موضعهم الذى ارتدوا فيه وأعدوا نوبة رجل تبعوه عليها أو رجعوا إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر فسواء ذلك كله وعلى المسلمين أن يبدوا بجهادهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلوا فلو فادوا فظروا بهم استباؤهم في ناب حقنوا دمه بالنوبة واطهار الوجع إلى الإسلام ومن لم يبت قبله بالردة وسواء ذلك في الرجل والمرأة (قال الشافعي) وما أصاب أهل الردة للسلين في حال الردة أو بعد اظهار التوبة في قتل وهم ممنوعون أو غير قتل أو على نائرة أو غير فاهروا والحكم عليهم بالحكم على المسلمين لا يختلف في العقل والقود وضمان ما يصبون وسواء ذلك قبل يقهرون أو بعد ما فاهروا فاقبوا أو لم يتوبوا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) فان قبل فاصنع أو يكر في أهل الردة قبل قال القوم جاؤه تائبين تدون قتلا ناولا ندى قتلاكم فقال عمر لا نأخذ قتلنا دية (قال الشافعي) فان قبل فاقوله تدون قتلنا قبل اذا أصابوا غير متعدين ودوا اذا ضمنوا الدية في قتل غير متعدين كان عليهم القصاص في قتلهم متعدين وهذا خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر فان قيل فانه لم أحدهم منهم قتل بأحد قبل ولا ثبت عليه قتل أحد بتهادة ولو ثبت لم نعلم كما لا يطل لولى دم قتل أن يقتل له لو طلبه والردة لا تدفع عنهم عقلا ولا قودا ولا تزيدهم خيرا إن لم تزد هم شرا (قال الشافعي) فاذا قامت لم تدينه أنه أظهر القول بالامان ثم قتله رجل بعلم توبته أو لا يعلم فاهمه القود كما عليه القود في كفر أظهر الامان فلا بعلم ايمانه وعبد عتق ولا بعلم عتقه ثم قتلهم ما يقتل بهما في الحالين في بلاد الإسلام (قال الشافعي) ولو كان كافرا فأسلم في بلاد الحرب فأغار قوم فقتلوه لم تكن له دية وكانت فيه كفارة (قال الشافعي) ولو عمد رجل قتله في غير غارة وقد أظهر الإسلام قبل القتل وعلمه القاتل قتل به وان لم يعلمه وداه لأنه عمد وهو مؤمن بالقتل وانما يقط عنه العقل والقود اذا قتله غير عامد لقتله بعينه كانه قتله في غارة لقول الله عز وجل فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فقتل رقبته مؤمنة (قال الشافعي) يعني والله أعلم في قوم عدو لكم

من لا ضا يصيبه لا اختلاف الدينين (قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى بأبها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية (قال الشافعي) فكان ظاهرا الآية والله أعلم أن القصاص انما يكتب على البالغين المكتوب عليهم القصاص لا هم المخاطبون بالقصاص اذ ان الله لو المؤمنين ببدء الآية وقوله في عني له من أخيه شيء لا جعل الاخوة بين المؤمنين فقال انما المؤمنون اخوة وقطع ذلك بين المؤمنين والكافرين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على

مثل ناهي الآية (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل المغازي وبلغني عن عدد منهم أنه كان في خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر وبلغني عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أنه روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن أبي حنيفة عن مجاهد وعطاء وأحسب طابوا والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي حنيفة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة ونورا النسمة الآن يؤمن الله عداها في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة فقال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) ولا يقتل مؤمن عبدا ولا حر ولا امرأة بكافر في حال أبدا وكل من وصف الأيمان من أعجمي وأركم عقل وبشر بالآيمان وبصلي فقتل كافر فلا قود عليه وعليه دينه في ما له حاله وسواء أكره القتل في الكفار أو لم يكره وسواء قتل كافر على مال يأخذ منه أو على غير مال لايجل والله أعلم قتل مؤمن بكافر بحال في قطع طريق ولا غيره (قال الشافعي) وإذا قتل المؤمن الكافر عز وجس ولا يبلغ بتعزيره في قتل ولا غيره حد ولا يبلغ بحسبه سنة ولكن حبس بيتي به وهو ضرب من التعزير (قال الشافعي) وإذا قتل الكافر المؤمن قتل به ذميا كان القاتل أو حربيا أو مستأمنا وإذا أباح الله عز وجل دم المؤمن يقتل المؤمن كان دم الكافر يقتل المؤمن أولى أن يباح وفيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على ما ذكرت قوله من اعتبط مسلما يقتل فهو به قود فيه ذم جامعة لكل من قتل (قال الشافعي) وإذا قتل الرجل الرجل فقال القاتل المقتول كافر أو عبدا فعلى أولياء المقتول البينة بأنه مسلم حر والقول قول القاتل لأنه المأخوذ منه الحق (قال الشافعي) وانما الأيمان فعل يحذنه المؤمن البالغ أو يكون غير بالغ فيكون مؤثما بإيمان أحد أبويه (قال الشافعي) وإذا كان أبو المولود مسلما وكان صغيرا لم يبلغ الإسلام ولم يصفه فقتله رجل قتل به لأنه حكم الإسلام برثبه وبحب مع ماسوي هذه الم من حكم الآيمان وكذلك لو كان أبو المولود كافرا فيسلم أحد هما أو المولود صغيرا كان حكم المولود حكم مسلم بإسلام أحد أبويه ومن قتل بعد إسلام أحد أبويه كان عليه قود ومن قتل قبل إسلام واحد منهما من مسلم فلا قود عليه لأن حكمه حكم الكفار (قال الشافعي) وإذا ولد المولود على الشرك فسلم أبواه لم يصف الآيمان فقتله قبل البلوغ قتل به وإن قتل بعد البلوغ مؤثم لم يقتل به لأنه انما يكون حكمه حكم مسلم بإسلام أحد أبويه ما لم يكن عليه الفرض فإذا زمه الفرض فدينه دين نفسه كما يكون مؤثما وأبواه كافرين فلا يضره كفرهما أو كافرا أو أوم مؤثما فلا ينفعه إيمانهما وإن ادعى أبواه بعد ما يقتل أنه وصف الآيمان وأنكر ذلك القاتل فالقول قوله مع عينة وعلم ما البينة أنه وصف الإسلام (قال الشافعي) ولو كان أبواه مؤمنين فادعى القاتل بأنه قتلهم مرتد عن الإسلام وقال ورثته بل قتلوه وهو على دين الإسلام فإن كان صغيرا قتل به وإن كان بالغاً خلف أبواه ما عاله ارتد بعد ما وصف الإسلام بعد البلوغ وجاء على ذلك بينة تشهدون أنه كان مسلما قبل ذلك منهم وكان على قاتله القود (قال الشافعي) والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الأولى أن القاتل حين قال في هذه ارتد كان قافرا بإسلامه بعد البلوغ وادعى الردة وفي المسئلة التي فوقها لم يقر به بالآيمان بعد البلوغ ولا صف الآيمان بعد البلوغ لا يكون له حكم الآيمان بإيمان أبويه إذا لم يعلم صفة الآيمان بعد البلوغ (قال الشافعي) ولو أن مسلما قتل نصرانيا ثم ارتد المسلم فسأل ورثة النصراني أن يؤدوا منه وقالوا هذا كافر لم يقتل به لأنه قتل وهو مؤمن فلا قود عليه وعليه الديانة في ما له التعزير فإن تاب قبل منه أو لا قبل منه ولا يقتل على الردة وهكذا الضرب بمسلم نصرانيا فجرحه ثم ارتد المسلم ثم مات النصراني والقاتل مرتد لم يشدد منه لأنه الموت كان بالضربة والضربة كانت وهو مسلم ولو أن مسلما ارتد عن الإسلام فقتل ذميا فسأل أهله القود قبل أن يرجع إلى الإسلام أو يرجع إلى الإسلام فسواء وفيها قولان أحدهما أن عليه القود وهذا أولاهما والله أعلم لأنه قتل وإبر بـ علم والثاني لا قود عليه من قبل

* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ابن حزم عمن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خباركم الذين إذا سافروا قصرُوا الصلاة وأفطروا أو قال لم يصوموا * أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعا وصليت معه العصر بدئ الحليفة ركتين * أخبرنا سفيان يعني ابن عيينة عن ابن المنكر أنه سمع أنس بن مالك يقول مثل ذلك إلا أنه قال بدئ الحليفة * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ابن مالك يقول ذلك * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل أنقص الصلاة إلى عرنة قال لا ولكن إلى عطفان وإلى جدة وإلى الطائف * أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يسافر مع ابن عمر البربر فلا يقصر الصلاة * أخبرنا مالك بن أنس

أنه لا يقرب على دينه حتى يرجع أو يقتل ولأن رجلاً أرسل سهماً على نصراني فلم يقبض به السهم حتى أسلم وأعلى
عبد فلم يقبض به حتى عتق فقتله لم يكن عليه قصاص لأن غلبة السهم كانت بالارسل الذي لا قود فيه بينهما ولو
كان وقوعه وهو بحاله حين أرسل السهم ثم أسلم لم يقص منه وعليه به مسلم حتى في الحالتين والكدارة ولا يكون
هذا في أقل من حال من أرسل سهماً على غرض فأصاب انساناً لا غماً ضمن ما جنت ريمته وكلا هذين ممنوع
من أن يقص - قد صدق برعي (قال) ولوأرسل سهماً على مرتد لم يقبض به السهم حتى أسلم أو عر حتى في فلم يقبض به
السهم حتى أسلم كان خلافاً للسائل قبله لأنه أرسل عليه ما وهما بما لا دم وليس عليه قود بحال لما
أصابه ما من ريمته وعليه الكفارة ودية حر من مسلمين به وبالحال ما قبل وقوع الرمية (قال الشافعي) وإذا
ضرب بالرجل المسلم ثم ارتد المضروب عن الاسلام ثم مات من الضربة ضمن الضارب الاقل من أرض
الضربة والدية (قال الربيع) أظنه قال دية مسلم (قال الشافعي) من قتل أن الضربة كانت وفيه قود
أو عقل فأدامت مرتد اسقط القود لأنهم لم يترأوا جعلت فيها العقل في ماله لأنها كانت غير مباحة ولو برأت
وسأل وأبأه القصاص من الجرح كان لهم أن يقصوا وأمنه لأنه كان وهو مسلم (قال الشافعي) ولو ضرب به وهو
مسلم ثم ارتد عن الاسلام ثم عاد إليه ثم مات مسلماً ضمن القاتل الدية كلها في ماله لأن الضرب كان وهو ممنوع
والموت كان وهو ممنوع ولا تسقط الدية بحال حدثت بينهما لم يحدث فيها الضارب شيئاً ولا قود عليه للحال الحاشية
بينهما وعليه الكفارة

يترك من لا قصاص عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن رجلاً قتل رجلاً وقتله معه صبي أو مجنون
أو حر أو من لا قود عليه بحال فمات من ضربهم مأمراً فإن كان ضربهم مأمراً ما يكون فيه القود وقتل البالغ وكان
على الصبي نصف الدية في ماله وكذلك المجنون (قال) ووقتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي (١) ولم يقتل الأب
وأخذت نصف الدية من ماله حالة ولوقتل حر وعبد قتل به العبد وكانت على الحر نصف قيمة العبد بالغة
ما بلغت وإن كانت ديات ولوقتل مسلم وكافر قاتل الكافر وكانت على المسلم نصف دية ولو ضرب رجلاً
رجلاً - دعهما بعضاً خفيفة والآخر سيفاً لم يكن على واحد منهما قصاص لأن إحدى الجنايتين كانت
على القصاص فيه وأما يكون القود إذا كانت الجناية كلها بشئ يقص منه أدامت منه ولو ضرب رجل
رجلاً بسيف ونهشه حية فمات فلا قصاص وعلى الضارب نصف دية حاله في ماله (قال الشافعي) ولو ضرب به
رجل بسيف وضربه أمد أو غيراً أو خنزيراً أو سبعاً ما كان ضربه فإن كانت ضربة السبع تقع موقع الجرح في
أن يشق جرحها فيكون الأغلب أن الجرح تنزل دون النفل فعلى القاتل القود الآن بشيء ورثته الدية فيكون
لهم نصفها وإن كانت ضربة لا تلام ولا تقتل ثقباً لا يقتل الشدخ أو الخشبة الثقيلة أو الحجر الثقيل فلا
يجرح فلا قود عليه لأن انساناً من ضربه معه تلك الضربة لم يكن عليه قود وأما أجرة له مات من الجنايتين
فلما كانت إحدى النيرتين (٢) إنما تقتل لا تغفل ولا جرحاً حاشياً لأن الأغلب أن مثلها لا يقتل مفرد اسقط القود
فلما لم يحصا بمقتل مثله فلا قود (قال الشافعي) وهكذا الجرح جرحاً خفيفاً كخدش والغلب أن
القتل منها لا يقتل بالهذ ولا النفل لم يكن فيها قصاص (قال الشافعي) ولأن السبع قطع حلقومه وودجه
أو قصفه عنه أو شق بطنه فالتى حشوته كان هو القاتل وعلى الأول القصاص في الجراح إن كان فيها القصاص
الأول تشاء ورثته العقل والعقل إن كانت جراحه مما لا قصاص فيها

(١) قوله ولم يقتل الأب هكذا في الأصل ولعل قبل هذا شيئاً سقط من فلم التامح يذبح العطف عليه وهو وقتل
الأجنبي ولم يقتل الخ (٢) قوله إنما تنسل هكذا في النسخ ولعل فيها تخرجاً ليقا الوجه مما لا يقتل الخ فأنظر
وارجع إلى أصل مسلم فإن الأصل الذي بيدهنا قيم كتبه صححه

عن نافع عن سالم
ابن عبد الله بن عبد الله
ابن عمرو ركب ذات
النصب فقصر الصلاة في
مسيره ذلك قال مالك
وبين ذات النص والمدنة
أربعة برد * أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سالم
عبد الله بن عمر عن أبيه
رضي الله عنهم أنه ركب
الحريم فقصر الصلاة في
مسيره ذلك قال مالك
وذلك نحو من أربعة
برده * أخبرنا فضان
عينة عن عبد الرحمن
ابن جبير قال سأل
عمر بن عبد العزيز جلساءه
ماذا معتم في تمام المهاجر
بكرة قال السائب بن زيد
حدثني العلاء بن الحضرمي
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
يملك المهاجر بعد قضاء
نكته ثلاثاً حدثنا
سفيان عن الزهري عن
سالم عن أبيه رضي الله
عنهما قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا
عجل في السير جمع بين
المغرب والعشاء حدثنا
سفيان عن الزهري قال
أخبرني عبد العزيز
الصلاة فقال له عروة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال نزل جبريل فأنتي
فصليت معه نزل فأنتي
فصليت معه ثم نزل فأنتي

(الزحفان يلتقيان)

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا التقى زحفان وأحدهما ظالم فقتل رجل من الصف المظلوم فسال أولياؤه العقل أو القود قيل ادعوه على من شئتم فإن ادعوه على واحد منهم وأفر باعيانهم كانوا البيعة فإن جاؤا بهم فلهم القودان كان فيه قودا والعقل أن لم يكن فيه قود وإن لم جاؤا بيعة قبل أن شئتم فاقسموا خمسين بينا على رجل أو نفر باعيانهم ولكم الدية ولا قودان كان القتل عمدا وإن أقسم الذين ادعيت عليهم خمسين يعتبر برؤا من الدية والقود إذا حلفوا وإن امتنع من الأيمان وإن تخلفوه فمهم فلا عقل ولا قودان قلم قتلوه جميعا فكان يمكن للملهم أن يشتر كوافيه أقسمتم وإن لم يمكن ذلك وكانوا مائة ألف أو نحوها فقد قيل إن اقتصرتم بالدعوى على من يمكن أن يكون شركا فيه وأقسمتم جعلنا ذلك لكم والالم ندعكم فتصوموا على ما نعلمكم فيه كاذبين وإذا جاؤا بيعة على أن يكون شركا فيه وأقسمتم جعلنا ذلك لكم والالم ندعكم فتصوموا على أقسموا على واحد إن شئتم ثم عليه الدية فإن أقسموا على واحد فأنبت البيعة أنه لا يسه سقط القسامة فلم يعطوا بها ولا البيعة وإن سألو أبعدا نفعوا على غيره لم يكن ذلك لهم لأنهم قد رأوا غيره بالدعوى عليه دونه وإن كذوا في القسامة ولست أقتل بالقسامة بحال أبدا ولو قالوا بعد ذلك نسقم على كلهم لم أقبل ذلك منهم لأنني أغرمت كلهم فقد علمت أنني أغرمت منهم قوما برآء وإن أردت أن أغرم بعضهم لم أعرف من أغرم فلا تكون القسامة إلا على معروف بعينه ومعروفين باعيانهم فلا تكون الحقوق إلا على معروف بعينه فإذا التقى الرجلان فاضربا بأي سلاح اضطربا فيه فيكون فبين أصيبه القود فشهد الشهود أنهم رأوا كل واحد منهما مسرعا على صاحبه ولم ينشأوا أيهما بدأ فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه إن كان فيه عقل أو كان فيه قود ولو أدى كل واحد منهما ما ن صاحبه بدأ وأنه انما ضربه ليدفعه عن نفسه لم يقبل قوله وعلى كل واحد منهما ما ن لصاحبه ما بدأ فإذا حلفا فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه فإن كان فيه عقل نقاصوا وأخذ أحدهما من الآخر الفضل وإن كان فيه قصاص اقض لكل واحد منهما من صاحبه مما فيه القصاص وإن قتل كل واحد منهما صاحبه عمدا فكل واحد منهما ما بصاحبه قصاص ولا يتابعوا لواحدهما على الآخر ولا قود لانه لم يبق شيء بقادمته (قال الشافعي) ولو مات أحدهما وبقي الآخر به جراحات كانت جراحاته في مال الميت فإن كانت دية قبل لأصل الميت إن أردتم القود فلكم القود وعلى صاحبكم دية جراح الجروح وإن أردتم الدية فلكم الدية ويجوز دية فأحدهما قصاص بالآخرى إن كان ضربه عمدا أكله وإن كانت أكثر من دية رجع الجروح بالفضل عن الدية في مال الميت وإن أردتم القود فلا مقادمته ما لمز الميت من جراحه إلى القود (قال الشافعي) وإذا كان القوم في الحرب فلقى رجل من المسلمين رجلا من المسلمين مقبلا من ناحية المشرق فقتله فإن قال قد عرفته لما قتله وإن قال ظننته كافرا أحلف ما قتله وهو يعلم مؤمنا ثم فيه الدية والكفارة ولا قود فيه (قال الشافعي) ولولقيه في مصر من الأمصار بغير حرب فقال ظننته كافرا لم يعدر وقته وإنما يعذر في الموضع الذي الأغلب منه أنه كافرا (قال الشافعي) ولو كان المسلمون في صف والمشركون بازا بينهم لم يلقوا ولم يقتلوا فقتل رجل رجلا في صف المسلمين فقال ظننته كافرا والمقتول مؤمن أقدمته وإن تحالوا وكان في صف المشرق فقتله قبل قوله مع عبته أخذنا الربع قال أخيرا الشافعي قال أخبرنا بطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة أن أبا حذيفة جاء يوم أحد من أطهم من الأنعام من ناحية المشرق فظنه المسلمون مشركا فالتفتوا عليه بإسافهم حتى قتلوه وحذيفة يقول أي أبي ولا يسهو عنه لشغل الحرب فضض النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية وقال فيها أحب عفاها حذيفة وقال فيها أحب بغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فزاده عند المسلمين خيرا (قال الشافعي) ولأن رجلا من المشركين أقبل إلى ناحية المسلمين فقتله رجل من المسلمين عمدا فقال ورثة المشرك أنه كان أسلم فإن أقاموا على ذلك بيعة والالم

فصلت به ثم نزل فأنشئ فصلت معه حتى عذ الصلوات الخمس فقال عمر بن عبد العزيز أنت الله باعرة أنظر ما تقول فقال له عروة أخبرني به بشير بن أبي مسعود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا عروة بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث الخزرجي عن حكيم بن حكيم عن نافع بن حجير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمتي جبريل عند باب البيت مرتين فصلى الظهر حين كان النبي مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلى المغرب حين أظفر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الصبح حين حرم الطعام والشراب على الصائم ثم صلى المرة الأخرى الظهر حين كان كل شيء بقدر ظله قدر العصر بالأمس ثم صلى العصر حين كان نزل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب بقدر الوقت الأول ثم أخره هاتم صلى العشاء الآخرة حين

أوبضره ضررا شديدا وان لم يبلغ القتل والاغلب انه يقتل فبات المسقي فعلى الساقى القود يسقى مثل ذلك فان مات في مثل هذه المنة فذلك والا ضربت عنقه فان قال: سته والاغلب انه لا يوت وقد عيات من مثله قليلا قبل لو رثه الميت ان كانت لكم مينة عادلة بان مثل ذلك السم اذا سقى بالاغلب انه يقتل أقدمته وان جهلوا ذلك فانقول قول الساقى مع ميعنه وعلى الساقى الدية والكفارة ولا قود عليه ودينه دية خطأ العمد وكذلك ان قال أهل العلم به الاغلب أنه لا يقتل وقد يقتل مثله وسواء علم السم الساقى في هذه الاحوال أو لم يعلمه فكما يسأل أهل العلم عنه ونقل شهادة شهاده من يمين يعلمه على رؤيته وان كان أياه بسقيه السم بدواء معه ولم يعرفه فانه يقاد منه اذا كان الاغلب أنه لا يعاش من مثله وترك القود ويضمن الدية اذا كان الاغلب انه يعاش منه وان قال أهل العلم به ان الاغلب أن مثل هذا المسقي لضعف بدنه أو خلقة أو سقمه لا يعيش من مثل هذا السم والاغلب أن القوى يعيش من مثله لم يقدفى القوى الذي الاغلب أنه يعيش من مثله وأقدي في الضعيف الذي الاغلب أنه لا يعيش من مثله كالضرب رجلا نضوا لخلق أو سقيا أو ضعيفا ضربه باليس بالكثير بالوسطا أو عاصفا ضعيفا فقل ان الاغلب أن هذا لا يعيش من مثل هذا أقدمته ولوضرب مثلن رجلا الاغلب أنه يعيش من مثلن لم يقدمنه (قال) ولو كان الساقى لسم الذي أقدم من ساقه لم يكره المسقي ولكنه جعله في طعام أو خاص له عسلا أو شرابا غيره فاطعمه اياه أو سقاها اياه غير مكره عليه ففما قولان أحدهما أن عليه القود اذا لم يعلمه أن فيه سما وكذلك لو قال هذا دواء فاشربه وهذا اشبه ما والى الثاني ان لا قود عليه وهو أن لا أن تخشيه وانما فرق من فرق بين السم يعطيه الرجل الرجل فأكله في الترة والحريرة بصنعها له فيوت فلا أقدمته لأنه قد يصير السم في الحريرة ويصرها غيره لفيوتها وقد يعرف السم أنه مخلوط بغيره ولا يعرف غير مخلوط بغيره واله الذي ولى شربه بنفسه غير مكره عليه (قال الشافعي) ولو كان قال له في هذا سم وقد بين له (١) ولا يلفت صاحبه قليلا بخطئه ان يتلفه فشرب الرجل فبات لم يكن على الذي خلطه له والذي أعطاه اياه عقل ولا قود ولوسقا معتوها أو أجمعيا لا يعقل عنه أو صيافين له أو بين له ففواء وكذلك لو أكرهه عليه أو أعطاه اياه فشر به لان كل هؤلاء لا يعقل عنه وعليه القود حيث أقدمته في الاغلب من السم القاتل (قال الشافعي) ولو خلطه فوضعه ولم يقل للرجل كاه فاكاه الرجل أو شربه فلا عقول ولا قود ولا كفارة عليه وسواء جعله في طعام لنفسه أو شراب أو لرجل فأكاه الا أنه يأثم وأرى أن يكفر اذا خلطه في طعام رجل ويضمن مثل الطعام الذي خلطه به وفيما قول آخر انه اذا خلطه بطعام فأكاه الرجل فبات ضمن كايضمن لو أطعمه اياه (قال الشافعي) ولو سقاها سما وقال لم أعلمه سما فشهد بعد على انه سم ضمن الدية لانه مات بفعله ولا بين أن جعل عليه القود كما جعلته عليه لو علمه فسقاها اياه وعليه البين ما عله (قال الشافعي) وانما أدارت عنه القود لانه قد يجعل السم فيكون سما قاتلا ولا قاتلا وفيه قول آخر أن عليه القود ولا يقتل قوله لم أعلمه سما (قال الشافعي) ولو أخذ رجل لرجل حية فأنهش به اياها وعقرها فبات فيها قولان أحدهما أن الذي أنهش به أن كان الاغلب منه أنه يقتله بالبلد الذي أنهش به لا يكاد يسلم منه مثل الحيات بالسراة وأحيات الاجصر ناحية الطائف والأفاخي عكة ودونها والقرعة فعليه القود وان كان الاغلب انها لا تقتل مثل الثعبان بالجواز والعقرب الصغيرة فقد قيل لا قود وعليه العقول به مثل خطائسه العمد ثم يصنع هذا بكل بلاد فان ألدغه بنصبين عقربا أو أنهش عصر ثعبانا فاعله القود لان الاغلب ان هذا يقتل هذين الموضعين والقول الثاني أنه اذا ألدغه حية أو عقربا فبات ان عليه القود وسواء قيل هذه حية لا يقتل مثلها أو يقتل لان الاغلب أن هذا كاه يقتل (قال الشافعي) ولو أرسل عليه عقربا أو حية فنهشته الحية وأضرته بالعقرب لكان آثما عليه العقوبة ولا قود ولا عقول لوقته لانه لا فعل له في فعل الحية والعقرب وانهم لا يجحدان فعلا بعد الارسال ليس هو الارسال ولا هو كاخذه اياهما وادناهما

(١) قوله ولا يلفت صاحبه الخ كذا في نسخة وفي أخرى ولا يلفت صاحبه ان يتلف صاحبه قليلا بخطئه الخ وعلى كل حال فهي عبارة غير مستقيمة فارجع الى الاصول السليمة وحررها كتبه رحمه الله

أهله وماله • أخبرنا
 ابراهيم بن محمد عن محمد
 ابن عمرو بن علقمة
 عن أبي نعيم عن
 جابر رضي الله عنه قال
 كنا على المغرب مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم
 تخرج نناضل حتى تدخل
 بيوت بني سلمة فنظر إلى
 مواقع النبل من الأسفار
 • أخبرنا ابن أبي ذئب
 عن ابن أبي ذئب عن
 صالح مولى التوامه عن زيد
 ابن خالد الجهني رضي الله
 عنه قال كنا نصلي مع
 رسول الله صلى
 الله عليه وسلم المغرب
 ثم تنصرف فنأتي السوق
 ولوري بنبل لرؤى مواقعها
 • أخبرنا ابن أبي ذئب عن
 ابن أبي ذئب عن سعيد
 ابن أبي عبد الله المقبري
 عن القعقاع بن حكيم
 قال دخلنا على جابر بن
 عبد الله وقال جابر كنا
 نصلي مع النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم تنصرف فنأتي
 بني سلمة فنصير مواقع
 النبل • أخبرنا سفيان
 ابن عيينة عن ابن أبي لبيد
 عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا تغلبكم إلا الأعراب
 على أسلحتكم هي العشاء

حتى يكتمكم وينشأ فها فعل نفسه لانهما نسا بضغطة اباهما وكذلك بأخذه وان لم يضغط لان معقولا أن من
 طبا عهدها أنهم ما يعينان اذا أخذنا فتنهش هذه وضرب هذه فكوتان كالضطرير الى أن تضرب هذه وتنش
 هذه منه وكذا الاسد والذئب والنمر والعداوى كلها بأسرها من بضغطة افتضرب أو تعقر فتقتل يكون عليه فيما
 صنعها الاغلب منه أنه لا يعاش من مثله ففيه القود وان ناله بما الاغلب انه يعاش من مثله فليس عليه
 فيه قود وفيه الدية (قال الشافعي) واذا أرسل الكلب والحية والاسد والنمر والذئب على رجل فاخذ منه ما
 يقتله فهو آثم ولا عقول ولا قود عليه (قال) وذلك أنه قد يهرب فيجوز ويهرب عنه بعضهما أو يقوم معه فلا يناله
 بشئ (قال الشافعي) ولو حبس بعض القواثل في مجلس ثم ألقى عليه رجلا ولا يغلب من بقي عليه هذا أنه
 اذا ألقى عليه قتله مثل الاسد والذئب والنمر فقتله بفرس لم يقطع عنه حتى قتله أو شق لبطنه أو غم لا يعاش
 من مثله قتله فاما الحية فليست هكذا فان أصابته الحية لم يضمن وان كان من السباع ما يكون الاغلب أنه
 لا يفرس من ألقى عليه لم يكن فيه قود ولا عقول وان كان الاغلب أنه بفرس كان عليه القود اذا حبس السبع
 ثم ألقاه وأجبه ثم ألقى عليه السبع في مجلس لا يخرج منه السبع ولو قيده أو وثقه ثم ألقاه عليه في صحراء كان
 سيئا ولم يكن عليه عقول ولا قود ان أصابه لان السبع غير مضطر بحبسه الى أن يقتله واذا أصابه السبع
 بالشيء الخفيف الذي لو أصابه انسان في الحين الذي أجعل على الملقى جناية السبع فأت فعله على ملقيه الدية
 والعقوبة ولا قود

(المرأة تقتل جلي وتقتل) قال الشافعي رحمه الله (١) واذا قتلت المرأة حاملا يتحرك ولدها ولا يتحرك ففها
 القود ولا شيء في جنينها حتى يزول منها فاذا زالها قبل موتها أو معة أو بعده واد فيه غرة ميتها جس من الابل
 فاذا زالها قبل موتها أو معة أو بعده فسواء ولا قصاص فيه اذ ماتت وفيه دية ان كان ذكرا فإثم من الابل
 وان كان أنثى فمسموم من الابل فقتلها رجل أو امرأة واذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت جلا
 أو ربه من جل حبست حتى تضع جملها ثم أقدمها حين تضعه وان لم يكن لولدها مرضع فاحب الى أن تلزكت
 بطن نفس ولي الدم وما أو اياها حتى يوجده مرضع فان لم يفعل قتلته وان ولدت ثم وجدت تحركا انتظرت
 حتى تضع التحرك أو يعلم أن ليس بها حمل وكذلك اذا لم يعلم أن بها حملا فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ ويعلم
 أن لا حمل بها ولو عمل الامام فأقص منها حملا فقد آثم ولا عقول عليه حتى تلقى جنينها فان ألقته ضمنه الامام
 دون القصاص وكان على عاقلة لا يثبت المال ولذلك لو قضى بان يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ المأمور حتى اقتص
 منها ضمن الامام جنينها وأحب الى اللامام أن يكفر

(تحول حال المشرک يجر حتى اذا جنى عليه وحال الحاني) قال الشافعي رحمه الله ولو أن نصرانيا جرح
 نصرانيا ثم أسلم الجارح ومات المجروح من جراحه بعد اسلام الجارح كان لورثته النصراني عليه القود وليس
 هذا اقتل مؤمن يكافرونه ما بعنه اثمها فقتل كافر بكافر الا أن الموت استأخر حتى تحولت حال القتيل وانما
 يحكم الجاني عليه على الجاني وان تحولت حال المجني عليه ولا ينظر الى تحول حال الجاني بحال وهكذا لو أسلم
 الجروح دون الجارح أو المجروح والجارح معا كان عليه القود في الاحوال كلها ولو أن نصرانيا جرح حربيا
 مستأثما ثم تحول الحربى الى دار الحرب وترك الامان فأت بجاء ورثته يطلبون الحكم خيرا وبين القصاص من
 الجارح أو أرشاه اذا كان الجرح أقل من الدية ولم يكن لهم القتل لانه مات من جرح في حال لو ابتدئ فيها قتله
 لم يكن على (٢) عاقلة فيها قود فاعلنا بزيادة الموت اثم تحول حال المجني عليه الى ان يكون مباح الدم وهو خلاف

(١) الفروع التي ذكرت في هذه الترجمة كلها قد تقدمت قريبا في ترجمة قتل الرجل بالمرأة فقلع

(٢) قوله عاقلة كذا في النسخ وهو يحرف عن قاتله لان العاقلة ليسوا بحال القود فارجع الى النسخ السليمة

النسخ التي بيدنا نسقي والله المستعان كتبه

المسئلة قبله الان المجني عليه تحولت حاله دون الخاني ولو كانت المسئلة بمجالها والجراح اكرمتم النفس
كان فقائمه وقطع يديه ورجليه ثم لحق بدار الحرب فسألو القصاص من الخاني فلما لم يكن ذلك كان المجني
عليه يوم الخباية أو ذلك وزيادة الموت فلا يطل القصاص بسقوط زيادة الموت على الخاني وان سألوا الارش
جعلتهم على الخاني في كل حال من هذه الاحوال الاقل من دية جراحه أو دية النفس لان دية جراحه قد
نقصت بذهاب النفس لومات منها في دار الاسلام على امانه فاذا ارادوا الدية ثم اؤداهم على دية النفس فلا يكون
تركه عهداً من الله في أرشه ولو لحق بدار الحرب في أمانه كما هو حتى يقدم وتأتي له مدقات بها كان موته
في دار الاسلام لان جراحه عمد ولم يكن كمن مات نارك الله بل كان رجلاً لو قتله عمد ابلداً للحرب وله امان
بعره ضمنه (قال الشافعي) ولو جرحه ذى في بلاد الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم رجع اليها ما مات من
الجراح فقهافولان أحدهما ان الذي القودان شاء ورثته أو ألبه تامه من قبل ان الخباية والموت كانا
معاوله القود ولا ينظر الى ما بين الخالين من تركه الامان والقول الثاني أن له الدية في النفس ولا ودلانه
قد صار في حال لومات فيها أو قتل لم تكن له دية ولا قود (قال الشافعي) وله الدية تمامه في الخالين لان نقص منها شيئاً
ولو جرح ذى حريماً متأسفاً قول الامان ولحق بدار الحرب فاغار المسلمون عليه فسبوه ثم مات بعد ما صار في
أيدي المسلمين سيافاً لا قود فيه لانه مات مملوكاً فلا يقتل حر مملوك وعلى الذي الاقل من قيمته عبد أو قبة
الجراح حراً كانه قطع يده فكانت فيه ان كان نصرانياً ستة عشر من الابل ولما لم يعر وهي نصف دية أو كان
محموباً أو وثياً ففي يده نصف دية ثم مات وقيمه مثل نصف دية فسقط الموت لانه لم يحدث به زيادة وجميع
الارش لورثة المستأمن لانه استوجبه بالجرح وهو حر فكان ماله امان أو كانه قطعت يده ودية ثلاث
وثلاثون وثلاث مائة مملوكاً بقيته خمس من الابل فعلى جراحه خمس من الابل لان البصارت تبعا للنفس
كايحس المسلم فيكون فيه ديات ولعاش ولومات كانت دية واحدة ويجرح موضة فيموت فيكون فيها دية كما
تكون الزيادة على الجراح زيادة للنفس فكذلك يكون النقص بذهابها (قال الشافعي) واذا لم تكن بالنفس
زيادة فجميع الارش لورثة المستأمن لما وصفت أنه استوجبه وهو حر لما له امان بعهده ورثته في دار الحرب
وهكذا لو قطعت يده ورجله وفقت عينه ثم لحق بدار الحرب ثم مات وقيمه أقل مما وجبه له بالجراح
ولعاش كان على جراحه الاقل من الجراح والنفس وكان ذلك لورثة ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو جرح ذى
مستأماً أو اوصحه ثم لحق بالجرح بدار الحرب ثم سبي فصار رقبة مات وقيمه عشرون من الابل وانما وجب
باللوضة التي اوضح منها مات موضة مسلم كان أرش موضحة لورثته وأما الزيادة من قيمته فقهافولان
أحدهما أنه يسقط عن الخاني بلحق المجني عليه ببلاد الحرب واخراج الزيادة ملكه لان الخباية والموت
كانا وهو ممنوع ولانه ملكه بالموت وذلك ملك للسيد (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها فالسلم في دية
سببه ثم مات كانت هكذا لان الاسلام يز يد في قيمته فتسب الزيادة في قول من أزمه اياهوا وتسقط في قول
من أسقطها بلحقه ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو أعتقه سببه ثم مات حراً كان على جراحه الاقل من
أرش الخباية وديته لانه حتى علمه حراً ومات حراً في قول من يسقط الزيادة عن الخاني بلحق المجني عليه ببلاد
الحرب ويلزمه الزيادة ان كان في الموت في قول من يبطل الزيادة بلحقه بدار الحرب (قال الشافعي) ولو كانت
المسئلة بمجالها فالسلم وأعتقه سببه فمات مسلماً حراً ضمن قائله الاقل من أرش الخباية ودية حر لان أصل الخباية
كان ممنوعاً في قول من يسقط الزيادة بلحقه بدار الحرب وضمنه زيادة الموت في قول من لا يسقطها عنه
بلحقه بدار الحرب ومن قال هذا قال في نصراني جرح ثم أسلم فمات فقيمه مسلم (قال الشافعي) ولو كانت
المسئلة بمجالها وكان القاتل مسلماً كان مثل هذا في الجواب الا أنه لا يقاد مشرك من مسلم (قال الشافعي) واذا
ضرب الرجل رجلاً قطع يده ثم أرمته فمات فلو سبه القصاص في اليد لان الجراح قد وجبت
لنفسه والبر وهو مسلم

أَلَا أَنَّهُمْ يَعْتُونَ بِالْأَبْلِ
 * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ
 عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ عَن
 عُمَرُو بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 قَالَتْ إِنْ كَانَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَيُصْرَفُ
 النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ يَمُرُّونَ
 بِأَعْيُنٍ مِنْ الْغُلَاظِ
 أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
 عَنِ الْمَعْنِ أَبِيهِ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ
 بِالْمَزْدَلِفَةِ جَمْعًا * أَخْبَرَنَا
 حَالِقٌ عَنْ أَبِي الزَّيْرَعِ
 أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ
 أَنَّ عَازِبَ بْنَ جَبَلٍ أَخْبَرَهُ
 أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ
 بُتُوْكَ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ
 بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ
 وَالْعِشَاءِ قَالَ فَآخِرُ الصَّلَاةِ
 يَوْمَئِذٍ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ
 وَالْعَصْرَ جَمْعًا ثُمَّ دَخَلَ ثُمَّ
 فَرَغَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ
 جَمْعًا * أَخْبَرَنَا ضِيَّانُ بْنُ
 عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ
 عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ
 الْأَسَدِيِّ قَالَ خَرَجَ جَمَاعٌ
 مَعَهُ إِلَى الْحِجَا فَمَرَّتْ
 الشَّمْسُ فَمِنْهُنَا مَنْ يَقُولُ
 أَنْزَلَ فَصَلَ فَلَا ذَهَبَ

(الحكم بين أهل الذمة في القتل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قتل الذي الذمة أو الذي أو المستأن أو المستأنسة أو جرح بعضهم بعضا فذلك كله سواء فإذا طلب الجروح أو ورثة المقتول حكمنا عليهم بحكمنا على أهل الإسلام فيما بينهم لا يختلف فجعلى القويديهم كالجعية بين المسلمين في النفس وما دونها ونجعل ما كان عبد الاقوفة في مال الجاني وما كان خطا على عاقلة الجاني إذا كانت عاقلة فإن لم تكن له عاقلة كان ذلك في ماله ولم يعقل عنه أهل دينه لانهم لا يرونه ولا المسلمون لانه ليس علم وانما يأخذون ماله اذا لم يكن له وارث فإ (قال الشافعي) و يقتص الوثنى والمجوسى والصابى والسامرى من اليهود والنصارى وكذلك يقتص نسائهم ونجعل الكفر كله ملة وكذلك نوث بعضهم من بعض القرابة ويقتص المستأمن من هؤلاء من المعاهد من لان لكل ذمة ولا تفاوت بين المشركين فيمنع به بعضهم من بعض بالقصاص كفوت المسلمين لهم (قال الشافعي) وهكذا يحكم على الحرى المستأمن اذا جنى يقتص منه ويحكم في ماله بارش العمد الذى لا يقتص منه وان لم يكن له عاقلة الا عاقلة حريسة لا نفذ حكمنا عليهم جعلنا الخطأ في ماله كالجعية في مال من لا عاقلة له من أهل الذمة وهكذا نحكم عليهم اذا أصابوا مسلما يقتل أو جرح لا يختلف ذلك (قال الشافعي) وان أصاب أهل الذمة حريا بالآمان لم يلزم حكمهم فيه نيتي ولو طلست ورثته لان ذمة مباح (قال الشافعي) وهكذا لو كان القاتل حريا مستأنا الا اذا نال تودع عاقلة الحربى عنه أرض الخطأ حكمناه في ماله (قال الشافعي) ولو لحق الحربى الجاني بعد الجناية بدار الحرب ثم رجع مستأنا حكمنا عليه لان الحكم لزمه أولا ولا يسقط عنه بل حقه بدار الحرب (قال الشافعي) ولو مات ببلاد الحرب بعد الجناية وعنده مال كان له آمان أو وورثه علنا وهو حى ماله آمان أخذنا من ماله أرض الجناية كآزمته وهكذا لو أمانا لال رجل فورته الحربى عنه أخذنا منه أرض الجناية لولها لانه وحى في ماله حتى أمكننا أعطينا ما وجب عليه في ماله من ماله ولو أمانه ماله على أن لا نأخذ منه ماله لم يكن ذلك لانه اذا كان عليه أن يأخذ منه ماله (قال الشافعي) وكذلك لو جنى وهو عندنا جانيات ثم لحق بدار الحرب ثم أتته على أن لا نحكم عليه حكمنا عليه وكان ما أعطينا من الآمان على ما وصفنا بالاطلاق لا يحل وهكذا لو جنى وأخذ ماله وقد كان له عندنا في الآمان دين لان ماله لم ينعن الا ليجنى عليه حتى كاد من وسوا ان أخذ ماله قبل أن يسي أو مع السبي أو بعده ألا ترى أنه لو كان عليه دين ثم لحق بدار الحرب ففهم ماله وسى أولم يسب أخذنا الدين من ماله ولم يكن هذا باكثر من الرجل يذان الدين ثم يموت فنأخذ الدين من ماله وجوده فليس الغنيمه لماله باكثر من الميراث لو ورثه المسلم أو ذى عليه دين لان الله جل وعز جعل الورثة ملاك الموتى بعد الدين وكذلك الغنائم لانهم حقولها بان أهلها أهل دار حرب وكذلك لو جنى وهو مستأمن ثم لحق ببلاد الحرب نأفضل الآمان ثم أسلم بدار الحرب فأحرز ماله ونفسه حكم عليه بالجناية والدين الذى لزمه في دار الإسلام (قال الشافعي) وكل هذا لا يخالف الا آمان علق وهو رقيق لان الرقيق لا يعلل الا لسيده وهو فى هذه الاحوال كلها مال لنفسه ويخالف لان يجنى عليه وهو محارب غير مستأمن ببلاد الحرب وجنانيه كلها فى هذه الاحوال هدر (قال الشافعي) ولو جنى مسلم جناية فله في ماله ثم ارتد ولو لحق بدار الحرب فكان حيا وميتا أو قتل على الردة كانت الجناية في ماله ولم ينعن من ماله حتى تؤدى جنانيته وما لزمه في ماله (قال الشافعي) واذا جنى الذى على نصراني يقتص النصراني بعد ما يجنى عليه ثم مات مجوسا فقد قيل فعلى الجاني الاقل من أرض جراح النصراني ومن دية المجوسى وقيل عليه دية مجوسى أو القود ومن الذى الذى جنى عليه لانه كافر وان تحصن فهو ممنوع بالدم والعقد المتقدم وليس كالمسلم يرتد لان رجلا وقتل المسلم مرتد لم يكن عليه نيتي وهذا لو قتل مرتد عن كفرارى كفر كان على قاتله الدية ان كان مسلما والقود ان كان كافرا (قال الشافعي) وهكذا (١) ان جنى نصراني فترقى أو دان دينا لاؤكل ذبيحة أهله وقد

(١) قوله ان جنى نصراني هكذا في النسخ ولعل النسخ أخطأ على قبل نصراني فانظر كتابه مجمعه

بباض الاقل وخمسة العشاء
 نزل فعلى ثلاثا ثم سلم ثم صلى
 ركعتين ثم سلم ثم التفت
 الينا فقال هكذا رأيت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فعل * أخبرنا
 يحيى بن حسان عن حماد
 ابن سالم عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنها أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أمر
 أبابكر أن يصلي بالناس
 فوجد النبي صلى الله عليه
 وسلم خفيا ففقد الى
 جنب أبي بكر فقام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 أبابكر وهو قاعد وأم أبو
 بكر الناس وهو قائم
 أخبرنا عبد الوهاب الثقفي
 سمعت يحيى بن سعد
 يقول حدثني ابن أبي
 مليكة أن عبيد بن عمير
 البصري حدثه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 أمر أبابكر أن يصلي
 بالناس الصبح وان أبابكر
 كبر فوجد النبي صلى
 الله عليه وسلم بعض الخفة
 فقام بفرج الصوف
 قال وكان أبو بكر لا
 يلتفت اذا صلى فلما
 سمع أبو بكر الحرس من
 وراءه عرف أنه لا يتقدم الى
 ذلك المقعد الا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ففانس

فصل على الجاني عليه اذا غرم الدية الاقل من ارض ما اصابه نصرانيا ودية مجوسى وقيل عليه دية مجوسى
 (قال الشافعى) ولو جنى عليه نصرانيا فتودا وهو يهودى فاقبس فقد قتل عليه الاقل من فدية جرحه نصرانيا
 او دية مجوسيا وقيل عليه دية مجوسى وكان كرجوعه الى المجوسية لانه يرتد عن دينه الذى كان يقر عليه الى
 دين لا يقر عليه (قال الشافعى) واذا جنى النصراني على النصراني والمشرک الممنوع الدم خطا فعلى عاقلة
 ارض جنابته وان ارتد النصراني الجاني عن النصرانية الى مجوسية وغيرها فأتى الجاني عليه غريم عاقلة
 الجاني الاقل من ارض الجنابة وهو نصراني او دية مجوسى لانهم كانوا اضمنوا ارض الجرح وهو على دينهم فان
 كان الجرح موضوعة فأتى منها الجاني عليه بعد ان ردت الجاني الى غير النصرانية ضمنت عاقلة ارض موضوعة
 وضمن في ماله زبادة النفس على ارض موضوعة فان لم يرد النفس على الموضوعة نبت حتى يتحول حال الجاني عليه
 الى غير دينه ضمنت العاقلة كل ارض موضوعة لار ومهاها يوم جنى صاحبها (قال الشافعى) ولو جنى
 نصراني على مسلم او ذمى موضوعة ثم اسلم الجاني ومات الجاني عليه ضمنت عاقلة من النصراني ارض موضوعة
 وضمن الجاني في ماله الزبادة على ارض موضوعة لا يعقل عاقلة النصراني ما زاد جنابته وهو مسلم لقطع
 الولاية بين المسلمين والمشرکين وتقرم ما زعمهم من جراحه وهو على دينها ولا يعقل المسلمون عنه زبادة جنابته
 لان الجنابة كانت وهو مشرک والموت بالجنابة كان وهو مسلم وهكذا لو اسلم هو وعاقلة لم يعقلوا الا ما
 زعمهم وهو على دينهم (قال الشافعى) ولو جنى نصراني على رجل خطا ثم اسلم النصراني الجاني ولم يطلب
 الرجل جنابته الا والجاني مسلم فان قالت له عاقلة من النصراني جنى عليك مسلما وقال المسلمون جنى
 عليك مشرکا كان القول قولهم معاني ان لا يضمنوا عنه مع ايمانهم وكانت الدية في مال الجاني الا ان
 تقوم بينة بمجمله يوم جنى فتعقل عنه عاقلة من النصراني ان كان نصرانيا ما زعم في النصرانية ويكون ما بقي
 في ماله او بينة بانه جنى مسلفا قبل عنه المسلمون ان كان له فهم عاقلة واذا رمى النصراني انسانا لم تقع
 ريمته حتى اسلم فأتى المرحى لم تعقل عنه عاقلة من النصراني لانه لم يجن جنابته لار حتى اسلم ولا المسلمون
 لان الرمية كانت وهو غير مسلم وكانت الجنابة في ماله (قال الشافعى) ولو ان نصرانيا فتودا وتغيب ثم
 جنى لم تعقل عنه عاقلة من النصراني لانه على دين لا يقر عليه ولا اليهود ولا المجوس لانه لا يقر على اليهودية ولا
 المجوسية معهم وكان العقل في ماله وهكذا الزوج الى ذن غير دين النصرانية من مجوسية او غيرها ولا يعقل
 عنه اذا بدل دينه عاقلة واحدا من الصنفين الا ان اسلم ثالثة ثم جنى فمعقل عنه المسلمون بالولاية بينه وبينهم
 (قال الشافعى) واذا جنى الرجل مجوسيا فقتل ثم اسلم الجاني بعد القتل ومات الجاني عليه ضمن عنه
 المجوس الجنابة لانها عاقلة من المجوس كانت وهو مجوسى اذا كانت الجنابة خطا فان كانت الجنابة عمدا فهى
 في مال الجاني ولا تضمن عاقلة مجوسى ولا مسلم الا ما جنى خطا تقوم بينة (قال الربيع) وفيها قول آخر
 انه اذا قتل وهو نصراني فقتل نصرانيا ثم اسلم ان عليه القود لان النفس المقتولة كانت مكفنة بنفس القاتل
 حين قتل وليس اسلامه الذى ربل عنه ما فودج عليه قبل ان يلم (قال الشافعى) والقود دين كل
 كافر لهما عمدا سواء كانا من يهودى الجزية او اوحدهما مشركا او كلاهما لمان كلاله وعهدو بقاد المجوسى
 من النصراني واليهودى وكذلك كل واحد من المشركين ممنوع الدم يقاد من غيره وان كان اكثريه منه
 كما يقاد الرجل من المرء والمرء من الرجل والرجل اكثريه منها والعدمى العدو هو اكثر ثمنه
 (رددة المسلم قبل مجنى وبعد ما مجنى (١) وردة الجاني عليه بعد ما مجنى عليه (٢) قال الشافعى رحمه الله تعالى
 واذا جنى المسلم على رجل مسلم غدا فقطع يده ثم ارتد الجاني ومات الجاني عليه او قتله ثم ارتد القاتل بعد قتله لم
 تسقط الردة عنه شيئا ويقال لأولياء القاتل انتم بخير وبن القصاص والدية فان اختاروا الدية اخذت
 من ماله حاله وان اختاروا القصاص استتب المرتد فان قتل بالقصاص وان لم يبق قبل لورثة المقتول
 ان اخترتم الدية فهى لكم وهو يقتل بالردة وان ابوا الا القتل قتل بالقصاص وغنم ماله لانه لم يبق قبل موته
 (١) قوله وردة الجاني عليه ترجم له ذم لم يتعرض له فى الترجيح وسأنا فى افراده بترجمة فعل ما هان من زيادة
 النسخ كنهه معجبه

وراءه الى الصف فردته
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مكانه فقبلس
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى جنبه وأبو بكر
 قائم يصلى حتى اذا فرغ
 أبو بكر قال أى رسول
 الله أراك أصبحت
 صالحا وهذا يوم بنت
 خارجة فرجع أبو
 بكر الى أهله فكث
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مكانه وجلس الى
 جنب الحجر يحذر الفتن
 قال انى والله لا عسل
 الناس على شئ الا انى
 لأحل الا ما أحل
 الله فى كتابه ولا أحرّم
 الا ما حرّم الله فى
 كتابه يا فاطمة بنت
 رسول الله يا صفية عمه
 رسول الله اعلما لعند
 الله فأتى لأغنى عنكما
 من الله شيئا أخبرنا
 الثقة عن بنى عن
 الحسن عن أمه قالت
 رأيت أم سلمة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 تجسد على سادته من
 آدم من رمد بها أخبرنا
 سفيان عن الزهرى عن
 سالم عن أبيه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم

(قال الشافعي) ولو كان قتله الرجل قبل ارتد الخاني خطأ كان على عاقبته من المسلمين فان جرحه مسلماً ثم ارتد الخاني فبات المجني عليه بعدردة الخاني ضمن العاقلة نصف الدية ولم تضمن الزيادة التي كانت بالموت بعدردة الخاني فكان ما بقى من الدية في ماله وكذلك لو كانت جنائبه موصحة ضمن العاقلة نصف عشر الدية وضمن المرتد ما بقى من الدية في ماله وكذلك لو كانت جنائبه الدية فأكثر ثم ارتدت الخاني المجني عليه ضمن العاقلة الدية كلها لأنها كانت ضمنها والخاني مسلم ولم يرتد الموت بعدردة صاحبها علمها شيئاً إنما يغرر بالموت ما كان يغرر بالحياة وأقل (قال الشافعي) ولو جنى وهو مسلم فقطع يداً ثم ارتد ثم أتم مات ومات المجني عليه ضمن العاقلة نصف الدية ولم يضمنوا الموت لان الخاني ارتد فسقط عنهم أن يعقلوا عنه كالوكان مرتد فبقي لم يعقلوا عنه ما جنى فاما ما تولد من جنائبه وهو مرتد في ماله (قال الشافعي) وفيما قول آخر أن يعقلوا عنه لان الجنابة والموت كان وهو مسلم (قال الربيع) والقول الثاني أصحهما عندى (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل الذي قد عرف اسلامه جنابة فادعى عاقبته أنه جنى مرتد فاعطهم البيعة فان أقاموهما سقط عنهم العقل وكان في ماله وان لم يقموا هم العقل (قال الشافعي) ولو كان حين رفع الجنابة الى الحاكم مرتد فأتى فقاتل العاقلة جنى وهو مرتد كان القول قولهم مع أيمانهم حتى تقوم البيعة بان الجنابة كانت وهو مسلم ولو جنى جنابة ثم قام بيعة أنه ارتد ثم عاد الى الاسلام ولم يوف وقتاً كان القول قول العاقلة إلا أن تقوم بيعة أنه جنى وهو مسلم وإذا ارتد الرجل عن الاسلام ثم روى بسهم فأصابه رجلاً خطأ ولم يقم به السهم حتى رجع المرتد الى الاسلام لم تعقل العاقلة عنه شيئاً وكانت الجنابة عليه في ماله لان مخرج الرمية كان وهو من لا يعقل عنه وانما يفضى بالجنابة على العاقلة اذا كان مخرجها وموقعها والرجل يعقل عنه

(رددة المجني عليه وتحول حاله) قال الشافعي وإذا ارتد الرجل عن الاسلام فرما رجلاً ولم تقع الرمية به حتى أسلم فبات منها أوجرحه الرمية فلا فصاص على الرمي لان الرمية كانت وهو من لا يعقل ولا فود وعليه الدية في ماله حاله ان مات وارث الجرح ان لم يمت حالاً لأنه عمد ولا تسقط الدية لان مخرج الرمية كانت وهو مرتد كالوأن رجلاً روى رجلاً ثم أحرمت فأصاب الرمية بعد الاحرام صداً ضمنه ولم يكن في أقل من معنى أن يرمى غرضاً فصيب رجلاً وهكذا لو روى نصرانياً أو مجوسياً فأسلم المرمى قبل أن تقع الرمية لم يقدنر وج الرمية وهو غير مسلم وكانت عليه دية مسلم ان مات من الرمية أو رأس مسلم ان جرح ولم يمت منها (قال الشافعي) ولو رماه مرتداً أو ضربه ثم أسلم المرتد بعد وقوع الرمية أو الضربة ثم مات مسلماً لم يكن فيه عقل ولا فود من قبل أن وقوع الجنابة كانت وهي مباحة ولم يحدث الخاني عليه شيئاً بعد الجنابة غير المنوعة فضمن وكذلك ان بأمر الرجل الرجل فخنقه أو شق جرحه أو يقطع عضواً له أو فبوت فلا يضمن شيئاً وكما يقام الحد على الرجل فيبوت فلا يضمن الحاكم شيئاً (قال الشافعي) ولو قطع يدهم تدافس المرتد ثم عا عليه فخرجه جرحاً فبات من الجرحين لم يكن فيه قود إلا أن نساء ورثته ابطال حقهم من الدية وطلب القود من الجرح الذي كان بعد اسلامه فكون لهم وكان عليه ان أرادوا الأرض نصف الدية في ماله اذا كان الجرح عمداً وأبطلنا النصف لانه كان وهو مرتد فنجعل الموت من جنائبه غير ممنوعة وجنابة ممنوعة فضمنها النصف (قال الشافعي) وهكذا لو كان الخاني عليه بعد الاسلام غير الخاني عليه قبله ضمنه نصف دية (قال الشافعي) ولو جنى رجل على نصراني فقطع يده عمداً ثم أسلم النصراني ثم مات بعد اسلامه لم يكن عليه قود لان الجنابة كانت وهو من لا فود له وكانت عليه دية مسلم تامة حاله في ماله وان كانت جنائبه خطأ كانت على عاقبته في ثلاث سنين دية مسلم تامة (قال الشافعي) فان قيل فإفرق بين هذا وبين المرتد يجنى عليه مرتد ثم أسلم ثم يموت فقلت الموت كان من الجنابة الاولى لم يحدث الخاني بعده شيئاً فغيره ولم تعقل في هذا الموت من الجنابة الاولى فتقرمه دية نصراني فبطل ان جنائبه على المرتد كانت غير ممنوعة بحال فكانت كما وصفت من حد

قال ان بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعى ليناى حتى يقال له أصعبت أصعبت أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا ينادي بليل فكلوا وشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعى ليناى حتى يقال له أصعبت أصعبت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح قال أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك ابن ابي محذورة أن عبداً لله بن محبى بن أخيره وكان يقيم في حجر أبى محذورة حين جهزه الى الشام فقلت لابي محذورة أى عم انى خارج الى الشام وانى أخشى أن أسأل عن نأذيتك فأخبرني أبا محذورة قال انى خرجت في نفر وكنا ببعض طريق حين نفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من حين فلقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض

لزم فأقيم عليه فئات أو رجل أمر طبيبا فداواه بمجد بدفقات فلا تثنى عليه لانه كان غير ممنوع بكل حال من أن يجنى عليه فيخالف النصراني ولما كانت الجناية على النصراني محرمة ممنوعة بالذمة ودار الاسلام وحكم بالقدون من مثله وترك القدون المسلم ويلزمه باعقل معلوم لم يجزئ الجاني الآن بضمن الجناية وما نسب منها وكانت في أكثر من معنى الرجل يعزى في غير حد فبوت فيضمن الحاكم دية ويؤت بان يضرب في الجرح ثمانية فيعزم الحاك دية في بيت المال أو على عاقلة

(تحول حال المجنى عليه بالعتق والجاني يعتق بعد ردق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على العبد جناية عمدا ثم أعتق العبد بعد الجناية ثم مات فلا قود على الجاني إذا كان حرا مسلما وأدبها أو متاعنا وعلى القاتل دية حره حاله ما له دون عاقلة (قال الشافعي) فان كانت الجناية قطع بدفقات منها غرم القاطع دية العبد تاما فكان السيد العبد منها نصف قيمة العبد يوم جنى عليه بالغة ما بلغت والبقية من الدية لورثة العبد الا حرار لان العبد أعتق قبل الموت (قال الشافعي) وهكذا لو كانت موضوعة أو غيرها جعلت له مالمالك بالجناية وهو مملوك ولم يجعل له مالمالك بالجناية بالموت وهو خارج من ملكه (قال الشافعي) ولو كانت الجناية فحى عيني العبد أو أحدهما أو كانت قيمة العبد مائتين من الإبل أو ألفي دينار تسوى مائتين من الإبل لم يكن فيه الا دية حر لان الجناية تتم بموته منها إذا مات حر الا مملوكا وكانت الدية كلها للسيد دون ورثته لان السيد ملك الدية كلها أو أكثر منها بالجناية دون الموت الآن الا كتر سقط بموت العبد المجنى عليه حرا (قال الشافعي) وانما ضمنت الجاني دية حر لان العبد كان ممنوعا بكل حال من أن يجنى عليه فضمنته ما حدث في الجناية الممنوعة كما وصفت في الباب قبله (قال الشافعي) ولو جنى رجل على عبد قطع يده وقيمة العبد مائتين من الإبل ثم عتق فحى عيني عليه وهو حر أو غيره فقطع رجله ثم مات من الجنايتين ضمنا معان كانا اثنين دية حر وكذلك ان كان الجاني واحدا ضمن دية حر نصف قيمة العبد منها السيد الذي أعتقه وما بقي لورثة المقتول المعقوما كانت نصف قيمته مملوكا ما بينه وبين نصف دية حر أو أقل فان زادت على نصف دية حر لم يجزئ والله أعلم الآن بردي نصف دية حر من قبل أن ألوأ عطائه أو أكثر من نصف دية حر أطلنا الجناية الثانية على العبد بعد أن صار حرا أو بعضها وهو انعامات منها ما عافا لم يجز زان يكون للسيد منها الا نصف دية حر أو أقل اذا كانت جنايتين (قال الشافعي) ولو جنى عليه واحد قبل الحرية فقطع يده وثمان بعد الحرية فقطع رجله وثالث بعد الحرية فقطع رجله كان على الجاني الاول ثلث دية حر الا في أضمنه دية حر ولو كان من جنى عليه عبد ثم أعتق فمات وهو قاتل مع اثنين فعليه ثلث الدية وفيما السيد من الدية قولان أحدهما ان له عليه الاقل من نصف قيمته عبد أو ثلث الدية لا لأجل له أكثر من نصف قيمته عبد أو لو كانت لا تبلغ بعير من قبل أن يلد لم يكن في ملكه جناية غيرها ولا أجاز به ثلث دية حر ولو كانت نصف قيمته عبد تبلغ مائة بعير من أجل أنها قد تنقص بالموت وان حظ الجاني عليه عدد من دية ثلثها والقول الثاني ان السيد الاقل من ثلث قيمته عبد أو ثلث دية حر لانه مات من جناية ثلاثة وانما قلث ثلث دية حر على قاطع بده لان الدية صارت دية حر وكان الجانيون ثلاثة على كل واحد ثلث دية لا يختلف ولو كان مات مملوكا كان الجواب فيها مخالفا (قال الشافعي) وهكذا لو جنى عليه أربعة أو عشرة أو أكثر جعلت على الجاني عليه عبد اذا مات حرا حصته من دية حر ولبيده الاقل مما لزم الجاني عليه عبد من الدية وأورش جرحه عبد اذا مات كان جرحه جرحا فيه حكومته بعير وهو عبد وزم عشر من الإبل أو أكثر ما جرح به والموت من الجرح ومن جرح غيره فلا يأخذ سيده الا البعير الذي لزم بالجرح وهو عبده (قال) ولو جرحه اثنان أو أكثر عبدا ومن بقي حرا كان هكذا (قال الشافعي) ولو قطع رجل يده ثم أعفقه سيده ثم ارتد العبد المقطوع عن الاسلام ثم مات ضمن الجاني عليه نصف قيمته عبد الآن يجازي نصف قيمته عبدا ثم حرا مسلما فيرد الى دية حر مسلم ويعطى ذلك كله سيده (قال الشافعي) وانما أعطيت ذلك سيده لان أرض

الطريق فأذن - يؤذن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالصلاة عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فسمعنا صوت المؤذن
ونحن متكئون فصرخنا
نحكيه ونسهرئ به
فسمع النبي صلى الله
عليه وسلم فأرسل لنا
الى أن وقفنا بين يديه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أيكم الذي
سمعت صوته قد ارتفع
فأشار القوم كلهم الى
وصدقوا فأرسل كلهم
وحبسي قال قم فأذن
بالصلاة فقم ولا تثن
أكره الى من النبي صلى
الله عليه وسلم ولا بما
يأمرني به فقم بين
يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتني على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم التائب هو بنفسه
فقال قد الله أكبر الله
أكبر الله أكبر الله أكبر
أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمدا رسول الله
ثم قال لي ارجع فامدد
من صوتك ثم قال قل
أشهد أن لا اله الا الله

الجناية كانت لبسده نامة وهو مملوء مسلم ممنوع بالاسلام فلما عتق كانت زيادة لو كانت على الارش
لورثة الميت لو كان الموت يوم كان مسلماً لم يكن له الادبحة فكانت دبة تنقص من أرش البسده مملوكا
نقص بسده فلما مات مرتداً أبطل حقه في الموت باردة فلم يجز إلا أن تبطل الجناية الثانية باردة
ولا تجاوز بهاديه حر وهو لو مات مسلماً لم يكن له أكثر منه

(جناح القصاص فيما دون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله ما فرض على أهل التوراة فقال عز وجل وكتبنا عليهم فيها أن
النفس بالنفس أي قوله فهو كفارت له وروى في حديث عن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعطي القود من نفسه وأبا بكر يعطي القود من نفسه وأنا أعطي القود من نفسي (قال الشافعي) ولم
أعلم مخالفاً في أن القصاص في هذه الامة كما حكم الله عز وجل أنه حكم بين أهل التوراة ولم أعلم مخالفاً
أن القصاص بين الحرين المسلمين في النفس وما دونها من الجراح التي يستطاع فيها القصاص بلا تلف يخاف
على المستقبل منه من موضع القود (قال) والقصاص مما دون النفس شأنه أن يشق بجرح وطرف يقطع
بطرف (قال الشافعي) فاذا شق رجل رجلاً موصحة أخذت ما بين قرني المشجوج والمشجوج أوسع
ما بين قرنين من الشاج (١) فكانت أخذت ما بين أنفي الشاج فيكون يقاس طولها أخذت المشجوج ما بين منابت
شعر الرأس إلى منتهى الأذن والرأس عضو كله ولا يخرج عن منابت الشعر رأساً لأنه عضو واحد لا يخرج
القود إلى غيره (قال الشافعي) وكذلك كل عضو يؤخذ بطول السرفه ولا يخرج إلى غيره (قال) وإن كان
الشاج أوسع ما بين قرنين من المشجوج وقد أخذت الشجة قرني المشجوج خير المشجوج حين أن يوضع له
السكين من قبل أي قرنيه شاء ثم يشق له ما بين قرنيه حتى ينتهي إلى قدر طولها (٢) بالغا ذلك ما بين قرنيه ما بلغ
نصفها أولها أو أكثر أو أقل لا يزداد على طول نجته (قال الشافعي) وإن شق رجل رجلاً موصحة أخذت
ما بين منتهى منابت رأس المشجوج من قبل وجهه إلى منتهى منابت رأسه من قفاه وهي نصف ذلك من
الشاج أخذته نصف رأسه وخير المشجوج فبدى له أن شاء من قبل وجهه وإن شاق من قبل قفاه وإن كان
الشاج أصغر رأساً من المشجوج أخذته ما بين وجهه إلى قفاه وأخذته بفضل أرض الشجة وكان كرجل شق
اثنين فأخذت أحدهما القصاص والآخرة الأرض حين لم يحدهم وضع القصاص وإن سأل المشجوج أن
يعادله الشق في رأسه حتى يستوظف له طول نجته لم يكن له إلا أنفاً استوظفنا طول العضو الذي شق منه
وجهه واحدة فلا يفرقها على الشاج في موضعين ولا يزي بلها عن موضع نظيرها وهذا هكذا في الوجه ولا
يدخل الرأس مع الوجه ولا يدخل العضد ولا الكف مع الذراع ويستوظف الذراع حتى يستوفي مجروح قدر
جرحه منها أفضل له فضل أخذته أرض الجناية وهكذا الساق لا يدخل معها قدم ولا فخذاً ولا كل عضو
منه غير الآخر (قال الشافعي) وإن برأ جرح المجني عليه أو لا جرح من البرء وأغرم لثم الجلد ورأى المتقار
منه حسناً لثماً فلا شيء للمجني عليه إذا أخذته القصاص غير القصاص (قال) وإن شق شجة متشعبة شق مثلها
كل وجهه شجة مستوية شق مثلها (قال الشافعي) ولكل قصاص غاية بما وصفت وإن شق رجل
رجلاً موصحة فقصاها أن يشق ما بين الجلد والعظم فإن شمت العظم أو كسره حتى ينتقل أو أدمته فسأل
المشجوج أن يقص له لم يقص له من هاتمة ولا منقطة ولا مأمومة لأنه لا يقدر على أن يوثق القطع منه
بكسر العظم ولا شهته كما يوثق بالنسق في جلد ولحم (قال الشافعي) وكذلك لا يقام من كسر أصبع
ولا يد ولا رجل لمادونه من جلد ولحم وأنه لا يقدر على أن يوثق بالكسر كالنكسر بحال وإن المستفاد منه
بنال من لحمه وجلده خالفاً ما ينال من لحم المجني عليه وجلده وكذلك لأقصاص من تنفش شعر من لحية ولا
(١) قوله فكانت أخذت الخ كذا في الأصل ولأن ما عينه من التعريف (٢) قوله بالغا ذلك ما بين الخ
كذا في النسخ وحر الركب كتبه مصححه

أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمداً رسول
الله أشهد أن محمداً
رسول الله حي على
الصلاة حي على الصلاة
حي على الفلاح حي على
الفلاح الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله ثم
دعاني حين قضيت
التأذين فاعطاني
صره فهايتني من فضة
ثم وضع يده على ناصية
أبي مخذرة ثم أمرها
على وجهه ثم مر بين
نديه ثم على كبده ثم
بلغت يده مرة إلى مخذرة
ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بارك الله
فيك وبارك عليك
فقلت يا رسول الله مرني
بالتأذين بمكة فقال قد
أمرت بيه وذبح كل شيء
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كراهية
وعاد ذلك كله بحجة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقدمت على عتاب بن
أسيد عامل رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فاذنت بالصلاة عن أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قال ابن جرير) وأخبرني
بذلك من أدركت من

رأس ولا صاحب وان لم ينبت وان قطع من هذا شيأ بمجده قبل لاهل العلم بالقصاص ان كنتم تقدر
 على أن تقطعوا له مثله بجلده فاقطعوه والا فلا قصاص فيه وفيه الارش (قال الشافعي) واذن رجل رجل
 موضوعة وهاشمة (١) أو مومة فسال المنجوج القصاص من الموضوعة وأرش ما بين الموضوعة والهاشمة ان
 كان نحيها أو المنقلة أو المامومة ان كان نحيها فذلك لانه نحيه موضوعة أو أكثر (قال الشافعي) واذن
 رجل رجل مامدون موضوعة فلا قصاص فيهم من قبل أنها ليست بمجدونة لو أخذ بها بعين نحيه المنجوج
 (٢) وكانت توضع من الشاج لاختلاف غلظ اللحم والجلد أو رقتهم من الشاج والمنجوج مرمة مثل
 نصف عرق الرأس من الشاج أقل أو أكثر وقد أخذت من الآخر فربما من موضوعة وعنه في ذلك الارش
 وإذا أصاب الرجل الرجل بجرح دون النفس فيه قود أو قطع له طرفا فسواء بأي شيء أصابه من حديدة
 أو حجر أو قطع يده وغيره ولولوى أنه حتى يقطعها أو يجذها يده حتى يقطعها أو لطم عنه فقفا أو
 وخزه فيها يعود فقفا أو ضربه بجرح خفيف أو عصا خفيفة فأوجهه فعليه في هذا كله القصاص ولا يشبه
 هذا النفس (قال الشافعي) ولو أن رجلا لطم عين رجل فذهب بصرها لطمت عين الخاني فان ذهب
 بصرها والادعي له أهل العلم ما يذهب البصر فعلى الجرم بأخف ما عليه في ذهاب البصر حتى يذهب بصره
 (قال) ولو لطم رجل عين رجل فأذهب بصرها أو أبيض أو ذهب بصرها وندرت حتى كانت أخرج من
 عنه قبل لاهل العلم ان استطعت أن تذهبوا بصر عين الخاني وتبيض أو تذهبوا بصرها وتصير خراجه كعين
 هذا فافعلوا والا فابعدوا ذهاب البصر وما استطعت من هذا ولا يجعل عليه للشيء لانه قد استوفى بذهاب
 البصر كل ما في العين مما يستطاع (قال الشافعي) وهكذا لو قطع يده أو أصبعافشان موضع القطع أو وقع بعد
 البراءة فمده ولم يكن له فيما قبل شيء وهكذا لو كان هذا في أذن أو غيرها (قال الشافعي) ولو ضرب رجل
 رجلا ضربة واحدة فأخذت فتر من رأسه فأوضح طرفاها ولم يوضح ما بينهما ولكنه شق اللحم أو الجلد أو أوضع
 وسطها ولم يوضح طرفها أو قديما أو وضع بقدره وجعل له الحكومة فيما لم يوضح والله أعلم

(نزع القصاص في ابدون النفس من الاطراف)

قال الشافعي رحمه الله القصاص وجهان طرف يقطع وجرح يبط ولاقصاص في طرف من الاطراف
 (٢) يقطع من مفصل لانه لا يقدر على القطع من غير المفصل حتى يكون قطع قطع بسلامة بفضي به
 القاطع الى غير موضعه (قال الشافعي) وكل نفس قتلها بنفس لو كانت قاتلتها أقصت بينهما مامدون
 النفس (قال الشافعي) وأقص للرجل من المرأة ولو رأ من الرجل بلا فضل مال بينهما والعبد بعضهم
 من بعض وان تفاوتت أعتابهم ولو أن عبدا أو حرًا أو كافرا جرح مسلما أقصت الجرح ومنه ان شاء
 لاني أقتله لو قتله ولو كان الحر المسلم قتل كافرا أو جرحه أو عبدا أو جرحه لم أقصه منه (قال الشافعي)
 والقصاص من الاطراف بالعلم لا بقياس من الاطراف يقطع السبيل والرجل بالرجل والاذن بالاذن
 والانف بالانف وتفق العين بالعين وتفق السن بالسن لانها أطراف وسواء في ذلك كله كان القاطع أفضل
 طرفا من المقتوع أو المقتوع أفضل طرفا من القاطع لانها ذاتة شيء كقائمة النفس التي تساوى النفس
 بالحياة والاسم وهذه تستوى بالاسماء والعبد لا بقياس بينهما ولا بفضل لعضاه على بعض وإذا قطع الرجل
 أنف رجل أو أذنه أو قطع عنه فإبانه ثم ان المقتوع ذلك منه الصقة بدمه أو أخط الانف أو الأذن أو ربط السن
 يذهب وغيره فثبت وسأل القودفله ذلك لانه وجهه القصاص بابانته (قال الشافعي) وان لم ينبت الجني عليه

(١) قوله أو مومة لعله سقط قبل من قبل الناحية أو منقلة كما يؤخذ من التفصيل بعد

(٢) قوله وكانت توضع الخ لا تجزى بمسحة العبارة تكون النسخ هنا مضطربة والغالب عليها التحريف فعلي
 بالثبوت (٣) لعل الصواب يقطع من غير مفصل فانظر وحركته مصححه

أراد أن يثبت فلم يثبت وأقص من الحافى عليه فأنشئه فثبت لم يكن على الحافى أكثر من أن يبان منه مرة وإن سأل
 الجني عليه الوالى أن يقطع من الحافى ثانية لم يقطعه الوالى القود لأنه قد أتى بالقود مرة ألا لا يقطعه لانه
 أنشئ به مبتدئ (قال الشافعى) وإن شق شئ من هذا فالصقة بدنه لم كره ذلك وإن شق من الشاق وإن قدر على
 أن يأتى بخله ويقول بصفة فإن لصق من الشاق ولم يلق من المشجوع أو من المشجوع ولم يلق من الشاق
 فلا تبيعة لواحده منهما على صاحبه (قال الشافعى) والوجه الثانى من القصاص الجراح بالثق فإذا كان
 الشق فهو كالجراح يؤخذ بالطول لا بالسنطاف طرف فإن قطع رجل من رجل طرفه شئ بمثل أو
 غيره أو شئ مقطوع كان قطع يده وفيها أصبعان شلاوان لم يقطع من الحافى بها وفيها أصبعان شلاوان ولو
 رضى ذلك المقاطع وإن سأل المقص له أن يقطع له أصابع المقاطع الثلاث يؤخذ له حكومة الكف
 والأصبعين الباقيتين كان ذلك له (قال الشافعى) ولو كان المقاطع هو أشل الأصبعين والمقطوع تام اليدخير
 المقص له بين أن يقطع يده بيده ولا شئ له غير ذلك أو يقطع له أصابعه الثلاث بأخذ أرواش أصبعين وإعالم
 أحدهم لانه إذا قطع كفه غير ذلك لانه قد كان بقي جال الأصبعين الشلاوان وسد هما موضعهما (قال الشافعى)
 ولو كان المقاطع مقطوع الأصبعين قطعت كفه وأخذت للمقطوعة يده أرواش أصبعين تأمين (قال الشافعى)
 ولو أن رجلا أقطع أصابع اليد الا أصبع واحد قطع أصبع رجل أقدمته ولو قطع كف رجل كان له
 القود فى الكف وأرواش أربعة أصابع ولو كان الجني عليه أقطع أصابع الكف الا أصبعاً قطع يده رجل
 صحيح البد فسأل القود أقص منه من الأصبع وأعطى حكومة فى الكف ولو كان أقطع أصبع واحدة
 فقطعت نفسه أقص من أربع أصابع وأخذت له حكومة فى كفه (قال الشافعى) ولا يبلغ بحكومة
 كفه يدية أصبع لا يتابع فى الأصابع كلها وكلها مستوية فلا يكون أرواشها كإرواش واحدة منها (قال
 الشافعى) وإذا كانت لرجل خمس أصابع يده فقطع تلك اليد رجل له ست أصابع فسأل المقطوعة
 يده القود لم يكن ذلك له زيادة أصبع المقاطع على أصبع المقطوع (قال الشافعى) ولو كان الذى له ستة
 أصابع هو المقطوع والذى له الخمس هو المقاطع أقص له منه وأخذت فى الأصبع الزائدة بحكومة
 لا يبلغ يده يدية أصبع لانه زيادة فى الخلق (قال الشافعى) ولو أن رجلاً له خمس أصابع أربعة منها إيهام ومسحة
 ووسطى والتي تلبها وكانت خضرة عندما كانت له أصبع زائدة فى غير موضع الخضرة فقطع رجل تام اليد يده
 فسأل القود لم يقدمه لان عدد أصابعهما وإن كان واحد أفاض للمقطوعة يده أصبعاً زائداً وهو عدم أصبعاً
 من نفس كمال الخلق (٢) هو المقاطع وسأل المقطوعة يده القود كان له القود لان الذى يؤخذ له أقل من الذى
 أخذ منه وإن سأل الارش مع القود لم يكن له لانه قد أخذ له عدد وان كان فيه أقل مما أخذ منه ولو أن رجلاً
 مقطوع أعلاه أصبع وأنامل أصابع قطع بدرجل تام الاصابع فسأل المقطوعة يده القود مع الارش والاراش
 كان ذلك له ونقص الاغلة والنامل كنقص الأصبع والأصابع وإن كان المقطوع الاغلة والنامل هو المقطوعة
 يده وسأل القود لم يكن ذلك له لنقص أصابعه عن أصابع المقاطع ولم يكن واحد منهما مقطوع أعلاه ولا النامل
 ولكن كان أسوداً أطفاً للأصابع وسخسفاً وكان يده فرج جذام أو فرح كلة أو غيره إلا أنه لم يذهب
 من الأطراف شئ ولم يثلل كان بينهما القصاص فى كل شئ ما لم يكن الطرف مقطوعاً أو أشل ميتاً فاما اللعب
 سواء إذا كانت الأطراف حية غير مقطوعة فلا يمنع القصاص ولا ينقص العقل (قال الشافعى) رجه الله
 وهكذا الفتح فى الأصابع وضعف خلقهم أو أصولها وتكرسها وقصرها وطولها واضطررها وكل عيب منها بما
 ليس بموت بها ولا قطع فلا فضل فى بعضها على بعض فى اليد والقود إذا كانت نسبتها كتسبة أيدى الناس
 (٣) قوله هو المقاطع كذا فى النسخ ولا ارتباط بينهما وبين ما قبله فله سقط من النسخ أول الفرع وهو لو كان
 هو المقاطع الخ كتبه معجحه

إن أبى سعيد الخدرى
 عن أبى سعيد رضى الله
 عنه قال حسبانوم الخندق
 عن الصلاة حتى كان
 بعد المغرب بهوى من
 الليل حتى كفىنا ذلك
 قول الله عز وجل وكفى
 الله المؤمنين القتال
 وكان الله فو عاززاً
 فدعا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بلالا فأمره
 فأقام الظهر فصلاها
 فأحسن صلاتها كما
 كان يصليها فى وقتها ثم
 أقام العصر فصلاها
 كذلك ثم أقام المغرب
 فصلاها كذلك ثم أقام
 العشاء فصلاها كذلك
 أيضاً قال وذلك قبل أن
 ينزل فى صلاة الخوف
 فرجالاً أو ركباناً * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد أخبرنى
 عمارة بن غزيرة عن خبيب
 ابن عبد الرحمن عن
 حفص بن عاصم قال
 سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم رجلاً يؤذن للمغرب
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم مثل ما قال فأنهى
 النبي صلى الله عليه
 وسلم إلى رجل وقد قامت
 الصلاة فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم انزلوا

فأضارب الحرا المسلم بالحرا المسلم فقطعهما من الكوع فطلب الضربة يده القصاص أحببت أن لا أقص منه حتى تبرأ جراحه لانهما العلم أن تكون نفسا فان سأل ذلك قبل البرء أعطته ذلك وأقص منه بضربة ودعوت له من يخذل القطع فأمرته أن يقطعها له بإيسر ما يكون به القطع ثم تحسم بالقطوع أن شاء وهكذا أن قطعها من المرفق أو الكتف لا يختلف وهكذا أن قطع له أصبعاً أو أظفلاً أصبع لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولا أتدبني من يسرى ولا خصر من غير خصر يدها وأرجلها وهكذا في هذا أن يقطع رجله من مفصل الكعب ومفصل الركبة وإن قطعها من مفصل الورك سألت أهل العلم بالقطع هل يتقدرون على أن يأتوا بقطعها من مفصل الورك بل أن يكون جائفة فان قالوا نعم أقصصته منه وهكذا أن زرع يده بكتفه أقصصته منه إن قدر وأعلى زرع الكعب بل أن يحيفه فان قطع يده من فوق المفصل أو رجله أو أصبعاً من أصابعه فسأل المقتوعة يده القود قبل له أن سألت من الموضع الذي قطعته منه فلا قولاً له ليس من مفصل وذلك أن ذلك لا يقطع الا بضر به جامعة يرفع بها الضارب يده وإذا فعل ذلك لم يكن على احاطته أن يقع موقع ضربته لك ولوقت ينخفض حتى يرجع إلى في أقل من حتى قيل فلا تقطع الضربة في مرة ولا مراراً العظم ينكسر فيصير إلى أكثر مما ناله به أو يحجز الحزناً عما يكون في جلد وحلم ولو حز في العظم كان عذاً ما غير مقارب لما أصاب له وزاد أن كسار العظم كما وصفت وقال له أن سألت أن تقطع يده لك من المفصل أو رجله وتعطي حاكمه بقدر ما زاد على البدول أو جل فلعنا فان قيل فانت تضع له السكين في غير موضعها الذي وضعها به قلت نعم في أيسر على المقتص منه من الموضع الذي وضعها به من المقتص له وفي غير موضع تلف ولم أتلّف بها الا ما أتلّف الجاني عليه مثله وأكرمه وهكذا في الرجل والأصبع إذا قطعها من فوق الأظفلة فإن قطع أصبعاً من دون الأظفلة فلا قود يحال وفيها حساب ما ذهب من الأظفلة وإن قطع يدها من نصف الكعب أو رجلاً كذلك فقطع معها الأصابع فان سأل القصاص من الأصابع أقصصته وإن سألها من العظم الذي أصاب فوق الأصابع لم أعطه كما وصفت قبل هذا (قال الشافعي) وإن شق الكعب حتى ينتهي إلى المفصل فسأل القصاص سألنا أهل العلم فان قالوا يتقدر على شقها كذلك أقصصنا وجعلنا ذلك كشق في رأسه وغيره وكذلك أن شقها حتى المفصل ثم قطعها من المفصل ففي بعضها وقطع بعضها حتى قودا أن قدر وقطع من حيث قطع وإن قطع له أصبعاً فأنكلت الكعب حتى سقطت كما فسأل القصاص قيل إن القصاص إن يقطع من حيث قطع أو أقل منه فاما كتر فلا فان شئت أقصدناك من الأصبع وأعطيناك أرض الكعب يرفع منها عشر من الإبل وهي حصص الأصبع والأظفلة ذب الكعب (قال الشافعي) ولو قطع له أصبعاً كما وصفت فسأل القود منه وأودت ذهب كفه أو لم تذهب وسأل القود من ساعته أقصصته فان ذهب كعب الجاني عليه جعلت على الجاني أو بعة أخماس ديتها لا نقي فعت الخمس للأصبع التي أقصصتها فان ذهب كعب المستقادمة ونفسه لم ارفع عنه من أرض الجاني عليه شيئاً لأن الجاني ضامن ما جنى وحدت منه والمستقادمة غير مضمون له ما حدث من القود لانه تلف بسبب الحق في القصاص (قال الشافعي) وإن قطع رجل نصف كعب رجل من المفصل فأنكلت حتى سقطت الكعب كما فسأل القود قبل لاهل العلم بالقود هل يتقدرون على قطع نصف كعب من مفصل كفه لا تز يدون عليه فان قالوا نعم فأننا قطعوها من الشق الذي قطعها منه ثم دعوها وأخذنا للجاني عليه خمسة وعشرين بعيراً نصف أرض الكعب مع قطع نصفها وهكذا أن قطعها حتى تبقى معلقة بجلدة أفيدته وتركته معلقة بجلدة فان قال المستقادمة أقطعوها لمنع المتأنب قطعها على النظره وإذا قطع رجل يدرجل أو قد ناله منه ثمرات المستقادمة قبل أن يبرأ من ذلك الجرح وشهد أنه مات من تلك الجراح وسأل ورثته القود أقصدنا بالنفس لانه قاتل قاطع الأثرى أنه لو قطع يده ورجليه فأتى مكانه أو ذبحه خيلنا بين الورثة وبين أن يأتوا بن يقطع يده ورجليه وخيلناهم وذبحه لأن الذبح اتلاف وحى (قال) وإن قطع رجل

فصلوا المغرب بأقامة ذلك العبد الأسود * أخبرنا عبد الوهاب عن بنس عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون أمناء الناس على صلاتهم وذكر معها غيرها * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن سبيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأمعاء ضناء والمؤمنون أمناء وأرشد الله الأمعاء وغفر للمؤمنين * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي عصمة عن أبيه أن أبا عبد الله الحدرى قال له اني أرا لثحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك وأبادتلك فاذا نزلت بالصلاة فارتفع صوتك فانه لا يسمع صدى صوتك من ولا نس ولا شيء الا شهدك يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن

ذكر رجل من أصله فسال القود فطعه ذكر من أصله (قال الشافعي) ويقاد من ذكر الرجل اذا قطع ذكر
الصبي أو الشيخ الكبير أو الذي لا ياتي النساء أو ذكر الخصى ويقطع اثني الفحل اذا قطع أو اثني الخصى الذي
لا عيبه لان كل ذلك طرف لصاحبه كامل ويقطع ذكر الغلف بذكر المختن وذو المختن بذكر الغلف
فان قطع رجل احدى اثنييه وبقت الاخرى وسأل القود سألنا أهل العلم فان قدروا على قطعها بالاذهاب
الاخرى أقدمته فان قطعها بمجداه فطعت بمجداه وان ساهلت منه وان قطع رجل نصف ذكر رجل
ولذلك (١) فنبرد ذكر القاطع فوجد أقل شبر من نصف ذكر المقطوع أو ضعفه ذكر المقطوع فسواء أقطع له
نصف ذكره كان أقل شبر من نصف ذكره أو أكثر كان يستطاع قطعه بلا تلف ولا شيء له غير ذلك
وهذا طرف ليس هذا كشي الجراح التي تؤخذ بشبر واحد لانها لا تنقطع طرفا وان قطع رجل احدى
ذو كرجل قطع منه مثل ذلك ان قدر عليه (قال الشافعي) رحمه الله وأقدم من ذكر الذي ينتشر بذكر
الذي لا ينتشر مالم يكن بذكر المقطوع ذكره نقص من شلل يوبسه ولا يكون ينقبض ولا ينسط أو يكون
الذكر مكسورا ان كان كسر الذكر عنقه من الانشمار فاذا كان ذلك لم يقبضه ذكر صحيح واذا قطع الرجل
أنف الرجل من المارن قطع أنفه من المارن وسواء كان أنف القاطع أكبر أو أصغر من أنف المقطوع لانه
طرف وان قطع من دون المارن قدر ما ذهب من أنف المقطوع ثم أخذه من أنف القاطع بقدر من الشك
ان كان قدر مارن المقطوع قطع قدر نصف مارنه ولا يقدر بالشبر كما وصفت في الاطراف الذكرو غيره وان قطع
من احدى أنف قطع من احدى شقه كما وصفت وان قطع رجل أنف رجل من العظم فلا قود في العظم
وان اراد قطعه المارن وأعطياه زيادة حكومة فيما قطع من العظم (قال الشافعي) ويقطع أنف الصحيح
بأنف الاجم وان ظهر بانفه قرح الجذام مالم يسقط أنفه أو شيء منه وكذلك يديه وان ظهر فيها قرح الجذام
مالم يسقط أصابعها أو بعضها وتقطع الاذن بالاذن وأذن الصحيح باذن الاصم لا فضل بينهما ماعلى الآخر لانها
طرفان ليس فيهما سمع وان قطع بعض الاذن قطعته بعض اذنه كما وصفت ان قطع نصفاً أو ثلثاً قطع منه
نصفاً أو ثلثاً وسواء كانت أذنه أكبر أو أصغر من اذن المقطوعة اذنه لانها طرف وتقطع الاذن الصحيحة التي
لا تنقبض فيها بالاذن المقبوضة تقبل القرطوش وخربة مالم تكن الخربة قد خربت فان كانت الخربة قد خربت
تقطع بها الاذن وقيل للآخر من شئت قطعنا الاذن الى موضع خربت من قدر اذنه وأعطيناك فيما بقي
العقل وان شئت فلك العقل وان كان انما قطعها وهي مخزومة لان ذلك زين عندهم كالنقب لا عيب فيه ولا جناية
واذا قطع رجل من رجل قدر نقر قلعته ذان كان المقطوعة منه لم ينفرد قود حتى ينفرد تمام طرح أسنانه
ونباتها فاذا تمام لم تنبت منه سئل أهل العلم عن الاجل الذي اذا بلغه لم تنبت منه لم تنبت (٢) فبلغه فاذا بلغناه
ولم تنبت أقدمناه ثم فاذا بلغناه وقد نبت بعضها أو لم ينبت فلا قود وله من العقل بقدر ما قصر نبتاتها بقدر ان
كانت نسيبة بالثنية التي عليها فان كانت بلغت نصفها أخذه بعين ونصف وان بلغت ثلثها أخذه ثلث
عقل سن وان قلع رجل لرجل سنار اذنه أو قطع له اصبعاً اذنه أو كانت له رزمة تحت اذنه زائدة قطعها
رجل فسال القود فلا قود وفيه احكامه وان كان القاطع في موضع من هذا مثله فنه القود سألنا كان أو غير
سن أو أصبع أو رزمة وهكذا لو خلق له اصبع لها طرفان فقطع أحد الطرفين فلا قود وفيها احكامه الآن
يكون له اصبع مثلها فقاد منه وان قطع رجل اصبع رجل ولها طرفان أو أعمله ولها طرفان ولم يخلق
القاطع ثلثاً الخلقه فسال المقطوع القود فهو له وزادة حكومة الآن يكون طرفاً أو أشلاها فاذهبا منه فنه فلا
قود وان كان القاطع مثلها وليست شلاء أقيد ولا حكومة ولو كانت لاصبع القاطع طرفان وليس ذلك
لاصبع المقطوع فلا قود لان اصبع القاطع كانت أكبر من اصبع المقطوع

(١) قوله ولذلك لعل هذا اللفظ من زيادة الناصح (٢) قوله فبلغه الخ في العبارة خفاء لان من مع من تحريها

اذا كانت لبلة باردة
ذات رجب يقول الأصم
في الرجال * أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
عطاء بن ريد عن أبي
سعيد الخدري أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا سمعت النساء
فقلوا مثل ما يقول
المؤذن * أخبرنا ابن
عينة عن مجمع بن يحيى
أخبرني أبو أمامة بن سهل
أنه سمع معاوية رضي
الله عنه يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول اذا قال
المؤذن أشهد أن لا إله الا الله
قال أشهد أن لا إله الا الله
واذا قال أشهد أن محمداً
رسول الله قال وأنا أشهد
ثم سكت (أخبرنا) ابن
عينة عن طلحة بن يحيى
عن عمه عيسى بن طلحة
قال سمعت معاوية يحدث
مثله عن النبي صلى الله
عليه وسلم * أخبرنا عبد
المجيد بن عبد العزيز
عن ابن جريج قال
أخبرني عمرو بن يحيى
المازني أن عيسى بن
عمر أخبر عن عبد الله
ابن علقمة بن وفاق
قال اني لعند معاوية اذا

(أمر الحاكم بالقود)

أذن مؤذنه فقال معاوية كما
قال مؤذنه حتى إذا قال حي
على الصلاة قال لا حول ولا
قوة إلا بالله وما قال حي
على الفلاح قال لا حول
ولا قوة إلا بالله ثم قال
بعد ذلك ما قال المؤذن
ثم قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
ذلك * أخبرنا سعيد
ابن سالم عن سفيان
الثوري عن عبد الله بن
محمد بن عقيل عن محمد
ابن علي بن الحنفية عن
أبيه رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال مفتاح الصلاة
الوضوء وتحررها
التكبير وتحليلها التسليم
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن علي بن يحيى
ابن خلاد عن
أبيه عن جده رقاعة بن
مالك أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يقول إذا قام أحدكم إلى
الصلاة فليتوضأ كما أمره
الله ثم ليكبر فإن كان
معه شيء من القرآن قرأ
به وإن لم يكن معه شيء من
القرآن فليحمد الله
وليكبر ثم ليركع حتى
يطمئن راكعاً ثم ليقم

قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للحاكم أن يعرف موضع رجل مأمون على القود وإذا أمره أحضر
عندلن عاقلين فأمرهما أن يتعاهدا حديده ولا يستقيدا الواحد به حديده حتى للثلاث بذهب المستفاد منه
وينبغي للحاكم أن يأمر المستفاد أن يختم على حديده ثلاثاً بذهب المستفاد منه أو برنمه وكذلك
لا ينبغي أن يكون بحديده علم من ثم ولا واهن فيطير في رأس ولا وجه حتى يكون عليه عذاباً وينبغي له أن
يأمر العبدلين إذا أقاد تحت شعر في وجهه أو رأس أن يأمر بحلق الرأس أو موضع القود منه ثم يأخذ قفاس
شعبة المستفاد له ويقدر رأسه ثم يضعه مقياسها في موضع من رأس الشاج ثم يعله بسواد وغيره ثم يأخذ
المستفاد بشق ما شرط في العلامة حتى يستولف الشجة ويأخذ به بذلك في عرضها وعقها وينظر فإن
كان شقاً واحداً يسر عليه فعل وإن كان شقاً بعد شيء يسر عليه فعل وإن قيل شقاً واحداً يسر عليه
أجرى به مرة واحدة فإذا خفف بذاته أمر أن يحرقها من الطرف الذي يأخذ منه إلى موضع لا يخاف فعله
فإذا قرب منهاها بطأ بيده ثلاثاً بذهباً فإن أقاد على المستفاد منه شعر فقد أساء ولا شيء عليه وإنما
أعني بذلك شعر الرأس واللحية فأما أن كان القود في جسد وكان شعر الحديده فلا يحول دون النظر فأجب
إلى أن يحلقه وإن لم يفعل فلا بأس أن شاء الله تعالى وإن كان كثيراً حلقه (قال الشافعي) ويؤمر بالمقتص
منه فيضبط للثلاث بذهب المستفاد منه حديث لا يريد المقتص فإن أغفل ضبطه وأضبطه من لا يقوى
منه على الاضطراب في يده فاضطرب والحديده موضوعة في رأسه في موضع القود فذهب الحديده
موضعا آخر فهو دهر لأن المقتص لم يتعد موضع القصاص وإن ذهابها في غير موضع بفعل المقتص
منه بنفسه (قال الشافعي) وبعد المقتص في موضع القود ويقطع في موضع من كان القود
قطعا حتى يأتي على موضع القصاص فإذا كان القصاص جراحاً أقص منه في مجلس واحد جرح بعد جرح
(قال الشافعي) ولو كان جرحها هو متفرقة وأجرحها من نفر باعياهم وكذلك لو كان القصاص قطعاً
أجرحها أو قطعها ليس فيه نفس إلا أن يكون في القصاص منه شيء إذا نيل منه كثير خيف عليه التلف فيؤخذ
منه ما لا يخاف عليه ويجزى حتى يبرأ ثم يؤخذ منه الباقي فإن مات قبل أن يؤخذ ففعل الباقي في ماله (قال
الشافعي) وإن أصاب جراحاً ونفساً من رجل أقدمته في الجراح الأول فالأول في مقام ما كانت وإن كانت
مما يخوف به التلف أخذت ثم أقيد فإن مات قبل القود فقد أتى على نفسه ولا حول ولا قوة المستفاد له ماله
لأنه أتى على نفسه ولو كانت الجراح لرجل والنفس لآخر بدى الجراح فأقص منها كما وصفت من الجراح
إذا كانت لأنفس معها يؤخذ في مقام واحد ما ليس فيه تلف حاضر ويجزى حتى يبرأ ثم يؤخذ الباقي إذا كان
الباقي ليس فيه تلف وإن مات فقد قيل بضمن أرض ما بقي من الجراح والنفس (قال الشافعي) وإن لم يكن في
الجراح تلف أخذت كلها ثم دفع إلى أولياء المقتول فقتلوا نساءً (قال) ولودفع إلى أولياء المقتول فقتلوه
ضمن الجراح في ماله ولا يبطل عنه القتل جراح من يقتله (قال الشافعي) ولو كان جراحاً لأنفس
فهم بالرجل فأقتص من جرح منها فمات ضمن الجراح الميت ما بقي من أرض الجراح التي لم يقص منه
فها هو انجبت على رجل حدوده بكر في الزنا وحدي في القذف وحدي في سرعة يقطعها وقطع طريق يقطع
فيه أو يقتل ويقتل رجل بدى بحق الأديين فيماليه فيه قتل ثم حق الله تبارك وتعالى فيماليه النفس فيه ثم
كان القتل من ورانها بعد أول القذف ثم جرح فإذا برأ حدى الزنا ثم جرح حتى يبرأ ثم قطعت يده اليمنى
ورجله اليسرى من خلاف وكانت يده اليمنى المسرفة وقطع الطريق معا ورجله لقطع الطريق مع يده ثم قتل
قوداً أو برده فإن مات في الحدا الأول أو الذي بعده وأقتل بحسب مقتضى الحد ودالت عنه عز وجل كلها وإن
كان قاتلاً لرجل فمات قبل يقتل قوداً كان عليه يده النفس وكذلك إن كان جراحاً بسقط أرض الجرح
لأنه ملك بالجرح والنفس مال ولا يملك بحدا القذف ولا حد السرقة مال بمال (قال الشافعي) وإن قتله

الامام لولئ الدم أو ردة فقد أساء وتبطل عنه الحدود التي لله عز وجل لانه ميت ولا مال فيها (قال الشافعي)
 واتحاد حدة الحدود وكلها له ليس منها واحد الا واجب عليه ما مور بأخذه فلا يجوز والله أعلم أن أعطل
 ما مور به لما مور به أعظم ولا أصغر منه وأنا أجد السبل الى أخذه كأن تكون عليه الحقوق لا تدين فلا
 يجوز الا أن تؤخذ منه كلها اذا قدر على أخذها وإذا كان المستقادم منه مريضاً ولا نفس عليه لم يقتص
 منه فيادون النفس حتى يبرأ أو إذا برأ أقتص منه وكذلك كل حد وجب عليه عز وجل أو أوجه الله
 لا تدين من ذلك كان جرح حفات الجرح وح من الجرح أفيد منه من الجرح والنفس معافي مقام واحد لا ينفكاً أخره فيادون النفس الثلاث بقودع المرض
 وإذا كنت أقتد بالقتل لم أخره بالمرض وهكذا إذا كان القود في البلا باردة وساعة باردة أو بلا دحارة وساعة حارة
 فإذا كان مادون النفس أخر حتى يذهب حد البرد وحد الحر ويقتص منه في الحال التي ليست بحال تلف
 ولا شديدة المابة لمساها من الأحوال وكان حكم الحر والبرد حكم مرضه يقتص منه في النفس ولا يقتص
 منه فيادونها والمرأة والرجل في هذا سواء الا أن تكون المرأة عاملاً فلا يقتص منها ولا يتحد حتى تضع
 حملها (قال الشافعي) وان كان الفصص على رجل في جميع أصابع كفه أو بعضها فقال اقطعوا يدي ورضي
 بذلك المقصص قبل لا يقطع الا من حيث قطع ولا قبل في هذا اجتماعهما عليه لانه عدوان وإذا قطع الرجل
 يدا الرجل السلاء ويدها القاطع صحبة فتراضيان يقتص من القاطع فيقطع يده الصحيحة لم أقطع يده الصحيحة
 يرضاه ورضاه وجعلت عليه حكومة وإذا كانت بالمقطوع الاول صحبة ويدها القاطع هي السلاء
 ففي يدها المقطوع الارش لنقص يدها القاطع عنها فان رضى المقصص به بأن يقطع ولم يرض ذلك القاطع سألت
 أهل العلم بالقطع فان قالوا ان اليد السلاء اذا قطعت كانت أقرب من التلف على من قطعت منه من يد
 الصحيح لقطعته لم أقطعها بحال وان قالوا ليس فيها من التلف الا ما في يدها الصحيح قطعها ولم تلف الى مشقة
 القطع على المستقادم ولا المستفاد اذا كان بقدر على أن يؤتي بالقطع لا يزداد عليه (قال الشافعي) ولو
 رضى الأشل أن يقطع لم ألتفت الى رضاه وكان رضاه وسخطه في ذلك سواء وهذا كذا في الاصابع والرجل
 وغيرهما مما مثل وإذا قطع الأشل يدها الصحيح فسأل الصحيح القود وأرض فضل ما بين البدن فيسأل ان شئت
 اقتص للآ واذا اخترت القصاص فلا أرض وان شئت فقلت الارش ولا قصاص وانما يكون له أرض وقصاص
 اذا كان القطع على أطراف تعدد فقطع بعضها وبقي بعض كان يقطع ثلاثة أصابع فوجدها اصبعين ولا
 يجدها ثلاثة فقطع اصبعين ويجعل في الثالثة الارش وان كانت الثلاثة سلا فسأل أن يقطع وبأخذه فضل
 ما بينهما يكن ذلك وقطعت له ان شاء وأخذته الارش (قال الشافعي) ولا يصلب المقصص منه في
 القتل ولا المقتول في الزنا ولا الردة بحال لا يصلب أحد أحد الا قاطع الطريق الذي أخذ المال وقتل فانه
 يقتل ثم يصلب ثلاثاً ثم ينزل ويصلب عليهم كلهم الا المار تافه لا يصلب على كافر وإذا وجب على رجل قصاص
 في نفس اقتص منه مريضاً وفي الجرح الشديد والبرد الشديد وكذلك كل ما وجب عليه يأتي على نفسه وإذا
 كان الذي يجب عليه جراحاً لا يأتي على النفس لم يؤخذ ذلك منه مريضاً ولا في حرسه يدور بشد يدور حبس
 حتى تذهب تلك الحال ثم يؤخذ منه ولا يؤخذ من الحلي حتى تضع حملها في حال وإذا وجب عليه رجم بينة
 أخذ في الجرح والبرد وأخذ وهو مريض وان وجب عليه باعتراف لم يؤخذ مريضاً ولا في حر ولا بد لانه متى رجع
 قبل الرجم وبعد تركه

(زيادة الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا شخ الرجل الرجل موضحة عد افتأ كالت موضحة
 حتى صارت منقولة أو قطع اصبعه فتأ كالت الكف حتى ذهب الكف فسأل القود قبل ان شئت
 أؤذلك من الموضحة وأعطيناك ما بين المنقولة والموضحة من أرض فأما المنقولة فلا يؤخذ بها بحال ويسأل ان شئت
 أؤذلك من الاصبع وأعطيناك أربعة أخماس البدوان شئت فقلت أرض البدوان فقلت في ثلث الضارب لم

حتى يطمئن قائماً ثم
 يجعد حتى يطمئن
 ساجداً ثم يرفع رأسه
 فليجلس حتى يطمئن
 جالساً في نفس من
 هذا قائماً يقتص من
 صلاته * أخيراً إبراهيم
 ابن محمد قال أخبرني محمد
 ابن عجلان عن علي بن
 يحيى بن خالد عن ربيعة
 ابن رافع قال جاء رجل
 يصلي في المسجد فربما
 من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم جاء فلم
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم أعد
 صلاتك فانك لم تصل
 فقام فصلى كجوه
 ماضى فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم أعد
 صلاتك فانك لم تصل
 فقال علي يا رسول الله
 كيف أصلي قال
 اذا توجهت الى القبلة
 فكبر ثم اقرأ بأم القرآن
 وامن الله ان تقرأ فاذا
 ركعت فاجعل راحتيك
 على ركبتيك ومكن
 ركوعك وامد نظرك
 واذا رفعت قائم صلبك
 وارفع رأسك حتى يرجع
 العظام الى مفاصلها

يجزى بقطع الكف وان كانت ذهب بجنايته وانما يقطع له أو يشق له ماشق وقطع وأرشد هذا كله في مال الجاني لا بدون عاقلة لانه كان بسبب جنايته وإذا أنكر الشاح وقاطع الأصبع والكف أن يكون تأكلها من جنايته فالقول قول الجاني حتى يأتي المجني عليه من يشهد أن الشجة والكف لم تنزل مرضة من جناية الجاني لم تر حتى ذهبت فإذا جاء بها فقلت بينته وحكمت أن تأكلها من جنايته ما لم ترأ الخاتمة ولأن البينة قالت رأيت الجراحنة وأجلبت (١) ثم انتقضت ذهبت الكف أو زادت الشجة فقال الجاني انتقضت أن المجني عليه زكأها أو أن غيره أحدث عليها جناية كان القول قول الجاني في أن تسقط الزيادة إلا أن ثبت البينة أنها انتقضت من غير أن يشكها المجني عليه أو يحدث عليها غيره جناية من قبل أن البينة شهدت أن الجناية قد ذهبت وإن قالوا انتقضت وقد يكون منها ومن غيره لما حدث عليها (قال الربيع) قلت أنا وأبو يعقوب وإذا قطعت البينة أنها انتقضت من جنايته الأولى كان على الجاني تأكلها حتى يأتي بالبينة أن ذلك الانتقاض من غير جنايته

(دواء الجرح) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جرح الرجل الرجل بشق لا يقطع طرفا ينبغي للوالى أن يقيس الجرح بنفسه وللجروح أن يدوا به بما يرى أنه ينفعه باذن الله تعالى فإذا دواها بما يرى نعم أهل العلم الدواء الذي يدوا به أنه لا يأكل اللحم الحى فتأكل الجرح فالجرح ضامن لارش تأكله لانه بسبب جنايته ولو قال الجراح دواها بما يرى كل اللحم الحى وأكسر الجروح ذلك كان القول قول الجروح وعلى الجراح البينة بما الدعا ولودا وما يأكل اللحم لم يضمن الجاني الأرش الجرح الذي أصابه منه وجعلت الزيادة محمدا واه

(جناية الجروح على نفسه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو قطع من لحمه شأفاً كان قطع لحمه ميتاً فذلك دواء والجراح ضامن بعدما زادت الجراح وإن كان قطع ميتاً وجعل يضمن الجراح الأرش نفسه وإذا قلت الجراح ضامن للزيادة في الجراح فإن مات منها الجروح فعلى الجراح القودع إذا كان تشاء ورثته الدية فتكون في ماله وعلى عاقلة الدية أن كانت خطأ وإذا قلت ليس الجراح ضامن للزيادة فإن الجروح جعلت على الجراح نصف دية ولم يجعل له في النفس قوداً وإن كانت عمداً وجعلته شتاً من جناية الجاني وجناية المجني على نفسه أبطلت جنايته على نفسه وضمت الجاني جنايته عليه وهكذا لو كان في طرف فإن كان الكف فتأكلت فسقطت أصابعها أو الكف كلها فالجاني ضامن للزيادة في ماله إن كان عمداً وإن قطع المجني عليه الكف أو الأصابع لم يضمن الجاني بما قطع المجني عليه شأفاً إلا أن تقوم البينة بأن المقطوع كان ميتاً فيضمن أرشها فإن لم تثبت البينة أنه كان ميتاً أو قالت كان حياً وكان خبره أنه أن يقطع فقطعه لم يضمنه الجاني وكذلك لو أصاب المجني عليه منه أكلة وكان خبره أنه أن يقطع فقطعه لم يضمنه الجاني ولا الأطراف حصة لم يضمن الجاني شأفاً من قطع المجني عليه فإن مات الكف ثلاثاً نسي الأكلة في حده فقطعها والأطراف حصة لم يضمن الجاني شأفاً من قطع المجني عليه فإن مات جعلت على الجاني نصف دية لأن ظاهره أنه مات من جناية الجاني وجناية المجني عليه على نفسه وإذا دأى المجني عليه جراحه بسبب فأتى الجاني نصف أرش المجني عليه لأنه مات من السم والجناية فإن كان السم يوحى مكانه كما يوحى بالدم فليس قاتل وعلى الجاني أرش الجرح فقط وإن كان السم بما يقتل ولا يقتل فالجناية من السم والجراح وعليه نصف الدية وإن كان دأى جرحه بشئ لا يعرف فالقول قول المجني عليه أنه نسي لا يضر مع بينة وقول ورثته بعده والجاني ضامن لما حدث من الجناية ولأن رجلاً جرح رجلاً جرحاً فإطاع الجروح عليه الجرح ليلتم فإن كانت الخياطة في جلد حتى فالجراح ضامن للجرح وإن مات الجروح بعد الخياطة فعلى الجراح نصف الدية وأجعل الجناية من جرح الجاني وخياطة الجروح لأن الخياطة تقب في جلد حتى وإن كانت الخياطة في جلد ميت فالدية كلها على الجراح ولا يعلم موت الجلد ولا اللحم (١) قوله وأجلبت في اللسان أن الجلبة بالضم القشرة التي تعلو الجرح عند البرء يقال جلب الجرح وأجلب أى علته ثلاث القشرة كسبه معجعه

فاذا جحدت فككن
السيود فاذا رفعت
فاجلس على فخلك
السيوى ثم اصنع
ذلك في كل ركعة
وسبعة حتى تطعم
أخبرنا شفيان عن
الزهرى عن سالم عن
أبيه قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة رفع يديه
حتى يجاذى منكبيه
وإذا أراد أن يركع
وبعد ما رفع ولا
يرفع بين السجدين
أخبرنا سالم بن
خالد وعبد المجيد
وغيرهما عن ابن جريج
عن موسى بن عقبة
عن عبد الله بن الفضل
عن الأعرج عن عبيد الله
ابن أبي رافع عن
عنى بن أبي طالب رضى
الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
بعضهم كان إذا ابتدأ
وقال غيره منهم كان
إذا افتتح الصلاة قال
وجه وجهى للذى
فطر السموات والأرض
حنفاً وما أنا من
المشركين إن صلاتى
ونسكى ومحياى ومماتى

وان نكل فلا شئ له حتى يحلف فيستقيد أو يأخذ المال وهكذا اذا وضع الحديد في موضع غير موضع القود
لا يختلف فيه الجواب فيما أمكن أن يكون خطأ ومالم يكن . واذا وضع الحديد في غير موضعها أعده حتى
يضعها في موضعها حتى يستقيد للجنى عليه الاول ولا يتخذ الا مسنأ لحطه وعده فاذا كان القصاص على
عين فاقطع المقتص فقطع يسارا أو كان على اصبع فاقطع غيرهما فان كان بخطأ بمثل هذا رى عنه
الحذ وكان العقل على عاقلة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن ذلك عليه في ماله ولا يتحمل العاقلة لانه بعد
أن يقطع يده وليكن ادراكه القود لظنه انها البدن التي وجب فيها القصاص فأما قطعه اياها فعمد (قال
الشافعي) واذا كان لا يتخطأ به اقتص منه واذا رأت جراحته التي أخطأ بها المقتص اقتص الاول ولو قال
المقتص للمقتص منه أخرج يسارك فقطعها وأقرأه عدا اخرج يساره وقد علم أن القصاص على يمينه وان
المقتص أمره باخراج يمينه فلا عقل ولا قود على المقتص واذا رأت اقتص منه للجنى وان قال أخرجته له ولم أعلم
أه قال أخرج يمينك ولا أن القصاص على اليمنى أو رأيت اني اذا أخرجتها فاقص منها سقط القصاص عنى
أحلف على ذلك ولزم دية يده المقتص ولا قود ولا عقوبة عليه وانما يسقط العقل والقود اذا أقر المقتص
منه أنه فعلها وهو يعلم أن القود على غيرها ولو كان المقتص منه في هذه الاحوال كلها مغلوبا على عقله
فاخطأ المقتص وان كان مما يتخطأ به فعلى عاقلة وان كان مما لا يتخطأ به فعليه القود الا اذا أفاق الذي
نال ذلك منه وسواء اذا كان المقتص منه مغلوبا على عقله أذن له أو دلس له أو لم يدلس لانه لا أمر له في نفسه
واذا أمر أبو الصبي أو سيد المملوك الختان بختنهما ففعل فانا فلا عقل ولا قود ولا كفارة على الختان وان
ختنهما بغير أمر أبي الصبي أو أمر الحاكم ولا سيد المملوك وما تافعله الكفارة على عاقلة دية الصبي وقيمة العبد
ولو كان حين أمره أن يختنهما أخطأ فقطع طرف الحشفة وذلك مما يتخطأ به مثله بخله فلا قصاص وعليه من
دية الصبي وقيمة العبد بحسب ما بين وبين ذلك العاقلة ولو قطع الذك من أصله وذلك لا يتخطأ به بحسب
حتى يبلغ الصبي فيكون له القود أو أخذ الدية أو عوت فيكون لوارثه القصاص وألديه تامة ولو كانت واحدة
منهما كسنة في طرف من أطرافه فامر أبو الصبي أو سيد العبد بقطع الطرف وليس مثلها بثلث فثلث فلا
عقل ولا قود ولا كفارة وان أمره بقطع رأس الصبي فقطعه أو وسط الصبي فقطعه أو بقطع خلفه فقطعه
عوقب الاب على ذلك وعلى القاطع القود اذا مات منه الصبي واذا أمره بذلك في مملوكه ففعله فمات المملوك
فعلى القاطع عتق رقبة ولا قود عليه (قال الربيع) ليس على قاطع مملوك قيمة لان سيده الذي أمره واذا أمره
بذلك في دابة فعليه فلا قيمة عليه لانه أنفها باهر ما اكملها (قال الربيع) والعبد عتدى في هذا مثل الدابة هو
مال (قال الشافعي) ولو جاز رجل بصبي ليس بانه ولا مملوكه وليس له بولي الختان أو طيب فقال اختن هذا
أو بط هذا الحرج له أو اقطع هذا الطرف له من قرحة فقتل كان على عاقلة الطبيب والختان دية وعليه رقبة
ولا يرجع عاقلة على الأمر بشئ وهو كمن أمر رجلا بقتل (قال الشافعي) وكل قصاص وجب لصبي أو مغلوب
على عقله فليس لابي واحد منهما ولا وليه من كان أخذ القصاص ولا عفوه ويجزى الخاني حتى يبلغ الصبي أو
يشق المعنوف فقطصا أو بدعا أو عوت فاقصم ورتنهما مقامهما (قال الربيع) قال أبو يعقوب ولو أمر رجل رجلا أن
يفعل برجل خارج مغلوب على عقله فعلا الاغلب منه انه لا يتنافيه ففعله فقتل ضمنت عاقلة الفاعل
دون الأمر ولا يرجع عليه بشئ لانه كان له أن يمنع منه (قال الشافعي) ولو كان قال له هذا ابني أو غلامي فافعل
به كذا وكذا ففعل به فقتل ضمنت عاقلة الفاعل دية الخرومية العبد وعليه كفارة في ماله (قال الربيع) قال
أبو يعقوب وان كان ابنه أو غلامه فليس له عليه في علامه شئ الا الكفارة اذا فعل به ما لا يجوز للسيد فعله به
وأما ابنه فان كان صغيرا أو كبيرا فعنوه فافعل به امرأه ما فيه منفعة لهما فلا شئ عليه وان كان فاعل
بهم ما ليس فيه منفعة فعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية وان كان الابن الكبير بعقل الامتناع فلا عقل
ولا قود ولا كفارة الا أن يفعل به ما لا يجوز لابن ان يفعل به بنفسه فتكون عليه الكفارة (قال الشافعي)

أم القران * أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن مجاهد بن الربيع عن
عبادة بن الصامت رضى
الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال لا صلاة لمن لم يقرأ
فيها بفاتحة الكتاب
* أخبرنا سفيان عن
العلاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال كل صلاة لم يقرأ
فيها بأم الكتاب فهي
خداج فهي خداج
* أخبرنا سفيان عن
أبيوب عن قتادة عن أنس
رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر وعمر وعثمان
يفتحون القراءة الحمد
لله رب العالمين * أخبرنا
عبد الحميد عن ابن جريج
قال أخبرني أنى عن سعيد بن
جبير وقد أتيناك سعا
من المشاي والقرآن
العظيم قال هي أم
القرآن قال أبي وقرأها
على سعيد بن جبير حتى
ختمها ثم قال بسم الله
الرحمن الرحيم الآية

وان جاء به دابة فقال له شق وجهها أو شق بطنها أو عالجها ففعل فقلت ضمن قيمتها ان لم تكن إلا مرولا
يضمن ان كانت لا مشياً (قال الشافعي) واذا امر الحاكم بقتل من يقتض من رجل في قتل فقتل قطع يده
أو يديه ورجليه وفتاعينه وجرحه ثم قتله أو لم يقتله عاقبه الحاكم ولا عقل ولا قود ولا كفارة لان النفس
كلها كانت صاحبة ولا ينبغي للامام ان يكتفه من القصاص الا ويحضره عدلان أو أكثر بمنعته من ان
يتعدى في القصاص واذا أمكنه أن يقتص فيمادون النفس فقد أخطأ الحاكم وان اقتص فقد مضى
القصاص ولا شيء على المقتص وان أمكنه أن يقتص من يسرى يده قطع عنها أو أمكنه من ان يشجى في
رأسه موضحة فتجبه منقله أو شجى في غير الموضع الذي شجى فيه فادعى الخطأ فما كان من ذلك مما يخطئ له
أحلف عليه وغرم أرشه وان مات منه ضمن دينه وان برأ منه غرم أرض ما نال منه وكان عليه القصاص فيما
نال من الجنى عليه ولم يطل قصاص الجنى عليه بأن يتعدى في الاقتصاص على الجاني وان كان ذلك لا خطأ
عمله أو أقر فيه لا خطأ عمله أنه عذفها ما ليس له اقتص منه بمافية القصاص الا أن يشاء الذي نال ذلك منه ان
ياخذ منه العقل واذا عاد الرجل على الرجل فقتله ثم أقام عليه البيعة انه قتل ابنه وهو ولى ابنه لا وارث له
غيره أو قطع يده الجني فأقام عليه البيعة انه قطع يده الجني فلا عقل ولا قود عليه ويعزر بأخذ حقه لنفسه

(ما يكون به القصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وما قلت اني أقص به من القاتل اذا صنع به المقتول فلولاه المقتول أن يفعلوا بالقاتل
مثله وذلك مثل أن يشدخ رأسه بصخرة فيخلى بين ولى المقتول وبين صخرة مثلها ويصبر له القاتل حتى يضربه
بها عدد ماضيه القاتل ان كانت ضربة فلا يزيد عليها وان كانت اثنتين فاثنتين وكذلك ان كان أكرهاذا
بلغ ولى المقتول عدد الضرب الذي ناله القاتل من المقتول فلو عتلى بينه وبين أن يضرب عنقه بالسيف ولم
يتزل وضربه مثل ماضيه به ان لم يكن له سيف وذلك أن القصاص بغير السيف انما يكون بثل العدول
جاوز العدد كان تعديا من جهة أنه ليس من سنة القتل وانما أمكنه من قتله بالسيف لأنه كانت له افاقة نفسه
مع ماله به من ضرب فاذا ماتت نفسه بعد الضرب أفتها بالسيف الذي هو أوى القتل وهكذا اذا كان
قتله بخسعة ثقيلة أو ضربة شديدة على رأسه وما أشبه هذا من الدامغ أو الشادخ أمكنه منه ولى القاتل فان
كان الضرب بعضا خفيفا أو ساطا ردها حتى تأتي على نفسه لم أمكن منه ولى القاتل لان الضربة بالخفيف
تكون أشد من الضربة بالثقل وليس هذه مئة وحيه في الظاهر وقلت لولى القاتل ان شئت أن تأمر من رفق
به فيقال لا تختر مثل ضربه حتى تعلم ان قد جئت بثل ضربه وأخف حتى تبلغ العدد فان مات والا خلت
وضرب عنقه بالسيف وان كان يرضيه ثم ألقاه في نار أجبت له نار ذلك النار لا أكرمها وخلي ولى القاتل
بين يرضيه بذلك الرابط والقائه في النار قد رمد المدة التي مات فيها الملقى فان مات والا أخرج منها وخلي ولى القاتل
فقطرب عنقه وهكذا اذا ربطه وألقاه في ماء فغرقه أو ربط رجله ردا فغرقه خلى بين ولى القاتل وبينه وألقاه
في ماء فغرقه ذلك الوقت فان مات والا أخرج فضربت عنقه وان ألقاه في مهوأة خلى بينه وبين ولى القاتل وألقاه
في المهوأة بعينها أو في مثلها في البعد وسدة الارض لا في أرض أشد منها فان مات والا ضربت عنقه (قال
الشافعي) فان كان خفيفا يجمل حتى قتله خلى بين ولى القاتل وخفيفه مثل ذلك الحبل حتى يقتله اذا كان
ما صنع به من القتل الموحى خلت بين ولى القاتل وبينه واذا كان مما يتبادر له التلف لم أدخل بينه وبينه وقتله
بأوى البيعة عليه واذا كان قطع يديه ورجليه من المفصل أو جرحه جائفة أو موضحة أو غير ذلك من الجراح لم
يقتص منه ولى القاتل لان هذا مما لا يكون تلفا وحيا وخلي بين من يقطع الا يدي والارجل ان أراد ذلك
ولى القاتل قطع يديه ورجليه ومن يقتص من الجراح فاقص منه في الجراح فان مات مكانه والا خلى بين
ولى القاتل وضرب عنقه وان كان القاتل ضرب وسط المقتول بسيف ضربه فأبانه باثني خلى بين ولى المقتول

السابعة قال سعد
قراها على ابن عباس كما
قراها علي بن ابي طالب
بسم الله الرحمن الرحيم
الاية السابعة قال ابن
عباس فذكر هذا لكم
فما أخرجها للاحد فلكم
أخبرنا ابراهيم بن محمد
حدثنى صالح مولى
التوأمة أن ابا هريرة
رضي الله عنه كان يفتخ

الصلاة بسم الله الرحمن
الرحيم أخبرنا عبد
المجيد بن ابن جريج
أخبرني عبد الله بن عثمان
ابن خنيس أن ابا بكر بن
حفص بن عمر أخبره
أن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال صلى معاوية
بالدنية صلاة فجهرها
بالقراءة فقرا بسم الله
الرحمن الرحيم لام
القرآن ولم يقرأ بها
للسورة التي بعدها حتى
قضى تلك القراءة ولم
يكبر حين يهوى حتى
قضى تلك الصلاة فلما
سلم ناداه من جمع ذلك
من المهاجرين من كل
مكان بامعاوية أسرفت
الصلاة أم نسيت فلما
صلى بعد ذلك قرأ بسم

وبين أن يضربه ضربة بسيف فان كان القتال بدأ هامن قبل البطن خلى ولي القتل فبدأ هامن قبل البطن فان أباه والأمر يضرب عنقه (قال الشافعي) وما خلى بين ولي المقتول وبينه من هذا الضرب فضرِب في موضع غيره منع الضرب فيما يستقبل وأمر غيره ممن يؤمن عليه وسواء كان ذلك في ضرب عنقه أو وسطه أو غيره كان أمر بأن يضرب عنقه فضرِب كصفه أو ضرب رأسه فوق عنقه ليطول الموت عليه فإذا قطع الرجل يدي الرجل ورجليه وجنى عليه جناية فمات من تلك الجنايات أو بعضها فلا يؤايمه الخيارات بين القصاص والدية فان اختار والدية وسألو أن يعطوا أرواح الجراحات كلها والنفس أو أرواح الجراحات دون النفس لم يكن ذلك لهم وكانت لهم دية واحدة تكون الجراحات ساقطة بالنفس إذا كانت النفس من الجراحات أو بعضها وهكذا وجنى عليه رجلان أو ثلاثة فلم تلتئم الجراحة حتى مات فآخروا والدية ثلث لهم دية واحدة ولو رافى المسئلتين معاً وكان غير ضمن من الجراح ثم مات قبل تلتئم الجراح أو بعد التئامها فالورثة القصاص من الجراح أو أرواحها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرواحها كلها وان كانت ديات كثيرة لانه لم تقصر نفساً وانما هي جراح ولو اختلف الجاني وورثة الجاني عليه فقال الجاني مات منها وقال ورثة الجاني عليه مات منها كان القول قول ورثة الجاني عليه مع أعيانهم وعلى الجاني البينة أنه لم يزل منها ضام حتى مات أو ما أشبه ذلك مما ثبتت موته من دية أو قطع رجل يده وآخر جلده وجرحه آخر ثم مات فقال ورثة برأ من جراح أحدهم ومات من جراح الآخر فان صدقهم الجانف أو لقول ما قالوا وعلى الذي مات من جراحه القصاص في النفس أو الارش وعلى الذي برأت جراحته القصاص من الجراح أو دية الجراح وان صدقهم الذي قال ان جراحه برأت وكذبهم الذي قال ان جراحته تبرأ فقال بل مات من جراح الذي زعمت أن جراحه برأت و برأت جراحى فالقول قوله مع عيने ولا يلزمه القتل أبداً ولا النفس حتى يشهد الشهود أن المجرور لم يزل مرصاً من جراح الجراح حتى مات ولو قال مات من جراحه ما عاقب قتل اثنين واحد جعل على الذي أقر القتل فان أرادوا أن يأخذوا منه الدية لم يجعل عليه الا نصفها ليعقوبه يقول انه مات من جراحهما

(العلل في القود) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كسر الرجل سن الرجل من نصفها سأت أهل العلم فان قالوا فقد رعى كسر هامن نصفها بل اتلاف لبسيتها ولا صدع أفدته وان قالوا لا التقدر على ذلك لم نقده لتفتتها وإذا قطع رجل ظفر رجل فسال القود قيل لأهل العلم هل تقدر على قلع ظفريه بل تلف على غيره فان قالوا نعم أقيدوا قالوا لا في الظفر حكومة وان قطع الرجل أغلة رجل ولا ظفر للمقطوعة أغلته فسال القصاص لم يكن له وكذلك ان كان ظفريه مقطوعاً فاعطى لا يثبت لا قليلاً ولا كثيراً النقصان عن أغلة المققص منه وما كان في سن أو ظفر من عوار لا يفسد الظفر وان كان يفسد السن يقطع ولا سواد ينقص المنفعة أو كان أثره خفيفاً كان له القصاص وان كان رجل مقطوعاً أغلة فقطع رجل أغلته الوسطى والقاطع وافر تلك الأصابع فسال المقطوعة أغلته الوسطى القصاص لم يكن له ولا يجوز أن يقطع له الأغلة التي من طرف يوسى ولا الوسطى فتقطع بالغلة التي قطع من طرف ولم يقطعها (قال الشافعي) ولو قطع أغلة خضرم من طرف من رجل وأغلة خضرم الوسطى من آخر من أصبع واحدة فان جاءها اقصى منه لأغلة الطرف ثم اقصى منه أغلة الخضرم الوسطى وان جاء صاحب الطرف قبل صاحب الطرف قيل لا تقصص لك وقضى له بالدية وان جاء صاحب الطرف فقطع له الطرف فسال المقضى له بالدية رد هان كان أخذها أو ابطأ لهان كان لم يأخذها و يقطع له أغلة الوسطى قصاصاً لم يجب له ذلك لانه قد بطل القصاص وجعل أرضاً وكذلك لو قطع وسط أغلة رجل الوسطى فقصى له بالارش ثم انقطع طرف أغلته فسال القصاص لم يقض له به ولو لم يأت صاحب الوسطى حتى انقطع طرف أغلته أو قطع بقصاص كان له القصاص وإذا قطع الرجل يداً الرجل والمقطوعة يده فضاؤا خلق ضعيف الأصابع قصيرها وقبحها ومعيب بعضها عيباً يسيراً والقاطع تام البدن والأصابع حسناً فطعت بها وكذلك لو كان المقطوع هو التام البدن والقاطع هو الناقصا كانت له لأفضل

الله الرحمن الرحيم السورة التي بعد أم القرآن وكبريحي بن هوى ساجدا * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه أن معاوية قدم المدينة فسلمي بهم ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر إذا خضع وأذرفع فتأداه المهاجرون حين سلم والانصار رأى معاوية سرف صلاتك أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير إذا خضعت وإذا رفعت فسلمي بهم صلاة أخرى فقال ذلك فيها الذي عابوا عليه * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن معاوية والمهاجرين والانصار مثله أو مثل معناه لا يخالفه وأحب هذا الأسناد أحفظ من الأسناد الاوول * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان ياربع بسم الله الرحمن الرحيم لام القرآن

بينهما في القصص (قال الشافعي) وإذا قطع الرجل يدا الرجل وفيها أصبع شلاء ومقطوعة أظفاله والقائم نام الأصابع لم يقدسه المظوع لنقص يده عن يده ولو قال أقطعوها من أصابعه بقدر أصابعي وأبطل حتى في الكف فقطع له ذلك لأنه أهون من قطع الكف كلها وإذا كانت في الرجل الحية وإن كان أعى أصم فقتله صحيح قبله ليس في النفس نقص حكم النفس وفيما سوى النفس نقص عن مثله من يدا رجل إذا كان النفس عدما وشلالا أو في موضع شجرة وغيرها فلأن رجلا شجرجا في قربه والشاج أبلغ القرن فلمنجوج الخيار في القصص وأخذ الارض ولو كان المنجوج أسلخ القرن لم يكن للمنجوج القصص لأنه أنقص الشعر عن الشاج (قال الربيع) قال أبو يعقوب لا تقطع أصبع صحيحة بشلاء ولا ناقصة أظفاله وله حكومة في الشلاء وأرض المقطوعة الأظفاله

(ذهب البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على عين الرجل فقفاها أو الجناية عليه وإن سأل أن تعين فيعمل أنه لا يبصر بها فليس في هذا علة وفي هذه القودان كان عبدا الآن بناء الجني عليه العقل وإذا شاء العقل فقفاها خسون من الأبل حالة في مال الجاني دون عاقلته وإن كانت الجناية خطأ فقفاها خسون من الأبل على عاقلته ثلثا الجني في مضي سنة وثلثا الجني في مضي السنة الثانية فإن جرح عين رجل أو ضربت أو بضت فقال الجني عليه قد ذهب بصرها سأل أهل العلم بها فإن قالوا قد حبط ذهب البصر علما لم يقبل منهم في ذهب البصر إذا كانت الجناية عمدا فقم القودا لاشاهدان حران مسلمان عدلان وقيل إن كانت خطأ لا تؤد فيها شاهد أو آمان وشاهدو عين الجني عليه ويسأل من يقبل من أهل العلم بالبصر فإن قالوا إذا ذهب البصر لم يعد وقالوا نحن نعلم ذهابه ومكانه قضى للجني عليه بالقصاص في العبد إلا أن يشاء الأرض والأرض في الخطأ (قال الشافعي) وإذا اختلف أهل البصر فقالوا ما يكون علما بذهاب البصر علما حتى يأتي على الجني عليه مدة ثم ننظر إلى بصره فإن كان بعد انقضاء المدة على ما زعم فقد ذهب بصره لم يقض له حتى تأتي تلك المدة ما لم يحدث عليه حادث وكذلك قال هكذا عدد من أهل البصر وخالفهم غيرهم لم يقض له حتى تأتي تلك المدة التي يجمعون على أنها إذا كانت ولم يبصر فقد ذهب البصر وإن لم يختلف أهل البصر في أنها لا تعود لبصر بها ألحقت الجني عليه مع شاهده في الخطأ وقضيت بذهاب بصره فإذا شهد من أقبل شهادته أن بصره قد ذهب وأخرته إلى المدة التي وصفوا أنه إذا بطلها قال أهل البصر الذين يحتجون بالبعد بصره فبطلها وأصاب عينه شيء فحفظها فذهبها من الجاني الأول حتى يستفيض إن ذهب بصرها من وجع أو جناية وليس على الجاني آخر الأحكام وكان على الجاني الأول القودان كان عبدا والعقل إن كانت الجناية خطأ وإن قال الجاني الأول أحلفوا لي الجني عليه ما عدا بصره من حيث جنت عليه إلى أن جنى هذا عليه فعلناه وكذلك إن قال أحلفوا ورثته أحلفناهم على علمهم وكذلك إن قال لم يكن بصره ذهب أحلفوا لقد ذهب بصره ولم يخلف الجني عليه وأقر أن قد أبصر أو جأ قوم فقالوا قد ذكر أن بصره عاد عليه أو أريانه تبصر بعينه أطلنا جناية الأول وجعلنا الجناية على الآخر وإن لم يجز لمن يعلم ذلك ولم يقبله الأبعد جناية الآخر بطلت جناية الأول عليه بإقراره ولم يصدق على الآخر لأنه جنى على بصره وهو ذاهب ولا يعلم ذكر رجوع بصره قبل الجناية أو ألحق الجاني الآخر لقد جنى عليه وما يبصر من جناية الأول عليه وغير حنائه وهكذا ورثته لم قالوا قوله وإنما أقبل قول أهل البصر إذا أدى الجني عليه ما قالوا فإن قال هو أنا أبصر أو قد عاد إلى بصرى أو قال ذلك ورثته فإن الجناية شافطة عن الجاني وإن قال أهل البصر بالمدون قد ذهب البصر لعله فيه ثم يعالج فعود أو يعود بلا علاج ولا يؤيس من عودته أبدا إلا أن يجنى العين أو تتلع وقالوا قد ذهب بصره هذا والطعم به الساعو بعد ما تئسسته واليس منه سواء فاني أقضي له مكانه بالارشان كانت الجناية خطأ والقودان كانت عبدا وكذلك أقضى إلى الرجل الذي قد نغر بقلع سنه وإن قيل

والسورة التي بعدها

• أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبرا عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أتت الإمام فأنشأ فآله من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول آمين • أخبرنا مالك أخبرني يحيى عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام غير الغضوب عليهم والفضالين فقولوا آمين فآله من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه • أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت أحداها الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه • أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين

رضى الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يكبر كلما خفض
ورفع فإزال تلك
صلاته حتى أتى الله
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أبي سلفة
أن أبا هريرة رضي الله
عنه كان يعلى بهم
فكبر كلما خفض ورفع
فإذا انصرف قال والله
إني لأشبهكم صلاة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم (٣) حدثنا
الاصم قال أخبرنا
الربيع أخبرنا البويطي
أخبرنا الشافعي أخبرنا
إبراهيم بن محمد أخبرني
صفوان بن سليم عن
عطاء بن يسار عن أبي
هريرة رضي الله عنه
قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا ركع
قال اللهم لك ركعت ولك
ألمحت ولك أمنت أنت
رى خضع لك سمي
وبصرى وعظاى وشعري
وبشرى وما استقلت
به قدمي لله رب العالمين
(٣) كتب هنادي بعض
النسخ ما نصه
من هنا أربعة أحاديث
برواية الربيع عن
البويطي عن الشافعي
رضى الله عنهم كتبته

فد بعد ولا يعود وإن قال أهل البصر بالعون ما عندنا من هذا علم صحيح بحال إذا كانت العين قائمة
أحلفت الجني عليه لقد ذهب بصره ثم قضيت له بالقدوة في العمد الآن شاء العقل فيه وقضيت له بالعقل في
الخطا فإذا قضيت له بقودا وعقل ثم عاد بصره المستفاد له فإن شهد أهل العمد من أهل البصر أن البصر قد
يعود بعد ذهابه لا بواجب وأغير علاج لم أجعل للمستفاد منه شيئا ولم أره بشيء أخذ منه ومنه وكذلك لو عاد بصر
المستفاد منه لم أعد عليه بصره ولا سمعه ولا بعقل وإن قال أهل البصر لا يكون أن يذهب البصر بحال
ثم يعود بعلاج ولا غيره ولكن قد تعرض له العلة تنمعه البصر ثم يذهب العلة فعود البصر فاستقدم من رجل
ثم عاد بصره المستفاد له لم يرجع على المستفاد له بعود البصر ولا على الوالي بشيء وأعطى المستفاد منه أرض عينه
من عاقلة الحاكم وقد قبل بعهده ما رزق السلطان ويصلح أمر رعاية المسلمين من سهم النبي صلى الله عليه
وسلم من الخس ولكن لو كان الجني عليه أخذ من الجاني أو عاقلته أرض العقل ثم عاد بصره مرجع الجاني
أو عاقلته عليه بما أخذ منهم ولا يترك له منه شيء ولو لم يعد بصره المستفاد له وعاد بصره المستفاد منه عياله في
هذا القول بما يذهب بصره ثم كلما عاد بصره عياله فاذبح قودا وأخذ منه العقل الآن شاء ذلك الجني
عليه وإذا كان المصابة عنه مغلوبا وصلى البعل فذا قبل قول أهل البصر جعلت على الجاني عليه الأرض
في الخطا وكذلك أجعله عليه في العمد أن يكن على الجاني قود ولم أنتظره شيئا في الوقت الذي أفضى فيه فيه
الذي يعقل ويدي ذهاب بصره ويشهد له أهل البصر بذهابه وإذا لم أقبل قول أهل البصر لم أفض لواحد
منهما في عينه القائمة بشيء بحال حتى يفيق المعتوه أو يبلغ الصبي فيدعي ذهاب بصره ويحلف على ذلك أو عونا
في قضى بذلك لو رثتهما وتحلف ورثته لقد ذهب بصره وإذا كان مالا شئ فيه من مجنى البصر أو إخراج العين
في الخطا قضى له المعتوه والصبي وغيرهما ما كانهم بالعقل وللبالغ بالقود في العمد إذا طلبه ويحبس الجاني في
المدعى المعتوه والصبي أو أبا حتى يفيق هذا أو يبلغ هذا على ذلك نفسه أو عوت فتمت ومورثته فيه مقامه
ومتى ما بلغ هذا أو أبا هذا جبرته مكانه على اختيار العقل أو القود والعفو ولم أجس الجاني أكثر من بلوغه
أو أدانته وكذلك أجبر ورثته إن كان بالغاً وإذا ابتلى بصر الجني عليه وقبل قول أهل البصر
فقالوا لم يذهب الآن ونحن ننتظره إلى وقت كذا وكذا فإن ذهب والافقد سلم انتظر به وقبل قولهم وإن
أنكر ذلك الجاني وإذا قبل قولهم فقالوا أذلم يذهب الآن إلى هذا الوقت فلا يذهب إلا من حادث بعده
أبطلت الحناية وإذا لم أقبل قولهم وقال الجني عليه أنا أجاد في بصرى ظلة فأبصر به دون ما كنت أبصر أو
أجديه فثقلوا والمات ثم مات عليه مدة فقال ذهب ولم يذهب منه الوجع أو ما كنت أجديه حتى ذهب
أحلفته لقد ذهب من الحناية وجعلت القول قوله وجعلت له القصاص الآن شاء العقل ولم أقبل قول الجاني
إذا علمت الحناية كما أصنع فيه إذا جرحه فلم يزل ضمن حتى مات ولو قال قد ذهب جميع ما كنت أجديه
وضع ثم ذهب بعد بصره جعلته ذاهبا غير جناية لشيء فيه وسواء عين الأعور وعين الصحيح في القود
والعقل لا يختلفان وإذا كان الرجل ضعيف البصر غير ذاهبه فضعف البصر في العقل والقود
كما يكون ضعيف البصر فتكون يده كيد القوى وإن كان بعينه بياض وكان على الناظر وكان بصره بها
أقل من بصره بالحيجة فإن علم أن ذلك نصف البصر أو ثلثه قضى له بإرش ما علم أنه بصره لم يرز عليه ولم يقدر
من صحيح البصر وكان ذلك كالقطع والشلل في بعض الأصابع دون بعض ولا يشبه هذا نقص البصر من
نفس الخلقة والعارض ولا علة دون البصر وإن كان البياض على غير الناظر فهي كعين الصحيح وكذلك على
عينها لا ينقص بصرها بتغطية له أو بضعفه وإن كان البياض على الناظر وكان رفيقا يبصر من تحته
بصر دون بصره ولم يكن عليه البياض فضعف حكمه الآن يكون يعرف قدر بصره بالعين التي فيها البياض
وبصره بالعين التي لا بياض فيها فيجعل له قدره كأن كان يبصر من تحت البياض نصف بصره بالصحيحة

فأطفت عنه فيها نصف عقل البصر ولا قد يحال عدا كانت الحناية عليها وأخطأ

(النقص في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل عين الرجل فقلت قول أهل البصر بالعيون أن بصرها نقص ولم يحدوا نقصه ولا أحسبهم يحدونه أو قلت قول المجني عليه أنه نقص خبرته بأن أعصب على عينه المجني علمها ثم أنصبه لخصائصه على ربه أو مستوى فإذا أثبت بعدته حتى ينتهي بصره فلا يثبت ثم أعصب عنه الصحة وأطلق عنه المجني عليها فانصبه لخصائصه فإذا أثبت بعدته حتى ينتهي بصرها ثم أذرع منتهى بصر المجني عليها والعين الصحيحة فإن كان يبصر بها نصف بصره العين الصحيحة جعلته نصف أروى العين ولا قد لا يقدّر على قوم من نصف بصر وإن قال أهل البصر بالعيون أن البصر كلاً بعدته كان كل له وكانوا يعرفون بالذرع قد مر ما ذهب من البصر معرفة أحاطة قبلتهم وإن لم يعرفوا معرفة أحاطة وأختلفوا جعلته بالذرع لانه الظاهر ولم أزد المجني عليه على حصه ما نقص بصره بالذرع وإن قال الخافى أحلف المجني عليه ما يثبت الشخص حيث زعم أنه لا يثبت أحلفته ولم أقره له حتى يحلف وانما قلت لأسال أهل العلم عن حذف نقص البصر أو لا في سمعت بعض من ينسب إلى الصدوق والبصر يقول لا يجحد أبداً نقص العين إذا بقي فبها من البصري أو لا ذكر الأعيان وصف من نصب الشخص (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على بصر رجل عدا أفقص بصر المجني عليه فلا قدوله لانه لا يقدّر على أن ينقص من بصر الجاني بقدر ما نقص من بصر المجني عليه فلا يجازوه وكذلك لو كان في عين المجني عليه بياض فأذهب الجاني فلا قصاص ولا قصاص في ذهاب البصر حتى يذهب بصر المجني عليه وإذا ذهب كله فإن كان ينجى عين المجني عليه بحت عينه وإذا كان قلعها قلعفت عنه وإن كان ضربه احتجى ذهب بعض بصرها وأخصها عن موضعها ولم يندرها من موضعها قبل المجني عليه لا تقدر على أن تضع عينه هذا فإن قال أهل البصر بالعيون أن البصر كلاً بعد كان كل له وكانوا يعرفون بالذرع قد مر ما ذهب من البصر معرفة أحاطة قبلتهم وإن لم يعرفوا معرفة أحاطة وأختلفوا جعلته بالذرع لانه الظاهر ولم أزد المجني عليه على حصه ما نقص بصره بالذرع وإن ذهب بصرها كله وأخصها عن موضعها قبل المجني عليه أن ثبت أذهبال بصره ولا شيء لك غير ذلك وإن شئت فالعقل (قال الشافعي) وإن ضربه فأندرها ولم تثبت أذنت عنه بصرها فأندرها فرت وذبح بصرها فأندرت عنه وقيل له أن ثبت فردها وإن شئت فعد ولم تعط عقلاً عما صنع بل إذا أقدت فإن كانت لا تعود ثم ثبت لم تثبت إلا وقد بقي لها عرق فرت فثبت لم تندرع به لانه لا يقدّر على أن تندرع ثم تعود ويبقى لها عرق وقيل المجني عليه أن ثبت أذهبال بصره وإن شئت فالعقل (قال الشافعي) وإن ضرب عينه فأدماها ولم يذهب بصرها فلا قصاص ولا أرض معلوم وفيها حكمه وعاقب الضارب

(الاختلاف الجاني والمجني عليه في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على بصر الرجل فقال جنبت عليه وبصره ذاهب فعلى المجني عليه البيعة أنه كان يبصر بها قبل أن ينجى عليه وسبع البيعة الشهادة على ذلك إذا رآه ثم صرف تصرف البصير وبقى ما بقي وهكذا إذا جنى على بصر صبي أو ممتوه فقال جنبت عليه وهو لا يبصر القول قوله مع يمينه وعلى أوليائها البيعة إنهما كانا يبصران قبل ينجى عليها وسبع البيعة الشهادة أن كانا يراها بيمينها اتفاق البصير ويصير فإن تصرفه وهكذا القول قول الجاني فيما جنى عليه من شيء فقال جنبت عليه وهو غير صحيح كان قطع أنه فقال ضربتها وهي مقطوعة قبل ضربها فإن البيعة على المقطوعة أنه ما كانت له أذن صحيحة قبل أن يقطعها وكذلك لو أرحل الرجل مسجياً شوب فقطعه بانهين فقال قطعته وهو ميت أو جاء قوم في بيت فهدمه عليهم فقال هدمته وهم موتى كان القول قول الجاني مع يمينه وعلى أوليائهم البيعة أن الحياة كانت فيهم قبل الحناية فإذا أقاموا لم يقبل قول الجاني حتى تثبت له بيعة أنه قد حدث لهم موت قبل الحناية (قال الربيع) والقول

• حدثنا الأصم أخبرنا
الربيع أخبرنا البويطي
أخبرنا الشافعي أخبرنا
مسلم وعبد المجيد قال
الربيع أحسبه عن
ابن جريج عن موسى
ابن عقبة عن عبد الله
ابن الفضل عن الأعرج
عن عبيد الله بن أبي رافع
عن علي رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان إذا ركع قال
اللهم لك ركعت ولك
آمنت ولك الحمد وأنت
ربي خضع لك سعي
وبصري وبخي وعظمي
وما استقلت به قدمي
فكبر العالين • حدثنا
الأصم أخبرنا الربيع
أخبرنا البويطي أخبرنا
الشافعي أخبرنا ابن عيينة
وإن محمد عن سليمان
ابن جسيم عن إبراهيم بن
عبد الله بن معبد عن أبيه
عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه
قال لا إني تهيب أن أقرأ
راكما أو أساجد فأما
الركوع فقطع مواهيه
الرب وأما السجود
فأجهد وافيته قال
أحمد هما من الدعاء
وقال الآخر فأجهدوا

الثاني أن الذين هدم عليهم البيت على الحياة التي قد عرفت منهم حتى يقيم الذي هدم عليهم البيت أنهم ماتوا قبل أن يهدم

(في البناء على العين القائمة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً لقبحه أنه ليس في البدل السلب ولا التبسط غير السلب إذا كانت لا تنقبض ولا تنبسط أو كان انبساطها بلا انقباض أو انقباضها بغير انبساط عقل معلوم وانما يتم عقلمها إذا جنى عليها عجيبة تنقبض وتنبسط فاما إذا بدلت هذا فكانت لا تنقبض ولا تنبسط فاتعافها حكومة فإذا كان هذا هكذا فكذا ينبغي أن يقولوا في العين القائمة ولا يكون فيها عقل معلوم وأنا أحفظ عن عددهم في العين القائمة هذا وبه أقول ويكون فيها حكومة وكل ما قلت فيه حكومة فأحب والله أعلم أنه لا يجوز أن تباين حكومة الابن يقال انظر واكتنهارا به فقتت عين لها قائمة كم كانت فيها وعينها قائمة بيباض أو ظفر أو غير ذلك فإن قالوا قمتها وعينها قائمة هكذا خسون ديناراً قيل فكم فيها الآن حين تحقت عنها فصارت إلى هذا وأرى أن قالوا أر بعون ديناراً جعلت في عين الرجل القائمة خمس دينه وإن قالوا خمسة وثلاثون ديناراً جعلت في عين المجنى عليه حساً ونصف حس وهو خمس وعشر دينه (قال الشافعي) وهكذا كل ما سوى هذا فإن قالوا بل نقصها هذا الحق نصف قيمتها عما كانت عليه قائمة العين فلا أحسب هذا الاطلاً ولا أحسبهم بقولونه (قال الشافعي) وينقص من النصف شيئاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جعل في العين العجيبة نصف الدية لم يجوز أن تكون العين القائمة كالعين العجيبة وقد قضى بدرجة الله تعالى في العين القائمة بمائة دينار ولعله قضى به على هذا المعنى (في السمع) قال الشافعي ولا قود في ذهاب السمع لأنه لا يوصل إلى القود فيه فإذا ذهب السمع كله ففقه الدية كاملة وإذا ضرب الرجل الرجل فقال قد سمعت مثل أهل العلم بالصمم فإن قالوا له مدة إن بلغها ولم يسمع ثم صممه لم أقض له بشئ حتى يبلغ تلك المدة فإن قالوا له ما له غاية تغفل وصحبه فإن أجاب في بعض ما تغفل به جواب من يسمع لم يقبل قوله وأحلف الجاني ما ذهب سمعه فإن لم يحب عند ما غفل به أو عند وقوع جواب من يسمع أحلف فقد ذهب سمعه فإذا حلف فله الدية كاملة وإن أحطنان سمع أحدى الأذنين ذهب وبقى سمع الأذن الأخرى ففيه نصف الدية لأنه نصف السمع (قال الشافعي) وإن نقص سمعه كله فكان بمحمد نفسه بمحمد مثل أن يعرف آخر حد يدعي منه فيجيب كان له بقدر ما نقص منه وإن كان لا يجد فيه حكومة ولا أحسبه بمحمد بحال وإن ذكر أنه لا يسمع بأحدى أذنيه وكانت الأذن العجيبة إذا سدت بشئ عرف ذهاب سمع الأذن الأخرى أم لا سدت وإن كان ذلك لا يعرف قبل قول الذي ادعى أن سمعه ذهب مع يمينه وقضى له بنصف الدية والأذنان غير السمع فإذا قطعت فقيهما القود وفي السمع إذا ذهب الدية وكل واحد منهما غير صاحبه

(الرجل يمد الرجلين بالضربة أو الرمية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عمد الرجل الرجلين المسلمين مصطفيين قائمين أو قاعدين أو مضطجعين بضربة تمسدهما بالسيف أو بما يعمل به عمله فقتلهما فعليه في كل واحد منهما القود ولو قال لم أعد إلا أحدهما فسبق السيف إلى الآخر لم يصدق لأن السيف انما يقع بهما وقوعاً واحداً ولو عمد أن يطعنهما برمح والرمح لا يصل إلى أحدهما إلا بعد خروجه من الآخر أو ضربهما بالسيف وأحدهما فوق الآخر فقال عمدت ما عمدت فقتلته ما معاً كان عليه في كل واحد منهما القود (قال الشافعي) ولو قال حين رمي أو طعن أو ضرب الرجلين السدين لا يصل ما صنع بأحدهما إلى الذي معه إلا بعد وصوله إلى الأول عمدت الأول الذي طعنته أو رميته أو ضربته ولم أعد الآخر كان عليه القود في الأول وكانت على عاقلة الدية في الآخر

فانه من أن يستجاب لكم * حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن اسحق بن يزيد الهذلي عن عيون ابن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه * أخبرنا الربيع أنبأنا الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال اللهم ربنا لك الحمد ملء

لأن صدقه بما ادعى يمكن عليه ولو قال عدت الذي نفذت إليه الرمية أو الطعنة آخر أول ما أعد الأول وهو يهد عليه أنه رماء أو طعنة أو ضرب به وهو راء كان عليه القود فمما في الأول بالعد وإنه ادعى ما لا يصدق عليه وعليه القود في الآخر بقوله عدته (قال الشافعي) وإذا ضرب بالرجل الرجل عليه النيفة والدرع فقتله بعد قطع خنثه أقيد منه وإن قال لم أرد إلا البيضة والدرع لم يصدق إذا كان عليه سلاح فهو كبسه

(النقص في الجاني المقص منه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل رجلاً والمقتول صحيح والقاتل مريض أو أقطع البدن أو الرجلين أو أعمى أو به ضرب من جذام أو برص فقال أولياء المقتول هذا ناقص عن صاحبنا قيل إذا كان حياً واردمت القصاص والنفس بالنفس والجوارح تبع للنفس لأنما لم يجزها وسلامتها كما لو قتل صاحبكم وهو سالم وصاحبكم في هذه الحال أو أكثر منها أقيداً كما أنه نفس بنفس ولا ينظر فيه إلى أطراف ذاهبة ولا فائتة فإن قال ولأنه قد قطع هذا يدي صاحبنا ورجليه ثم قتله ولا يدور لرجله فاعطتاه وضامن البدن والرجلين اذ لم يكن ناقصاً انكم إذا قتلتم فقد أنتم على أفانته كله وهذه الأطراف تبع لنفسه ولا عوض لكم مما فات من أطرافه كالأعضاء عليكم لو كان صاحبكم المقطوع والقاتل صحيحاً قتل به وقتله انثلاً لم يمسح أطرافه ولو قتل رجل رجلاً فمداً أجنبي على القاتل فقطع يديه أو رجليه عمداً كان له القصاص أو أخذ المال إن شاء وإذا أخذ المال فلا سبيل لولي المقتول على المال في حاله تلك حتى يتخير بين القصاص من القتل والأبدية وكذلك لو جنى عليه خطأ لم يكن لولي المقتول سبيل على المال وقيل له إن شئت فاقبل وإن شئت واختر أخذ الأبدية فإن اختار أخذ الأبدية أخذها من أي ماله وجد ديات وأغريها ولو أن رجلاً قتل رجلاً ثم عدا أجنبي على القاتل فخرجه جراحاً ما كانت خير لولي المقتول الأول بين قتله بحاله تلك وإن كان مريضاً يموت أو أخذ الأبدية فإن اختار قتله فله قتله ولا يمنع من القتل بالمرض ولا العلة ما كانت لان القتل وحى ويمنع من القصاص والحدود (١) غير القتل بالمرض إذا لم يكن معاقلاً بالمرض حتى يبرأ منه وإذا قتله مريضاً فاولياء المقتول على الجاني عليه ما فيه القود من الجراح إن شاءوا القود وإن شاءوا العقل وإن اختاروا لولي الدم قتله فلم يقتله حتى مات من الجراح التي أصابها الأجنبي فاولياء القاتل الأول الأبدية في مال الذي قتله ولا لولائه الذي قتل القاتل الأول وقتله الأجنبي آخر على قاتله القصاص أو أخذ الأبدية فإن اقتصوا منه فدية الأولى مال قاتله المقتول وإن لم يكن لقاتله المقتول مال فـأول ورثة المقتول الأول ورثة المقتول الآخر الذي قتل صاحبهم أخذ دية المأخوذها لصاحبهم لم يكن ذلك لهم لأن قاتله متعد عليه القصاص فلا يبطل حكم الله عز وجل عليه بالقصاص منه بأن ينفاس لاهل القاتل الأول بدية قتلهم وهذا هكذا في الجراح لو قطع رجل يميني رجل فقطع آخر يميني القاطع ولما لم يقطع المقتوع عتياً فقال المقطوع عتياً الأول فذكرت يميني هذا لي أقصص من أول ماله أخذه يميني وله إن شاء ما لم يقطع على قاطعه وأقصوا منه فدية الأولى فذكرت منه ولا تقتصوا له به فيبطل حتى من الدية وهو لا قصاص فيه ولا ماله قيل إنما جعل له الجراح في القصاص أو المال فإن لم يجز أحد هاتين يجزى على ما أردت من المال (٢) وأبعه يديه بدل حتى ما كان له مال فيخذه والأهول حتى أفسد لثبه ولو قال قد عفوت القصاص والمال لم يجز على أخذ المال ولا القصاص إنما يكون له إن شاء لأنه يجزى عليه وإن كان عليه حتى اغفره ولكنه ينبغي للحاكم إذا قطع بدرجل فقطع يديه أن يشهد بالمقطوعة يده الأولى أنه قد وقف له مال القاطع المقطوع آخرها فإذا شهد بذلك فلا مقطوع آخر القصاص إلا أن يشاء

(١) قوله غير القتل بالمرض هذا مكر مع قوله بعده إذا لم يكن معاقلاً بالمرض ولعلهما نسختان جمع الناسخ بينهما فتأمل (٢) قوله وأبعه الخ كذا في الأصل ولا تخالوا العبارة من يتخريفها فلتزجر حر كسبه مصححه

السوان وصل الأراض
ولم يماشت من شئ
بعد * أخبرنا إبراهيم
ابن محمد بن محمد بن محمد بن
عن علي بن يحيى عن رافة
ابن رافع رضي الله عنه
ابن أبي رافع رضي الله عنه
ابن أبي رافع رضي الله عنه
وسلم قال رجل فأنذا
ركبت فأجعل راجلاً
على ركبتيك ومكن
لركوبك فإذا رفعت
فأقم سبيلك وادفع
رأسك حتى ترجع
العظام إلى مفاصلها
* أخبرنا ابن عينة عن
ابن طاوس عن أبيه عن
ابن عباس رضي الله
عنه قال أمر النبي
صلى الله عليه وسلم أن
يسجد من على سبعه
يديه وركبته وأطراف
أصابعه وجبهته ونهى
أن يكف منه الشعر
والثياب وزاد ابن طاوس
فوضع يده على جبهته
ثم أمرها على أنفه حتى
بلغ طرف أنفه وكان
أبى بعد هذا واحدا
* أخبرنا سفيان
حدثني عمرو بن دينار
سمع طائفاً يحدث عن
ابن عباس رضي الله
عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر أن يسجد

ازكه ان شاء تركه وترك المال نظرفان كان له مال يؤدى منه دية بذالذى قطع أخذت من ماله دية يده وجاز
عفووه والى مجز عفووه المال وماله موقوف لغرمائه

الحال التى اذا قتل بها الرجل الرجل أقيد منه

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى من جنى على رجل يسوق يرى من حضرته انه فى السابق والله يقبض مكانه
فضر به بعد ذلك فمات مكانه فقتله ففيه القود لانه قد بعش بعد ما يرى أنه يموت واذا رأى من حضرته انه قد
مات فشهدها على ذلك ثم ذبحه أو ضربه بعوق ولا عقل ولا قود وان أتى عليه رجل قد جرحه رجل جراحات
كثرت أو قتل يرى أنه يعاش من مثلها أو لا يرى ذلك إلا أنها ليست بمجزة عليه فذبحه مكانه أو قطعه مائتين
أو سدخ رأسه مكانه أو تحامل عليه بسكين فمات مكانه فهو قاتل عليه القود وعقل النفس تامان شاء الورثة
وعلى من جرحه قبله القصاص فى الجراح أو الارش وهو يرى من القتل إلا أن يكون قد قطع خلقومه
ومرئيه فان من قطع خلقومه ومرئيه لم يعش وان رأى أن فيه بقية روح فهو كايمن من ثأبى الروح
فى الذبيحة وكذلك ان ضرب عنقه فقطع الحلقوم والمرء وكذلك ان قطعه مائتين حتى يشعل فى الجملدة
أو قطع حشوة فابانها أو أخرجها من جوفه فقطعها عرق فى هذه الاحوال ولا عقل ولا قود والقاتل الذى
تأله بالجراح قبله لا ينعى ما صنع هذابه من القود ان كان قودا أو العقل واذا أتى عليه قد قطع خلقومه دون
مرئيه أو مرئيه دون خلقومه مثل أهل العلم به فان قالوا قد بعش مثل هذا بداء أو غير دواء نصف يوم أو ثلثه
أو أكثر فهذا قاتل ويرى الاول الجراح من القتل وان قالوا ليس بعش مثل هذا انما فيه بقية روح
الاساعة أو أقل من ساعة حتى يعطى للقاتل الاول وهذا يرى من القتل وهكذا اذا أجافه ففترق أمعاءه
لانه قد بعش بعد عرق العام لم يقطع المعافى جرحه من جوفه قد خرق معافى من الخطاب رضى الله عنه
من موضعين وعاش ثلاثا ولو قتل أحد فى تلك الحال كان قاتلا ويرى الذى جرحه من القتل فى الحكم
ومتى جعلت الآخر قاتلا فالجراح الاول يرى من القتل وعليه الجراح خطأ كانت أو عدا فالخطأ على
عاقلته والعمدى ماله إلا أن يشاء أن يقتصموا منه ان كانت عفاة القصاص ومتى جعلت الاول القاتل
فلا تثنى على الآخر الا العقوبة والنفس على الاول وسواء فى هذا عدا لا خرو خطوه ان كان عدا وجعلته
قاتلا فعليه القصاص وان كان خطأ وجعلته قاتلا فعلى عاقلته الدية واذا جرح رجلا رجلا جراحة لم
يعدهم فى القتل كما وصفت من الذبح وقطع الحشوة وما فى معناه فضر به رجل ضربة فقتله فان كانت
ليست بأجهاز عليه فمات منها مكانه قبل رفعها فهو قاتل دون الجراحين الاولين وان عاش بعد هزيمة
فضيرة أو طو يله فهو شر بلى فى قتله للذين جرحاه أو لا ولا يكون منفردا بالقتل إلا أن يكون ماله به اجهازا
عليه بذبح أو قطع حشوة أو ما فى معناه أو بضربة يموت منها مكانه ولا يعش طرفه بعدها (قال الشافعى)
رحمه الله واذا جرح رجل جراحات لم يبرأ منها جرحه آخر بعدها فمات فقال أولياء القاتل مات مكانه
من جراح الآخر دون جراح الاولين أو أنكر القاتل بالقول قوله مع يمينه وعلى ولادة (الم) الاول البينة فان لم
يأتوا بها فهو شر بلى فى النفس لهم قتله بالشرك فيها وليس لهم قتل الذين جرحاه قبل براءة هموه أن يكون
مات الامن جناية الاخر مكانه دون جنايتهم ولهم عليه القودى الجراح أو ارشها ان شاءوا (٤) واذا صدقهم
الشاربون الاولون انه مات من جناية الآخر خردون جنايتهم
(الجراح بعد الجراح) قال الشافعى رحمه الله واذا قطع الرجل يدي الرجل أو رجله أو بلغ منه أكثر

(٢) قوله الاول كذا فى النسخ وليس لها معنى فلعلمهم من زيادة النسخ (٤) قوله واذا صدقهم الخ هكذا فى
النسخ ولعل فى الكلام تحريف أو نقصا فماتل وشر ركبته صحيحه

منه على سبع ونهى ان
يكف شعره وزيابه
* أخبرنا ابراهيم بن محمد
أخبرني زيد بن الهادي عن
محمد بن ابراهيم بن الحرث
التبي عن عامر بن سعد
عن العباس بن عبد
المطلب رضى الله عنه
أنه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم يقول اذا
سجد العبد سجدة معه
سعة آداب وجهه
وتكافؤ ركبته وقدماه
* أخبرنا سفيان عن
داود بن قيس القراء
عن عبيد الله بن عبد الله
ابن أقرم الخراعى عن
أبيه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقاع
من غرة وأثره «شك
الربيع» ساجدا فرأيت
بياضاً عليه * أخبرنا
ابراهيم بن محمد ثنا
صفوان بن سليم عن
عطاء بن يسار عن أبي
هريرة رضى الله عنه
قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا
سجد قال اللهم لك سجدت
ولك أسلمت ولك أمنت
وأنت ربى وسجد وجهى
لدى خلقه وشق سمعه
وبصره تبارك الله
أحسن الخالقين

من هذا ثم قتله أو بلغ منه ما وصفت أو أكرمه فلم ير من شيء من الجراح حتى أتى عليه فذبحها وضربه فقتله فان أراد ولاته الدية فاعاهاهم دية واحدة لانها لم تصار نفسا كانت الجراح كماها تبعالها وإن أرادوا القود فلهم القودان كان عددا كما وصفت وفعل الجراح إذا كان واحدا في هذا يخالف الفعل لو كان اثنين ولو كان للذان جراحاه الجراح الأولى اثنين ثم أتى أحدهما فقتله كان الآخر قاتلا عليه القتل أو العقل تاما وكان على الأول نصف ارش الجراح إن شأوه ورثته كان كالجراح جعيا وإن انفرد أحدهما بجراح فعليه القود في جراحه التي انفرد بها أو ارشها تاما لان النفس صارت متلفة بفعل غيره فعليه جراحه كاملة بالغنة ما بلغت وكذلك لو كان جرحه رجلا ثم ذبحه ثالث فالثالث القاتل وعلى الأولين ما في الجراح من عقل وقود فلو جرحه رجل جراحة فبرأت وقتله بعد برئها كان عليه في القتل ما على القاتل من جميع العقل أو القصاص وفي الجراح ما على الجراح من عقل أو قصاص إذا برأت الجراح فهي جناية غير جنابة القتل كأن قطع يديه فبرأت وقتله فعليه القتل إن شاء الورثة وارث الدين وإن شأوا القصاص في البدن ثم دية النفس وإن شأوا القصاص في البدن وقتل النفس ولو كانت البدن أتت بحدسي قتلته كانت دية واحدة إن أرادوا الدية أو قصاص في النفس والبدن يقطعون البدن ثم يبقونوه وإن قتلوه ولم يقطعوا يديه فلا شيء لهم في البدن إذا لم يبرأ الجراح للجراح تبع للنفس تبطل إذا قتل الورثة القاتل وإذا أخذوا دية النفس تامة ولا يكون لهم أن يقطعوا يديه ويأخذوا دية النفس انما لهم قطع يديه إذا كانوا يتيقنون مكانهم بالقتل قصاصا ولو قال الجاني قطع يديه فلم يبرأ حتى قتلته وقال أولياء المقتول بل برأت يده ثم قتلته كان القول قول القاتل لانه يؤخذ منه حيث دبت إن شاء أولياء المقتول ولا يؤخذ منه الزيادة إلا بقرارة أو بينة تقوم عليه ولو قامت عليه بينة بأن يده قدر أن يقطع يده فلهما دية واحدة حتى يصفوا البراءة فإذا أتوه بما يعلم أهل العلم أنه برء قبل ذلك منهم فإن قالوا قد سكنت مدنتهما أو ما شئ هذا لم يقبل وإذا قبلت البينة على البرء فقال الجاني قد انتقمنا بعد البرء أو كذبه الورثة فالقول قولهم وعلى الجاني البينة انهما ما انتقمنا من جنائتيه لان الحق أنه شهد لهم بالبرء فلا يدفع عنه بقوله

الرجل يقتل الرجل فعند وعليه أحسن فيقتله قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا فعند عليه غير وارث المقتول فقتله قبل نيت عليه بينة أو يقر أو بعدما أقر أو ثبت عليه بينة وقبل يدفع إلى أولياء المقتول ليقتلوه أو يأخذوا الدية أو يعفو أو بعد ما دفع لهم ليقتلوه فكل ذلك سواء وعلى قاتله الأجنيبي القصاص الآن تشاؤ ورثة المقتول أخذوا الدية أو العفو ولو ادعى الجهالة وقال كنت أرى دمه ما حال يدبر أهما غنة القود ولو ادعى أن ولي المقتول الذي له القصاص أمره بقتله فأقر بذلك ولي المقتول لم يكن عليه عقل ولا قود ولا أدب لانه معن ولي المقتول ولو ادعى على ولي المقتول الذي له القصاص أنه أمره بقتله وكذبه ولي المقتول أحلف ولي المقتول ما أمره فان حلف فعلى القاتل القصاص وولي المقتول الدية في مال قاتل صاحب المقتول وإن نكل حلف لقد أمره ولي المقتول ولا شيء عليه ولا حق لولي المقتول في ماله ولا مال قاتل صاحب المقتول ولو كان للمقتول وليان فأمر أحدهما بقتله ولم يأمره الآخر لم يقتل به وكان لأولياء المقتول القاتل أن يأخذ ونصف دينه من الأجنيبي الذي قتله بغير أمر الورثة كالهمم والوارث أخذها من مال المقتول الآن يعفوها ولا ترجع ورثته على الأمر بشئ لانه قد كان أن لا يقتل إلا بأمره ولو كان له وارث واحد فقتله بالقصاص فقتله أجنيبي بغير أمره فلا ولياء المقتول القاتل على قاتل صاحب القود وأدبه وولي القاتل الأولى الدية في مال قاتل صاحب دونه قاتل صاحب ولو أن أمما أقر عند رجل بقتل رجل بالذراع طريق عليه فيقتله كان على الإمام القصاص الآن تشاؤ ورثته الدية لان الله عز وجل لم يجعل للإمام قتله وانما جعل ذلك لولي لقول الله عز وجل ومن قتل مظفوما فقد جعلنا لولي

أخبرنا ابن عيينة عن سليمان بن يحيى عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنني نهيته أن أقرأ كما أوساجدا فاما الركوع فقطه وأفيه الرب وأما السجود فأجندوا فيه من الدعاء فقسمن أن يستجاب لكم أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال أقر بما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا لم ترأى قوله واجبد واقرب أخبرنا إبراهيم بن محمد ابن عمرو بن حنبل أنه سمع عباس بن سهل يجبر عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في السجدة تنبت رجله اليسرى فجلس عليها ونصب قدمه اليمنى فإذا جلس في الأربع أطاق رجله عن وركه وأفضى بعتقه الأرض ونصب وركه اليسرى

• أخبرنا مالك عن مسلم
ابن أبي مريم عن علي بن
عبد الرحمن المعافري
قال رأيت ابن عمر
وأنا أعيت بالخصي فلما
انصرف نهاني وقال
اصنع كما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يصنع فقلت وكيف
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصنع قال
كان إذا جلس في الصلاة
وضع كفه اليمنى على
فخذة اليمنى وقض
أصابعه كلها وأشار
بأصبعه التي تلي الإبهام
ووضع كفه اليسرى على
فخذة اليسرى (أخبرنا)
عبد الوهاب الثقفي عن
أبوب عن أبي قلابة قال
جاءنا مالك بن الحويرث
فصلى في مسجدنا قال
والله في لاصلي وما أريد
الصلاة ولكن أرد أن
أرىكم كيف رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي فذكر أنه
يقوم من الركعة الأولى
وإذا أراد أن ينض فالت
كيف قال مثل صلاتي
هذه • أخبرنا عبد
الوهاب عن خالد الخزازي
عن أبي قلابة بنتمه غير أنه

سلطانا فلا بد في القتل الآية (قال الشافعي) الأسراف في القتل أن يقتل غير قاتله والله أعلم وكذلك
لنقض عليه بالقتل ودفعه إلى أولياء المقتول وقالوا نحن نقتله فقتله الإمام فعليه القود لأنه قد كان لهم
زكوة من القود وأبهم شاء تركه فلا يكون إلى قتله سبيل والامام في هذا يخالف أحد ولادة الميت بقتله لأن لكلهم
حق في دمه ولاحق بالامام ولا غيره في دمه وهذا يخالف الرجل يقضى عليه الامام بالرحم في الزنا فيقتله الامام
أو اجنبي هذا الشيء على قاتله لأنه لا يحل حقن دمه إذا حتى يرجع عن الإقرار بكلام كان قضى عليه
بإقراره أو يرجع الشهود عن الشهادة أن كان قضى عليه بشهادة شهود وكذلك يخالف المرتد عن الاسلام
بقتله الامام أو الاجنبي لأن دم هؤلاء مباح لحق الله عز وجل ولاحق لأدنى فيه يحد عليهم كحق أولياء القتل في
أخذ الدية من قاتل ولهم ولا سبيل إلى العفو عنه كسبيل ولادة القتل إلى العفو عن قاتل صاحبهم ولو قتل
رجل رجلا عدوا فعدا عليه اجنبي فقتله والاجنبي ممن لا يقتل بالمقتول إمامه مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ
وإمامه مسلم والمقتول كافر فعلى القاتل إذا كان هكذا دية المقتول وأولياء المقتول الأول أخذ الدية من
قاتل قاتلهم فإن كان فيها وفاء من دية صاحبهم فهي لهم وإن كان فيها فضل عن دية صاحبهم ردعى ورتة
المقتول وإن كانت تنقص أخذوا ما بقي من ماله وإن كانت على القاتل المقتول الذي أخذت دية دون من
جنايات وغيرهما وأولياء المقتول الأول شركاؤهم في دية وغيره وليسوا بأحق بدية من أهل الديون غيرهم
لأن دية غير دية وهو مال من ماله ليسوا بأحق به من غيرهم

(الجناية على الدين والرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قطعت اليد من مفصل الكف ففيها نصف الدية وإن قطعت من الساعد
أو المرفق أو ما بين الساعد والمرفق ففيها نصف الدية وبالزيادة على الكف حكومة يزداد في الحكومة بقدر ما
يزداد على الكف ولا يبلغ بالزيادة وأن أتت على المتكبدية كف تامة وسواء البدن واليسرى وبذا لا عسر
وبغيره وهكذا الرجل إذا قطعت أحدهما من مفصل الكعب ففيها نصف الدية فإن قطعت من الساق
أول ركبة أو الفخذ حتى يستوعب الفخذ ففيها نصف دية وبالزيادة حكومة كما وصفت في الدين ويزاد فيها
بقدر الزيادة على موضع القدم لا تبلغ الزيادة أن جاءت على الورك دية رجل تامة وإن قطعت اليد
بالمشك أو إحدى الرجلين بالورك فلم يكن من واحد من القطعين جائفة فهو كما وصفت وإن كانت من واحد
منهما جائفة ففيها دية الرجل واليد والحكومة في الزيادة ودية جائفة وسواء رجل الأعرج إذا كانت القدم
سالمة فقطعت ويد الأعرج إذا كانت الكف سالمة ورجل الأصم ويد غير الأعسر وإنما تكون فيها الدية إذا
كانت أصابعها الخمس سالمة فإن كانت أصابعها أربع ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف لا يبلغ به دية
أصبع وإن كانت أصابعها خمسة ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف والأصبع الشلاء
أكبر من الحكومة في الكف ليس لها الأربع أصابع وإن كانت أصابعها ست ففيها دية وأصبع الشلاء
الدية وحكومة في الأصبع الزائدة وكذلك إن كانت فيها أصبعان زائدتان أو أكثر يزداد في الحكومة بقدر
زيادة الأصابع الزائدة ولا تختلف رجل الأعرج والصحيح إلا أن يجنبي على رجله ما فيز يدعرج
الفرج أو تعرج الصحيحة فتكون الحكومة في الأصبع إذا كان أصبعان أو شلتا فلا تختلفان وإذا كانت
اليد الشلاء فقطعت ففيها حكومة والشلل اليس في الكف فتيسر الأصابع أو في الأصابع وإن لم تيسر
الكف فإذا كانت الأصابع منقبضة لا تنبسط بحال أو تنبسط أن مدت فإن أرسلت رجعت إلى الانقباض
بغير أن تنقبض أو منبسطة لا تنقبض بحال أو لا تنقبض الآن تنقبض فإن أرسلت رجعت إلى الانبساط
بغير أن تنبسط فهي شلاء وسواء في العقل كان الشلل من استرخاء مفصل الكف أو الأصابع وإن كان
الشلل من استرخاء الذراع أو العضد أو المشك في شلل الكف الدية وفي استرخاء ما فوقها حكومة وإذا

أصبحت الأصابع فكانت عوجاء أو الكف وكانت عوجاء وأصابعها تنقبض وتنبط ففهي حكمة وإن
 حتى عليها بعد ما أصبت ففهي هادية نائمة وهكذا إن رخصت الأصابع ففجرت تنقبض وتنبط غير أن أثر
 الرخ فيهما كالخرف ففهي حكمة ويراد فيها بقدرة الشين والالم وإن حتى عليها بعد فأصبحت ففهي هادية نائمة
 وسواء يد الرجل التامة المائشة القوية ويد الرجل الضعيفة الفقيحة المكروهة الأطراف إذا كانت الأصابع
 سالمة من الشلل وسواء الكف المتجربة من خلقته أو المتجربة من مصيبتها والأصابع إذا سلبت من اليدين
 لم ينقص أثرها الشين والقول في الرجل كالقول في اليد سواء وسواء إذا قطعت رجل من الرجل له الواحدة
 أو يدين من يديه الواحدة أو من له يدين في الرجل نصف اليد وفي اليد نصف اليد ولو أن رجلا خلقت له
 في عناء كفان أو يدين منفصلتان أو خلقتا في يسراه أو في عناءه يسراه معاً حتى تكون له أربعة لا يظفر
 اليهما فإن كانت العضد والذراع واحدة والكفان منفردتان في مفصل فقطع التي يبطش بها ففهي هادية
 والفصان إن كان قطعاً معاً ولو قطعت الأخرى التي لا يبطش بها كانت فيها حكمة وجعلتها كالأصبع
 الزائدة مع الأصابع من تمام الخلقة وإن كان يبطش بهما جميعاً جعلت اليد التامة التي هي أكثرهما بطشان
 كان موضعهما من مفصل الذراع مستقيماً على مفصل أو زائداً عنه وجعلت الأخرى الزائدة إن كان موضعها من
 مفصل الذراع مستقيماً عليه أو زائداً عنه وإن كان يبطش بهما سواء كانت أحدهما مستقيمة على مفصل
 الذراع جعلت المستقيمة اليد التي لها القود وتعام الأرض وجعلت الأخرى الزائدة وإن كان موضعها من
 مفصل الذراع واحد البست واحدة منها أشد استقامة على مفصل الذراع من الأخرى ولا يبطش بأحدها
 إلا كسطب الأخرى فهاتان كفان ناقصتان فأما ما قطعت على الأفراد فلا يبلغ هادية كف تامة يجعل
 فيها حكمة يجاوزها نصف يدية كف وإن قطعتا معاً ففهي هادية كف ويجاوز فيها يدية كف أي ما وصفت
 من أن زائد كل واحدة منهما على نصف يدية كف وهكذا إذا قطعت أصبع من أصابعها أو شلت الكف
 أو أصبع من أصابعها وهكذا كانت لهما ذراعان وعضدان وأصل منكب كان القول فيهما كالقول فيهما
 إذا كانت لهما كفان في ذراع واحدة لا يختلف إلا بزيادة الحكمة في قطع الذراعين أو العضدين أو الذراعين
 مع الكفين فزيادة في حكمة ذلك بقدر الزيادة في ألمه وشينه ولو كان له كفان في ذراع أحدها ناقصة الأصابع
 والأخرى تامة أو أحدهما زائدة الأصابع والأخرى تامة أو ناقصة كانت الكف منهما المعاملة
 دون التي لا تعمل فإن كانتا تعملان فالكف منهما أقواهما عملاً فإن استوتا في العمل فالكف منهما المستقيمة
 المخرج على الذراع وإن كانتا سواء فالكف منهما التامة دون الناقصة والأخرى زائدة وإن كانت أحدهما
 زائدة والأخرى غير زائدة فهما سواء وليست واحدة منهما أولى بالكف من الأخرى وكذلك إن كانتا
 زائدتين معاً ولو خلقت لرجل كفان في ذراع أحدهما فوق الأخرى منفصلة منها فكان يبطش بالسفلى
 التي تلي العمل بطناً ضعيفاً وأقرباً وكانت سالمة ولا يبطش بالعلية كانت السفلى هي الكف التي فيها القود
 والعقل تاماً والعلية الزائدة فإن كان لا يبطش بالسفلى بحال فهي كالشلاء ولا تكون سالمة الأصابع إلا وهو
 يتناولها وإن ضعف تناولها وإن كان يبطش بالعلية فهما كانت الكف وإن كان لا يقدر على الطش بها
 وهي في مزارى سالمة فقطع وليكن فيها قود ولادية كف تامة ولا تكون أبداً مائشة بالرؤية دون أن يشهد
 لهما على بطش أو مافي معنى البطش من قبض وبسط وتناول شيء

(الرجلين) قال الشافعي رحمه الله ولو خلقت لرجل قدما في ساق فكان يبطأ بهما معاً وكانت أصابعهما
 معاملة لتمكن واحدة منهما أولى باسم القدم من الأخرى وأنها قطعت على الأفراد فلا قود فيها وأقرباً
 حكومتها يجاوزها نصف أرض القدم وإن قطعتا معاً ففهي لهما القود وحكمة ولو قطعت الأولى كانت
 فيها حكمة فإن قطع قطعاً على الأولى الثانية وهي سالمة تعيش عليها حين انفردت كان عليه القصاص

قال وكان مائث إذا رفع
 رأسه من السجدة
 الأخرى في ركعة الأولى
 فاستوى قاعداً قام واعتد
 على الأرض * أخبرنا
 يحيى بن حسان عن
 الشين سعد بن أبي
 الزبير المكي عن سعد
 ابن جبير ومعاوية عن
 ابن عباس رضي الله
 عنهما قال كان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 يعلن الشهد كما يعلن
 السورة من القرآن
 فكان يقول التحيات
 المباركات الصلوات
 الطيبات ثم سلام علي
 أبيها النبي ورحمة الله
 وبركاته سلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين
 أنشهد أن لا إله إلا الله
 وأنشهد أن محمداً رسول
 الله * أخبرنا إبراهيم
 ابن محمد أخبرنا صفوان
 ابن سليم عن أبي سلمة بن
 عبد الرحمن عن أبي
 هريرة رضي الله عنه
 أنه قال يا رسول الله
 كيف نصلي عليك يعني
 في الصلاة فقال تقولون
 اللهم صل على محمد
 وآل محمد كما صليت على
 إبراهيم وآله على محمد
 وآل محمد كما باركت على
 إبراهيم ثم تسلمون على

مع حكومة الاولى وان قطعها غيره فلاقصص على واحد منها وعلى كل واحد حكومة أكثر من نصف
 ارض الرجل (قال الشافعي) ولو قال الذي قطعها احدى رجليه اللتين هما هكذا اقدن من بعض اصابعي
 لم اقدنه لان اصابعه ليست كاصابعه ولو كانت القدمان في ساق فكانت احدهما مستقيمة الخلقعة على مخرج
 الساق وفي الأخرى جنف أو عوج للخروج عن عظم الساق فكان بظاهرهما عاوا القدم المستقيمة على مخرج
 الساق وفيها القصاص والأخرى الزائدة لاقصاص فيها وفيها حكومة ولو كانت المستقيمة على مخرج
 الساق أقصر من الخارجة زائلة عن مخرج الساق وكان يطاء على الزائلة كلها وطأ مستقيماً فقطعت لم
 أعمل بالقودن فيها حتى أنظر أن وطئ على الأخرى المستقيمة وطأ مستقيماً كانت هي القدم وكانت الأخرى
 هي المانعة لها بطولها فلما ذهبت وطئ على هذه في الأولى حكومة ولا قود وفي هذه ان قطع بعد قود والدية
 تامة (قال الشافعي) وان لم يطاء على هذه بحال كانت الاولى القدم وكان فيها القودان أصيبت ودية القدم
 تامة وفي هذه ان أصيبت بعد حكومة (قال الشافعي) ولو لم تقطع ولكن جنى عليها فأشلت فصار لها بطاء عليها
 جعلت فيها دية القدم تامة فان قطعت فقصيت فيها بدية القدم فوطئ على الأخرى بعد قطع التي جعلت فيها
 الدية نقصت الحكم في الاولى ورددته بفضل ما بين الحكومة والدية (١) فأخذت منهم حكومة ورددت
 عليه ما بقي وعلت حنثاً ان هذه هي القدم وجعلت في هذه القود تامة (قال الشافعي) والقول فيها اذا قطعت
 من الساق والفخذ كالقول في السيد اذا قطعت من الذراع والعضد لا يختلف

(اللاتين) قال الشافعي واذا قطعت ألتسا الرجل أو المرأة ففهمها بالدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية
 وكذلك ألتسا الصبي فأبهم قطعت ألتسا عظيم اللتين أو صغيرهما سواء واللاتين كل ما أشرف
 على الظاهر من المأكتين إلى ما أشرف على استواء الفخذين (٢) وما قطع منها فحساب واذا كان
 يقدري على القصاص منها ففهمها القصاص ان كان قطعها معداً وما قطع من اللتين ففيه بحساب
 اللتين وما شئ منها ففيه حكومة وما قطع من اللتين فبان ثم ثبت واستحباب أول بنت فسواء وفيما قطع
 فابن منها بحساب اللتين ولو قطع فلم يكن ثم أعيد التحميم كانت فيه حكومة وهذا كالشئ فيه يلتزم ويخالف
 لما بان ثم ثبت غيره وما بان ثم أعيد بنفسه ثبتت فالتام

(الانثيين) قال الشافعي واذا قطعت ألتسا الرجل أو الصبي أو الحصى ففهمها القودان كان القطع
 عمداً الآن بشاء المجني عليه أن يأخذ الارض فيكون له فيها الدية واذا قطعت احدهما ففيها نصف الدية
 وسواء السرى أو البنى ولو قطع رجل إحدى الانثيين فقطت الأخرى عمداً كان عليه القصاص ان كان
 يستطاع القصاص من احدهما وثبت الأخرى وعقل التي سقطت ولو أن رجلاً وجراً رجلاً كزوجاً
 البهائم فان كان يدرك علم ذلك أنه اذا وجئ كان ذلك كالشئ في الانثيين ففهمها الدية كالتكون على الجاني
 دية بدلول ضرب يد رجل فثلث وان كان لا يدرك علمه في المجني عليه بالقبول المجني عليه بالقول قوله مع
 عنه وعلى الجاني الدية ان كان أدرك علم ذلك في غيره قط واذا سلت البيضان وبقت الجلدة ثم عقلها
 والقصاص ففهمها وان قطعها بالجلدة لم يرد عليه شئ بالجلدة وفيها القصاص والدية تامة واذا سلت البيضان
 ثم قطعت الجلدة ففي البيضتين الدية وفي الجلدة الحكومة واذا اختلف الجاني والمجني عليه فقال الجاني
 جنبت عليه وهو موجود وقال المجني عليه بل صحح فاقول قول المجني عليه مع عيشه لان هذا مما يغيب عن
 ابصار الناس ولا يجوز كشفه لهم

(الحناية على ركب المرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا قطعت أسكتنا المرأة وعمها وفراها فان

(١) قوله فأخذت منهم الخ كذا في النسخ بالجمع في منهم وافراد عليه وانظر (٢) قوله وما قطع منها الى

قوله فثبتت فالتام كذا في النسخ وأعل في الكلام ثم يوافوا وتكراراً فعر ركبته معصمه

* أخبرنا ابراهيم بن محمد
 حدثني سعد بن ابي
 عن عبد الرحمن بن أبي
 ليلى عن كعب بن عجرة
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه
 كان يقول في الصلاة
 اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد كما صليت على
 ابراهيم وآل ابراهيم
 وبارك على محمد وآل محمد
 كما باركت على ابراهيم
 وآل ابراهيم انك جيد
 مجيد * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن الاعرج عن
 عبد الله بن مجينة رضى
 الله عنه قال قال لارسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم قام فجلس
 فقام الناس معه فلما
 قضى صلاته ونظرنا
 تسليمة كبر فسجد سجدتين
 وهو جالس قبل التسليم
 ثم سلم * أخبرنا مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 الاعرج عن ابن مجينة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قام من التين
 من الظهور فجلس فيها
 فلما قضى صلاته سجد
 سجدتين ثم سلم بعد ذلك
 * أخبرنا ابراهيم بن
 سعد بن ابراهيم عن

قطعه رحل فلا فاص لأه ليس له مثله فإن قطعت امرأه فعملها القصاص ان كان بقدر على القصاص منه
الآن نسا العقل ان شاءه فله الدية ثامة وفي أحد شرفيها اذا أوعب نصف الدية وفي الشرفين الدية فإن
قطع الشفران وأعلى الركب فقصهما الدية وفي الأعلى حكومة وان قطع الأعلى فكان الشفران بجالهما
وفي الأعلى حكومة وان انقطع الشفران (١) معهما أو ماتا حتى يصير ذلك فهما كالشلل في الدية قصهما الدية
وفي الأعلى حكومة وسواء في ذلك المحفوفة وغير المحفوفة فان كانت امرأه مقطوعة الشرفين فذا التحما فقص
انسانا منهن فعمله حكومة وسواء في هذا الشرف الصغير والهجوم والشابة لا يختلف وسواء شرف ارتقاء
التي لا توثق والكبر والشب ثبوت وكذلك أركان كلهن سواء لا يختلف

قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلهي من حرم من حرم في كل أصبع عمامة لا عشر من الإبل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عباس بن عبد الله بن عمر عن رجل عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل أصبع عشرين من الإبل وسواء في ذلك الخنصر والإبهام والوسطى إنما العقل على الأسماء (قال الشافعي) وأصابع البدن والرجلين سواء وأصابع الصغير والكبير الغافق والناب سواء والإبهام من أصابع القدم مفصلان فإذا قطع منها مفصل ففيه خمس من الإبل ولما سواها من الأصابع ثلاثة مفصلات فإذا قطع منها مفصل ففيه ثلاث من الإبل وثلاث وان خلق لأحد مفصل أصابعه سواء لكل أصبع مفصلان كانت أصابعه سائمة بقبضها وبسطها وبطش بها في كل مفصل نصف دية الأصبع خمس من الإبل وان كان ذلك يشلها في أصبعها إذا قطعت حكومتها وإذا كان لأصبع هذ مفصلان وكانت سائمة فقطعهما إنسان عدا فقلبه القصاص فان قطع أحدهما قطعها فله أن يشاء القصاص من أتملة الأصبع القاطع فان كان في أصبع القاطع ثلاث أنامل أخذ مع القصاص دس عقل الأصبع ولو خلق إنسان له في أصبع أربع أنامل كانت في كل أتملة ربع دية الأصبع بعيران ونصف إن كانت أصابعه سائمة وإذا خلقت له في أصبع أربع أنامل فقطع رجل منها أتملة عادله في كل أصبع ثلاث أنامل فلا قصاص عليه لأن أتملة أربع يدين أتملة المقص له ولو كان القاطع هو الذي له أربع أنامل والمقطع له ثلاث أنامل فله القصاص وأرض ما بين ربع أتملة وثلاثها ولو كانت لرجل أصبع فيها أربع أنامل أوقها أغلستان فكنت أطول من الأصابع معها أو أقصر منها وهي سائمة ففيها عقولها أما وليست كالسنة سقط فتستخف وأذا بطت فقصص من الأسنان لأن الأصابع هكذا تخلق ولا تسقط فتستخف والأسنان تسقط فتستخف وأذا بطت فقصص الكف وأصابعه أو ثلاث أو أربع فقطعت الكف والأصابع فعلى القاطع أرض الأصابع تاما وحكومة تامة في الكف لا يبلغ بها أرض أصبع وسواء كانت الكف من امرأة أو رجل لا يبلغ بحكومتها أرض أصبع إذا كانت مع أصابعه ولا يسقط أن يكون فيها حكومة إلا بان يؤخذ أرض اليد تاما فتدخل الكف مع الأصابع لانهما حيد تامة وإذا قطعت الأصابع وأخذ أرضها وأعفا واقتصر منها قطعت الكف ففيها حكومة على ما وصفت الحكومات وسواء قطع الكف والأصابع أو غيره ولو جنى رجل على الأصابع عدا فقطعهما قطع الكف اقتصر منه كما صنع فقطعت أصابعه ثم كفه وإن شاء الجاني عليه قطع أصابعه وأخذ منه أرض كفه (ق) وقال في الأصبع الزائدة حكومة ولو خلقت لرجل أصبع أغلته التي فيها الظفر أغلستان مقرقتان في كليهما طافر وليست واحدة منها أشد استقامة على خلقه الأصابع من الأخرى ولا أحسن حركة من الأخرى فقطع إنسان أحدها لم يكن عليه

(١) قوله مع ما ههنا في النسخ وأصل تنبيه الضمير من تحريف الناصخ ووجه الكلام معه أي مع الأعلى فافظ وحر كسبه مدحه (٢) قوله وقال في الأصح انظر قوله وقال فعله بالتحريف فمن الناصخ كتب بمصحه

أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَدْنَانَ
عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ
أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرِّصْفِ كَثِيرًا
كَأَنَّهُ عَلَى الرِّصْفِ قُلْتُ
حَتَّى يَقُومَ قَالَ ذَاكَ
يُرِيدُ أَنْ يُرَافِقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
مُحَمَّدٍ أَخِي ابْنَ إِسْحَاقَ بْنِ
مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي
وَقَاصٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ
سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ كَانَ يَسْلَمُ فِي الصَّلَاةِ
أَذْفَرُ فَرَاغَ مِنْ عِيْنِهِ
وَعَنْ إِسْرَاهِ • أَخْبَرَنِي
غُرُوحُ بْنُ أَهْلٍ الْعَلَمِ
عَنْ أَبِي عَمِيلٍ عَنْ عَامِرِ
ابْنِ • هَدَنٍ أَبِيهِ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مِثْلَهُ • أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ
بِيعْنِي ابْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْحَاقَ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ
الْوَهَّابِ بْنِ بَحْتٍ عَنْ
وَالِدِهِ ابْنِ الْأَسْفَعِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْلَمُ
عَنْ عِيْنِهِ وَعَنْ إِسْرَاهِ
حَتَّى يَرَى خُدَّاهُ •
• أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ
حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ السَّعْدِيُّ
عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ
يَخْبِرُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ

فصاص وكانت عليه حكومة تجاوز نصف أرض أمله وان قطع هو أو غيره الثانية كانت فيها حكومة كالأولى وكذلك ان قطعها معا فعمله يدب اصبع وحكومة في الزائدة فلو خلقت له أصابع عشرين كف كان انقول فيها كقولك فيه لو خلقت له كفان الاصابع المستقيمة على الاكثر من خلقه الأديمين أما بعد اذا كانت سالمة كلها وكذلك لو خلقت له اصبعان فكانت احدهما باطشة والآخرى غير باطشة كانت الباطشة أولى باسم الاصبع ولو كان هذا في الرجلين كان هذا هكذا اذا كان باطشاً عليها كلها فان كان باطشاً على بعضها ولا باطشاً على بعض فان الاصابع التي فيها عشرين هي التي باطشاً عليها والتي لا باطشاً عليها وان اذا قطع منها شيء كانت فيها حكومة ولو خلقت لرجل اصبع زائدة ولا خرم مثلها في مثل موضعها فبقي أحدهما على الآخر عداً فقطع اصبعه الزائدة قطعت بها اصبعه الزائدة ان شاء اذا كانت في مثل موضعها وان لم تكن في مثل موضعها لم تقطع ولو اختلفت الزائدة ان شاء اذا كانت في مثل موضعها أو المقطوع أتم كانت احدهما بالآخرى اذا كانت مفصلاً واحدهما فان كانت الزائدة من القاطع بثلاثة مفصلات والزائدة من المقطوع مفصل واحد أو مثل الثؤلول (١) وما أشبهه لم يقدوا كانت له حكومة وان كانت من المقطوع مثلها من القاطع أو من القاطع مثلها من المقطوع فالقطوع والخيار بين القود أو حكومة وبين الارش لانه نص اصبع المقطوع عن اصبعه والحكومة أقل من حكومتها ولو لم يستعد

(أرض الموضحة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في الموضحة خمس أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي الموضحة خمس من الابل وذلك نصف عشرة دية الرجل (قال الشافعي) والموضحة في الرأس والوجه كله سواء وسواء مقدم الرأس ومؤخره فيها وأعلى الوجه وأسفله والحي الأسفل بالذنب وظاهره وما تحت شعر الحية منها وما برز من الوجه كلها سواء ما تحت منابت شعر الرأس من الموضحة وما يخرج مما بين الاذن ومنابت شعر الرأس (قال الشافعي) ولا يكون في شيء من المواضع خمس من الابل الا في موضحة الرأس والوجه لانهما اللذان يبدوان من الرجل فاما موضحة في ذراع أو عنق أو عضد أو مضع أو صدر أو غيره فلا يكون فيها الاحكومة والموضحة على الاسم فما أوضع من صغير أو كبير عن العظم ففيه خمس من الابل لا يزاد في كبير منها ولو أخذت قطري الرأس ولا ينقص منها ولو لم يكن الا فقدر محيط لانه يقع على كل اسم موضحة وهكذا كل ما في الرأس من السجاج فهو على الاسماء ولو ضرب رجل رجلاً بشيء فتخذه شجة متصلة فوضع بعضها ولم يوضع بعض كان فيها أرض موضحة فقط وكذلك لو وضع في أن خرق الجلد من موضع ووضع من آخر وأوضع من آخر فبها أرض موضحة لان هذه الشجة متصلة (قال الشافعي) ولو بقي من الجلد شيء أو كثر لم يفرق وان ورم فخر أو وضع من موضعين والجلد شجة فوضع موضعين وبينهما من الجلد شيء لم يفرق ثم تأكل فأنخرقت موضحة واحدة لان الشجة اتصلت من الجناية ولو اختلف الجاني والجاني عليه فقال الجاني عليه أنت شققت الموضع الذي لم يكن انشق من رأسي فلي موضعين وقال الجاني بل تأكل من جنابتي فأنشقت فأنشقت قول الجاني عليه مع يمينه لانه قد وجبت له موضعتان فلا يبطلهما الاقرار أو بينة تقوم عليه ولا يقص عوضه الاقرار الجاني أو يشاهدان يشهدان أن العظم قدر زحى قرعه المردوان لم يفرق العظم لان الدم قد يتحول دونه أو يشاهدوا أمرين بذلك لان الدم يتحول بينه وبين أن يرى أو يشاهد ينهد على هذا ويمن المدعي اذا كانت الجناية خطأ فان كانت عمداً قبل فيها شاهدان أو شاهد واحد أو أن لا المال لا يجب الا بوجوب القصاص واذا اختلف الجاني والجاني

(١) الثؤلول بضم التاء الحبة تطهر في الجلد كالحصاة فيادونها كذا في اللسان كتبه مصححه

صلى الله عليه وسلم كان يسلم اذا فرغ من صلاته عن يمينه وعن يساره * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريح عن عمر بن يحيى المازني عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره * أخبرنا الداروردي عن عمرو بن يحيى عن محمد بن يحيى عن عمه واسم بن حبان قال مرة عن ابن عمر ومرة عن عبد الله بن زيدان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره * أخبرنا سفيان عن مسعر عن ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا لم أحدنا أشار بيده عن يمينه وعن شماله السلام عليكم السلام عليكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بالكم تؤمنون بأيديكم كأنها أذناب خيل

عليه في الموضحة القول قول الخاني أنهم لم يوضع مع غيره وعلى المجنى عليه السنة

﴿الهامة﴾ قال الشافعي رحمه الله وقد حفظت عن عدد لقسمهم وذكري عنهم أنهم قالوا في الهامة عشر من الأبل وهذا قول (قال) والهامة التي توضع ثم تهم العظم ولا يلزم الخاني هامة الأبقار أروها وعما وصفت من السنة على أن العظم انهم فإذا قامت بذلك بينة لزمته هامة ولو كانت النخعة كبيرة فثبت موضعاً (١) أو موضعين مما شئ من العظم لم ينهم كانت هامة واحدة لا هاتين واحدة ولو كان بينهما من الرأس لم تنشق والضرية واحدة فثبت موضع كان في كل موضع منها انفصل حتى لا يصل به غيره مجرماً بتلك الضرية هامة وهذا كذلك في المنقطة والمأمومة

﴿المنقطة﴾ قال الشافعي لست أعلم خلافاً في أن في المنقطة خمس عشرة من الأبل وهذا قول من حفظت عنه من لقيت لآعلم فيها بينهم اختلافاً والمنقطة التي تكسر عظم الرأس حتى ينشظى فتستخرج عظامها من الرأس بلنهم وانما قيل لها المنقطة لأن عظامها تنقل وقد يقال لها المنقطة وإذا انفصل من عظامها شيء أو كثر فقد تم عظمها خمس عشرة من الأبل وذلك عشر ونصف عشرية ولا يجاوز الهامة حتى ينقل بعض عظامها كما وصفت

﴿المأمومة﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن في المأمومة ثلث الدية وهذا قول في المأمومة ثلث النفس وذلك ثلاث وثلاثون من الأبل وثلث الأمة التي تحرق عظم الرأس حتى تصل إلى الدماغ وسواء قليل ما خرق منه أو كثره كما وصفت في الموضحة ولا تثبت مأمومة الأبل شهيدون عليها كما وصفت بها قد خرق العظم فإذا أثبتوا أنها قد خرق العظم حتى لم يبق دون الدماغ حائل الآن تكون جلدته دماغ فهي أمة وإن لم يثبتوا أشهرها والدماغ (مادون الموضحة من الشجاج) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما دون الموضحة من الشجاج شيئاً وأكثروا من لقيت أنه ليس فيما دون الموضحة أرض معلوم وإن في جميع ما دونها حكومة قال وهذا أقول (الشجاج في الوجه) قال الشافعي والموضحة في الوجه والرأس سواء لا يزالان شانت الوجه وهكذا كل ما فيه العقل مسمى (قال الشافعي) والهامة والمنقطة في الرأس والوجه سواء وفي اللحي الأسفل وجميع الوجه وكذلك هي في اللحين وحبت تصل إلى الدماغ سواء ولو كانت في (٢) الاحبة فخرقت إلى القم أو كانت في اللحي فخرقت حتى تنفذ إلى عظم الحنك والجذفة فقولان أحدهما أن فيه ثلث النفس لهما قد خرق خرق الآمة وانها كانت في موضع كالرأس والآخر أنه ليس فيها ذلك وفيها كسر مما في الهامة لانها لم تحرق إلى الدماغ ولا جوف فكروا في معنى المأمومة أو الجائفة وإذا شانت الشجاج التي فيها أرض معلوم بالوجه لم يرد في شين الوجه شيئاً وإذا كانت الشجاج التي دون الموضحة كانت فيها حكومة لا يبلغ بها حال قدر موضحة وإن كان الشين أكثر من قدر موضحة لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا وقرت في الموضحة خمساً من الأبل لم يجز أن تكون الخمس فيما هو أقل منها وكل جرح عدا الوجه والرأس فأنما فيه حكومة إلا الجائفة فقط

﴿الجائفة﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الجائفة ثلث الدية وهذا قول وفي الجائفة الثلث سواء كانت في البطن أو في الصدر أو في الظهر إذا وصلت الطعنة أو الجناية ما كانت إلى الجوف من أي ناحية كانت من جنب أو ظهراً أو بطن ففهم الثلث دية النفس ثلاث وثلاثون من الأبل وثلث ولو طعن في ركه فجاخته كانت فيها جائفة ولو طعن في ثغره فخرقه فجاخته كانت فيها جائفة ولو طعن في فخذه ففتت الطعنة حتى جافته كانت فيها جائفة وحكومة بزيادة الطعنة في

(١) قوله موضعاً علمه محرف عن موضعين حتى تصح البيضة والثلثية في قوله بينهما (٢) قوله الاحبة هكذا في النسخ بدون نقطه وانظر الضبط والمعنى وحركته معجزة

نفس أو لا يكتفى أحدهم أو انما يكتفى أحدهم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله • أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخبرني هند بنت الحارث عن عبد الله بن أبي ربيعة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قام النساء حين يقضى نجليه ومكث النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه يسيراً قال ابن شهاب فرى مكثه ذلك والله أعلم لى ينفذ النساء قبل أن يدركن من انصرف من القوم • أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن أبي عبد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير قال عمرو بن دينار ثم ذكرته لا يبعد بعد فقال لم أحده ذلك قال عمرو فحدثني قال وكان

الغخذ لان هذه جناية جعت بين اثنين مختلفين كالوشجه موضحة في رأسه فضت في رقبة كانت فيها موضحة
وحكومة لاختلاف الحكم في موضع الجرحين ووطعن رجل رجلا في حلقة أو في مريشه فخرقه كانت
فيها عاقلة ان كل واحد منهما يصل الى الجوف وكذلك لو طعنه في الشرج فخرقه لان ذلك يصل الى الجوف
(قال الشافعي) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن امرأة عذبت على امرأة عذراء فاقترضها
فان كانت أمة فعلمها ما نقصها هذاب العذرة وان كانت حرة فعلمها بحكمه به. هذا المعنى فيقال رأيت
لو كانت أمة تسوى خسين من الابل كمر ينقصها هذاب العذرة في القيمة فان قيل العنبر كانت عليها خمس من
الابل وان قيل أكثر وأقل كان ذلك عليها وكذلك لو اقترضها رجل باصبعه أو بشئ غير فرجه فان اقتضها
بفرجه فعلمه بمهر مثلها بالاصابة وحكومة على ما وصفت لا تدخل في مهر مثلها لولا أصابها نيبا كان عليه
مهر مثلها عوضا من الجماع الذي لم تكن هي به زانية ولا تبطل المعصية عنه الجناية اذا كانت مع الجماع
ولو اقترضها فافضاها أو أفضاها وهي نيب كانت عليه ديتها لانها جناية واحدة وعليه مهر مثلها ولو اقترضها
امرأة أو رجل بعد بلواجم كانت عليها ديتها وليس هذا من معنى الجائفة بسبيل ولو أن امرأة أدخلت في
فرج امرأة نيب أو برها عودا أو عصرت بطنها فخرج منها خلأ أو من فرجها دم لم يكن شئ من هذا في معاني
الجائفة تعزروا ولا شئ عليها وكذلك لو وضع هذا رجل بامرأة أو رجل وهكذا أدخل في حلقة أو خلق امرأة
شأخى يصل الى جوفه عزروا لم يكن في هذا ما في الجائفة ولو كانت رجل جائفة فادخل رجل فيها اصبعه
أو عصا أو جردا حتى وصلت الى الجوف فان لم يكن زاد في الجائفة شيئا لم يكن عليه ارش وان كان زاد فهاضن
ما زاد وان أدخل السكين جائفة التي لم تكن من جنائته ثم شق في بطنه شقا الى الجوف فعلمه دية جائفة وان
شق ما لا يبلغ الى الجوف ففيه حكومة وان نكأ في الجوف شاقفة حكومتها وان خرق بالسكين الامعاء ضمن
النفس كلها ان مات ولا أحسبه يعيش اذا خرق الامعاء (١) وان كان لا يعيش ينحرق الامعاء كالذبح وان لم
يجزفه ونسأ فمات الجنين عليه ضمن نصف دية النفس وجعل الموت من الجناية الاولى وجنائته الثانية
(قال الشافعي) ولو أدخل يده أو عودا في حلقة أو موضعها فمات الجنين عليه ما في الجائفة واذا لم يزل مريضا
ضمن ما يصنع به فهو قاتل ضمن دية النفس واذا طعنه جائفة فأنفذها حتى خرجت من الشق الآخر
أو رد الرمح فيها فاقفه الى جنبها وبينه سمانى لم يجزفه فهي جائقتان وهذا لو طعنه برمح فيه سنان مفترق
فخرقه خرفين بينهما سمانى لم ينحرق ما بين الجائقتين (قال الشافعي) ولو أصيب بطن رجل فيخط فلم يلتم
حتى طعنه رجل ففتق الخطاطة وجافه فعلمه حكومة وان التأم فطعنه في الموضع الذي طعن فيه فالتأم فعلمه
جائفة وهذا كذا في كل الجراح فلو شق رجل رجلا موضحة فلم تلتم حتى شجعه رجل علمها موضحة كانت عليه
حكومة ولو رأته والتأمت فنجحه موضحة فعلمه أرش موضحة تام والقودان كانت الشجة عمدا والالتئام
يلتمس للحم ويعلوه الجلد وان ذهب شعر الجلد أو كان الجلد البطن أو الرأس متغير اللون عما كان عليه قبل
الجناية وعما عليه سائر الجسد اذا كان جلدًا ملتصقا (قال الشافعي) واذا أصابه بجائفة فقال أهل العلم قد
نكأ ما في بطنه من معاً وغيره فعلمه جائفة وحكومة (قال الشافعي) وسواء ما ناله به فصار جائفة من حديد
أو من حديد ديبه الحديد فأنفذه مكانه أو قرح أو لم حتى يصير جائفة فعلمه في هذا كله أرش جائفة ولو كان لم
يزده على أكرمة (٢) أو ما أشبهه اذا أثرت ثم لم من موضع الأثر حتى يصير جائفة
(٣) كسر العظام (قال الشافعي) روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في الترقوة جمل وفي الضلع جمل
وبشبه والله أعلم أن يكون ما حكى عن عمر رضي الله عنه فيما وصف حكومة لا توقيت عقل في كل عظم
(٢) قوله وان كان لا يعيش الخ كذا في النسخ وانظر (٢) قوله على أكرمة هكذا في بعض النسخ والا كرامة
الخرقة في الارض وفي نسخة على الكبرة فانظر كتبه معجمه

من أصدق موالى ابن
عباس (قال الشافعي)
كانه نسيه بعد ما حدرته
اباه * أخبرنا
ابراهيم بن محمد حدثني
موسى بن عقبة عن أبي
الزبير أنه سمع عبد الله بن
الزبير يقول كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إذا سلم من صلاته
يقول بصوته الأعلى
لا اله الا الله وحده لا
شريك له الملك وله
الحمد وهو على كل شئ
قدير لاحول ولا قوة الا
بالله ولا نعبد الاياه له
النعمة وله الفضل وله
الثناء الحسن لا اله الا الله
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون * أخبرنا
سفيان عن عبد الملك بن
عمر عن أبي الأور الخري
سمعت أبا هريرة يقول كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يخبر من الصلاة
عن يمينه وعن شماله
* أخبرنا سفيان عن
سليمان بن مهران عن
عمارة عن الأسود عن عبد
الله قال لا يجعلن أحدكم
لشيطان من صلاته جزءاً
يرى أن حياضه ان لا
ينقل الا عن يمينه فليقد

كسر من إنسان غير السن حكومة وليس في شيء منها إرش معلوم وما يؤخذ في الحكومات كلها بسبب الديان في
 السلبي الأحرار والعبيد وأهل الذمة من الإبل لانهم من سبب الجنائيات والديات وإذا جبر العظم مستقبلا لعب
 فيه ففقه حكومة وإذا جبره مباحا ففقه حكومة بقدر شئته وضروره وعليه حكومة إذا جبر صححها لا عثر فيه
 العوج والعرج في كسر العظام قال الشافعي وإذا كسر الرجل أصبع الرجل فثلث فقد عظمها
 ولم يثلث ورأت معوجة أو ناقصة أو معيبة ففيها حكومة لا يبلغ مادية الأصبع وهذا هكذا في الكف
 إن رأت معوجة ففيها حكومة وإن ثلث شيء من الأصابع فقيما ثلث من الأصابع عقسه تاما وفي الكف
 إن عيب بعوج أو غيره حكومة (قال الشافعي) وإن كان هذا في الذراع فبرأت معوجة فقال الجاني خلوا بيني
 وبين كسرها تخير مستقبلا لم يكره على ذلك المكسور وذراعه وجعلت على الجاني أو عاقلته حكومة في جنائيه
 (قال الشافعي) ولو كسرها بعد ما رأت معوجة فبرأت مستقبلة كأنه له الحكومة بمجالها الأولى معوجة
 لأن ذهب العوج من شيء أحده بعد وهذا هكذا في كسر العظام كلها (قال الشافعي) وإن كسرها
 فقصبت غير أن اليد تبش ناقصة البش أو تامة ففيها حكومة إذا فيها بقدر الشئ ونقص البش الآن
 يموت من الأصابع شيء أو يوشل فيكون فيه عقسه تاما وكذلك العوج وكل عيب كان مع هذا وإن كسر
 ساقا أو فخذه فبرأت عوجا أو ناقصة بين العوج فيها ففيها حكومة بقدر ما نقص العوج وكذلك إن كسر
 القدم أو ثلث أصابع القدم فقد عظمها وفيها أحسن من الإبل وإذا سلبت الأصابع وعيب القدم ففيها
 حكومة بقدر العيب ونقص المنفعة منه وإن كسر القدم أو ما فوقها إلى الفخذ أو الورل ورأت بطلها
 وطأ شعفا ففيها حكومة فبرأت فيها بقدر زيادة الألم والنقص والعيب وهكذا إن قصرت وأصابع الرجل
 سالمة حتى لا يظنها الأرض إلا معتمدا على شئ معلقا للرجل الأخرى ففيها حكومة بقدر ماله ولو أصابها
 من هذا شيء لا يقدر معه على أن يمشي رجله ويسطها فكانت منكوبة لا تنبسط أو منبسطة لا تنقبض ولا
 يقدر على الوطء عليها معتمدا على عصا أو على شيء محال تم عظمها وكان فيها أحسن من الإبل وسواء كان هذا
 من ورل أو ساق أو قدم أو فخذ إذا لم يقدر على الوطء محال تم عظمها ولو جنى عليها بعد تمام عظمها جان
 فقطعها كانت عليه حكومة ولم تكن عليه دية رجل تامة أو لقودان كانت جنائيه عليها عمدا ولو جنى جان
 على رجل أو عرج ورجله سالمة الأصابع بطلها فقطعها من الفصل كان عليه القودان كانت جنائيه عمدا
 فإن كانت خطأ ففيها نصف الدية إن شاء في العمد في مال الجاني ونصفها خطأ في أموال عاقلة الجاني وهكذا
 الأعرج يجني على يده سالمة الأصابع والبش ولو جنى رجل على رجل فضر به بين وركه أو ظهره أو رجله
 ففعله المشي ورجله تنقبض وتنسبط ففعله الدية تامة ومتى أعطيت الدية في شيء من هذه أو جوه الثلاثة
 التي بها أعطيت الدية تم عاد إلى حاله ردت بهما ما أخذت من أخذت منه الدية عليه ولم يمتعه المشي ولكنه منعه
 المشي المعتمد أعرج أو يجبر رجله فعلى الجاني حكومة لاديه فإذا قطعت رجل هذا ففيها القودان والدية تامة
 لسالة الأصابع والرجل وإن كان فيها معتمدا أو كان ضعيفا كانتكون الدية تامة في العين يسمر بها وإن
 كان فيها ضعف

رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أكثرا
 كان ينصرف عن يساره
 ومن كتاب الامالي
 في الصلاة الذي يقول
 الربيع حدثنا الشافعي
 أخبرنا الربيع حدثنا
 الشافعي أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن الأسود بن
 قيس عن أبيه قال أبصر
 عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه رجلا عليه هيئة
 السفر فمعه يقول ولا
 أن اليوم يوم الجمعة
 نخرجت فقال عمر
 خرج فإن الجمعة
 لا تجس عن سفر
 أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن ابن أبي نجيح
 عن اسمعيل بن عبد الرحمن
 بن أبي ذئب قال
 دعي عبد الله بن عمر
 لسميد بن زيد وهو يموت
 وإن عمر يستحرم الجمعة
 فأنام وورل الجمعة وأخبرت
 عن عبد الله بن عمر عن
 نافع عن ابن عمر أنه أو
 مثل معناه أخبرنا سالم
 ابن خالد وعبد المجيد بن
 عبد العزيز عن ابن جريح
 عن موسى بن عتبة عن
 عبد الله بن الفضل عن
 عبد الرحمن الأعرج
 عن عبد الله بن أبي ذراع

لما أصابه سواه لان ما أصابه غير الكلام (قال الشافعي) ولو ذهب كلامه كانت عليه الدية تامة وحكومة
فبإصاار الى عنقه من الجنابة (قال الشافعي) ولو صار لا يسبغ طعاما ولا شربا كان هذا لا بعيش فيما أرى
فترص به فان مات فقه الدية وان عاش وأسأغ الماء والطعام فقه حكومة

(كسر الصلب) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كسر الرجل صلب الرجل فقهه أن يعني بحال
فعله الدية فان سقى معتدا فعليه حكومة وان لم تنقص مشيته وبرأ مستقيما فعليه حكومة وان رآه موعجا
فعليه حكومة ويزاد عليه في الحكومة بقدر العوج وان ادعى أن قد أذهب الكسر جماعه فان كانت لذلك
علامة تعرف بوصفها فالقول قوله مع عيने وعلى الجاني الدية تامة لا حكومة معها لان ذهاب الجماع
انما كان في العيب بالصلب والجماع ليس بشئ قائم كالكلام باللسان مع الرقبة ولكن لو أشد ذكره
بالكسر وأقطعه كانت عليه دية وحكومة لانها حيث ذنبت على صلب فولدت على شئ قائم غير الصلب (قال
الشافعي) وان لم يكن لذلك علامة تدل عليه وقال أهل العلم ان معلوما أن الجماع قد يذهب من كسر الصلب
وكان ان ترص وقتا من الاوقات فلم تنتشر آله قال أهل العلم به لا تنتشر تركه الى ذلك الوقت فان قال لم تنتشر
حلف وأخذ الدية وان لم يكن له وقت وقيل هذا قد يذهب وبأن حلف ما انتشر وأخذ الدية في ذهاب الجماع
وانما يكون له الدية في ذهاب الجماع اذا كان يعلم أن ذهاب الجماع يكون من كسر الصلب فاذا لم يكن معلوما عنده
أهل العلم فله حكومة لازمة ولو كسر الصلب قبل الذكوى بصيرا ليجامع بحال فعليه دية في الذكوى وحكومة
في الصلب ان لم ينعه المشي بحال

(التوافذ في العظام) قال الشافعي واذا ضرب الرجل الرجل فانفذ لجه وعظمه حتى بلغت ضربته
المخ أو خرفت العظم حتى خرجت من الشق الآخر فقهها حكومة لانتلث عقل العضو ولان الله كانت الحكومة
أقل من ذلك أو أكثر وكذلك لو كسر العظم حتى يسيل مخه أو أشطاه حتى يخرج مخه ويتكسر فينبت مكانه
عظم غيره كانت فيه حكومة

(ذهاب العقل من الجنابة) قال الشافعي رحمه الله وان كسر رجل عظام من عظام رجل أو جنى جنابة عليه
ما كانت الجنابة فاذهب عقله كانت عليه الدية ولم يكن عليه بالجنابة التي كانت سبب ذهاب العقل أرش الان
يكون أرشها أكثر من الدية فيكون فيها الا أكثر من الدية وأرشها وذلك مثل أن يقطع يديه وشبهه مأمومة أو
بناله بجائفة فيكون عليه دية وثلث ولو جنى عليه جنابة فنقصت عقله ولم تذهب أو أضعفت لسانه أو ورثته
فزعان فها حكومة يزاد فيها بقدر ماله ولو جنى عليه جنابة في غيره يده فأثلث يده كان فها نصف الدية وأرش
الجنابة كأنها كانت مأمومة فيجعل فيها الثلث وفي أشلال اليد النصف وان شلت رجله مع يده كانت في اليد
والرجل الدية وفي المأمومة ثلث النفس لانها جنابة لها حكم معلوم أهلك عضوين لها حكم معلوم ولو أصابه
مأمومة فأورثته جنا أو فرعا أو غسبا اذ فرغ من رد أو غيره كانت فها مع المأمومة حكومة لاداية واذا جنى
عليه فذهب عقله في ذهاب عقله الدية وان كان مع ذهاب عقله جنى عليه جنابة لها أرش معلوم فعليه أرش
ثالث الجنابة مع الدية في ذهاب العقل ولو صاح عليه أو ذعره بشئ فذهب عقله لم يبن لي أن عليه شيئا اذا كان
الصحيح عليه بالغاي عقل شيئا وكذلك لو صاح عليه وهو راكب دابة أو جدارا فسقط فأت أو أصابه شئ لم يبن لي أن
على الصانع شيئا ولكن لو صاح على صبي أو معتوه لا بعقل أو فرعه فسقط من صحته ضمن ما أصابه وكذلك لو
ذهب عقل الصبي ضمن دية والصباح في الصبي والعتوه اذا كانت منه جنابة يضمن الصانع لانهم لا يعرفان بين
الصباح وغيره ولوعدا رجل على بالغ بعقل يسف فلم يضربه به وذعره ذعرا أذهب عقله لم يبن لي أن عليه دية
من قبل أن هذا لم تقع به جنابة وأن الأغلب من البالغين أن مثل هذا لا يذهب العقل ولو أن رجلا دعا على
رجل يسف ولم ينل به وجعل يطلبه والمطلوب يهرب منه فوقع من ظهر يده يراه فمات لم يبن لي أن يضمن هذا

عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أحدهما
كان اذا ابتداء الصلاة
وقال الآخر كان اذا
افتتح الصلاة قال وجهت
وجهي للذي فطر
السموات والأرض
حنفا وما أنا من
المشركين ان صلاتي
ونسكي وبحياي ومحامي
لله رب العالمين لا شريك
له وبذلك أمرت قال
أحدهما وأنا أول
المسلمين وقال الآخر
وأنا من المسلمين (قال
الشافعي) رحمه الله
ثم يقرأ القرآن بالعود
ثم يسم الله الرحمن الرحيم
فاذا أتى عليها قال
آمين وبه قول من خلفه
ان كان اماما رفع
صوته حتى يسمع من
خلفه اذا كان يجهر
بالقراءة * اخبرنا
ابن أبي يحيى عن جعفر
ابن محمد عن أبيه قال
جاءت الخطبة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا يا رسول الله انا
لا نزال سفرا كيف
نصنع بالصلاة فقال

وسلم ثلاث تسبيحات
ركوعا وثلاث تسبيحات

سجودا ، أخبرنا محمد بن

إسماعيل عن ابن أبي

ذئب عن إسحق بن يزيد

الهلذلي عن عون بن عبد الله

ابن عتبة بن مسعود

رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

إذا ركع أحدكم فقال

سبحان ربّي العظيم ثلاث

مرات فقد تم ركوعه

وذلك أدناه ، وإذا سجد

فقال سبحان ربّي

الأعلى ثلاث مرات فقد

تم سجوده ، وذلك أدناه

• أخبرنا إسحاق بن

عينة عن ابن شهاب

عن سعيد بن المسيب

عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال إذا

كان يوم الجمعة جلس

على أبواب المسجد

(٣) وذكرنا الحديث

• أخبرنا إسحاق بن عينة

عن عمرو بن دينار عن

(٣) قوله وذكرنا الحديث

هكذا في النسخ ولم

يتقدم لئلا هذا الحديث

ذكر عبارة الإمام أكان

يوم الجمعة كان على كل

باب من أبواب المسجد

ملائكة يكتبون الناس

على منازلهم الأول فالأول

فإذا خرج الإمام طوي

الصف واستمعوا الخطبة

دبته لأني نفسه وكذلك لو ألقى نفسه في ماء فغرق أو نار فاحترق أو سرق أو كان أعمى أو بصيرا فوقع فيها
يخفى عليه مثل حفرة فغصه أو شيء يخفى أو من ظهر بيت فالتخف به فأت ضمت عاقلة الطالب بدته لأنه
اضطر إلى هذا ولم يجد التمسك على نفسه مانسقط به الحنابة عن الجاني عليه . وكذلك لو عرض له بدب يطلبه
أباه أو أسدا فكله أو غل فقتله أو لصوص فقتله لم يضمن الطالب شيئا لأن الجاني عليه غمره

(سلخ الجلد) قال الشافعي رحمه الله ولو أن رجلا سلخ شيئا من جلد بدن رجل فلم يبلغ أن يكون جانفا وعاد
الجلد فالتأم أو سقط الجلد فنبت جلد غيره فعليه حكومة . فإن كان عمدا أو استطاع الاقتصاد من منه أقص منه
والأقد منه في ماله . وإذا بر الجلد معيار زيد في الحكومة بقدر عيب الجلد مع ماله من الألم ولو كان هذا في رأسه
أو الجسد أو فيه ماعدا أو في بعضهما فنبت الشعر كانت فيه حكومة أن كان خطأ لا يبلغ جهادية وإن لم ينب
الشعر غير أنه إذا لم ينب الشعر زيد في الحكومة ، وقدر الشين مع الألم ولو أفرغ رجل على رأس رجل أو طعنه
جسما أو نتفهما ولم يتبين كانت عليه حكومة ترادفها بقدر الشين . ولو نثار قرحا كانا أو قرحا أو قرحا أو قرحا
كانت عليه حكومة ينقص منها إذا كانت أقل شيئا أو يزادها إذا كانت أكثر شيئا . ولو حلقه حلاق فنبت
شعره كما كان أو أجود لم يكن عليه شيء أو الحلاق ليس بجناية لأن فيه نكاح في الرأس وليس فيه كثير ألم وهو
وإن كان في اللحية لا يجوز فليس فيه كثير ألم ولا ذهاب شعر لانه يستخلف ولو استخلف الشعر ناقصا ولم
يستخلف كانت فيه حكومة . ولو أن رجلا حلق غير شعر الوجه والرأس فلم ينبت أي موضع كان الشعر أو من
امرأه كانت فيه حكومة بقدر قلة شينه . وسواء ما ظهر من النبات من شعر الجسد أو بطن الأمانة آمن أن كان
أضنى إلى أن يرى عورته وكذلك هو من امرأه أمانة لا يحل للرجل أن يمس فلك من امرأه ولا يراه إلا أن تكون
زوجته وكذلك ما حلق من رقابهما من دون منابت شعر الرأس وشعر اللحية من الرجل وإن كانت لحيته رجل
منتشرة في خلقه خلفه رجل فلم ينبت كانت عليه فيها حكومة . وما قلت من هذا فيه حكومة فليس فيه
حكومة أكثر من الحكومة في خلافه . وإنما قلت أن في شعر البدن إذا لم ينبت حكومة دون الحكومات في
الرأس واللحية إذا ذهاب الشعر لأن أثر شينه على الرجل دون شين شعر الرأس واللحية وجعلت في ذهابه بلا أثر في
البدن لأن نبات الشعر أضع وأتمه . وإذا ضرب رجل رجلا ضربه بذهب شعره أو لم يضره بضر غير أنه
ألمه فلا حكومة عليه فيه ويعزر الضارب (قال الشافعي) وإن غير جلده أو أثره فعليه حكومة لأن الحنابة
قائمة . ولو خلقت لامرأة لحيته وشاربان أو أدهمها دون الآخر خلفه ماهر رجل أدب . وكانت عليه حكومة
أقل منها في لحيته الرجل لأن اللحية من تمام خلقه الرجل وهي في المرأة عيب إلا أني جعلت فيها حكومة لتعدى
والألم (قال أبو يعقوب) هذا إذا لم ينبت أو نبت ناقصا فأما إذا نبت ولم يكن قطع من جلده شيء فليس عليه
الالتعزير (قال الربيع) وأنا أقول به

(قطع الظفر) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع الرجل ظفر رجل عمدا فإن كان يتطاع فيه
القصاص اقتص منه وإن لم يستطع منه القصاص ففقه حكومة فإن نبت صحيحا غير مريض ففقه حكومة وإن
نبت شيئا ففقه حكومة أكثر من الحكومة فيه إذا نبت غير ناقص ولأشمن وإن لم ينبت ففقه حكومة أكثر
من الحكومة قبله ولا يبلغ بالحكومة دية أئمة . ولأدب قدر ما تحت الظفر من الأئمة لأن الظفر لا يستوفى
الأئمة فلا يبلغ بحكومته أثره لو قطع ما تحت من الأئمة
(غرم الرجل بخرقه) قال الشافعي رحمه الله ولو خرق رجل رجلا أو غمه ثم أرسله ولا أثر به منه لم يكن عليه
فيه غرم وعزر ولو حجب فقطع به في ضيقه ولم ينله في يده بشئ ولم يعمه طعاما ولا شرا بافقد ثم ويعزر ولا غرم
عليه وكل ماله من خدش أو أثر في يده يبي فيه حكومة . وإن كان أثار يذهب مثل الخضر من الظمة
فلا حكومة

(الحكومة) قال الشافعي رحمه الله الحنابات التي فيها الحكومة كل جنابة كان لها أثر باق جرح أو

والمجرى الصلاة كالمهدي بدنه ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبش حتى ذر الدجاجة والبيضة كته مصصه خدش

خدر أو كسر عظم أو ورم باق أو لون باق فاما كل ضرب ورم أو ورم فليبق له أثر فلا يحكومة فيه وكل ما
 قلناه يحكومة بالحكومة فيه من وجوهها أن يجرحه في رأسه أو في وجهه جرحا دون الموضحة فيسبرأ كالم
 الجروح فاقد ردم من الموضحة ثم انظر كم قدر الجرح الذي فيه الحكومة من الموضحة فان قال أهل العلم
 جرحه قدر نصف موضحة جعل فيه ما في نصف موضحة فان قالوا أكثر أو أقل جعل فيه بقدر ما قالوا أنه
 موقعه من الموضحة في الألف وبطء البرء وما أشبهه (قال الشافعي) وان قالوا لا تدري لمعيب العظم والله قد
 يكون دونه لحم كثير وقيل كم قدر هامن الموضحة قبل احتطاؤها فان قلتم لا تدري في أنها نصف موضحة وقد
 تشك في أن تكون ثلثين لأنها شبه ذلك قبل فهي النصف الذي لا تشك فيه ولا يعطى منه بالشيء
 (قال الشافعي) وإذا شام الوجه أو الرأس جرح نظري الجرح كما وصفت ونظري الشين مع الجرح فان كان
 الشين أكثر شامن الجرح أخذ بالشين وان كان الجرح أكثر شامن الشين أخذ بالجرح ولم يزد ثلثين شي وإن
 قبل الشين أرض موضحة أو أكثر منه نقص من موضحة شيأما كان الشين وانما معنى ان يبلغ به موضحة أن
 الموضحة لو كانت فسات لم يزد على أرض موضحة فإذا كان الشين مع ما هو أقل من موضحة لم يجز أن يبلغ
 الشين مع الجرح دون موضحة أرض موضحة وان كان الضرب لم يجرح وبقي منه شين فكذا ولا يؤخذ بالثين
 شي إلا أن يكون شين لا يذهب بحال أو ينال اللحم بحيث يشفو أو يفجر منه شي أو يجرحه فان جرحه في الرأس
 أو الوجه جرحا دون الموضحة قبل لاهل البصر بذلك قدر والذلك بقدره من الموضحة واحتاطوا فان قلتم
 لا تشك في أنها نصف موضحة وقد تشك في أن تكون ثلثين لأنها شبه ذلك قبل فهي النصف الذي
 لا تشك فيه ولا يعطى منه بالشيء وإذا كان هكذا أخذ له أرض وان سود اللون أو خضره سوادا
 بقي أو خضره كذلك فشان الوجه مثل أهل العلم فان قالوا صار إلى هذا بعت من اللحم أخذ بالثين فيه أرض
 وان قالوا هذا مشكل وان بلغ مدة كذا ولم يذهب لم يذهب أي أدرك إلى تلك المدة فان لم يذهب أخذ له أرض
 ومنى أخذ له شيء مما وصفت غير أن الجرح الذي يعلم أنه لا يذهب ارشاهم ذهب رد الأرض الذي أخذ له وما
 قلتم الجراح التي لا قدرها وكسر العظام والشين سواء في الحر والحرمة والمملوك والذمي والذمية
 يقوم في دية كل واحد منها كما يقوم في ثمن المملوك ويحذف دية كل واحد من الأحرار بقدرها في دية
 المجوس بقدر الموضحة وفي دية المرأة بقدر موضحتها وكذلك النصراني واليهودي وكذلك الحر فيكون في
 موضحة ومادون موضحة بقدر دية كان دية غنائه كما تكون دية المملوك غنائه وإذا كان الجرح في غير
 الرأس والوجه في عضويه أرض معلوم فليس في جرحه إذا التأم الا قدر الشين الباقي بعد التئامه من قبل أنه
 ليس في جراح الجسد قدر معلوم الا الحائفة لحوف تلفها واذ بلغ شين الجرح الذي في العضو الذي فيه قدر معلوم
 أكثر من ذلك العضو نقصت الحكومة على قدره وذلك مثل أن يجرح في أنف من أطراف أصابع يديه أو
 رجله أو يزرع له نظرا فيكون أرض الشين فيها أكثر من دية الأتلة فلا يبلغ به دية أتلة لأنه لو قطع أنف
 وشانته لم يزد على قدرها فلا يبلغ بها ودونها من شينها قدرها ولو كان الجرح في وسط الأمان أو أسفلها وكان
 قدر شينه أكثر من أرض أنف لم يبلغ به أرض أنف كما وصفت وان كان الجرح في الكف أو القدم فشان بأكثر
 من أرض الكف أو القدم لم يبلغ به أرض كف ولا قدم لانهما لو قطعتا فشان لم يزد على ارشهما بالثين شيأ فلا
 يبلغ عمادون قطعهما من الجناحية عليهما من الأرض قطعهما ولا شلها وهكذا ان كان في الذراع أو العضد أو الساق
 أو القدم لم يبلغ بشينه قدر دية يد تامة ولا رجل تامة ولو كان الجرح والشين أو أحدهما في جميع البدن كله كان
 فيه ما شان الجرح لا يبلغ به دية الجرح والشين ان كان حرا ولا قيمته ان كان عبدا لان في قطع البدن الدية
 فان قال قائل فكيف حدثت في الشين الذي تواريه الثياب فقلت يبلغ به مادون الدية فيبعثته في الوجه الذي
 يبدو الشين فيه أفتح محدودا بموضحة وهي نصف عشر الدية قلت لما وصفت من أنه لا يجوز أن يبلغ شين الجرح
 فيه أرض جرح في موضع من المواضع لا يبلغ موضحة ما بلغ فيه شين موضحة وهي أكثر مما دونها

عطاء من أبي رباح قال
 قلت لأبي عباس أقصر
 إلى عرقه قال لا ولكن إلى
 جده وعصفان والطائف
 وان قدمت على أهل
 أو ماشية فأم (قال) وهذا
 قول ابن عمر وبه نلخذ
 * أخبرنا مسلم بن خالد
 عن ابن جريج عن ابن
 أبي عمارة عن عبد الله بن
 بابه عن يعلى بن أمية
 قال قلت لعمر بن الخطاب
 ذكر الله عز وجل القصر
 في الخوف وإلى القصر
 في غير الخوف فقال عمر
 ابن الخطاب رضي الله
 عنه عجت بمما عجت
 منه فسألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فقال صدقة تصدق الله
 بها عليكم فادعوا صدقة
 * أخبرنا عبد الوهاب
 ابن عبد المجيد عن
 أيوب بن أبي تميمة عن محمد
 ابن سيرين عن ابن
 عباس رضي الله عنهما
 قال سافر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فهاين مكة والمدينة أمنا
 لا يخاف الله فصلى
 ركعتين قال الأصم
 أنه سقط من كلبي

لحدث لو كان في موضعها أقل منها لكان لأبلغ به قدره لانه لا يجوز أن يبلغ بها ما لم يبلغها من الشين وكذلك قلت كل جرح وشين بعضه وله قدر ولم أخذ الديان على شين موضحة ولا لم الأثرى أن في الاذن نصف الدية وفي السد نصف الدية وليست منفعة الاذن والشين ذهبا في يمان منفعة البدو والشين ذهبا في الأثرى أن في الاغلة ثلاثا من الابل وثلاثا وفي الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشر وذهب الاغلة أشين وأضمن موضحة وهاشمة ومواضع وهواشم ولولا ما وصفت كان في الشين أبدأ ما نقص الشين كما يكون ذلك في سناخ حتى عليه فنقص به بعد دخله (قال الشافعي) وإذا كسر عظم من العظام فجره على غير عظم فيه حكومة بقدر ما أوجرح وأضعف ان كان فيه وان جرح على عظم أو شين غير العظم ففقه حكومة على ما وصفت لا يبلغ به دية العظم وقطع كان بكسر أغلة أو بكسر ذراع ولا يبلغ بحكومة شين الاغلة أرض أغلة ولا بحكومة للذراع أرض يدهو هذا كذا (١) في الفخذ والساق والقدم والانف والفخذ فاما الضلع اذا كسر وجرح فلا يبلغ به دية جائفة لان كرمافه ان يصير منه الجائفة

(التقاء الفارسين) قال الشافعي رحمه الله اذا اصطدم الراجلان على ادى دية كان كل واحد منهما مائة ما لم فعلي عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه من قبل ان كل واحد منهما ما جاز على نفسه وعلى غيره وان كل واحد منهما مات من صدمته وصدمته غيره فقتل جنايته على نفسه وتؤخذ له جنايته غيره كالجرح نفسه وجرحه غيره كان على الجارح نصف الدية لانه مات من جنايته وجنايته غيره وهكذا القوم رموم بالخنثي معافير جمع الحجر عليهم فيقتل منهم رجلا فان كانوا عشرة فقدمت من جنايته على نفسه وجنايته النصف مع نفسه عليه فترفع حصته من جنايته على نفسه وتؤخذ له جنايته غيره عليه فيؤخذ لورثته دية أشار دية من الذين رموا بالخنثي معه من عاقلة كل واحد منهم عشر دية وسواء كان أحد الراجلين على قبل والاخر على كبش أو كناعي دابتين سواء ومتفاوتين وان ماتت دابتهما من كل واحد منهما في ماله نصف قيمته دية صاحبه ولو اصطدم الفارس والراجل كانا كالفارسين يصطدمان وكذلك الراجلان يصطدمان وسواء كانا عيين أو صهيبي أو أحدهما أعني والاخر صهيبي فضمن الاعي من جنايته ما يضمن البصير وسواء غلته ما دابتهما أو غلته أحداهما أو لم تغلها ولا واحداهما وكذلك لو قترت بهما دابتهما فزجعت كل واحد منهما على عقبها فاصطدما فافأ وفعلت هذا دابة أحدهما وكان الآخر مقفلا على دابته ولو كان أحدهما عدا والاخر حرا ضمنت عاقلة الحرف نصف قيمة العبد بالغته ما بلغت وكان نصف دية الحرفي عتق العبد وان كان في نصف قيمة العبد فضل عن نصف دية حردفع الى سيد العبد وان كان وفاء فهو قصاص ولا شيء لسيد وان كان فيه نقص أقص بقدره ولا شيء على سيد العبد (قال الربيع) اذا كاتحين فاما اذ مات العبد وان الجناية في رقبته ولا شيء على سيده وعلى عاقلة الحرف نصف قيمة العبد وتؤخذ من عاقلة الحرف ورثة الحرفي ورثة الخران كان مثل نصف دية أو أقل لان قيمة العبد تقوم بمقام بدنه لو كان حيا فتبيع الجناية فاما اذا كان زائدا على نصف (٢) قيمة الحرف فهو رد على سيده ومتى أخذ (٣) من نصف قيمة العبد رجح ورثة الحرف وأخذوا نصف دية قتلهم فان عجزت قيمة العبد فلا شيء لهم (قال الشافعي) وإذا كان المصطدمان عديين كان نصف قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه ونظمت الجناية من قبل أن الجانيين جمعا قد ماتا ولا يضمن عنهما عاقلة ولا مال لهما وسواء في الاصطدام الفارسان اللذان يعقلان والمعتوهان والاعميان والبصيران وأن يكون أحدهما معتوها والاخر عاقلا أو أحدهما صديا والاخر بالغ اذا كانا كهي (١) قوله في الفخذ كذا في بعض النسخ وهو مكرر في الفخذ بعده وفي نسخة في العبد ولعلها محرفة عن الععض وجره (٢) قوله قيمة الخ كذا في النسخ ولعل قيمة محرفة عن دية (٣) قوله من نصف لعل من زائد من النسخ أو سقط مجرور هار هو العاقلة أو نحوه كتبه مصححه

ابن عباس أخبرني ابن أبي يحيى عن حسين بن عبد الله بن عبد الله بن عباس عن كرم بن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان اذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في الزوال وإذا سفر قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينهما وبين العصر في وقت العصر قال وأحبه قال في المغرب والعشاء مثل ذلك • أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس وابن الزبير لا يختلفان في الشهيد • أخبرنا مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة العصر فأتى المؤذن أبابكر

الدائنين بأشدهما وجلهما عليهما أو أهما أو لهما ما في النسب أن لم يكن لهما أب فإن كان جلها أحتياجان
ومثلها لا يضبط الدابة قديمة من أصابا على عاقلة الذي جلها أ لا أن جلها ما عدوان علم ما فيضن ما أصابا في جلها
(قال الشافعي) وأصطدام الرجلين عدوا خطأ سواء إلا في المأثم ولا تؤد في الصدمة وهي خطأ عند مجملها
العاقلة والدبة فيه إذا كانا مقبلين مغلظة وإذا كانا مدبرين وحرت بهما إتيانها فاصطدام مدبرين غير
مقبلين عا مدي الصدمة فنصف قديمة مغلظة وإن كان أحدهما مقبلا فنصف قديمة الذي أول مغلظة ونصف
دبته إذا كان مات من صدمته وصدمة مدبر غير مغلظة

(صدمة الرجل الآخر) قال الشافعي وإذا كان الفارس أو الرجل واقفا في ملكه أو غير ملكه أو
مضطجعا أو راقدًا فصدمة رجل فقتله والمصدوم يبصر وبقدر على أن يخبر أو لا يبصر ولا بقدر على أن
يخبر أو أعي لا يبصر فواء دية المصدوم مغلظة على عاقلة الصادم (قال الشافعي) ولومات الصادم
كانت دية بهدر الدابة حتى على نفسه ولوان الواو اف انحرف عن موضعه فالتقى هو وآخر مقبلين فصدمة فانا
مضطجعين نصف قديمة كل واحد منهما على عاقلة صادمه لأن له فعلا في التحرف ولو كان تحرفه مولاه عنه فكان
الفارس أو الرجل الصادمه كان كهلولا وكان واقفا فضمن عاقلة الصادم دية ولومات الصادم كان دمه
هدر الدابة حتى على نفسه وإذا ماتت الدابتان من الاصطدام فنصف ثمن كل واحد منهما على الصادم لأن
العاقلة لا تضمن ثمن دابة

(اصطدام السفتين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم السفتان فكسرت أحدهما الأخرى
وإن من فيهما وتلفت جملتهما أو ماتت منهما أو عافيهما أو من أحدهما فلا يجوز فيها إلا واحد من
قولين أما إن ضمن القائم في حاله تلك بأمر السفينة نصف كل ما أصابت سفينة لغيره ولا يضمن بحال إلا أن
يكون بقدر أن يبصر فلهما بنفسه ومن طبعه فلا يبصر فلهما أما إذا غلبت فلا يضمن ومن قال هذا القول
قال القول قول الذي يصر فلهما في أنها غلبت ولم بقدر أن يبصر فلهما وأغلظها ربح أو موجه وأضمن ضمن غير
النفوس في ماله وضمت النفوس عاقلة إلا أن يكون عبدا فيكون ذلك في عتقه وسواء كان الذي يصر فيها
مالكها أو موكلا فيها أو متعديا في ضمان ما أصابت إلا أنه إذا كان متعديا فيها ضمن ما أصابها هي وأصابت
وهكذا أصدمت ولم تصدم وأصدمت وأصابت وأصابت فساء من ضمن وأكهبها بكل حال ضمنها
وإن غلب وأغلظا ومن لم يضمن إلا من قدر على تصريفها فتر كها ضمن الذي لم يغلب على تصريفها وجعله
كعامد الصدم ولم يضمن المغلوب (قال الشافعي) وإذا أصدمت سفينة بغير أن يعدها الصدم لم يضمن شيئا
في سفينة بحال لأن الذين فيها دخلوا غير متعدي عليهم ولا على أموالهم وإذا عرض لراكبي السفينة ما يخافون
به التفت عليها وعلى من فيها وما فيها أو بعض ذلك فأتى أحدهم بعض ما فيها رجا أن يخفف فتسلم فإن كان
مات في نفسه فله أو تلف فلا يعود بشئ منه على غيره وإن كان بعض ما أتى لغيره ضمن ما أتى لغيره دون أهل
السفينة فإن قال بعض أهل السفينة رجل منهم أتى متاعك فلقاه لم يضمن له شيئا لأنه هو ألقاه وإن قال أنه
على أن أضنه فاذن له فلقاه أضنه وإن قال ألقاه على أن أضنه وركاب السفينة فاذن له بذلك فلقاه أضنه له
دون ركاب السفينة إلا أن يتطوعوا بضامه معه فإن خرق رجل من السفينة شيا أو أضنه أو أضنه فلقاه أضنه له
ففرق أهل السفينة وما فيها ضمن ما فيها في ماله وضمن ديات ركابها عاقلة وسواء كان الفاعل هذابا أم المالك
للسفينة أو الفاعل بامرأها أو أربابها أو أجنبياتهما

(جنابة السلطان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام السلطان حدا من قطع أو حذوف
أحذر الناس بجرم على رجل أو امرأة بعد أحر فبات من ذلك فالحق قتله أو فعله به ما لم يمه وكذلك إن
انقض من جرح يقتض من من مثله وإذا ضرب جرحا أو سكر من شراب بعتلين أو طرف ثوب أو بدأو
ما شبهه ضرب بالحيط به العلم أنه لا يبلغ أربعين أو يبلغها ولا يجاوزها فبات من ذلك فالحق قتله وما قتل

فتقدم أبو بكر وجاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأكثر الناس
التصفيق وكان أبو بكر
لا يلتفت في صلاته فلما
أكثر الناس التصفيق
التفت فرأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأشار
إليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن كانت
فرقع أبو بكر يديه
لحمد الله على ما أمر به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم استأخر وتقدم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما قضى صلاته
قال مالي رأيتكم أكثرتم
التصفيق من نأية شئ في
صلاته فليسج فله إذا
سج التفت إليه قائما
التصفيق للنساء
• أخبرنا سفيان بن
الزهري عن أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
التسبيح للرجال
والتصفيق للنساء
حدثنا سفيان بن عيينة
عن زيد بن أسلم عن عبد
الله بن عمر رضي الله
عنه ما قال دخل رسول الله

الحق قتله فلا عقل فيه ولا قدولا كقارة على الامام ولا على الذي يلي ذلك من المضروب ولو ضربه بما وصفت
 أربعين أو نحوهم لم يرد عليه شأفك ذلك وذلك أن أبكر سأل من حضر ضرب النبي صلى الله عليه وسلم
 قد ذكر والله فكان فيما ذكر وأعيدته أربعين أو نحوها فإن ضربه أربعين أو أقل منها بسوط أو ضربه
 أكثر من أربعين بالنعال أو غيره ذلك فدينته على عاقلة الامام دون بيت المال أخبرنا ابراهيم بن محمد
 عن علي بن يحيى عن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما أحدثت في حد من الحدود فاجد
 في نفسي منه شأفك الذي عوت في حد الجرف أنه شئ أحدثاه بعد النبي صلى الله عليه وسلم من مات منه فدينته
 إما قال في بيت المال وإما على عاقلة الامام الشئ من الشافي (قال الشافي) وبلغنا أن عمر أرسل
 إلى امرأه ففرغت فاجهضت ذابطنها فاستشار عليا رضي الله عنه ما فاشار عليه بديه وأمر عمر عليا فقال عزمت
 عليك لتسقين في قولك قال الشافي رحمه الله تعالى وإذا وقع على الرجل فحضر به الامام وهو مريض
 أو في برد شديد أو حر شديد كرهت ذلك وإن مات من ذلك الضرب فلا عقول ولا قدولا كقارة ولو كانت
 المحدودة امرأة كانت هكذا إلا أنها إن كانت حاملا لم يكن له حدها ما في بطنها وإن حدها فاجهضت ضمن
 ما في بطنها وإن ماتت فاجهضت لم يضمنها وضمن ما في بطنها لأنه لم يتعد عليها وتماثلت ليس لأن يحدوها
 للذي في بطنها فضمنته الجنين لأنه ببفعله ولم أضمنه إياها لأن الحق قلنها (قال الشافي) وإذا حد الامام
 رجلا بشهادة عدي أو عذوحر أو ذبي وسلم أو شهدا غير عدلين في أنفسهما وغير عدلين على المشهود عليه
 حين شهدا فإفان ضمنته عاقلته لأن هذا كله خطأ في الحكم وكذلك لو أقر عنده صبي أو معتوه بمحدثه
 ضمنهما إن ماتا ومن قتل ضمنته إن مات ضمن الحكومة في جلده أو أتران في بيه وعاش وكذلك يضمن دية يديه
 إن قطعه وكل ما قتل ضمنته من خطئه فالدية فيه على عاقلته وإذا أمر الجالد الجلد الرجل ولم يوقه له ضربا
 فضربه الجالد أكثر من المحدثات ضمن الامام دون الجالد فإن كان حد عثمانين فزاد سوطا فلا يجوز
 فيها إلا واحد من قولين أحدهما أن يضمن الامام نصف دينته كالأخري رجلان على رجل أحدهما ضربة
 والأخرى ثمانين ضربة أو أقل أو أكثر من الدية نصفين أو يضمن سوما من أحد عثمانين - ههنا من دينه
 ويكون كواحد عثمانين قتله فغير حصته ولو قال له اضربه ثمانين خطا الجالد فزاده واحدة ضمن الجالد
 دون الامام ولو قال له اجلده ما شئت أو ما رأيت أو ما أحببت أو ما زمت عندك فتعدي عليه ضمن الجالد العدوان
 وليس كالذي يأمره بأن يضربه أمامه ولا يسمى له عدا وهو يحصى عليه ولو كان الامام للمضروب ظالما
 ضمن ما أصابه من الضرب بأمره ولم يضمنه الجالد إلا أن يعلم الجالد أن الامام ظالم بأن يقول الامام أنا أضرب
 هنا ظالما أو يقول الجالد قد علمت أنه يضربه ظالما بلا شبهة فيضمن الجالد والامام معا ولو قال الجالد ضربته
 وأنا أرى الامام خطئا عليه وعلت أن ذلك رأي بعض الفقهاء ضمن الجالد وليس للضارب أن يضرب إلا أن
 يرى أن ما أمره به الامام حق أو يغيب عنه سبب ضربه أو يأمره بضربه فيكون ذلك عنده على أنه لم يأمره إلا
 بمماز المضروب وإذا ضرب الامام في حدود الحد تعزير أخطأ المضروب ضمن عاقلة الامام دينته وهكذا إن
 خاف الرجل شورا أمر أنه يضربها فأتى وأوقفها فخطأ ضمن عاقلة نفسها وعينها فإن قيل فمن أين
 قلته إن يعزولم زعمت أنه إن مات مما جعلت له لم تنقط عنه الدية قلت أتى قلته أن يفعل باحق من جهة
 الرأي وكان له في بعض التعزير أن يترك وعلمه في الحد أن يقيم وليس له ترك كبحال وإذا ثبت السلطان
 إلى امرأه أو رجل عند امرأه ففرغت المرأة للدخول للرسول أو غلبتهم أو أنتم أهرهم والذعر من السلطان
 فاجهضت فعلى عاقلة السلطان دية جنينها إذا كان ما أحدثه الرسول بأمره فإن كان الرسول أحدثوا شأفغير
 أمر السلطان فذلك على عواقلهم دون عاقلة السلطان لأن معروفا أن المرأة تنقط من الفزع ولو أن امرأة
 أو رجلا بعث إليه السلطان فأت فرعا لم يضمن عاقلة السلطان لأن الغلب أن أحد الاثنتين من فرغ رسول
 السلطان ولو بعث السلطان رجلا فقتله الطعام والشراب أو أحدهما فأت من ساعته لم يضمن شأفك إلا أن

صلى الله عليه وسلم
 مسجد بني عمرو
 عوف فكان بصلى
 ودخل عليه رجال من
 الانصار يسألون عليه
 فبألت صهيا كيف
 كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يرد عليهم
 قال كان يشبه الهم
 أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن عثمان بن أبي
 سليمان عن عامر بن
 عبد الله بن الزبير عن
 عمرو بن سليم الزرقعي عن
 أبي قتادة الانصاري
 رضي الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي بالناس وهو
 حامل أمامة بنت زينب
 فإذا سجد وضعها وإذا
 قام رفعها • أخبرنا
 سفيان عن ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله عن
 أبيه قال ما جئت عمر
 بغير شؤ فهاظ الا قال
 فامضوا إلى ذكر الله
 • أخبرنا ابن أبي يحيى
 عن صالح مولى التوامة
 قال رأيت أبا هريرة
 يصلي فوق ظهر المسجد
 وحده بصلاة الامام
 • أخبرنا مالك عن

بقر السلطان أنه مات من فقد مامنه وان حبسه مدة يمكن أن يموت فيها من حبسها عطشا أو جوعا فأتت
 ضنه اذا ادعى ورثته أنه مات من فقد مامنه وكذلك لو أخذه فذ كرجوعا أو عطشا فحبسه مدة يمكن
 أن يموت (١) من أن أتت عليه فهان ذ كرمثل جوعه أو عطشه وكذلك لو حبسه فبعده ومنعه الأذنية في
 رداءه فإن كان الرداء الحرما يقتل مثله فذ ضنه وان كان مما لا يقتل مثله لم يضمنه من قبل أنه قد يموت
 فيها من غير من يعرف ولا يضمنه حتى يكون الأغلب أنه مات بمنعه اياه مدة يموت من منع مثل مامنه
 فيها فإذا كان لرجل سلعة فأمر السلطان بقطعها أو أكلها فأمر السلطان بقطع عضوه الذي فيه والذي
 فيه لا يقتل الماصي ومامنا غلوب على عقله أو عاقل فأكراهه على ذلك فأتى السلطان القودى المكره الا
 أن ثناه ورثته أن يأخذوا الدية وقد قيل عليه القودى الذي لا يقتل وقد قيل لا قودى على السلطان في الذي
 لا يقتل عليه الدية في ماله (قال أبو يعقوب) والصبي مثل المعتوه (قال الشافعي) فاما غير السلطان
 فيقتل هذا فمقتله لأن يكون ذلك بأصبي أو معتوه لا يقتل أو وليه فضمن الدية ويدار عنه القودى بالشبهة
 ولو كان لرجل أغلف أو امرأه لم تخفف فأمرا السلطان بهما فعدوا فأتا لم يضمن السلطان لأنه قد كان عليهما
 أن يفعلا لأن يعثرهما في حشد يبدأ ويرشديديكون الأغلب أنه لا يسل من عذري مثله فممن عاقلته ديتهما
 ولو أكره السلطان رجلا على أن يرقى نخلة أو ينزل في بئر فرفق أو نزل فسط فأت ضنه السلطان وعقلته
 عاقلته وكذلك لو كاهنه أن يفعل شيئا فذ يتلف من فعل مثله ولو كاهنه أن عصى قليلا في أمر يستعين السلطان في
 مثله فضى فأت لم يضمن لأن الأغلب أن هذا الامتاع من مثله الآن بقر السلطان أنه مات من قضضه في ماله
 أو يكون معلوما أنه إذا فعل مثل ما كاهنه كان الأغلب أن ذلك يتلفه وإذا كان هذا كاهنه ضنه السلطان
 وقد قيل يضمن السلطان من هذا ما يضمن من استعمل عبدًا محجورا فاما كل أمر ليس من صلاح المسلمين أكره

السلطان عليه رجلا فأت منه في ذلك الأمر فالسلطان ضامن لدية من مات فيه

(مسألة الدية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شافعي بن عيينة عن الزهري
 عن عبد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا ترضى دية زوجها
 شيئا أخبره الضحالك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأته أنسيم الضبابي من
 دية زوجها فرجع إليه عمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن ابن شهاب أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كتب إلى الضحالك بن سفيان أن يورث امرأته أنسيم الضبابي من دية قال ابن شهاب
 وكان أنسيم قتل خطأ (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد في أن يورث الدية في العمد والخطأ من ورث ماسواها من
 مال الميت لأنها تعلق عن الميت وبهذا أخذ فثبوت الدية في العمد والخطأ من ورث ماسواها من مال الميت وإذا
 مات المجني عليه وقد وجبت دية من مات من ورثته بعد موته كانت له حصته من دية كأن رجلا جنى عليه في
 صدره ثم ارتفعت ومات ابن له من آخر النهار فأخذت دية أبيه في ثلاث سنين فمات الابن الذي عاش بعد مائة
 فأخذ دية كإنيت في دين ولو كان لأبيه وكذلك امرأته وغيرهما من يرثه إذا مات ولومات وله ابن كافر فأسلم بعد
 وفاته بقليل لم يرث منه شيئا لأن أمه ماتت وهو غير وارث له وكذلك لو كان عبدا فقتل أو كانت امرأته كذلك ولو
 ترك بعد الحنيفة ثم مات ورثته امرأته

(في حق المجني عليه في العمد والخطأ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال إذا جنى الرجل حنيفة خطأ
 ففعل المجني عليه أرض الحنيفة فلم يمت من الحنيفة فالعفو جائز وإن مات فالعفو وصية تجوز من الثلث وهي
 وصية لغيره قال لا تسأل على عاقلته ولو كان الحاني مسلما من لا عاقلة له كان العفو جائزا لا تسأل على المسلمين ولو
 كان الحاني نصرانيا أو يهوديا من أهل الجزية كان العفو جائزا من قبل أنها على عاقلته فإن كان الحاني ذميا
 لا يجري على عاقلته الحكم أو مسلما أثر بحنيفة خطأ فالدية في أموالها مع العفو ما تامل لا تسأل على قتال
 ولزونه أخذها بها ولو كان الحاني عبدا فعاقلته المجني عليه ثم مات جازا العفو من الثلث لا تسأل بوصية

(١) قوله من أتت الح كذا في النسخ وانظر كتابه مصححه

محمد بن عمار بن عمرو بن
 حزم عن محمد بن إبراهيم
 ابن الحرف الثبيعي عن أم ولد
 لاراهيم بن عبد الرحمن
 ابن عوف عن أم سلمة أن
 امرأه سألت أم سلمة
 فقالت اني امرأه أطبل
 ذبلي وأمشي في المكان
 القدر فقالت أم سلمة
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بطهره ما بعده
 * أخبرنا مالك بن أنس
 عن عامر بن عبد الله بن
 الزبير عن عمرو بن سليم
 الزرقى عن أبي قتادة
 الانصاري رضى الله
 عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يصلى
 وهو حامل أمامة بنت أبي
 العاص وهي بنت بنت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وإذا سجد وضوءها
 وإذا قام رفعها
 * وأخبرنا شافعي بن
 عيينة عن عمرو بن دينار
 عن جابر بن عبد الله أن
 معاذًا أم قومى في العتمة
 فافتتح سورة البقرة فتحت
 رجل من خلفه فصلى
 فذ كرك ذلك للنبي صلى
 الله عليه وسلم فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لمعاذ

للبعد انتهى وصية لولاء ولو كان المحسن عليه خطأ فقال قد عفوت عن الجاني القصاص لم يكن عفوا عن المال حتى يبين أنه أراد بعفوه الجناية العفوع المال لانه قد يرى أن له قصاصا وكذلك لو قال قد عفوت عنه الجناية وما يحدث منها وعليه البين ان كان حيا ما عفا الله الذي يلزم بالجناية وعلى ورثته ان كان ميتا البين هكذا على علمهم ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه من الارش والجناية كان عفوا عن الكفار لانه ليس له عاقلة يجري عليها الحكم وعن أقر بالجناية خطأ ولم يكن عفوا عن العاقلة الآن يكون قد أراد بقوله قد عفوت عن أرض الجناية أو ما يلزمه من ارش قد عفوت ذلك عن عاقلته ألا ترى أنه لا يلزمه من ارش الجناية شيء وإذا عفا ما لا يلزمه لم يكن عفوا ولا يكون عفوا في هذا خاصة الا بما وصفت من أن يقول قد عفوت ما يلزم على عاقلته في أرض جنائي أو ما يلزم من ارش جنائي ان كان ممن لاتعقله العاقلة ولو كانت الجناية جر حافة فأرشه عفوا صحيحا ثم مات من الجراح ففهموا قولنا أحدهما انه يجوز للعقوف أرض الجناية ولا يجوز فيما زاد على قدر الجرح بالموت على أرض الجرح كأن الجرح كان يدافع ارشها ثم مات فيجوز العفوف نصف الدية من الثلث ويؤخذ نصفها والثاني أنه لا يجوز اذا كان العقل يلزم القاتل لان الهبة التات في معاني الوصايا فلا يجوز اقاتل فان كانت الجراح خطأ تبلغ دية نفس أو أكثر فعفا ارشها ثم مات جاز العفوم الثلث لأنه قد عفا الذي وجب أو أكثر منه (قال) واذا جرح المجبور عليه بالغا ومعتوها أو صبيا فعفا أرض الجرح في الخطأ لم يجز عفوه وكذلك في العمد الذي لا يكون فيه القود وان عفا القود جاز عفوه فسه فان عقادته في الخطأ عن عاقلة قاله فهي وصية لغير قاتل فن أباح وصيته أباح هذا العفوف وصيته ومن لم يجز ما لم يجز هذا العفوف بحال

(القائمة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادریس الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبارهم عن عبد الله بن سهل ومجسعة خراحي خبر من جهد أصابهم فافتقر في حوائجهم فأتى مجسعة فآخبره أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقرا وعين فأتى بهود فقال أتم والله تلتقوه فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قوم فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه حوصصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب مجسعة يتكلم وهو الذي كان يجسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مجسعة كبر كبر يدالسن فتكلم حوصصة ثم تكلم مجسعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوصصة ومجسعة وعبد الرحمن اتخلفون وتحتجون دم صاحبكم قالوا لا قال فحلف بهود قالوا ليسوا بعلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث إليهم عانة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (١) قال الشافعي أخبرنا الثقي قال حدثني يحيى بن سعد وأخبرنا ابن عينة عن يحيى بن سعد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك إلا أن ابن عينة كان لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الانصار بين في الانصار أم بهود فيقال في الحديث انه قد انصاري فنقول فهو ذلك أو ما شئت هذا (قال الشافعي) ومهد نقول فإذا كان مثل هذا السبب الذي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بالقسامة حكمنا بما وجدنا فيها الدية على المدعي عليهم فإذا لم يكن مثل ذلك السبب لم يحكم بها فان قال قائل وما مثل السبب الذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل كانت خيرة دار بهود التي قتل فيها عبد الله بن سهل محضة لا يخطئهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار واليهود ظاهرة وخرج عبد الله بن سهل بعد العصر وجد

(١) في الموطأنا بعد سباق الحديث ما نصه قال مالك الفقير هو البئر اه كته مصححه

أقتان أنت أقتان أنت
اقبورة كذا وسورة
كذا * أخبرنا سفيان
ثنا أبو الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله وقال في
حديث آخر قال
سفيان فذكرت ذلك
لعمره فقال هو نحو
هذا * أخبرنا مالك
عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا كان
أحدكم يصلي الناس
فليخفف وأن فيهم
السقيم والضعيف وإذا
كان يصلي لنفسه فليقل
مائاة * أخبرنا مسلم
ابن خالد عن ابن جريج
عن عطية قال كنت
أسمع الأئمة وذكر ابن
الزبير ومن بعده
يقولون آمين ويقولون
خلفهم آمين حتى إن
للمسجد لليلة * أخبرنا
عبد الوهاب بن عبد
المجيد الثقي عن أبي
ابن أبي حنيفة السجستاني
عن نافع مولى ابن عمر
قال كان ابن عمر يقرأ
في الفجر أحسبه قال

في العتمة اذا زلزلت
الارض فقرأهم القرآن
فلما أتى عليها قال بسم
الله الرحمن الرحيم بسم
الله الرحمن الرحيم بسم
الله الرحمن الرحيم قال
فقلت اذا زلزلت فقال
اذا زلزلت
(ومن كتاب الامامة)
أخبرنا الاصم أخبرنا
الربيع أخبرنا الشاذلي
أخبرنا مالك عن أبي الرناد
عن الاعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال والذي نفسي
بيده لقد هممت أن آمر
بحطب فيحطب ثم أمر
بالصلاة فؤذن بها ثم
أمر رجلا فيؤم الناس
ثم أختلف إلى رجال
فأمر عليهم يومئذ
والذي نفسي بيده لو
يعلم أحدكم أنه يجيد
عظما سمينا أو مرامتين
حسنتين لشهد العشاء
* أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن حرملة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال بيننا وبين المنافقين
شهود العشاء والصبح
لا يستطيعونهما أو يتخو

تلايل الليل فكأذن يغلب على من علم هذا أنه لم يقتله إلا بعض يهودا إذا كانت دار قوم مجمعة لا يخططهم
غيرهم كانوا أعداء للمقتول أو قبيلته ووجد القاتل فيهم فادعى أولياؤه قتله فيهم فلم يقسمه وكذلك اذا
كان مثل هذا المعنى مما يغلب على الحاكم كما يجدي المدعى على جماعة أو واحد وذلك مثل ان يدخل نفريتنا
فلا يخرجون منه إلا بيمينهم قاتل وكذلك ان كانوا في دار وحدثهم أو في صحراء وحدثهم لان الغلب أنهم قتلوه أو
بعضهم وكذلك ان يوجد قاتل بصحراء أو ناحية ليس إلى جنبه عين ولا أثر الا رجل واحد مختبئ بدمه في
مقامه ذلك أو يوجد قاتل فتأتي بيته متفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فثبت كل واحد منهم على
الانفراد على رجل أنه قتله فتتواطأ شهادتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض وان لم يكونوا ممن يعدل في الشهادة
أو يشهد شاهد واحد عدل على رجل أنه قتله لان كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما دعى على ولي الدم
أو شهد من وصف وادعى على ولي الدم ولهم اذا كان ما يوجب القسامة على أهل البيت أو القرية أو الجماعة أن
يخلفوا على واحد منهم أو أكثر فاذا أمكن في المدعى عليه أن يكون في حلة القتل جاز أن يقسم عليه وحده
وعلى غيره ممن أمكن أن يكون في جلتهم معه (٣) دعوى اذا لم يكن معه ما وصفت لا يجب القسامة وكذلك
لا يجب القسامة في أن يوجد قاتل في قرية يختلط بهم غيرهم أو يربهم المارة اذا أمكن ان يقتله بعض من
بقربضه واذا وجبت القسامة فلا هل القاتل أن يقسموا وان كانوا غائبين عن موضع القتل لانه قد يمكن أن
يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بيته تقوم عندهم لا يقبل الحاكم منهم ومن غيرهم غير ذلك من وجوه العلم التي لا تكون
شهادة قطع وينبغي للحاكم أن يقول اتقوا الله ولا تخلفوا الا بعد الاستئذان ويقبل ايمانهم متى حلظوا
(من يقسم ويقسم فيه وعليه) قال الشافعي رحمه الله يخلف في القسامة الوارث البالغ غير المغلوب على
عقله من كان منهم مسلما أو كافرا عدلا وغير عدل ومحجورا عليه والقسامة في المسلمين على المشركين
والمشركين على المسلمين والمشركين فيما بينهم مثلها على المسلمين لا تختلف لان كلا ولي دمه وارث دية المقتول
وماله الا أن لا يقبل شهادة مشرك على مسلم ولا تستدل بقوله بحال لان من حكم الاسلام ابطال أخذ الحقوق
بشهادة المشركين (قال الشافعي) وليد العبد القسامة في العبد وجبت القسامة له على الارحار وأعيدهم
غير ان الدية على الارحار في أموالهم وعواقلهم والديات في رقاب العبيد ودية العبد عنه ما كان واذا وجبت
القسامة في عدا مآذون له في التجارة أو غير مآذون له فيها سواء والقسامة لسيد العبد وليس للعبد قسامة لانه
ليس بمالك وكذلك المدر والمدره وأم الولد لان كل هؤلاء لا يملك والقسامة لساداتهم يومئذ وان كان
للكاتب عبد فوجبت له قسامة أقسم لانه مالك فان لم يقسم حتى يهجر لم يكن له أن يقسم وهو مملوك وكان لسيد
أن يقسم ويحرم كونه ويصير العبد الذي يقسم فيه لسيد بالميراث فجعله كحال رجل في هذا وجبت له في عبد
له أو ابن أو غيره قسامة فلم يقسم حتى مات تقسم ورثته ويستحقون الدية لانهم يقومون مقامه وعليه يكون
مما لك ومن قتل عبد الأم ولد فلم يقسم سيد هاتحي مات وأوصى بئس العبد له لم تقسم ورثته وكان لها
نعم العبد وان لم تقسم الورثة لم يكن لها ولا لغيره شيء الا ايمان المدعى عليهم ولو وجبت القسامة لرجل في عبد
فلم يقسم حتى ارتد عن الاسلام فكف الحاكم عن أمره بالقسامة فان تاب أقسم وان مات أو قتل على الردة
بطلت القسامة لانه لا وارث له انما يأخذ ماله فبا ولو أمره مرتدا فاقسم استحق الدية فان أسلم كانت له وان
مات قبل الاسلام قبضت فأنعمه ولو كانت القسامة وجبت له في ابنه ثم ارتد قبل يقسم كان الجواب فيها
كالجواب في العبد لما حكم أن يأمره يقسم وتثبت الدية فان تاب دفعها إليه وان مات على الردة قبضها فأنعمه
ولو كان ابنه جرح فلم يمت حتى ارتد أبوه ثم مات الابن بعد رد الاب لم يكن الاب له وارثا ولم يكن له أن يقسم
وأقسم ورثة الابن سوى الاب ولو رجع الاب إلى الاسلام لم يكن له من ميراث الابن شيء ولو جرح رجل

ثم ارتدت فماتت مردوا ووجبت فيه القسامة بطلت القسامة لانه لا وارث له ولو جرح ثم ارتدت ثم رجع الى الاسلام قبل يموت ثم مات كانت فيه القسامة لانه موروث (قال الشافعي) ولو جرح عبد فاعتق ثم مات حرا وجبت فيه القسامة لو رثته الاحرار وسيد المعتق بقدر ما علك سيد المعتق مما وجب في جراحه وقدر ما علك الورثة سواهم من ميراثه كان سيد مملك بجراحه ثلث دية حرق يلف ثلث الايمان والورثة ثلثها بقدر موارثهم فيها ولو نجح القسامة فمات دون النفس واذا أصيب رجل بموضع نجح فيه القسامة فمات مكانه ففيه القسامة وان أصيب في ذلك الموضع بجرح ثم عاش بعد الجرح مدة طويلة أو قصيرة صاحب فراش حتى مات ففيه القسامة وان كانت تقبل وتدير وان لم يثلثم الجرح لم يكن فيه قسامة وان مات وقال ورثته لم يرزل صاحب فراش حتى مات جعلت عليهم الايمان في الاول والاخر لمات من ذلك الجرح وجعلت لهم في القسامة الدية وفي الجنابة العمد التي قامت بها البينة أو أقر بها الجاني القودا أو قسم والمات منها ومن أوجب له دية نفس بين أو أوجب له ان يرأى من نفس بين لم يستحق هذا ولم يرأى من هذا بأقل من حسن عينا والأثمان في الدماء خلاف الايمان في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين عين وفي الدماء خسون عينا عاين رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة فلم يخز في عين دمه بربها المحلف ولا يأخذها المدعي أقل من حسن عينا والله أعلم (الورثة يضمنون) قال الشافعي واذا قتل الرجل فوجبت فيه القسامة لم يكن لاحد ان يقسم عليه الا ان يكون وارثا كان قتله عدا أو خطأ وذلك لان النفس بالقسامة الادية المقتول ولا يملك دية المقتول الا وارث فلا يجوز ان يقسم على ما لا يستحقه الامن له المال بنفسه أو من جعل الله تعالى له المال من الورثة (قال الشافعي) ولو وجبت في رجل قسامة وعده دين وله وصايا ما منع الورثة من القسامة فقال أهل الدين أو الموصى لهم ان يقسموا لم يكن ذلك لهم وذلك انهم ليسوا بالجنجى عليه الذي وجب له على الجاني المال ولا الورثة الذين أقامهم الله تعالى مقام الميت في ما له بقدر ما فرض له منه (قال الشافعي) ولو رثك القاتل وارثين فاقسم أحدهما فاستحق به نصف الدية أخذها الغرما من يده فان فضل منها فضل أخذ أهل الوصايا ثلثها من يده ولم يكن لهم ان يقسموا أو يأخذوا النصف الآخرة ان أقسم الوارث الآخر أخذ الغرما من يده ما في يده حتى يستوفوا ديونهم وان استوفوها أخذ أهل الوصايا الثلث مما في يده وان كان الغرما ما به دين فاستوفوا من نصف الدية الذي وجب للذي أقسم أو لآلته أقسم الآخر جرح الاول على الآخر بخمس دينار أو لار جمع عليه في الوصايا لان أهل الوصايا انما يأخذون منه ثلث ما في يده لا كله كما يأخذ الغرما ولا يقسم ذو قرابة ليس بوارث ولا ولي بينهم ولم الميت حتى يبلغ النيم فان مات النيم قام ورثته في ذلك مقامه وان طلب ذو قرابة وهو غير وارث القاتل ان يقسم جمع القسامة لم يكن ذلك له فان مات ابن القاتل أو زوجته أو أم أو أجدته فورثته وذو القرابة كان له ان يقسم لانه صار وارثا ومن وجبت له القسامة وهو غائب أو محلول أو صبي فلم يحضر الغائب أو حضر فلم يقسم ولم يبلغ الصبي ولم يرق المغنوء أو بلغ هذا أو أفاق هذا لم يقسموا ولم يطولوا حقهم في القسامة حتى ماتوا قام ورثتهم مقامهم في أن يقسموا بقدر موارثهم منهم وذلك ان رث ابن عشر مال أبه ثم عتق فزنته عشرة فكفون على كل واحد من العشرة عين واحدة من قبل أن له عشر العشرة من ميراث القاتل وعشر العشرة واحد وهكذا في غيرهم من الورثة يقسمون على قدر موارثهم قال قائل ففي حديث ابن أبي الجوزي ذكر أخى

(١) قوله وذلك هكذا في النسخ ولعلهم من زيادة النسخ (٢) لعل النفس زائدة فانظر وحرر

هذا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدهم وحده بخمسة وعشرين جزءا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أذن في ليلة ذات برد وريح فقال الأصوافي الرحال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول الأصوافي الرحال * أخبرنا ابن عيينة عن أبي بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مديه في الليلة المطيرة والليالي الباردة ذات ريح

المقتول ورجلين معه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم تحلفون وتستحقون فكيف لا يحلف الأوارث قلت قد يمكن أن يكون قال ذلك لأورث هو وغيره ويمكن أن يكون قال ذلك لأورثه وحده تحلفون لواحد أو قال ذلك لجماعتهم يعني به يحلف الورثة أن كان مع أخيه الذي حكى أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم وأورث غيره أو كان أخوه غير وارث له وهو يعني بذلك الورثة فان قال قائل ما الدلالة على هذا فان جميع حكم الله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما سوى القسامة أن عين المرء لا تكون إلا بما يدفع بها الرجل عن نفسه كما يدفع قاذف امرأته الحدة عن نفسه وبني بها الولد (١) وكما يدفع بها الحق عن نفسه والحد وغيره وفيما يأخذ بها الرجل مع شاهد يدعي المال فيشكل المدعى عليه ويزد عليه البين فيأخذ بيئته ونكول صاحبه مادعى عليه لأن الرجل يحلف فيأمره ولا يحلف فيملك غيره بيئته شيئاً فلما لم يكن في الحديث بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها لغير وارث ويستحق بها الوارث لم يحجز فيها والله أعلم إلا أن تكون في معنى ما حكم الله عز وجل به من الأيمان ثم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون من أنه لا يملك أحد بيمين غيره شيئاً

(بيان ما يحلف عليه القسامة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للما كمن يسأل من وجبت له القسامة من صاحبك فإذا قال فلان قال فلان وحده فان قال نعم قال عبداً أو خطأ فان قال عبداً له مال العمد فان وصف ما يجب عليه قصاص لواقمت بيئته أحلفه على ذلك وان وصف من العمد ما لا يجب فيه قصاص وانما يكون فيه العقل أحلفه على ذلك بعد اثباته وان قال قتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمي النفر فان قال لا أعرفهم وأنا أحلف على هذا أنه فمين قتله لم يحلفه حتى يسمي عدداً لنفر معه فان كانوا ثلاثة أحلفه على الذي أنيته وكان له عليه ثلث الدية أو على عاقلته وان كانوا أربعة فربما وان لم يثبت عددهم لم يحلف لأنه لا يدري كم يلزم هذا الذي يثبت ولا عاقلته من الدية لو حلف عليه ولو عمل الحاكم فأحلفه لقتل فلان فلا نولم يقل عبداً أو خطأ أعاد عليه عدد ما يلزمه من الأيمان لان حكم الدية في العمد أنها في ماله وفي الخطأ أنها على عاقلته ولو عمل فأحلفه لقتله مع غيره عبداً ولم يقل قتله وحده أعاد عليه البين لقتله وحده ولو عمل فأحلفه لقتله مع غيره ولم يسم عدد الذين قتلوه معه أعاد عليه الأيمان اذا عرف العدد ولو أحلفه لقتله وثلاثة معه لم يسمهم قضى عليه ربع الدية أو على عاقلته فان جاءوا بواحد من الثلاثة فقال قد أثبت هذا أحلفه أيضاً عليه عدة ما يلزمه من الأيمان فان كان هذا الوارث وحده أحلفه بخسين عينا لقتله مع هؤلاء الثلاثة فان كان يرث النصف فنصف الأيمان ولم تعد عليه الأيمان الأولى ثم كلما أثبت واحداً معه أعاد عليه ما يلزمه من الأيمان كما يتبدى استحلافه على واحد لو كانت دعواه عليه منفردة وان كان له وارثان فأغفل الحاكم بعض ما وصفت أن عليه أن يحلفه عليه وأحلفه مغفلاً بخسين عينا ثم جاء الوارث الآخر خلف خسا وعشرين يميناً أعاد على الأول خسا وعشرين يميناً لانها هي التي تلزمه مع الوارث معه وانما أحلفه أولاً بخسين عينا لانه لا يستحق نفيهم من الدية إلا بها اذا لم تتم أيمان الورثة معه بخسين يميناً

(عدد الأيمان على كل حالف)

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجب على أحد حتى تكمل أيمان الورثة بخسين يميناً وسواء كثر الورثة أو قلوا واذا مات الميت وترك وارثاً واحداً قسم بخسين يميناً واستحق الدية وان ترك

(١) قوله وكما يدفع بها الحق المخ هكذا في الأصل وفي المقام دقة لأن من معها التحريف فانظر كتبه معجده

الأصول أو في رجالكم
* أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الارقم أنه كان يوم
أصحابه يوماً فذهب
ل حاجته ثم رجع فقال
سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول اذا
وجد أحدكم الغائط
فليدأ به قبل الصلاة
* أخبرنا الثقة عن
هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الارقم أنه خرج الى
مكة فصعبه قوم فكان
يؤمهم فأقام الصلاة
وقدم رجلاً وقال قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا أقمت
الصلاة وجد أحدكم
الغائط فليدأ بالغائط
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن محمد بن
الربيع أن عتب بن
مالك كان يوم قومه
وهو أعشى وأنه قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انها تكون الظلة
والمطر والسيل وأنا
رجل ضرير البصر
فصل يا رسول الله في بيتي

وارتين أو أكثر فكان أحدهما صغيراً أو غائباً أو مغلوباً على عقله أو حاضر الغافل يحلف فأراد أحدهما
 البين لم يجس على غائب ولا صغير ولم يطل حقه من ميراثه من دمه باستئذان غيره من البين ولا كذابه دعوى
 أخيه ولا صغيره وقيل للذي رد البين أنت لاسترجب شيأ من الدية على المدعي عليهم ولا على عواقلهم إلا
 بخمين عينا فان شئت ان جعل يحلف خمسين عينا وتأخذ نصيبك من الميراث لا يزاد عليه قبلت منك وان
 امتنع فذبح هذا حتى يحضره معك وارث تقبل عنه فتحلفان خمسين عينا أو ورثته فكل أيمانكم خمسين
 عينا كل رجل منكم بقدر ما يجب عليه من الأيمان أو أكثر ولا يجوز أن يزاد على وارث في الأيمان على
 قدر حصته من الميراث إلا في موضعين أحدهما ما وصفت من أن يغيب وارث أو يصغر أو ينكل فيرد بأحد
 الورثة البين فلا يأخذ حقه إلا بكل خمسين عينا فيزاد عليه في الأيمان في هذا الموضع ولا يجبر على الأيمان أو يدع
 الميت ثلاث بنين فتكون حصه كل واحد منهم سبعة عشر عينا إلا لثلاث بنين فلا يجوز في البين كسر ولا يجوز
 أن يحلف واحد منهم سبعة عشر عينا وعليه ثلثا بنين ويحلف آخر سبعة عشر (١) ولا سبعة عشر وزيادة ويحلف
 كل واحد منهم سبعة عشر عينا فيكون عليهم زيادة بنين بينهم وهكذا من وقع عليه أوله كسر بنين جبرها
 وإن لم يدع القليل وارثا إلا بنه أو أبا وأما وأخاه أجزأ أن يحلف خمسين عينا لأنه مال المال كله وكل من ملك
 شيأ حلف عليه وهكذا لو يدع الابنة وهي مولاه حلفت خمسين عينا وأخذت النصف بالنسب
 والنصف بالولاء وهكذا لو يدع الزوجة وهي مولاه وإذا ترك أكثر من خمسين وارثا سواء في ميراثه
 كاهم بنون معاً أو أخوة معاً وعصبة في (١) القعد بدله سواء حلف كل واحد منهم عينا وإن جازوا خمسين
 أضعافا لانه لا يأخذ أحدا لا بغير سنة ولا إقرار من المدعي عليه بل بيمين منه ولا عكس أحد بنين غيرهما
 ولو كانت فيهم زوجة وفورثت أربع أو اثنتين حلفت ربع الأيمان ثلاثة عشر عينا يزاد عليها كسر بنين
 أو بن الأيمان سبعة أيمان يزاد عليها كسر بنين لما وصفت من أنه لا يجوز إذا كان على وارث كسر بنين إلا
 أن يأتي بنين ثمانية

(٢) نكول الورثة واختلافهم في القسامة ومن يدعى عليهم قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا كان
 للقتل وارثان فامتنع أحدهما من القسامة لم يمتنع ذلك الآخر من أن يقسم خمسين عينا ويستحق نصيبه من
 الميراث وكذلك أن كان الورثة عددا كثيرا فنكولوا الواحدا وكذلك أن كان المقسم عليه عدلا ونقسم
 غيره عدل فقلت قسامته لانه حتى يأخذه بهينه فالعدل وغير العدل سواء كما يكون للرجلين شاهد وللرجل شاهد
 فبئس أحدهم أو أكثرهم من البين ويحلف غيره منهم فيكون للحالف أخذ حقه كما يدعى على الرجل حق فيقر
 به بعضهم وينكر بعض فجعل الحلف المشكروا ويرأى يؤخذ من المقر ما قرره فإذا كانت على الرجل في القسامة
 أيمان فلم يكملها حتى مات كان على الورثة أن يشدوا الأيمان التي كانت على أبهم ولا يحاسنوا بآيمانه لأن
 آيمانه غير آيمانهم وهول يمكن بأخذ بآيمانه شأ حتى يكمل ما عليه فيه ولو كان لم يمت ولكنه لم يكمل آيمانه
 حتى غلب على عقله فإذا أفاق أحسب بما بقي من آيمانه ولم يسقط من آيمانه الماضية شئ من قبل أن
 عليه عدل شئ فإذا أتى به مجموعا أو مفردا فعد حاكم فقد أدى ما عليه ولوجهه عند حاكمين ويجب على الحاكم
 أن يشد له عدد ما حلف عنده قبل يغلب على عقله وما حلف عنده غيره ولو حلف على بعض الأيمان ثم
 سأل الحاكم أن ينظر انظره فإذا جاءه لتكامل الأيمان حبس له ماضيه منها عنده وإذا كان للقتل
 نجيبه القسامة وارثان فادعى أحدهما على رجل من أهل المحلة أنه قتلته ودمه وأرأى صاحبه أن قال
 ما قلته كان فيها قولان أحدهما أن لولي الدم المدعي الذي لم يبرأ أن يحلف خمسين عينا ويستحق على المدعي
 عليه نصف الدية أن كان عددا في ماله وعلى العاقلة أن كان خطأ ومن قال هذا القول قال لو كان عدلا
 (١) قوله ولا سبعة عشر الخ كذا في الأصل وانظر (٢) قوله في النفع داليه سواء أي مستوفى في درجة النسب
 إلى الميت كتبه مصححه

مكنا اتخذ مصلى
 فجاءه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال
 ابن نجبان تصلى فاشأ
 إلى مكان من البيت
 فصلى فيه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 * أخبرنا إبراهيم بن سعد
 عن ابن شهاب عن
 محمود بن الربيع أن
 عثمان بن مالك كان
 يؤم قوموه وهو أعمى
 * أخبرنا ابن عيينة عن
 عمار الدهني عن امرأة
 من قوموه يقال لها
 حبيزة عن أم سلمة رضى
 الله عنها أنها أمتن
 فقامت وسطا
 * أخبرنا عبد المجيد بن
 عبد العزيز عن ابن
 جريج أخبرني عبد الله
 ابن عبد الله بن أبي مليكة
 أنهم كانوا بنون عائشة أم
 المؤمنين بأبي الوادى
 هو وعبيد بن عبد
 والمصور بن مخرمة
 وناس كثير فقومهم
 أبو عمرو ومولى عائشة
 رضى الله عنها وأبو
 عمرو غلاما حبسهما
 يعنق (قال) وكان
 أمام بنى محمد بن أبي بكر

فنهده أنه كان في الوقت الذي قتل فيه وهم يتصادقون على الوقت غائبين لا يمكن أن يصل منه في ذلك الوقت ولا في يوم إلى موضع القتل لم ير أنه واحد لا تجوز زسهاته ولو كان الوارثان اثنين عدلين فنهداه بهذا أو شهدا على آخر أنه قتله أجزأتهما وتهما ولم يجعل فيه قسامة والقول الثاني أنه ليس للورثة أن يشعروا على رجل يبرئه أحدهم إذا كان الذي يبرئه يعقل فإن أراءهم مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ كان السابقين منهم أن يخلفوا

(ما يسطح حقوق أهل القسامة من الاختلاف ولا يسطحها) قال الشافعي وإذا اختلف الوارثان فمن يجب عليه القسامة فكانت دعواهما معا مما يمكن أن يصدق فيه بحال لم يسطح حقهما في القسامة وذلك مثل أن يقول هذا قتل أبي عبد الله بن خالد ورجل لا يعرفه ويقول الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا يعرفه لأنه قد يجوز أن يكون زيد بن عامر هو الرجل الذي عرفه الذي جهل عبد الله بن خالد وأن يكون عبد الله بن خالد هو الرجل الذي جهله الذي عرف زيد بن عامر ولوقال الذي ادعى على عبد الله قد عرف زيداً وليس بالذي قتل مع عبد الله وقال الذي عرف زيداً قد عرف عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففيها قولان أحدهما أن يكون لكل واحد منهما أن يقسم على الذي ادعى عليه يأخذ منه ربع الدية ومن قال هذا قال حتى كل واحد منهما غير حق صاحبه كرجلين لهما حق على رجل فأبرأه أحدهما با كذاب البينة لأنه قد يمكن في كل المدعى عليهما القتل وفي كل واحد من الوارثين وعلى كل واحد منهما الوهم أو ثبت كل واحد منهما أن مع الذي ادعى عليه قاتل غيره وإن ادعى كل واحد منهما على غير الذي أبرأه قاتل مع الذي ثبت عليه كان لكل واحد منهما أن يقسم يأخذ منه حصته من الدية والقول الثاني أن ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد فيقسمان عليه ومن قال هذا قال هذان ليسا كرجلين لهما حق على رجل فاكتب أحدهما بيته فبطل حقه وصدق الآخر بيته فأخذ حقه لأن هذا الحق أخذ بغير قول المدعى وحده وأخذ بهادة أمر المسلمين مقبول مثلهما والقسامة حق أخذ بدلالة وأعيانها ما بينهما واران له ولا يأخذانه وكل واحد منهما يكذب صاحبه ومن قال هذا قال لو أن وارثين وجبت لهما القسامة ادعى كل واحد منهما على رجل أنه قتل أباه وحده لم يكن لواحد منهما أن يقسم على واحد من الذي ادعى عليه ولا على غيره لأنه قد أبرأ غيره بدعواه عليه وحده وأنه لا يمكن فيهما أن يكونا صادقين بحال ولا يكون أحدهما قاتله وحده والآخر قتله وحده وكذلك لو كان له معهما وارث ثالث فادعى على الذي ادعى عليه وحده وأمع غيره لم يكن ذلك له ولو وجبت لهما فادعى أحدهما على واحد بعينه وقال الآخر لا أعرفه وامتنع من القسامة كان الذي أثبت القسامة عليه أن يقسم تحسب حينئذ يأخذ حصته من الدية لأن امتناع أخيه من البين ليس با كذابه فإذا لم يكن كذابه فله أن يخلف بكل حال وكذلك لو ادعى واران أنه قتل أباهما فقال أحدهما قتله وحده وقال الآخر قتله وأخرمه كان للذي أقر الدعوى عليه وحده أن يخلف يأخذ منه ربع الدية والآخر يخلف يأخذ ربع الدية لاجتماعهما على أن عليه نصف الدية وأقر أحدهما بأنها عليه كلها ولا يؤخذ في هذا القول إلا اجتماعا عليه ولا يكون للذي ادعى على الباقي أن يخلف لأن أخاه يكذبه أن يكون قاتلا فلي هذا هذا الباب كله

(الخطأ والعدق في القسامة) أخبرنا الزبير قال قال الشافعي إذا وجبت القسامة لم أحلف للورثة حتى أسألهم أعدا قتل صاحبهم أو خطأ فان قالوا عدا أحلفتهم على العدو جعلت لهم الدية في مال القاتل حالة

وعروة * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال سمعت عبد ابن عمر يقول اجتمع جماعة فيما حول مكة قال حسبته أنه قال في أعلى الوادي ههنا وفي الحج قال فانت الصلاة فتقدم رجل من آل أبي السائب أجمعى اللسان قال فآخرو المسورين مخزومة وقدم غيره فبلغ عمر بن الخطاب فلم يعترفه بنى حتى جاء المدينة فلما جاء المدينة عذره بذلك فقال السور أنظر في أبا أمير المؤمنين أن الرجل كان أجمعى اللسان وكان في الحج فخشيت أن يسمع بعض الحاج قراءته فأنشد بهجته فقال هتاك ذهب بها فقال نعم فقال قد أصبت أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح

مغلطة كدبة العبد وإن قالوا خطأ أحلقهم لقتله خطأ ثم جعلت الدية على غافلة القتال في مضي ثلاثين سنة كدبة الخطأ وهكذا إذا كانت السليين على مشركين أو مشركين على مسلمين أو مشركين على مشركين أحرار لا تختلف فإذا كانت القسامة على عبد أو قوم فهم عبد كانت الدية في الخطأ والعمد في عتق العبدون مال سيده وعاقلته ولا تكون القسامة إلا عند ما كتموا إذا أقسموا بأغير أمرها كتم أعاد عليهم الحاكم الأيمان ولم يحسب لهم من أعيانهم قبل استخلافهم شيئا

(القسامة بالبيعة وغيرها)

(قال الشافعي) وإذا حلف ولادة الدم على رجل أنه قتل لهم قتيلا وحده وأخذوا منه الدية أو من عاقلته ثم جاء شاهدان عاينه البراءة الذي أقسموا عليه من قتل قتيلهم ردالة القتل ما أخذوا من الدية على من أخذوا منه وذلك أن يشهد شاهدان أن هذا الذي أقسموا عليه كان يوم كذا من شهر كذا وذلك القتال بمكة والقتل بالمدينة أو كان يبدل لا يمكن أن يبلغ موضع القتل في يوم ولا أكثر أو يشهدون على أن فلانا الذي أقسموا عليه كان معهم قبل طلوع الشمس إلى زوال الشمس وانما قتل القتل في هذا الوقت وأما معنى هذا ما يثبت الشاهدان أن هذا المقسم عليه برى من قتل صاحبهم فإن شهدوا أن فلانا رجلا خرق قتل صاحبهم لم يخرج له حتى ينظر فإن جازت شهادتهم على فلان أخرجهت الدية التي أخذت بالقسامة فردت إلى من أخذت منه وإن ردت عن فلان لم يخرج التي أخذت بالقسامة بشهادته لم يخرج شهادته على رجل بعد أدوة إلا بأن يعدلهم من يجرى إلى نفسه أو يدفع عنها ولا يقبل شاهدان من عاقلة المدعى عليه إذا ادعى القتل خطأ أن يبتدوها بما يرى المدعى عليه في الخطأ لأن في ذلك براءة لهم عما يلزمهم من الدية وقد قيل إن كان القتل عمدا لم يقبل ذلك المدعى عليه لأن ذلك إبراءه من اسم القتل ولأن كان الشاهدان يكونان إذا شهدا أرا أنفسهما من شيء من الدية أو جرا إلى أنفسهما (قال الشافعي) وإن لم يقطعوا الشهادة بما بين برأته لم يكن برأيا وذلك مثل أن يكون القتل ببلد فيقتل يوم الجمعة لا يدري أي وقت قتل فيه فيشهد هؤلاء الشهود أن هذا كان معهم يوم الجمعة طول النهار وفي بعض النواحدون بعض أو في حبس وحديدا وأمر بضالته فذبحك أن يقتله في وقت لم يكن معهم فيه وينقل من السجن والحديد ويقتله في الحديد ويقتله وهو مريض (قال الشافعي) ولو شهدوا على الورثة أنهم أقرؤا أن هذا المقسم عليه لم يقتل أباهم وأنه كان غنيا حاضرا قتل أبهم وأوله في اليوم الذي قتل فيه أبهم كان لا يمكن أن يبلغ حيث قتل أبهم أو أنهم أقسموا عليه عارفين بأنه لم يقتله أحد أخذت الدية منهم وللإمام تعزيرهم بأقرارهم وأخذ المال بالباطل ولو كانوا شهدوا على أنهم قالوا إن كذا لغيرنا عن قتله قبل القسامة بعد هالهم ردوا شيئا لأن أحلقهم وأما علمهم غيبا وكذلك لو شهدوا قبل القسامة وبعد هالهم قالوا ما نحن على يقين من قتله كان لهم أن يقسموا قديصدون الشهود دعيا لا يستيقنون وانما يقين العيان لا الشهادة ولو شهدوا عليهم أنهم قالوا قد أخذنا منه الدية أو من عاقلته الدية بظلم سلوا فإن قالوا قلناه لأن القسامة لا توجب لتأدية حلفوا بالله ما أرادوا غير هذا وقيل لهم ليس هذا ظلم ولا سميتهم ظلما وإن لم يحلفوا على هذا حلف المدعى عليه ما قتل صاحبهم وردوا الدية فإن قالوا أردنا بقولنا أخذنا الدية بظلم بنا كذبنا عليه ردوا الدية وعزروا ولو أقسم الورثة على رجل أنه قتل أباهم وحده وشهد شاهدان على رجل غيره أنه قتل أباهم فادعى الورثة على القتال المشهود عليه دم أبهم وسألوا القويدة أو والدته لم يكن ذلك لهم لأنهم قد زعموا أن قاتل أبهم رجل واحد فأبرأ منه غيره وردوا ما أخذوا من الدية بالقسامة لأنه قد شهدوا أن أخذوا منه الدية بالبراءة وأبرؤوه بدعواهم على غيره ولو ثبتوا ابتاعوا بدعواهم على الأول وكذبوا البيعة لم يأخذوا من الآخر عقلا ولا قودا لأنهم أبرؤوه وردوا ما أخذوا من الأول لأن الشاهدين قد شهدا بالبراءة ولو أن شاهدين شهدا

بينهم وحانت الصلاة فبما المودن إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال أنصلي للناس فأقيم فقال نعم فصل إلى أبو بكر فبما رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس (قال) وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما كثرت الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أنك مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بالناس فلما انصرف قال يا أيكم ما منعكم أن تبتذوا أمرنا فقال أبو بكر ما كان لأبي فبما أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لي أراكم أكثر من التصفيق فإن به شيء في صلاته

لرجل بما يبرئه من دم رجل كما وصفت ثم أقر المشهود له أنه قتله عمدا أو خطأ زمه الدم كما أقر به وإذا أنزبه خطأ زمه في ماله في ثلاث سنين دون عاقلته ولو أن ولادة الدم أقر وأن رجلا لم يقتل أباهم وادعوا على غيره وأقر الذي أبرؤه أنه قتل أباهم منفردا فقد قيل يؤخذ باقراره ويكون أضدق عليه من ابرائهم له كشهادة من شهده بالبراءة وقيل لا يؤخذ باقراره من قبل أن ولادة الدم قد أبرؤه من دمه وسواء ادعوا الوهم في ابرائه ثم قالوا أنبئنا نكثته أو لم ندعوه

﴿ اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم ﴾ قال الشافعي ولو أن رجلا ادعى أن رجلا قتل أباه عمدا بما فيه القود وأقر المدعى عليه أنه قتله خطأ فالقتل خطأ والدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يخلف ما قتله الأخطأ فإن نكل حلف المدعى لقتله عمدا وكان له القود وهكذا أن أقر أنه قتله عبد بالشيء الذي إذا قتله به لم يقمده ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحده خطأ فأقر المدعى عليه أنه قتله هو وغيره معه كان القول قول المفرع عنه ولم يعزم الانصف الدية ولا يصدق على الذي زعم أنه قتله معه ولو قال قتلته وحدي عمدا وأنا مغلوب على عقلي فمرض فان غلب أنه كان مريضاً مغلوباً على عقله قبل قوله مع عينه وإن لم يعلم ذلك فعليه القود بعد أن يخلف ولي الدم لقتله غير مغلوب على عقله وهكذا لو قامت عليه بينة بأنه قتله فقال قتلته وأنا مغلوب على عقلي (قال الشافعي) وإذا وجد القاتل في محله قوم يختلط بهم غيرهم أو مسجداً أو سوقاً أو موضع مسير إلى دار مشتركة أو غيرها فلا قسامة فيه فان ادعى أولؤه على أهل المحلة لم يخلف لهم منهم الأمن أنبتوا عينه فقالوا نحن ندعى أنه قتله فان أنبتوهم كلهم وادعوا عليهم وهم مائة أو أكثر وفيهم نساء ورجال وعبيد مسلمون كلهم أو مشركون كلهم أو فيهم مسلم ومشرك أحلقوا كلهم بيننا وبيننا لانهم يزidon على حسين وان كانوا أقل من حسين رد الأيمان عليهم فان كانوا خمسة وعشرين حلفوا بميتين عشرين وان كانوا ثلاثين حلفوا بميتين عشرين لان على كل واحد منهم مينا وكسرين ومن كانت عليه كسرين حلف مينا تامة وليس الأحرار المسلمون بأحق بالإيمان من العبيد ولا العبيد من الأحرار ولا الرجال من النساء والنساء من الرجال كل بالغ فيهما سواء وان كان فيهم صبي ادعوا عليه لم يخلف وإذا بلغ حلف فلن مات قبل البلوغ فلا شيء عليه ولا يخلف واحد منهم الا واحد ادعوا عليه بنفسه فانا حلفوا برؤا وإذا نكلوا عن الإيمان حلف ولادة الدم حسين ومينا واستحقوا الدية ان كانت عمداً في أموالهم وراقب العبيد منهم بقدر حصصهم فيها وان كانت خطأ فعلى عاقلهم وان كان ولي القاتل ادعى على اثنين منهم خلف أحدهما وامتنع الآخر من البين برئ الذي حلف وحلف ولادة الدم على الذي نكل ثم زمه نصف الدية في ماله ان كان عمداً وعلى عاقلته ان كان خطأ لانهم اتعاهدوا أنه قاتل مع غيره وسواء في النكول عن البين المحجور وعليه وغير المحجور عليه ان نكل منهم واحد حلف المدعى عليه وكذلك سواء في الأقرار اذا أقر المحجور وعليه وغير المحجور عليه بالجنابة لزمه منها ما يلزم غير المحجور وعليه والجنابة خلاف البيع والشراء وقد قيل لا يلزمه بالجنابة العمد في الأقرار والنكول

﴿ باب الأقرار والنكول والدعوى في الدم ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وكذلك العبد سواء في الأقرار بالجنابة والنكول عن البين فيها الا في خصلته بان العبد اذا أقر بجنابة لا قصاص فيها لم ينسحب فيها وأشهدنا كما يقر براهباني عتق أزمه اياه الله حين أقر بعمال لغيره فلا يجوز اقراره في مال غيره وإذا صار له مال كان اقراره فيه وإذا ادعوا على عشرة فيهم صبي

فليسح فانه اذا سح التفت اليه وانما التصديق لثبته (قال أبو العباس يعني الاصم) أخرجت هذا الحديث في هذا الموضع وهو معاد الأمانة مختلف الالفاظ وفيه زيادة ونقصان * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا عن ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من السنة أن لا يؤمهم الا صاحب البيت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قتادة قال حدثنا أبو سليمان مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال قال لارسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا كبرا أيتوني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرني نافع قال أقيمت الصلاة في مسجد بطائفة من المدينة ولابن عمر قريبا من ذلك المسجد أرض

رفعت حصه الصبي عنهم من الدية ان استحققت وان نكلوا حلف ولا الدم وأخذوا منهم تسعة أعشار الدية وإذا بلغ الصبي حلف فبرئ أو نكل خلف الولي وأخذ منه العشرة إذا كان القتل عمدا (قال الشافعي) وإذا ادعى على جماعة فيهم معنوه فهو كالصبي لا يحلف وذلك أنه لا يؤخذ باقراره على نفسه فان أقام من العتة أحلف وتسعة البين بعد مسئلته عما ادعوا عليه وان نكل حلف ولا الدم واستحقوا عليه حصته من الدية وان ادعى على قوم فيهم سكران لم يحلف السكران حتى يبقوا ثم يحلف فان نكل حلف أولياء الدم واستحقوا عليه حصته من الدية (قال الشافعي) وإذا وجد القاتل في دار رجل وحده فقد قيل لا يبرأ الا بتخمين عينا إذا ادعى عليه القتل

(١) قتل الرجل في الجماعة (٢) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كانت الجماعة في مسجد أو مجمع غير المسجد فازدحافات رجل منهم في الزحام قيل لوليه ادع على من شئت منهم فإن ادعى على أحد بعينه أو جماعة كانت في المجمع الذي قتل فيه أو جماعة عكن أن يكون قاتله زحام قبلت دعواه وحلف واستحق على عواقبهم الدية في ثلاث سنين وان ادعاه على من لا يمكن أن يكون زحمة بالكرة كان يكون في المسجد ألف فبدعه عليهم فلا تقبل دعواه لانه لا يمكن أن يكون كلهم زحمة فان لم يدع على أحد بعينه يمكن أن يكون زحمة لم يعرض لهم فيه ولم يجعل فيه عقلا ولا قودا (قال الشافعي) وهكذا ان قتل بين صفين لا يدري من قتله وهكذا قتل الجماعة في هذا كله (قال الشافعي) وإذا ادعى على رجل بعينه فأنكر المدعى عليه أن يكون كان في الموضع الذي قتل فيه القاتل لم يقسم ولي الدم عليه حتى تقوم بيينة بأنه كان في ذلك الموضع فإذا أقر أو قامت عليه بيينة بذلك فلولي القاتل أن يقسم عليه (قال الشافعي) وسواء فيما تجب فيه القسامة كان بالبيت أو ترسلح أو خنق أو غير ذلك أو لم يكن لانه قد يقتل بما لا أثر له فان قال المدعى عليه القتل انما مات ميتك من مرض كان به أومات فجاء أو به ساقعة أو سبته ما كانت بان لولي القاتل القسامة بما وصفت من أنه قد يقتل بما لا أثر له ولودعت القسامة بهذا دفعتها بان يقول جاء ناجر بخافات من جراحه عندنا

(٣) نكل المدعى عليهم الدم عن الأيمان (٤) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا لم يجعل لولاء الدم الأيمان فادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا أحلف المدعى عليه تخمين عينا ما قتله فإذا حلف برئ من دمه ولا عقل ولا قود عليه وان كان أقر بقتله قتل به الا أن يشاء الوارث العقل وأخذ من ماله أو العقود عن العقل والقود وان لم يقر ونكل عن البين قيل للوارث أحلف تخمين عينا لقتله ولأن القود كهو باقراره وان كان المدعى عليه القتل معنوها أو صبها لم يحلف وأحكمهم منها لانه لو أقر في حاله تلام أزمه اقراره فان أقام المعتوه وبلغ الصبي أحلفته على دعوى ولي الدم فان حلف برئ وان أقر لم يكن عليه القود وكانت الدية عليه في ماله حالة ان كان القتل عمدا وان كان القتل خطأ في ثلاث سنين ولا تضيق عاقبته اقراره وان نكل المدعى عليه الدم عن البين وامتنع الوارث من البين فلا شيء على المدعى عليه وهكذا الدعوى فيما دون النفس من جراح العبد والخطأ لا تختلف ولو كانت الدعوى على رجلين أو ثلثهم قتلوا خطأ حلف كل واحد منهما بما حلف أو عشر من عينا فان حلف أحدهما ونكل الآخر عن البين حلف الولي تخمين عينا على الناكل واستحق نصف الدية عليه ولا يستحق الا بتخمين عينا ورد الأيمان على الذي حلف بها وعشر من عينا حتى يتم عليه نجسونه عينا لا دم لم يحلف معه تمام تخمين عينا وقد قيل لا يبرأ واحد منهما لو حلفا معا الا بتخمين عينا ولا يحسب له عين غيره (قال الشافعي) وإذا ادعى على رجل أنه قتله فلم ينكل ولم يحلف أو حلف فلم يتم الأيمان التي يبرأ بها حتى يموت لم يكن لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم ولو نكل في حياته عن البين كان لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم

(٥) (باب دعوى الدم) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه قتل رجلا وحده أو قتله هو

يعلمها وإمام ذلك المسجد مولاه ومسكن ذلك السولى وأصحابه ثمة قال فلما سمع عبد الله جاء ليشهد معهم الصلاة فقال له المولى صاحب المسجد تقدم فصل فقال عبد الله أنت أحق أن تصلى في مسجدك منى فصلى المولى * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجاج بمنى فصلى مع الحجاج * حدثنا حماد بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه ان الحسن والحسين كانا بهما بن خاف مروان قال فقال ما كانا يصلين إذا رجعا الى منازلهما فقال لا والله ما كنا يزيدان على صلاة الأئمة * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على ركعتين وأبو بكر وعمر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مثله * أخبرنا سفيان حدثنا

وغره بعد فقد قيل لا يبرأ الا بمحسين عينا وقبل يبرأ بمحسته من الايمان وهي خمسة وعشرون ميمنا اذا حلف مع المدعى عليه واذا ادعى عليه جرح أو جراح دون النفس فقد قيل يلزمه من الإيمان على قدر الدية فلو ادعت عليه بدخلف خساو وعشرين ميمنا ولو ادعت عليه موضحة حلف ثلاثة ايمان

﴿باب كيف الميمن على الدم﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو ادعى على رجل أنه قتل رجلا فعدا حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الاعين وما تخفى الصدور ما قتل فلانا ولا أعان على قتله ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل اليه شيء من بدنه ولا من فعله وانما زدت هذا في الميمن عليه احتياطا لانه قد رمى ولا يبرأ بدنه فقصيه الرمية أو رمى الشيء فقصبره شيئا فبطير الذي أصابته رميته عليه فيقتله وقد يجرحه فبرى أن مثل ذلك الجرح لا يقتله وكذلك يضربه بالشيء فلا يجرحه ولا يرى أن مثل ذلك يقتله فأحلفه لسبب كل فيلزمه ما قرأ به أو عصى عليه الميمن فيبرئه (قال الشافعي) واذا ادعى خطأ حلف هكذا وزاد ولا أحدث شيئا عطف به فلان وانما أدخلت هذا في ميمنه أنه يحدث البثر فيموت فيها الرجل ويحدث الجرح في الطريق فيقطع بها الرجل وانما منعني عن الميمنين معاً أن أحلفه ما كان سببا لقتله مطلقاً أنه قد يحدث غيره في المقتول الشيء فيأتف هو المحدث فيقتله فكأن سببا لقتله وعليه العقل ولا قود عليه

﴿عين المدعى على القتل﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الاعين وما تخفى الصدور ما قتل فلان فلا نامن فردا بقتله ما شره في قتله غيره وان ادعى على غيره معه حلف لقتل فلان وفلان فلا نامن فردين بقتله ما شره فيهما وان لم يعرف الخالف الذي قتله معه حلف لقتل فلان فلا ناواخره لم يشركهما في قتله غيرهما فاذا أثبت الآخر أدا عليه الميمن ولم يجزئه الميمن الاوولى وان كان الخالف على القسامة يحلف على رجل جرحه ثم عاش مدة بعد الجرح ثم مات حلف كما وصفت لقتل فلان فلا نامن فردا بقتله لم يشركه فيه غيره وان ادعى الجاني أنه برأ من الجراحة أو مات من شيء غير جراحته التي جرحه باها حلف ما برأ منها حتى توفي منها

﴿عين المدعى عليه من اقراره﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل أنه قتل رجلا هو وآخره مع خطا حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ما قتل فلانا وحدى وقد ضربه معي فلان فكان موته بعد بضربنا معا وانما منعني من أن أحلفه لمات من ضرب بكما معاً أنه قد يموت من ضرب أحدهما دون الآخر والحكم أنهما اذا ضرباه فاتفق ضربهما مات واذا ادعى ولي القتل أن فلانا ضربه وهذا جرحه أو فعله فعلا لا يعيش بعده الا كناية الذبح أحلفته على ما دعى ولي القتل

﴿ممين مدعى الدم﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ادعى الجاني على ولي الدم أن أباه مات من غير ضربه أحلفته على دعواه فان قال أحلفه ما زال أبوه ضمتنا من ضرب فلان لازما للفراس حتى مات من ضربه أحلفته وانما أحلفته لمات من ضرب فلان أنه قد يلزم الفرش حتى يموت من غير مرض ويلزم حتى يموت يحدث يحدث عليه آخر أو جناة يحدثها على نفسه (قال الشافعي) وتسعه الميمن على ما أحلفته عليه على الظاهر من أنه مات من ضربه (قال الشافعي) ولو حلف لمات من ضربه ثم قال قد كان بعد ضربه برأ أفضل بعقل ولا قود لان الظاهر ان هذا يحدث عليه موت من غير ضربه اذا أقبل أو أدبر ولو لم يبرئه السلطان على أن لا يحلف الا بالاثبات أجراه ذلك لان كل ما وصفت من صفة الله عز وجل والميمن باسمه تبارك وتعالى كلفه وانما جعل الله على المتلاعنين الايمان بالله عز وجل في اللعان

﴿الحفظ في الميمن﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولتحفظ الذي يحلف فيقول للحالف والله لقد كان كذا وكذا وما كان كذا فان قال الحالف بالله كان كقوله والله لان ظاهرهما معا ميمنين ولو لحن الحالف فقال والله بالرفع والنصب أحببت أن يعيد القول حتى يرضع ولو مضى على الميمن بغير ارضاع لم يكن عليه إعادة

الاعمش عن أى صالح
عن أبى هريرة يبلغ به
النبي صلى الله عليه وسلم
قال الامام ضامن والمؤذن
مؤمن اللهم فأرشد
الائمة واغفر للمؤذنين
• أخبرنا سفيان بن
عيينة أنه سمع عمرو بن
دينار يقول سمعت جابر
ابن عبد الله يقول كان
معاذ بن جبل يصلى
مع النبي صلى الله عليه
وسلم العشاء أو العتمة ثم
يرجع فيصلها بقومه في
بنى سلمة قال فآخر النبي
صلى الله عليه وسلم العشاء
ذات ليلة قال صلى معاذ
معه ثم رجع فأمر قومه
فقرأ سورة البقرة فتخى
رجل من خلفه فضلى
وحده فقالوا له أنا فقت
قال لا ولكن أتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأتاه فقال يا رسول الله
انك آخرت العشاء وان
معاذ صلى معك ثم
رجع فأما فاتح سورة
البقرة فلما أتت ذات
ناحر فصلت وانما
نحن أصحاب تواضع
نعمل بأدينا فأقبل النبي
صلى الله عليه وسلم على

الجناية عليها دونها بعفو هان شاء أو يستقيدان كان فيها قود أو يأخذ الارش وإذا كانت هي الحامية ضمن
 الاقل من قيمتها أو الجناية للجنى عليه فان عادت بخت أخرى وقد أخرج قيمتها كما هي فاقبلوا أن أحدهما
 اسلامه بذمها ف يرجع الجنى عليه الثاني بارش جانيته على الجنى عليه الاول فيشتريه كان فيها بقدر جانيتهما
 ثم هكذا ان حنت جناية أخرى رجع الجنى عليه الثالث على الاولين فكانوا شرا كاه في قيمتها بقدر الجناية عليهم
 وهذا قول يتوجه ويدخل من قبل أنه لو كان أسلم بذمها الى الاول أخرجهما من يدى الاول الى الثاني إذا كان لهما
 شريكين فإذا قام قيمتهما مقام بذمها فكان يلزمه أن يخرج جميع قيمتها الى الجنى عليه الثاني إذا كان ذلك
 أرض جانيتهما ثم يصنع ذلك بها كما بحثت والقول الثاني أن يدفع الأقل من قيمتها أو الجناية وإذا عادت بخت
 وقد دفع جميع قيمتها لم يرجع الآخر على الاول شيء ورجع الآخر على سيدها فأخذ منه الأقل من قيمتها
 والجناية وهكذا كما بحثت وهذا قول يدخل من قبل أنه ان كان انما ذهب الى العدي يجني فيعتقه سيده أن
 يضمن الأقل من قيمته أو الجناية فهذه لم يعتقها سيدها وذلك اذا عادت عقلت عنه العاقلة ولم يعقل هو عنه وهو يحمله
 يعقل عن هذه (قال الربيع) قال الشافعي والقول الثاني أحب البنا (قال الشافعي) وإذا جنى عليها جناية
 فلم يحكم بها الحاكم حتى مات سيدها فهي لورثة سيدها من قبل أن سيدها قد ملكها بالجناية (قال الشافعي)
 ولداً لم ولد بعد زنتها يعتقون بعقبتها اذا عتقت كان من حلال أو حرام ولو مات أم ولد قبل سيدها كان
 أولادها في يد سيدها إذا ماتت عنه وأبوه كما كانت أمهم تعتق بموته وإذا أسلمت أم ولد للنصراني حبل بينه
 وبينها وأخذها بنفسه عتقها وأن تعمل لها ما يعمل مثلها لم يله في أسلم خلى بينه وبينها وان مات قبل أن يسلم فهي
 حرة بموته وقال بعضهم إذا أسلمت أم ولد للنصراني فهي حرة وعليها أن تسعى في قيمتها وروى عن الاوزاعي
 مثل قوله إلا أنه قال تسعى في نصف قيمتها وقال غيرهما هي حرة ولا تسعى في شيء (قال الشافعي) فان كان انما
 ذهب الى أنه لم يكن له من الأم إلا أن يصيبها فحرمت عليه الاصابة باسلامها فهو يجعل الرجل من أم ولده أن يأخذ
 ما لها بأى وجه ملكته وهب لها أو تصدق به عليها أو وجدت كزراً أو كسبته ويجعل له خدمتها وبعض
 هذا كزمن رقتها فكيف أخرجها من ملكه وهذا لا يحل له وهو لا يبيع أم الولد وإذا لم يبيع مبدى النصراني
 يسلم فكيف باع أم ولده (قال الشافعي) وسواء في الحكم أم ولد النصراني أو المسلم (ربيع) قال الربيع لا تباع
 أم ولد النصراني كالاتباع أم ولد المسلم (قال الشافعي) وليس للنصراني أن يبيع أم ولده النصرانية
 اذا حكمنا أنه يحول دونها لم يحل ويبيعها كما لا يحل بينه وبين بيع ابنه ولا بين بيع مكاتبه وإذا توفي الرجل
 عن أم ولده أو أعتقها فلا عداة عليها وتسبر أحضته فان كانت لا تحض من صغراً وكبراً ثلاثة أشهر أحب
 البنافس لان الحضة اذا كانت براءة في الظاهر فالجحل بين في التي لا تحض في أقل من ثلاثة أشهر والقول
 الثاني أن عليها تسبر ابد لان الحضة لان الله عز وجل أم ولد لثلاثة أشهر مقام ثلاث حضى (قال الربيع)
 وبه يقول الشافعي (قال الربيع) وإذا كانت للرجل أم ولد فخصى أو انقطع عنه الجماع فليس لها خيار لانها
 ليست كالزوجة في حال

(مسئلة الجنين) أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي املاء قال أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن
 سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنتين امرأة
 من بني لحيان قط متباغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالفرقة توفيت فقضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بان ميراثها للبنات وزوجها والعقل على عصبتها (قال الشافعي) فبين في قضاء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ادقضى على امرأة أصابت جنباً بغيره وقضى على عصبتها بان عليهم ما أصابت وإن ميراثها
 لولدها وزوجها (١) وإن العقل على العاقلة وإن لم يرثوا وإن الميراث لمن جعله الله عز وجل له وبين ادقضى على
 (١) قوله وأن العقل هكذا في النسخ بالواو ولها زيادة وقوله أن العقل فاعل لقوله فبين فانظر اراه معصمه

الطهر في الخوف بطن
 نخل فصلي بطائفة
 ركعتين ثم سلم جاءت
 طائفة أخرى فصلى بهم
 ركعتين ثم سلم * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد عن ابن
 جعلان عن عبيد الله بن
 مقسم عن جابر بن عبد الله
 الانصاري أن مـ اذا
 ابن جبل كان يصلى مع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 العشاء ثم يرجع الى
 قومه فصلى بهم العشاء
 وهي له نافله * أخبرنا
 مالك عن اسمعيل بن أبي
 حكيم عن عطاء بن يسار
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كبر في
 صلاة من الصلوات
 ثم أشار بيده ما يمكن
 رجوع وعلى جلده أثر
 الماء * أخبرنا الثقة
 عن أسامة بن زيد عن
 عبد الله بن يزيد عن
 محمد بن عبد الرحمن بن
 ثوبان عن أبي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم عث
 معناه * أخبرنا ابراهيم
 ابن محمد حدثني عبد
 المجيد بن سهل بن عبد
 الرحمن بن عوف عن
 صالح بن ابراهيم قال
 رأيت أنس بن مالك

عصبتها بعقل الجنين وانما فيه غرة لا اختلاف بين أحد أن فبتها خمس من الابل وفي قول غيرنا على أهل الذهب جنون دينارا وعلى أهل الورق ستمائة درهم أن العاقلة في سنة النبي صلى الله عليه وسلم تعقل نصف عشر الدية وذلك أن خمسم من الابل نصف عشر دية الرجل وقدر روى هذا ابراهيم النخعي عن عبيد بن فضالة عن المصير بن شعبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة وقضى به على عاقلة الجانية التي أمابتها (قال الشافعي) وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه يزعمون أن العاقلة تعقل نصف العشر فصاعدا ولا تعقل مادونه وقول غيرهم تعقل العاقلة كل ما كان له أروء وإذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن العاقلة تعقل خطأ الحرفي إلا كثر فضناؤه في الأفل والله تعالى أعلم وانما ذهب أبو حنيفة إلى أن يقضى به فيما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ولا يجعل شيئا قبلا ساعليه وهذا يلزمه في غير موضع قد بين في موضعه (قال الشافعي) وقال غير أبي حنيفة تعقل العاقلة الثلث فصاعدا ولا تعقل مادونه ولا يجوز أن يكون في هذا الاقلنا من أن جناة الحرا إذا كانت خطأ فعملها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفس على العاقلة وجعلها في الجنين وهو نصف عشر النفس على العاقلة وقر بين حكمها وحكم العبد وقرق المسجون فعملوا بعد الحرفي النفس ومادونها وفيما استهلك من مال في مال نفسه دون عاقلته وحكم ما أصاب من حرق خطا في نفس على عاقلته (١) إلا أن يكون ما أصاب من حرق من شيء له ارض على عاقلته كما جلت الاكثر جازات الاقل اذا كان من وجه واحد وما ذهب اليه أبو حنيفة من أنه يقضى على العاقلة بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى عليها غيره فأما أنها تعقل الثلث فصاعدا فلم تعلم عندهم من قاله فيه خبرا ثبت الأراي الرجال الذين لا يكون رأيهم حجة فيما لا خبر فيه أو خبر لا يثبت مثله عندنا ولا عندهم فيما لا يردون أن يقولوا به والدية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه قضى بنصف عشر الدية على العاقلة فمن زعم أنه لا يقضى بها على العاقلة فليظن من خالف فإن قال فقد أثبت المنقطع فكيف أثبت الثابت فقد روى ابن أبي ذئب عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا ضل في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة وهو يعرف فضل الزهري في الحفظ على من روى عنه وأخبرنا صفوان بن يحيى عن الشكران رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي مالا وعبالا وان لا لي مالا وعبالا وهو يريد أن يأخذ مالي فقطع عماله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يملك وهو يخالف هذين الحديثين مما لعله لو جمع لكان كثيرا من المنقطع فإن كان أحد أخطأ تركه تثبت المنقطع فقد شركت في الخطأ وتفرده به مردا لموصل إنه ليرى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا كثيرا عن الثقات ثم دعه (٢) فكيف يجوز أن يكون الموصل مردودا ويكون المنقطع مردودا حيث أراد ثابتا حيث أراد العدم أدى في هذا إلى الذي يزعم هذا الاق الحديث

(١) الجانية على العبد (٢) قال الشافعي أخبرنا صفوان بن يحيى عن الزهري عن سعد بن المسيب أنه قال عقل العبد في غنمه وأخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب أنه قال عقل العبد في غنمه كجراح الحرفي دينه وقال ابن شهاب وكان رجال سواهم يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) وخالف قول الزهري من الناس الذين قالوا هو سلعة وخالف قول سعد بن المسيب والزهري لم يبحث فيه بالدينه الا هذين القولين ولم أعلم أحدا اقل قال غير هذين القولين فله فزع في مودعة العبد ومنقلته، وأومته وجائفته أنها في غنمه مثل جراح الحرفي دينه وزعم فيما بين من جراحه أنها مثل جراح البعير فيه ما نقتد فلا يقول سعد ولا يقول الناس الذين حكى عنهم الزهري (قال الشافعي) وهو يريد أن يجعل ابن شهاب ومثله على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) قوله إلا أن يكون إلى قوله على عاقلته كذا في بعض النسخ وفي بعضها سقط هذا الاستثناء (٢) قوله فكيف يجوز الخ كذا في النسخ ولعل في الكلام ثم تحرر بغاوا نظر كتبه معجده

صلى الجمعة في بيوت
جديد بن عبد الرحمن بن
عوف ففصل في صلاة
الامام في المسجد وبين
بيوت جيد والمصدق
الطريق * أخبرنا مالك
عن اسحق بن عبد الله بن
أبي طلحة عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه
أن جدته مليكة دعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لطعام صنعت له
فأكل منه ثم قال
قوموا فالاصل لكم قال
أنس فقمت إلى حدير
إذا داسود من طول
مالس فضضته بما
فقام عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وسمعت أن أبا اليزيم خلفه
والهجوم من ورائنا
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أنس بن
مالك أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركب فرسا
فصرع عنه فخش
شقه الاين ففصل صلاة
من الصلوات وهو
قاعد فصاحبنا معه فعدوا
فلما انصرف قال انما
جعل الامام لمؤتمره فإذا
صلى قائما فصلوا قايما
واذا ركع فاركعوا وإذا

عليه وسلم ولا يجعل قول ابن شهاب ولا قول القاسم ولا قول عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حجة على رأي نفسه مع الإجماع من الحديث موصولا كان كثيرا فإذا جاز أن يكون هذا مردا بان الهم قد يمكن على عدد كثير يروون أحاديث كلهم يجعلها على الثقة حتى يبلغ بها إلى من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف جاز لأحد أن يعي من ردا الحديث المنقطع لا يندري عن رواده صاحبه وقد خبر من كثير منهم أنهم قد يقبلون الأحاديث ممن أحسنوا الظن به ويقبلونها من لعلمهم لا يكونون خابرين به ويقبلونها من الثقة ولا يدرون عن قبلها من قبلها عنه وما زال أهل الحديث في القديم والحديث يشتون فلا يقبلون الرواية التي يحتجون بها ويحكون بها ويحرمون بها إلا عن أمنا وإن يجدوا بها هكذا كروا أنهم لم يسمعوا من ثبت كان عطاء من أبي رباح يسأل عن الشيء فيرويه عن قبله ويقول سمعته وما سمعته من ثبت (قال الشافعي) أخبرنا بذلك مسلم بن خالد وسعد بن سالم عن ابن جرير عنه هذا في غير قول وكان طائوس إذا حدثه رجل حديثا قال أن كان الذي حدثك لمبا والافذه يعني حافظا ثقة (قال الشافعي) أخبرنا عبيد بن محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أني لسمع الحديث أنحسنة فإعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به أسمع من الرجل لا أتق به قد حدثه عن أتق به وأسمع من الرجل أتق به حدثه عن أتق به وقال سعد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات (قال الشافعي) أخبرنا شفيان عن يحيى بن سعيد قال سألت أبا عبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقل له أن الله عظم أن يكون مثلك ابن أمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فله علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة وكان ابن سيرين والخفي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا عن عرف ومالقيت ولا علت أجدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب والله أعلم

(ديبات الخطأ)

(ديبات الرجال الأحرار المسلمين) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتعير برقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فأحكم الله تبارك وتعالى في تنزيل كتابه أن على قاتل المؤمن دية مسلمة إلى أهله وأمان على لسان نبه صلى الله عليه وسلم كرم الله فبكان نقل عدد من أهل العلم عن عدد لا تنازع بينهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بدية المسلم مائة من الإبل فكان هذا أقوى من نقل الخاصة وقد روي من طريق الخاصة وبه أخذ في المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل أخبرنا شفيان عن علي بن زيد بن جذعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أن في قتيل العمد خطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلفة منها أربعون خلفه بطونها وأولادها أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الخذاء عن القاسم بن ربيعة عن عمة ابن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة ألا أن في قتيل الخطأ شبه العمد قبل السوط أو العصا دية مغلفة منها أربعون خلفه بطونها وأولادها أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الإبل أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جرير عن عبد الله بن أبي بكر في الديبات في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الإبل قال ابن جرير فقلت لعبد الله بن أبي بكر في ذلك أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا أخبرنا ابن عيينة عن ابن طائوس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أذكر أن الناس على أن دية الحر المسلم على عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك

عن ابن أبي نجيح عن أبيه أن رجلاً أوطأ امرأة عكة ففضى فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه بنماثة
 أنسدهم وثأث (قال الشافعي) ذهب عثمان إلى التغليظ لقتلها في الحرم
 (دية الخنثى) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا بان الخنثى ذكر أحكمه بذلك أو لم يحكم فديته دية
 الرجل وإذا بان أنثى فديته دية امرأة وإذا كان مشكلاً فديته دية امرأة وإن جنى عليه وهو مشكل فلم يمت
 حتى بان ذكر أو فديته دية رجل وكذلك جنى عليه جرح فبرأ منه فاعطى ارشه وهو مشكل على أنه أنثى
 ثم بان ذكر أو فدية رجل وإذا اختلف ورثة الخنثى والجاني فقال الجاني هو امرأة أو مشكل
 فالقول قوله مع عينة وعلى الخنثى أو ورثته البينة بما يدل على أنه ذكر ولو ماتت الخنثى فاختلفت ورثته
 والجاني فأقام ورثته البينة بما يدل على أنه ذكر والجاني البينة بما بين أنه أنثى طرحت البينة معافي
 قول من طرح البنتين إذا تنكها فأبوا وكان القول قول الجاني ولو كان هذا والخنثى حتى ثم عابه الحاك فراه
 ذكر أو فدية ما رشد كرو لو كانت بينته متظاهراً أنه ذكر أو أنثى قبلت البينة كالتقبل على الاستئناف
 وبس ما دلل الحاك عيانه وأدركه الشهود وكان قائماً بعينه يوم يشهد عليه عند الحاك حتى يكون يمكن
 الحاك أن يشتد أن يرى الشهود فيشهدون منه على عيان ثم يخبرن بعد فتتواطأ شهادتهم عليه ويدرك
 الحاك العيان فده كشهاده في أمر غائب عن الحاك لا يدرك فيه مثل هذا ولا يشهد منها إلا على أمر منقض
 لا يستأنف الشهود عليه ولا غيرهم

(دية الخنثى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن امرأة من بني مذيبل رمت أحدهما الأخرى فطرحت جنينها ففضى فيه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بغرة عبد أو ولادة أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فضى في الخنثى بقتل بطن أمه بغرة عبد أو ولادة فقال الذي فضى عليه كيف أغرم ما لا تنبى ولا أكل
 ولا نظق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان الكهات أخبرنا
 الثقف يحيى بن حسان عن الثمين سعد بن ابن شهاب عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فضى في جنين امرأة من بني الحنظلة بقط ميتة بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي فضى عليها بالغرة
 توفيت ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها للبنهاوز وجها والعقل على عصبها أخبرنا سفيان عن
 عمرو بن دينار عن طاوس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأة سمع من النبي صلى الله عليه
 وسلم في الخنثى شيئاً فقام جل بن مالك بن النباغة فقال كنت بين جاريين لي ففرضت أحدهما الآخرى عبط
 فألفقت جنيناً ميتاً ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة فقال عمران كدنا أن نفضى في مثل هذا
 بآرائنا (قال الشافعي) وبهذا كاه تأخذ في الخنثى والمرأة التي فضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنينها
 بغرة حرة مسلمة فإذا كان الخنثى حراً مسلماً باسلام أحد أو به أو هماً فقه غرة كاملة فإن كان جنين حرة
 مسلمة من مشرك حراً وعبد من نكاح أو زناً وخنثى حرة مسلمة لقط من زوج عبد أو حراً أو زناً فقه غرة كاملة
 لا إسلامه وحرة باسلام أمه وحرة بنتها وكذلك جنين الأمة بطؤها سيد هالك صحيح أو ملك أو سداً وملك
 نقصانها وكذلك جنين الأمة يتكها ويغفر بانها حرة لأن من سميت لارق بحال وما قلت لارق بحال
 فيه غرة كاملة وأي جنين جعلته مسلماً بكل حال باسلام أحد أو به جعلته جنين مسلم وأقل ما يكون به
 المسلم جنيناً فيه غرة أن تبين من خلفه شيء فارق المضغة أو العلقه أصبع أو ظفر أو عين أو أمان من
 خلق إن آدم سوى هذا كاه فقه غرة كاملة وإن جنى جان على امرأة فأت مكنها أو بعد جنين فقالت

هذا الذي ألفت وأنكر الخاني لم يقبل قولها وكان القول قوله بيمينه ولا تلمزه الحنابلة إلا إقراره أو بيته
تقوم عليه رجلا أو رجل وأمر أن أو أربع نسوة بأنها ألفت هذا وألفت جنتين فان شهدوا أنها ألفت شيئا
ولم يثبتوا التي وصات بجنتين فقالت هذا هو أنكر أن يكون الذي ألفت فالحق قول الخاني عليها مع عنه
وكذلك ألفتة فدفنته ولم تثبت الشهود جنتين أبان يمين فيه خلق آدمي ولم تختلف رواية من روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأل عن الجنتين ذكر هو أو أنثى فإذا ألفت المرأة ميتا فسواء ذكر أن الاجنة وأناتهم
في أن في كل واحد منهم غرة عبد أو أمه وفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنتين بغرة
دليل على أن الحكم في الجنتين غير الحكم في أمه وإذا ألفت المرأة جنتين ميتا وعاشت أمه فدية الجنتين
موروثه كما يورث لو ألفتة حيا ميتا ورثه أو أمه أو أمه إن لم يكن له أب (١) حرها مع من ورثه معها وإن لم
يجزح الأمن الضرب الذي سقط به الجنتين فلا شيء لها في الضرب لأن الألوام وقع عليها فالنصف وقع على جنتها
في جوفها وإن جرحها جرحه أروا فيه حكومة فلها أرض الجراح والحكومة فدية دون ما في الجنتين لأنها
جنتا عليها ودية الجنتين موروثه لها ولا يبيعه أو ورثته إن لم يكن أبوه حيا معها (قال) وهذا فإنا إذا ألفت
المرأة أخته موقى قبل موتها وبعده فذلك كالمسوء وفي كل جنتين منهم غرة ولها ميراثها مع ألفتة وهي جنة
وما ألفتة بعد الموت لزم له لأنه لم يجزح وهي ورثته ولم يرثها لأنه لم يجزح حاضرها وانما رثت الأحياء وإذا
ألفت جنتين بجميعهما شي من خلقه إلا أن لم يلزم عاقلة الأديبة جنتين واحد وذلك أن تلقى بدنين مفترقين في
رأس واحد أو في رقتين مفترقتي الصدر والدين ويجمعهما رجلا أو أربع أو ثمانية أو رجل (٢) إلا أنها لم يقر بأن
خلقها في الجدة العليا أو فيها أو في أكثر منها فإن خرجا في جدة بطن فشق عنهم ما بقي بدنين مفترقين فيها
جنتين فيهما غرة إن ولو كانا أقصين أو أحدهما إذا بان في كل واحد منهما من خلقه إلا أن الإنسان شيء فمما جنتان
إذا خلقتا مفترقين وإذا ألفت الجنتين حيا مات مكنه فدية حر كالملة إن كان ذكرا فانه من الإبل وإن كان
أنثى فمسنون من الإبل ولا تعرف حيا الجنتين إلا برضاع أو استهلال أو نفس أو حر كذا لا تكون إلا الحر كذا
وإذا ألفتة فادعت حيا فالحق قول الخاني في أنها ألفتة ميتا وعلى ورث الجنتين البينة فإن أقر الخاني على
الجنتين أنه خرج حيا وأنكرت عاقلة خروجه حيا وأقرت بخروجه ميتا أو قامت بيته بخروجه ولم تثبت له مولا
ولاحية ضمنت العاقلة دية الجنتين ميتا وفي الجاني تمام دية نفس حية إن كان ذكرا ضمن تسعة أعشار
ونصف عشر دية رجل وذلك خمس وتسعون من الإبل فإذا كان أنثى فتسعة أعشار دية أنثى وذلك خمس
وأربعون من الإبل (قال) وإن قامت بيته أنه خرج حيا وبيته أنه سقط ميتا فالقول قول البينة التي شهدت على
الحية لأن الحية قد تكون فلا يعلمها شهود حاضرون ويعلمها آخرون فيشهدون على أنه خرج حيا ميتا بأنهم
راؤا خرجه لم يعلموا حيا ولو كانت البينة قامت على الخاني بأقراره بأنه خرج حيا وقامت أخرى بأنه قال
خرج ميتا وليس هذا ولا الباب قبله تضادا في الشهادة يسقط به كذا (قال) وإذا ألفت جنتين أحدهما قبل
الآخر أمه عاقد الشهود على أنهم سمعوا الواحد الجنتين صوتا أو رأوا أحدهما ولم يثبتوا أمهما كان
الحق قبلت شهادتهما ولزم عاقلة الخاني دية جنتين حى ودية جنتين ميت فإن كانا ذكرا فزمت العاقلة في
الحية دية نفس رجل وإن كانتا نسيت لزم العاقلة دية أنثى وإن كانا ذكرا أو أنثى لزم العاقلة دية أنثى
لأنها البقية ولم أعط ورث الجنتين الفضل بين دية المرأة والرجل بالمثل (قال) وإن أقر الخاني أن الذي
خرج حيا ذكرا أعطت العاقلة دية أنثى والجاني تمام دية رجل وهو نصف دية رجل جنتين من الإبل ويلزم
العاقلة دية جنتين غرة مع دية الحى ولو ضرب رجل بطن امرأة ألفت جنتين ميتا ماتت وألفت بعد الموت
جنتين حيا مات ورثت المرأة الجنتين الذي خرج قبل موتها ورثها الجنتين الذي خرج حيا بعد موتها ورثه
(١) قوله خرها كذا في النسخ ولعلها محرفة والاصل ترث مع من الخ وانظر (٢) قوله إلا أنها لم يقر كذا في النسخ
وهي محرفة في هذا المقام فخر بغاشدا يداخر ورثت ولا تعول على كل ما تجده والله المستعان كتبه مصححه

ومن كتاب الجبل
الجمعة

أخبرنا إبراهيم بن
أبي يحيى حدثني
صفوان بن سليم عن
نافع بن جبير عن مطم
وعطاء بن يسار عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه
قال شاهد يوم الجمعة
ومشهد يوم عرفة
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد حدثني شريك
ابن عبد الله بن أبي عمر
عن عطاب بن يسار عن
النبي صلى الله عليه
وسلم مثله * أخبرنا
إبراهيم بن محمد حدثني
عبد الرحمن بن حمزة
عن ابن المسيب عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله * أخبرنا
ابن عيينة عن عبد الله
ابن طاوس عن أبيه عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم نحن
الآخرون ونحن
السابقون يبدأهم أو ثا
الكتاب من قبلنا
وأوتينا من بعدهم
فهذا اليوم الذي اختلفوا
فيه فهذا والله فالتاس
لتابع اليهود غدا

بعدموته ورثته غير هالته الميراثه ولو ألفت جنبنا حاتم مات ومات فاختلف ورثتها ورثته الحسن فقال
ورثته الجنين مات قبل موت الجنين فورثها وقال ورثتها مات بعد الجنين فورثته لم يرث واحد منهما صاحبه
ولاوا كالقوم يموتون لا يدري أيهم مات أولا ويرثهم ورثتهم إلا بعد دفين كل واحد من الفريقين على
دعوى صاحبه (قال) وإذا ألفت المرأة جنبنا حاتم جنى عليه رجل فقتله فعليه القود وليس على الحائض عليه
حين أجهضت أمه دية جنين وفيه حكمه خاصة بقدر الالم عليها في الأجهاض الذي هو شبيه بالجرح
(قال) ولو قتله الحائض عليه عمدا أو جرح أمه جرحا لا أشر له كان عليه القود وفيه ما له حكمه خاصة بالامه ولو قتله
خطأ كانت دية النفس على عاقلة وكذلك أمه ان كانت هي القاتلة خطأ فديته على عاقلتها وان كانت قتلتها
عمدا فديته في مالها وكذلك أبوه وآباؤه وأمهاته لانه لا يقاد ولد من والد ولا يرث الجنين واحد من القاتلين قتله
عمدا أو خطأ وسواء في أن دية الجنين دية نفس حية اذا عرف حيا فالجنين خرج لتمام أو أجهض قبل التمام
(قال) والمرأة التي قضى النبي صلى الله عليه وسلم بدمية الجنين على عاقلة ما عمدت ضرب المرأة بعد بيتها فإذا
جنى الرجل أو المرأة على حامل فأجهضت جنبنا ميتا أو حيافات وكانت جنائبه بسف أو بما يكون مثله
القود فلا قود في الجنين وان خلص ألم الجنانية إلى الجنين فأجهضته فجنائبه في غير حكم العمد المقصوده فقدم
يقاد لا حامل دونه وإذا ماتت المرأة فلها القود وان أراد ورثتها الدية ففي مال الحائض اذا كان ضربها بما يقاد
من مثله وان كان لا يقاد من مثله فعلى عاقلة الحائض الدية لان هذا يشبه الخطأ العمد الذي حكم فيه النبي
صلى الله عليه وسلم وسواء فيما وصفت من أنه لا يقاد من الحائض على أم الجنين لجهض الجنين حيا يموت
لجنين عمدت بها أو فرجها أو ظهرها بضرب ليقول ولدها أو أرادها عمد الان وقع الجنانية بالام دون الجنين

(جنين المرأة الحرة) قال الشافعي وإذا جنى رجل على امرأة عمدا أو خطأ ألفت جنبنا ميتا فعلى عاقلة
غرة عمدا أو أمه يودون أيهما شاؤا من أي جنس شاؤا وليس لهم أن يودوا ما فيه عبير دمنه ولو بيع ولا خيرا
لانه نافي عن غرة وان زاد عنه بالنساء ولان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالغرة من بعد أو أمه ولا خصال
نعلمه يسلاوه ولهم أن يودوا الغرة مستغنية بنت سبع سنين أو ثمان ولا يودوها في سن دون هذا السن لانها
لا تستغني بنفسها دون هذه السن ولا يخير المولود بين الابوين الا في هذه السن ولا يفرق بين الامه ولدها في
البيع لانها صغيرة الابهذه السن وقيمة الغرة نصف عشر دية الرجل المسلم وذلك في العمد وعمد الخطأ قيمة
نفس من الابل نخسها وهو بعير ان قيمة ثلثتين أقل الخلفات وثلاثة أخماسها هو قيمة ثلاث جذاع وحقاق
نصفين من ابل عاقلة الحائض فان لم تكن لهم ابل فمن ابل بلده أو أقرب البلدان منه وإذا كانت جنائبه الرجل على
جنين المرأة ورثي غير أمه فاصاب أمه فدية الجنين على عاقلة غرة تؤدي عاقلة أي غرة شاؤا غير ما وصفت
ان ليس لهم أداؤه وقيمتها نصف عشر دية رجل من ديات الخطأ (قال) وهذا هكذا في جنين الامة المسلمة
أو الكتيبة من سدها يجني عليها الحربي الذي له امان وجنين الذمية يجني عليها من المسلم الحروفي ودية العبد
اذا جنى على بعض أجنه من سميت لا يختلف في الخطا والعمد (قال) فيؤدي في الخطا على أم الجنين غرة فتمتها قيمة
نفس من الابل أجناس قيمة بنت مخاض وقيمة بنت لبون وقيمة ابن لبون ذكر وقيمة حقة وقيمة جذعة وليس لهم
أن يودوا غرة هرة ولا ضعفة عن العمل لان أكثر ما يراد له الرقيق العمل وانما يحكم للناس بما ينتفعون به لا بما
لا ينفعهم ضعفه وإذا منع من أن تؤدي غرة معيبة عيبا يضرب بالعمل فالبكر أكبر من كثير من العيوب
التي ترد بها وإذا جنى الرجل على جنين فخرج حيا ثم مات فقال مات من حادث كان بعد الجنانية من غيري وقال
ورثته مات من الجنانية فان كان مات مكانه وتأبى لم في الظاهر أنه لا يكون الامن الجنانية ففيه دية نرس حية
على عاقلة وان قبل قد عاش مدة وان قلت قد يمكن أن يكون مات من غير الجنانية والقول قول الحائض وعاقلة
وعلى ورثته الجنين الدية انه مات من الجنانية وأقبل على موته ما قبل على أنه ولد فاقبل أربع نسوة ورثه خلا

والنصارى بعد غد
* أخبرنا ابن عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال
انه قال يا أيها
أخبرنا إبراهيم بن
محمد حدثني محمد بن
عروبن علقمة عن أبي
سليمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
نحن الآخرون
السابقون يوم القيامة
يا أيها الناس أو أوثق الكتاب
من قبلنا وأوتينا
من بعدهم هذا يومهم
الذي فرض عليهم يعني
الجمعة واختلفوا فيه
فهذا والله قالنا لنا
فيه تبع السبت والاحد
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد حدثني سلمة بن
عبد الله الخطمي عن
محمد بن كعب أنه سمع
رجلا من بني وائل
يقول قال النبي صلى
الله عليه وسلم يجب
الجمعة على كل مسلم
الامرأة أو صبيا أو
مملوكا * أخبرنا
إبراهيم بن محمد حدثني
عبد العزيز بن عريبن

وامرأتين اذا كانوا عدولا ولا أقبل فهم وارتاله (قال الربيع) وفيه قول آخر ان لا أقبل عليه الا شاهدين عدلين لانه في موضع يجوز للرجال النظر اليه اذا أمكنهم أن يخرجوه حيا بعد ما ولد فاما إذا لم يمكنهم أن يخرجوه لسرعة موته فقلت عليه شهادة أربع نسوة فيشهدن على موته بعد الحياضة (قال الشافعي) وإذا أجهض الجنين حيا حيا لم تتم لخبرين أجهض في مثله حيا فلهذا كان أجهض لاقل من ستة أشهر ثم مات ففيه دية حر نامة وإن أجهض في حال بيمه فلهذا لم يحد من الاجتهاد بحال فهو كالسلة قبلها واذخر حيا لستة أشهر فساعدوا فقته رجل عدا ففعله القود كيف خرج اذا عرفت حياته وإن كان ضعيفا مفرطا وخرج لاقل من ستة أشهر فقتله انسان عدا أو رادو رثته القود فان كان مثله بعش اليومين والثلاثة أو اليوم ففيه القود وإذا شهد رجال أنه جنى على امرأة فهاقت جنينا ولم يشترأ أحدا أم ميتا فقال الجاني ألقته ميتا وغيته فأقول قوله مع عيته ولو أفرهوه بالخرج ميتا أو حيا فأتى زمة في ماله دون عاقلته لان هذا اعتراف اذا لم تصدقه عاقلته ولم تكن بيته ولو جنى جان على امرأة فقالت ألقته جنينا وقال الجاني لم تلق شيئا فأقول قوله وكذلك لو جاءت بجنين مكانها ميتا كان القول قوله لانه قد يمكن أن تأتي بجنين غيرها ولو خرج الجنين حيا فقتله غير الجاني على أنه عدا فقتله ولم يكن على الجاني على أمه شيء ولو قتله الجاني على أنه عدا ففعله القصاص وألديه في ماله إن شاء الورثة وحكومة في ماله يجرح إن أصاب أمه لا يرش له معلوم لدون ورثة الجنين وإذا جنى على المرأة ولفقت مكانها جنينا ميتا فعلى عاقلة الجاني دية ولا يصدق ولا يصدقون أن أجهضها بغير جناية لان الظاهر أن هذا من جنابته ولو كانت تطلق بجنين عليها فهاقت جنينا ميتا فقال ألقته من غير جنابتي لزم عاقلته دية الجنين كالوالم من يضاف السباق فقتله رجل لزمه عدا كان أو خطا لانه قد يعيش وإن ظن أنه يموت وكذلك المرأة تطبق ثم يذهب الطلق عنها فتقيم أياما لا تلد ولو كانت تطلق بجنين عليها فهاقت جنينا ميتا مات مكانه فقال لم تلغه من جنابتي وقالت أسقطته من جنابتي فأقول قولها وضمت عاقلة دية الجنين حيا ذكر كان أو أنثى وإذا جنى الرجل على المرأة والقول عند هذا وأسن عندها وهي ترى تطلق أو لا تطلق والحيل بها ظاهري فماتت وسكت حركة ما في بطنها ضمن الام ولم يضمن الجنين من قبل أنى على غيرها طاعة أنه جنين مات بجنابته ولو خرج منها شيء بين فيه خلق انسان من رأس أو يرد أو رجل أو غيره ثم مات أم الجنين ولم يخرج بقية الجنين ضمن الام والجنين لاني قد علمت أنه جنى على جنين في بطنها بخرج بعضه ولا فرق بين خروج بعضه وكله في على الله جنى على جنين ألا ترى أنها لو ألفت كالضفة بين فهاشئ من خلق الانسان ضمنته جنابته على جنين كامل ويضمن حتى يخرج منها شيء بين به أنه جنى على جنين قبل موتها أو بعده ولو خرج من فرج امرأه رأيا جنين أو أربعة أيد الجنين ولم يخرج ما بقي منها ما أغرمته جنابته على جنين واحد لاني لا أدري لعله يجمع الرأسين شيء من خلقه الانسان فيكونان فيما يلزمه منهما كبنتين واحد لان ذلك يمكن فلهذا اذا قضيت بدية في جنين خرج حيا ثم مات أو خرج ميتا فعلى الجاني عليه عتق رقبة مؤمنة (قال) وإذا جنى على امرأه فخرج منها بدنان في رأس أو جمع جنينين شيء واحد من خلقه آدمي أو لزامه فيه عتق رقبة والاحتياط أن يعتق اثنين وكذلك لو خرج من رأسا من فرج امرأة ثم ماتت ولم ينتام آخر وجهها فغير فان لم أقض فيها لا بدية جنين واحد ولزم الجاني عتق رقبة وكان أن يعتق رقبتين في هذا المعنى أو كد عليه لان الأغلب أن الرأسين من بدنين مفترقين ما لم يدخل اجتماعهما عابته ولو اضطرب شيء في بطن أمه فماتت أحببت للجاني أن لا يدع أن يعتق ويحتاط فيعتق رقبتين أو ثلاثا ولا يسين أن يلزمه شيء لانه لم يعلم ولدا واذا ماتت الام وجنيتها أعتق موت الام رقبة وموت جنينها أخرى

(جنين الذمية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان الذميان الزوجان الحران على دين واحد فخفي على

عبد العزير عن أبيه عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال كل قرء فيها أو بعون جلا ففعلهم الجمعة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد مولى ابن أزهر قال شهدت العبد مع علي وعثمان محصور * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني خالد بن رباح عن المطلب ابن خنيس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة اذا فاء السقي قدر ذراع أو نحوها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن يوسف بن ماهك قال قدم معاذ ابن جبل على أهل مكة وهم يصلون الجمعة والقي في الحجرة فقال فلا تصلا حتى تفي الكعبة من وجهها * أخبرنا الثقة وهو سفيان عن الزهري عن السائب ابن يزيد أن الأذان كان أوله للجمعة حين يجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر

وعرف لما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بأذان ثمان فأذن به فثبت الأمر على ذلك وكان عطية يسكر أن يكون أحدنه عثمان ويقول أحدنه معاوية والله أعلم * حدثنا صفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم (٩٧)

جنين امرأته منهن زوجها على دينها فخرج مستافدة عشرة دية أمه وإن كانا مختلتي الدين فحكمه لا كثرهما دية
أجعل دية أبداً لآخر أو به وأجعل دية بحكم المسلم من أو به أن كان منهم أو مسلم مثل أن تكون ذمية عند
سلم فتكون دية جنينها دية جنين مسلم ومثل أن تكون المسلمة ألقت عند ذي فنجعل دية جنينها دية جنين
مسلمة ومثل أن تكون أمه أو طاعاً لمكسدها فتكون دية جنينها نصف عشرة دية أمه لأن الجنين خير بحرية
أبيه ولا يكون ملكاً لآبائه ولو كان أبوه مملوكاً ومكاتباً وطلي أمه فبني على جنينه من أمه قبل عتق أبيه كان
نعم عشرة دية أمه لآبائه ولو كان أبوه مملوكاً لافضل في الحكم في الدية لآبائه على أمه بالحرية وهكذا لو كانت مجوسية أو وثنية
عند نصراني جعلت في جنينها ما في جنين النصرانية تحت الصغرى في الماوصف وسواء عني على جنين الذمية
مسلم أو ذي أو حربي يحكم على عاقلته بدية إن كانت عاقلته من يجرى عليه الحكم والأحكام بدية في مال
الحائي (قال) وهكذا جنين الأمة الكافرة يطؤها سيدها ملكاً أو يشكها مسلم ولا يعلم أنها مملوكة وتقول
إنها حرة فدية جنين حرة مسلمة ولو أن ذمية جلت فبني عليها ما نألت جنيناً متافقات هو من زنا مسلم
كانت فيه دية جنين نصرانية عشرة دية أمه لانه لا يلحق بالزنا نسبه ولو حربي زنا على نصرانية فأنلت
جنيناً متافقات كان أبوه مسلماً وقال الحائي بل كان ذمياً ولا نعرف له آثاره من جنين نصرانية ويحلف
ما كان أبوه مسلماً (قال) ولو اشتراك مسلم وذبي في ظهره حره بنكاح شبهة فبني رجل على ما في بطنها فأنلت
جنيناً متافقات على القاتل جنين ذمية من ذمي فإن ألحق الجنين بمسلم أتمت عليه جنين حرة مسلمة وإن هو
أشكر فزني لهما مهوراً لأجل علمه إلا الأفلح حتى أعرف الأكثر

﴿جَنِينَ اَلْمَةِ تَعْقِبُ وَالْمِمَّةُ تَلُمُ﴾ قال النافعي رحمه الله تعالى واذا جنى الرجل على الامة الحامل حباية فلم تلج جنينها حتى عتقت او على الممة حباية فلم تلج جنينها حتى اسلمت ففي جنينها ما في جنين حرة مسلمة لان الحباية عليها كانت وهي ممتوعة فيضمن الاكثرهما في جنائيه عليها واذا ضرب الرجل المرأة فاقامت يوما او يومين ثم ألقت جنينها فقاتلته من الضربة وقال لم تلقه منها فالقول قوله مع عيمه وعليها البينة انهم لم يزل ضمنه من الضربة ولم يزل يحد الا لامن الضربة حتى ألقت الجنين فاذا جاءها بهذا ألزمت عاقلته غفل الجنين واذا ضربها فاقامت على ذلك لم يحد شيئا ثم ألقت جنينها لم يضمنه لانها قد تلقيه بلا جنباية وانما يكون جنبا عليه اذا لم ينفصل عنها ألم الجنباية حتى تلقيه ولو اقامت بذلك اياما واذا كانت الامة بين اثنين فلقى عليها احدهما ثم ألقتها ثم ألقت من الجنباية جنينا فان كان موسرا الاداء فميتا ضمن جنين حرة وكانت

الاول والاول فاذا خرج الامام طوبت الصحف واستعوا الخطبة والمهجر الى الصلاة كالمهدي بدنة ثم الذي يليه كالمهدي قمره ثم الذي يليه كالمهدي كبشاحق ذكر الدجاجة والبضعة * أخبرنا مالك عن سميء بن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت المسائكة يسمعون الذكر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عبد الرحمن ابن جابر بن عتيك عن حده حار بن عتيك

عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة واللوفود إذا أقدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنما يليه من هذا من لا خلق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من محافل فأعلى

عمر من أجله فقال عمر يا رسول الله كبرت بها وقد قلت في حلة عطار دما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم كسها ليلها فكساها عمر أخاه مكر كاعكة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع يا معشر المسلمين ان هذا يوم جعله الله عبد المسلمين فاغتنوا

(٩٨)

بمولاته وكان لشر يكة فيها نصف قيمة الام ولائى له في الجنين لانه ليس له ولا وورثت أمه ثلث دينه وقبره مولاه الذي جنى عليه التائبين ان لم يكن له نسب ربه ولا ورث منه المولى شيأ لانه قاتل وكذلك الرجل يجنى على جنين امرأته نصف قيمته ورثت أمه الثلث (١) واخوته ما بقي فان لم يكن له اخوة فقبره أبيه ولا ورثه أبوه لانه قاتل واذا ألفت الجنين وهو معسر فشر يكة نصف عشر قيمة أمه لانه جنين أمه واذا جنى الرجل على أمه فألفت جنينا ثم عتقت فألفت جنينا ثانيا في الاول عشر قيمة أمه لسيدها وفي الآخر ما في جنين حر ربه ورثته معها

﴿ حلول الدية ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى فالقتل ثلاثة وجوه عمد محض وعمد خطأ وخطأ محض فأما الخطأ فلا اختلاف بين أحد علمته في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالدية في ثلاث سنين (قال) وذلك في مضي ثلاث سنين من يوم مات القاتل فإذا مات القاتل ومضت سنة حل ثلث الدية ثم إذا مضت سنة ثانية حل الثلث الثاني ثم إذا مضت سنة ثالثة حل الثلث الثالث ولا ينظر في ذلك الى يوم يحكم الحاكم ولا ابطاء بينة ان لم تثبت زمانا ولم ينبذ الابعدين من يوم قتل القاتل وأخذوا مكانهم بنائى الدية لانه ما قد حلت عليهم (قال) والذي أحفظ عن جماعة من أهل العلم قالوا في الخطأ العمد هذا وذلك أنهم ما معان الخطأ الذي لا نقصان فيه بحال فأما العمد اذا قبلت فيه الدية وعني عن القتل فالدية كما حاله في مال القتال وكذلك العمد الذي لا قود فيه مثل ان يقتل الرجل ابنه المسلم أو غير المسلم عمدا وهكذا صنع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في ان قتادة المدبلي أخذ منه الدية في مقام واحد والدية في العمد في مال الحاني وفي الخطأ المحض والخطأ العمد على العاقلة في مضي ثلاث سنين كما وصفت وما لمز العاقلة من دية جرح وكان الثلث فادوية فعلها ان تؤديه في مضي سنة من يوم جرح المجرع فان كان أكثر من الثلث فعملها ان تؤدى الثلث في مضي سنة وما زاد على الثلث ما قل أو أكثر أدته في مضي السنة الثانية الى الثلث فيما جاوز الثلث فهو في مضي السنة الثالثة وهذا معنى السنة وما لم يختلف الناس فيه في أصل الدية

﴿ أسنان الابل في العمد وشبه العمد ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى نص السنة في قتل العمد الخطأ مائة من الابل منها أربعون خلفه في بطونها أولادها والخلفه في الحامل من الابل وقيل المحل الانثى فصاعدا فأى ناقة من ابل العاقلة حلت فهي خلفه وهي تجزى في الدية ما لم تكن معيبة (قال) ولا تجزى في الاربعين الا الخلفه واذا رآها أهل العلم فقبأوا هذه خلفه نسبة اجزأت في الدية وجبر من له الدية على قبولها فان أزلت قبل تقبض لم تجز لاهم ان تدفع خلفه فان أجهضت بعد ما تقبض فقد أجزأت وان دفعت وأهل العلم يقولون هي خلفه ثم علم أنها غير خلفه فلاهل القتل ردها وأخذهم خلفه غيرها وان غاب أهل القاتل عليها فقالوا لم تكن خلفه فالقول قولهم مع أبيهم لانه لم يعلم أنها خلفه الا بالظاهر (قال الربيع) وهذا عندى اذا قضوها بغير ربه أهل العلم (قال الشافعي) واذا قالوا في البدن ليست خلفه فقال أهل العلم هي خلفه ألزموها حتى يعلم أنها ليست خلفه والسنون التي مع الاربعين خلفه ثلاثون حقة وثلاثون حدة وقد روى هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عدد من اقبى من أهل العلم المفتين أخبرنا مسلم عن ابن

(١) قوله ورثت أمه الثلث الخ لعل الثلث محرف عن السدس أو سقط شيء من العبارة فانظر كتابه معجمه

بالسؤال . أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني أصح بن عبد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك أنه أخبره أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأنزج وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتعدون حتى إذا سكت المؤذن وقام عرسكوا فلم يشك أحد . أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي شهاب قال حدثني ثعلبة بن أبي مالك ان قعود الامام يقطع السجدة وان كلامه يقطع الكلام وأنهم كانوا يجعدون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فاذا سكت المؤذن قام عمر فلم يشك أحد حتى يفتنى الخطبتين كلتهما فاذا قامت الصلاة وزل عمر تكلموا . أخبرنا شافيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب فقال له أصليت قال لا قال فصل ركعتين . أخبرنا شافيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حديث جابر وهو سليل العطفاني . أخبرنا

جريح

جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب فقال له أصليت قال لا قال فصل ركعتين . أخبرنا شافيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حديث جابر وهو سليل العطفاني . أخبرنا

سفيان عن ابن جعلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح قال رأيت أبا سعيد الخدري جاء ومرضوا فخطب فقام فسلمي ركعتين فجاءه
 ابنه الآخر اسجد له فجلس حتى صلى ركعتين فلما قضى الصلاة أتته فقلنا يا أبا سعيد كاد هؤلاء أن يفعلوا بك فقال ما كنت
 لأدع الناس بعشي رأيتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم (٩٩) و جابر جل وهو يحيط فدخل المسجد

بهية فقلت لعطاء (١) تغلظت الأبل فقال ما من من الأبل من الاصناف ما هم من كل صنف ثلثة (قال الشافعي)
 والتغلظ كما قال عطاء فيؤخذ في مضي كل سنة ثلاث عشرة وثلاث خلفه وعشر جذاع وعشر حقاوي ويحجر على
 أن يعطيه ثلثة ناقة يكون شر يكاله بها لا يحجر على قيمة أن كان يجدا الأبل ومثل هذا أسنان دية العبد إذا
 زال فيه القصاص بان لا يكون على القاتل قصاص وذلك مثل الرجل يقتل ابنه أو يقتل وهو مغلوب على عقله
 بفبركر أو صي وهكذا أسنان الدية المغلظة في الشهر الحرام وذو الرحم ومن غلظت فيه الدية لا يراد على
 هذا في عبد الأبل إنما الزيادة في أسنانه دية العبد حالة كما هي في مال القاتل
 (أسنان الأبل في الخطأ) قال الشافعي رحمه الله وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل
 العبد الخطأ مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها في ذلك دليل على أن دية الخطأ الذي لا يخلطه
 عند مخالفة هذه الدية وقد اختلف الناس فيها فآلزم القاتل عدداً ثمانين من الأبل بالسنة ثم ما لم يختلفوا فيه ولا
 آلزم من أسنان الأبل الأقل ما قالوا يلزمه لأن اسم الأبل يلزم الصغار والكبار فدية الخطأ أخماس
 عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب وربعه وبلغه عن سليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت
 مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة
 (في تغلظ الدية) قال الشافعي رحمه الله وتغلظ الدية (٢) في العبد والعبد الخطأ والقتل في الشهر
 الحرام والبلد الحرام وقتل ذي الرحم كما تقدم في العبد غير الخطأ لا يختلف ولا تغلظ فيما سوى هؤلاء وإذا
 أصاب ذارحم في الشهر الحرام والبلد الحرام وهي مكة ودون البلدان لم يزد في التغلظ على ما وصفت قليل
 التغلظ وكثيره في الدية سواء وإذا قومت الدية المغلظة قومت على ما يجب من تغلظها (قال) وقطظ
 في الجراح دون النفس صغرها وكبيرها بقدرها في السن كما تغلظ في النفس فلو شج رجل رجلاً موضحة
 عداً فأراد المشجوع الدية أخذ من الشاج خلقين جذعة وجذعة ونصف جذعة وحقة ونصف حقة فإن قيل
 كيف يكون نصف حقة قلت يكون شر يكالها نصفها وللجاني النصف كما يكون البعير بينهما وهذا
 هكذا في بقاء دون الموضحة مما له أرض باجتهاد لا يختلف ولو شجهم هاشمة كانت له فيها عشر من الأبل أربع
 خلفات وثلاث حقاوي وثلاث جذاع ولو شجهم مقفلة كانت له فيها خمس عشرة خلفات وأربع جذاع
 ونصف وأربع حقاوي ونصف ولو فاقعته كانت له جسون من الأبل عشرون خلفه وخمس عشرة
 جذعة وخمس عشرة حقة وإذا وجبت له الدية خطأ فكان أرض شجهم موضحة أخذت منه على حساب
 أصل الدية كما وصفت في العدة تؤخذ في الموضحة خمس من الأبل بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون
 ذكر وحقة وجذعة

جرح قال قلت لعطاء (١) تغلظت الأبل فقال ما من من الأبل من الاصناف ما هم من كل صنف ثلثة (قال الشافعي)
 والتغلظ كما قال عطاء فيؤخذ في مضي كل سنة ثلاث عشرة وثلاث خلفه وعشر جذاع وعشر حقاوي ويحجر على
 أن يعطيه ثلثة ناقة يكون شر يكاله بها لا يحجر على قيمة أن كان يجدا الأبل ومثل هذا أسنان دية العبد إذا
 زال فيه القصاص بان لا يكون على القاتل قصاص وذلك مثل الرجل يقتل ابنه أو يقتل وهو مغلوب على عقله
 بفبركر أو صي وهكذا أسنان الدية المغلظة في الشهر الحرام وذو الرحم ومن غلظت فيه الدية لا يراد على
 هذا في عبد الأبل إنما الزيادة في أسنانه دية العبد حالة كما هي في مال القاتل
 (أسنان الأبل في الخطأ) قال الشافعي رحمه الله وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل
 العبد الخطأ مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها في ذلك دليل على أن دية الخطأ الذي لا يخلطه
 عند مخالفة هذه الدية وقد اختلف الناس فيها فآلزم القاتل عدداً ثمانين من الأبل بالسنة ثم ما لم يختلفوا فيه ولا
 آلزم من أسنان الأبل الأقل ما قالوا يلزمه لأن اسم الأبل يلزم الصغار والكبار فدية الخطأ أخماس
 عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب وربعه وبلغه عن سليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت
 مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة
 (في تغلظ الدية) قال الشافعي رحمه الله وتغلظ الدية (٢) في العبد والعبد الخطأ والقتل في الشهر
 الحرام والبلد الحرام وقتل ذي الرحم كما تقدم في العبد غير الخطأ لا يختلف ولا تغلظ فيما سوى هؤلاء وإذا
 أصاب ذارحم في الشهر الحرام والبلد الحرام وهي مكة ودون البلدان لم يزد في التغلظ على ما وصفت قليل
 التغلظ وكثيره في الدية سواء وإذا قومت الدية المغلظة قومت على ما يجب من تغلظها (قال) وقطظ
 في الجراح دون النفس صغرها وكبيرها بقدرها في السن كما تغلظ في النفس فلو شج رجل رجلاً موضحة
 عداً فأراد المشجوع الدية أخذ من الشاج خلقين جذعة وجذعة ونصف جذعة وحقة ونصف حقة فإن قيل
 كيف يكون نصف حقة قلت يكون شر يكالها نصفها وللجاني النصف كما يكون البعير بينهما وهذا
 هكذا في بقاء دون الموضحة مما له أرض باجتهاد لا يختلف ولو شجهم هاشمة كانت له فيها عشر من الأبل أربع
 خلفات وثلاث حقاوي وثلاث جذاع ولو شجهم مقفلة كانت له فيها خمس عشرة خلفات وأربع جذاع
 ونصف وأربع حقاوي ونصف ولو فاقعته كانت له جسون من الأبل عشرون خلفه وخمس عشرة
 جذعة وخمس عشرة حقة وإذا وجبت له الدية خطأ فكان أرض شجهم موضحة أخذت منه على حساب
 أصل الدية كما وصفت في العدة تؤخذ في الموضحة خمس من الأبل بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون
 ذكر وحقة وجذعة
 (أي الأبل على العاقلة)
 (قال الشافعي) رحمه الله قد حفظت عن عدد من أهل العلم أنهم قالوا لا يكلف أحد غير أبه ولا يقبل منه
 دونها كان مذهبهم أن أبه أن كانت حجازية لم يكلف ما هو خير منها وإن كانت مصرية لم يؤخذ منه
 (١) قوله قلت لعطاء تغلظت الأبل الخ هكذا في النسخ ولعل في الكلام سقطاً (٢) قوله في العبد والعبد الخطأ
 الخ قوله كما تقدم في العبد غير الخطأ هكذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

كان ابن عمر يقول للرجل إذا نعت يوم الجمعة والامام يحطبان يتحول عنه * أخبرنا عبد المحمد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني
 أباؤنا براء بن جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب استند إلى جذع نخلة من سوارى المسجد فلما صنع له المنبر
 فأنشأ عليه اضطربت تلك السارية كتمين الناقة حتى سمعها أهل المسجد حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتنقها فمكت

* أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني عبد الله بن محمد بن عقیل بن ابي بن كعب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الى جنة فجاءه اذ كان المسجد عريشا وكان يخطف الى ذلك الجذع فقال رجل من اصحابه يا رسول الله هل لك أن تجعل لك منبرا تقوم عليه يوم الجمعة فتسمع الناس خطبتك (١٠٠) قال نعم فضع له ثلاث درجيات (١) هن اللاتي على المنبر فلبا صنع المنبر ووضع موضعه الذي

وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدا التي صلى الله عليه وسلم أن يقوم على ذلك المنبر فيخطب عليه فراه فلما جاوز ذلك الجذع الذي كان يخطف اليه صار حتى تصنع وانثى فقل النبي صلى الله عليه وسلم لما جمع صوت الجذع فسمع به سدهم رجع الى المنبر فلما هدم المسجد أخذ ذلك الجذع أبي بن كعب فكان عنده في بيته حتى بلى وأكثه الارضة وعاد رفاتا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وكانت لهم سوق يقال لها البطحاء كانت بنو سليم يجلبون اليها الخيل والابل والغنم والسن فقد مالحوا خرج اليهم الناس وركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لهم لهو اذا تزوج أحدهم من الانصار ضربوا بالكبير فغيرهم الله بذلك فقالوا اذا رأوا التجار وأهلوا انفضوا اليها وركوا قائما * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني جعفر

(اعزاز الابل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الدية مائة من الابل ثم قوما هم رضى الله عنه على أهل الذهب والورق والعلم يحيط أن شاء الله تعالى أن عمر لا يقوموا الاقيمة ومهاولاه قوم الدية الحالية كلها في العمد واذا قومها عمر قيمة ومهاولاه فباعه أن تقوم كلوا حيث على انسان قيمة ومهاولاه كلوا قوموا ابل رجل ان تلفها رجل شيئا ثم أنف آخر بعد هدمها ثم اقومت بسوق ومهاولو قومتم بركة ليقطع صاحبها شيئا ثم سرق بعدها آخر مثلها قومتم كل واحدة منها حاقية ومهاولاه أن لا يكون قومها الا في حين وبلد هكذا قيمتها فبعض حين أعوزت ولا يكون قومها الا رضامن الجاني ولي الجناية لا يقوم ما أعوز من الحقوق الا لزمت غيرهما وما راضي به من الحق وعليه أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن ابي بن موسى عن ابن شهاب ومكحول وعطاء قالوا أدركنا الناس على أن دية الرجل المسلم الحر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر رضى الله عنه على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم فان كان الذي اصابه من الأعراب فديته مائة من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب والورق (قال) وهذا يدل على ما وصفت أن عمر لم يقوم الدية على من يجد الابل ولم يقومها الا عند الاعزاز ألا ترى أنه لا يكلف الأعرابي ذهبا ولا ورقا لوجود الابل وأخذ الذهب والورق من القسرى لاعزاز الابل فيما أرى والله أعلم ان الحق لا يختلف في الدية أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عمر بن شعيب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم الابل على أهل القرى أر بمانة دينار وعدها من الورك ويقسمها على أثمان الابل فاذا غلغلت رفع في قيمتها واذا هانت نقص من قيمتها على

أهل

فغيرهم الله بذلك فقالوا اذا رأوا التجار وأهلوا انفضوا اليها وركوا قائما * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني جعفر ان محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين قائما بفصل بينهما يجلس * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن

صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين على المنبر فبما يملكون بينهما يجلس حتى يجلس معاوية في الخطبة الأولى فخطب بالواخطب في الثانية قائما * أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال قلت لعطاء كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم على عصا إذا خطب قال (١٠١) ثم كان يعتمد عليها اعتمادا * أخبرنا

ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن خبيب بن عبد الرحمن بن أساف عن أم هانئ بنت حارثة ابن النعمان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بألف وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة وانها لم تحفظها إلا من النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وهو على المنبر لكثرة ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن أبي بكر بن حزم عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن أم هانئ بنت حارثة بن النعمان مثله قال ابراهيم ولا أعلمني إلا سمعت أبا بكر بن حزم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر قال ابراهيم سمعت محمد بن أبي بكر يقرأ بها وهو يومئذ قاض على المدينة على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عمرو بن حفصة عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أن عمر كان يقرأ في خطبته يوم

أهل القرى والنسب ما كان أخبرنا مسلم بن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى أبو بكر رضى الله عنه على أهل القرى حين كثرة المال وغلت الأبل فأقام مائة من الأبل بسمائة دينار أو ثمانمائة دينار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاس عن أبيه أنه كان يقول على الناس أجمعين أهل القرى وأهل البادية مائة من الأبل على الأعرابي والقرى * أخبرنا مسلم بن ابن جريج قال قلت لعطاء الدية الماشية أو الذب قال كانت الأبل حتى كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقوم الأبل بعشرين ومائة كل بعير فأن شاء القرى أعطى مائة ناقه ولم يعط ذهابا كذلك الأمر الأول (قال الشافعي) وهذا كله ما أخذ فقوخذ الأبل ما وجدت وتقوم عند الأعواز على ما وصفت لأن من رزقه شيء لم يقوم عليه وهو يوجد مثله الأثرى أن من رزقه صنف من العروض لم يؤخذ منه إلا هو فأن أعوز ما رزقه من الصنف أخذت قيمته يوم يلزم صاحبه وقد يحتمل تقويم الأبل أن يكون أعوز من عليه الدية فقومت عليه وكانت موجوده عند غيره ببلده فقومت والأول أشبه والله أعلم وماروى مما وصفت من تقويم قوم الدية والله أعلم على ما ذهب إليه (قال) والدية لا تقوم إلا بالدينار والدرهم كالأبوم غيرهما الإجماع ولجواز أن تقوم بها بغيرها جعلنا على أهل البقر والبقر وعلى أهل الشاة والشاة فدرى هذا عن عمر كل روت عنه قيمة الدينار والدرهم وجعلنا على أهل الطعام الطعام وعلى أهل الخيل الخيل وعلى أهل الحبل الحبل بقيمة الأبل ولكن الأصل كالأصناف لا بل فإذا أعوز والقيمة قيمة ما لا يوجد مما وجب على صاحبه وليس ذلك إلا من الدينار والدرهم (قال) وإن وجدت العاقلة بعض الأبل أخذ منها ما وجد وقيمة ما لم يجد إذا لم يجد الوفاء منه بحال وإنما تقوم الأبل من وجبت عليه الدية أن كانت الحياية مما تعقلها العاقلة قومت بلها وإن كانت مما يعقلها الحياية قومت إليه أن اختلفت إليه وأبل العاقلة (العيب في الأبل) قال الشافعي رحمه الله ولا يكون الذي عليه الدية أن يعطى فيها بعرا مبيعيا وبدمن مثل ذلك العيب في البعير لأنه إذا قضى عليه بشئ بصفة فبين أن ليس له أن يؤدى فيه مبيعيا كإفضى عليه دينار فلا يكون له أن يؤديه مبيعيا وكذلك الطعام يفضى به عليه وغيره لا يكون له أن يؤديه مبيعيا (قال الشافعي) لم أعلم مخالفا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة وهذا أكثر من حدث الخاصة ولم أعلم مخالفا أن العاقلة العصبه وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب رضى الله عنه بمائة من بعقل عن مولى صفية بنت عبد المطلب وقضى الزبير بن عمار أنهم لآلهائها (قال) وعلم العاقلة أن ينظر إلى القتال والحيا ما دون القتل مما تحمله العاقلة من الخطا فإن كان له أخوة لآبائه جل عليهم جانيته على ما تحمله العاقلة فإن احتلوا هم أرفع إلى بني جدهم وهم عمومته فإن لم يحتلوا هم أرفع إلى بني جدهم فإن لم يحتلوا هم أرفع إلى بني جدهم حتى يعجز عنهم هو أقرب منهم كالأب من بني عبد مناف جنى فخطب جانيته بنو عبد مناف فلم تحمها بنو عبد مناف فترفع إلى بني قصي فإن لم تحمها رفعت إلى بني غالب فإن لم تحمها رفعت إلى بني مرة فإن لم تحمها رفعت إلى بني كعب فإن لم تحمها رفعت إلى بني لؤي فإن لم تحمها رفعت إلى بني غالب فإن لم تحمها رفعت إلى بني فهر فإن لم تحمها رفعت إلى بني مالك فإن لم تحمها رفعت إلى بني النضر فإن لم تحمها رفعت إلى بني كنانة كلها ثم هكذا حتى تنفذ قرابته أو تحتمل الدية (قال) ومن في الديوان ومن ليس فيه من العاقلة سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولادىوان حتى كان الديوان حين كثر المال في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

الجمعة إذا شمس كورت حتى بلغ علت نفس ما أضمرت ثم يقطع السورة * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضى الله عنه قرأ مثل على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني اسحق بن عبد الله عن أبيان بن صالح عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فقال إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن

سَيَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ مِجْدَةِ اللَّهِ فَلَاحِظْ لَهُ وَمَنْ يَضِلْ فَلَاهِدِي لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ مَنْ نَطَعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ بَعْضَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى حَتَّى بَقِيَ إِلَى أَمْرَاتِهِ * أَجْعَلْ بَارِئِينَ مِنْ مَحْدَنِي عَمَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطْبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُطْبَةً أَلَا أَلَا النَّاسُ عَرَضُ (١٠٣) حَاضِرًا كُلِّ مَنَابِرٍ وَلَوْ فَاجِرًا أَلَا أَلَا آخِرَةُ أَجَلٍ صَادِقٍ بَعْضِي فِيهَا مَلِكٌ قَادِرٌ أَلَا أَلَا خَيْرُ

كله بحذافره في الحة ألا
وان الشركه بحذافره
في النار افا عملوا وانتم
من الله على حذر واعلموا
انكم معروضون على
اعمالكم فمن يعمل
مقال ذرة خيرا ومن
يعمل مثقال ذرة شرا
• اخبرنا ابراهيم بن
محمد ثناء عبد العزيز بن
ربيع عن عثم بن طرفة
عن عدي بن حاتم قال

﴿عقل الموالى﴾ قال الشافعي رحمه الله ولا تعقل الموالى من أعلى وهم المعتقون عن رجل من الموالى وللعقبن
قربة تحتمل العقل وإن كانت له قربة تحتمل بعض العقل عقفت القرابة وإذا فقد عقل الموالى المعتقون فإن
عجزواهم وعوقلهم عقل مابى جماعة المسلمين وكذلك لا تعقل الموالى المعتقون عن المولى المعتق ولأولى
المعتق قربة تحتمل العقل وإن كانت له قربة تحتمل بعض العقل بدئ بهم فإن عجزوا عقل عنه مولاة الذى
أعتقه ثم أقر به الناس إليه كما يعقلون عن مولاة الذى أعتقه ولو جنى وهكذا إذا لم يكن لواحد من الجانبين قربة
عقل عنه الموالى من أعلى وأسفل على ما وصفت وإن كان لأولى المعتق موال من فوق وموال من أسفل لم يعقل
عنه مواليه من أسفل وعقل عنه مواليه من فوق فإن عجزوا ولم تكن لهم عاقلة عقل عنه مواليه من أسفل
وإذا جعلت مواليه من فوق يعقلون عنه ومن فوقهم من مواليهم لأنهم عصبة وأهل ميراثه من دون مواليه من
أسفل ولم يجعل على الموالى من أسفل عقلا بحال حتى لا يوجب نسب ولا موال من فوق بحال ثم يحملونه
فإنه يعقل عنهم لآلهم ورثة ولكنهم يعقلون عنه كما يعقل عنهم (قال) والسائبة معتق كما فتى غير السائبة
﴿عقل الخلفاء﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يعقل الخليف بالخلف ولا يعقل عنه بحال إلا أن يكون
مضى بذلك خبر لازم ولا أعلمه ولا يعقل العديدي ولا يعقل عنه ولا يرث ولا يورث وإنما يعقل بالنسب والولاء
الذى هو نسب وميراث الخليف والعقل عنه منسوخ وإنما ثبت من الخلف أن تكون الدعوة واليد واحدة
لا عز ذلك

عليه وسلم قال اذا قلت له احب الي انصت والامام مختطب يوم الجمعة فقد لقوت . اخبرنا سفيان عن ابي الزناد عن عوفاهم
الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عثل معناه الا انه قال لغت قال ابن عسبة لغت افعى اى هريرة رضى الله عنه . اخبرنا
مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن مالك بن ابي عامر ان عثمان بن عفان رضى الله عنه قال يقول في خطبته فلما بدع ذلك اذا

خطب اذا قام الامام ان يخطب يوم الجمعة فاستعدوا وانصتوا فان انصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما للسامع المنصت فاذا قامت الصلاة فاعدوا للصوف وحاذوا بالناكب فان اعتدال الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكثر عثمان حتى ياتي رجال قدوا كلهم بنسوية الصفوف فيخبرونه بان قد استوت فيكبر * اخبرنا ابراهيم بن محمد عن هشام (١٠٣) عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا عطس الرجل

والامام يخطب يوم الجمعة

فتمت * اخبرنا سليمان

ابن عيينة عن عبيد الله بن

عمر عن نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما قال قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يقين أحدكم الرجل

من مجلسه ثم يخلفه فيه

ولكن تقسحوا وتوسعوا

* اخبرنا ابراهيم بن محمد

حدثني سهل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي

هريرة رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا قام أحدكم من

مجلسه يوم الجمعة ثم رجع

اليه فهو أحق به

* اخبرنا ابراهيم بن محمد

أبي عن ابن عمر أن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال لا تعد الرجل الى

الرجل فيقيم من مجلسه

ثم يقعد فيه * حدثنا عبد

المجيد عن ابن جريح

قال قال سليمان بن موسى

عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما ان النبي

صلى الله عليه وسلم قال

لا يقين أحدكم كما يوم

الجمعة ولكن ليقل افسحوا

* حدثنا ابراهيم بن محمد

حدثني عبد الله بن أبي ليلى

عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة سورة

الجمعة والمنافقين * اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قرأ في

الجمعة سورة الجمعة واذا جاء المنافقون قال عبيد الله فقلت له قد قرأت بسورتين كل علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقرأ بهما

عوافهم الذين يجري حكمنا عليهم فاذا كانت عاقلة لا يجري حكمنا عليها انما الجاني ذلك وما عجزت عنه عاقلة ان كانت ان شاء الله في ماله دون غير عاقلة منهم ولا تقضي به على أهل دينه اذا لم يكونوا عصبه لانهم لا يرونه ولا على السليل قطع الولاية بين المؤمنين والمشركون وانهم لا يأخذون ماله على الميراث انما يأخذونه فيا (ان تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى والعاقلة النسب فاذا جنى الرجل بمكة وعاقلة بالشام فان لم يكن مضي خبر يلزم بخلاف القياس فالقياس ان يكتب حاكم مكة الى حاكم الشام فيأخذ عاقلة بالعقل ولا يحمله أقرب الناس الى عاقلة بمكة بحال وله عاقلة بالبعد منها وان امتنعت عاقلة من أن يجري عليهم الحكم جوهدها حتى يؤخذ منهم كما يجاهدون على كل حق لزمهم فان لم يقدر عليهم لم يؤخذ من غيرهم وكان كحق عليهم غلبوا عليه متى قدر عليهم أخذ منهم (قال) وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العوالم بهم ولا ينتظر بالعقل غائب يقدم ولا رجل ببلد يؤخذ منه بكتاب والله أعلم وان كانت العاقلة حاضرة فغاب منهم رجل يحتمل العقل أخذ من ماله ما يلزمه واذا كانت العاقلة كثيرا يحتمل العقل بعضهم على ما وصفت ان الرجل يحتمل من العقل ويفضل وكانوا حضورا بالبلد ومالههم فقد قيل يأخذوا الى من بعضهم دون بعض لان العقل لزم الكل وأحب أن يفرض ذلك عليهم حتى يتسوا فيه وان قل كل ما يؤخذ من كل واحد منهم وان كان من يحضر من العاقلة يحتمل العقل ومنهم جماعة غيب عن البلد فقد قيل يؤخذ من الحضور دون الغيب عن البلد على المعنى الذي وصفت في مثل المسئلة التي قبلها ومن ذهب الى هذا قال الجنابة من غير من يؤخذ منه وكل يارمه اسم عاقلة فاهم أخذ منه فهو مفض عليه مما أخذ منه ولا يؤخذ حاضر بغائب غيره (قال) ولأردا الذي أخذت منه على من لم يأخذ منه وهذا يشبه مذاهب كثيرة لاهل العلم والله تعالى أعلم ومن قال هذا القول قال لو تغيب بعض العاقلة ولم يوجد له مال حاضر ثم أخذ العقل ممن بقي ثم حضر النائب لم يؤخذ منه شيء وقال ذلك فلو كان حاضر وامتنع من أن يؤدي العقل واذا كانت أبل العاقلة مختلفة أدى كل رجل منهم من ابله ويجبرون على أن يشتركو النفر في البعير بقدر ما يلزمهم من العقل واذا جنى الحر على الحر خطأ فلزم من دية وأرض جناية وان قلت جعلتها على العاقلة واذا جنى الحر على العبد خطأ فلهما ان أحدهما ان تحمله العاقلة عنه لانهما جناية حر على نفس محرمة والثاني ان تحمله العاقلة لانه فية لدية واذا جنى الحر جناية عمدا لقصاص فيها بحال مثل أن يقتل ذميا أو وثيا ومستأما فالدية في ماله لا تضمن العاقلة منها وكذلك اذا جنى رجل على رجل جناية أو مالا لقصاص فيه فهو في ماله دون عاقلة واذا جنى الصبي والمعتوه جناية خطأ ضمنها العاقلة وان جنى عمدا فقد قيل تعقلها العاقلة كالخطأ في ثلاث سنين وقبل لا تعقلها العاقلة لان النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى أن تحمّل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين ويدخل هذا انما قضينا به عمدا في ثلاث سنين وانما قضى بدية العمدحالة وان قضينا بها حالة فلم يقض على العاقلة بدية الا في ثلاث سنين ولا تعقل العاقلة جناية عمدا بحال

جماع الديات فيما دون النفس

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الانف اذا أوى جد عاماته من الابل وفي المأمومة ثلث النفس وفي الجائفة مثلها وفي العين خسون وفي اليد خسون وفي الرجل خسون وفي كل اصبع

حدثني عبد الله بن أبي ليلى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة سورة الجمعة والمنافقين * اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قرأ في الجمعة سورة الجمعة واذا جاء المنافقون قال عبيد الله فقلت له قد قرأت بسورتين كل علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقرأ بهما

في الجمعة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني مسعر بن كدام عن معبد بن خالد عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ في الجمعة بسبع ايام ربك الاعلى وهل انا لك حديث الغاشية * أخبرنا صفوان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة (١٠٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة

فقد أدرك الصلاة

مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموضوعة خمس

* (باب دية الانف) * قال الشافعي رحمه الله وفيما قطع من المارن فيه من الدية بحسب المارن ان قطع نصفه ففيه النصف وأنته ففيه الثلث (قال) وبحسب يقاس مارن الانف نفسه ولا يفضل واحدة من صغيبته على واحدة ولا ورثة على شيء لو قطع من مؤخره ولا الحاجز من مخبره منه على ما سواه وان كان أو عتار ونة الا الحاجز كان فيما أوعيت سوى الحاجز الدية بحسب ما ذهب منه واذا شق في الانف شق ثم التام ففيه حكومة واذا شق فلم يثلم فثني انفراجه أعطى من دية المارن بقدر ما ذهب منه وحكومة ان لم يذهب منه شيء (قال) وقد روي عن ابن طاوس عن أبيه قال عند أبي كتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفي الانف اذا قطع المارن مائة من الابل (قال الشافعي) حديث ابن طاوس في الانف اثنان من حديث آل حزم ومعلوم ان الانف هو المارن لانه غرض وف يقدر على قطعه بلا قطع اقره وما العظم فلا يقدر على قطعه الا بمؤنة وضرب على غيره من قطع أو كسر أو أمشيد (قال الشافعي) ففي المارن الدية ومذهب من لقيت أن في المارن الدية واذا قطع بعض المارن واين فاعاد المجنى عليه أو غيره وتمامه ففيه عقل تام كما يكون لولم يعد ولولم يثلم ولو قطعت منه قطعة فلم يثلم وتعدت وأعيدت والتأتمت كان فيها حكومة لانها لم تجرد انما الجذع القطع واذا ضرب بالانف واستخسف حتى لا يتحرك غرضه ولا الحاجز بين مخبره ولا يثلم مخبره ففيه حكومة لأرض تام ولو كانت الحنابة عليه في هذا اعمد لم يكن فيه فود ولو خلق هكذا أوجني عليه فصار هكذا ثم قطع كانت فيه حكومة أكثر من حكومته اذا استخسف وما أصابه من هذا الاستخفاف ربي بعضه دون بعض ففيه حكومة بقدر ما أصاب من الاستخفاف وانما تمنعني أن أجعل استخفافه كشل اليد ان في الدية من فعل وليس في الانف أكثر من الجال أو سدد موضعه وأنه يجري لما يخرج من الرأس ويدخل فيه فكل ذلك قائم فيه وان كان قد نقص الاضمام أن يكون عنواني ما يدخل الرأس من السوط ولم يجز أن يجعل فيه اذا استخسف ثم قطع الدية كاملة وقد جعلت في استخفافه حكومة وهو ناقص عما وصفت

* أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني صفوان بن سليم عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافق كتاب لا يحيى ولا يبذل وفي بعض الحديث ثلاثا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني محمد بن عمرو عن عبيدة ابن سفيان الحضرمي عن أبي الجعد الضمري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يترك أحد الجمعة ثلاثا وانها بها الاطبع الله على قلبه

* (الدية على المارن) * قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا قطع من العظم المتصل بالمارن شيء من المارن كانت فيه حكومة مع دية المارن وكذلك لو قطع دون المارن فصار حائفا وصار المارن منقطعاً عنه وتمامه ففيه حكومة وهكذا لو قطع معه من محاجر العينين والحاجين والجهة شيء لا يوضح كانت فيه حكومة ولو أضح شيء من المارن من جلده والوجه كانت فيه موضوعة أو هشم كانت فيه هاشمة وكذلك منقذلة ولو قطع ذلك قطعاً كانت فيه حكومة أكثر من هذا كله لانه أزيد من المنقذلة ولا يبين أن يكون فيه مأمومة لانه لا يصل الى دماغ والوصول الى الدماغ يقتل كما يكون وصول الحانفة الى الخوف يقتل

* حدثنا ابراهيم بن صالح بن كيسان عن عبيدة بن سفيان الحضرمي قال سمعت عمرو بن أمية يقول لا يترك رجل مسلم الجمعة ثلاثا وانها بها الا يشهداها الا كتب من الغافلين * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان يوم الجمعة

* (كسر الانف وذهب الشم) * قال الشافعي رحمه الله واذا كسر الانف ثم جبر ففيه حكومة ولو جبر أعوج كانت فيه الحكومة بقدر عيب العوج ولو ضرب بالانف فلم يكسر لم يكن فيه حكومة لانه ليس بجرح ولا كسر عظم ولو كسر الانف أو لم يكسر فاقطع عن المجنى عليه أن يشمر بجمي شحال فقد قيل فيه الدية ومن قال هذا قاله لوجده ذهب عنه الشم فجعل فيه الدية وفي الجذع دية (قال) وان كان ذهب الشم عنه في وقت الاثم ثم رعد عليه بعد انتظرته حتى يأتي ذلك الوقت فان مات قبله أعطى ورضته الدية وان جاء وقال لا ثم شأ

ولله الجمعة فأكثروا الصلاة على * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكلوا الصلاة على يوم الجمعة * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني أبو الازهر معاوية بن إسحق بن طلحة عن عبد الله بن عبيد الله بن معمر أنه سمع أنس بن مالك يقول أن جبريل عمراً أبيضاً فيها وكنت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه

وسلم ما هذه قال هذه الجمعية فضلت بها أنت وأمتك فالناس لكم فيها تبع اليهود والنصارى ولكم فيها خير وفيها نعمة لا يوافقها مؤمن بدعائه تعالى بخير إلا استجب له وهو عندنا يوم المزي بال الذي صلى الله عليه وسار باجريل ما يوم المزي بال قال ان ربنا اتخذ في الفردوس وادبا في فيه كتب مسك فاذا كان يوم الجمعة أنزل الله ما شاء من ملائكة وحواله منابر (١٠٥) من نور عليها ما قاعد النبي زحف تلك

النار غبار من ذهب

مكة بالياقوت والزبرجد عليها الشهداء والصدوقون جلسوا من ورأهم على تلك الكتب في قول الله لهم

أنا ربكم قد صدقكم

وعدى فسوف أعطكم

فيقولون ربنا سأل

رضوانك فيقول قد

رضيت عنكم وإني على

ما تنتمون ولدي من بدفهم

يجون يوم الجمعة لما

بعطيهم فسر بهم من

الخير وهو اليوم الذي

استوى فيه ربكم على

العرش وفيه خلق آدم

وفيه تقوم الساعة

أخبرنا إبراهيم بن محمد

حدثنا أبو عمران

إبراهيم بن الجعد عن

أنس شهابه وزاد عليه

ولكم فيه خير من دعا فيه

بخير هوله قسم أعطيه

وان لم يكن له قسم ذخ

له ما هو خير له منه وزاد

فيه أيضا أشياء أخبرنا

إبراهيم بن محمد حدثني

عبد الله بن محمد بن عقيل

عن عمرو بن شرحبيل

أعطى الدية بعد ان يحلف ما يحذر أئمة بني بحال وان قال أجدر بحاشدنت رايحة وحذت ولا أجدر بحال ان لا ترائحة وقد كنت أجدها فكان يعلم ان ذلك قدر جعل فيه بقدره وان كان لا يعلم قدر ولا أحبه يعلم فففيه حكومة بقدر ما يصف منه ويحلف فيه كله وان قضى له الدية ثم أقرأ ما يحذر رايحة قضى عليه بر الدية وان مر بر مكرهه فوضع يده على أنفه فقبل قد وجدها رايحة ولم يتر بناه وجدها لم ير الدية من قبل أنه قد قضى يده على أنفه ولم يحذر شيئا من الريح ويضعها ما كله ويختطف عينا ويحذرنا نفسه ومن غيرا وغيره

(الدية في اللسان) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع اللسان قطع الاقدود فيه خطأ ففيه الدية وهو في معنى الاثرب معنى ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية من تمام خلقه المرء وأنه ليس في المرء منه الا واحد ومع أنه لا اختلاف بين أحد حفظ عنه من لقيته في أن اللسان اذا قطع الدية واللسان مخالف اللانف في معان منها أنه المبرع عاني القلب وان أكرم منعه ذلك وان كانت فيه المنفعة بعونه على اغرار الطعام والشراب واذا جنى على اللسان فذهب الكلام من قطع أو غير قطع ففيه الدية تامة ولا أحفظ عن أحد لقيه من أهل العلم في هذا خلافا واذا قطع من اللسان شي لا يذهب الكلام قيس ثم كان فيما قطع منه بقدره من اللسان فان قطع حذبة من اللسان تكون ربع اللسان فذهب من كلامه قدر ربع الكلام ففسر ربع الدية وان ذهب أقل من ربع الكلام ففسر ربع الدية وان ذهب نصف كلامه ففيه نصف الدية اجعل عليه الا كثر من قياس ما ذهب من كلامه أو لسانه واذا ذهب بعض كلام الرجل اعتبر عليه ما صول الحروف من التهي فان نطق بنصف التهي ولم ينطق بنصفه فله نصف الدية وكذلك ما نطق به مما زاد أو نقص على النصف ففيه بحسبه وسواء كل حرف أذهب منه خفف على اللسان ونزل هب أو ما ونقل على اللسان وكثر هب أو ما كثر من الصاد والالف والتاء والراء سواء لكل واحد منها حصته من الدية من العدد ولا يفضل بعضها على بعض في نقل وخفة وأي حرف منها لم يفسح به حين ينطق به كما ينطق به قبل أن يجنى عليه وان خفف لسانه لان ينطق بغيره يده فهو كالم يخفف لسانه بان ينطق به له أرشه من العقل تاما مثل أن يراد أن ينطق بالراء فيجعلها باء أو لاما وفي هذا المعنى (فان) وان نطق بالحرف مينا له غير أن لسانه نقل عما كان عليه قبل يجنى عليه ففيه حكومة وان جنى على رجل كان أرت أو لا يفسح بحرف أو كان لسانه يخف به فزاد في خفته ونقص عن إفصاحه أو زاد في رتته أو لثغته على ما كان في الحرف ففيه حكومة لا أرض الحرف تاما واذا جنى على لسان المبرس الثقيل وهو يفسح بالكلام ففيه ما في لسان الفصح الخفيف وكذلك اذا جنى على لسان الاعمي وهو ينطق لسانه وكذلك اذا جنى على لسان الصبي وقد حركه بكاء أو بشي بعينه اللسان فبلغ أن لا ينطق ففيه الدية لان العام الاغلب ان اللسان ناطقة حتى يعلم أنها لا تنطق وان بلغ أن ينطق ببعض الحروف ولا ينطق ببعضها كان له من الدية بقدر ما لا ينطق به واذا جنى على لسان رجل كان ينطق به ثم أصابه مرض فذهب منطقه أو على لسان الاخرس ففيه ما حكومة واذا جنى الرجل على لسان الرجل فقال جنبت عليه وهو أكبر أو يفسح بعض الكلام ولا يفسح ببعض القول قوله حتى يأتي المجنى عليه باله كان ينطق اذا جاء بذلك لم يقبل قول الجاني الابينة ومن كان له لسان ناطق فهو ينطق حتى يعلم خلاف ذلك وهكذا القول جديت

ولأرض ولا جبل الا وهو يشفق من يوم الجمعة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها إنسان مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده يقللها * أخبرنا مالك (١٠٦) عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن أبي الحرث عن أبي سلة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه نيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقاً من الساعة الا الجنب والانس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم يسأل الله شيئاً الا أعطاه إياه قال أبو هريرة قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة من يوم الجمعة قتلته كيف تكون آخر ساعة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وثلاث ساعة لا يصلي فيها فقال ابن سلام أم يقل النبي صلى الله عليه وسلم من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال قتلته بلى قال فهو ذاك * أخبرنا ابراهيم بن محمد

عليه وهو أعمى فان قامت بيته أنه كان يبصر لم يقبل قول الخافى انه حدث على بصره ذهب الابينة ولوعرف المجنى عليه بك أو عي ثم ادعى أو يسأوه أن يبصره صح وان لسانه فصيح كان القول قول الخافى وكفواهم والمجنى عليه البيه انه عاد اليه بصره وأفصح بعد اليكم فان خلق اللسان طرفان فقطع رجل أحد طرفيه فان أذهب الكلام ففيه الدية وان ذهب بعضه ففيه من الدية بحسب ما ذهب منه وان أذهب الكلام أو بعضه فأخذت له الدية ثم نطق بعد هارداً أخذته من الدية وان نطق ببعض الكلام الذي ذهب ولم ينطق ببعض رد من الدية بقدر ما نطق به من الكلام (قال) وان قطع أحد الطرفين ولم يذهب من الكلام شيء فان كان الطرفان مستويي الخرج من حيث اتفرقا كان فيه من الدية بقياس اللسان ربعاً كان أو أقل أو أكثر فان كان المظفوع زائلاً عن حد خرج اللسان ولم يذهب من الكلام شيء ففيه حكومة وان كانت الحكومة أكثر من قدره من قياس اللسان لم يبلغ بحكومة قدر قياس اللسان وان قطع الطرفان جميعاً وذهب الكلام ففيه الدية وان كان أحد الطرفين في حكم الزائدين اللسان جعل فيه دية وحكومة بقدر الالم واذ قطع الرجل من باطن اللسان شيئاً فهو كما قطع من ظاهره وفيه من الدية بقدر ما منع من الكلام فان يمنع كلاماً ففيه من الدية بحسب اللسان واذ قطع الرجل من اللسان شيئاً لم يمنع الكلام أو يمنع بعض الكلام ولا يمنع بعضه كان فيه الاكثر ما منع من الكلام أو قياس اللسان

(الهامه) قال الشافعي رحمه الله واذ قطع الرجل إهامة الرجل عدا فان كان يقدر على القصاص منها ففيها القصاص وان كان لا يقدر على القصاص منها أو قطعهها خطأ ففيها حكومة

(دبة الذكر) قال الشافعي واذ قطع الذكر فأوبع ففيه الدية تامة لانه في معنى الانف لانه من تمام خلقه المرء وان له لس في المرء منه الا واحد ولم أعلم خلافاً في أن في الذكر اذ قطع الدية تامة وقد يخالف الانف في بعض أموره واذ أقطع حشفته فأوبع ففيها الدية تامة ولم أعلم في هذاين أحد لفتيه خلافاً وسواء في هذا ذكر الشيخ القاني الذي لا ياتي النساء اذا كان ينقبض وينبسط وذكر الحصى والذي لم يأت امرأه قط وذكر الصبي لانه عضو أبين من المرء والماء ولم تسقط فيه الدية بضعف شيء منه وانما يسقط أن يكون فيه دية تامة بان يكون به كاشل فيكون منبسطاً لا ينقبض أو منقبضاً لا ينبسط فأما بغير ذلك من قرحة أو غيره من عبوه جذاً أو برصاً أو عوج رأس فلا تسقط الدية فيه وحده من هذا والقول في أن الذكر ينقبض وينبسط قول المجنى عليه مع عيبه لانه عورة فلا كفره أن يأتي بيته أنه كان ينقبض وينبسط وعلى الخافى البيه ان ادعى بخلاف ما قال المجنى عليه واذ اجني الرجل على ذكر الرجل خافه فالتأم ففيه حكومة وكذلك اذا جرحه أي جرح كان ولم يزل فيه ففيه حكومة فان أشله ففيه الدية تامة (قال الشافعي) واذ اجني على ذكر الكاشل ففيه حكومة واذ اجني عليه فقطع منه حذبة حتى يبينها فان كانت من نفس الذكر دون الحشفة ثم أعادها فالتأت أو لم يعدها فواء فيها بقدر حشاهما من الذكر ويقاس الذكر في الطول والعرض معاف طوله وعرضه ففيه الحشفة وان كانت الحشفة في الحشفة ففيها قولان أحدهما ان الحساب في الحشفة بالقياس من الحشفة لان الدية تنزى في الحشفة لوقوعه وحددها لان الذي يلي الجماع هي فاذا ذهبت فسد الجماع والثاني ان فيها بحساب الذكر كره ولو قطع من الذكر حذبة أو جافها فكان الماء والبول

حدثنا عبد الرحمن بن حمزة حدثني ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد الايام يوم الجمعة * أخبرنا ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني أبي ان ابن المسيب وهو عبيد قال أحب الايام إلى أن أمرت فيه نهي يوم الجمعة (كتاب العمدتين) * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عطاء بن ابراهيم مولى صفية بنت عبد المطلب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال الفطر يوم فطرون ولا ضعى يوم تضعون أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني محمد بن عثمان عن نافع عن ابن عمر أنه
كان اذا غدا الى المصلى يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو الى
المصلى يوم الفطر اذا طلعت الشمس فيكبر حتى ياتي
(١٠٧)

المصلى يوم العيد ثم يكبر بالمصلى
حتى اذا جلس الامام

نصب منها كان فيها الاكرام مذهب من الذ

ترك التكبير * أخبرنا

مالا عن نافع عن ابن عمر

أنه كان يغسل يوم الفطر

قبل أن يغدو الى المصلى

* أخبرنا ابراهيم بن محمد

ابن أبي يحيى الاسلمى

أخبرني يزيد بن أبي

عبد مولى سلمة بن الاكوع

عن سلمة بن الاكوع

أنه كان يغسل يوم العيد

* أخبرنا ابراهيم بن محمد

أخبرني جعفر بن محمد

عن أبيه عن جده أن

النبي صلى الله عليه

وسلم كان يلبس وردجرة

في كل عيد * أخبرنا

ابراهيم بن محمد أخبرني

جعفر بن محمد عن أبيه

أن عليا كان يغسل يوم

العيدين ويوم الجمعة

ويوم عرفة واذا أراد أن

يحرم * أخبرنا ابراهيم بن

محمد أخبرني أبو الحويرث

الثبي أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم كتب

الى عـرو بن حزم وهو

بغمر أن يعمل الاضحية

وأخر الفطرد ذكر الناس

بمنعها كان فيها الاكرام مذهب من الذ

البدن في ذكر الحريته ولزاد قطع الذ

ثم خفي عليه آخر قطع مابق منه كان في حشفته الدية وفيما بقي حكومة

بكله والانيان غير الذ

فيه الدية الذ

أو انبط فلم ينقض كان هذا سائلا وكانت فيه الدية تامة

ذ

القول قول الحاني أنه أتى بمينه وفيه حكومة وان أبي ان يحلف ردت اليمين على ورثة الخنثى يحلفون أنه بان

ذ

منهم ما إذا كان يصف قضية على ما يقول وان قالوا معان ولم يصفوا أو وصفوا خطأ وقف حتى يعلم

ذ

قبل أن تثبت وقتل ذ

فلا فودك عليه وجعلنا الدية امرأة تامة في الشفرين وحكومة في الذ

فلا فدية امرأة تامة وحكومة لاناعلى حااطه من أنك ذ

والانيان ولو كنت ذ

مما أعطناك أو لا يدفع اليك ما لا ينكأ الذ وان كان لك أكرمه ولا يدفع اليك ما لا يدري لعل لك أقل منه

وهكذا وان الحاني على هذا الخنثى المشكل امرأة لا تختلف ولو أراد القود لم يقصد حتى يبين أني فقاد في

الشفرين وتكون له حكومة في الذ

الشفرين ولا يكون له فودنا البست بذكر وهي وان كانت قطعت له شفرين فاما قطعت شفرين زائدين

في حلقته كان ذ

كان هكذا ايضا حتى يبين الحاني والمجنى عليه معا واذا كانا ذ

أنني فلا فود

أعطته نياه ثم بانته زيادة تزيد ذلك ان أعطته دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذ

ذ

أولا والانيان فاذا كانت أكرمن حكومة الشفرين ردت على الحاني ما زادت حكومة الذ

الشفرين ثم جعلها قصاصا من الدية والنصف الذي زدها بها (قال) ولو خني رجل وامرأة على خنثى مشكل

فقطعت الذ

ببين ذ

الرجل بالارش أرش امرأة ولو خاني رجل ذ

الذ

أنداستامة على مخرج الذ

* أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعظم قبل أن يخرج الى الجبان يوم الفطر ويأمر

* أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثنا خالد بن رباح عن المطلب بن عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو يوم العيد الى المصلى

من الطريق الأعظم فاذا رجع رجع من الطريق الأخرى على دار عمار بن ياسر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني معاذ بن عبد الرحمن السبي

عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرجع من المصلى في يوم عيد فسلأ على التمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الأعرج الذي عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فوج أسلم فدعاهم أنصرف * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما (١٠٨) قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيدين بالمصلى لم يصل قبلها ولا بعدها

شأنهم أفضل إلى النساء

نظم - ن قأما وأمر

بالصدقة قال فجعل

النساء يتصدقن بالقرط

وأشاهه * أخبرنا إبراهيم

ابن محمد حدثني عمرو بن

أبي عمرو عن ابن عمر أنه

غدا مع النبي صلى الله

عليه وسلم يوم العيدين

المصلى ثم رجع إلى بيته

ولم يصل قبل العيدين ولا بعده

* أخبرنا إبراهيم بن محمد

حدثني سعد بن إسحق

ابن كعب بن جحمة عن

عبد الملك بن كعب أن

كعب بن جحمة لم يكن

يصل قبل العيدين ولا بعده

* أخبرنا إبراهيم بن محمد

حدثني عبد الله بن محمد

ابن عقيل عن محمد بن علي

ابن الحنفية عن أبيه رضي

الله عنه قال كنت في عهد

النبي صلى الله عليه وسلم

يوم الفطر والأضحية

لا تصل في المسجد حتى

تأتي المصلى فإذا رجعتنا

مرنا بالمسجد فمصلينا فيه

* أخبرنا إسحاق بن عيسى

عن أيوب بن الصديق

قال سمعت عطاس بن أي

رباح يقول سمعت ابن

عباس يقول أنه سئل على

كل واحد منهم ما حكموه أكثر من نصف دينه ذكر

(أدب العيدين) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العيدين خسون وفي الرجل خسون (قال الشافعي)

وفي الحديث ما بين أنه صلى الله عليه وسلم يعني خمسين من الأبل (قال) وهذا دليل على أن كل ما كان من غمام

خلفه الإنسان وكان يألم بقطعه منه فكان في الإنسان منه اثنتان في كل واحد منهما نصف الدين وسواء في ذلك

العين المشاء الصحيحة الضعفة البصر والعين الحسنة التامة البصر وعن الصبي والشيخ الكبير والشاب ان ذهب

بصر العين ففيها نصف الدين أو ينفقت وأصارت قائمة من الجباية ففيها نصف الدين وإذا ذهب بصرها وكانت

قائمة فنفت ففيها حكمه ولو كان على سواد العين بياض متخ عن الناظر فنفت العين كانت دينها كاملة ولو كان

البياض على بعض الناظر كان فيها من الدين بحسب ما صح من الناظر وأسنى ما يعطى من الناظر ولو كان

البياض رقبا بصيرا ورائه ولا يمنع شي من البصر ولكنه يكره أن كان كالعمى من غيره وكان فيها الدين تامة وإذا

نفص البياض البصر ولم يذهب كان فيه من الدين بحسب نقصه وعلى البصر وقاس نفسه مكتوب في كتاب

العمد وسواء العين البهي والبصري وعن الأعرور وعن الصحيح ولا يجوز أن يقال في عين الأعرور دين تامة وإنما

قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين بخمسين وهي نصف الدين وعن الأعرور لا تعد وأن تكون عينه وإذا

فقد رجل عين الرجل فقال فقأها وهي قائمة وقال المقفوء عينه أن كان حيا وأولياؤه أن كان ميتا فقأها

صحيفة فاقول قول الشافعي الآن يأتي المقفوء عينه وأولياؤه بالبين أنه أبصر بها في حال فإذا جاوزها به

كان أبصر بها في حال فهي صحيفة وإن لم يشهدوا أنه كان أبصر بها في الحال التي فقأها فهي حتى يأتي

لفاق البينة أنه فقأها قائمة وهكذا إذا فقأ عين الصبي فقال فقأها ولا يبصر وقال أولياؤه فقأها وقد أبصر

فعلهم البينة أنه أبصر ما بعد أن ولد وبسع الشهود الشهادة على أنه كان أبصر بها وإن لم يشكوا إذا رأوه ينسج

النبي يبصره وتطرف عيناؤه ويتوقاه وهكذا أن أصاب الدين فقد قال أصبتها سلاء وقال المصابة بده صحيفة فعلى

المصابة بده أن يأتي بالبينتها كانت في حال تنقبض وتنسط فإذا جاوزها فهي على الصحة حتى يأتي الحائي

بالبينتها ثم أملت بعد الانقباض والانسط وأصابها سلاء وهكذا إذا قطع ذكر الرجل أو الصبي فقال

قطعتة أثل أو قال قد قطع بعضه فعلى المقطوع ذكره أو أولياؤه البينة أنه كان يتحرك في حال وإذا جاوزها فهي

على الصحة حتى يعلم أنه أثل بعد الصحة وإذا أصاب عين الرجل القائمة ففيها حكمه

(أدب أشعار العيدين) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع جفون العين حتى يستأصلها فقأها الدين كامله في كل

جفن ربع الدين لأنها أربعة في الإنسان وهي من غمام خلقته وبما يألم بقطعه قياسا على أن النبي صلى الله عليه

وسلم جعل في بعض مافي الإنسان منه واحد الدين وفي بعض مافي الإنسان منه اثنتان نصف الدين ولو فقأ

العيدين وقطع جفونهما كان في العيدين الدين وفي الجفون الدين لأن العينين غير الجفون ولو تنفأ أحداهما فلم

تثبت كان فيها حكمه وليس في شعر الشعر فرأش معلوم لأن الشعر ينفسه ينقطع فلا يألم به صاحبه وينبت

ويقل ويكثر ولا يشبه ما يجرى فيه الدم وتكون فيه الحياة فأيما الجفني عليه عااله بما يؤلم وما أصيب من جفون

العيدين ففيه من الدين بحسبه

(أدب الحائجين والحبس والرأس) قال الشافعي رحمه الله وإذا تنفأ حاجبا الرجل عمدا فلا قود فيها فإن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أتته صلى الله عليه وسلم خطبة يوم العيد ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأنه فن ذكرهن وعظهن قطع وأمرهن بالصدقة ومعه بلال فأنشأه بهذا فجعل المرأة تفي الخمرس والنبي * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد العزيز عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون في العيدين قبل الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد

حدثني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن ماعن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد بن الخطمي أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يبدئون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم معاوية الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد (١٠٩) حدثني محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي

سرح أن أبا عبد الخدرى قال أرسل إلى مروان والجد جيل قد سماه فنى بنا حتى أتى المصلى فذهب يصعد فبذته إلى فقال بأبا سعيد ترك الذى تعلم فقال أبو سعيد فهتفت ثلاث مرات وقلت والله لا تأتون الأشرار منه * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى يوم الفطر والأضحية قبل الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني هشام بن حسان عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب على راحلته بعد ما ينصرف من الصلاة يوم الفطر والعمر * أخبرنا إبراهيم بن محمد بن جعفر بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا في العبدن والاستسقاء

فقط جلدتها حتى يذهب الحجابان فكان يقدر على قطع الجلد فمما قطعها القود الآن بشاء المحنى عليه القفل فان شاء فهو في مال الخاني وكذلك ان كان قطعه ما عدا والقصاص لا يستطاع فيها فمما قطعها محكومة في مال الخاني وفيها محكومة اذا قطعها مخطا الآن يكون حين قطع جلدهما أوضح عن العظم فيكون فيهما الاكثر من موضعتين أو محكومة وهكذا الحجمة والشاربان والرأس ينشف الاقود في التنف وقد قبل فيه محكومة اذا نبت وان لم ينبت ففيه محكومة أكثر منها وان قطع من هذا شي يجلده منه كما وصفت في الحاجبين ففيه الاكثر من محكومة الشين وموضحة (٣) ان اوضح موضحة أو مواضع بينهما من جهة من الرأس أو الحجمة لم يوضع أخبرنا مسلم بن ابن جريج قال سألت عطاء عن الحجاب بشين قال ما سمعت فيه بشي (قال الشافعي) رجه الله فيه محكومة بقدر الشين والام أخبرنا مسلم بن ابن جريج قال قلت لعطاء حتى الرأس له قدر قال لم أعلم (قال الشافعي) لا قدر في الشعر معلوم وفيه اذا لم ينبت أو نبت معيا محكومة بقدر الام أو الام والشين (دبة الشافعي) قال الشافعي في الاذن اذا اطلقتنا ففيها الدية قياسا على ما مضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بالدية من الاذن في الانسان أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال عطاء في الاذن اذا استوعبت نصف الدية (قال الشافعي) واذا اطلقت الاذنان ففيها الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية وان ذهب سمعها لم يصل ما في السمع الدية وان ضربنا فاصطلمنا وذهب السمع في الاذن الدية والسمع الدية والاذنان غير السمع (قال) وان كانت الاذنان مستحقتين بهما من الاستحشاء ما بالبدن الشلل وذلك ان تكونا اذا حر كتمان تحر كاليس أو غرناهما يؤلم تألما فمما قطعها محكومة لاديه نامة وان ضربهما انسان صحبتهن فصره الى هذا الحال ففيهما قولان أحدهما ان ديهما تامة كما تزدية البدن اذا شلت والثاني ان ففيها محكومة لانه لا منفعة فيهما في حر كتهما كالمنفعة في حركة اليد اغاها جال فالجلد باق واقطع من الاذن شي ففيه يجابه من أعلاها كان أو أسفلها يجابه من القياس في الطول والعرض لاقى أحدهما دون الأخرى وان كان قطع بعضه أشين من بعض لم أزد فيه الشين ولا أنزل الشين فيما جعلت فيه ارشاما معلوما شي بمألول ولا حر أنزى أنه اذا قبل في الموضحة حسن فلولم بشين بالموضحة حر ولم ينقص عن بمألول فأعطيت الحر خسا والمألول نصف عشر قيمته بالاشين كت أعطيت الحر ما وقت له من اسم الموضحة فيما أصيب به والعبد لانه في معناه فاذا أعطيت العبد الاشين ولا ينقص الثمن فان شان ونقص الثمن ليحجز ان أزيدهما شيئا فكون قد أعطيتهم مائة على ما وقت لهم من الجراح ومرة على الشين فيكون هذا حلما مختلفا

(دبة الشافعي) قال الشافعي وفي الشفتين الدية وسواء العليان منها والسفلى وكذلك كل ما جعلت فيه الدية من شين أو أكثر أو أقل فالدية فيه على العدل لا يفضل أعين منه على أسير ولا أعلى منه على أسفل ولا أسفل على أعلى ولا ينظر الى منافعه ولا الى جاله انما ينظر الى عدده وما قطع من الشفتين ففيه الجواب وكذلك ان قطع من الشفتين شي ثم قطع بعده شي كان عليه فمما قطع يحسب ما قطع وفي الشفتين القود اذا قطعنا عدا وسواء الشفتان الغلظتان والرقبتان والتامتان والقصيرتان اذا كان قصرهما من خلقتهما وان أصاب انسان شفتين فيبست حتى تصير ما قلصت لا تنطبقان على الانسان أو استرختا حتى تصير لا تقلصان عن الانسان اذا كسر أو هلك أو عمدت قلصتهما ففيها الدية تامة فان أصابها جاني فكانت مائة من عن

سبعون واصلوا قبل الخطبة وجهه وأباقرارة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كبر في العبدن والاستسقاء سبعون وسبعون وجهه بالقرارة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني يحيى بن عبد الله عن عثمان بن عروة عن أبيه ان أبا أيوب وزيد بن ثابت أمر امرؤا أن يكبر في صلاة العبدن سبعون وخمسا * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر قال شهدت الأضحية

والنظر مع امره مرة بكبرى الركة الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الاخرة خمس تكبيرات قبل القراءة * اخبرنا مالك بن انس عن
 زهير بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا واقد اللبي ماذا يقرأ به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الاضحية والفطر فقال (١١٠) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بآفاق والقرآن المجيد واقتربت الساعة

وانشق القمر * اخبرنا
 ابراهيم بن محمد حدثني
 ابي عن عطاء بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان اذا خطب بعدد على
 على غزوة اعتمادا
 * اخبرنا ابراهيم بن
 محمد حدثني عبد الرحمن
 ابن محمد بن عبد الله
 عن ابراهيم بن عبد الله
 عن عبد الله بن عبد الله
 ابن عتبة قال السنة
 أن يخطب الامام في
 العدين خطبتين يفصل
 بينهما بجلوس * اخبرنا
 ابراهيم بن محمد حدثني
 ابراهيم بن عتبة عن عمر
 ابن عبد العزيز رضي
 الله عنه قال اجتمع
 عبد الله بن عبد الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 من أحب أن يجلس
 من أهل العالمة فليجلس
 في غير حرج * اخبرنا
 مالك بن انس عن ابن
 شهاب عن أبي عبيد
 مولى ابن ابي هريرة قال شهدت
 العبد مع عثمان بن
 عفان رضي الله عنه
 في صلاة فليقرأ ثم انصرف
 فخطب فقال انه قد اجتمع
 لكم في يومكم هذا عديدان

الانسان بعض التلصص لا تنطبقان عليها كلها وترفعان الى فوق أو كانتا متراخيتين تنطبقان على الانسان
 ولا تنطبقان الى فوق كما تنقص الصصتان كان فيهما من الدية بحسب ما قصر تا عن بلوغه بما بلغه الشفتان
 السانين يرى ذلك أهل البصر به ثم يحكمون فيه ان كان نصفاً وأقل أو أكثر وان شئ فيهما شاقم التام أولم
 يستمر ولم يقلص عن الانسان ففيه حكومة وان قلص عن الانسان شيئاً حتى يكون كما قطع منهما فان كان اذا مد
 التام واذا أرسل عاد فهذا انقباض لا فراق الشفة وليس بشئ قطعه فانه منها فليس فيه عقل معلوم وفيه حكومة
 بقدر الشين واللام ولو قطع من الشفة شئ كان فيها بحسب ما قطع والشفة كل ما زال بل جلد الذن والنخذ من
 أعلى وأسفل مستديران لم كلهما ارتفع عن الانسان والشفة اذا قطع من ذلك شئ طولا وحسب طولها وعرضه
 وطول الشفة التي قطع منها العليا كانت أو السفلى ثم كان فيه بحسب الشفة التي قطع منها
 (دية اللعين) قال الشافعي رحمه الله تعالى والانسان العليا ثابتة في عظم الرأس والانسان السفلى ثابتة في
 عظم اللجين ملتصقتين فاذا قطع اللجين من أسفل معافيهما الدية تامة وان قطع أحدهما وثبت الآخر في المفلوع
 نصف الدية وان لم يثبت وسقط الآخر ثم عفا فيهما الدية معا وفي الانسان التي فيها في كل من جس مع الدية في
 اللعين وليست تشبه الانسان البدن في الاصابع في الكف لان منفعة الكف واليد بالاصابع فاذا ذهبت لم
 يكن فيها كبر منفعة واللجين اذا ذهبا ذهبت الانسان وهما وقاية اللسان ومنعاً لما يدخل الجوف ورد الطعام
 حتى يصل الى الجوف ففيهما الدية دون الانسان ولولم يكن فيهما من فذهبا كانت ففيهما الدية لما وصفت وان ذرأ
 فيباح حتى لا ينفتحوا ولا ينطقا كانت ففيهما الدية وكذلك وان فتحا فحفظا بنطقاً وانطقا فحفظا بنطقاً كانت ففيهما
 الدية ولا شئ في الانسان لانه لم يكن على الانسان شئ اعما حتى على اللجين وان كانت منفعة الانسان قد ذهبت
 اذ لم يتحرر اللجين وان ضرب اللجين فشاها وهما ينطقان وينفتحان ففيهما حكومة بقدر الشين لا يبلغ
 بهادية

(دية الانسان) قال الشافعي اخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزيمة بن السن خمس أخيراً ناما لم عن أبيه عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه
 (قال الشافعي) ولم أر من أهل العلم خلافاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن بخمس
 وهذا أكثر من خبر الخاصة وبه أقول فالتناوب والرابع والاياب والاضراس كلها ضرس اللحم وغيره أسنان
 وفي كل واحد منها اذا قطع خمس من الابل لا يفضل منها من على سن اخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي
 غطفان بن طريف المري أن مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس فقال عبد الله
 ابن عباس فيه خمس من الابل قال فردني اليه مروان فقال أتجوز مقدم الفهم مثل الاضراس فقال ابن
 عباس لولم تعبر بذلك بالاصابع عتلهما واء (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى
 (قال) والدية الموقوفة على العدل على المنافع (قال) وفي سن من قد نغر واستخلف من بعد سقوط أسنان
 الابن ففيها عتلهما خمس من الابل فان ثبت بعد ذلك ردما أخذ من العقل وقد قيل لا يرشأ الآن يكون من
 أسنان اللين فان استخلف لم يكن له شئ واذا نغر الرجل واستخلف استاه فكيهها ومترافصها وصغيرها
 وتامها وأبغها وحسنها سواء في العقل كما يكون ذلك سواء فيا خلق من الاعين والاصابع التي تختلف
 حننها وقبحها وأما اذا ثبت الانسان مختلفة بنقص بعضها عن بعض نقصاً متبايناً نقص من ارض النافعة

بحسب

فمن أحب من أهل العالمة أن ينظر الجمعة فليتنظرها ومن أحب أن يرجع فليرجع
 فقد أدت له * اخبرنا مالك بن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال خسف الشمس فضلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قاطو بلا قال نحو من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قاطو بلا وهو دون

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني اوسهل بن نافع عن أبي قلابه عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على
نظير زمزم من الحسوف الشمس ركعتين (١١٢) في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك بن أنس عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر

عن أنس بن مالك قال
جاء رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله هلكت الموائش
وتقطعت السبل فادع
الله فعدا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فظن من
جمعة إلى جمعة فجاء
رجل إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله تهديمت
البيوت وتقطعت السبل
وهلكت الموائش فقام
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اللهم
على رؤس الجبال والأكام
وبطون الأودية ومنابت
النجر فأنجبت عن
المدنية الحجاب الثوب
* أخبرنا من أناتهم
عن سليمان بن عبد الله
ابن عسبر الأسدي
عن عمرو بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها
قالت أصابت الناس سنة
شديدة على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فرحمهم يهودى فقال
أما والله لو شاء صاحبكم
لمطرتم ما شئتم ولكنه
لا يحب ذلك فأخبر
النبي صلى الله عليه وسلم

(ما يحدث من النقص في الإنسان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ذهب حد السن أو الاسنان بكلال
لا تكسر ثم جئني عليها ففها أرشها تاما وذهب أطرافها كلال لا ينقص فإذا ذهب من أطرافها ما جاوز
الحد أو من طرف واحد منها نقص عن الجاني عليها بقدر ما ذهب منها ولأن رجله رجل واحد من رجل
أو ضربها فإذا ذهب حدها أو شأ منها كان عليه من عقل السن بحساب ما ذهب منها وإذا أخذتني
من حدها أرشها ثم جئني عليها جان بعد أخذها الأرض نقص عن الجاني من أرشها بحساب ما نقص منها وكذلك
إن جئني عليها رجل ففعلني له عن الأرض وإذا وهى فم رجل من مرض أو كبر فاضطربت أسنانه أو بعضها
فربطها بذهب أو لم يربطها بذهب ففعل رجل المضطربة منها ففعل في فمها عقالها تاما وقيل فيها حكومة أكرم
الحكومة فيها لوضربها رجل فاضطربت ثم ضربها آخر ففعلها وإذا ضربها رجل فنقضت انظرها
قدما يقول أهل العلم بها أنها إذا تركت لم تسقط لم تسقط الامن حدث بعده فإن سقط فعليه أرشها تاما
وإن لم تسقط فعليه حكومة ولا يتم فيها عقالها حتى تسقط ولأن رجلا فنقضت سنة ثم أثبتت حتى
لا ينكسر شدتها ولا وقتها لم يكن على الجاني عليها شيء ولو زعت بعد كان فيها أرشها تاما قال ليست في
الشدّة كما كانت كان القول قوله وله فيها حكومة على الذي أنقضها وحكومة على النازع وقيل
أرشها ما لو ندرت من رجل حتى يخرج سنّها فلا تعلق بشيء ثم أعادها فنبت ثم قطعها رجل لم يكن
على الجاني الآخر أرش ولا حكومة ولم يكن للذي أعادها عقالها التامية وهكذا ولو وضع سن شاة أو بهيمة
مما يذكي أو سن غيره مكان سن له أفلت ففعلها رجل لم يبن أن يكون عليه حكومة وقد قيل في هذا حكومة
وهكذا ولو وضع مكان سن ذهب أو سن ما كان وإذا فلتت من رجل بعد ما يترك ففعلها أرشها تاما فإن نبت
بعد أخذها الأرض لم يرد عليه شيء ولو جئني عليها جان آخر ففعلها وقد نبتت صحيحة لا ينكسرونها وقوله لا لانا
كلها فيها أرشها تاما وهكذا لو قطع لسان رجل أو شيء منه فأخذ له أرشاً ثم نبت لم يرد شيئاً من الأرض فإن نبت
بعضها كما كان قبل القطع فجئني عليه جان ففعل الأرض أيضاً تاما وإن نبت السن واللسان متغيرين عما كانا
عليه من فصاحة اللسان أو قوة السن أو لونهما ثم فلتت ففعلها حكومة

(العبث في ألوان الاسنان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نبت أسنان الرجل سودا كلها أو نقرت
سودا أو مادن السودا من جرة أو خضرة أو ما فاربها أو كانت نابتة لا تنقص وكان بعض يمسدها ويضعف
بمؤخرها بالألم يصيبه فبعض أوضع عليه منها فجئني إنسان على سن من فافهم أرشها تاما وإن نبت بضام
فقرت فنبت سودا أو جرساً أو خضرا سئل أهل العلم بها فإن قالوا لا يكون هذا الامن حادث مرض
في أصولها فجئني جان على سن منها ففعلها حكومة لا يبلغ بها عقل سن فان أشكل عليهم أو قالوا سودا من
غير مرض فجئني إنسان على سن منها ففعلها أرشها تاما وهكذا إذا نبتت بضام سودا من غير جناية وإذا نبتت
بضام فجئني عليها جان فاسودت ولم تنقص ففعلها حكومة وكذلك إن خضرت أو أقرت وتنقص كل
حكومة فبعض السواد لان السواد أشبه وإن اصفرت من الجناية جعل فيها أقل من كل ما جعل في
غيرها وإذا انتقصت قوتها مع تغير لونها زيد في حكومتها ولأن إنساناً نبت أسنانه بضام أو كل شيئاً
بحمرها أو بسودها أو بخضرها ثم جئني عليها جان ففعل منها سناً ففعلها أرشها تاما لأن نبتاً من هذه من غير مرض
وإذا جئني رجل على سن رجل فاسودت مكانها فعليه حكومة وكذلك إن ألها ثم اسودت بعد أو دعت ثم اسودت

يقول اليهودي فقال أو قد قال ذلك قالوا نعم قال إن استنصر بالسنّة على أهل نجد وإن لا يرى
السحاب خارجة من العين فأكرمهم بعد كرم كذا استنسى لك قال فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فاتفقوا الناس حتى أمطروا
مناشراً فقلت السماء جمعة * أخبرنا مالك بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن عويمر يقول سمعت عبد الله بن زيد

المازى رضى الله عنه يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي بكر سمعت عابدين بن عمار بن عبد الله بن زيد المازنى قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى يستسقى فاستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين * أخره من من لا تأثمهم عن صالح (١١٣) مولى التوأمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله

بعد وان قامت مدة لم تسود ثم اسودت بعد سئل أهل العلم فان قالوا هذا لا يكون الا من جنابة الجاني فعليه حكومة اذا ادعى ذلك المجنى عليه وحلف وان قالوا قد يحدث والقول قول الجاني مع منعه ولا حكومة عليه (وقال) في الانسان والاشراس منفعة المانع وحبس الطعام والريق واللسان وجال فلا يجوز ان يجنى الرجل على الرجل فتسود سنة وتبقى لم يذهب منها شئ الا حسن اللون فأجعل فيها الارش تامالا بالمنفعة بها أكثر من الجال وقد بقي من جالها ان يضاد موضعها وليت كاليد تشل فتذهب المنفعة منها ولا كالعين تطفأ فتذهب المنفعة منها الأثرى ان اليد اذا شلت ثم قطعت أو العين اذا طفت ففقت لم يكن في واحدة منها الا حكومة وانما زعمت أن السواد اذا لم يعلم أنه من مرض في السن ينقصها لا ينقص عقلها في جعلت ذلك كازرق والشهوة والعش والعيب في العين لا ينقص عقلها لان المنفعة في كل طرف فيه عمل وجال أكثر من الجال واذا جنى الرجل على السن السوداء التي سوادها من مرضه ولم ينقص عنه من عقلها بقدر ذلك على ما وصفت

(أسنان الصبي) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا زرع سن الصبي لم ينقر انتظر به فان أنقر فوه كله ولم تنبت السن التي زرع ففهي اجس من الابل واذا نبت بطول التي نظيرتها أو متقاربة ففيها حكومة وان نبت ناقصة الطول عن التي تقاربها فقصا متفاوتا كما وصفت أخذله من أرشها بقدر نقصها وان نبت غير متوالية النبتة بوج كان ادا حل الفم أو خارجا وفي شق كانت فيها حكومة وان نبت سوداء أو جراء أو صفراء ففيها حكومة في كل واحد من هذا في الحكومة بقدر كثرة مشين السوداء على الحجرة والحجرة على الصفرة وان نبت قصيرة عن التي تلهها عانقوت به سن مما يليها ففيها بقدر ما نقصها وسواء كان النقص في جميع السن أو بعضها دون بعض وان نبت مفروقة الطرفين ففيها بحسب ما نقص مما بين الطرفين وكذلك كانت ناقصة أحد الطرفين وليس في شينها شئ في هذا الموضع وان نبت سنة ونبت له سن زائدة معها لم يكن عليه في نبات السن الزائدة شئ وان مات المزوعة سنة ولم ينحرف من فيه شئ ففيها قولان أحدهما أن في سنة حكومة لان الأغلب أن لو عاش نبت والثاني أن فيها اجسام الابل ولا يخرج من أن يكون هذا فيها حتى يستحلب وان استخلف من فيه ما الى جنب سنة المزوعة ثم مات نظر فان كان ما الى جنبها استخلف وعاش المزوعة سنة مدة لا تبطل السن المزوعة الى منها ففيها عقلها تاما في القوانين وان مات في وقت تبطل السن المزوعة الى مثلها وكانت احداهما تقدمت الاخرى بأن نقرت قلبها كانت فيها حكومة في قول من قال في سن الصبي اذا مات قبل تمام نبات سنة حكومة ودية في القول الآخر واذا نقرت سن فطعت فلم يثلثم طلوعها حتى تستوي بتظيرتها حتى قلعهار جل آخر انتظر بها فان نبت ففيها حكومة أكثر من حكومتها لو قلت قبل تنقر وان لم تنبت ففيها عقلها تاما وقد قيل فيها من العقل بقدر ما أصاب منها (قال الشافعي) واذا زرع سن الصبي فاستخلف فوه ولم يستخلف فأخذلها أرشها ثم نبت رد الارش واذا نقتل سن الصبي فطلع بعضها ثم مات الصبي قبل يثلثم طلوعها فعليه ما نقص منها في قول من قال يلزمه دينها اذا مات قبل طلوعها وحكومة في قول من لا يلزمه في ذلك الاحكومة (السن الزائدة) قال الشافعي واذا نقتل السن الزائدة ففيها حكومة واذا اسودت ففيها أقل من الحكومة التي في قلعهها (قلع السن وكسرها) قال الشافعي اذا كسرت السن من مخزجها فقد تم عقلها وكذا قلعهها من سنها

صلى الله عليه وسلم استسقى بالمصلى فصلى ركعتين * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني خالد بن رباح عن المطلب ابن خنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند المطر اللهم سقيا رحمة لاسقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت النجر اللهم حولينا ولا علينا * أخبرنا عبد العزيز ابن محمد الدراوردي عن عمار بن غزير عن عباد بن عويم قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خصلة سوداء فأراد أن يأخذها فبسطها ففعلها أعلاها فلما نقلت عليه قلها على عاتقه * أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة

(١٥ - أم سادس) الصبح بالحد بديعة في أرضها كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال آمنا بربنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال آمنا بالله وكذا أنواره وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب * أخبرنا من لا تأثمهم أخبرني

خالد بن رباح عن المطلب بن خطيبان النخعي قال صلى الله عليه وسلم كان اذا قرأت السماء أو رعدت عرف ذلك في وجهه فاذا أمطرت سرى عنه (قال الامم) سمعت الربيع بن سليمان يقول كان الشافعي رضي الله عنه اذا قال اخبرني من لا اثمهم يريد به اراهمين أي يحيى واذا قال اخبرني الفقير يريد به يحيى بن حسان (١٤) * اخبرنا من لا اثمهم قال قال المقدمان شرح بن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم

في كل واحدة منها خمس من الابل وان كسرت فتم عقلم ثم نزع انسان سنجها فقما نزع منها حكومة وان كسر انسان نصف من رجل أو أقل أو أكثر نزع آخر السن من سنجها فقما بحسب ما بقي ظاهر من السن وحكومة السنخ وانما سقط الحكومة في السنخ اذا تم عقل السن وكانت الجنابة واحدة فزعت بها السن من السنخ واذا ضرب رجل السن فصدعها فقما بحكومة بقدر الشئ والنقص لها واذا كسر الرجل من سن الرجل شئ من ظاهرها أو باطنها أو من تحتها جميعا في ذلك بقدر ما نقص من السن (١) كأنه أشطها من ظاهرها أو باطنها ولم ينقص موضع الذي أشطها منه بها قيس طول ما أشط منها وعرضه فكان ربع السن في الطول والمرض ثم قيس بما يليه فكان نصف ظاهر السن وكان فيه ثمن مائة في السن وعلى هذا الحساب يصنع بما جنى عليه منها فان أشطها حتى تهدم موضعها من السن قيس ذلك بالطول والعرض ولم ينظر فيما إلى أن يكون الموضع الذي هدمه من السن أو أشطها أرق مما سواه من السن ولا أعظم

(حلى الدين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما قتل الدابة أو نصفها أو ربعها اذا أصيب من رجل فاصيب من امرأة ففيه من دية المرأة بحسبه من دية الرجل لا تزاد فيه المرأة على قدره من أرشها على الرجل ولا الرجل على المرأة اذا كانا سويا في الرجل والمرأة ولا يختلف شئ من المرأة ولا الرجل الا للدين فاذا أصيب حلتما ندى الرجل أو قطع نديها ففيه ما حكومة واذا أصيب حلتما ندى المرأة أو قطعت نديها ففيه ما حكومة تامة لان في نديها منفعة الرضاع وليس ذلك في ندى الرجل ولنديها جال ولولدها فقه منفعة وعليها ما جين لا يقع ذلك الموضع من الرجل في جاله ولا شين عليه كهي واذا ضرب ندى امرأته أو أقل أن تكون من مرضها فوليت ولم يأت لها البين في نديها المضر وبوحدت في الذي لم يضرب أو لم يحدث لها البين في نديها ما لم يزل يضرب بان لم يحدث البين في نديها الآن يقول أهل العلم به هذا لا يكون الا من خبايته فيجعل فيه حكومة واذا ضرب نديها وفيه البين فذهب البين لم يحدث بعد الضرب ففيه ما حكومة أكثر من الحكومة في المسئلة قطلها الدابة تامة وان ضرب نديها فاعاها ولم يسقط فقه ما حكومة ولو ضرب بافانها ولا يعرف موتها الا بالان لا بالما اذا أصابها ما يؤلم الجسد ففيه ما دية تامة وفي أحد هما اذا أصاب ذلك نصف ديتها واذا استرخا فكانا نذرا طرأ فها على آخرهما لم ينقص كانت في هذا حكومة هي أكثر من الحكومة فيها سواء لانهما لو اجتمع مع هذا أن لا بالما اذا أصابها ما يؤلم كان متواضعا ولو قطع ندى المرأة فافها كانت فيه نصف ديتها دية حائفة ولو قطعت نديها فافها كانت فيه ما دية متواضعة ما دية جازئتها ولو فعل هذا رجل كانت في نديها حكومة وفي جانيته حائفة وقد قيل في ندى الرجل الدية

(التكاح على أرض الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا نكح المرأة الرجل موضحة أو جنت عليه جنابة غير موضحة عدا أو خطأ فتزوجها على الجنابة كان التكاح تابسا والمهر باطل ولا مهر مثلها وعلى عاقبتها أرشها في الخطأ ولا يجوز المهر من جنابة خطأ ولا عمد من قبل أن جنابة الخطأ تلزم العاقلة وتقبل بلهم منها وان اختلفت بلهم ويؤخذ منهم أسنان معلومة فاذا أدوا أعلى منها في السن وما يصلح لما يصلح له ما عليهم قبل منهم وهذا كله لا يجوز في البيع والمهر لا يصلح الا لا يجوز في البيع وكذلك ان كانت الجنابة عمدا فسكنها عليها جازا للتكاح وبطل المهر لانها انما يلزمها بالجنابة إسل فأى إسل أدتها من ابل اللبب من معلومة فبطل وهذا لا يجوز في البيع فاذا نكحت على الجنابة في الخطأ والعمد فالتكاح

اذا أصر ناشأ في السماء نقي الصحاب ترك له واستقبله قال اللهم ابي أعوذ بك من شرماني فان كشفه الله جد الله وان مطرت قال اللهم سقنا ناعما * أخبرنا من لا اثمهم اخبرنا العلاء ابن راشد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما هبت ريح قط الا جئت النبي صلى الله عليه وسلم على ركبة وقال اللهم اجعلها راحة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها راحة ولا تجعلها ربحا قال ابن عباس في كتاب الله فأرسلنا عليهم ريحا صر صرا وأرسلنا عليهم الريح العقيم وقال وأرسلنا الريح لواقع (١) وأرسلنا الريح مبشرات * أخبرنا من لا اثمهم قال اخبرني صفوان بن سليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز الريح وعودوا بالله من شرمها * أخبرنا الثقة عن الزهري عن

ثابت بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذت الناس ريح بطريق مكة وعرجا فاستدت فقال عدل من حوله ثابت ما يفسد في الريح فلهو جوعا للثمن فبلغني الذي سألت عن عكرمة من أمر الريح فاستدت راحتي حتى أدركت عكرمة وكنت في مؤخر الناس فقلت يا أمير المؤمنين أخبرني أنك سألت عن الريح واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله قوله وأرسلنا الريح مبشرات ثنائ في النسخ والثلاوة من آياته أن يرسل الخ كتبه

ثاني بالرحمة وبالعذاب فلا تنسوها واسئلو الله من خيرها وعودوا بالله من شرها * أخبرنا من لاأنهم حدثني سليمان بن عبد الله عن ابن عمر بن أبي سلمة عن الزبير قال أذا رأى أحدكم البرق والودق فلا يبشر به ولا يصف ولا يبعث * أخبرنا من لاأنهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ساعة من ليل ولا نهار إلا (١٥) والساعة غطر فيها صرقة الله حيث يشاء

نائب ولها مهر مثلها فقبل الدخول أو لم يطلها وإذا نكحها على جنبية عبد بطل القود لانه غفوعن القود فلا سبيل إلى قتلها وإن صارت الجنبية نفسها ولا إلى القود منها شيء من الجراحة وتؤخذ منها الدية في العمد حاله ومن عاقبها في الخطأ ولها في ماله مهر مثلها

(١) كتاب الحدود ووصفة النفي

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والشارق والشارقة فافعلوا أيدهما جازعا كسبنا تكالما من الله (قال الشافعي) وقال قائلون كل من زعم اسم سرقة قطع بحكم الله تعالى ولم يلفظ إلى الأحاديث (قال الشافعي) فقلت له بض الناس قد أخرج هؤلاء بما يرى من ظاهر القرآن فما الحجة عليهم قال إذا وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على معنى ما أراء الله تعالى فلنا هذا كما رصفت السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عروة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوجتي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) وهذا الحديثان متفقان لأن ثلاثة دراهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كانت ربع دينار وذلك أن الصرف كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر درهما دينار وكان كذلك بعده فرض عمر الدية اثني عشر ألف درهم على أهل الورق وعلى أهل الذهب ألف دينار وقالت عائشة وأبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم في الدية اثني عشر ألف درهم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عروة أن سارقا رقت في عهد عثمان فأمر به عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما دينار فقطع عثمان يده قال مالك وهي الأربعة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن جد الطويل قال سمعت قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقا في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسرفني أنه في ثلاثة دراهم (قال الشافعي) فقلت لبعض الناس هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تخد أن القطع في ربع دينار فصاعدا فكيف قلت لا تقطع البتة إلا في عشرة دراهم فصاعدا قلت له وما جئت في ذلك قال درونان شريل عن منصور عن مجاهد عن أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يقولنا قلنا وأنت تعرف أين أم أين الذي روى عنه عطاء فرجل حدث لعله أصغر من عطاء روى عنه عطاء أحد يشاع ربع ابن امرأة كعب عن كعب فهذا منقطع والحديث المنقطع لا يكون حجة قال فقد درونان شريل عن عبد الله عن مجاهد عن أين أم أين أخي أسامة لانه قلت لأعلمك بأصحابنا أين أخو أسامة قتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر قبل مولد مجاهد ولم يبق بعد

(١) من أول كتاب الحدود وانقطعت النسخة التي عرفناها بالجهة وكنا نثق بها ونعتمد عليها وليس عندنا من هذا الموضع النسخة فسقمه لا يعول عليها لكثرة ما عهدنا من تحريفها ونقصها وزيادتها فإعلم كتبه معصمه

السما يعني المدينة عين الشام وعين بالين * أخبرنا من لاأنهم أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوشك أن غطر المدينة مطرا لا يكن أهلها السيوت ولا يكنهم الاغتيال الشعر * أخبرني من لاأنهم أخبرني صفوان بن سليمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصيب أهل المدينة مطر لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لاأنهم أخبرني محمد بن زيد بن

المهاجر عن صالح بن عبد الله بن الزبير رضى الله عنه أن كعبا قال له وهو يعمل ونداء مكة اشددوا ونيق فأتانا نجد في الكتب أن السلول ستعظم في آخر الزمان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعد بن المسيب عن أبيه عن جده قال جاء مكة مرة فمسل طبق ما بين الجبلين * أخبرنا من لا تأتهم حدثني (١١٦) يونس بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال توشك المدينة أن

الذي صلى الله عليه وسلم فيحدث عنه قال فقدروا بناعن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في غن الجمن قال عبد الله بن عمرو كانت قبيلة الجمن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا (قال الشافعي) فقلت هذا رأى من عبد الله بن عمر وفي رواية عمرو بن شعيب والجمان قديما وحديثا سلع يكون ثمن عشرة ومائة ودرهمين فإذا قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربع دينار قطع في أكرمه وأنت تزعم أن عمرو بن شعيب ليس بمن تقبل روايته (١) وتترك علينا أشياء وماها توافق أقاؤا ولساوتقول غلط فكيف ترد روايته مرة وتخرج به على أهل الحفظ والصدق مع أنه لم ير شيئا يخالف قولنا قال فقدرونا قولنا عن علي رضى الله عنه قلنا ورواه الزعفراني عن الشعبي عن علي رضى الله تعالى عنه وقد أخبرنا أصحاب جعفر بن محمد عن جعفر عن أبيه أن عليا رضى الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا وحديث جعفر عن علي رضى الله عنه أولى أن يثبت من حديث الزعفراني عن الشعبي قال فقدرونا بناعن ابن مسعود أنه قال لا تقطع الديالا في عشرة دراهم قلنا فقدروا الثوري عن عيسى بن أبي مرة عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في خمسة دراهم وهذا أقرب من أن يكون صحيحا عن عبد الله بن مسعود من حديث السعدي عن القاسم عن عبد الله قال فكيف لم تأخذوا هذا قلنا هذا حديث لا يخالف حديثنا إذا قطع في ثلاثة دراهم قطع في خمسة وأكثر قال فقدرونا عن عمر أنه لم يقطع في ثمانية (قال الشافعي) قلت رواه عن عمر بحديث غير صحيح وقد رواه معمر عن عطاء الخراساني عن عمر قال القطع في ربع دينار فصاعدا فلم ير أن يحتج به لأنه ليس بثابت (قال الشافعي) وليس في أحد مجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين اتباعه فلا إلى حديث صحيح ذهب من خالفنا ولا إلى ما ذهب إليه من ترك الحديث واستعمل ظاهر القرآن

﴿السارق توبه له السرقة﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قبل له أن من لم يهاجره لا يقدم صفوان المدينة فقام في المسجد وتوسد رداءه فغاس سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فغاسه صفوان إلى الذي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده فقال صفوان أتى لم أره هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فها لقل أن تأتني به (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن طلاس مثل معنى حديث ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر صفوان (قال الشافعي) فقال قائل لا تقطع يده هذا وكيف تقطع يده هذا ولم يعم عليه الحديثي ملكا ما تقطع يده فقبل بعض من يقول قوله لا ترضى بترك السنة حتى تخطئ مع تركها لقياس قال وما القياس قلنا متى يجبا الحد على من سرق أحسن سرق أم حين يقام عليه الحد قال بل حين سرق قلنا وبذلك قلت وقلنا لأن سارقا سرق شيئا لم يكن الذي سرق يسوى ما تقطع فيه اليد فحبسه الإمام ليستثبت سرقة فلم يعم عليه السنة حتى صارت السرقة تسوى ما تقطع فيه البدأ أكثر قال لا تقطع لأن الحد انما وجب يوم كان الفعل قلنا وهذا قلنا نحن وأنت لو سرق عبد من سيده فحبسه الإمام فأعقته السيد لم

(١) انظر هذه العبارة فانه لا يتخلو من سقم وتحريف ولم نجد الزعفراني في غير هذا الموضع كتبه صحيحه

يصيها مطر أو بعين ليلة لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لا تأتهم أخبرنا عبد الله بن عبيد عن محمد بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نصرت بالصبا وكانت عذابا على من كان قبلي * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرنا سليمان بن المنهال بن عمرو عن قيس ابن السكن عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال إن الله رسل الرياح فتملأ الماء من السماء ثم تفرق في السحاب حتى تدر كندرا للعبة

ثم تظفر

﴿ومن كتاب الصوم والصدقة والعبدن والاستسقاء وغيرها﴾

* أخبرنا سليمان بن خالد عن ابن جرير عن ابن شهاب الحديث الذي روت عن حفصة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني أنهما أوصيا صائتين فأهدى لهما نقي فآطرا فاذكرنا

ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال صوما يوما كما كانه قال ابن جرير فقلت له أسعته من عروة بن الزبير فقال لا انما أخبرني به رجل باب عبد الملك بن مروان أو رجل من جلساء عبد الملك بن مروان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقلت ناخبا نالك حيدا فقال اما اني كنت اريد الصوم ولكن قريه * اخبرنا سفيان عن ابن ابي لبيد قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن يقول قدمه اوبى بن ابي سفيان المدينة فبينما هو على المنزاد قال يا اكثير بن الصلت اذهب الى عائشة فقل لها عن صلات رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر قال ابو سلمة فذهبت معه الى عائشة وبعث ابن عباس عبد الله (١٧) بن الحرث بن نوفل معنا فاتي عائشة فسالها

عن ذلك فقالت له اذهب
فصل ام سلمة فذهبت
معه الى ام سلمة فسالها
فقالت ام سلمة دخل على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذات يوم بعد العصر
فصلى عند ركنين
لم يكن اراه يصليهما
قالت ام سلمة فقلت
يا رسول الله لقد صليت
صلاة لم اكن اراك
تصليها قال اني كنت
أصلي ركنين بعد
الظهر وانه قدم على
وفد بني تميم او صدقة
فشغلوني عنهم افهما
هاتان الركنتان
* اخبرنا سفيان عن
ابوب الخشناني عن نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
ان عمر بن الخطاب بعث كعب
في الجاهلية فسال النبي

يقطع ولو كان مكاتب سرق فأدى فعتق لم يقطع لانه حين سرق لم يكن عليه قطع ولو قذف عبد حر افأعتقه
سبده حين فرغ من القذف ورفع الى الامام وهو حر حذ عبد لان الحد انما واجب يوم قذف وكذلك
لو كان القذوف عبدا فأعتقه سبده ساعة قذف لم يكن له اذا ارتفع الى الامام حذ لانه لم يملك وكذلك ان زنى
عبدا فاعتقه سبده مكانه ثم رفع الى الامام حذ عبد لان الحد انما واجب عليه يوم زنى قال نعم قيل
فان زنى صفوان سرق وصفوان مالك ووجب الحد عليه وحكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفوان مالك
فكيف درأت عنه قال ان صفوان اغتار به الحد قبل صفوان وهب له رداء نفسه في الخبر عنه
قال فاني اختلف صاحبي فأقول اذا قضى الحاكم عليه ثم وهب له قطع وان وهب له قبل بقضى الحاكم
لا يقطع لان خروج حكم الحاكم مضي الحد كضي الحد قيل وهذا خطأ ايضا قال ومن ابن قلنا ارايت
لو اعترف السارق او الزاني او الشارب بحكم الامام على المعتزتين كلهم يحدوهم فذهب بهم من عنده لتقام
عليهم حدودهم فرجعوا قال لا يحدون قلنا وليس قد زعمت ان خروج حكم الحاكم كضي الحد قال
ما هوئله قلنا فلم يشبهته

صلى الله عليه وسلم
فأمره ان يعتكف في
الاسلام * اخبرنا
عبد العزيز بن محمد
الدروري عن جعفر بن
محمد عن ابيه
عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما ان النبي
صلى الله عليه وسلم

(١) اما اني أقطع البدو الرجل يسرق قال الشافعي رحمه الله تعالى اخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم
عن ابيه ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قطع بدارق البصري وقد كان أقطع البدو الرجل وذكر عبد الله
ابن عمر عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد عن ابي بكر له (قال الشافعي) فقال قائل اذا قطع يده ورجله
ثم سرق جيس وعزر ولم يقطع فلا يقدر على ان يشي قيل قد روينا هذا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم واني بكرفي دار الهجرة وعزيراهو بشير به على ابي بكر (١) وقد روى عنه انه قطع اذ يضاف كيف خالفوه
فصل الله على بن ابي طالب رضي الله عنه قلنا فقد روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في القطع
اثناسيوس بن كزوه عليه مناهة ان قطع بطون انا مل صبي ومنها انه قطع القدم من نصف القدم وكل
ما روينا عن علي رضي الله عنه في القطع غير ثابت عندنا فكيف تركوهما عليه لا يخالف في فيها واوجبته
على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا حجة في احدث معاهو على ابي بكر وعمر في دار الهجرة وعلى ما يعرفه
أهل العلم ارايت حين قال الله عز وجل «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا» ولم يذكر
البدو الرجل الا في المحارب فلو قال قائل يعتل بعلمك قطع يده ولاز يدها لانه اذا قطع يده ورجله
ذهب بطنه ومشي به فكان مستهلكا تكون الحجة عليه الامام في السنة والاثر وان البدو الرجل هي
مواضع الحد وان قلت ارايت حين حد الله عز وجل الزاني والقاذف لو حد مرة ثم عاد ليس يعادله أبدا
ما عاد ارايت ان قال قائل قد شرب مرة فلا يعادله ما الحجة عليه الا ان يقال للضرب موضع في كان الموضع
فانما حد عليه وكذلك الايدي والرجل ما كان للقطع موضع اتي عليها وهو اقطع البدو الرجل (٢)
مستهلك فكيف يمتنعوا من استهلاكه واعتلوا في ترك قطع البصري بالاستهلاك وكيف حدوا من وجب
عليه القتل بالقتل وهذا أقصى غاية الاستهلاك ودرؤ الحدود ههنا لعلة الاستهلاك مع خلاف السنة
والأثر وكيف يقتلون يديه ورجليه لو قطع من أر بع اثناسيوس بن رجليه ارايت لو قال قائل اذا قطع
من كل رجل عضوا منه بقي له ثلاثة واذا اثبت على اعضائه الاربعة كان مستهلكا فلا اقطع الا الواحد او

(١) هكذا في النسخ واهل ههنا شيئا فظمن النسخ ونحوه يقا وبالجمل فاما لنا طرنا ههنا بالباقين كتبه معجزة

مام في سفره الى مكة عام الفتح في شهر رمضان وامر الناس ان يظفروا فقبل له ان الناس صاموا حين صمت فعدا ما فاهم فوضع يده
وامر من بين يديه ان يجسبوا فلما جسبوا ولحقه من وراءه رفع الاء الى فيه فشرب وفي حديثهما او حدث احدهما وذلك بعد
للعصر * اخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم من

المدينة حتى كان بكراغ الغنيم وهو صائم ثم رفع اناء فوضعه على يده وهو على الرحل فخبس من بين يديه وأدركه من ورائه ثم شرب والناس ينظرون * أخبرنا سلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس كان لا يرى بأسا أن يفطر الانسان في صيام التطوع (١١٨) ويضرب لذلك أمثال الرجل طاف سباعا ولم يوفقه فله ما أحسب أوصل

ركعة ولم يصل أخرى
فله أجر ما أحسب
* أخبرنا سلم
وعبد المجيد عن ابن
جرير عن عمرو بن
دينار قال كان ابن عباس
لا يرى بالافطار في صيام
التطوع بأسا * أخبرنا سلم
وعبد المجيد عن ابن
جرير عن أبي الزبير عن
جابر بن عبد الله أنه كان
لا يرى بالافطار في صيام
التطوع بأسا * أخبرنا
عبد المجيد عن ابن جريج
عن عطاء بن أبي رواد
رضي الله عنه أنه كان
يأتي أهله حين تنصف
النهار أو قبله فيقول
هل من غداء فيجده
أو لا يجده فيقول
لأصوم هذا اليوم
فيصومه وإن كان مفطرا
وبلغ ذلك الحين وهو مفطر
قال ابن جريج أخبرنا
عطاء بن بلعنا أنه كان
يفعل مثل ذلك حين
يصبح مفطرا حتى النجوى
أو بعده ولعله أن يكون
وجد غداء أو لم يجده
* أخبرنا عبد المجيد
عن ابن جريج أخبرني

(باب السن التي اذا بلغها الغلام قطعت يده)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فردي وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع خدشته عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الصغير والكبير وكتب له ما له أن يفرض ولا ابن خمس عشرة في المقاتلة ولا ابن أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) وبهذا قلنا انقاص الحدود على من استكمل خمس عشرة وإن لم يحتمل لأنه فصل بين المقاتلة وبين الذرية وذلك أنه أعان على القتال على من تجب عليه الفرائض ومن وجبت عليه الفرائض وجبت عليه الحدود ولم أعلم في هذا مخالفا وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال ابن خمس عشرة فقال قائل لا تنقص الحدود على الغلام إذا لم يستكمل حتى يستكمل اسم عشرة ولا على الجارية حتى تستكمل سبع عشرة فلا أدري ما أراهم هذه السنين ولا إلى أي شيء ذهب أراحت لوقال قائل لا أقسم عليه المحدثي يبلغ أربعين سنة لأنها السن التي ذكرها الله تبارك وتعالى ما حننه عليه أراحت إذا فرق بين الجارية والغيلام وهي اذا بلغت الحيض والغلام اذا بلغ الحلم فذلك الوقت وقت وجوب الحد علىهما ما أحل فيهما قال من الفرق بينهما وأخافه أنه أحسبها في هذا وأقولنا فلهما فاقوالنا المقام الحد على من استكمل خمس عشرة سنة ذكرنا كان أو أنثى واحتجوا بحديث ابن عمر فيه

(في الثمر الرطب يسرق) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر (١) * قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر ولا كثر (قال الشافعي) وبهذا نقول لا قطع في ثمر معلق ولا غير محرز ولا في جدار لأنه غير محرز وهو يشبه حديث عمرو بن شعيب (قال الشافعي) احتج بهذا الحديث بعض الناس وقال هذا حديث رافع بن خديج يخبرنا لا قطع في ثمر معلق في ثمر معلق لا يقطع في الثمر الرطب (قال الشافعي) فقلت له اذا ذهبت هذا المذهب فله فائز من جامع للرطب والبأس من التزوايب وغيره أفنسط القطع عن سرق غرافي بيت قال لا تفتكنا كذلك الثمر الرطب المحرز لأن اسم الثمر يقع على هذا كما يقع على هذا قلت أرايت الذين أنابوا أن يحكم بينهم ما يحكم الاسلام أم يحكمهم قال فإن قلت يحكمهم فقلنا فياصل ذلك أن يحجز بينهم ما وصفنا مما أبطله حكم الاسلام ويلزم أن كان في دينهم أن من سرق من أحد كان السارق عبد الممسوق أن تحمله له عبدا قال لا أجعله عبدا ولكن أقطعه فلنا فأنتم تحكم بينهم مرة بحكم الاسلام ومرة بحكم أهل الكتاب وتقول أنكم تحجز بينهم من النحر والخنزير فكيف

(١) زائد في المطابع بهذا والكثير بالفتح وبالنحر بكافى كتب اللغة كتبه معجده

عينة بن محمد بن الحرث أن كرى مولى ابن عباس أخذه أنه رأى معاوية صلى العشاء ثم أوتر ركعة واحدة ولم يزد عليها حكمت فأخبر ابن عباس فقال أصاب أي نبي ليس أحدهنا أعلم من معاوية هي واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من ذلك الوقت ما شاء * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يزيد بن خنيفة عن السائب بن يزيد أن رجلا سأل عبد الرحمن بن عوف عن صلاة طلحة فقال ان شئت أخبرتك

عن مسعدة عن أن قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام على المقام فقلت فإذا ترجل برحى متعافا نظرت وإذا عثمان قال فتأخرت عنه فقلت فإذا هو بعد صعود القرآن حتى إذا قلت هذه هو أدى العجز فأوتر بركة لم يصل غيرها (ومن كتاب الزكاة من أوله إلا ما كان معادا) أخبرنا فقيهان بن عيينة سمعت جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا بأبى وائل يخبر عن (١١٩) عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤدى زكاته ما له الا مثل

(باب النفي والاعتراف في الزنا)

له يوم القيامة شجاعا أفرع يفرمه وهو يبعه حتى يبطو قف في عنقه ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يبطو قفون ما تجلوه يوم القيامة أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه كان يقول من كان له مال لم يؤدى زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أفرع له ز بيتان يطله حتى يمكنه يقول أنا كثر له * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول كل مال لا يؤدى زكاته فليس بكزوان كان مدفونا وكل مال لا يؤدى زكاته فهو كزوان لم يكن مدفونا * أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد

حكمت مرة بحكم الاسلام وحكمت مرة بخلافه وخالفه صاحبه فقال قولنا في اليهوديين بر جمان وتحصن اليهودية الاسلام ثم عاد فوافقهم في أن أجاز بينهم عن الخمر والخمرير وهذا في كتاب الى الطول ما هو

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضى الله عنهما أنهما أخبرا ما من رجلين اخذهما الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر وهو أفضهما ما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وأذن لي في أن أتكم قال تكلم قال ابن ابى كان عسقا على هذا فزني بأمرأة فأنكرت ان علي ابني الرحمة فقلت من عاتته نشاة وجار يتي ثم أتني سألت أهل العلم فأخبر وفي الغام على ابني جلد مائة وتفرع بعام وانما الرحمة على امرأه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله عز وجل أما غنمك وجار يتك فردت عليك وجلدا مائة وغر به عاملا وأمر أن يسأل الاسلبي أن يغدو على امرأه الآخران اعترفت برجها فاعترفت فرجها (قال الشافعي) وبه إذا قلنا وفيه الحق في أن رجلا من اعترف مرة إذا ثبت عليها وقدرى ابن عيينة هذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عبادة بن الصامت الجلد والنبي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) تخالف بعض الناس هذا الحديث فيما وصفت لك فقال لا يرجع باعتراف مرة ولا يرجع حتى يعترف أربعا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل ان اعترفت أن رجها وأمر بذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه بأبى واقد الليثي وخالفه أيضا فقال إذا اعترف الزاني فالحق على الامام أن يبدأ فيرجع ثم الناس وإذا قامت البينة رجع الشهود ثم الامام ثم الناس (قال الشافعي) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجع ما عزم ولم يحضره وأمر أن يسأل ان يأتي امرأة فإن اعترفت رجها ولم يقبل أعلمني لاحضرها ولم أعلمه أمر برجع محضه ولو كان حضور الامام حقا حضره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بأبى واقد الليثي يأتي امرأة فإن اعترفت رجها ولم يقبل أعلمني أحضرها وما علمت اماما حضر رجلا من رجوم ولقد أمر عثمان بن عفان رضى الله عنه برجع امرأة وأحضرها (قال الشافعي) ويرجع الزاني الثيب ولا يجلد والجلد منسوخ عن الثيب قال الله تبارك وتعالى والآية في الفاحشة من نساءكم الى سبيلا وهذا قبل زول الحدود ثم روى الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب جلد مائة والرجع بهذا أول ما نزل الجلد ثم قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه على المنبر الرجوع في كتاب الله عز وجل حتى على من زنى إذا كان قد أحسن ولم يذكر جلد وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجع ما عزم ولم يحضره وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسأل ان يأتي امرأة فإن اعترفت رجها وكل هذا بداهة على أن الجلد منسوخ عن الثيب وكل الأئمة عندنا رجع بلا جلد فإن قال قائل لأنني أجد أقصبل لبعض من يقول قوله ولم ترددت النبي في الزنا وهو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود والناس عندنا الى اليوم فأردته لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة سفر يكون ثلاثة أيام الا مع ذي محرم فقلت له سفر المرأة ثم حبط به المرأة فيما لا يلزمها من الاسفار وقد نهي أن تخلو في المصر برجل وأمرت بالقرار

أخبرني رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة * أخبرنا فقيهان بن عيينة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال أخبرني أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة

أخبرنا القاسم بن عبد الله عن النبي بن أنس وأبى فلان بن أنس «الشافعي يملك» عن أنس قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكرهها الناس بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها من سبلها على وجهها من المؤمنين فليطعموا من سبل (١٣٠) فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الأبل فسادونها الغنم في كل شاة فإذا بلغت نحوًا وعشرين بن الخس

في بيتها وقيل لها سلات في بيتك أفضل لثلاث تعرضي أن تقفني ولا يفتن بك أحد وليس هذا مما يلزمها بسبل أرايت أو قال قائل يتخلف بخلاف السنة لأجلدها عمن المجاعة عليه الأثر له الحجة الكتاب والخبر أرايت إذا اعتلت في النبي بن أنس صلى الله عليه وسلم فهي أن تسافر المرأة ثلاثا لا مع ذي حرم ما هو من حد الزنا قال أنها يجتمعان في معنى أن في النبي سقرا قلنا وإذا اجتمع الحديثان من الصنفين المختلفين في معنى من المعاني أزلت أحدهما بالآخر قال نعم قلنا إذا كان النبي من أثبت ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمة بعده والناس إلى اليوم عندنا (١) أن تقول لا قلنا لما اجتمعنا في أنه سفرنا أجبنا للمرأة أن تسافر ثلاثا أرايت أكرم غريزي يحرم قال لا قلنا فم كان لك أن تزيل أحدهما بالآخر ولا يكون ذلك لنا عليل وقلت أرايت إذا اعتلت بانك تركت النبي لأن فيه سفر مع غريزي يحرم أن زنت بغيره فيفقد جلدتها فأما أخواها وعدد كثير كلهم يحرم لها فاقولوا قد فسدت ببعداد وأهلها بالمداين وأنت تبج السفر مع ذي حرم إلى ما يبعد وتبيحه أقل من ثلاث مع غريزي يحرم وقد اجتمع لك الأمران فحقن ذنوبك محرم فتنبها عن بعد ادفعه مع ذي حرم إلى شهر قد تبجعه لها مع غريزي يحرم إلى أهلها وتنبها عن بعد قد فسدت به ولا تزال بذلك تنمعا علينا قال لا تنبها ما لك لنتفسرها فلا أنفها قلنا قد زال الغمضان اللذان اعتلت بهما ولو كنت تركت النبي لهما من أجلهما انفسها في هاتين الحالتين وقتلناه أرايت أن كنت ببادية لأقاضي عندهم فريضة الألى ثلاث ليل أو أكثر فادعي عليها مدحقا أو أصابت حدا قال ترفع إلى القاضي قلنا مع غريزي يحرم قال نعم قلنا فقد أحسها أن تسافر ثلاثا أو أكرم غريزي يحرم قال هذا يلزمنا قلنا فهذا يلزمها بأول ما تبجعه لها ومنعها منه فبما في رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبر به عن الله جل وعلا فيها (قال الشافعي) وقلنا أرايت إذا اعتلت في المرأة بما اعتلت به بالاحتجاج الرجل الذي يحرم قال لا قلنا لم تنفقه قال أحد واحد وإذا زال عن أحدهما زال عن الآخر قلنا وهذا بضامن شهمك التي تملكونها وأنت تملكون أنكم تحظون فيها أو (٢) تعنون موضع الخطأ قال وكيف قلنا ما تقول في نيب حرزني بغيره ونيب حرزني بامته ونيب حرزني بعتكره قال على النيب في هذا كله الرجم وعلى البكر مائة وعلى الأمة خمسون وليس على المستكره شيء قلنا وكذلك كان المرأة تبايوس رضى بها بعد رجب و جلد البعد نجسين قال نعم قلنا ولم ليس لأنك تلزم كل واحد منهما حد نفسه ولا يلزمه بانه بشر كدفعه غيره قال نعم قلت ولم لا يكون الرجل إذا كان لا يحتاج إلى محرم من قبله والنبي حده قال فقد نفى عمر رجا قال لا أنفي بعده قلت نفى عمر جلا في النحر والتي في السنة على الزاني والخنثى وفي الكتاب على المحاربه وبه وخلاف نعمه ما لعل أحدهم غيرهم وإن رأى عمر نفيا في النحر ثم رأى أن يدعه فليس النحر بالزنا وقد نفى عمر في الزنا فلم ينجح عمر في الزنا وقد تبنا نحن وأنت أن ليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة (قال الشافعي) وقال قائل لا رجم إلا للاعتراف أربع مرات لا يهن يقمن مقام أربع شهادات قلنا وإن كن يقمن مقام أربع شهادات فإن اعترف أربع مرات ترجع قال لا يحد قيل فهذا يدل على فرق بين الاعتراف والشهادة أرايت أن قلت يقوم مقام الشهادة فلم زعمتان السارق يعترف مرة فيقطع وكيف لا تقول حتى

وثلاثين فقها بنت خاص أنفي فإن يكن فقها بنت خاص فإن يكون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين فقها لا ينكحون أنفي وإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين فقها حقة طروقة الجبل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين فقها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين فقها ابتالون وإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة فقها حقتان طروقا للجبل وإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين ابتالون وفي كل خمسين حقة وإن بين أسنان الأبل في فريضة الصدقة فمن بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة فأنها قبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرنا عليه أو عشرين درهما فإذا بلغت عليه الحقة وليست

يعترف

عنده حقة وعنده جذعة فأنها قبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين

أخبرني عدد ثقات كلهم عن جاد بن سلمة عن غسان بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عئل معي هذا لا يخالفه إلا أني أحفظه ولا يعطى شاتين أو عشرين درهما إلا حفظ أن استيسرنا عليه قال وأحسب من حديث جاد عن أنس أنه

(١) لعل في الكلام تحريفا ونقصا (٢) قوله تعنون كذا في نسخة وفي أخرى يعنون وحرزني معجمه

قال دفع الى ابويكر كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذ كرهذا المعنى كما وصفت * أخبرني مسلم عن ابن جريج قال قال لي
ابن عباس عندي كتاب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فأنزل له الوحي * أخبرنا
أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (١٢١) ان هذا كتاب الصدقة فيه في كل

أربع وعشرين من
الابل فدونها الفم في
كل خمس وفيما فوق
ذلك الى خمس وثلاثين
بنت مخاض فإن لم يكن
بنت مخاض فإن لم يكن
ذكر وفيما فوق ذلك

الى خمس وأربعين بنت
لبون وفيما فوق ذلك الى

سنتين حقة وطروقة الفعل

وفيما فوق ذلك الى

خمس وسبعين جذعة

وفيما فوق ذلك الى

تسعين ابتال - ون

وفيما فوق ذلك الى

عشرين ومائة حقتان

طروقتا الفعل فآزاد

على ذلك في كل أربعين

إبنة لبون وفي كل خمسين

حقة وفي سائمة الأنثى

كانت أربعين الى أن

تبلغ عشرين ومائة شاة

وفيما فوق ذلك الى مائتين

شاة وفيما فوق ذلك

الى ثلاثمائة ثلاث شاة

فأزاد على ذلك في كل

مائة شاة ولا يخرج في

الصدقة همة وذات

عوار ولا تبس الامشاء

المصدق ولا يجمع بين

مفروق ولا يفرق بين

يعترف مرتين ان اعترف بحق لرجل مرة الزمته أبدا فجعلت مرة الاعتراف أقوى من البينة ومرة أضعف
قال ليس الاعتراف من البينة بسبيل ولكن الزهري روى انه اعترف عند النبي صلى الله عليه وسلم أربع
مرات فقلنا وقد روى ابن المسيب انه اعترف مرارا فرددوه ما يذكر عددها وانما كان ذلك في أول الاسلام لجهالة
الناس ما عليهم أن ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في المعترف أيشكي أم به حنة لا يرى أن أحدا ستر
الله عز وجل عليه أتى بقر بنزبه الا وهو مجهول حده أول ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغديا أنيس
على امرأته هذا فان اعترفت فأرجعها ولم يذكر عدد الاعتراف وأمر ع - رضي الله تعالى عنه بأواقدا التي
بمثل ذلك ولم يأمره بعدد اعتراف

(ما جاء في حد الرجل أمته اذا زنت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة روى
ابن خالد الجهني رضي الله عنه ما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الأمة اذا زنت ولم تحسن فقال ان
زنت فأجلدوها ثم ان زنت فأجلدوها ثم ان زنت فأجلدوها ثم يبعوها ولو يصفى فراق ابن شهاب لا أدري أبعد
الثالثة أم الرابعة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمر بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن
فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية بها زنت (قال الشافعي) رحمه الله وكان الانصار
ومن بعدهم يحرقون اماءهم وابن مسعود يأمر به وأبو هريرة حدولده ثم قال قال لا يحسد الرجل أمته
وانما ذل الى الامام واعاؤه يمان وأما ان كان صاحب الامه لا يعقل الحد فلتا بما يقهر الحدس يعقله
وقلتا البعض من يقول هذا القول قال الله تبارك وتعالى واللا في تخافون نشوزهن فعظوهن وأهروهن في
المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا (قال الشافعي) فقد أباح الله عز وجل أن
يضرب الرجل امرأته وهي حرة غير مائة عين قال ليس هذا بحد قلت هذا أباح الله عز وجل فيما ليس
بحد فهو في الحد الذي بعدد أو في نياح لان العدد لا يتعدى والعفو بة لا حد لها فكيف أجزته في شيء
وأبطلته في غيره قال وبناعن ابن عباس ما شبه قولنا قلت أو في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
حمة قال لا فلا تفتخ به وليس عن ابن عباس معروف فقال لي بعض من يقول لا يحسد الرجل أمته اذا
زنت اذا زنت الناس بحدون إماءهم ليس في الناس الجاهل أقبول الجاهل حدا (قال الشافعي) قتله
لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من زنت أمته أن يحدها كان ذلك لكل من كانت له أمة والحد
موقت معروف قال ففعله أمر بهذا أهل العلم قلت ما يجعل ضرب خمسين أحده بقل ونحن نسأل عن مثل
هذا قال وما هو قلت أرايت رجلا خاف نشوز امرأته أو رأى منها بعض ما يكره في نفسه أنه ضرب بها قال نعم
فإنه لو قال رخص الله عز وجل في ضرب النساء وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤذ الرجل
أهله فلتا فاعتل عليه رجل في ضرب المرأة في الشوز والادب عتل في الحد أو كثر وقال الحد مؤقت
والادب غير مؤقت فإن أدنت لغير العالم في الضرب خفت مجاوزته يقال له أدب ولا تجاوز العدد
فلتأفل وما للعدد قال ما يعرف الناس قلت وما يعرفون قال الضرب غير المبرح ودون الحد قد اقدى يكون دون
الحد ضربا وتسعة وثلاثين وتسعة وسبعين فأى هذا يضربها قال ما يعرف الناس فلدا ن قيل له لم

(١٦ - أم سادس) مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليفين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية وفي الرقب ربع العشر اذا بلغت
أحدهم خمس أواق هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) رضي الله عنه وبهذا كله أخذ
أخبرنا الثقة من أهل العلم عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أدري

أدخل ابن عمر بنه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عرف حديث سفيان بن حسين أم لافي صدقة الإبل مثل هذا المعنى ليخالفه ولا أعلم به
لا أشد أن شاء الله الأحديث بجميع الحديث في صدقة الفجر والخطا والرقية هكذا إلى لا أحفظ إلا الإبل في حديثه . أخبرنا سفيان بن
عينة عن ٤ روي بن دينار عن ملاوس (١٣٣) أن معاذ بن جبل أتى بقص البقرة فقال يا مرن في الله النبي صلى الله عليه وسلم بشئ (قال الشافعي)

رضي الله عنه والوفص
مالم يبلغ الفريضة
أخبرنا مالك عن
جيد بن قيس عن ملاوس
اليماني أن معاذ بن
جبل أخضع ثلثين
بقرة تبعا ومن أربعين
بقرة سنة وأتى معاذون
ذلك فأتى أن يأخذ منه
شيئا وقال لم أجمع من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه شيئا حتى أتاه
فأشأه فتوفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل
أن يقدم معاذ بن جبل
أخبرنا سفيان بن
عينة أخبرنا بشر بن عاصم
عن أبيه أن عمر رضي
الله عنه استعمل أباسقان
ابن عبد الله على الطائف
ومخالفها فخرج ممدقا
فاعتد عليهم بالعدى ولم
يأخذ بالعداء منهم فقلوا
له أن كنت معتدا علينا
بالعدى فخذ منا فأمسك
حتى أتى عمر رضي الله
عنه فقال له أعلم أنهم
يزعمون أنك تظلمهم
تعتد عليهم بالعدى ولا
تأخذ منهم فقال له عمر
فاعتد عليهم بالعدى

يؤذن إلا العالم قال حق العالم والجاهل على أهلها ما واحد قلنا فمعت علينا ما مرن النبي صلى الله عليه وسلم من
زنت أمته أن يحدها ثم عت أن ليس للعالم أن يحدها أمته فان اعتلت بجهالة الجاهل لأجل العالم أن يحدها
وأنت لا تحبها وإنما أدخلت شبهة بالجاهل وأحد يعقل لا يحجب حسنة ضربة غير مبرحة ثم صرت إلى أن
أجرت للجاهل أن يضرب وإن شاءهم بغير أن توفض ضربا فان أتبع في ذلك الخبر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم تجر لأحد أن يتأول علينا لأنه جلة فهو عام للعالم والغير قال نعم قلنا فلم تتبع الخبر الذي هو أصح
منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يحدها الرجل أمته فأتيت أضف الخبرين وجعلت العالم
والجاهل فيهما سواء بالخبر ثم منعت العالم والجاهل أن يحدها أمته ما ينبغي أن يبين خطأ قولنا أكثر من هذا
(قال الشافعي) مالي العلة بالجهالة ذهب من رده هذا ولو كانت العلة بالجهالة عن يحدها إذا أجاز العالم
دون الجاهل فهو لا يجزى العالم ولا الجاهل وقد رد أقوى الخبرين وأخذنا بحقهما وكلا الحديثين ناخذ به نحن
ونسأل الله سبحانه التوفيق

(باب ما جاء في النمر من خلقه لا من مرض به صيب الحد)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن
سهل بن حنيفة أن رجلا قال أحد هما حين قال الآخر ممد قد كان عند جوار سعد فاصاب امرأته جمل
فرمته به فقتل فاعترف بامرأته التي صلى الله عليه وسلم قال أحد هما جلد بالإنكار التخل وقال الآخر بالإنكار
التخل (قال الشافعي) وهم هذا أخذوا إذا كان الرجل مضنوا والتخل قليل الاحتمال يرى أن يضربه بالوسط
في الحد تلف في الطاهر ضرب بالإنكار التخل لأن الله عز وجل قد حدد حدودا مباحة وحدودا تنافي على النفس
الزجم والقتل غير الزجم بالقصاص فيمنه ما وجد بالحدود من رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الحد وكان
ينافي كتاب الله عز وجل ثم سئله رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضرب لم يرد به التلف وأنه أعمار يد
والله أعلم بالإنكار للناس عن المحارم وإدله ظهور أيضا فإذا كان معروف فاعتد من يحدها حد للضرر برتف
لم يضرب الحد وما عتقه وضربه بما ضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل قد ثبت الصحيح المحتمل
فما يرى يوجب غير المحتمل قيل إنما يعمل من هذا على الظاهر وأجابه بديل الله عز وجل (قال الشافعي)
فأما الحد والبريض فوخر حدهما حتى تضع الحد الجلي وبرأ المر يضرب وإن كان المضن من خلقه فخالقنا
بعض الناس فقال لا أعرف الحد إلا الواحد أو كان مضنوا من خلقه قلت أنرى الحد أكثر الصلاة قال
نيل فرض قلنا قد يؤخر من لا يستطيع القيام في الصلاة بالجلوس ومن لا يستطيع الجلوس بالاعاء وقد يزول
الحد عن لا يجد السبيل (قال الربيع) يرد كأن سارقا رقيق ولا بد من ولا رجليه فوجد الحمار إلى أخذ
ما وجب عليه من القطع سبيل قال هذا التتابع ومواضع ضرورات قلنا وجد الحد المضن بالإنكار التخل اتباع
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي لا ينبغي خلافه وموضع ضرورة

(باب الشهادة في الزنا)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في الشهادة قلوا لا جاء عليه باردة شهدة فأدلى بأوامر الشهداء
فأولئك عند الله هم الكاذبون (قال الشافعي) رحمه الله فلا يجوز في الزنا الشهادة ودأبل من أوردته بحكم الله عز

حتى بالسخطه لروحهم الراعي على يده وحل لهم لا أخذت منهم الربى إلا ما خاض ولذا لا بد ولا الشاة الأوكولة ولا
فحل الغنم وخدشهم العناق والجذعة والثنية فقال عبد بن عدى المان وخبره . أخبرنا الراهم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن
عمر بن أبي سفيان عن رجل سمع ابن سمران سعا نشاء الله عن - هراخي بن عدى قال جاني رجلان فوالا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا

نصف أموال الناس قال فأخرجت لهما شاة ما خاضاً أفضل ما وجدت فرداها علي وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأخذ الشاة
الحلي قال فاعطيتنهما شاة من وسط الغنم فاخذها * أخبرنا مالك عن ابن عوف قال قال النجف في مالز فاة حتى يحول عليه الحول
* أخبرنا مالك عن عمرو بن حسين عن عائشة ابنة قدامة عن أبيها قال كنت اذا جئت (١٢٣) عن ابن بن عفان رضي الله عنه أقبض

منه عطائي سألني هل
عندك من مال وجبت
فيه الزكاة فأن قلت نعم
أخذ من عطائي زكاة
ذلك المال وان قلت
لادفع الى عطائي
* أخبرنا مالك بن أنس
عن زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أبي رافع
رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم استلف من رجل
بكر الجاهل من ابل
الصدقة فأمرني أن
أقضيه اياه * أخبرنا
مالك بن أنس وسفيان
ابن عيينة كلاهما عن
عبد الله بن دينار عن
سليمان بن يسار عن
عراك بن مالك عن أبي
هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ليس
على المسلم في عبده ولا
في فرسه صدقة * أخبرني
ابن عيينة عن أيوب بن
موسى عن حكول عن
سليمان بن يسار عن عراك
ابن مالك عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله * أخبرنا

وحي ثم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا لم يكملوا أربعة فهم ذنقة وكذلك حكم عليهم عمر بن الخطاب فخلدهم
جلد الذنقة ولم أعلم من أحد لقبه ببلدنا اختلافاً وصفت من أنه لا يقبل في الزنا أقل من أربعة وأنها
إذا لم يكملوا أربعة حدود أحد القذف وإيس هكناثي من الشهادات غير شهود الزنا (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول الله أرايت أن وجدت مع امرأتى رجلاً
أموه حتى أتى بباربعه شهاده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا ما بين
أن شهود الزنا أربعة وأن ليس لأحد دون الامام أن يقتل ولا يعاقب عداوى (قال الشافعي) أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعد عن ابن المسيب أن رجلاً بالشام وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلها فكتب معاوية الى
أبي موسى الأشعري بأن يسأل له عن ذلك علمارضى الله عنه فسأله فقال على أن هذا الشيء ما هو بارض العراق
غزمت عليك الخبيرة فأخبره فقال علي رضي الله عنه أنا وأول الحسن أن لم يأت بباربعه شهاده فليقطع برمته (قال
الشافعي) رحمه الله وبهذا كله نأخذ ولا أحفظ عن أحد قلنا من أهل العلم فيه مخالفاً (قال الشافعي) فقال
بعض الناس أن قتل رجل رجل جلا في دار فدره قلمه أولياء القتل فقال وجدته في داري يريد السرقة
فقتله نظرنا فان كان المقتول يعرف بالسرقة فدرنا عن القاتل القتل وضمانه الدية وان كان غير معروف بالسرقة
أفدنا في القتل منه (قال الشافعي) فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن احد من عبادة في رجل
لو وجدته مع امرأته حتى يأتي بباربعه شهاده وعلى أي طالب رضي الله عنه بقول أن لم يأت بباربعه
شهاده فليقطع برمته فكيف خالفت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن رضي الله عنه قال
روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أهدره فقتله قد روى عن عمر أنه أهدره فقال هذا قتل الله والله
لا يؤدي أبداً وهذا عندنا من عمر ابن الدينة قامت عنده على المقتول أو على أن ولي المقتول أقر عنده بما وجب
به أن يقتل المقتول قال (١) هاروتهم هذا في الخبر قلنا قال والخبر على ظاهره قلنا فانت تخالف ظاهره قال وأين
قلنا عمر لم يسأل أيعرف المقتول بالزنا أم لا وأنت لتجيز فيمن عرف بالزنا أن يعقل ويقتل به من قتله إلا أن تأتي
عليه بينة وعمر لم يجعل فيه دية وأنت تجعل فيه دية قال فأتنا ما نسبه على حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قلت وما ذلك الحكم قال روى عمرو بن دينار أن عمر كتب في رجل من بني شيبان قتل نصرانيا من أهل الحيرة
ان كان القاتل معروفاً بالقتل فاقنوه وان كان غير معروف بالقتل فذروه ولا تقتلوه وقلت وهذا غير ثابت عن
عمر رضي الله عنه وان كان تابعا عندك فتقول به فقال لا بل يقتل القاتل للنصراني كان معروفاً بالقتل أو غير
معروف به فقلت له أبحوز لأحد ينسب إلى شيء من العلم أن يزعم أن قصه رواها عن رجل ليست كإفضي به
وخالفها ثم يقبس عليها أكثر كما فيما قضى به فيه (٢) لم يكن له أن يشبه عليه غيرها (قال الشافعي) وقلت له
أيضا تخفى القياس الذي رويت عن عمر أنه أمر أن ينظر في حال القاتل المعروف بالقتل ففقد أو غير معروف
به فيرفع عنه القود وأنت لم تنظر في السارق ولا في القاتل انما نظرت الى المقتول قال فتقول قلت أقول
بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والامر الذي يعرفه
أهل العلم قال وما يعرف أهل العلم قلت أما يكون الرجل ببلد غير بلد يعرف بالسرقة فقتله رجل فيسأل عنه
بذلك البلد فلا يعرف بالسرقة وهو معروف ببلد غير بالسرقة قال بلى قلت أما يعرف بالسرقة ثم يتوب قال بلى
(١) كذا في الأصل ولعل هنا تحريفاً بوجه الكلام هل روى هذا في الخبر قلنا لا قال الخ فانظر كتبه مصححه

سفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفاً على أبي هريرة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال
سألت سعد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال وهل في الخليل صدقة * أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذئاب
عن أبيه عن سعد بن أبي ذئاب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت فقلت يا رسول الله اجعل لقومي ما سلوا عليه من

أو ألهم ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعملني عليهم ثم استعملني أبو بكر ثم عمر قال كان سعد بن أهل النخلة قال فكلت فوي في العدل فقلت لهم زكوة فله لا خير في ثرة لا ترك فكلواكم قال فقلت العشر فأخذت منهم العشر فأثبت عمر الخطاب رضى الله عنه فأخبرته بما كان قال فقبضه عمر فباعه (١٣٤) ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جرير عن يونس بن

ماهل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال الدين أو في مال النباي لا تذهبوا ولا تتأصلها الصدقة * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلبي أنا وأخوين لي يمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فرض زكاة الفطر على الناس ما من تمر أو صاع من شعير على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى من تموتون * أخبرنا

مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا عبد الله الخدرى يقول كذا الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير

قلت أما يكون أن يدعو رجل لضعف منه عليه فيقول اعمل لي عمل كذا ثم يقتله ويقول دخل على قال بلى قلت وما يكون غير سارق فيبتدئ السرقة فيقتله رجل وأنت تدعي له قتله قال بلى قلت فإذا كانت هذه الحالات وأكثرها في القاتل والمقتول عكمة عندك فكيف جاز أن قلت ما قلت بلا كتاب ولا سنة ولا قول ولا قياس على أثر قال فتقول ماذا قلت أقول إن جاء عليه يشهدون على ما يحيل دمه أهدرتة فلم أجعل فيه عقلا ولا قودا وإن لم يأت عليه يشهدوا فصصت عليه منه ولم أقبل فيه قوله وتبع فيه السنة ثم الأثر عن علي رضى الله عنه ولم أجعل للناس الذريعة إلى قتل من في أنفسهم عليه شيء ثم يروونه بسرقة كاذبين

(باب أن الحدود كفارات) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أنس بن مالك عن عباد بن الصامت قال كتبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا بوعبيد بن جراح لا تشركوا بالله شيئا وقرأ عليهم الآية وفي منكم فاجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فغفر له وإن شاء غفر له وإن شاء عذبه (قال الشافعي) ولم أسمع في الحدود حديثا من أين من هذا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وما يدريك لعل الحدود نزلت كفارة للذنوب وهو يشهد هذا وهو ابن منه وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث معروف عندنا وهو غير متصل الاستاذ فيما أرفق وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصاب منكم من هذه القاذورات شيئا فليست برب ستر الله فله من يبدلنا صفحته نفع عليه كتاب الله عز وجل (قال) وروى أن أبابكر أمر رجلا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم أصاب حدا بالاستاروان عمر أمر به وهذا حديث صحيح عنهما (قال الشافعي) ونحن نحجب أن أصاب الحد أن يستروا بنى الله عز وجل ولا يعدو لمصلحة الله فإن الله عز وجل يقبل التوبة عن عباده

(باب حد الدمين إذا زنا)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب إن جاؤكم فاحكم بينهم قرأوا إلى بينهم بالقسط (قال الشافعي) رحمه الله في هذه الآية بيان والله أعلم أن الله تبارك وتعالى جعل لنبيه صلى الله عليه وسلم الخبر في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم وجعل عليه أن يحكم أن يحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله تبارك وتعالى الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام المحض الصادق أحدث الأخبار عهدا لله تبارك وتعالى قال الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك (قال الشافعي) وفي هذه الآية ما في التي قبلها من أمر الله تبارك وتعالى له بالحكم بما أنزل الله البس (قال) وسمعت من أرض من أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله أن حكمت لأعزما أن تحكم (قال الشافعي) وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ودين زنا بان رجلا وهما معني قوله عز وجل وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ومعني قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله والدليل الواضح أن من حكم عليهم من أهل دين الله فأما يحكم بينهم يحكم المسلمين فأما حكمته على مسلم حكمته على من خالف الإسلام وحكمه عليهم ولهم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهودين زنا قال عبدالله فرأيت الرجل يجني على المرأة يسميها الحجارة (قال الشافعي) فأمر

الله عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا عبد الله الخدرى يقول كذا الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ما من تمر أو صاع من شعير * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد أن

سبع ألبعد الخدري يقول كذا يخرج زكاة القطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط * أخبرنا
 أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عديله بن سعد يقول أن ألبعد الخدري قال كذا يخرج في زمان النبي صلى الله عليه
 وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط (١٢٥)

نزل نخرج كذا حتى
 قدم معاوية جاباً أو
 معتر الخطب الناس
 فكان فيما كلم الناس
 به أن قال في أرى مدين
 من سمراء الشام تعدل
 صاعاً من تمر فأخذ
 الناس بذلك (قال الأصم)
 وإنما أخرجه هذه
 الأخبار كلها وإن كانت
 معاذلة الأسانيد لأنها
 بلطف آخر وهما زيادة
 ونقصان * أخبرنا أنس
 ابن عياض عن أسامة بن
 زيد الليثي أنه سأل سالم
 ابن عبد الله عن الزكاة
 فقال أعطها أنت فقلت
 أم يكن ابن عمر يقول
 ادفعها إلى السلطان
 قال بلى ولكن لا أرى
 أن تدفعها إلى السلطان
 * أخبرنا مالك عن نافع أن
 عبد الله بن عمر كان
 يبعث بزكاة الفطر
 إلى الذي يجمع عنده
 قبل الفطر يومين أو ثلاثة
 * أخبرنا مالك عن نافع أن
 عبد الله بن عمر كان
 لا يخرج زكاة الفطر
 إلا التمر الأمرة واحدة فانه
 أخرج شعيراً أخبرنا مالك

الله عز وجل به صلى الله عليه وسلم بالحكم بينهم عما أنزل الله بالقطر ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بينهم بالرحم وثلاث سنة على الثيب المسلم إذا زنى ودلالة على أن ليس المسلم حكم بينهم أبداً أن يحكم بينهم بالبحكم
 الإسلام (قال الشافعي) قال في قائل أن قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ناسخ لقوله عز
 وجل فإن حاولوا حكم بينهم أو أعرض عنهم فقلت له الناسخ إنما يؤخذ بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أو عن بعض أصحابه لا بخلافه أو أمراره جعلت عليه عوام الفقهاء فهل معلوم من هذا واحد قال لا فهل معلوم
 ما بين أن الخبر غير منسوخ قلت قد يحتمل قول الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله أن حكمه وقد
 روي بعض أصحابك عن سفیان الثوري عن سماعة بن حرب عن قابوس بن خرقاء أن محمداً بن أبي بكر كتب
 إليه على بن أبي طالب رضي الله عنه في مسلم زنى بذيمة أن يحكم المسلم ويدفع الذمة إلى أهل دينها (قال الشافعي)
 فإذا كان هذا ثابتاً عندك فهو بذلك على أن الامام مختير في أن يحكم بينهم أو يترك الحكم عليهم ولو كان
 الحكم لازماً لا لامام في حال زومه أن يحكم بينهم في حد واحد حدقه المسلم ولم يحد الذمة قال وكف لم يحد
 للزمن (١) من قبل أنهما لم ترض حكمه وأنه مختير في أن يحكم فيها أو يدع الحكم قال فالحال التي يلزم فيها
 أن يحكم لهم وعليهم قلت إذا كانت بينهم وبين مسلم أو معتمنان تباعة فلا يجوز أن يحكم المسلم ولا عليه المسلم
 (٢) ولا يجوز أن يكون عقداً للمساكن أماناً على ماله ودمه حتى يرجع أن يحكم عليه المسلم قال فهذا زنا واحد
 قد رد فيه على رضى الله عنه الذمة على أهل دينها فقلنا أنه لم يكن لها بالزنا على المسلم شي تأخذ منه ولا المسلم عليها
 شي فحكم لها وعليها وإنما كان حداً فالخدا كان حديثكم تابعتهم من المسلم ورد الذمة إلى أهل دينها لما
 وصفتنا من أنها لم ترض حكمه وأنه مختير في الحكم لها وعليها (قال الشافعي) فقال وقد روي بحالة عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أنه كتب فرفوا بين كل ذي جرهم من الجوس وأنهم هم عن الزمة فكيف لم تأخذوا به
 فقلت له بحالة رجل مجهول ليس بالمشهور ولا يعرف أن جزء معاوية كان لعمر بن الخطاب رضي الله عنه عاملاً
 ونحن نسأل فإن قلت ما قلنا لم يخرج بامر قد قلت أنه لا حجة فيه وإن قلت بل نصير إلى حديث بحالة فحديث
 بحالة موافق لساننا عن عمر أنما حكمهم إن كان على ما كان حامله عليه المسلمين لأن الحارم لا يتحلف للمسلمين
 ولا يثني للمسلم الزمة وهذا يدل أن كان تابعتهم في أنهم يحملون على ما يحمل عليه المسلمون فحملتهم
 على ما يحمل عليه المسلمون وتبعهم كما تتبع المسلمين قال لا قلت فقد خالف ما رويت عن عمر قال فإن قلت
 أتبعهم فيما رأيت أنه تبعهم فيه عمر قلت ولم تبعهم أنت فيه إلا أنه يحرم عليهم قال نعم قلت فكذلك تبعهم
 في كل ما علمت أنهم مقيمون عليه بما يحرم عليهم قال وإن قلت أتبعهم في هذا الذي رويت أن عمر تبعهم
 فيه خاصة قال قلت فيلزم أن تبعهم في غيره إذا علمتهم مقيم عليه وأن تستدل بان عمر أتبعهم في شيء
 بلغه أنهم مقيمون عليه بما يحرم عليهم أن تبعهم في مثله وأظنهم ما يحرم عليهم فيلزم أن تعلم أن عمر
 صبرهم أن حكم عليهم إلى ما يحكم به على المسلمين فتعلم أن الله تبارك وتعالى أمر بالحكم بينهم بالقطر ثم حكم
 بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرحم يومئذ سنة التي سن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم فيها
 لأقربين فيما بينكم بكتاب الله عز وجل ثم رعت عن عمر أنه حرم عليهم ما يحرم على المسلمين ثم رعت عن علي
 رضي الله عنه أنه دفع نصراً إلى أهل دينها فكل ما رعت أو رعت حجة لنا وكل ما رعت أو رعت ولا نعرفه نحن
 (١) لعل الناسخ أسقطها لفظ قلت أي الشافعي (٢) في هذه العبارة تحريف فانظر كتبه مصححه

عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من الترسدة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه قال سمعت ألبعد الخدري يقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة * أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد

أما السبب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ذكر الكفر يخرص كما يخرص الغزل ثم تؤدى كانهزيبا كما تؤدى زكاة الخلل فيملى وبأسناد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث من يخرص على الناس كرومهم وغارهم * أخبرنا سفيان بن عينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يحدث عن أبيه عن (١٣٦) أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون حجة

أوسى صدقه * أخبرنا
مالا عن ابن شهاب عن
سعيد بن السبب أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ليهود خيبر حين
افتتح خيبر أفركم
ما أفركم الله على أن التمر
ينشأ وينكم قال فكان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يبعث عبد الله بن
زواحة فيخرس عليهم
ثم يقول ان شئتم فلكم
وان شئتم فلي فكاؤا
ياخذونه * أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
سليمان بن يسار أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يبعث عبد الله
ابن زواحة فيخرس
بينه وبينهم
الله أخبرنا أهل
عائش عن مولى بن
عقبة عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان يقول
صدقة التمار والزروع
ما كان خلاؤا كرماء
زروعا وشعبا وأولنا
فما كان منه بعلأ
يسقى نهر أو يسقى بالعين
أو غمر بالمطر ففيه العشر
من كل عشرة واحد
وما كان منه يسقى

جعلنا ولا يخالف قولنا وأنت تخالف ما تخبر به قال منهم قائل وكيف لا تحكم بينهم إذا جازلهم مجتمعين أو متفرقين قلت أما متفرقين فإن الله عز وجل يقول فإن جازلهم فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فدل قول الله تبارك وتعالى أن جازلهم على أنهم مجتمعون ليس أن جازلهم بعضهم دون بعض ودل على أنه الخيار إذا جازلهم في الحكم أو الأعراض عنهم وعلى أنه أن حكم فاعلمنا يحكم بينهم حكمهم بين المسلمين (قال الشافعي) ولم أسمع أحدا من أهل العلم يبدل بخلاف في أنه اليهوديين الذين رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزنا كما موادعين لاذمين (قال الشافعي) وقال لي بعض من يقول القول الذي أحكى خلافه أنه ليس الامام أن يحكم على موادعين وإن رضى صاحبكم وهذا خلاف السنة ونحن نقول إذا رضى صاحبكم الامام فاختار الامام الحكم حكم عليهما (قال الشافعي) وقد كان أهل الكتاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعة المدينة موادعين زمانا وكان أهل الصلح والذمة معه يخبرون وفكروا وادى القرى ومكة ونجران واليمن يجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم ولم يجمع أي بكر حياته ثمع عمر صدر من خلافته حتى أجلاهم عمر ما دفعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في ولايته وحسب تحرى أحكامه بالشام والعراق ومصر واليمن ثمع عنان بن عفان ثمع على بن أبي طالب رضى الله عنه لم يفر أحد من أصحابه منكم يظلمون فيما بينهم ويحتلفون وبطالون بالحقوق وانهم بعدة فون (قال الشافعي) وأهل الذمة يسر لاشك بأنهم يتظلمون فيما بينهم ويحتلفون وبطالون بالحقوق وانهم بعدة فون أو بعضهم بالمهم وما علمهم وما نسلك أن الطالب حرص على من يأخذله ويحكم عليه من يدفع عنه وأن قد ير جوكل يدفع عنه ما يطلب به وأن كلاً قد يجب أن يحكم له من يأخذله ويحكم عليه من يدفع عنه وأن قد ير جوكل في حكم المسلمين والعلم يحكمهم أو الجاهلية ما لا يرجو في ما كرهه وإن لو كان على حكم المسلمين الحكم بينهم إذا جاءهم بعض دون بعض وإذا جازلهم مجتمعين لجأؤهم في بعض الحالات مستجمعين (قال الشافعي) ولا نعلم أحدا من أهل العلم روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم بينهم إلا في الموادعين الذين رجم ولعن أحد من أصحابه بعده الاماروى بحالة مما وافق حكم الاسلام ومما كان من حرب عن علي رضى الله عنه مما وافق قولنا في أنه ليس على الامام أن يحكم إلا أن يشاء (قال الشافعي) وهاتان الروايتان وإن لم تخالفنا غير معرفتين عندنا ونحن نرجو أن لا تكون ممن تدعوه الحجة على من خالفه إلى قول خبرين لا يثبت خبر معرفته عنده (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فأنك إذا أبيت الحكم بينهم رجعوا إلى حكاهم فيكم أو بينهم بغير الحق عندك (قال الشافعي) فقلت له وأنا إذا أبيت الحكم فيكم ما حكمهم بينهم بغير الحق ولم يكن أنا كما قالنا من حكم حكاهم أرى تركي أن أحكم بينهم في درهم لو تظلموا فيه وقد عطلت ما جعل الله لنبيه صلى الله عليه وسلم من الخيار في الحكم بينهم أو الترك لهم وما وجدنا من الدلائل على أن الخيار ثابت بأن لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من جاء بعده من أئمة الهدى أو روى تركي الحكم بينهم أعظم أم تركيهم على الشرك بالله تبارك وتعالى فان قلت فقد أدان الله عز وجل يأخذ الجزية منهم وقد علم أنهم مقبوعون على الشرك به معونة لاهل دينه فأفرارهم على ما هو أقل من الشرك أحرى أن لا يعرض في نفسه منه شيء إذا أفرارناهم على أعظم الأمور فاصغرها أقل من أعظمها (قال الشافعي) فقال لي قائل فإن امتنعوا أن يأوا حكمهم قلت أخبرهم بين أن يرجعوا إليهم أو يفتخروا بالذمة قال فإذا خيرتهم فرجعوا وأنت تعلم أنهم يحكمون بينهم بالباطل عندك فأراك قد شركتهم في حكمهم (قال الشافعي)

بالتضع فيه نصف العشر في عشرين واحد * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون حجة أو صدقة * أخبرنا سفيان بن يحيى المازني هذا الحديث * أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خسر وأق من الورق صدقة * أخبرنا مالك بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلي بنات أخها يثاقي في حجرها لمن الحلي فلا يخرج منه الزكاة * أخبرنا عبد الله بن المومل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تلي بنات أخها بالذهب وكانت لا تخرج زكاته * أخبرنا مالك (١٣٧) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخلي بناته

وجواريه الذهب ثم

لا يخرج منه الزكاة

* أخبرنا سفيان عن

عمر بن دينار سمعت

رجلا يسأل جابر بن

عبد الله عن الحلي أنه

الزكاة فقال جابر لا

فقال وإن كان يبلغ ألف

دينار فقال جابر كثير

* أخبرنا سفيان عن

عمر بن دينار عن أذينة

عن ابن عباس رضي الله

عنه أنه قال ليس في

العنبر زكاة إنما هو في

دسره البحر * أخبرنا

سفيان عن ابن طلوس

عن أبيه عن ابن عباس

أنه سئل عن العنبر

فقال إن كان فيه

شيء فليس به الخس

* أخبرنا سفيان بن

عينة عن الزهري عن

سعيد بن المسيب وأبي

سليمة بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال وفي

الركاز الخس * أخبرنا

سفيان عن أبي الزناد عن

الأعرج عن أبي هريرة

أن النبي صلى الله عليه

فقلت له لست شر يكهم في حكمهم وإنما وفيت لهم بذمتهم وذمتهم أن يأمنوا في بلاد المسلمين لا يجبرون على غير دينهم ولم أر إلا بها كون إلى حكمهم برضاهم فإذا تمتنعوا من حكمهم قلت لهم تعطوا الأمان على الامتناع والظلم فأخبروا أن تفسخوا الذمة أو ترجعوا إلى من لم يل يعلم الله كان يحكم بينهم منذ كنتم فان اختاروا فسخ الذمة فسخناها وإن لم يفعلوا ورجعوا إلى حكمهم فكذلك لم يلزوا إلا لاعتنعهم منه إمام قبلنا ورجعوا عنهم البهم شيء رضوا به لم نشر لهم نحن فيه (قال الشافعي) ولوردناهم إلى حكمهم لم يكن ردناهم مما بشرهم ولكن منعهم من الامتناع (قال) وقلت لبعض من يقول هذا القول رأيت لو أغار عليهم العدو سيوهم فغصهم من السر ولا شرب الخمر وأكل الخنزير أو استنفذهم إن قويت لذمتهم قال نعم قلت فإن قال قائل إذا استنفذتهم ورجعوا آمنين أشركوا وشربوا الخمر وأكلوا الخنزير فلا تستنفذهم فنشرهم في ذلك ما للجنة قال الجنة أن تقول استنفذهم لذمتهم قلت فإن قال في أي ذمتهم وجدت أن تستنفذهم هل تجد بذلك خبرا قال لا ولكن معقول أذنتهم آمنين في بلاد المسلمين أن عليك الدفع عن في بلاد المسلمين قلت فإن دفع عما في بلاد المسلمين فالغيرهم فلا قال إذا جعلت لغيرهم الأمان فيها كان عليك الدفع عنهم قلت وحالهم حال المسلمين قال قلت فكيف جعلت على الدفع عنهم وحالهم مخالفة حال المسلمين هم وإن استوفى أن لهم المقام بدار المسلمين مختلفون فيما يلزمهم المسلمين (قال الشافعي) وإن جاز لنا القتل عنهم ونحن نعلم ما هم عليه من الشرك واستنفذهم لو أسروا فردهم إلى حكمهم وإن حكموا بما لا نرى أخف وأولى أن يكون لنا والله أعلم (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس رأيت أن أجزت الحكم بينهم كيف تحب قلت إذا اجتمعوا على الرضا فاحب إلى أن لا أحكم لما وصفت لك ولأن ذلك لو كان فضلا حكم به من كان قبلي فإن رضيت بأنه مباح إلى لم أحكم حتى أعلمهم أني إنما أجزيت بينهم ما يجوز بين المسلمين وأرد بينهم ما يرد بين المسلمين وأعلمهم أني لا أجزيت بينهم الشهادة الأحرار المسلمين العدو قالوا فماذا رأيت أن أحكم بينهم حكمت وإن لم يرضوا معاً أحكم وإن حكمت فهذا أحكم قال وما محتمل في أن لا تجيز شهادتهم بينهم قلت قول الله تبارك وتعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم إلى قوله من ترضون من الشهادة وقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم في هاتين الآيتين والله أعلم دلالة على أن الله عز وجل أئاعنى المسلمين دون غيرهم ولم ألبسوا اختلافوا في إماعنى الأحرار العدو من المسلمين خاصة دون المماليك العدو والاحرار غير العدو وإذا زعم المسلمون أنها على الأحرار المسلمين العدو دون المماليك فالماليك العدو والمسلمون الأحرار وإن لم يكونوا عدولا فإهم خير من المشركين كيفما كان المشركون في دينانهم فكيف أجيزت شهادة الذي هو شر وأرد شهادة الذي هو خير بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا أمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء (قال الشافعي) ومن أجاز شهادة أهل الذمة فأعلمه عنده أعظمهم بالله شركا كأحدهم للصلب وأزعمهم للكنيسة فقال قائل فإن الله عز وجل يقول حين الوصية إثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم (قال الشافعي) والله أعلم بمعنى ما أرد من هذا وإنما يفسر ما احتل الوجه ما دللت عليه سنة وأثر عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه وأمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء فقد سمعت من يتأول هذه الآية على من غير قبيلتكم من المسلمين ويخبر فيها يقول الله عز وجل تجبسونهم من بعد الصلاة فيقيم الله أن رتبتم إلى الآتين فيقول الصلاة للمسلمين والمسلمون يتأمنون من ثلث الشهادة فاما المشركون فلا صلاة لهم فأثم ولا يتأمنون من ثلث الشهادة للمسلمين ولا عليهم

وسلم قال في الركاز الخس * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخس

* أخبرنا سفيان عن داود بن سابور بعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كثر وجد

رجل في خربة جاهلية أن وجدته في خربة مسكونة أوفى سبيل ميتة ففرعها فوجدته في خربة جاهلية أوفى في خربة غير مسكونة

ففيه وفي الر كذا المجلس * أخبرنا سفيان بن عيينة قال ثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى علي رضي الله عنه فقال اني وجدت ألفاً وخمسة درهم في خرقة بالسواد فقال علي رضي الله عنه أما لأفعلن فيهما قضاء بنان كنت وجدت في خرقة تؤدى خراجها قرية أخرى فيسوى لاهل (١٣٨) ثلث القرية وان كنت وجدت في خرقة ليس تؤدى خراجها قرية أخرى فلتأر بعة أحماسه ولنا

المجلس ثم المجلس ك
* أخبرنا سفيان ثنا
يحيى بن سعيد عن
عبد الله بن أبي سلمة عن
أبي عمرو بن خنيس أن
أباه قال مررت بعمر
ابن الخطاب رضي الله
عنه وعلى عنى أمة
أجلها قال عمر رضي
الله عنه ألا تؤدى
زكائك يا خنيس فقلت
يا أمير المؤمنين مالي غير
هذا اتى على طهرى
وأهبة في القرظ فقال
قال مال فضع قال
فوضعته بين يديه فحسبها
فوجدناها قد وجبت فيها
الزكاة فأخذتها الزكاة
* أخبرنا سفيان بن
عيينة حدثنا ابن عجلان
عن أبي الزناد عن أبي
عمرو بن خنيس عن أبيه
مثله * أخبرنا الثقة
عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما أنه قال ليس
في العرض كذا الآن
ربابه التجارة * أخبرنا
مالك بن أنس عن يحيى

(قال الشافعي) ومعت من يذ كرأهم منسوخة بقوله تعالى وأشهدوا ذرى عدل منكم والله أعلم ورأيت
مفتى أهل دار الهجرة والسنة يفتون أن لا تحوز شهادة غير المسلمين العدول (قال الشافعي) وذلك قولي
(قال الشافعي) وقلت لن بخالفنا في هذا في غير شهادة أهل الذمة ما يحتل في أجازتها فاحتج بقوله الله عز وجل
أو آخرا من غيركم قلت له انما ذكر الله جل ثناؤه هذه الآية في وصية مسلم في السفرا فتجيزها في وصية مسلم
بالسفر قال لا قلت وأتحلفهم اذا شهدوا قال لا قلت ولم قد تناولت أفعالهم وصية مسلم قال لانها منسوخة قلت
فان نسخت فيما أزلت فيه فلم تثبت فيما لم تنزل فيه فقال لي بعض الناس فانما أجزنا ما هادتهم للرفق بهم ولئلا
تنطل حقوقهم (قال الشافعي) وقلته كيف يجوز ان يطلب الرفق بهم فتخالف حكم الله عز وجل في أن
الشهود الذين أمر وأن يقبلوا هم المسلمون (قال الشافعي) وقلته له المذهب الذي ذهب اليه خطا من وجوه
منها أنه خلاف ما زعمت أنه حكم الله عز وجل من أن الشهادة التي يحكم بها شهادة الأحرار المسلمين وأن لا تجوز
أحدا من أمة المسلمين بلزوم قوله أجاز شهادةهم ثم خطا في قولك طلب الرفق بهم (قال) وكيف قلت أرايت
عبيدا عدولا مجتمعين في موضع صناعة أو تجارة تشهد بعضهم لبعض بشئ قال لا تحوز شهادةهم قلت انهم في
موضع لا يخطئهم فيه غيرهم قال وان قلت ذن كانوا في حجن قال وان قلت فاهل الحنن والبدو والباديان ان
كانوا أحرارا غير معدلين ولا يخطئهم غيرهم شهد بعضهم لبعض قال لا تحوز شهادةهم قلت ذن قالوا لا لا يخطئنا
غيرنا وان أطلت شهادة تناهت دماؤنا وأموالنا قال وان ذهب فانما أذهبها قلت فان قالوا فاطلب الرفق
بنا باجازه شهادة بعضنا البعض قال لا أطلب الرفق لكم بخلاف حكم الله عز وجل فان قالوا لا وما حكم الله
تعالى قال الأحرار العدول المسلمون قلت فالعبد العدول لمن يعتق أحدهم اذ شهادته شهادة أقرب
من العدول في كتاب الله أم الذي يدل في غير الإسلام قبل أجازته شهادة قال بل العبد العدل قلت فرددت
الأقرب بمن شرط الله جل ذكره وأجزت الأبعد منه لو كان أحدهما جائزا أجاز العبد ولو لم يجز الذي والأحرار غير
العدل ولم يجز الذي وما من المسلمين أحد الا خرم من أهل الذمة وكيف يجوز ان ترشدها مسلم بان تعرفه يكذب
على بعض الأديمين وتجيز شهادة ذمى وهو يكذب على الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) فقال قائل فان
شرح بما أجازهم فبما بينهم فقلت له أرايت شرحا لوقال فلا لا يخالفه فيه مثله ولا كتاب فيه أ يكون
قوله حجة قال لا قلت فكيف تتحج به على الكتاب وعلى المخالفين له من أهل دار الهجرة والسنة (قال الشافعي)
فان اخرج من يجيز شهادتهم يقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم فقال من غير أهل دينكم فكيف لم
تجيزها فإذ كرت فيه من الوصية على المسلمين في السفرا (١) كيف تجيزهم من جميع المشركون وهم غير أهل
إسلام أرايت قولنا قال اذا كان غير أهل الإسلام المشركون جاز أن لا تجيز شهادة بعضهم دون بعض بلا
خير بلزمنا أجز شهادة أهل الاوثان لانهم ليسوا بأهل كتاب نبذوه وبدلوا انما ضلوا بها وهم جدوا بآههم على
شئ فلزموا وأرشدته أهله الكتاب الذين أخبرنا الله عز وجل أنهم قد بدلوا ما ألحقه عليهم فان قال في أهل
الكتاب من يصدق ويؤدى الأمانة في أهل الاوثان من يصدق ويؤدى الأمانة ويعف (قال الشافعي)
ما علمت من خالفنا في الحكم بين أهل الكتاب الا أن في التزبل والسلمار وى فيه من الاثر والقباس عليه
قوله كيف لم تجزهم من جميع الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة تحريفات أو رجوع الى الأصول السليمة
فان النسخ التي يبدلها تحريفه وسيفه وقد فقدنا البك أن غالب المناطرات تحريف والله المستعان كتبه محمديه

وما

ابن سعد عن رزق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب اليه أن انظر من مر بثلث المسلمين تحمدا على ما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أربعين دينارا دينارا نقص فحسبنا حتى يبلغ عشرين دينارا فان نقصت ثلث دينار فدفعها ولا تأخذ منها شيئا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد عن عثمان بن عفان

رضي الله عنه كان يقول هذا شهر زكاته فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت مر على عمر بن الخطاب بنعمن الصدقة فقرأ فيها آية حافل ذات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تشترى الناس لا تأخذوا خبزات المسلمين تكبروا عن الطعام * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأثمهم بمصدقة فاقول رب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود بالشاة فهاؤله من حفه الأقبلي * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر (١٣٩) وهو يثقل عن الكثرة فقال هو

المال الذي لا تؤدى

منه الزكاة * أخبرنا

مالك عن عبد الله بن

دينار عن أبي صالح

السمان عن أبي هريرة

أنه كان يقول من كان

له مال لم يؤد من مثله

له يوم القيامة شجاعا أقرع

له زبستان يطلبه حتى

يملكه يقول أنا كثر

* أخبرنا سفيان عن

داود بن أبي هند عن

الشعبي عن جرير بن

عبد الله رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم إذا تأم

المصدق فلا يفارقكم

الاعن رضا * أخبرنا

سفيان عن الزهري

عن عرو بن الزبير عن

أبي جند الساعدي

رضي الله عنه قال

استعمل النبي صلى الله

عليه وسلم رجلا من

الأسدي يقال له ابن التبية

ويعرفه أهل العلم ثم يتبع أن جهل وخطأ من علم (قال الشافعي) وقال لي منهم قائل إذا حكمت بينهم أبطلت النكاح بلا ولي ولا شهود وهو جائز بينهم قلت نعم قال وتبطل بينهم عن الخمر والخمر يركب نعم قال وإن قتله بعضهم بعض أو غرهم لهم لم تقض عليه بفته قلت نعم قال فهي أم وأهلهم أنت تقرهم بقولهم قال قلت له إن أفرارهم يتولونها لا يوجب علي أن أحكم لهم بها قال وكيف لا يجب عليك أن تحكم لهم بما تقرهم عليه قلت له أما أفرهم على الشرك وأقر عليه أبناءهم ورفيقهم قال بلى قلت فلو أعلم بعض رقيقهم وحكمت عليه بالخروج من ملكه ألت أجدد على الإسلام وأجبر السيد على بيعه ولا أدع بترقه ولا أعيد إلى الشرك قال بلى قلت أفلس قد أقررتني على شيء ثم لم أحكم بما أقررتني عليه وقد كان في حال مقر عليه قال بلى قلت وأما أفرهم على حكم حكمه وأنا أعلم أنهم يحكمون بغیر الحق قال بلى قلت ومن حكم بعضهم أن من سرق سائر رجل كان السارق عبد المسروق فأقرهم على ذلك أذارضوه أفرأيت لو أفعوا إلى أن أحكم بأن السارق عبد المسروق قال لا قلت ومن حكم بعضهم أن يسر رجل أن ينكح الامراء أو واحدة لا تطلقها ومن حكم بعضهم أن ليس لامرأة أن تنكح الرجل واحد أفرأيت لو أفعوا إلى أن تنكحهم ذلك قال لا قلت فأرأيت أقرهم على أشياء من أحكامهم أذارضوا والليل لم تحكم لهم بها وحكمت عليهم حكم الإسلام (قال الشافعي) وقلت لبعضهم أفرأيت إذا نكح كوا اللب وقد أرى بعضهم على بعض وذلك جائز عندهم قال أوردوا قال فان نكح كوا اللب وقد نكح الرجل محرمة في كتاب الله قال أورد النكاح قلت فان نكح كوا اللب محسوسان وقد أقر أحدهما صاحبه غنا فادشترها بدين ألف وأربع مائة ألف على أن يقدها لهم فوذا كلها وثلث عنده كانتا فأقرهما أحدهم وأسلم فقال قد أقر هذا ما لي الذي ابتعته بين يديك وأربحت بفتي محضركم مثل ما ابتعته وهو مائة ألف قال لا يعرف شيئا قال ولم هذا ما لي تقرني عليه مذ كنت وتجاري أقرهما قال هذا حرام قلت فان قال لي أرى الخمر والخمر برأ حلالهما قال لا قلت فان قال لي أجزت بيعهما عندك وحكمت علي من استهلكهما بينهما أن كانا يتولان وتقرهم علي غولهما وهما حرام ولم تحكم لي بمن المشقة وهي تمول وقد كانت حلالا قبل قتلها عندك وجلدها حلال إذا ابتعته وان كانت الميتة والخمر يركب حلالا لظ عندك ولا يكون الخمر يركب إلا بحال أبدا (قال الشافعي) فقال لي بعضهم قولنا هذا مسدود غير مستقيم فاحتمل في قولك فوصفت له كتاب الله تبارك وتعالى أن تحكم بينهم بحكمه الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم به بين المسلمين في الرجم (قال الشافعي) وقلت له أخبرنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء أو كتابكم الذي أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الأخبار تقرهون محض ما يشاء أم

(١٧ - الام سادس) على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي في مقام النبي صلى الله عليه وسلم على النبر

فقال ما بال الأعمال تبغته على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا لي فهل جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر إليه أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منها شيئا إلا جاءه يوم القيامة يحمله على رقبتهم كان بغير الرغاة أو تفرق لها خوار أو شاة تهرق دمه حتى رأيتنا عفرة أبطله ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال أصر عني وسمع أذني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولوا يزيد بن ثابت يعني مثله * أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجمعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحاط الصدقة ما لا الهلكته * أخبرنا

مالئ بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب في هذا الطهر ناقة عمه . فقال أم من نعم الجزية أم من نعم الصدقة فقال أسلم بن
نعم الجزية قال إن عليهما يسيم الجزية * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة بن الصام
على الصدقة فقال أتى بأبا الوليد لأن في يوم القسامة به غير تحمله على وقتله رغاء أو بقره لها خوار وأشاة تبع رملها تواج . فقال يا رسول الله
وان ذلكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني والذي نفسي بيده إلا من رحم الله قال والذي بعثك بالحق لأعمل على اثنين أبدا
* أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن زهير بن سارة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت أبا أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول
والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق (١٣٠) بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الاطيسا ولا يصعد الى السماء الا طيب الاكاثما

يخرجكم الله عز وجل من حيث كنتم اهلهم حرفوا كتاب الله تبارك اسمه وبدلوا كتبوا الكتاب بايديهم وقالوا هذا
من عند الله ليستروا به غنا قليلا فويل لهم مما كتبت بايديهم وويل لهم مما يكسبون ألا ينهاكم العلم الذي جاءكم
عن مثلهم والله ما رأيت أحدا منهم سألني عما أنزل الله اليكم . وقلت له أمر الله عز وجل بالحكم بينهم
بكتاب الله المنزل على نبي صلى الله عليه وسلم وأخبر أنهم قد بدلوا كتابه الذي أنزل وكتبوا الكتاب بايديهم
فقالوا هذامن عند الله ليستروا به غنا قليلا فويل لهم مما كتبت بايديهم وويل لهم مما يكسبون (قال
الشافعي) وقلت له إنك ما وصفتنا من حكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا
قيل لهم لم أقم الحدود على المعاهدن وإن لم يكونوا برهنها في دينهم وأبطلتم الحدود في ذنب بعضهم بعضا وإن
كانوا برهنها بينهم قالوا بل إن حكم الله تبارك وتعالى على خلقه واحد وذلك أن بطلنا الزنا بينهم ونكاح الرجل
رحمة في كتاب الله عز وجل وإن كان ذلك جائزا بينهم فإذا قيل لهم حكم الله عز وجل يدل على أن حكم
بينهم حكمنا في الإسلام قالوا نعم فإذا قيل فلم أجزم بينهم عن الجزية وغرمت عنه وليس من حكم الإسلام أن يجوز
نكاح الحرام قالوا هي أموالهم وقد أنزلوا أموالهم بينهم (قال الشافعي) فرجع بعضهم الى قولنا وقال هذا قول
مستقيم على كتاب الله عز وجل ثم سئلتني الله صلى الله عليه وسلم لا يختلف وأقام بعضهم على قولهم مع
ما وصفت لك من تناقضه وسكت عن بعض الاكتفاء بما وسفت لك مما لم أصف

باب حد الخمر

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن قيس بن ذؤيب رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
شرب الخمر فأجلدوه ثم إن شرب فأجلدوه ثم إن شرب فأجلدوه ثم إن شرب فأقتلوه فأتى رجل قد شرب خلد
ثم أتى به الثانية فخلده ثم أتى به الثالثة فخلده ثم أتى به الرابعة فخلده ووضع القتل فكانت رخصة (قال سفيان
ثم قال الزهري المنصور بن المعتمر ومخول كونا وفدى أهل العراق بهذا الحديث (قال الشافعي) والقول منسوخ
بهذا الحديث وغيره وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم بعلمته (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النع
فقال كل شراب أسكر فهو حرام (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه أخبره
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج عليهم فقال إني وجدت من فلان ريح شراب الطلاء وأنا سائل
عما شرب فإن كان يسكر جلدته فخلده عمر الحد ثامنا (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد
عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا أوفى بأحد شرب خرا أو نبيذ أسكر إلا احدثته (قال الشافعي)

يضعها في يد الرحمن
فبر بهاله كما يرى أحدكم
فله حتى إن القسمة
لتأني يوم القياة وأنها
لمثل الخيل العظيمة فقرأ
أن الله هو يقبل التوبة
عن عباده ويأخذ
الصدقات * أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم مثل المنفق
والجبل كمثل رجلين
عليهما جتان أو
جنتان من لدن نديهما
التي ترافقهما فإذا أراد
المنفق أن ينفق
سبغت عليه الدرع أو
مرت حتى تخب شانه
وتعفو أثره وإذا أراد
الجميل أن ينفق قلصت
ولزمت كل حلقة
موضعها حتى تأخذ بعنقه
أثر قوته فهو بوسعها

ولا تنزع * أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
مثله إلا أنه قال فهو بوسعها ولا تنزع * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة
في عهد يريش فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاها قال نعم

(ومن كتاب إباحة الطلاق) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال عمر سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فلا يرجعها ثم لم يسكها حتى تظهر ثم تحيض
ثم تظهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها فقبل أن يس فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم بن سعيد بن سالم

عن ابن جرير أخيراً أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أعمس يقول سألت عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمعون فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته ما ضا فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته ما ضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فلما رجعها فإذا ظهرت فليطلق أو لم يسك قال ابن عمر وقال الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو قبل عدتهن «الشافعي شك» * أخبرنا مسلم وعبد بن سالم عن ابن جرير عن مجاهد أنه كان يقولها كذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه كان يقرأ إذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يسكن بها ثم بدله أن يتكهنها فجاء يستفتي فسأل أبا هريرة (١٣١) وعبد الله بن عباس فقالا لا ترى أن تتكهنها

حتى تزوج زوجاً غيرك فقال إنما كان طلاقاً أباهما واحدة قال ابن عباس إنك أرسلت من يدك ما لا من فضل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نعيان بن أبي عمار الزرق عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثاً

قال بعض الناس الخرجوا من السكر من كل الشراب ولا يحرم المسكر حتى يسكر منه ولا يحرم شرب نبيذ مسكر حتى يسكره فقبل به من قال هذا القول كيف خالفت ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبت عن عمرو بن دينار عن علي بن وهب عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال روي عنه عن عمر أنه شرب فضل شراب رجل حده فقلنا ونبوه عن رجل مجهول عندكم لا تكون رواية صحيحة قال وكيف يعرف المسكر قلنا لا نجد أحداً أعلم بالمسكر حتى يقول شربنا الخمر أو يشهد به عليه أو يقول شربنا مسكراً أو يشرب من أناءه أو يفر فيه كبرهضهم فيدل ذلك على أن الشراب مسكر فاما إذا غاب عنه فلا يضرب فيه حداً ولا تعزير إلا ما لا خلاف إمامان يكون مباحاً وإمامان يكون مغيباً المعنى ومغيباً المعنى لا يحذفه أحد ولا يعاقباً يعاقب الناس على اليقين وفيه كتاب كبير وسمعت الشافعي يقول ما أسكر كثيره فقله حرام (قال الشافعي) يقال لم قال إذا شرب تسعة فلم يسكر ثم شرب العاشر فسكره أو العاشر فسكره حرام فقبل له رأيت لو شرب عشرة فلم يسكر قال حلال قبل له فإن خرج فاصابته الرجح فسكره قال حرام قبل له رأيت شيئاً يشربه رجل حلالاً ثم صار في بطنه حلالاً فليأكل أصابته الرجح قبلته فصيرته حراماً

(باب ضرب النساء)

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عدي عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبي ذئاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا ما الله قال فأنا عمر فقال يا رسول الله ذنر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فطاف بآل محمد صلى الله عليه وسلم نساء كثير كهن يشكون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بآل محمد بسبعون امرأة يشكون أزواجهن ولا تجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرب النساء إذا ذنرن على أزواجهن وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن بضربهن ضرباً غير مبرح وقال اتقوا الوجه (قال الشافعي) وقد أذن الله عز وجل بضربهن إذا خيفن نشوزهن فقال وللأذى تخافون نشوزهن في سبيل (قال) ولوزن الضرب كان أحب إلى لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن يضرب خياركم وإذا أذن الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضرب الحرائر فكيف عاب رجل أن يقيم سيد الأمة على أمته حداً إذا وجدت به السنة وفعله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده

(الوسط الذي يضرب به) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط مكمسور قال

قبل أن عساه عطاء ابن يسار فقلت إنما طلاق الكرواحدة فقال عد الله بن عمر وأما أنت قاص الواحدة تبينها والثلاث محرماه حتى تنل زوجاً غيره

(ومن كتاب الصيام الكبير)

* أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين أن رجلاً شهد عند علي رضي الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أضوم يومان شعبان أحب إلى من أن أفطر يومين رمضان (قال الشافعي) بعد لا يجوز على رمضان الأشاهدان * * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أخطب في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاء رجل فقال بأمر المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب أخطب في شهر * أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف أن عمرو عثمان كانا صليداً من العرب حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحجهم وهو صائم ثم ترك ذلك * أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه ومما نقاه وهو صائم رجب عليه القضاء ومن ذرعه إلى فلافاء عليه * وبهذا الاسناد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مغم عن أبي بن يوسف مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تسبح أن أصبح جنباً أو أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً أو أريد الصيام فأغتسل ثم أصوم ذلك اليوم (١٣٣)

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله لا أرجو أن أكون أخشابكم * وأعلمكم بما أنفي * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تفصل * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها الشيخ وكرهها للشاب * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة وأوصام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً فقال لا إلا أحد فأتى

فوق هذا فأتى بسوط حديد لم تقطع عمرته فقال بن هـ ذين فأتى بسوط قدرك به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد ثم قال أيها الناس قد أن لكم أن تتبوا عن محارم الله فمن أصاب منها منكم من هذه القاذورات شيئا فليستر بسرته وأه من يبدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله (قال الشافعي) هذا حديث منقطع ليس مما ثبت به هو نفسه حجة وقد رأيت من أهل العلم عندنا من يعرفه ويقول به فخص بقوله (قال الشافعي) ولا يبلغ في جلد الحد أن يهر الدم في شيء من الحدود ولا العقوبات وذلك أن إتهار الدم في الضر من أسباب التلف وليس راد بالحد التلف إتهار دمه التكال أو الكفارة

(باب الوقت في العقوبة والعفو عنها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا راه بن محمد عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) تخافوا الذوى الهيات عن عزائهم (قال الشافعي) سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يخاف للرجل ذى الهمة عن عزته ما لم يكن حدا (قال) وذو الهيات الذين يخالون عزائهم الذين لا يعرفون بالشر فزل أحدهم الزلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمر بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الخنثى والمخنث (قال الربيع) يعنى النباش والنباشة (قال الشافعي) وقد رويت أحاديث مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقوبات ونوفتهار كناه الانقطاعا

(مصة النبي) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي النبي ثلثة وجوه منها في نصاب كتاب الله عز وجل وهو قول الله عز وجل في المحاربين أو نعوامن الأرض وذلك النبي أن يطلووا فمتعوا حتى قدر عليهم أقيم عليهم حد الله تبارك وتعالى الآن يتوبوا قبل أن يقدروا عليهم فسقط عنهم حق الله وثبت عليهم حقوق الآدميين والنبي في السنة وجهاً أحدهما ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في البكر الزاني مجادماً متوبين سنة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قضين بشكك كتاب الله عز وجل ثم قضى بالنبي والحاد على البكر والزاني الثاني أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أنه في تخمين كانا مالدين فقال لأحدهما عت ولا خرمانع ويخطف في أحدهما عت نفاه إلى الخي وأنه كان في ذلك المنزل حياء النبي صلى الله عليه وسلم وحياء أي لم وحياء عمر وأمه شك الشقيق فأذن لبعض الأئمة أن يدخل المدينة في الجمعة وما يتسوق ثم ينصرف وقد أتى أصحابنا يعرفون هذا ويقولون به حتى لا أحفظ عن أحد منهم أنه خالف فيه وإن كان لا يثبت كسوت في الزنا (قال الشافعي) في الرجل إذا طلق امرأته ولها من الولد فالمرأة أحق بالولد حتى يبلغ سبع سنين أو ثمان سنين فإذا بلغ خيرا بهم ماله وعلى الأب نفقته ما أقام عندهما فإن تكلم المرأة فالحمد مكان الأم وإن كان للجدد زوج فهي بمنزلة الأم إذا تزوجت لا يقضى لها بالولد (قال الربيع) أن كان زوج الجد متحدا (١) الذي في اللسان والمصابع تعافوا أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إلى كتفه معصية

(الذي في اللسان والمصابيح تعافوا أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إلى كتبه متعده

رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق عمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله ما أحد أخرج مني فخذك الغلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نياؤه قال كله «قال الشافعي رضي الله عنه وكان فطره بجماع» * أخببرنا ما مال عن عطاء
الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرا إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم بنصف شروء يضرب نخره ويقول هلك الأبعد فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك قال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل استطعت أن تعتق رقبة قال
لا قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس «فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق عمر فقال خذ هذا فتصدق به قال
ما أحد أخرج مني فخذك فوصوه وما كان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق قال ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين

• أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول الله أصوم في الشهر وكان كبير الصائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فاطر * أخبرنا مالك عن جعيد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا سفيان عن طلحة ابن يحيى عن عتبة عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنا خبأنا لك حبسا فقال ألماني كنت أريد الصوم ولكن قرينه

بن عقبه عن کریب مولیٰ ابن

(ومن كتاب المناسك) * أخبرنا ابن عيينة عن ابراهيم

النبي صلى الله عليه وسلم

فضل فلما كان بالروحاء

افى ركافلم عليهم

وقال من القوم فقالوا
الساكنين في القوم

قال رسول الله فرفعت

إليه امرأة صبيالهامن

محفة فقالت يا رسول الله

اللَّهُ الْهَادِجُ فَقَالَ نَعَمْ
وَالْحَقُّ أَحَدٌ وَأَخُونَا

مالك عن ابراهيم بن

عقبہ عن کریب مولیٰ

ابن عباس عن ابن

عباس رضی اللہ عنہما
أبنا ابیہما اللہ

عليه وسلم مر بامرأة

وهي في محفتها فقيل

إلهذا رسول الله صلى

اللہ علیہ وسلم فاخذت
من اعمى كان بها

فَقَالَتِ الْهَذَاجُ قَالَ نَمِ

ولك أجر * أخبرنا سعيد

ابن سالم عن مالك بن

مفعول عن أبي السيف
تتبعه

ناام: عمنسة قال سمعت

بِضَةِ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ

لم نعم قال سفان هكذا

إدفيه فقالت يا رسول الله

الغلام كان أحق بالغلام وإن كان غير جده لم يكن أحق به (قال) وحديث مالك أن عمر وأعثمان قضى أحدهما في أمة غزت من نفسها (قال الشافعي) وإذا غزت المرأة رجع إلى نفسها ثم استحققت كانت للمالكها وكان على الزوج المهر بالإصالة لمالكاً للمالك وكان أولاده أحراراً وعليه قيمته يوم ولدوا اليوم يؤخذون لأنهم لم يقع عليهم الرق (قال الشافعي) أخذ برنا مالاً عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال بارسل الله أرباباً وجدنا رجلاً مع امرأتى أمهله حتى آتى عليه بأربعة نفثها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) فمن قتل من لم تقم بنية بما يوجب قتله فعليه القود ولو صدق الناس بهذا أدخل الرجل الرجل منزله فقتله ثم قال وجدته برئى بامرأتى (قال) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل دم مسلم الأيمن إحدى ثلاث كفر بعد إيمان وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل دينه فاقبلوه ولا بعدوا والكافر بعد إيمان المدل دينه بالكفر أن تكون كلمة الكفر والتبديل وجوب عليه القتل وإن تاب كما يوجب عليه القتل من الزنا وإن تاب أو يكون معناه ما من بدل دينه أو كفر بعد إيمان فأقام على الكفر والتبديل ولا فرق بين من بدل دينه فأظهر دينه ما عرفوا فأوردنا غير معروف (١) فإن قال قائل هو إذا رجع عن النصرانية فإن تاب قتل وتوبته ترك الصليب والكنيسة فقد بقدر على المقام على النصرانية مستغنياً ولا يعلم حقيقة رجوعه إلى الله عز وجل فسواء رجع إلى الدين يظهره أو دبر لا يظهره وقد كان المنافقون مقيمين على الظهار الإيماني والاستمرار بالكفر فأخبر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بذلك غمهم قتل من حاسبهم على سرائرهم ولم يجعل الله عز وجل إلى العباد أن يحكموا إلا على الظاهر وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على المناكحة والمواريثة وأسهم لهم سهمان المسلمين إذا حضر والحرب

(حد السرفة والقاطع فيها وحد قاطع الطريق وحد الزاني).

حد السرفة أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسرقة فاقطعوا أيديهم سماجزاً بما كسبوا لئلا يملأ من الله والله عزيز حكيم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة والهمري عن ابن شهاب عن عروة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في حين قيمته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن أراد الله قطعه من السرقة البالغين غير المغلوبين (١) قوله قال فائق الخ كذا في النسخ التي يسدنا وهي عبارة مفعية تحتاج إلى تحرير ورجوع إلى أصل صحيح فعملنا بالتحرير كمنه محتججه

قال فالإنسان أسعوى ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أعياء لولا حج أهله فات قبل أن يعقن فقد قضى حجه وان عتق
فقبل أن يموت فليجبع وأعياء غلام حج أهله فات قبل أن يدرك فقد قضى حجه وان بلغ فليجبع * أخبرنا ابن عيسى قال سمعت
الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأ من ختم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أن فرضة الله في الحج على عباده
أدركت أي شئاً كبيراً لا يستطيع أن يستكمل على راحلته فهل ترى أن أحج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا
حفظته من الزهري • أخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه زاد فيه فقالت يا رسول الله
فهل ينفعه ذلك قال نعم كلوا كان عليه دين فقضيته بنفعه • أخبرنا مالك عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان

الفصل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه امرأته من خشم تستقته فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشئ الآخر فقالت يا رسول الله ان فرضة الله في الحج على عباده أدر كنت أبى شيئا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الرحلة فأجابه قال نعم وذلك في حجة الوداع * أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأته من خشم قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أبى قد أدركته فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره قال فجئني عنه * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبيد الرحمن بن الحرث المخزومي (١٣٤) عن زيد بن علي بن حسين عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي

طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولئن مني منخر ثم جاءه امرأته من خشم فقالت أنى شئ قد أفندو أدركته فرضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءه فهل يجزئ عنه أن أؤديه عنه قال نعم * أخبرنا سعيد ابن سالم عن حفظة قال سمعت طائفا يقول أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأته أفقالت أن أمي ماتت وعليها حج فقال حجني عن أمي * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت جئت قلبه عنه والافاجج * أخبرنا سعيد بن سالم

وهذا مكتوب في باب غير هذا ودلت على من أراد قطعه فكان من بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا وحديث ابن عمر موافق لحديث عائشة لأن ثلاثة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده ربع دينار (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن خزم عن أبيه عن عمر بن عبد الرحمن أن سارقا سرق أربعة في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه فأمر بهما بعتين بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع يده قال مالك في الأربعة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) حديث عثمان يدل على ما وصفت من أن الدراهم كانت اثنا عشر بدينار وكذلك أقام عمر الدين في اثني عشر ألف درهم ويدل حديث عثمان على أن القطع في الثر الربط صلح بيس أو لم يصلح لأن الأثر لا يلبس فكل ماله عن هكذا يقطع فيه إذا بلغ قيمته ربع دينار متحفا كان أو سيفا أو غيره مما يحل عنه فان سرق جارا أو خنزيرا يقطع لأن هذا حرام الثمن ولا يقطع في غن الطيور ولا المزارع (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن جدي الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق قطع سارقا فشي ما يسرى أنه لي بثلاثة دراهم (قال الشافعي) أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) فهذا كله ما أخذ من سارق قوت سرقته في اليوم الذي سرقه فيه فان بلغت قيمته ربع دينار قطع وان نقصت عن ربع دينار يقطع ولو حبس لثبت اليوم عليه وكانت يوم سرقها لا تسوى ربع دينار فلم تصح البيعة حتى صارت تسوى ربع دينار يقطع ولو قوت يوم سرقها ربع دينار حبس عليه البيعة فرخصت حتى صارت لا تسوى ربع دينار قطع لأن القبية يوم سرق ولا بلغت إلى ما بعده سرقته من غلاء السلعة ورخصا وما رفق طعام رطب أو باس أو خشب أو غيره مما يجوز له الناس في ملكهم يسوى ربع دينار قطع والاصل ربع دينار فلو غلغلت الدراهم حتى يكون درهما بدينار قطع في ربع دينار وان كان ثلاثة نصف درهم ولو رخصت حتى يصير الدينار بعائة درهم قطع في ربع دينار وذلك خمسة وعشرون درهما وانما الدراهم سلعة كالنسيئة وغيره فلو سرق ربع دينار أو ما يسوى ربع دينار أو ما يسوى عشر شاة كان يقطع في ربع وقيته عند رشاء وكذلك لو سرق ما يسوى ربع دينار وذلك ربع شاة كان انما يقطع في ربع الدينار وإذا كان الاصل الدينار والدراهم عرض من العرض لا ينظر إلى رخصها ولا إلى غلائها والدينار الذي يقطع في ربعه المثل فالو كان يجوز ببلد انقص منه لم يقطع حتى يكون سرق ما يسوى ربع دينار فقال لأنه لو كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقطع حتى يكون سرق من حوزو يكون بالغ بعقل

باب

محمد بن عباد بن جعفر قال فعذنا إلى عبد الله بن عمر عنه أنه يقول سأله رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الحاج قال الشئ التفل فقام آخر فقال يا رسول الله العج والثج فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل قال زادوا رحلة * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفیان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سأله عن الرجل لم يجد ما يستقرض للرج قال لا * أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأل الله فقال أو أفرقضي من هؤلاء القوم فأئسدهم معهم المناسك إلى أجرة فقال ابن عباس نعم وألث لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال له النبي

نساءه البقر * أخبرنا سفيان ثنا ابن طاوس وأبراهيم بن مسرة وهشام بن حجر سمعوا طاوسا يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى أحدا ولا يمر بمنظر القضاء فقل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما ستدر لما سقت الهدى ولكن لبت رأسي وسقت هدى فليس لي محل دون محل هدى فقام اليمبراق بن مالك فقال يا رسول الله أفاض لنا هذا اليوم أم كنا ولدوا اليوم أم كنا هدا لعمامتنا هذا لا بد قال بل لا بد دخلت العرقني إلى الجحيم يوم القيامة قال ودخل على رضى الله عنه من الجن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لم أهلت فقال أحدهما عن طاوس أهلال النبي صلى الله عليه وسلم وقال أنجيل حجة (١٣٦) أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل رضى الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم زوج امرأة بسورة من القرآن * أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رجلا سأل ابن عباس فقال أو أجز نفسى من هؤلاء القوم فأبى فقال له هل يجزى عنى فقال ابن عباس نعم ولئلا لهم نصيب مما كسبوا والله سدرهم الحساب * أخبرنا الفدا عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال أتى لعن عبد الله بن عمرو وشك عن هذه فقال هذه حجة الإسلام فليكن أن يقضى نذر يعنى لمن كان عليه الحج ونذر حجا * أخبرنا الشافعي قال قال سعيد بن سالم واحتج بان سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الخفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

فسرق أى هذا أحرزه فأقطع فيه لأن الناس مع شحهم على أموالهم هكذا يحجزونه وأى أبل الرجل كانت تسير وهو بقودها ففطر بعضها إلى بعض فسرق منها أو مما عليها فأقطع فيه وكذلك أن جمعها في حمراء أو أناخها وكانت بحيث ينظر إليها فقطع فيها وكذلك الغنم إذا وأهال إلى المراح فظم بعضها إلى بعض واضطجع حيث ينظر إليها فسرق منها حتى قطع فيه لأن هكذا أحرزها وكذلك لو نزل في حمراء فاضرب فسطاطا وأوى فيه متاعه واضطجع فيه فإن سرق الفسطاط والمتاع من جوف الفسطاط فأقطع فيه لأن اضطجاعه فيه حرز للمتع والفسطاط لأن الأحرار تختلف في حرز كل ما يكون العامة تحجز عنه والحواطي ليست بحرز لثقل ولا للثمة لأن أكثرها مباح يدخل من جوانبه فنسرق من حائطها من ثمرة لمعلق لم يقطع فإذا أواه الجرين قطع فيه وذلك أن الذى نعرفه العامة عندنا أن الجرين حرز وأن الحائط غير حرز فلو اضطجع مضطجع في حمراء ووضع ثوبه بين يديه أو ترك أهل الأسواق متاعهم في مقام ليس عليهم أحرز ولم يضم بعضها إلى بعض ولم يرب أو أتى أهل الأسواق ما يجعل مثلها في السوق بسبب الحباس الكبار ولم يضمها ولم يحزموها وأرسل رجل إليه رعى أو رعى على الطريق ليست مقطوعة أو أناخها بجمراء ولم يضطجع عندها أو ضرب فسطاطا لم يضطجع فيه فسرق من هذائى لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حرزا والحيث المعلقة حرز لما فيها من سارق من بيت مغلق فغلق القلق أو قب البيت أو وقع الباب فاخرج المتاع من حرزه قطع وإن كان البيت مفتوحا فدخل فسرقت منه لم يقطع فإن كان على الباب الفتوح حجرة معلقة أو دار معلقة فسرقت منها فقطع وقد قيل إن كانت دونه حجرة أو دار فهذا حرز وإن لم يكن مغلقا وكذلك حوت السوق ما كانت مفتوحة فدخلها داخل فسرقت منها لم يقطع وإن كان فيها أصحابها ورده خائفة لأن ما في البيوت لا يحجزها فوقع عندها «قال الربيع» لأن يكون بصره يحيط بها كلها أو يكون يحرسها فغلقه وأخذ منها ما يسوى ربع دينار فقطع (قال الشافعي) ولو كان بيت عليه حجرة ثم دار فاخرج السرقة من البيت والحجرة إلى الدار والدار للمسروق وحده لم يقطع حتى يحجزه من جميع الدار وذلك أن الدار حرز لما فيها فلا يقطع حتى يحجز السرقة من جميع الحرز ولكن لو كانت الدار مشتركة وأخرج السرقة من البيت والحجرة إلى الدار فقطع لأن المشتركة ليست بحرز ولو أحسن السكك دون الآخر ولو تقبل جل البيت فاخرج المتاع من الثقب كله فقطع ولو وضع في بعض الثقب ثم أخذ من جل من خارج لم يقطع لأن الداخل لم يحجزه من جميع حرزه ولا الخارج (قال) وأخرج الداخل إياه من الثقب وغيره إذا سرقه غير غيره من ثقبه ورده إلى الثقب وجب عليه القطع (قال الشافعي) ولو أن نفرًا حلوًا متاعا من بيت (٢) والمتاع الذى حلوهم معافا كانوا ثلاثة فبلغ ثلاثة أرباع دينار فقطعوا وإن لم يبلغ ذلك لم يقطعوا ولو حلوهم مشترقا فن آخر حج منه شيئا يسوى ربع دينار فقطع ومن أخرج

الحج جهادوا العمرة فتوقع * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أبى بكر رضى الله مالا عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يردف عائشة رضى الله عنها فيمرها من النعم * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عمر بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن حمز بن الكعبى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة إلى أفاعير وأصبح بها كباث * أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الإسناد قال ابن جريج وهو حمز (قال الشافعي) رضى الله عنه وأصاب ابن جريج لأن ولد عبد الله بن حمز * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك البيت وبين الصفا والمروة بكفك لحن وعزتك * أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء

عن عائشة رضي الله عنها وبعثها قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة * أخبرنا بن عينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس ابن مالك قال كاتم أنس بن مالك بمكة فكان اذا حرم رأسه خرج فاعتبر * أخبرنا بن عينة عن ابن أبي نجيع عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر مرة * أخبرنا بن عينة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة رضي الله عنها اعترت في سنة مرتين من ذي الحليفة ومرة من الحفة * أخبرنا بن عينة عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعترت في سنة مرتين قال صدقة فقلت هل عاب ذلك عليا أحد قال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت * أخبرنا أنس عن موسى بن عقبة عن نافع قال اعتر عبد الله بن عمر أعمام في عهد ابن الزبير عشرين في كل عام (١٣٧) * أخبرنا صفيان بن عينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحفة ويهل أهل نجد من قرن قال ابن عمر ويروون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

يهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن زبير عن ابن عمر أنه قال أمر أهل المدينة يهل أهل اليمن من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحفة وأهل نجد من قرن قال ابن عمر ما هؤلاء الثلاث فسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا سالم عن

مالا بسور بيع دينار لم يقطع وكذلك لسور سارق ولو نافسقه أو حلفا فكسره أو شاة فذبحها في حرزها ثم أخرج ماسرق من ذلك قوم ما أخرج على ما أخرجه الثوب مشقوق والحلي مكسور والشاة مذبوحة فأذبل ذلك ربيع دينار قطع ولا ينظر إلى قيمته في البيت إنما ينظر إلى قيمته في الحال التي أخرجه بها من الحرز فإن كان بسور بيع دينار قطع وإن لم يسور بيع دينار في الحال التي أخرجه بها لم يقطع وعليه قيمته صعيها قبل أن يشقه إن كان ثلثه والأقل عليه رده ورد ما نقصه الحرق ولو دخل جماعة البيت وبقوه معانم أخرج بعضهم السرقة ولم يخرجها (٢) دون الذي لم يخرجها وكذلك لو كانوا جماعة فوقف بعضهم على الباب أو في موضع يحتملهم فن أخذوا المتاع منهم قطع الذي أخرج المتاع من جوف البيت ولم يقطع من جوف البيت فعلى هذا الباب كله ومن سرق عبدا صغيرا أو أعمى من حرز قطع ومن سرق من يعقل أو يتعنع لم يقطع وهذه خديعة وإن سرق الصغير من غير حرز لم يقطع ويقطع النبات إذا أخرج الكفن من جميع القبر لأن هذا حرز مثله وإن أخذ قبل أن يخرج من جميع القبر لم يقطع مادام لم يفارق جميع حرزه (٣) قطع المولود بأقراره وقطعه وهو أبق قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرو بن عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة إلى مكة ومعها مولدان لها وأغلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعت مع المولدين يرد مرامجل قد خط عليه خرقه خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدأ وفروه وخطا عليه فلما قدمت المولاتان المدينة فدعنا ذلك إلى أهله فلما تقفوا عنه وجدوا فيه البدول لم يجدوا فيه البرد فكما المولاتين فكما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو كتبنا لها وهما العبد فسل العبد عن ذلك فاعتز فأمرته عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربيع دينار فصاعدا (قال الشافعي) وهذا عندنا كان محمرا مع المولاتين فسر من حرزه وبهذا أخذ بأقرار العبد على نفسه فيما يضره في يده وإن نقص بذلك عنه ونقطع العبد لانه سرق وقد أمر الله عز وجل بقطع السارق ونقطعه وإن كان أبقا ولا يده معصية الله بالابقا خيرا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا سرق لأن عمر وهو أبقا فأسل به عبد الله بن سعيد بن العاص وهو أمير المدينة بقطع يده فأسل سعيد أن يقطع يده وقال لا تنقطع يداً بآسرق فقال له ابن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا فأمر به ابن عمر فقطعت يده (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زريق بن حكيم أنه أخذ عبداً بآسرق

(٢) قوله ولم يخرجها دون الخ هكذا في النسخ وفي العبارة سنة طول لعل وجه الكلام ولم يخرجها بعضهم قطع الذي أخرجها دون الخ وقوله فن أخذ المتاع الخ لعل فيه زيادة من الناس تأمل كتبه معصية

(١٨ - الام سادس)

من أهل المدينة بالدين في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحفة ويهل أهل نجد من قرن قال نافع وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا سالم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتهى أراهم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخرون من الحفة وأهل المغرب ويهل أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذال الحليفة و لاهل القرب المحقة و لاهل المشرق ذات عرق و لاهل نجد قرنا و من سلك نجدا من اهل البين وغيرهم قرن المنازل و لاهل الجب الملم * اخبرنا مسلم و سعد بن ابراهيم قال فرأعت عطاء فقلت اني صلى الله عليه وسلم زعولاً وقت ذات عرق ولم يكن اهل المشرق حينئذ قال كذلك سمعنا انه وقت ذات عرق أو العقيق لاهل المشرق قال ولم يكن عسراق ومثولاً لكن لاهل المشرق ولم يعزالي أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يابى الان النبي صلى الله عليه وسلم وقته * اخبرنا مسلم بن خالد بن ابراهيم عن ابن طاوس عن ابيه قال لم يوفّر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ اهل مشرق فوق الناس ذات عرق (قال الثاني) رضى الله عنه (١٣٨) ولا أحسنه الاكمال طاوس والله أعلم * اخبرنا مسلم بن خالد بن ابراهيم عن ابن طاوس عن ابيه قال لم يوفّر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ اهل مشرق فوق الناس ذات عرق

عنه ما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقف، مثل معنى حديث
سفيان في المواقف * أخبرنا عبد بن القاسم بن معن عن ليث عن طاوس عن ابن عباس أنه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاهل المدينة بالخليفة ولاهل الشام الخليفة ولاهل اليمن الاهل لمجدنا ومن كان دون ذلك في حيث يبدأ * أخبرنا مسلم عن ابن
جرير عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقف قال ليلسمع الرباهله وثياه حتى يأتي كذا وكذا للمواقف * أخبرنا
ابن عينة عن عرو عن أبي الثناء أنه رأى ابن عباس رذمنا جاوز المواقف غري مجرم * أخبرنا صفيان عن ابن أبي سعيد عن محمد بن كعب
القرظي أنه قال جازم عليه السلام فلقته الملائكة فقالوا لربك آدم لقد جئناك بالاني عام * أخبرنا الدراوردي وماتر

اجعل ابن جعفر بن محمد عن أبيه قال جثنا جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كتبني الخليفة ولدت أسماء بنت عيسى فأمهرها بالنعل والأحرام * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن ابن عباس والمصورين مخبراً مختلفاً بالأبواء فقال ابن عباس بنعسل المحرم رأسه وقال المسور لا بنعسل المحرم رأسه فاسألني ابن عباس إلى أي أبواب الانصاري فوجدته بنعسل بن القرنين وهو ستر ثوب قال فسلبت فقال من هذا فقلت أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنعسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فغطاً حتى بداي رأسه ثم قال لا إنسان يصب عليه أصيب فصب على رأسه ثم نزل رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل * أخبرنا سعيد (١٣٩) بن سالم عن ابن جريج أخبرني

عطاء أن صفوان بن يحيى أخبره عن أبيه يحيى بن أمية أنه قال بينما عرين الخطاب رضى الله عنه يغتسل إلى بعير وأنا أستر عليه ثوب إذ قال عمر بن الخطاب يا بعلى أصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما زلت بالماء الشعر الاستغاث فسمى الله تعالى ثم أقاض على رأسه * أخبرنا ابن عينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لي عرين الخطاب رضى الله عنه تعال أباقصك في الماء أينما أطول نفساً ونحن محرمون * أخبرنا ابن عينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس وهو يقول سمعت

من نعل أن ماله أخذ بعضه بعضاً (قال الشافعي) وقد قال صاحبنا إذا سرق الرجل من امرأته أو المرأة من زوجها من البيت الذي هم فيه لم يقطع واحداً منهما ما وإن سرق غلامه من امرأته أو غلاماً منه وهو يخدمهما لم يقطع لأن هذا خيانة فإذا سرق من امرأته أو هي منه من بيت محرر فيه لا يسكنه معاً أو سرق عبد هانئاً وعبد منها وليس بالذي يلي خدمتها فقطع أي هؤلاء سرق (قال الشافعي) وهذا مذهب وأراه يقول إن قول عمر خادمكم ومتاعكم أي الذي يلي خدمتكم ولكن قول عمر خادمكم يحتمل عبدكم فأرى والله تعالى أعلم على الاحتياط أن لا يقطع الرجل لامرأته ولا المرأة لزوجها ولا عبد واحد منهما سرق من متاع الآخر شيئاً لا ولا شبهة فيه (قال) وكذلك الرجل يسرق متاع أبيه وأمه وأجداده من قبلهما أو متاع ولده أو ولده لا يقطع واحداً منهما وإذا كان في بيت واحد ورحم أو غير ذوى رحم فسرق بعضهم من بعض لم يقطع لأنها خيانة وكذلك أجزاؤهم معهم في منازلهم ومن يخدمهم بلا أجر لأن هذا كله من جهة الخيانة وكذلك من استعار متاعاً فجده أو كانت عنده ودبعة فجدها لم يكن عليه فيها قطع وإنما القطع على من أخرج متاعاً من حوز يغرب عنه وهذا وجه قطع السرقة (قال الشافعي) والخلسة ليست كالسرقة فلا قطع فيها لأنهم لم يؤخذوا من حوز وليست بقطع للطريق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أتى إنسان قد اختلس متاعاً فادفع يده فاسألني زيد بن ثابت سأله عن ذلك فقال زيد ليس في الخلسة قطع (قال الشافعي) ولو أسكن رجل رجلاً في بيت أو كراها به فكان يغلظه دونه ثم سرق من البيت منه قطع وهو مثل الغرب يسرق منه

(عزم السارق) قال الشافعي رحمه الله وإذا وجد السرقة في يد السارق قبل يقطع ردت إلى صاحبها وقطع وإن كان أحدث في السرقة شيئاً بقصده ردت إليه وما نقصها ضامن عليه يتبع به وإن أُلغى السلعة قطع أيضاً كانت عليه قيمتها يوم سرقها ويضمن قيمتها إذا فاتت وكذلك قاطع الطريق وكل من أُلغى لإنسان شيئاً يقطع فيه أو لا يقطع فلا فرق بين ذلك وبينه من أُلغىه والقطع لله لا يسقط غريمه ما أُلغى للناس (أحد قاطع الطريق) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا الآية (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس في قطع الطريق إذا قتلوا أو أخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا هربوا طلبوا حتى يوجدوا فتقام عليهم الحدود وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا ولا أنفوا من الأرض (قال الشافعي) وهذا نقول وهو موافق معنى كتاب الله تبارك وتعالى وذلك أن الحدود إنما نزلت فيمن أسلم فاما أهل الشرك فلا حد وفيهم الاقتصار والسبأ والجزية

رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب وهو يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس الخفين وإذا لم يجد أزاريس السراويل * أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب فقال له لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا ما لا يجد النعلين فإن لم يجد نعلين فلبس خفين ولا يقطعهما حتى يكون أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا البرنس ولا الخفاف إلا ما لا يجد نعلين فلبس الخفين ولا يقطعهما أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوباً صغاراً عزراناً أو

ورث وقال فن لم يجد نعلين فلبس خفين ولقطعهما أسفل من الكعبين * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن أبى جعفر قال أبصر عمر بن الخطاب رضى الله عنه على عبد الله بن جعفر بن مضر جبين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال على بن أبى طالب رضى الله عنه ما إخال أحدا يعلمنا السنة فسكت عرضى الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر رضى الله عنه أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطبيب وتلبس الثياب المعصوفة ولا ترى المعصوفة طيبا * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا حرم أن يقطعن الخفين حتى أخبرنه صفة عن عائشة أنها اتفتى النساء أن لا يقطعن وأنتهى عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن (١٤٠) عطاء بن ابن عباس قال تدلى عليهما من جلابيبها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأنشأوا كما

تجلبب المرأة ثم أنشأوا ما على خدهما من الجلاب فقال لا تعطفه تضرب به على وجهها فذلك الذى لا يلقى عليها ولكن تسده على وجهها كما هو سد ولا ولا تقفه ولا تضربه ولا تعطفه * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن هشام بن عمار عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسي باليت وقد خرج على بطنه ثوب * أخبرنا سعيد بن اسمعيل بن أمية أن أنفا أخبرنا ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه انما غرز طرفه على ازاره * أخبرنا سعيد بن اسمعيل بن جندب قال جاء رجل يسأل ابن عمر وأما نفع فقال أخاف بين طرفي نوى من ورأى ثم أعفده وأنا محرم فقال عبد الله بن عمر

واختلاف حدودهم باختلاف أفعالهم على ما قال ابن عباس رضى الله عنهم إن شاء الله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن يتقروا عليهم فن تاب قبل أن يتقروا عليه سقط حق الله عنه وأخذ بحقوق بنى آدم ولا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قهرا بغير دينار فصاعدا قبل ما على السنة في السارق (قال الشافعي) رحمه الله والمحاربون الذين هذه حدودهم القوم يعرضون بالسلاح للقوم حتى يفصوهم بمجاهرة في الصحارى والطرق (قال) وأرى ذلك في ديار أهل البادية وفي القرى سواء لم يكن من كان في المصر أعظم ذنباً أخذوهم واحدة فإذا عرض النصوص لجماعة أو واحد مكاره سلاح واختلف أفعال العارفين فكان منهم من قتل وأخذ المال ومنهم من قتل ولم يأخذوا منهم من أخذ ما لا يؤمن به من قتل ومنهم من كثر الجماعة وهيب ومنهم من كان رد النصوص يتقون بكاه أقيمت عليهم الحدود باختلاف أفعالهم على ما وصفت وينظر إلى من قتل منهم وأخذ ما لا يقتله ويصله وأحب إلى أن يبدأ بقتله قبل صلبه لأن في صلبه وقله على الحشمة تعذيبه شبه المذلة وقد قال غزى يصل ثم يقطع فيقتل وأذنت ولم يأخذ ما لا يقتل ودفع إلى ألبانة فيدفنونه ويغفره ومن أخذ ما لا ولم يقتل فقطع يده اليمنى ثم حشمت ثم رجله اليسرى ثم حشمت في مكان واحد وحلى ومن حضر وكرو هيب أو كان رداً يدفع عنهم عز وجل وسواء أفتت أفعالهم كما وصفت في مقام واحد أو كانت جماعة كارت ففعلت فعلا واحداً قتل وحده أو قتل وأخذ مالاً وأخذ مالاً لا يقتل حد كل واحد منهم حد مثله بقدر فعله ولو هيبوا أو بلغوا قتل ولا أخذ مال عزروا ولو هيبوا أو جرحوا أقص منهم عافيه القصاص وعزروا وحسبوا ولو كان القاتل قتل منهم رجلاً وجرح آخر أقص صاحب الجرح منه ثم قتل وكذلك لو كان أخذ المال وجرح أقص صاحب الجرح ثم قطع لا تمنع حقوق الله حقوق الأديين في الجراح وغيرها ولو كانت الجراح مما لا قصص فيه وهي عمد فادرسها كلها في مال الجراح بخذ دينار من ماله وإن قتل أو قطع وأراد أهل الجراح عفو الجراح فذلك لهم وإن أرادوا وليا المقتولين عفو دما من قتلوا لم يكن ذلك يحق دما من عفو عنه وكان على الإمام أن يقتله إذا بلغت جنايته المقتل (قال الشافعي) رحمه الله وأحفظ عن بعض أهل العلم قبلنا أنه قال يقتلون وإن قتلوا عبداً أو ذمياً على مال يأخذونه وهذا مخالف للقتل على غير النية (قال) ولقوله هذا وجه لأن الله عز وجل ذكر القتل والصلب فين حارب وسعى في الأرض فساداً فيجتمل أن يكون إذا نزل هذا من عبداً وذمياً من المحاربة والفساد ويحتمل أن يكونوا أفعالاً مما في مثله القصاص وإن كنت أراه قد خالف سبيل القصاص في غيره لأن دم القاتل فيه لا يحق بعفو الولى عنه ولا بصلحه لو صالح فيه فإن الصلح مردود وقعد الصالح لأنه حد من حدود الله عز وجل ليس فيه خبر بلزم فبيع ولا اجاع أتبعه ولا قاس يفرق فيصع واما اختيار الله فيه

(الشهادات)

لا تعقد * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً محترماً يجلس أرق فقال أرفع الجبل مرتين * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرنا الحسن بن مسلم عن مصعب بن شيبة أنها قالت كنت عند عائشة إذ جاءها امرأة من نساء بنى عبد الدار يقال لها مالك قالت لها يا أم المؤمنين إن ابنتي فلانة خلعت أن لا تلبس جلباباً في الموسم فقالت عائشة رضى الله عنها فولى لها أن أم المؤمنين تقسم عليك ألا تست حليل كله * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبى الزبير عن أبى موسى عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان إذا رمد وهو محرم أفرط في عينه الصبر افتظا وأنه قال يكحل الحرم بأى كحل إذا رمد ما لم يكحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد

الله قال قالت عائشة رضي الله عنها أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في كتاب الاملاء لحله واحرامه قال سالم وسبق رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق أن تنبع * أخبرنا ابن عيينة عن عمر بن دينار عن سالم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا رميت المرأة فدخلتكم ما حرم عليكم الا النساء والطيب * أخبرنا ما لث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيبر رسول الله لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة رضي الله عنها وأندب بطن يدها تقول أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لأحرامه حين أحرمه قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت طيب

(الشهادات والافرار في السرقة وقطع الطريق وغير ذلك).

صلى الله عليه وسلم فا كنت مانعا في حجتك فاضغنه في عرنك * أخبرنا اسمعيل الذي يعرف بابن عليمه أخبرني عبد العزيز بن مهزيب عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يترغفر الرجل * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جرمي عن أبي أياربه
السعدي عن ابن عبد الله بن بلال عن الرجل يأجل أشهر الجحافل قال لا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جرمي قال قلت لأبي سعيد عبد الله
ابن عمر رضي أشهر الجحافل لم كان يسمى شوال وذو القعدة وذو الحجة قال قلت لأبي سعيد قال ما سمع منه في ذلك شأ
* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعد بن عبد الرحمن بن رفيف عن ابن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال سألني رسول الله صلى الله عليه وسلم في
تدبته محافظوا لغيره * أخبرنا مالك (١٤٣) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن نبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسك اللهم ليل

لِسْكَ لَاشِرِبْكَ لِسْكَ لِسْكَ
أَنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ
لَاشِرِبْكَ لَقَالَ نَافِعٌ وَكَانَ
عَبْدَانَهُ بِنَ عَمْرِو بْنِ زُهَيْرٍ
لِسْكَ لِسْكَ وَسَعْدُكَ
وَأَخْبَرَنِي بِذَلِكَ وَالرَّغَاءُ
لِسْكَ وَالْعَمَلُ * أَخْبَرَنَا
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ جَعْفَرِ
أَبْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ
أَبْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ
بَاتُوا تَحْتَهُ لِسْكَ لِسْكَ
لِسْكَ لَاشِرِبْكَ لِسْكَ لِسْكَ
أَنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ
وَالْمُلْكُ لَاشِرِبْكَ لَكَ
(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ وَذَكَرَ عَبْدُ الْعَزِيزِ
أَبْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَاجِشُونُ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقُضَيْلِ
عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ كَانَ مِنْ تَلْبِيسَةِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسْكَ الْهَلْخِي

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة بن ربيعة بن خالد الجهني أنها أخبرته أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يارسل الله أحفض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر وهو أفقههما أجل يارسل الله أحفض بيننا بكتاب الله

عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلي راكبا ونازلا وضطجها * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمار بن خزيمة
ابن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا فرغ من تلبسته سأل الله رضوانه والجنة واستغفار برحمته النار * أخبرنا صفوان
ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضاعة بنت زبير فقال أماريدين الحج فقالت أنا شاكية فقال لها
هي واشترطي ان تحلي حيث حبستني * أخبرنا صفوان بن عيينة عن هشام عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستني اذا جئت فقالت لها
ماذا أقول فقالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان بسترته فهو الحج وان حبستني جالس فهي عمرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر
أنه خرج إلى مكة زمن الفتنة معمرا فقال ان صدقت عن البيت صنعتنا كما صنعتنا مع (١٤٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال

الشافعي) رضى الله عنه

يعني أحللتنا كما أحللتنا

مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم عام الحديبية

* أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن سالم بن عبدالله

عن أبيه قال من حبس

دون البيت بمرض فانه

لا يحل حتى يطوف

بالبيت وبين الصفا

والمروة * أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن سالم

عن أبيه انه قال المحصر

لا يحل حتى يطوف

بالبيت وبين الصفا

والمروة * أخبرنا

مالك عن يحيى بن

سعيد عن سليمان

ابن يسار أن ابن عمر

ومروان وابن الزبير

أفتوا ابن حزملة المخزومي

وأنه صرح ببعض

طريق مكة وهو محرم

أن يتدأى بما لا يمنه

ويقتدى فإذا صبح

عز وجل وأذن لي في أن أتكم قال أنكم قال ابن أبي كان عسقا على هذا فزني بأمرأته فأخبرت ان
على ابن أبي الرحمة فأقدمت منه عاتة وشاة وجارية ثم أتت أهل العلم فأخبر وفي انما على ابن أبي جلد مائة وتغريب
عام وانما الرحمة على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوالذي نفسي بيده لا أقضي بشكك بكتاب الله
أما غنك وجاريك فرد عليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي في امرأته ألا تخرفا فاعترفت
رجها فأعترفت فرجها قال مالك والعصف الجدير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول الرحمة في كتاب الله حق
على من زنى من الرجال والنساء اذا أحصن اذا قامت عليه البيعة أو كان الحبل والأعتراف (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجمهم وودى بهم وودى زينا (قال الشافعي) أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه راجل وهو
بالشام فذكر أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك
فأتاها وعند هاتسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها عمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل
يلقها أنشاء ذلك لتزعم فأبت أن تزعم ووثقت على الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب فرجحت (قال الشافعي)
في كتاب الله ثم سئ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل عمر أن أخفى هذا كله وأذا تزوج الرجل حرة مسلمة أو
يهودية أو نصرانية أو لم يجد طولاً فتزوج أمه ثم أصابها بعد بلوغه فهو محصن وإذا تزوجت الحرة المسلمة أو الذمية
زواجاً أو عيدا فأصابها بعد بلوغها فهي محصنة وأمهان في أقيم عليه حد المحصن محصنة أو بكر أو
أمه أو مستكرهه وسواء زنت المحصنة بعد أو حر أو معتوه ويقام على كل واحد منهما ماحده وحد المحصن
والمحصنة أن يرجاها بالحجارة حتى يموتا ثم يغسلوا ويصلى عليهما ويدفنا ولا يحضر الامام المرجوم ولا
الشهود لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجم رجلا وامرأة ولم يحضرهما ولم يحضر عمر ولا عثمان
أحد ارجاء علنا ولا يحضر ذلك اليهود على الزاني أقل ما يحضر حد الزاني في الجلد وارجمه أربعة
لقول الله عز وجل وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * (وشهد الزنا أربعة) قال الشافعي
رحم الله تعالى فان زنى بكر بأمرأة ثيب رجمت المرأة وجلدت بكراً مائة وثني سنة ثم يؤذن له في البلد الذي
خرج منه وينتفي المرأة والرجل الحران معا اذا زنيا ولا يقام الحد على الزاني الا بان يشهد عليه أو بعف شهداء
عدول ثم يقفهم الحاكم حتى يشبوا أنهم سمروا وذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المرو وفي المسئلة اذا

اغترخل من احرامه وكان عليه أن يحج عاما فابلا ويهدى * أخبرنا أنس بن عباس عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن

عمر انه قال من أدرك ليلة العرم من الحاج فوقف بحيال عرفة قبل أن يطلع الغبر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن

يطلع الغبر فقد فاته الحج فليأت البيت فليطه به سبعاً ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً ثم يلحق أو يقرع من ان شاء وان كان معه هبة فليقرعه

فيل أن يلحق فاذا فرغ من طوافه وسبعه فليلحق أو يلحق بجمع إلى أهله فان أدركه الحج فليقبل فليخرج من استطاع ولهدية فان لم

يجدها فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع إلى أهله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا يوب

خرج ما جاحت إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل راحله وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النصف فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع

المعترف قد حدثت فإذا كنت الخ فإلحاح وأهدأ استسلمت الهدي * أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن هارث الأسودجا
وعمر بن بكرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغسل الدخول مكة * أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن أبا ذر رأى البيت رفع يده وقال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكراماً وما أهتبه وأرضى شرفه وكرمه من جهة أو غيره
تشريفاً وتعظيماً وما تكره * أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم بن مولى عبد الله بن الحرف عن ابن عباس رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رفع الأيدي في الصلاة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وغشاه عرق أو يجمجم وعند الجنتين
بن سعد بن محمد بن سعد عن أنه سعد بن المسب أنه كان حين ينظر
وعلى الميت * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى (١٤٤)

إلى البيت يقول اللهم
 أنت السلام ومنك
 السلام خبارنا
 بالسلام * أخبرنا
 سعيد بن سالم عن ابن
 جبر عن عطاء قال لما
 دخل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مكة لم يلوم
 ورج * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن
 منصور بن أبي وائل
 عن مسروق عن عبد الله
 بن مسعود أنه راها بدأ
 فاستلم الحجر ثم أخذ عن
 يمينه فرمل ثلاثة
 أطواف ومضى أربعة
 ثم أتته في المقام فصلى

﴿ ما يدركه الحدف الزوال يدرك ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا استكره الرجل المرأة أقبح عليه الحد والم يقم عليها لانها مستكرهه وله مهر مثلها حره كانت أو أمه فإذا كانت الامه نقصت الاصابه من نكحها بأن قضى عليه مع المهر بما نقص من غيرها وكذلك ان كانت حرة فخرجها جرحه ألبس قضى عليه بأش الجرح مع المهر المهر بالوطء والارش بالخبايا وكذلك لو مات من وطئته كانت عليه يد الحرة ودية الامه والمهر ولو أن رجلا أخذ مع امرأة غايه بينه أنه سلكها وقال نكحتنا وانما أعلم ان لها زوجاً وانها ذات محرم وأنا أعلم أنها محترمة في هذه الحال أقبح عليه حد الزاني وكذلك ان قالت هي ذلك فان ادعى الجهالة بان لها زوجاً وانها في عدة أحلف ودرى عنه الحد وان قالت قد علمت أني ذات زوج ولا يحل لي النكاح أقبح عليه الحد ولكن ان قالت بلغني موت زوجي واعتددت ثم نكحت درى عنها الحد في كل ما درى أن فيه الحد الزم المهر بالوطء

يوم التروية يسدأ رأسه فقبل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرث * أخبرنا سعد بن ابن جريح (باب
قال قلت لعطاء هل رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلقوا قبلوا أبديهم فقال نعم رأيت حارث بن عبد الله وابن عمر
وأبا عبد الله الحذري وأبا هريرة رضي الله عنهم إذا استلقوا قبلوا أبديهم قلت وابن عباس قال نعم وحسب كثيرا قلت هل تدع أنت إذا
سلمت أن تغبل يدك قال فلم أستأذ * أخبرنا سعد بن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعبان رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان مع الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله تعالى أن يكون شيء منه مسجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في
رسول الله آية أو تسمية * أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال إذا وجدت على الركن رجلا ما فانصرف ولا تنف

• أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن متبذين أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين فدخلت عليها مولاتها فقالت لهن يا أم المؤمنين طفن بالبيت سبعا واستلن الركن مرتين أو ثلاثا فقالت لهن عائشة لا أحركن الله لأجر الله تذايعن الرجال ألا كبرت ومررت • أخبرنا سعيد أخبرني موسى بن عبيدة الرزدي عن محمد بن كعب أن ابن عباس كان يجمع على الركن الباني والحجرو كان ابن الزبير يجمع الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله أن يكون شئ منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكل في رسول الله أسوة حسنة • أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن عبيدة ابن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما يذكر بني جهم (١٤٥) والركن الأسود بنا أنفاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا

(باب المرتد الكبير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال عز وجل واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى قوله فذلوا سيبلهم وقال الله تبارك اسمه ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم الآية وقال تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك أن أشركت بعبادتي علك ولتكون من الخاسرين أخبرنا الثقة عن حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) فلم يحز في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث أحدا من الكفر بعد الإيمان لأن تكون كلمة الكفر تحل الدم كما يحل الزنا بعد الإحصان أو تكون كلمة الكفر تحل الدم لأن ينوب صاحبه فدل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر بعد إيمان إذا لم ينبت من الكفر وقد وضعت هذه الدلائل مواضعها وحكم الله عز وجل في قتل من لم يسلم من المشركين وما أباح لرجل تناؤه من أموالهم ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتل بالكفر بعد الإيمان يشبه والله تعالى أعلم أن يكون إذا حقت الدماء إيمان ثم أباحه بالخرج منه أن يكون حكمه حكم الذي لم يرزل كافر محاربا أو كبر منه لأنه قد خرج من الذي حق به دمه ورجع إلى الذي أبغى الدم فيه والمال المرتبة أكبر حكم من الذي لم يرزل مشركا لأن الله عز وجل أحبط بالشرك بعد الإيمان كل عمل صالح قد قدم قبل شركه والله جل ثناؤه كفر عن لم يرزل مشركا كما كان قبله وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان أن من لم يرزل مشركا لم يسلم كفر عنه ما كان قبل الشرك وقال لرجل كان يقدم خيرا للشرك أسلمت على ما سبق لك من خير وإن من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن ظفر به من رجال المشركين أنه قتل بعضهم ووثق على بعضهم وفادى ببعض وأخذ الفدية من بعض فلم يختلف المسلمون أنه لا يحل أن يفادى بغيره بعد إيمانه ولا يئن عليه ولا تؤخذ منه فدية ولا يترك مجال حتى يسلم أو يقتل والله أعلم

(باب ما جرم به الدم من الإسلام) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم أنا حامل المساقون قالوا تشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المتأقين لكاذبون إلى يفتقون (قال الشافعي) فبين أن أظهر الأيمان بمن لم يرزل مشركا حتى أظهر الأيمان

عذاب النار • أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول ألقوا الكلام في الطواف فاتموا ثم في صلاة • أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال طفت خلف ابن عمر وابن عباس فما سمعت واحدا منهما متكما حتى فرغ من طوافه • أخبرنا سعيد بن جريج قال أخبرني أبو الزبير المكي عن جابر ابن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته

باليث وبين الصفا والمروة ليراه الناس وليشرف لهم أن الناس غشوه

(١٩ - الام سادس) • أخبرنا سعيد بن أبي أيوب عن ابن شهاب عن عبيدة بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته واستلم الركن بمحجنه • أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله • أخبرنا سعيد بن جريج قال أخبرني عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت والصفا والمروة زواجا فقلت ولم قال لا أدري قال ثم نزل فصلى ركعتين • أخبرنا سفيان عن الأحوص بن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة على حمار • أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجر وبالافاضة وأفاض في نسائه ليسألهن راحلته يستلم الركن بمحجنه أحسبه قال وقبيل طرف المحجن • أخبرنا

سبعين عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استلم الركن ليسبي ثم قال بنى بئسى الآن منا كبايوم زناي وقد
أظهر الله الاسلام والله على ذلك لأشهر كاسي * أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمل من الحجر
الى الحجرتين يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم سـ
في عمره كهذه الاربع الليالي وبالصفاء والبروة الا أنهم ردوه في الاولى واذا بعدة من الحديبية * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من سبعه ثلاثاً طواف خياليس بينهن مثنى * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال سـ أبو
بكر رضي الله عنه عام حذاه (١٤٦) التي صلى الله عليه وسلم ثم عمر عثمان والخلفاء هجر اربعون كذلك * أخبرنا سعيد بن

ابن جرير عن عبد الله
ابن عمر عن نافع عن ابن
عمرانه قال ليس على
النساء شيء باليت ولا بين
الصفا والمروة » أخبرنا
مالك عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله بن
عمر أن عبد الله بن محمد
ابن أبي بكر أخبر عبد الله
ابن عمر عن عائشة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال أئزى أن
قوم لحين بنو الكعبة
اقتصروا عن فواعد
إبراهيم فقلت يا رسول
الله أفلا زدها لي فواعد
إبراهيم عليه السلام
قال لو ألدن أن قومك
بالكفر لرد ذهبا على
ما كنت فقال ابن عمر
لئن كانت عائشة سمعت
هذان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما أرى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ترك الاستسلام

الرئيس الذين يلبس الجرا لا أن البيت لم يتم على قواعد ابراهيم عليه السلام * أخبرنا ابن عيينة ثنا هشام عن طائوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس أنه قال الحرم من البيت وقال الله عز وجل وليطوقوا بالبيت العتيق وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر * أخبرنا ياقان ثنا عبد الله بن أبي زيد أخري قال قال أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة فبحث معه إلى عرو وفي الحرم فأنه عن واد من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما المنطقة فن فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت بالولد فراش فلان الشيخ دعاه فقال أخبرني عن بناء البيت فقال قال ابن عمر بن الخطاب كانت تقوم لبناء البيت فحضروا فتركونوا بعضا في الحرم فقال له عمر صدقت * أخبرنا مالك عن ابراهيم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس

رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأهله في محفته فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأخذت بعض صبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولا أجز * أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أجه الناس أجمعون ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أجه مملوك حجه أهله فأت قبل أن يعتق فقد قضى حجه وان عتق قبل أن يموت فله حجه وأجه مملوك حجه أهله فأت قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فله حجه * أخبرنا مالك وعبد العزيز بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال وأخبرنا أنس بن عباس عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت في الحج والعمرة أول ما يقدم على ثلاثة أطواف بالبيت ومشي أربعين ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة * أخبرنا (١٤٧) ابن عيينة عن سليمان الأحمول

عن ثوبان عن عطاء بن ريد عن أبي الليث عن عبيد الله بن عدي بن أخبار أن رجلا سار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بشيء لأن الله قال لا اله الا الله قال بلى ولا شهادة له قال ليس يصلي قال بلى ولا صلاة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستأذن في قتل المنافق إذا أظهر الإسلام أن الله نهاه عن قتله وهذا موافق كتاب الله عز وجل بأن الأيمان حجة موافقة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم أهل الدنيا وقد أخبر الله عنهم أنهم في الدرك الأسفل من النار * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هذا فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم لا يحقرها وحسابهم على الله (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق ما كتبنا قبله من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبين أنه إنما يحكم على ما ظهر وان الله تعالى ولي ما غاب لانه عالم بقوله وحسابهم على الله وكذلك قال الله عز وجل فيما ذكرنا في غيره فقال ما علمت من حسابهم من شيء وقال عز وجل رضي الله عنه رجل كان يعرفه بمسانة الله في دينه أو مؤمن أنت قال نعم قال في لأحسب متعوذا قال أما في الأيمان ما أعاذني فقال عربي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل هوم من أهل النار فرج أحدهم معه حتى أتجن الذي قال من أهل النار فاذا نه الجراح فقتل نفسه ولم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما استقر عنده من نفاقه ولم كان علمه الله فيمن أن حقن دمه باظهار الأيمان

(١) تفریع المرتد

(قال الشافعي) رحمه الله فأمر رجل لم يزل مشركا ثم أظهر الأيمان في أي حال كان لا يتبع فيها بقرهم لقيده (١) فقبله أو أسارا وحبس أو غيرهما حتى الأيمان دمه وأوجب له حكم الأيمان ولم يقتل بظن أنه لم يؤمن الا مضطرا خائفا وفي مثل حاله من أنه يحقن دمه ويوجب له حكم الأيمان في الدين من آمن ثم كفر ثم أظهر الأيمان فسواء شهد عليه بالكفر فجحد أو أقر بالأيمان أو شهد عليه بالحق بعد الشهادة عليه أو لم يشهد عليه فأقر بالكفر ثم أظهر الأيمان فبي أظهر الأيمان لم يختلف على ما تقدم من من القول بالكفر ثم شهد عليه أو لم يشهد وحقق دمه بما أظهر من الأيمان (قال الشافعي) رحمه الله وسواء كثر ذلك منه حتى يكون مرة بعد مرة أو مرارا أو قل في حقن

(١) قوله له متعلق بقهر وفي العبارة دقة فتأملها

رضي الله عنها أنها قالت حاضت صفة بعدما فأضحت فذكرت حيضتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أجبستنا هي فقلت يا رسول الله انها قد حاضت بعدما فأضحت قال فلا إذا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم نحوه * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صفة حاضت يوم الغر فذكرت عائشة رضي الله عنها حاضها بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال أجبستنا فقالت انها قد كانت فأضحت ثم حاضت بعد ذلك قال فتفرقا * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره في بيت حتى فقبل انها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها جابستنا فقلت انها قد فأضحت قال فلا إذا قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم ان كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبح غني أكثر من سنة

آلاف امرأه حاض * أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس رضى الله عنهما إذا قاله زيد بن ثابت انتفى أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهد هابيلت قال نعم قال فلا تفت بذلك فقال ابن عباس إنا لا نسل فلانة الانصارية هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت فيخلد وقال ما رأيت الا قد صدقت * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمر بنتها أخبرته ان عائشة كانت اذا حجت معها نساء تخاف أن يحضن قدامهن يوم النحر فأفطن فان حضن بعد ذلك لم ينتظر بهن أن يظهرن فتغربين وهن حاض * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة رضى الله عنها كانت تأمر النساء أن يعجلن الافاضة تخافة الحض (١٤٨) * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وراهم بن مسيرة عن طاوس قال جلست الى ابن عمر

فسمعتة يقول لا يغيرن الدم وأجاب حكم الاعيان له في الظاهر الا انى أرى اذا فعل هذا امر بعد أن يرى أن يعزى وسواء كان مولودا على الاسلام ثم ارتد بعد عن الاسلام أو كان مشركا فأسلم ثم ارتد بعد الاسلام وسواء ارتد الى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو مجذوبة أو عطل ودين لا نظيره فى أظهر الاسلام فى أى هذه الأحوال كان وإلى أى هذه الأديان صار حتى دمه وحكمه حكم الاسلام ومضى أقام على الكفر فى أى هذه الأحوال كان وإلى أى هذه الأديان صار استنب فان أظهر التوبة حكمه حكم الاسلام وان امتنع منها أو أقام على الكفر قتل مكاله ساعة فبأن يظهر الاعيان ولو لم يفته اذا استنب فامتنع ثلاثة أيام أو ستة أو أكثر ثم أظهر الاعيان حتى حقت ذلك دمه وحكمه حكم الاسلام ولو ارتد وهو سكران ثم تاب وهو سكران لم يخل حتى يفسق فيتوب مفيقا وكذلك لا يقتل ولو أبى الاسلام سكران حتى يفسق فيمتنع من التوبة مفيقا فقتل وإذا أفاق عرض عليه الاعيان فإذا امتنع من التوبة مفيقا قتل ولو ارتد مغلوبا على عقله بغير السكركم لم يجزه الوالى ولومات تلك الحال لم يمنع ورثته المسلمون ميراثه لان رده كانت فى حال لا يحجرى فيها عليه القلم وهو مخالف للسكركم فى هذا الموضع والسكركم لو ارتد سكران ثم مات قبل يتوب كان ماله فبا ولوبات سكران ثم مات ورثته ورثته من المسلمين ولو تاب سكران لم يعمل بخلته حتى يفسق فيتوب مفيقا واجعل توبته توبة أى حكمه حكم الاسلام حتى يفسق فان ثبت علمه فهو الذى اطلب منه وان رجع بعد الافاقه الى الكفر ولم يبق قتل (قال الشافعى) ولو ارتد مفسقا ثم أغنى عنه أو رسم أو خيل بعد الرد لم يقتل حتى يفسق فيستتاب فان امتنع من التوبة وهو يعقل قتل ولومات مغلوبا على عقله ولم يبق كان ماله فبا (قال) وسواء فى الردة والقتل عليها الرجل والمرأة والعبد والامة وكل بالغ من أقر بالاعيان ولد على الاعيان أو الكفر ثم أقر بالاعيان (قال الشافعى) والاقارب الاعيان وجهان فمن كان من أهل الاوثان ومن لا دين له يدعى أنه دين نبوة ولا كتاب فإذا شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله فقد أقر بالاعيان ومضى رجع عنه قتل (قال) ومن كان على دين اليهودية والنصرانية فهو لا يدعون دين موسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم ما قد بدلوا منه وقد أخذ عليهم فهمه الاعيان بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكفروا وبزله الاعيان به واتباع دينه مع ما كفروا به من الكذب على الله قتل فقتل حتى ان فهمهم هو مقيم على دينه يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ويقول لم يبعث لنا نافع كان فيهم أحد هكذا افعال أحد منهم تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله لم يكن هذا مستكمل الاقرار بالاعيان حتى يقول وان دين محمد حق أو فرض وأمرنا مخالف دين محمد صلى الله عليه وسلم وأدين الاسلام فإذا قال هذا فقد استكمل الاقرار بالاعيان فإذا رجع عنه استنب فان تاب والاقبل وان كان منهم طائفة تعرف بان لا تقر بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم الا عند الاسلام أو زعم أن من أقر بنبوة زعمه الاسلام فشهد وأن لا اله الا الله وأن محمدا عبده

فقتله ناسا لحرمه وأراد غيره فأخطأه فذلك العهد المكفر عليه النعم * أخبرنا سعد بن ابن جريج قال قلت لعطاء ورسوله بغيره امثل ماقتل من النعم هدي بالغ الكعبة أو كقارة طعام مساكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يدايبت كقارة ذلك عند البيت * أخبرنا سعد بن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال قول الله تعالى فقد دبع من صيام أو صدقة أو نسل له أبنتهن شاء وعن عمرو بن دينار قال كل شئ فى القرآن أو أوله أيشاء قال ابن جريج الا قول الله اعجاز الذين يجارون الله ورسوله فليس بغيره قال الشافعى رضى الله عنه كما قال ابن جريج وغيره فى الحاربة فى هذه المسئلة اقول * أخبرنا رايهم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك * أخبرنا سعد بن سالم اذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم أيامه * أخبرنا رايهم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك * أخبرنا سعد بن سالم

عن سعيد بن بشر عن قتادة عن عبد الله بن حصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعامة يصيبها المحرم صوم يوم أو اطعام مسكين
 * أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشر عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله * أخبرنا سعيد بن جريح عن عطاء الله سمع
 ابن عباس يقول في الضع كبش * أخبرنا سعيد بن جريح عن عكرمة مولى ابن عباس يقول أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ضعا صا وقضى فيها كبشا * أخبرنا مسلم بن جريح عن عبد الله بن عبيد بن عمر عن أنى عمار قال سألت جابر بن عبد الله رضي
 الله عنهما عن الضع أصحدي فقال نعم فقلت أتوكل فقال نعم فقلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * أخبرنا مالك
 وسفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الغزال (١٤٩) بغزة * أخبرنا مالك وسفيان

عن أبي الزبير عن جابر أن
 عمر قضى في الأرب
 بعناق وان عمر قضى في
 البروق بحفيرة * أخبرنا
 ابن عينة أخبرنا خارق
 عن طارق بن شهاب قال
 خرجنا حجاجا (١) فأوطأ
 رجل منا يقال له أريد
 ضافق رطه فقدمنا
 على عمر رضي الله عنه
 فسأله أريد فقال عمر
 الحكيم بأريديه فقال أنت
 خير مني بأمر المؤمنين
 وأعلم فقال عمر رضي
 الله عنه إنما أمرتك
 أن تحكم فيهم ولم أمرك
 أن تزكيني فقال أريد
 أرى فيه حداقة فجمع
 الماء والشجر فقال عمر
 رضي الله عنه فذلك فيه
 * أخبرنا سعيد بن سالم
 عن عمر بن سعيد بن
 أبي حصين عن عبد الله
 بن كثير الداري عن طلحة
 بن أبي خصفة عن نافع بن

ورسوله فقد استمروا الإقرار بالآيمان فإن رجعوا عنه استتبوا فإن تابوا أو اعتذروا (قال) وإنما يقتل من أقر
 بالآيمان إذا أقر بالآيمان بعد البلوغ والعقل (قال) فمن أقر بالآيمان قبل البلوغ كان كافرا ثم ارتد قبل البلوغ
 أو بعده ثم لم يبت بعد البلوغ فلا يقتل لأن آيمانه لم يكن وهو بالغ ويؤمر بالآيمان ويجهد عليه بالقتل إن لم يفعله
 وإن أقر بالآيمان وهو بالغ سكران من خمر رجوع استتب فإن تاب أو اعتذروا (قال) ولو كان مغلوبا على عقله بسوى
 السكر لم يستب ولم يقتل إن أبى التوبة ولو أن رجلا وأمر أنه أقر بالآيمان ثم ارتد أو لم يعرف من ردهما
 اقرارهما كان بالآيمان أو عرف وكره على الشرك يسلا بالاسلام أو بلاد الشرك ولم يلهما ولد قبل الإقرار
 بالآيمان أو بعد الزدة وبعد رجعا عن الزدة فذلك كله سواء إذا شهد على اقرارهما بالآيمان بديان شاهدان
 فإن نشأ أولادهما الذين لم يبلغوا قبل اسلامهما على الشرك لا يعرفون غيره ثم ظهر عليهم قبل البلوغ وبعد
 العقل أمر أو بالآيمان وجبروا عليه ولا يقتلون إن استغفروا فآذا بلغوا أعلوا أنهم لم يؤمنوا فتولوا أن حكمهم
 حكم الآيمان فآذا لم يؤمنوا فتولوا وهكذا إذا لم يظهر عليهم إلا بعد البلوغ وسواء أقر أو هم أسلم ثم ارتد أو ولد بعد
 اقرار أحد الأبوين بالاسلام والمقر بالاسلام منهما على الإقرار به أو من تدفك حكمه حكم الاسلام وهكذا إذا أسلم قبل
 بلوغ الولد أحد الأبوين أو هم (قال) ويقتل المريض المرتد عن الاسلام والعبد والامة والمكاتب وأم
 الولد والشج الفاني إذا كانوا يعقلون ولم يتوبوا ولا تقتل المرأة الحامل حتى تضع ما في بطنها ثم يقتل إن تم تب
 فإذا أبى الرجل أو المرأة المرتدان الرجوع إلى الآيمان قتل مكانه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال من
 بدل دينه فاقتلوه وقال فيما يحل الدم تفر بعد آيمان كانت الغاية التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 أن يقتل فيها المرتدان مجتمع من الآيمان ولم يكن إذا توفى به نسلانا أو أكثر أو أقل إلا في حال واحدة هي
 الامتناع من الآيمان لأنه قد عتصم من التوبة بعد ثلاث ويتوب مكانه قبل ما يؤخذو بعد ما يؤخذ ومن كان
 اسلامه بسلام أو به أو أحدهما فآبى الاسلام هكذا أعلم أنه لم يسل قتل ولو توفى به ساعة يوما كان أحب إلى
 أن يتأني فيه من المرتد بعد آيمان نفسه

(١) الشهادة على المرتد قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان أن رجلا ارتد عن الآيمان أو امرأه
 سلا فإن كذب الشاهدان قتل لهما شهدا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتبرأ مما خالف الاسلام
 من الاديان فإن أقرها هذا لم يكشفا عن كفره وكان هذا هو بمنه ما ولو أقر أو تاب قبل منها
 (٢) مال المرتد وزوجة المرتد قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الاسلام وله زوجة
 أو امرأه عن الاسلام ولها زوج ففضل عنه أو حبس فلم يقتل أو ذهب عقله بعد الزدة أو لحق بدار الحرب
 أو هرب عن بلاد الاسلام فلم يقدر عليه فسواء ذلك كله فيما بينه وبين زوجته لا تقع القرعة بينهما حتى تغضب

عبد الحارث قال قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقر بها الروح إلى المسجد فأتى
 رداء على وافق في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطاره فأنهزته حمة فقتلته فبالى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن
 عفان رضي الله عنه فقال احكما على في شئ صنعت اليوم في دخلت هذه الدار وأردت أن أستقر بها الروح إلى المسجد فالتفت ردائي
 على هذا الوافق فوقع عليه طير من هذا الحمام فخشيت أن يلطخه بسله فأطرت عنه فوقع على هذا الوافق الآخر فأنهزته حمة فقتلته
 فوجدت في نفسي أني أطرت من منزل كان فيه آسماني الموقعة كان فيها حفنة فقلت لعثمان بن عفان كفى ترى في عترته عفره
 تحكم بهاء على أمير المؤمنين قال اني أرى ذلك فأمر به عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن جريح عن عطاء بن عثمان بن عبد الله

ابن جريد قتل ابن له حاملة جاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس نذبح شاة فنصدق بها قال ابن جريج قفقت لعطاء من حمامك
قال نعم * أخبرنا سعد بن ابن جريج عن يوسف بن ماهد أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار
أساس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى إذا كانا بفض الطريق وكعب لي نازي بصطي مرت به رجل من جرادة فآخذ جرادة من تحتها
ونشأ حرامه ثم ذكر حرامه فالقاهما فإفقا منه الدابة ثم دخل القوم على عمر رضي الله عنه ودخل معهم فقض كعب قصة الجرادة
بن جريج فقال عمر ومن بذلك لعاب بذلك يا كعب قال نعم قال ابن حصين إن جرادة الجرادة قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال نعم
درهمان خير من مائة حرادة (١٥٠) اجعل ما جعلت في نفسك * أخبرنا سعد بن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سئل ابن

عباس رضي الله عنها
عن صيد الجراد في
الحرم فقال لا تؤمى
عنه قال ما أفلتك أو
رجل من القوم فإن
قومك يأخذونه وهم
محببون في المسجد فقال
لا يعلون * أخبرنا مسلم
عن ابن جريج عن عطاء
عن ابن عباس مثله أو
أنه قال مضمون (قال
الشافعي) رضي الله عنه
ومسلم أصوبهما روى
الحفاظ عن ابن جريج
مضمون * أخبرنا سعيد
عن ابن جريج قال أخبرني
بكر بن عبد الله قال
سمعت القاسم يقول
كتب جالساً عند ابن
عباس فأنه رجل عن
جرادة فتلقاها وهو محرم
فقال ابن عباس فيها مضى
من طعام وأخذن بعضهن
جرادات ولكن قال قال
الشافعي رضي الله عنه

عدها: وجبة قبل يتوب ورجع الى الاسلام فاذا انقضت عدته اقبل يتوب فقد بات منه ولا سبيل له عليها وينتهي منه فخرج بالطلاق ومتى ادعت انقضاء العدة في حال يمكن فيها ان تكون صادقة بحال فهي مصدقة ولا سبيل له عليها ان رجع الى الاسلام فان قالت بعد يوم أو أقل أو أكثر قد اسقطت ولد اقدان خلقه أو شيء من خلقه ورجع الى الاسلام فجعد كان القول قولها مع غيرها (قال الربيع) وفيه قول آخرها اذا قالت اسقطت سقطان خلقه أو بعض خلقه لم يقبل قولها الا بان تأتي بأربع نسوة يهتدين على ما قالت لان هذا موضع يمكن ان تزاد النساء فيه يهتدين عليه (قال الشافعي) وان قالت قد انقضت عدتي بان حضت ثلاث حض في مدة لا يمكن ان تحض فيها ثلاث حض لم يقبل منها واذا ادعت ذلك بعد مدة يمكن ان تحض فيها ثلاث حض كان القول قولها مع غيرها (قال الشافعي) ولو ماتت ولم تندع انقضاء العدة قبل رجوع الى الاسلام ثم رجع الى الاسلام لا ربه لانها ماتت وهو مشرك ولو رجع الى الاسلام قبل انقضاء عدتها كان على النكاح ولا يترك قبل رجوع الى الاسلام بصداحتي سلم ولو ماتت بعد رجوعه الى الاسلام ولم تندك انقضاء العدة ورثها ولو كانت هي المرتدة كان القول فيما تحل به وتحرم عليه وتبين منه وثبتت معه كالقول ولو كان هو المرتد وهي المؤمنة لا تختلف في شيء الا انها اذا ارثت عن ايمان فلا نفقة لها في ماله في عدة ولا غيرها لانها هي التي حرمت فرجها عليه وكذلك اذا ارثت ان نصرانية أو يهودية لم تحل له لانها لا تترك عليها وان ارثت وهو انفق عليها في عدتها لانهم لم يبين منه الاغصى عدتها وأنه متى أسلم وهي في العدة كانت امرأته واذا كان يلزمه في التي علمت رجعت باعد طلاق نفقة الا متى شاء رجعها كانت هكذا في مثل حالها في مثل هذه الحال أو أكثر واذا ارث أحد الزوجين ولم يدخل بالمرأة فقد باتت منه والدينونة فخرج بالطلاق (١) لانه لا عدة على ماوان كان هو المرتد فعليه نصف المهر لان الفسخ جاء من قبله وان كانت هي المرتدة فلا شيء لالهان الفسخ جاء من قبلها ولو ارثوا امرأته يهودية أو نصرانية كانت فيما يحل له منها ويحرم عليه ويلزمه لها كالمسلة ولو كانت المسئلة مجالغايرتها المرتدة وهو المسم لم تحل له حتى تسلم أو ترجع الى دينها الذي حلت به من اليهودية والنصرانية ولم يبين منه الا بانقضاء عدتها ولم ينقل شي لانها خرجت من كفر الى كفر وسواء في هذا الحر المسم أو العبد والحررة المسئلة أو الامسة لا يحتضنون فيه ولو ارثت اروج فطلقها في حال ردته أو أي منها أو تظاهروا وقد نفقها عدتها أو كانت هي المرتدة ففعل ذلك وقف على ما فعل منه فان رجع الى الاسلام وهي في العدة وقع ذلك كله عليها وكان بينهما العان وان رجع حتى تنقض عدتها أو توفت لم يقع شيء من ذلك عليها والعن ليدرك الحد وهكذا اذا كانت هي المرتدة وهو المسلم الا انه لا حد على من نفق مرتدة ولو طلقها مسلة ثم ارثت أو ارثت ثم رجعها في عدتها لم يثبت عليها رجعة لان الرجعة احدث تحليل له فاذا احدثته في حال لا يحل له فيه لم يثبت عليها ولو

(١) كذا في النسخ ولعل الاوجه وانه الآن يجعل عدة اقوله فقد باتت منه تأمل

قوله وأخذن بقصص جردات أنما فيها القصة وقوله وبقول نحتاط فخرج أكرمنا عليك بعد ما أثلث أنه أكرم أسلمت مما عليك * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما وسأله رجل فقال أخذت قلة فالتفتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس رضي الله عنهما تلك ضالة لا تتبعني (ومن كتاب البيوع) * أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار كل واحد منهما على صاحبه ما لم يتفرقا إلا سبع الخبار * أخبرنا ابن جريح قال أُمي علي تافع مولاي ابن عمر أن ابن عمر أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تباعع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعهما ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار

قال نافع وكان ابن عمر اذا ابتاع البيع فراد أن يوجب البيع منى فليأثم رجوع * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر * وأخبرنا الثقة عن جاد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرف عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا وجبت البركة في بيعهما وان كذبا وكتما محقت البركة من بيعهما * أخبرنا الثقة عن جاد بن زيد عن جيل بن ممر عن أبي الوضئ قال كنت في غزاة فباع صاحبنا ناس من رجل فلما أردنا الرجاء خصمنا إلى أبي رزق فقال أو برز سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طائوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع فقال الرجل عمر! الله! من أنت فقال رسول الله (١٥١) صلى الله عليه وسلم امرؤ من

(مال المرتد)

الله عنه صحيحا لا شك فيه ثم طال على الزمان فلم أحفظ حفظا فشكلت في خاطري أو خازني وغيري بقول عنه خازني * أخبرنا ابن عيسى عن ابن شهاب عن مالك بن أنس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني قال حفظ لا شك فيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال أشهد أن السلف الصالحين إلى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا إذا تباركنا بينكم إلى أجل مسمى * أخبرنا ابن عيسى عن ابن أبي حنيفة عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يتفقون في التمر السنة والستين ورواها قال والثلاث فقال من أسلف فلا سلف في كل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم قال حفظته كما وصفت من سفان مرارا

• أخبرني من أصدقني عن صفاته قال كلفت وقال في الاجل الى أجل معلوم * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا يرى بالسلف بأساً الورق في الورق نقدا * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عروة بن دينار ان ابن عمر كان يخبره * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زهده عن الدنيا ان اللحم الهنودي دخل من أي نظير * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً أن يبيع الرجل شيئاً الى أجل ليس عنده أصله * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر أنه * أخبرنا صفوان بن عبيدة عن عبد الكريم بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تتبعوا العطاء ولا (١٥٣) الى الاندروال الى الدياس * أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد ان خديجة رضي الله

(المكروه على الردة)

• أخبرنا عبد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الكريم الجزري أخبرنا زباد بن أبي مريم مولى عثمان بن عفان أخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له جاءه بظفر مسن فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله اني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبرص لمن يدايد وعلت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الطهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذا إذا • أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سمع عن يعقوب بن يعقوب قال قد يكون البصر خيرا من البصرين • أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه باع جلاله بدعي عصفرة بأربعين بعيرا إلى أجل • أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راخلة باربعة أشهر مضونة عليه بثمنها أصاحبها البرقة • أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي سعود الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غش الكلب ومهر البني ودحوان الكاهن • أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقضى كلابا لا كلب ماشية (١٥٣) أو ذار بانقص من عمله كل يوم قرطاطان • أخبرنا مالك

﴿ما حدث المرتضى حاله في ماله﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذ ارتد الرجل عن الاسلام فليوقف ماله فانقص فيه فهو جائز كما يجوز له في ماله ما صنع قبل الردة فذا وقف فلا يسبل له على اتلاف شيء من ماله بعض ولا غيره مما كان موقوفا فان اعتق أو كاتب أو دبر أو اشتري أو باع فذلك كله موقوف لا ينقص منه شيء في حال ردته فان رجع الى الاسلام لم يزمه ذلك كله الا اليسع فذا فسخ بعه فقد انسخ لانه لم يكن محولا بينه وبين ماله في الحال الذي أحدث ذلك فيه حول الجراغا كان موقوفا عنه لم يقتل فيه لم أن ملكه كان زائلا عنه بالردان لم يمس حتى يموت فيصير فدا وبس لم يكن على ما كان في ملكه أو لفلان أو لم علمنا أن قوله فيما عاك (قال الشافعي) ولو كان في ردته في يده شيء من ماله لم يرد له ذلك الشيء بعينه لغيره كان لغيره أخذ منه في حال ردته وكذلك يلزم ما قره من الدين لاجنبي وكذلك يؤخذ من ماله ما لمز الرجل غير المرتضى في ماله ولو قال في عبد من عبيده في حال ردته هذا عبد اشتريته أو وهبته وهو حر كان حرا ولم ينتظر اسلامه بما قر به لغيره انما اردنا ما أحدث اتلافه بلا سبب متقدم بقره احتياطا عليه لاجراعه (وفيها قول آخر) أنه اذا جرح عليه فهو كالجميع ورقي جميع حاله حتى يرجع الى الاسلام فقد دفع عنه الجرح

﴿حِجَابُ الْمَرْءِ﴾ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا جُنِيَ الرَّءِثَةُ فِي حَالِ رَدَّتِهِ عَلَى آدَمِي حِجَابِيَّةٍ عَمِدَا فِي مَثَلِهَا قِصَاصُ الْفَاحِشِ عَلَيْهِ بِالْخِيَارِ أَنْ يَبْقَظَ مِنْهُ أَوْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ الْجَنَابَةِ مِنْ مَالِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ الرَّدَّةِ وَمَا أَكْتَبَ بَعْدَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءً وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ عَمِدَا لِأَصْحَابٍ فِيهَا وَكَذَلِكَ مَا أَحْرَقَ وَأَفْسَدَ لَا دَمِي كَانَ فِي مَالِهِ لَا يَنْقُطُهُ عَنْهُ الرَّدَّةُ (قَالَ) وَإِنْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ خَطَأً فَهِيَ فِي مَالِهِ بِكَانَتُكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِأَجْلِهَا إِذَا مَا فِي حَالَةٍ وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ عَنْهُ شَيْءًا جَاءَ فِي حَالِ رَدَّتِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ نَفْسًا فَهِيَ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِينَ فَإِنْ قُتِلَ أَمَاتَ عَلَى الرَّدَّةِ فَهِيَ حَالَةٌ وَلَوْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ وَهُوَ سَلِمَ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ عَمِدَا فَهِيَ كَجَنَابَتِهِ وَهُوَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ خَطَأً فَهِيَ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ لَزِمَتْهُمْ إِذْ جُنِيَ وَهُوَ سَلِمَ وَلَوْ أَسْرَقَ وَقُتِلَ فَأَرَادُوا الْقَتْلَ الْقَتْلَ كَانَ ذَلِكَ وَإِذَا قُتِلَ وَهُوَ عَلَى الرَّدَّةِ فَالْمَنْ وَصَفَتْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ لَوْ قُطِعَ أَوْ جُرْحٌ أَفْصَصَ مِنْهُ قُتِلَتْهُ عَلَى الرَّدَّةِ فَإِنْ عَمِلَ الْإِمَامُ بِمَقْتُلِهِ عَلَى الرَّدَّةِ أَمَاتَ عَلَيْهَا قَبْلَ الْقِصَاصِ وَلَوْ لِيَ الدَّمِ وَالْجُرْحِ عَمِدَا تَعْقِلُ النَّفْسَ

(٢٠ - الامساس)
سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلا بعد أن تؤبر
فتمر بالبايع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلا فدل ذلك المعروف أن يأخذ بعضه
طعاما وبعضه دنائرا * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النارجي بدو صلاحها
* أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النارجي بدو صلاحها نهى البائع والمشتري * أخبرنا
سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى بخره * أخبرنا مالك عن جريد الطويل عن أنس بن مالك رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النارجي تره قيل يا رسول الله وما تره قال حتى تخمر وتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أرأيت أذاع الله التره فبأخذ أحدكم ما أخيه * أخبرنا الثقفني عن جريد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع قرة النخل حتى تره وقيل وما تره فقال تخمر * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن بيع النارجي فهو من العاهة . أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراق عن عبد الله بن عمرو رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النارجي ذهب العاهة قال عنه أن قتلت عبد الله حتى ذلك قال طالع الزبيا . أخبرنا
سفيان بن عمرو بن دينار عن أبي عبد الله طم عن ابن عباس أنه كان يبيع التمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى يمينه وبن غلامه را .
أخبرنا عبد بن سالم عن ابن جريح عن جابر أن نساء الله رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الترحي حتى يبدو صلاحه قال ابن
جريح فقلت أخص جابر الصل أو الترقال الصل ولا يرى بل الترقال الصل . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس أنه سمع ابن عمر
يقول لا يبتاع الترحي يبدو صلاحه وسمعت ابن عباس أنه يقول لا يبتاع الترحي يطعم . أخبرنا سفيان بن عيينة عن جدي بن قيس عن
سليمان بن عتيق عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين . أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه (١٥٤) . أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن

بيع الترحى بيد
صلاحه وعن بيع الترحى
بالمهر قال عبد الله
وحدنا زبد بن ثابت
ان النبي صلى الله عليه
وسلم اخص فبيع
العرايا اخبرنا
صفان عن عمرو بن دينار
عن اسمعيل الشيباني
او غيره قال بع ما في
رؤس نخلي عانة وسنان
زاد فلهن وان نقص
فعلهم فاستأين عر
فقال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
هذا الا اخص في
بيع العرايا اخبرنا
مالك عن نافع عن عبد
الله بن عمر عن زبد بن
ثابت رضي الله عنهم ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اخص لصاحب

العرب أن يبيعهم بغيرهم • أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان بن عيينة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرباء بادن خسة أو ثلث أو ثلثين • أخبرنا ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد بن بشر بن زرقان عن سهل بن أبي حنيفة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عن بيع الثمرات إلا أنه رخص في العربية أن تباع بغيرها بما أكلها أهلها رطباً • أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن رباح عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: «عن بيع المراتبة والمراتبة ببيع الثمرات إلا أنه رخص في العرباء • أخبرنا سفيان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عن بيع السنين وأمرو بوضع الجوانح قال الشافعي رضي الله عنه: «جمع سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً طول بحالته لا مالا أحصى ما معه يتحدث من كونه لا يدكره أمرو بوضع الجوانح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم: «عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمرو بوضع الجوانح قال سفيان وكان جديده كرمه ببيع السنين كلاً ما قبل وضع الجوانح لا أحفظه وكنت أرف عن ذكر كرمه الجوانح لأن لا أذكر كيف كان الكلام وفي الحديث أمرو بوضع الجوانح • أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن

سعد بن أبي وقاص عن البضا، قال له سعد أهما أفضل فقال البضا: فني عن ذلك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
عن أنس القرباط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن قص الرطب لأذي يس فقالوا نعم فني عن ذلك (ومن كتاب الرحمن) « أخبرنا عبد
العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي النجم الهودي » أخبرنا محمد بن
إسماعيل بن أبي فضيل عن ابن أبي شبيب عن ابن نهشاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعلق الرهن من صاحبه الذي
رهنه غنمه وعليه غرمه « قال الشافعي » رضي الله عنه غنم زائدة وغرمه هلاكه ونقصه « أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنس عن ابن
نهشاب عن ابن السيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يأمثل معناه لا يخافه
(ومن كتاب البين مع الشاهد الواحد) « أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك الخزرجي عن سفينة بن سلمة المكي عن قيس بن
سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عروة في الأموال
« أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة (١٥٦) عن عثمان بن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر سمعاه فلا يحضرني ذكر اسمه

في تكافؤ الحق على قائل القول الاول وعلى من قال أقبل اظهار التوبة اذا كان رجوع الى دين يظهره ولا أقبل ذلك اذا رجع الى دين لا يظهره. قال الشافعي رحمه الله تعالى ولولا غفلة في بعض السامعين الذين لعل من قوى الأجر في تبيينهم أن ينجروا مكنت لاهاميا يكتفي في هذين القولين بان يحكيهما فلم أن ليس فهم امسذهب يجوز أن يغلط به عالم بحال وان كتاب الله تعالى ثمة نبهه صلى الله عليه وسلم ثم المعقول والقياس يدل على غير ما قال من قال هذا ولا أعلم ومن أوجز ما بينه أن الامر على غير ما قبل أن يقال قد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاضرب عنقه فدل بعد هذا القول ابدا واحدا من معنيين أن يكون من بدل دينه وأقام على تبدله ضرب عتقه كما ضرب أعناق أهل الحرب أو تكون كلمة التبديل توجب القتل وان تاب كما يوجب الزنا بعد الاحصان وقتل النفس بغير النسي فليس قول واحد منهما وأن يقال لم قلت اظهار التوبة من الذي يرجع الى النصرانية واليهودية ودين أظهره الأئمة على نفعه من أنه اذا أظهر التوبة فقد صحت توبته وقد يكون يظهره وهو مشرئ على الكفر ودين النصرانية أو تمتل عنه الى دين يخفه ولم أبيت قبول من أظهر التوبة وقد كان مستخفا بالشر كما على عز أنتم من أن هذا الاتوب توبة مخصصة أم قد تنوب

أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعكم أن يكون ألعن بجهته من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه فن قضيت بشئ من حق أخيه فلا يأخذنه فانما أقطع له قطعة من النار . أخبرنا سفيان بن عيينة حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أفلين أحدكم منكك على أركبته بأنه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه ففعل ما ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس ليس لها الا نصف المهر ولا عدة عليها يعني قال الله تعالى وان طلقوهن من قبل أن تحوهن وقدرضهن لهن فريضة . وقال الله عز وجل ثم طلقوهن من قبل أن تحوهن فقالكم عليهن من عدة تعتدونها . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى عن ابن عباس قال قال المولى الذي يحلف بالقراب امرأته أبدا . أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أذكرت بضعة بضعة عن عمر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يقول وقفت المولى قال الشافعي رضي الله عنه فاقبل بضعة عن عمر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار . أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت الزهري قال زعم أهل العراق أن شهادة القاذف (١٥٧) لا تجوز وأشهد لأخبرني سعيد بن

المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكره أن تقول لشهادتك أو أن تنفي شهادتك وسعت سفيان بن عيينة يحدث به هكذا صراة سمعت يقول شركت فيه قال الشافعي قال سفيان أشهد لأخبرني فعلان ثم سمي رجلا فذهب على حفظ اسمه قالت قال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه سعيد بن المسيب قال الشافعي وغيره يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه . أخبرني سفيان بن عيينة قال

توبة صالحة فلا يجوز لأحد أن يدعي علم هذا لأنه لا يعلم حقيقة علم هذا أحد من الآمين غير المؤمن نفسه وانما تولى الله عز وجل كره علم القسب أو رأيت لو قال رجل من أسير بالكفر قبلت أو بته لضعفت استدراة ومن أعلمه لم تقبل توبته لما تشكك من الكفر والله وان المكشوف بالمعصية أولى أن تنفر القلوب منه وبكاد أن يؤمن من صحته توبته لا تاريا من أن تشكك بالمعصية سوى الشرك كان أخرى أن لا يوثق ما يلحقه عليه هل هي إلا أن هذا ما لا يعلمه إلا الله عز وجل وأن حكم الله تعالى في الدناقول ظاهر الآمين وأن تولى سرائرهم ولم يجعل لشي مرسل ولا لأحد من خلقه أن يحكم الأعلى الظاهر وتولى دنوهم السرائر لا يراد بها علما وهكذا الحجة على من قال هذا القول . وأخبرنا عن جرح من قوم من الأعراب فقال الأعراب أمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا آمنا ولم يدخل الآمين في قلوبكم فأعلم أنه لم يدخل الآمين في قلوبهم وأهم أظهر وهو حق به داهم قال مجاهد في قوله آمنا قال آمنا بخافة القتل والسياء (قال الشافعي) وأخبرنا عن جرح من ثناء عن المنافقين في عدد آدمى من كتبه باطهار الآمين والاستدرا بالشرك . وأخبرنا أن قد جرحهم بعلمهم باندرك الأسفل من الثارة قال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا فأعلم أن حكمهم في الآخرة النار بعلمهم سرائرهم وأن حكمهم في الدنيا (١) أن أظهر والآمين جنة لهم . وأخبرني طائفة غيرهم فقالوا ويقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا وهذه حكاية عنهم وعن الطائفة معهم مع ما حكى من كفر المنافقين منفراد وحكى من أن الآمين لم يدخل قلوب من حكى من الأعراب وكل من حقن دمه في الدنيا أظهر مما يعلل جرح ثناء خلافة من شرهم لأنه أمان الله لم يول الحكم على السرائر غيره وأن قد دوى ببناء الحكم على الظاهر وعاشرهم الذي صلى الله عليه وسلم ولم يقتل منهم أحدا ولم يحبس ولم يعاقبه ولم يعنهم في الإسلام اذا حضر القتال ولما نكح المؤمنون موار ثمتهم والصدقة على مواتهم وجميع حكم الإسلام وهو لا من المنافقين والذين في قلوبهم مرض ولا عراب لا يدنونه بيا يظهر لم يظهر لظهور الإسلام . يستخفون بالشرك والتعطيل قال الله عز وجل لا يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهم معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول . قال قال قل قل من سميت لم يظهر شركا مع منة آدمي وانما أخبرنا الله (١) قوله وأن حكمهم عليهم في الدنيا الخ لعله أصله وأن حكمهم عليهم في الدنيا أن أظهر والآمين أن لا تأمل

أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمرو بن قيس وحضرنا جلس معي هو سعيد بن المسيب رضي الله عنه قلت لسفيان أشركت حين أخبرك سعيد بن المسيب قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك . وأخبرني من أتى من أهل المدينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنان فنقل شهادتهما وأبى أبو بكر أن يرجع فرد شهادته . أخبرنا مسلم بن عبد الله عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قال لا يطق المختلعة الطلاق في الفسدة لانه طلق ما لا عاك . أخبرنا مالك بن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلق ممة الا التي فرض لها اصدق ولم يدخل بها فحسب نصف المهر . أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم مديون زينا سمعت الشافعي يقول سئل أو حنيفة عن الصائم يأكل ويشرب ويطأ الى المضلاع الغير وكان عنده رجل نبيل فقال رأيت أن طلع الفجر نصف الليل فقال الزم الصمت يا عرج . أخبرني عبد الله بن مؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت الى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت احدهما الاخرى ولا شاهد عليهما فكتب الي أن أحبسهما بعد العصر ثم أقرأ عليهما ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثم انقلبوا فلفعت فاعترفت

[illegible]

وعند الرحمن تحفظون
 وستعقرون دماصحبكم
 قالوا لا قال فقلص يهود
 • أخبرنا صفان بن
 عيسى والثقفى عن
 يحيى بن سعد عن بشر
 ابن ديار عن سهل بن أبي
 حنيفة أن الرسول صلى الله
 عليه وسلم بالانصارين
 فلما لم يحفظوا أورد الاعيان
 على يهود • أخبرنا
 مالك عن يحيى بن بشر
 ابن ديار عن التميمي
 الله عليه وسلم عنده
 • أخبرنا مالك بن أنس
 عن ابن شهاب عن سليمان
 ابن ديار أن رجلا من
 بني سعد نزلت أم هانئ
 فرأى فوطى على اصبع
 رجل من جهنة فقرأ
 فيها ما قال فقال لا والله

أسرارهم (١) فقد سمع من عديمهم الشرك وشهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم فهم من بعده وشهد شهادة الحق فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم عما ظهر ولم يبقه على أن يقول أقروهم من أقر عاصده عليه وقال ثبت إلى الله وشهد شهادته فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أظهر وشهد من عرف النبي صلى الله عليه وسلم عليه (أخبرنا) صفان بن عيينة عن الزهري عن أسامة بن زيد وقال شهدت من نفاق عبد الله بن أبي ثلثة تجالس فان قال قائل فقد قال الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم لا فصل على أحد منهم ما أبدوا لنامي على غير ما هم كفروا به إلى قوله وهم كفرون قيل فهذا بين ما نلتنا وخلاف ما قال من خالفه أما أمر أن لا يصلي عليهم فان صلاته باي هو وأما مخالفة الصلاة غيره وأرجوا أن يكون قضى إذا مر بترك الصلاة على المنافقين أن لا يصلي على أحد لا يغفر له وقضى أن لا يغفر له م على تركه فم أعني الصلاة على من لا يغفر له فان قال قائل ما دل على هذا قيل لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليهم مسلما ولم يقتل منهم وهذا أحد أدلة الصلاة صباح على من قامت الصلاة عليه طائفة من المسلمين قبلما كان جائزا أن يترك الصلاة على المسلم إذا قام بالصلاة عليه بعض المسلمين لم يكن في ترك الصلاة معنى بغير ظاهر حكم الإسلام في الدنيا وقد عارضهم حذيفة ففرهم باعياهم ثم عارضهم مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهم وهو بصلون عليهم وكان عمر رضي الله عنه إذا وضعت حذافة فرأى حذيفة فان أشأه الله أن اجلس وان قام فعصى على عليهما وعلا ويتبع هو ولا يتركه ولا أعان بعده المسلمين الصلاة عليهم ولا شأمن أحكام الإسلام وبدعها من تركها معي ما وصفت من أنها إذا جرت تركها من مسلم لا يعرف إلا بالإسلام كان أحوز تركها من المنافقين فان قال قائل هذا التي صلى الله عليه وسلم خاصة قيل فلم يقتل أبو بكر ولا عمر ولا أعان ولا عي رضي الله عنهم ولا غيرهم منهم أحد ولم ينعهم حكم الإسلام وقد عرفت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي اشترأب النفاق بالدينه (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا ما ترك

(١) قوله فقد سمع الخ هو الجواب عن الإبراد والأظهر قلنا قد سمع الخ وشهد هذا التبعير كثير في عبارات المتقدمين وقوله من مسلم ومن المنافقين المقام لعل في علاجها عناها تامل

ادعى عليهم بخلفون فحين عينا ما مات منها فابوا ونحروا من الاعيان فقال للائخرين احلفوا انتم وابوا (ومن كتاب اختلاف رسول الحديث) وروى المعاد منها • أخبرنا يعقوب بن يزيد عن عمار بن عبد الله عن سالم بن عبد الله عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن ابي الطيب قبل زيارته البيت وبعد الجهره قال - سالم فقالت عائشة رضى الله عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدى لاحرامه قبل ان يحرم وطئه قيل ان يطوف بالبيت ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم • اثنى • أخبرنا ابن عيينة عن زياد بن علفقة عن محمد بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والعقل باثبات قال الشافعي رضى الله عنه يعني يعاق • أخبرنا يعقوب بن - مريم كدام عن الوليد بن سريج عن عمرو ابن حريث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والعقل اذاء - مرس قال الشافعي رضى الله عنه يعني فقرأ في الصبح اذ اناك - مرس كورت • أخبرنا ابن - خالد وعبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني محمد بن جعفر اخبرني اوس بن - قيس وعبد الله بن عمر والعماد بن عمر عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستغنى بسورة المؤمن حتى اذا جاز كرموسى وهرون واذا كرم عيسى اخذت النبي صلى الله عليه وسلم - سورة خلف فركم قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك • أخبرنا يعقوب بن - مريم عن ابي يعقوب عن

دون حسین

له يا رسول الله ان الناس قد شق عليهم العباد فعدا بقدم من مابعد العصر فشر وب الناس ينظرون فأفطر بعض الناس وصام بعض فلفه
 أن نأصا صوما فقال أولئك العصاة « قال الشافعي » وفي حديث الثقة عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال خرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقووا العدو وكف قسيل الناس أو أن يفطروا حين
 صمت فعدا بقدم من مابعد فشر ثم ساق الحديث « أخبرنا الثقة عن جعفر عن أنس رضي الله عنه قال سافر نافع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ففنا الصائم من المفطر فلم يبق الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم « أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أبيه عن أيوب عن أبي قلابة عن
 أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل وكانت ثقيف ثدا أسر ثرجلين من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي صلى الله عليه وسلم بالرجلين الذين أسرهما ثقيف « أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن أبي أيوب (١٦٠) الانصاري عن أبي بن كعب قال قلت يا رسول الله اذ جامع أحدنا فاع كل فقال النبي صلى الله عليه وسلم

يفعل ما من المرأة منه
 وليتو صائم ليصل
 « أخبرنا مالك عن
 يحيى بن سعيد عن
 سعيد بن المسيب أن أبا
 موسى الأشعري رضي
 الله عنه أتى عائشة أم
 المؤمنين رضي الله عنها
 فقال لقد شق علي
 اختلاف أصحابي
 محمد صلى الله عليه وسلم
 في أمر إلى أعظم أن
 استقبل به فقالت ما هو
 ما كنت سأل عنه أملك
 فلقى عنه فقال لها
 الرجل يصيب أهله ثم
 يكسل ولا ينزل قالت اذا
 جاوز الختان الختان
 فقد وجب الفسل فقال
 أبو موسى لا بأس

بان يجيروها إلى السلام قال وكانت محنة في أن لا تقتل المرأة على الردة شأرا واه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما في المرأة تزدن عن الاسلام تجبس ولا تقتل وكلني بعض من يذهب بهذا المذهب
 ويحضر تنابجا عن أهل العلم بالحديث فأسألهم عن هذا الحديث فعاتبت واحد منهم سكت عن أن قال
 هذا خطأ والذي يروى هذا ليس بمن يثبت أهل العلم حديثه فقلت له قد سمعت ما قال هؤلاء الذين لا شق في علمهم
 بجديك وقد روى بعضهم عن أبي بكر أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فكيف لم تسمع إليه قال أتى أفاذهت
 في ترك قتل النساء بالقصاص على السنة لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء من أهل دار
 الحرب كان النسمان ثبت له حمة الاسلام أو لى عدوى أن لا يقتلن وقتله أو جعلتهن قيات على أهل دار
 دار الحرب لان الشرك جهم (٢) قال لا قلت ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما زعمت عن قتل الشيخ
 الفاني والاجير مع نسبه عن قتل النساء فان قلت نعم قلت أفرأت شيئا أو تابوا أجروا الردة أقتلته أم
 تدعها لعقل القصاص على أهل دار الحرب فقال بل أقتلها قلت فرجل ارتد فترهب قال فأقتله قلت
 وأنت لا تقتل الرهبان من أهل دار الحرب (٣) قال لا قلت وقسم مال الشيخ والاجير والراهب ولا تقسم مال
 المرتد قال نعم قلت لم لأن المرتد لا يشبه أهل دار الحرب قال ما يشبهه قلت أجل ولئن كنت علت أمه لا
 يشبهه فأردت أن تشبه على أهل الجاهلية تبرع قولك فاذنم أقتل النسمان أهل دار الحرب لم أقتلهم من ثبتت
 له حمة الاسلام يصر هذا إلى قلوبهم يحملهم والعبا الذي قسم وأنت تعلم أن ليس في هذا القول أكثر من
 تعقلهم من هذا الملة فترى بمن المائم الآن يعفو عنه عز وجل ولئن كان هذا اجتباة من نسل إلى العلم
 بالقصاص لجلال القصاص أرايت اذا كان حكم المرتد عندك أن لا تقتل كيف حبسته وأنت لا تجبس
 الحربية انما تسبها وتأخذ مالها وأنت لا تسلم من هذه ولا تأخذ مالها أرايت لو كان الحبس حقا عليها كيف
 عطلت الحبس عن الأمة المرتدة اذا احتاج إليها أهلها أرايت أهل الأمة اذا احتاجوا إليها وقد عرفت نقطتها
 اذا سرت وقتلها أذا قتلت ولا تدفعها إليهم لحاجتهم إليها قال نعم قلت لان الحق لا يعطل عن الأمة كما لا يعطل
 عن الحرة قال نعم قلت فكيف عطلت عن الحبس ان كان حقا في هذا الموضع أوجبت الحرة ان لم يكن

هذا احبا بعدك أبدا « أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني ابراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خارجة
 ابن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم ينزل غسل ثم نزع عن ذلك أي قيل أن يموت « أخبرنا الثقة عن نوس بن يزيد
 عن الزهري عن سهل بن سعد العدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماسن لما شافى أول
 الاسلام ثم رز ذلك بعدوا وأروا بالفضل اذ اس الختان الختان « أخبرنا سليمان بن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري
 رضي الله عنه سأل عائشة رضي الله عنها عن النكاح الختانين فقالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذاق الختانان وأمس الختانان
 الختانان فقد وجب الفسل « أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا قعدتني الشعب الأربع ثم أرق الختان الختان فقد وجب الفسل « أخبرنا الثقة عن الاوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه أو يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الفسل قالت عائشة رضي الله عنها فعلته أنا والنبي صلى
 الله عليه وسلم فأعزلنا « أخبرنا ياقان بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان مع النبي صلى الله عليه وسلم

في بعض أسفاره فاقطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ما فزلت آية التيمم . أخبرنا عن ابن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال تيمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب . أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فزلت آية التيمم فتيمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحورث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يسول فتفتح بجدار ثم تهم وجهه وفذرا به . أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أن أبا ناجد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦١) كان وجعا فامرا بأبكر أن يصلي بالناس فوجد النبي

الحبس حقا قال وقتل هل تعدوا الحرة أن تكون في معنى ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بذل دينه وقتلوه فتكون بذله ذنبها تقتل أو يكون هذا على الرجل دونها فن أمرنا بحبسها وهل رأيت حبسا قط هكذا إنما الحبس لين لك الحد فعد بانك كفرها وإن كان عليها قتل قتلها وإن لم يكن الحبس لها طلم قال فتقول ماذا قلت أقول إن قتلها نصف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أقوله من بذل دينه فاقتلوه وقوله لا يجزى دم امرئ مسلم إلا بدية ثلاث كفر بعد إيمان أو زناه ما أحصاه أو قتل نفس بغير نفس كانت كافر بعد إيمان فخلل معها كما إذا كانت زانية بعد إحصاء أو قاتلة نفس بغير نفس قتل ولا يجوز أن يقام عليها حد ويعطى الآخر وأقول القياس فيها على حكم الله تبارك وتعالى لو لم يكن هذا أن تقتل وذلك أن الله تعالى لا يفرق بينا وبين الرجل في حد «الزانية والزانية فاحلوا كل واحد منهما ما حله» وقال «والذين رموا المحصنات لم يأنوا بأن ينفوا» فاحلوا كل واحد منهما ما حله «فقال المسلمون في الآتي من المحصنات يجلدن ثمانين جلدة ولم يفرقوا بيننا وبين الرجل رمى أذنته فكيف فرقت بيننا وبين الرجل في الحد (قال الشافعي) عفا الله عنه فقلنا له النص عليك والقياس عليك وأنت تدعي القياس حيث تخالفه فقال أما إن أبوسف قد قال فولكم فرغم أن المرتدة تقتل فقلت أرجو أن يكون ذلك خبرا له (قال الشافعي) ما يزيد قوله قولنا قوة ولا خلافه وهنا وقلت لبعض من قال هذا القول قد خالف في المرتدة أيضا الكتاب والسنة في موضع آخر قلت ليس الأحكام لكن أموالهم قال بلى قلت وإنما نقل الله ملك الأحياء إلى رتبهم بعد موتهم لأن الميت لأهلك قال بلى قلت والحق خلاف الميت قال نعم قلت أفرايت المرتدة عتافي دار الإسلام أسيرا أو هاربا ومعتوها بعد الردة أنيس على ملك ماله لا يورث لأنه حي ولا يجزى دينه المؤجل قال بلى قلت أفرايت إذا ارتد بطرسوس وعلق بدار الحرب زناه فترهب أو كان يقاتل ويحزن زناه يسله حي قال لا قلت وإنما ورث الله عز وجل الأحياء من الموق قال إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أختة فانصف ما ترك وهو برثها إن لم يكن لها ولد وقال عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن لهن من ولد فلكن الربع مما تركن قال نعم قلت فكيف دعت أن المرتدة يورث كما يورث الميت ويحل دينه المؤجل وعتق أمهات أولاده ومدبريه في حقوقه بدار الحرب ويحزن على يقين من حياته أثبت كل عليا أن هذا خلاف كتاب الله عز وجل أن ورثت من حي وإنما ورثت الموق والموق خلاف الأحياء في نوريت من حي خلاف حكم الله عز وجل والدخول فيما عتقت من حي حل أنا نزع حكمه قال ومن هو قلت عمرو وعثمان قضيا امرأة المغيرة تدبر أربع سنين ثم تفسد عدة التوفى ثم تنكح والمغيرة من لا يسمع له بك رد وقد

(٢١ - الأم سادس) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم عاشوراء يوما قصوم فربس في الجاهلية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم في الجاهلية فلما أقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الغري بصفه وترك يوم عاشوراء من شأ صامه ومن شأ تركه . أخبرنا عبد الله بن الزهري عن جدي عبد الرحمن قال سمعت معاوية ابن أبي سفيان يوم عاشوراء وهو على التيمم برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج من كهف فسمعت من غير يقول أن عليا وكم بأهل المدينة لقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن مثل هذا ويقول إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذوا نساءهم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا اليوم يقول في صائتي من شأ منكم فليصم . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جدي عبد الرحمن أنه سمع معاوية

ابن أبي شيان عام ١١٦٣ وهو على المنبر يقول يا أهل المدينة أين علماؤكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شأتم فلم يصوم ومن شاء فليفطر * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث يعني ابن سعد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كره فليدعه * أخبرنا ابن عينة أنه سمع عبد الله بن أبي بن بقية يقول سمعت ابن عباس يقول ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوما يتجرى صيامه على الأيام إلا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء * أخبرنا شيبان عن الزهري عن الحسن وعبد الله بن محبوب عن علي قال وكان (١٦٣) الحسن أراضاهما عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال لابن عباس إن رسول الله

يكون الأغلب من هذا أنه مات وقد بفرق بين المرأة وزوجها بأشياء من عجز عن جاعها وغير ذلك فقال للضر وفي ذهابه مفقودا ضر قد يغلب على الظن موته فقاتل الجحوز أن يؤذن لها تنكح بعد مدمته وإن طالت حتى تكون على يقين من موته لأن الله عز وجل إنما جعل عليها العدة بعد موته ثم قلت براك لا متقدم الفقه وقضيت قولك وحده ثورث من الخي في ساعة من نهار وإنما ورث الله عز وجل من الموتي فلو لم ترد على هذا كنت تم تعيب من قول الأمامين شأنا لا دخل في أعظمه منه وأولى بالعيب وقلته أنت زعم أن القول الذي لا كتاب فيه ولا سنة لا يجوز إلا بالضرورة أو قيسا (١) فقولك في المرأة لا تقتل خبر قال لا إلا أنه لا خلق بدار الحرب لم أقدر على قتله ولا استتابته قلت أقرأيت إذا هرب في بلاد الإسلام أتقدم في حال هربه على قتله أو استتابته قال لا قلت وكذلك لو عتبه بعد الردة أو غلب على عقله يعني لم تكن قادرا على قتله ولا استتابته قال نعم قلت فالعلة التي اعتلت بها من أنك لا تقدر على قتله والاستتابته في هذين المعنيين ولا الزاوية مبرأة فيها وحكمك عليه حكم الموتي فلا أسمع قولك مع خلافه الكتاب لا يتناقض وهذا الذي عبت على غيرك أقل منه (قال) وقلته أرايت لو كانت ردته ولو حقه بدار الحرب وجب عليه حكم الموتي أما كان يلزمك لوجبه بعد لحوقه بدار الحرب تأييداً عن غضبي عليه حكم الموتي قال لا أمضي ذلك عليه وقد رجع قلت فردته إذا عتبه ولو حقه لا بوجوب حكم الموتي عليه (قال الشافعي) وقلت لبعضهم أرايت إذا حاكك عليه وهو بدار الحرب حكم الموتي فأعفت أمهات أولاده وسد به وأحللت دينه البعيد الأجل وقسمت ميراثه بين ورثته ثم رجع تأييداً وذلك كانه في أيدي من أخذه وأمهات أولاده والمدمر ونحضوره لم يجوز في حكم مضى إلا أن تردده وتنفذه قال لا قلت فحصل في هذا أيهما شئت أن شئت فهو نافذ وإن شئت فهو مردود قال بل نافذ في سد به وأمهات أولاده ولا يرجعون رقيقاً وفي دينه فلا يرجع إلى أحله وإن وجدته قائماً بعينه لأن الحكم تنفذ فيه وما وجدته في أيدي ورثته ردته لأنه ماله وهو حي فقلته إنما حكمت في جميع ماله الحكم في مال الميت فكيف أنفذت بعضها وردت بعضها أرايت لو قال قائل بل أنفذوا ورثته لأنهم يعدون عليه في حاجته ويرثهم ولا أنفذ لغيره ولا مدمره ولا أمهات أولاده لا يكون أقرب إلى أن يكون أعقل بنيتي شئت وإن كان هذا مما لا يجوز لأحد أن يفتي به (قال) وقلته أليعدو المرتدان يكون كافراً أو مؤمناً قال بل كافر قلت فقد أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف (١) قوله فقولا في المرأة لا تقتل الخ لعله في المرتد لا يقتل لأن الكلام مع الخصم على المرأة فقد انتهى وهو الآن في توريث المرتد لا خلق بدار الحرب كما يدل عليه الجواب وبشيء الكلام تأمل اه معصحه

صلى الله عليه وسلم نهى عن تنكاح المتعة وعن لحوم الجوارح الهلالية * أخبرنا شيبان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود رضي الله عنه يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فارداً إن تخصصي فنهانا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رخص لنا أن نسلخ المرأة إلى أجل بالنسأ * أخبرنا شيبان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيت من الجنازة يقوموا لها حتى تخلطكم أو توضع * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد ابن معاذ عن نافع بن جبير عن معهود بن الحكم عن

علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة ثم جلس * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم النخاع بعد ثلاث قال بعد كذا أو تزودوا وأدخروا * أخبرنا ابن أبي بكير عن كرت ذلك لعمر رضي الله عنهما فقال صدق سمعت عائشة تقول دفن ناس من أهل البادية مقصورة الأضحية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادنوا والناس يتنفقون من ضحاياهم يجعلون منها الولد ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك * قال قالوا يا رسول الله

نهبتنا عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهبتكم من أجل الدافة التي دفت حضرة الاضحى فكلوا
واذبحوا وصدقوا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مات قولون في الشارب
والرائي والشارق وذلك قبل أن تنزل الحدود فقالوا والله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فواحش ما وقعوه وأسوأ السرفة
الذي يسرق صلاته ثم ساق الحديث * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول الرجل في كتاب الله حق على كل من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل والألاعاف
* أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب (١٦٣) رضي الله عنه يا أكرم أن تهلكوا

عن آية الرحمن أن يقول
قائل لا تخدخدني في
كتاب الله فقد رجم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورجنا فوالذي
نفسى بيده لولا أن يقول
الناس زاد عمر في كتاب
الله لكتبته الشيخ
والشيخة إذا زنيا
فأرجوها للثقة وأفاد
قرأناها * أخبرنا مالك
وابن عينة عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله عن أبي هريرة
وزيد بن خالد وزاد
سفيان ونبل أن رجلا
ذكر أن ابنه زاني امرأة
رجل فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا قضين بينكما بكتاب
الله فخلد ابنه مائة وغربه
عاما وأمر أن يسألان
يغدو على امرأة الآخر
فان اعترفت فارجها
فاعترفت فرجها
* أخبرنا عبد الوهاب

ورث المسلم من الكافر قال قد كانت ثبتت له حرمة الاسلام قلت أفترأيت لومات بعض ولده وهو
مرتدا أو رثته منه قال لا لانه كافر قلت ما بعدك والله يصلحنا وأياك من أن تنف على تصحيح قول
نفسك أو تتبع السنة أن زعمت أن حاله أن ثبتت له حرمة الاسلام حال المسلمين في أن يورث بعد ذلك فكذلك
ينبغي له أن يرث وإن زعمت أن انتقاله عن الاسلام منعه ذلك ثم حول حكاه حتى صرت نقله وتجعله في أسوأ
من حال المشركين والمحاربين لأن ذلك أن تدعهم من القتل وليس لك تركه منه فكيف ورثته منه مسلما وكافر
(قال الشافعي) رحمه الله فقال أو قال بعض من حضره عن يقول بقوله أو هما إنما أخذنا بهذا أن عليا رضي الله
عنه قتل مرتدا أو أعطى ورثته من المسلمين ميراثه فقلت له سمعت من أهل العلم بالحديث منكم من يزعم أن
الحفاظ لم يحفظوا عن علي رضي الله عنه قسم ماله بين ورثته من المسلمين وتخاف أن يكون الذي زاد هذا غلط
وقلت له أرايت أصل مذهب أهل العلم أليس إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يكن في أحد معه حجة
قال لي قلت فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لأرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف خالفته (قال
الشافعي) رحمه الله فقال فعله أراد الكافر الذي لم يكن أسلم فقلت له أفترى في الحديث دالة على ذلك قال قد
يحتمل قلت فإن جاز هذا لم يجز إلا بان يكون المرتد يرث ولده وزوجه لوماتوا مسلمين وهو في رذته ويكون
حكمه حكم المسلمين في الميراث قال ما أقول بهذا قلت أجل ولأن تحول الحديث عن ظاهره بغير دالة فيه
ولا في غيره عن الحديث عنه ولو جاز جاز أن يقال هذا في أهل الأوثان من المشركين خاصة فاما أهل الكتاب
فيرثهم المسلمون كما يركون نساءهم قال فانما قلت ذلك لشيء رويته عن علي رضي الله عنه ولعل عليا قد علم
قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أفلمت عليا رضي الله عنه روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فتقول
قد رواه ولم تنقل ذلك إلا بعلم قال ما علمت قلت فبممكن أن يكون علي رضي الله عنه لم يسمعه قال نعم وهو ثبت أنه
لا يكون ذهب عليه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له ليس بثابت عن علي رضي الله عنه وقد كنتم نواحيه إلى أنه ثابت
فلم يكن لك فيه حجة وبعد عليك بأكثر من يحتج فان كانت فيها حجة لزم ما عازمت به بلزمت وغيرك وإن
لم يكن فيها حجة استدلت على أنك لم تجز شيئا يجوز الحجة قال وما هو قلت روي عن معاذ بن جبل رضي الله
عنه أنه ورث مسلما من كافر أحسبه ذميا وروى عن معاوية أنه ورث المسلم من الكافر ولم يورث الكافر من
المسلم لانه بلغه أن رجلا منعهم من الاسلام أن يجرموا موارث آبائهم وأعجب مسروق بن الأجدع وقاله غيره
فقال رثهم ولا يرثونا كما يحل لنا سواهم ولا يحل لهم نساؤنا وروى عن محمد بن علي رث المسلم الكافر وعن سعيد
ابن المسيب وفي هذا المعنى قول معاذ بن جبل وهو يجوز عليك أن يقال لم يذهب عليه قول النبي صلى الله عليه
وسلم وفيه معه من سببنا وغيرهم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ما عازمت أنه يحتمل من أن يكون

عن ونس عن الحسن بن عباد يعني ابن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر
جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطان الرقاشي فلا أدري
أدخله عبد الوهاب بينهما فترك من كتابي حين حوله وهو في الأصل أولا والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني * أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه * أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حبان عن
محمد بن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال لا يحل دم امرئ
مسلم الا من أحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس * أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عنه

عن حدثه أن وعيد الله بن عبد الله بن العدي عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن برضاعة يطرح فيها الكلاب والحضيض فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الماء لا ينجسه شيء * أخبرنا بن عيينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج بإسناد لا يخفى ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجس وفي هذا الحديث بقول جابر قال ابن جريج وقد رأيت قلال هجرة القلعة تسع قرينين وأقرب وشأ * أخبرنا مالكا عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعمش عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦٤) نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الضحى

حتى تطلع الشمس
* أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
لا يتحرى أحدكم كيف
عند طلوع الشمس
ولا عند غروبها
* أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن
يسار عن عبد الله
الصنابحي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال إن الشمس تطلع
ومعها قرن الشيطان
فاذا ارتفعت وأرقها
إذا استوت فارقها فاذا
الت فارقها وإذا دنت
فغروب فارقها وإذا
سربت فارقها ونهى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة في
ثلث الساعات * أخبرنا
مالك عن ابن شهاب
عن ابن المسيب

الحكم على بعض الكافرين دون بعض فنورث المسلم من الكافر الكتاني كما يحل لنا نسألوهم قال لا يجوز إذا جاء الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يؤخذ بحمله ولا يترك إلا بدلالة عنه أو من روى الحديث عنه وقد يذهب على معاذ وغيره بعض حديثه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له ألقماراً يترك ترى أن ذلك الحجة في شيء إلا الزم مثله أو أكرهته ثم زعمت أنه ليس بحجة فلا يمنع ذلك من العودة لثله فان كان هذا ما أقول أو أسكت عن أن يحتاج وان كان هذا عسداً أن تلبس على جاهل فهذا أسوأ حالاً فيما بينك وبين الله عز وجل ولعله لا يسعك ذلك وقد أدخلت عالماً كثيراً من أهل الغفلة والاستعمال بأن يكونوا مفتين في خلاف كثير من الكتاب والسنة فقال منهم قائل فهل روي في ميراث المرتد شاعن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الكافر لا يرث المسلم وكان كافر في السنة كفاية من أن ماله مال كافر ولا يرثه فأما هو في وقدرى أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما يزيد بن ثابت رضي الله عنه يسألهم عن ميراث المرتد فقال لا يث المال (قال الشافعي) يعني أن أنه في (قال الشافعي) رحمه الله فقال فكيف حسنت قلت المال ثلاثة أشتاف صدقة وغنية قوتل عليها وليس بواحد من هذين وفي قسمته في سورة الحشر بان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة والأربعة الأخاس جماعة هل التي قال فقال بعضهم فان من أصحابكم من زعم أن ابن خطل ارتد فقتله النبي صلى الله عليه وسلم ولم تنع غنم ماله فقلت له أنتم تنسبون أنفسكم إلى الصبر على المناظرة والنصفه وتنسبون أصحابنا إلى الغفلة وأماهم يسلكون طرق المناظرة فكيف صرت إلى الحجة بقول واحد هو أصحابه عندكم كما تنصف قال أفعلت أن صلى الله عليه وسلم غنم مال ابن خطل قلت ولا علمته ورثته المسلم ولا علمته مالا أقرأت أن جاز أن تؤمن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغنمه لأنه لم يرعته أنه غنمه لا يجوز لأحد أن يتوهم أن النبي صلى الله عليه وسلم غنمه قال نعم ولا يجوز واحد منهم ما يجوز لثالث أن يقول لم يكن له مال ثم لو أجزت التوهم جاز أن يقال كان مال فغنم بعضه قال لا يجوز هذا قال فقد زعم بعض أصحابك أن رجلاً ارتد في عهد عمر رضي الله عنه ولحقه الحرب فلم يتعرض لرماله ولا عثمان بعده وإنما لا تعرف هذا ثابتاً عن عمرو لا عن عثمان ولو كان خلاف ذلك وأما قلنا أشبه قال فكيف قلت أنت زعم أن إذا لحق بدار الحرب قسم ماله وتروون عن عمرو عثمان أنهم لم يسموا وتقول لم يتعرض له وقد يكون يدي من وقته أو يكون فغنم من هو في يده ولم يبلغه موته فيأخذ (قال الشافعي) فقال منهم قائل فكيف قلت إذا ارتد أحد الزوجين لم يفسخ النكاح الاضحية العدة فقلت أنه في معنى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت إذا كان الزوجان الوثنيين متساكين فأسلم دهما فخرم على الآخر قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم متبني بثينة المرأة من الزوجين أن تحض بعد تها قبل

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن الصبح فصلاها بعد ما طلعت الشمس ثم قال من نسي الصلاة
فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري * أخبرنا سفيان عن عمرو يعني ابن دينار عن نافع بن جبير عن
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ففرس فقال أأر جمل صالح يكون بالنسيلة لا ترد عن
الصلاة فقال بلال أيا رسول الله قال فاستند بلال إلى الرحلة واستقبل الفجر فلم يفرغ من الأجر الشمس في وجوههم فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك قال فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتي الفجر
ثم أقاد وأشيا ثم صلى الفجر * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن بابه عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنعن أحد طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار
 * أخبرنا مسلم بن خالد بن عبد الحميد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معاذة لا يخالفه وزاد عطاء يا بني عبد
 المطلب أو يا بني هاشم أو يا بني عبد مناف * أخبرنا فضيل بن عبد الله بن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة قال قدم معاوية المدينة فبينما هو على
 المنبر إذ قال يا كثر بن الصلت أذهب إلى عائشة أم المؤمنين فسلها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر قال أبو سلمة
 فذهبت معه وبعث ابن عباس عبد الله بن الحارث بن نوفل معنا فقال أذهب فاسمع ما تقول أم المؤمنين قال فجاءها فسألها فقالت له عائشة
 لا علم لي ولكن أذهب إلى أم سلمة فسلها قال فذهبت معه إلى أم سلمة رضي الله عنها فقالت (١٦٥) دخل على رسول الله صلى الله

عليه وسلم ذات يوم
 بعد العصر فصلى عندي
 ركعتين لم أكن أراه
 يصليهما فقلت يا رسول
 الله لقد صليت صلاة

لم أكن أراك تصليها
 فقال اني كنت أصلي
 الركعتين بعد الظهر
 وانه قدم علي وقد بنى نيم
 أو صدقة فشقوني عنهما
 فهما هاتان الركعتان
 * أخبرنا فضيل بن عبد
 الله بن قيس عن محمد بن
 إبراهيم التيمي عن جده
 قيس قال رأى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأنا أصلي
 ركعتين بعد الصبح فقال
 ما هاتان الركعتان يا قيس
 فقلت اني لم أكن صليت
 ركعتي الصبح ففكت
 عنه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم * أخبرنا
 مسلم بن خالد عن ابن
 جريج عن هشام بن
 عروة عن أبيه أن يحيى
 ابن حاطب حدثه قال

ان يسلم الآخر منهما اسلاما بدلالة عنه ممن روى الحديث كان هكذا المسلمان متنا محكين ثم أحدث أحدهما
 ما حرره على الآخر فان رجح قبل مضى عدة الزوجة كان على أصل النكاح كما كان الحريان قال فهل خالف هذا
 من أصحابك أحد فقلت أما أحد يكون قوله حجة فلا أعلمه وأصحابي عندك كما علمت فامسألتك عن قول من
 لا تعتد بقوله وأفتك وأخالفك

(اصطدام السفينتين والفارسين)

(أخبرنا) الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم الفارسان لم يسبق أحدهما صاحبه بأن يكون
 صادما فإنه معاورهما فصارهما نصفين كل واحد منهما على عاقلة صادمة من قبل أن كل واحد منهما في الظاهر
 مات من جنابة نفسه وجنابة غيره فترفع عنه جنابة نفسه ويؤخذ له جنابة غيره وهكذا فرساها الآن نصف
 قيمة فرس كل واحد منهما في مال صادمه دون عاقلة وهكذالوا أن عشرة رموم بالمجنبي أو عرادة فوقع الحجر
 عليهم معا فقتل كل واحد اضمن عواقل التسعة تسعة أعشار دية الميت من قبل أنه مات من فعلهم وفعله فلا
 يعقلون فعله ويعقلون فعل أنفسهم قال وهكذا لو كان اثنان فرسا عنجنبي فرجع الحجر عليهما فمات أحدهما
 ضمنت عاقلة الباقي منهما نصف دية الميت الملسة فيه قبلها قال ولو ماتا معا ضمنت عاقلة كل واحد منهما
 نصف دية الآخر وهكذا هذا الباب كله وقبسه قال وإذا اشتراك في الجنابة من عليه عقل ومن لا عقل عليه
 ضمن من عليه العقل وطرح حصته من لا عقل عليه كما رصفنا في الانسان مجنى على نفسه هو وغيره فترفع
 حصته وبقي على غيره ومثل الانسان والسبع مجنبا على الانسان فيموت والجنابة خطأ من الجنابي فنصف
 عقل المجنى عليه على عاقلة الجنابي وحصته السبع مجنبا (قال الشافعي) فإن كانت سفينتان اصطدمتا
 فأنكسر تافكان لا يضمن كل واحد من أهل السفينتين المصطدمتين صرفها عن صدم الأخرى وجهه من
 الوجوه ولا حال من الأحوال لا باضرار بها ولا بركبائها أو بلاضرار بها ولا بركبائها قال القول في
 الفارسين يصطدمان فإن كان لا يكتهم ذلك بحال من الأحوال أبدافاضعا هدر قال وإذا كان في السفينة
 أجرا يعملون فيها علم لا عرف بسببه فإن كان رب السفينة معهم فأمرهم بذلك العمل ولأشئ فيها الأرب
 السفينة فلا شيء على الذين سدوها ولا على رب السفينة وإن كان فيها شيء لغيره فإن كان مأمرهم به عند أهل
 العلم بالجر من صلاح السفينة ونجاتها لم يضمن ولم يضمنوا وإن كان من غير صلاحها ضمن في قول من يضمن

(١) قد انفرد بعض النسخ هنا زيادة تراجم تقدم بعضها ولكن المترجم له غير السابق فيكون التكرار لنفس
 الترجمة لا للترجم له فأنبتاها كما ترى

نوف حاطب وأفتى من صلى من رقيقه وصام وكانت له أمة نوبية قد صلت وصامت وهي أعمية لم تفقه فلم ترعها لا يجلبها وكانت نيا
 فذهبا إلى عمر رضي الله عنه فحدثه فقال عمر لأنت الرجل لا يأتي بخير فأرعه ذلك فأرسل اليها عمر فقال أحبت فقالت نعم من مر عوش
 بدرهمين وإذا هي تستهل بذلك لا تكتمه قال وصادف علدا وعمانا وعبد الرحمن بن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع
 فقال علي وعبد الرحمن بن عوف قد وقع عليها الحد فقال أشيروا علي يا نعمان فقال قد أثار عليك أخوالك فقال أشيروا علي أنت فقال أراه تستهل
 به كأنها لا تعلم وليس الحد الأعلى من علمه فقال صدقت والذي نفسي بيده ما الحد الأعلى من علمه فجلدها عرماة وغرماها ما * أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عن الضب فقال لست بأكله ولا يحرمه * أخبرنا فضيل بن

عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس «قال الشافعي رضي الله عنه» أشك أقال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد أو عن ابن عباس وخالد بن الوليد أنهم قد خلا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بصب مخوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم عابر بدان يأكل فقالوا هو صب بارسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقالت أحرار هو قال لا ولكنه لم يكن بارض قومي فأجبتني أمهاته قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة (١٦٦) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأزال

أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل

* أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه قال لا يكره مني منع الصدقة ليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها يعني منعهم الصدقة * أخبرنا الثقة عن محمد بن إمام عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن

الأجير ومن ضمن الأجير ضمن صاحب السفينة إذا كان أخذ عليها أجرا ولم يضمن الأجر لأصاحب السفينة ما هلك من قبل أنهم بامرهم ففعلوا ولو كان رب الطعام مع الطعام فأمرهم بذلك الفعل لم يضمنوا أنهم ففعلوا بامرهم في واحد من القولين قال وإن كان في السفينة أجرا وليس فهاجرهم ففعلوا هذا الفعل فمن ضمن الأجير ضمنهم ومن لم يضمن الأجير لم يضمنهم إلا فيما فعلوا مما ليس فيه صلاح لها فيكون ذلك جنائية يضمنونها

(مسئلة الحجام والخائن والبيطار)

(أخبرنا ربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل أن يحجمه أو يحتن غلامه أو يسيطر دابته ففعلوا من فعله فإن كان فعل ما يفعل مثله مما فيه الصلاح للفعل به عند أهل العلم بذلك الصانع فلا ضمان عليه وإن كان فعل ما لا يفعل مثله من أراد الصلاح وكان عالما به فهو ضامن وله أجر ما عمل في الحالين في السلامة والعطب * قال أبو محمد * وفيه قول آخر إذا فعل ما لا يفعل فيه مثله فليس له من الأجر شيء لأنه متعذر والعمل الذي عمله لم يؤمر به فهو ضامن ولا أجر له وهذا أصح القولين وهو معنى قول الشافعي قال الشافعي ولا أعلم أحدا ممن ضمن الصانع يضمن هؤلاء وإن في تركهم يضمن هؤلاء لما وجهه من لا يضمن الصانع الحجة عليهم لأنهم إذا ألقوا الضمان عن لم يعد من هؤلاء لمهم الغاؤه عن لم يعد من الصانع وما علمت أني سألت أحدا منهم ففرق بينهما بأكثر من أن قال هذا أذن للصانع فقلنا كذلك ذلك أذن للصانع وما وجدت بينهما فرقا إلا فرقا خطرنا بالي فقد يفرق الناس عما هو بعدهم وأغض وما هو بالفرق اليين وذلك أن ما كان فيه روح قد يموت بفقد الله عز وجل لا من شيء عرفه الآدميون فلما عالج هؤلاء فيه شغفات لم يكن الظاهر أنه مات من علاجهم لأنه عكن أن يموت من غيره فلم يضمن من قبل أنه ما ذنونه فيما فعل وغير ذنوي الأرواح ما صنع إنما جعل أتلافه بشئ يحد منه فيه الآدميون أو يحدث يرى ومن فرق بهذا الفرق دخل عليه أن يقال فأنتم لو كنتم هؤلاء متعدين جعلتم ما أتوا بهذا الفعل والكان يمكن غيره فكذلك كان ينبغي أن تقول في الصانع كلهم (قال) وإذا استأجر الرجل الرجل أن يجتره خبرا معلوما في تنوير أو قرن فاحرق الخبر نزل أهل العلم به فإن كان خبره في حال لا يجتره مثلها باستيقاد التنوير أو شدة جتره أو تركه تركا لا يترك مثله فهذا كله تعد يضمن فيه بكل حال عند من يضمن الأجير ومن لم يضمنه وإن قالوا الحال التي خبر فيها والتي ترك فيها العمل الذي عمل فيه صلاح لا فاسد لم يضمن عند من لا يضمن الأجير وضمن عند من يضمن الأجير (قال) وإذا استودع الرجل الرجل أمانة من قوارير فأخذها المستودع في يده ليجز في منزله فأصابه شيء من غير فعله فأنكسر لم يضمن وإن أصابه بفعله فخطأ أو عا مد أقبل أن يصير إلى البيت أو بعدما صار إليه فهو له ضامن

أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نعت جنشا أمر عليهم أميرا وقال فإذا ألفت عدوا من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال أو ثلاث خصال شئت علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك وأقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما علىهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأعلمهم أنهم كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله كاجري على المسلمين وليس لهم في شئ إلا أن يتخادعوا مع المسلمين فإن لم يجيبوا فادعهم إلى أن يعطوا الخزيه فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقاتلهم * أخبرنا إسحاق بن عمار عن ابن عمر بن دينار عن جابر بن عبد الله عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأزال أقاتل الناس حتى يشهدوا عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذهم من مجوس هجر * أخبرنا إسحاق بن عمار عن أبي سعيد

(مسئلة)

ابن المرزبان عن نصر بن عاصم قال قال فرعون نؤفل الانجبي على ما توخذنا الجزية من الجحوس وليسوا بأهل كتاب فقام اليه المستورد فأخذ بلبسه فقال باعدوا الله تطعن على أبي بكر وعمر وعلى أمير المؤمنين يعني علا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب إلى القصر فخرج عليهم على رضى الله عنه فقال اتدأ لحاسا في نعل القصر فقال على رضى الله عنه أنا أعلم الناس بالجحوس كان لهم علم بعلونه وكتاب بدرسونه وان ملكهم سكر فوقع على ابنته وأخته فاطلع عليه بعض أهل ملكته فلما صحوا وايقظون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل ملكته فقال تعالون ديننا خير من دين آدم فقد كان آدم يتبع بنينه بناته فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرغ من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم (١٦٧) وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال أقبلت أركبا على أنان وأنا يومئذ قد راقت الاحلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس فررت بين يدي الصف وزلت فأرسلت حارث بن ربعي ودخلت الصف فلم يتحرك ذلك على

مسئلة الرجل يكرى الدابة فيضربها فتوت

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أكرى الرجل من الرجل الدابة فضر بها أو كبها بلجام أو ركضها فماتت سئل أهل العلم بالكوب فإن كان فعل من ذلك ما يفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل في الكعب والضرب مثل ما يفعلونها عند ما فعله فلا أعد ذلك خرقه ولا شيء عليه وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه عوض يكون عتله تلفا وفعله في الموضع الذي لا يفعل في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعدد والمستعير هكذا كان صاحبه لا يريد أن ينهته فإن أراد صاحبه أن يضمنه العارية فهو ضمن تعدي أو لم يتعد فأما الرأض (١) فإن من شأن الرأض الذي يعرف به إصلاحهم الدواب الضرب على جلهمان السير والجل عليهم من الضرب أكثر مما تفعل الركاب غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالرأض أصلا وتاديب الدابة بلا عاتق بين لم يضمن إن عبت وإن فعل خلاف هذا كان متعديا ضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكتري في ركوبها إذا تعدى ضمن وإذا لم يتعد لم يضمن «قال الربيع» قوله الذي ناخذ في المستعير أنه يضمن تعدي أو لم يتعد لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله (قال الشافعي) والرائع إذا فعل ما للراءع أن يفعلوه مما لإصلاح الدابة وما يفعلها أهل الماشية جواشي أنفسهم على استلحاحها وما أذا را ومن يفعلها جواشيهم ممن يلى رعيها كان عندهم صلاحا لا تلفا ولا خرقه يفعلها الراعي لم يضمن وإن تلف وإن فعل ما يكون عندهم خرقه فتلّف منه شيء يضمنه عندهم لا يضمن الاجير ومن ضمن الاجير ضمنه في كل حال

جناية معلمي الكتاب

«أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ومعلم الكتاب والادمين كلهم مخالف لراي البهائم وصناع الاعمال فاذا ضرب احدهم هؤلاء في استصلاح المضروب أو غير استصلاحه فتلّف المضروب كانت فيه دية على عاقلة ضاربه ولا يرغ عن أحد أصاب الادمين العقل والقود في دار الاسلام الا الامام يقيم الحد فإن هذا أمر لازم ولا يحل له تعطيله ولو عزر فتلّف على يديه كانت فيه الدية والكفارة وإن كان يرى أن التعزير جائز له وذلك أن التعزير بأحد من حدود الله تعالى وقد كان يجوز تركه ولا يأن من تركه فيه ألا ترى أن أموارنا قد فعلت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت غير حدود فلم يضرب فيها منها الغلول في سبيل الله وغير ذلك

(١) قوله فإن من شأن الرأض الخ في العبارة قبلاقة نشأت من تحريف الناس غالبا والمقصود منها أن الرأض من شأنهم ضرب الدابة لجلها على السير أكثر مما تفعل الركاب غيرهم الخ فتأمل

قال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله * أخبرنا مالك عن سعد بن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تحبل لأمراه تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الأمع ذى حرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول لا تخطون رجل بامرأه ولا يحبل لأمراه أن تسافر إلا ومعها ذو حرم فقام رجل فقال يا رسول الله اني أكتنبت في غزوة كذا وكذا وإن امرأتني انطلقت حاجة فقال انطلق فاجيب بامرأتك * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعد عن أبي سلمة أنه سمع عائشة رضي الله عنها تقول إن كان ليكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أصومه حتى يأتي شهبان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلع • أخبرنا عثمان أوما قال عن ابن شهاب عن جدي بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثنا عن النعمان بن بشير أن أباة أتته الخديجة بنت خويلد فقالت أتتني بنتي هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك تحلت مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرجعه • قال أبو العباس • وكان هذا عند أصحابنا كلهم مالك فذلك جعلته بالث • أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن الحسن بن مسلم عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل لواهد أن يرجع فيما وهب إلا والوالدين ولده • أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاتيبة ريرة فقالت أتتني على نزع أواق في كل عام أوقية فأعطيني (١٦٩) فقالت لها عائشة أن أحب أهلنا أن

أعدها لهم عندتها ويكون ولاؤك لي ففعلت فذهبت ريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فجاءت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنها التي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم خذنها واشترط ليهم الولاء فإن الولاء إن أعنت ففعلت عائشة رضي الله عنها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فما بال رجال بشرطون شر وطالب في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو

وبين الامين الذي أخذما استؤمن عليه بلا جعل أو يقول قائل لا ضمان على أجبر بحال من قبل أنه اغايض من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه أماما على أن لا ينفقه كما يأخذ سلفا فيكون مالا من ماله فيكون ان شاء ينفقه وورثه • وأما مستعير على الانتفاع بما أعير فيضن لاه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لنفسه صاحبه فيه وهذا من معاصي على المسلف والمعير وغير يادقه والصانع والاجير من كان ليس في هذا لمعنى فلا يضمن بحال إلا ما جت يده كما يضمن المودع ما جت يده وليس بهذا ضمانا لغيره ولا لأثر يبعث عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقدرى فيه من غير وعي رضي الله عنه ما ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولوثت عنهما الزم من يثبته أن يضمن الاجرا من كانوا فيضن أجرا لرجل وحده والاجير المثل والاجر على الحفظ والرجوع لوجع المتاع والاجير على الشيء يضعه لأن عمر رضي الله عنه أن كان ضمن الصانع فليس في تضمنه لهم معنى إلا أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجرا على ما ضمنوا فكل من أخذ أجرا فهو في معناه من كان على أن يطلب كرم الله وجهه ضمن القصار والصانع وكذلك كل صانع وكل من أخذ أجرا وقد يقال للرعي صناعته الرعية وللعمال صناعته العمل للناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أو لا من التضمن أو ترك التضمن ومن ضمن الاجير بكل حال فكان مع الاجير ما قلت مثل أن استعمله الشيء على ظهره أو استعمله لشيء في بيته أو غير بيته وهو حاضر لاله أو وكيل له بحفظه فلف مال به أو وجه ما تلف به إذا لم يجز عليه جان فلا ضمان على الصانع ولا الاجير وكذلك ان جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمن على الحاني ولو غاب عنه أو تركه فبغ عليه كان ضمانه من أي وجه ما تلف وإن كان حاضرا معه فعمل فعله على قتل بئس العمل وقال الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعذر العمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعدت بينهما بئس أو لا يضمن بينهما فإذا كانت البئس مثل عدلان من أهل تلك الصناعة فإن قال هكذا يعمل هذا فلا يضمن وإن قال لا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدي ما كان قل أو كثر وإذا لم يكن بيته كان القول قول الصانع مع بئس ثم لا ضمان عليه وإذا سمعتي أقول القول قول أحد قلت أقوله الأعلى معنى ما يعرف إذا ادعى الذي أجعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول قوله ومن ضمن الصانع فيما يبيع عليه في جان على ما يده فأنلفه فرب المال بالخيار في تضمن الصانع لأنه كان عليه أن يؤديه إليه على السلامة وإن ضمنه رجعه الصانع على الحاني أو تضمن الحاني فإن ضمنه لم يرجع به الحاني على الصانع وإذا ضمنه الصانع فأقلس به الصانع كان أن يأخذ من الجار وكان الحاني في هذا الموضع كالجمل وكذلك لو ضمنه الحاني فأقلس به الحاني رجعه به على الصانع إلا أن يكون أراكل واحد منهما عند تضمن الآخر فلا يرجع به والصانع في كل حال أن يرجع به على الحاني إذا أخذ من الصانع وليس

(٣٢ - الام سادس)

باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وأتم الولاء لي أعنت • أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد الله بن عمر عن عائشة مثله • أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم بن علي بن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب بكبين ملحين • أخبرنا عثمان بن عبد الرحمن بن جدي بن سعيد بن السب عن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يخطي فلا يمس من شعره ولا من بشرته • أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي ذؤيب عن ابن أبي ذؤيب عن عمران بن بشير بن محرز عن سالم بن مولى النضر بن قال خرج جامع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة وكانت تخرج بأبي حتى يصلي بها قال فأتى عبد الرحمن بن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن أسبع

الوضوء فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار يوم القيامة * أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار * أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسفروا بالصبح فإن ذلك أعظم لأجوركم وقال للأجر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كن نسائمن المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم وهن متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى أهلهن ما يعفرنهن أحد من الغلس * أخبرنا سفيان (١٧٠) عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين * أخبرنا سفيان عن عاصم بن كلب قال سمعت أبي يقول حدثني وأبنا حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى منكبيه وإذا ركع وبعد ما يرفع رأسه قال وأبنا حجر قال رأيتهم يرفعون أيديهم في السرائس * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه قال سفيان ثم قفمت الكوفة فلفقت

الحق أن يرفع يديه على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تكاثر الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن والكيل وانقصا وتصادقا على أن يرب المال والكيل والكيل قلنا في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة هل يزدن ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا فإيمانهم تدخله آفة وإن قالوا نعم قد يزد وينقص قلنا في النقص أن يرب المال قد يمكن النقص كما نرى من أهل العلم بلا حيازة ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا إن كنت أحلفنا لك أن المال ما خال ولا تعدى شيء أفدست ما علمنا من لائسنا عليه وقلنا لعمري في الزيادة كما قلنا رب المال في النقص أن كانت الزيادة قد تكون لأمر حادث ولا زيادة ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة فإن لم تدعها فهي لرب المال ولا كراهة فيها وإن ادعيتها وأقرب المال ما له تمام ولم نعلم لك الفضل إلا بأن تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذه وإن كانت زيادة لا يزدن ما علمنا من لائسنا عليه وقلنا في الزيادة لا يدعها رب المال فإن كانت لك نخذه وإن لم تكن لك شجعناها كمال في بدله لا مدعيه وقلنا الورع أن تأكل ما ليس لك فإن ادعاه رب المال وصدقته أنت الزيادة وعلمه كراهتها وإن كنت أنت الكيل للطعام بأمر رب الطعام ولا يملك معك قلنا رب الطعام هو مقرير هذه الزيادة فإن ادعيتها فهي لك وعليك في المكلة التي أكثرت عليها ما حيت من الكراهة وعليك البين ما رزيت أن يحمل لك الزيادة ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قبل بملك الذي جعله من له متعديا لأن ترضى بأن تأخذ في موضع فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراهة عليك بالعدوان وإن قلت رزيت بأن يحمل لك المكلة بكر ما علمنا وما زاد فصاحبه فالكره في المكلة ما زوى الزيادة وأسد والطعام لك وله كراهته في كله فإن كان نقصان لا ينقص مثله فالقول نعم كالقول في المسئلة الأولى فإن رأى نضمن الجمال ضمنه ما نقص عن المكلة لا يدفع عنه شيئا ومن لم يرضه لم يضمنه وطرح عنه من الكراهة بقدر النقصان والله أعلم

﴿باب خطا الطبيب والامام بؤب﴾

أخبرنا إسماعيل بن سليمان قال قلت لشافعي رضي الله عنه فأتقول في الرجل يضرب امرأته الناشئة فتوق على يديه فموت والامام يضرب الرجل في الأدب فموت أو في حد فموت أو أوتلحان يؤتى على يديه فموت أو الرجل يأمر الرجل بقطع شئ من جسده فموت أحد من هؤلاء في شئ من ذلك أو المأمور بؤب الصبي والرجل بؤب بنيه فموت وما أشبه ذلك قال الشافعي أصل هذه الأشياء من وجهين يكون علم في أحدهما العقل ولا يكون علم في الآخر العقل فأما ما لا يكون فيه من ذلك عقل فما كان لا يحمل للامام الأخذ عنه عاقبه به فإن تلف المعاقب منه لم يكن على الذي عاقبه به شيء والمقيم عليه ما جوفه وذلك مثل أن يرى وهو بكر فجعله

يزد بضعته يحدث بها وزاد فيه ثم لا يعود قلنا أنتهم لقنوه قال سفيان هكذا سمعت يزيد يحدثه ثم سمعته بعد يحدثه هكذا وزاد فيه ثم لا يعود * قال الشافعي رضي الله عنه ذهب سفيان إلى أن يعطى بنفي هذا الحديث ويقول كأنه لقن هذا الحرف الآخر قلنا ولم يكن سفيان يرى زيد بالحفظ كذلك * أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين الطنج عن هلال بن يساف قال أخذ يدي يزيد بن أبي الجعد فوقف على شيء بارقة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا ابن عبيد الله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمر أن يعيد الصلاة * أخبرنا مالك عن يحيى بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام صنعت له فأكل منه ثم قال فؤء وأفلا صلى لكم أنس فقامت إلى حصير

عن معمر عن الزهري عن
كثير بن عبد الله بن عبد

المطلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين . أخبرنا شيخان عن أحمد بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الانصاري قال انكسف الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انكسف الشمس لموت ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكفان لولا أحد ولجأته فلما رأيت ذلك فافزعوا إلى الصلاة . أخبرنا شيخان عن سليمان الاحول يقول سمعت طائفا يقول خفت الشمس فصرنا ان علس في صفقر من مستركات ثم أربع جدات . أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر الانصاري عن أبي بن موسى عايشة المومنين عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم وهو واقف على الباب وأنا جامع بارسل اللهاني أصبح جنباً وأنا بار يد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا بار يد الصوم فأغسل وأصوم ذلك اليوم . أخبرنا مالك عن سفيان

مولي أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أضر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أبي المؤمنين عائشة وأمسكتم فقلنا نعمان عن ذلك فقال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهب معي حتى دخلنا على عائشة فرضي الله عنها فلم عليها عبد الرحمن فقال يا أم المؤمنين أنا كنا عند مروان فذكر له أن أبا هريرة قال من أصبح جنباً أضر ذلك اليوم فقالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أنزب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال عبد الرحمن لا والله فقالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا (١٧٣) على أم سلمة رضي الله عنها فأسألتها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان

فقال له عبد الرحمن فقالنا فآخبره فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد تكذب دأبى الباب فلأتين أبا هريرة فلتضربه بذلك فركب عبد الرحمن وربيت معي حتى أتينا أبا هريرة فحدثت معي عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة لا علمي بذلك إنما أخبرني به خبر آخرنا فكان ثنا سفي مولى أبي بكر عن

أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه * أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى

بعضهم لا يبلغ العقوبة كذا أو يقول بعضهم لا يردقها على كذا وفي مثل معنى الراي الرجل يؤذي امرأته لأنه كان له أن يدعوها وكان الترتل خيرا له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد الاذن بضرب من لن يضرب خيارك وكان الضارب إذا كان الترتل خيرا له أو لم يكن أن كان تلف على المضروب لأنه عايد للضرب الذي به التلف في الحكمين الراي الذي لم يعقد أن يضرب المرمي (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل من شيء يسهو سوي هذا فهذا مكنتي به وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجه ما من أحد يموت في حد فأجدي نفسى منه شأنا لحق قتلته إلا المجد وفي الخبر قاله شيء أحد ثناء بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه دنيته لا أدري قال في بيت المال أو على الذي حذوه شاك الشافعي (قال الشافعي) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى امرأته شيء بلغه عن هذا فغضب فأسقط فاستشار عمر في سقطها فقال له على رضي الله عنها كلمة لا أحفظها أعرف أن معناها أن عليه الدية فأمر عمر عمار رضي الله عنها أن يضربها على قومه وقد كان لعمر أن يبعث وألام أن يحذف في الخبر عند العامة فلما كان في البعثة تلف على المعوث بها وأعلى ذى يطنها فقال علي وقال عمران عليه مع ذلك الدية كان الذي زاهم ذهبوا إليه مثل الذي وصفنا من أن لي أن أرى على أن لا يتلف أحد برمي فذهبوا والله أعلم إلى أنه وإن كانت الرسالة فليعلمه أن لا يتلف بها أحدا فإن تلف ضمن وكان المأثم مرفوعا

(الجميل المصول)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال حكى محمد بن الحسن قال قال أهل المدينة إذا صال الجلي على الرجل فأقام بينه وبينه عليه وأنه ضربه عند صاله فقتله وأقرعه فلا جناح عليه وإن لم يكن بينه الاقوله ضمن وقال أبو حنيفة يضمن في الحالين لأنه لا جناح له عليه محل دمها ولا جرحها وقال محمد بن الحسن وغيره من يقول قوله فهو لا قد جعته وحكيت ما حضري فيه وكذا قالوا في واحد ما قتلته له ما فقال ما تقول فهو لا يختلف فيه قلت أقول بما حكيت عن أصحابنا أنهم قالوا قال فما محتمل فيه قلت إن الله عز وجل منع دعاء المسلمين إلا بمحبتها وإن المسلمين لا يختلفوا فيما علمت أو من علمت قوله منهم أن مسلما أو أرق في الموضوع الذي لا ينبغي منه باب أغلقه ولا قوة في شتمه ولا مهرب لا يمنع منه وكانت تمنع منه التي أدفع عنى إرادته على أنما يضربه بسلام خضري سيف أو غيره كان لي ضربه بالسيف لا يمنع حرمي التي حرم تعالى عليه انتهاكها فإن أقي الضرب على نفسه فلا عقل على ولا قود ولا كفارة لا في فعلت فعلا بما حالي فلما كان هذا في المسلم هكذا كان البعير أقل حرمة وأصغر قدرا وأولى أن يجوز هذا فيه قال أبو البعير لا يقتل المسلم إن قتل قتل قلت ما خالفك في هذا فإن

رجلا يجتمع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال وهو أخذ يدي أضر الحاجب والمجروح * أخبرنا صفوان عن يزيد بن أبي زعوت زياد عن مضم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجتمع مجرم صائغا * أخبرنا صفوان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكب وهو حلال قال عمرو وقتل لابن شهاب أن يجمل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس * أخبرنا صفوان عن أيوب بن موسى عن نبيه عن وهب عن أبيان بن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحرم لا يشك ولا يخطب * أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه عن وهب أحد بني عبد الدار عن أبيان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يشك الحرم ولا يشك ولا يخطب * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابارافع وولاه رجلا من الانصار فروما سمينة والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة . أخبرنا
 سعد بن مسلة عن اسمعيل بن ابي عمير عن سعد بن المسيب قال وهل فلان ماتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة او هو حلال
 . أخبرنا عفان بن عبد الله بن ابي ريد يقول سمعت ابن عباس يقول اخبرني امة نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم قال انما
 الربا النسبة . أخبرنا عبد الوهاب بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار عن رجل آخر عن عباد بن الصامت رضي الله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح
 بالملح الا سواء عينا بعين يابا يذول لكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب (١٧٣) والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر
 بالملح والملح بالتمر يابا

كف شتم ونقص
 أحدهما البر أو الملح
 وزاد أحدهما زاد
 أو زاد فقد أدى
 . أخبرنا مالك بن
 موسى بن أبي عيسى عن
 سعد بن يسار عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال الدينار بالدينار
 والدرهم بالدرهم لا فضل
 بينهما . أخبرنا مالك
 عن نافع عن أبي سعيد
 الخدري أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا تبعوا
 الذهب بالذهب الا مثلا
 بمثل ولا تشعروا بعضه على
 بعض ولا تبعوا الورق
 بالورق الا مثلاً بمثل
 ولا تشعروا بعضه على
 بعض ولا تبعوا غائبا
 منها بشيء . أخبرنا
 مالك بن أبي عامر عن عباد
 بن الصامت رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تبعوا الدينار
 بالدينار ولا الدرهم

زعمت انهما يجتمعان فيه وانما جعت بينهما حيث اجتمعا وفرت بينهما حيث افترا وانما قلت المسلم في الحال
 التي وصفت اراد فيها الخيانة فقال ما قتله الا بخيانة ولولا الخيانة ما حل الدم قتله فهل تكون الارادة بخيانة
 قال نعم قلت فما تقول فيما لو ارادني خال بني وبينه نهر او خندق وانكسرت رجله او يده او جسيه ما بس
 وهو بردي الا انه لم يثنني حبني هو يسد ولا سلاح كان يحل لي قتله قال لا قلت ولو كان بحيث يثناني
 فقلت بسلامة حتى صار غير قادر على التحمل لي قتله قال لا قلت ولو جرحته جرحا يمنعه من قتلي وهو بردي
 اكان يحل لي قتله قال لا قلت ولو ارادني ولم يكن في يده ما يقتلني به كان يحل لي قتله قال لا قلت واسمعت
 من يدالي حالات زعم انهم فيها كلهم محرم فلو كنت انما ابحث عنه بالارادة فقط انتبعت ان تسبح دمه في هذه
 الحالات كلها قال فما بي شيء ابحث دمه قلت نعم الله تعالى ما حرم الله تعالى ان يتهدى في فلاة اجد ما نعا
 لدى الاضربة ضربه وانما صار الى الحال التي لا يقدر فعلى قتلي فدمه محرم لانه لم يفعل فعلى دمه انما فعل
 فعلى محله لدمه فان كان في منعه حقه فهو امله بنفسه وان لم يكن فيه حقه لم يحل لي قتله بعد امان
 من ان يقتلني وكذلك في الحالات التي وصفت لك قبل ان اضربه فلو صار الى حال امتنع فها منه بغير ضربه
 لم يحل لي ضربه وكذلك الجمل اذ لم اقدر على دفعه الا بعد ما دفع به المسلم من الضرب ضربه وان انت الضربة
 على نفسه وان صار الى الحال التي اتته فيها على نفسي لم يحل لي ضربه ولو ضربته فقتله غرمت شتمه فلم
 اعجب بخيانة انما الخيانة الفعل لا الارادة ولكن ابحث المنع حرمتي وكذلك المجنون وكذلك الصبي والله اعلم

(الاستحقاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اعترف الرجل دابة في يد رجل والمعرفة في يده بنكر ولا ينكر ولا
 يعرف كافي المعرفة في يده فان جابلية انما دابته لا يعلمون ناع ولا وهب اوقالوا ليسع ولم يهبط فليس ذلك
 مما نزيه شهادتهم وانما ذلك على العلم اختلف صاحب الدابة بالله ان هذه الدابة ما خرجت من ملكه بوجه من
 الوجوه . دفعتم اليه واذا اسلف الرجل عبدا في طعام او ثوبا او عرضا او دنانير او دراهم او ما كان مباحا
 ما اسلف من ذلك بطل البيع لان الثمن العين الذي اسلفه ولا يختلف في ذلك الدنانير او دراهم باعها وهو لا عليها
 وهذا في بيع الاعيان فمن باع عينا او اشترى بعين وشراؤه بالعين بيع العين فاحقق تلك العين انتقص
 البيع واذا باع صفة من الصفات مضبوطة فقصها المشتري فاستحق لم ينتقص البيع وذلك ان البيع لا يقع
 على تلك العين واذا وقع على شيء مضبوط بصفة في ذمة البائع كالدين عليه ولا يبرأ منه هو ابدا لان البيع صاحبه
 فكما استحق شيء بصفة جزم عليه حتى يستوفي تلك الصفة واذا صرف دنانير باعها بدينار او دراهم باعها

بالدرهمين . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب وابي سلمة بن عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم
 يقسم فاذ اوقت الحد ودفلا شفعة . أخبرنا الشافعي عن معمر بن الزهري عن ابي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مثله او مثل معناه لا يخالفه . أخبرنا سعد بن سالم أخبرنا ابن جريج عن ابي ابيز عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال الشفعة فيما لم يقسم فاذ اوقت الحد ودفلا شفعة . أخبرنا الشافعي قال وان عفان أخبرني عن ابراهيم بن مسيرة
 عن عمرو بن السمير عن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما احق بشفقه . أخبرنا مالك بن انس عن عبد الله بن ابي بكر عن
 ابيه عن عمه انها سمعت عائشة رضي الله عنها وذكر لها ان عبد الله بن عمر يقول ان الميت لعذب بكاء الى الخي فقال عائشة اما له لم يكن

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في مرط بعضه على وبعضه عليه وأما الخاضع . أخبرنا سفيان عن عاصم بن أبي الجود عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال كان سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة قبل أن تأتي أرض الحبشة فيرد علينا وهو في الصلاة فلما رجعنا من أرض الحبشة أتته لا سلم عليه فوجدته يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ما قرب وما بعد فسلمت حتى إذا قضى صلاته أتته فقال إن الله جل ثناؤه يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث الله أن لا تسلموا في الصلاة . أخبرنا مالك عن أبي الربيع الصنعاني عن محمد بن يسير عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصرف من اثنين فقال ذواليدن أقصرت الصلاة أم نبيت بارسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذواليدن فقال الناس نعم فقام رسول الله (١٧٥) صلى الله عليه وسلم فصلى اثنين

آخرين ثم لم يركب فوجد
مثل حصوده أو أطول ثم

(الاشربة)

رفع ثم كبر فجد مثل
حصوده أو أطول
ثم رفع . أخبرنا مالك
عن داود بن الحصين عن
أبي سفيان مولى نبي
أحد قال سمعت أبا
هريرة رضي الله عنه
يقول صلى لنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلاة
العصر فلم يركعتين
فقام ذواليدن فقال
أقصرت الصلاة أم
نبيت بارسول الله
فأقبل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الناس
فقال أصدق ذواليدن
فقالوا نعم فقام رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ماتين في الصلاة ثم
جد بمعدنين وهو
جالس بعد التسليم
. أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن خالد الخذاء
عن أبي قلابة عن أبي
المهلب عن عمار بن
حصين قال سلم النبي
صلى الله عليه وسلم في

(أخبرنا إسماعيل بن سالم قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام . وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي لمعة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيع فقال كل شراب أسكر فهو حرام . وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر فقال لا خير فيها رزى عنها . قال مالك عن زيد بن أسلم عن أبي السكرة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم ينسها منها رزى عنها في الآخرة . أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال كنت أسي أباطحة الانصاري وأبي بن كعب وأبا عبيدة بن الجراح شرابا من فضخ وعمر فجاهم أت فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة بأنس فم إلى هذه الجرافة كسرها فقال أنس فمقت إلى مهراس لنا ففصرتها بأسفلها حتى تكسرت . أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحق عن معبد بن كعب بن مالك عن أمه وقد كانت حملت القليلين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليلطين وقال أنبذوا كل واحد منهما على حدته . أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن ابن أبي أوفى قال قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الخمر الأخضر والأبيض والآخر . أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحمول عن مجاهد عن عبد الله بن عروون العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأوعية قيل له ليس كل الناس يجدونها فأذن لهم في الخمر غير المرفت . أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي لمعة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا في الداء والمرفت قال ثم يقول أبو هريرة وأجنتوا الخنثاء والنقر . أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يقول سمعت أنسا يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الداء والمرفت أن يتنذ فيه . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا تميم الجذاني سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيع فقال كل مسكر حرام . أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينيله في سفاهة فأن لم يكن تدرس من حجارة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازبه قال عبد الله بن عمرو فأقبل نحوه فأصرف قبل أن بلغه فالتماذا قال قالوا نهى أن يتنذ في الداء والمرفت . أخبرنا مالك عن الصلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتنذ في الداء والمرفت . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتنذ في الداء والمرفت جميعا

لأنه كان من العصر ثم قام فدخل المحرقة . فقام الخمر باق رجل بسط البدن فنادى بارسول الله أقصرت الصلاة فخرج مضطجعا رداءه
فقال فأخبرني تلك الركة التي كان ترك لم يركب ثم جد بمعدنين ثم سلم . أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال لما
اتهى الرسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أهل يربوعنة فأقام خمس عشرة ليلة كلما رفع رأسه من الركة الأخيرة من الصبح قال سمع الله أن
جدد بن مالك الحد القهم ففعل قد كدعاه طويلا ثم كبر فجد . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركة الثانية من الصبح قال اللهم آمين الزيدني الوليد وسلمني هشام وعباس بن أبي
ربيعه والمضعفين بكه اللهم أشهد وطائفتي على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم

ابن عبد الله وروى قال عن أبيه وروى عنه قاله قال قال عمار بن الجهم وحدثت وحلقتم فقد حلق لكم كل شيء حرم عليكم إلا النساء والطيب قال سالم وروى قاله عائشة أنها طبخت رسول الله صلى الله عليه وسلم لآحرامه قبل أن يحرم وحلقه بعد أن رجم الجمر وقيل أن زور اليتيم قال سالم رضى الله عنه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تنبع * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعبي بن جهم أنه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم جارا وحشيا هو الابن أو بوزان فردته عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهه قال إنك زودت علي الأناجر * أخبرنا سالم وسعيد بن سالم عن ابن جريح وأخبرني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله النخعي عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري رضى الله عنه (١٧٦)

أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طرق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم فرأى جارا وحشيا فاستوى على فرسه فقال أصحابه أن ينالوه سوطه فأووا فأنه لم يرحمه فأووا فأخذ رجمه فشد على الجمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم فلما أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم سأله عن ذلك فقال أتناهى طعمة أطمعكموها الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الجمار وحشي مثل حديث أبي النضر إلا أن في حديث زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحمه شيء * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أي عمرو عن المطلب بن حنبل عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم الصديق في الإحرام حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم * أخبرنا من جمع سليمان بن أبي عمير عن رجل من بني سلمة عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراودى عن عمرو من الدراودى وسليمان بن أبي يحيى * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

والمر والزهر جميعا أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عباس عما يصير من الغيب فقال ابن عباس رضى الله عنه ما أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية من خبر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما علمت أن الله تعالى كرمهم ما قال لا فصار إنسانا إلى جنبه فقال سمعته روى عنه أنه أن يبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الذي حرم شرها حرم بيعها ففتح فم المراتين حتى ذهب ما فيها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا باع خراف فقال قاتل الله فلا باع الخراف وما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله الهذلي وحرمت عليهم الشحوم فمداها وباعوها أخبرنا سفيان عن أبي الجوزية الجرمي قال قال لأول العرب سأل ابن عباس وهو مستند ظهره إلى الكعبة فسأله عن الباذق فقال سبق محمد صلى الله عليه وسلم الباذق وما أكره فهو حرام أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا من أهل العراق قال والله إننا نتبع من غير الخيل والعنب فنصهره نخران فيبيعها فقال عبد الله أني أشهد الله عليكم ولا تسكنه ومن سمع من الجن والإنس أني لا آمرهم أن يتبعوها ولا يتبعوها ولا تعصوها ولا تعصروها ولا تقوها فأنها رجس من عمل الشيطان أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كل مسكر حرام أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وعن سلمة بن عوف بن سلامة أخبراه عن محمود بن لبيد الأنصاري عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين قدم الشام شكاه أهل الشام وباء الأرض ونفلهوا وقالوا لا يصلحنا إلا هذا الشراب فقال عمر أشربوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل فقال رجال من أهل الأرض هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر فقال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأتوا به عمر فادخل فيه عمر أصبعه ثم رفع يده فقتلها بقطر فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الأبل فأمرهم عمر أن يشربوه فقال له عبادة بن الصامت أحلتها والله فقال عمر كلا والله اللهم إني لا أحل لهم شيئا حرمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئا أحلتها لهم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج عليهم فقال إني وجدت من فلان ربح شراب فزعموا أنه شرب الطلاء وإني سألت عمالهم أن كان يسكر جلدته فخلده عمر الحد تاما أخبرنا سالم بن خالد عن ابن جريح قال قلت لعطاء بن رباح الشراب فقال عطاء إن ربح لتكون من الشراب الذي ليس به بأس فإذا اجتمعوا جميعا على شراب واحد فسكر أحدكم جادوا جميعا الحد تاما (قال الشافعي) وقول عطاء مثل قول عمر لا تخلفه لا يعرف الأسكار في الشراب حتى يسكر منه واحد فعمل منه أنه مسكر ثم يجلد الحد على شربه وإن لم يسكر صاحب قيسا على الجمر أخبرنا سفيان عن الزهري عن السائب بن زيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج على جنازة فسمع السائب يقول إني وجدت من عبيد الله وأصحابه

من لحمه شيء * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أي عمرو عن المطلب بن حنبل عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم الصديق في الإحرام حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم * أخبرنا من جمع سليمان بن أبي عمير عن رجل من بني سلمة عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراودى عن عمرو من الدراودى وسليمان بن أبي يحيى * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي زيد عن أبيه قال أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى شيخ من بني زهرة كان يسكن دارنا فذهبت معه إلى عرفة - أنه عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال أما الفرائض فلفلان وأما النطومة فلفلان فقال ع - ريع ابن الخطاب رضي الله عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفرائض * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد وذكر حديث المتلاعنين فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها فإن جاءت به أجمع أدمع العينين عظيم الألتين فلاما لا الله صدق وإن جاءت به أجركا نه وجرة فلا أراه الا كاذبا فاجتبه على التمت المكروه * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعد ابن المسيب وعبد الله بن عبد الله أن النبي (١٧٨) صلى الله عليه وسلم قال إن جاءت به أميغر سبطا فهو لز وجهها وإن جاءت

به أديع جعدا فهو للذي يتهمه فاجتبه أديع * أخبرنا عبد ابن سالم عن ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان * أخبرنا مسلم بن خالد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمان * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نصر والأبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رزها أمسكها وإن خطئها ردها وصاعا من تمر

الوليمة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال اتان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف بالبيعة العرس وكل دعوة كانت على أملاء أو نفاس أو ختان أو حادس ووردى الهارجل فاسم الوليمة يقع عليها ولا أرخص لأحد في تركها ولو تركها لم ينل إلى أمه عاص في تركها كما بين في وليمة العرس وإن قال قائل وهل يتركها ولا هيا بك عند حادث سرور ومن حق المسلم على المسلم أن يسره قبل قد يجتمعان في هذا ويجمع في هذا أن يعمل الرجل عند غير حادث الطعام فبعد عليه ولا أحب أن يتخلف عنه ويفترق في أبي لم أعمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة على عرس ولم أعلمه أو لم على غيره وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن عوف أن يولم ولو بشاة ولم أعلمه أمر بذلك أظنه قال أحدا غيره حتى أولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفية لانه كان في سفر بسوق وعمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان المدعو صاعا اجاب الدعوة وبارك وانصرف ولم يحتج عليه أن يأكل وأحب أن لو فعل وأفطران كان صومه غير واجب إلا أن يأذن قبل وبعد لهب الوليمة (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن أبا عبد الله عن أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فبارك وانصرف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة سمع عبد الله بن أبي بريق يقول دعا أبي عبد الله عن عرقاته فأسر ووضع الطعام فدع عبد الله بن عمر يده وقال خذوا سم الله وقبض عبد الله يده وقال في صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم عن ابن جريج (قال الشافعي) لا أدري عن عطاء أو غيره قال جازول ابن صفوان إلى ابن عباس وهو يعالج زمزم يدعو أصحابه فأمرهم فقاموا واستغفروا وقال إن لم يعفني جنته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قدر الرجل على اتان الوليمة لم يكن له عذري في تركها شذ الزحام أو قل لأعلم الزحام يمنع من الواجب والذي يجب ذلك عليه من قصد صاحب الوليمة قصده بالدعوة فأما من قال له رسول صاحب الوليمة قد أمرني أن أؤذن من رأيت فكتبت من رأيت أن أؤذن فليس عليه أن يأتي الوليمة لأن صاحب الوليمة يقصد قصده وأحب أن لا يأتي ومن لم يدع نهما فأكل لم يحل له ما أكل إلا بان يحل له صاحب الوليمة وإذا ادعى الرجل إلى الوليمة وفيها المعصية من السكر أو الخمر أو ما أشبه ذلك من المعاصي الظاهرة نهاهم فأنحو ذلك عنه والام أحله أن يجلس فإن علم قبل أن ذلك عندهم فلا أحله أن يجيب ولا يدخل مع المعصية وإن رأى صورافي الموضع الذي يدعى فيه ذوات أو واح لم يدخل المنزل الذي تلك الصور فيه إن كانت تلك منصوبة لا توطأ فإن كانت توطأ فلا بأس

* أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال أن ردوا صاعا من تمر لا سمر * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يستوفى وقال ابن عباس برأه ولا أحب كل شيء إلا مثله * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي النبال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلقون في التمر السنة والستين

والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم وأولى أجل معلوم ، أخبرنا الثقة عن أيوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع مالي عندي ، أخبرنا مسلم عن ابن أبي حنبل عن عطاء وطاوس أحبه قال وبجاءهده والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمن بكافر ، أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عداه له عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عداها في كتابه وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل ويكالا الأسير ولا يقتل مسلم بكافر وفي موضع آخر ولا يقتل مؤمن بكافر (١٧٩) ، أخبرنا سفيان عن الزهري عن

حرام بن سعد بن محبة
أن محبة سأل النبي
صلى الله عليه وسلم
عن كسب الخيام فنهاه
عنه فأمر بزل بكلمه حتى
قال أطلعهم ورققت
واعلفه فأنخلت
، أخبرنا مالك عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن محبة عن أبيه
أنه استأذن النبي صلى

أن يدخله وإن كانت صوراً غير ذوات أو واح مثل صور الشجر فلا بأس أنما المنهى عنه أن يصور ذوات
الارواح التي هي خلق الله وإن كانت المنازل مستترة فلا بأس أن يدخلها وليس في الشجر شيء كرهه أكثر
من السرف وأحب إلى الرجل إذا دعاه الرجل إلى الطعام أن يجيبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى إلى ذراع لقبلت ولو دعتني إلى كراع لأجبت (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى أبا طلحة
وجامعة معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير أومة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ودعت امرأة سعد بن الربيع
النبي صلى الله عليه وسلم ونفران أمهجهما فأناها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن دعت فأكلوا عندها (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإنى لأحفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاب إلى غير دعوة في غير أومة

(صدقة الشافعي رضي الله عنه)

هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في حجة منه وجواز من أمره وذلك في صفر سنة ثلاث
وما تين إن الله عز وجل رزقاً بالحسن بن محمد بن إدريس ما لا فأخذ محمد بن إدريس من مال ابنه أبي
الحسن بن محمد أربع مائة دينار حياضاً حياضاً ما تفضل وضما محمد بن إدريس لابنه أبي الحسن بن محمد بن
إدريس ، وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس
بثلاثة أبعده منهم وصيف أشقر خصي يقال له صالح وصيف نوبي خباز يقال له بلال وعبد فراني قصار
بدي سألما وبائة شقرة تدعى فلانة وقضهم محمد بن إدريس لابنه أبي الحسن من نفسه وصار وأمن مال
ابنه أبي الحسن وخبر جوام من ملك محمد بن إدريس ، وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق
على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس بجميع حليه وهو مسكبان وملحجان وخلخالان وفلاذة كل ذلك
من الذهب وبمثل هذا حلي من الورق وقضه له من نفسه ودفعه إلى أمه تقبضه له وتحفظه عليه وصار كل
ما تصدق به محمد بن إدريس على أبي الحسن بن محمد ما لا من مال أبي الحسن بن محمد ، وأشهد محمد بن
إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق (١) بمسكنه الذي يحيط ثنية كدى من مكة قاله دار منيرة على يسار
الخارج من مكة في شعب محمد بن إدريس وهما المسكن اللذان أحدهما المسكن الذي فضاء دار محمد بن
إدريس العظمى أحدهما المسكن الذي بناه محمد بن إدريس إلى جنب المنزل الذي يعرف

(١) قوله بمسكنه الذي الخ لعله بمسكنه اللذين كما يرشد إلى ذلك بقية الكلام تأمل

أحجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم حجة أبو طيبة فأعطاه صاعين وأمر ماله أن يخففوا عنه من ضريبة وقال إن أمثل
مائدتين به الحجام والقط الجري لصيانكم من العذرة ولا تعذبوهم بالغير ، أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن
ابن عباس ، وأخبرنا سفيان أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال أحجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للحجام اشكموه ، أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السنة على المدعي وأحبه
قال ولا تسقته ، قال والبن على المدعي عليه ، أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار عن
سهل بن أبي حمزة أن عبد الله بن سهل ومحبته بن ميعود خرا إلى خير فنفرا فالحاجتهما فقتل عبد الله بن سهل فأنطلق هو وعبد الرحمن

أخو المقتول وهو بصة من سعد الرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر والله قتل عبد الله بن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تحلفون حسين عينا وتسحقون دم قاتلكم وأصاحبكم فقالوا يا رسول الله لم ننسده ولم نخسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبتركم يهوديتم مني بما قالوا يا رسول الله كيف نقبل أيمان قوم كفار فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم عقله من عنده قال بشير بن
 يسار قال سهل لقد ركتني فريضة من تلك الفراض في مرسدنا (ومن كتاب الطلاق) أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن
 جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس إنما كانت الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تحمل واحدة
 وأبي بكر وثلاث من أمانة عمر فقال (١٨٠) ابن عباس نعم أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن مجاهد

قال قال رجل لآل
 عباس طلفت امرأتى
 مائة قال تأخذ ثلاثا
 وتدع سبعا وتسعين
 * أخبرنا مالك عن
 هشام بن عروة عن
 أبيه قال كان الرجل
 إذا طلق امرأته ثم
 ارتجعها قبل أن
 تنقضى عدتها كان
 ذلك له وإن طلقها ألف
 مرة فعد رجل إلى امرأته
 له فطلقها ثم أمهلها
 حتى إذا شارفت انقضاء
 عدتها ارتجعها ثم طلقها
 وقال والله لا أدركها
 ولا يتجلى لي أبدا فأنزل
 الله تعالى الطلاق مرتين
 فامسك بمعروف أو
 تسريح بإحسان
 فاستقبل الناس الطلاق

جبار بن محمد وذلك المنزل أحد حدوده كدى وحده الثاني الرحبة التي بصفاء دار محمد بن ادریس العظمی
 والحد الثالث طريق شعب محمد بن ادریس والحد الرابع طريق الشعب العظمی الى ذی طوی والمسكن الثاني
 سقايف حجارة تحيرتها وخمرتها على رأس الجبل الذي فيه الخزانة الصغيرة وهذا المنزل الذي يعرف بفلان بن
 عبد الجبار والمنزل الذي يعرف بعرو المؤذن تصدق محمد بن ادریس بهذين المسكنين بجميع حقوقهما
 وأرضهما وبناهما وعامهما وطرقهما وكل حق هو لهما ما داخل فهما وخارج منهما على ابنه أي الحسن بن
 محمد بن ادریس صدقة محرمة لا تساع ولا تورث حتى يرثها الله الذي يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين
 مالك أبو الحسن من منافعهما ما عاين من منافع الصدقات المحرمات ما عاش أبو الحسن بن محمد بن ادریس
 لاحق فيها لاحد معهما حتى تفتق أم أبي الحسن بن محمد فاداعقت أم أبي الحسن بن محمد بن ادریس كانت أسوة
 في هذين المسكنين فإذا انقضت أم الحسن فهذان المسكن ولدا أبي الحسن بن محمد وولد الذكور والاناث
 الذين بعد ذنب آبائهم اليه ما تناسلوا وحدثهم أم أبي الحسن بن محمد معهم لها حظ واحد منهم حتى توفت
 فإذا انقضت أم الحسن وولد وولد فهذان المسكن لأم أبي الحسن حتى تنقض فإذا انقضت فهذان المسكن
 لفاطمة وزينب ابنتي محمد بن ادریس وولدان ولد محمد بن ادریس بعد هذا الكتاب شرعاه سواء تناسلوا
 ولا يكون هذان المسكن لاحد من ولد محمد بن ادریس ولا وولد وولد لآل أبي الحسن بن محمد ولا وولد وولد من الاناث
 الا بتنازع وذنب أبيه الى محمد بن ادریس وأولى أبي الحسن بن محمد بن ادریس فإذا انقضت فهاذان المنزلان صدقة
 على آل شافع بن السائب فإذا انقضت فاعلى من حضر مكة من بني المطلب بن عبد مناف فإذا انقضت فاعلى
 الفقراء والمساكين وابن السبيل والحاج والمغتر وقد دفع محمد بن ادریس هذين المسكنين الى أجد بن محمد
 ابن الوليد الأزرق فهما يبدله لآل أبي الحسن بن محمد لمن سعى معه وبعده وأخرجهما محمد بن ادریس من
 ملكه وجعلهما على ما شرط في هذا الكتاب لآل أبي الحسن بن محمد ومن سعى معه وبعده شهد في إقرار محمد
 ابن ادریس بموافي هذا الكذب وعلى أن آل الحسن بن محمد المولود بمصر متصدق عليه بموافي هذا الكتاب
 على ما شرط فيه فيه صغير يلى محمد بن ادریس أبوه القبض له والاعطائه وما يلى الأب من ولده الصغار

البحيرة والوصيلة والسائبة والحام

أخبرنا الرازي ببيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة
 ولا وصيلة ولا حام فلا يتحمل الامام جعل الله ذلك نافذا على ما جعله وهذا ابطال ما جعلوا منه على غير طاعة
 الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كانوا يجرون البحيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويحمون

جدبنا من يومئذ من
 كان منهم طلق أو لم يطلق
 * أخبرنا شافيان عن
 الزهري عن عروة عن
 عائشة رضي الله عنها

أنه سمعها تقول جاءت امرأته فاعة يعني القرظي الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند
 رفاعة فطلقني فبنت طلاق فترجعت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هذه البنت فبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال تريدان أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تدوق عسلتي وتدوق عسلته وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعد بن
 العاص بالباب ينتظران يؤذن له فنادى بأبى بكر ألا تسمع ما تكبره هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا عبد المجيد بن
 عبد العزيز عن ابن جريج أخفى أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أيمن يسأل ابن عمر وأبوزبير ببيع كفتري في رجل طلق امرأته
 حائضا فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

ذئ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فلما راجعها فردها على ولم ير هاشيا فقال اذا ظهرت فطلق اوليسك . اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فلما راجعها لم يسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر ثم ارشاه امسك وان شاء طلق قبل ان يمر ذلك العدة التي امر الله عز وجل ان يطلق لها النساء . اخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج انهم ارسلوا الى نافع باؤونه هل حبست تطليقا بن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم (ومن كتاب العتق) . اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد قوم عليه فية (١٨١) العدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والاقتد عتق منه ما عتق . اخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن ابيه رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايمان عبد كان بين اثنين فاعتق أحدهما اتين فاعتق أحدهما نفيه وان كان وسرا فانه بقوم عليه بأعلى القيسة أو يمينه عدل لبست بوكس ولا شطط ثم يغرم لهم هذا حصته . اخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج اخبرني قيس بن سعد انه سمع مكحول يقول سمعت ابن المسيب يقول اعنتت امرأة أو رجل ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيره فأتى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأقرع بينهم فاعتق ثلثهم قال الشافعي رضي الله عنه كان ذلك في مرض العتق الذي

الحام على غيره معان سمعت كثيرا من طوائف العرب يحكون فيه فتجتمع حكايتهم على أن ما حاكموا منه عندهم من العلم العام الذي لا يشكون فيه ولا يمكن في مثله الغلط لأن فيما ذكرنا أنهم سمعوا ما هم يحكونه عن عوام من كان قبلهم فكانت حكوا بحجة من على حكاية أن قالوا الجيرة النافعة تنتج بطوننا فيشك ما لها هذا منها ونحني بسبلها ويحلب لبنا في البطحا ولا يستحزون الانتفاع بلبنا ثم زاد بعضهم على بعض فقال بعضهم تنتج خسة بطون فتجبر وقال بعضهم وذلك اذا كانت تلك البطون كلها انا وانا والسائبة العبدية بقية الرجل عند الحادث مثل البر من المرض أو غيره من وجوه الشكر أو أن يتدنى عتقه فيقول قد أعتقتك سائبة يعني سبتك فلا تعود دالي ولألي الانتفاع ولأنك كالأبعد دالي الانتفاع عليك ثم زاد بعضهم فقال السائبة وجهان هذا أحدهما والسائبة أيضا يكون من وجه آخر وهو البعير يبيع عليه صاحبه الحاجة أو يبتدئ (٢) الحاجة أن يسيه فلا يكون عليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مذاهبهم في هذا كما في ما صنعوا وأنه كالتعق قال والوصيلة السائبة تنتج الأبطن فإذا ولدت آخر بعد الأبطن التي وقولها قيل وصلت أباها وزاد بعضهم تنتج الأبطن الخمسة عناقين عناقين في كل بطن فيقال هذه وصيلة تصل كل ذي بطن بأخيه معه وزاد بعضهم فقال قد يوصلونها في ثلاثة أبطن ويوصلونها في خمسة وفي سبعة قال والحام الفحل يضرب في ابل الرجل عشرين فتخلى ويقال قد جنى هذا ظهره فلا ينفعون من ظهره بشئ . وزاد بعضهم فقال يكون لهم من صلبه وما أنتج من آخر من صلبه عشرين من الابل فقال قد جنى هذا ظهره قال وأهل العلم من العرب أعلمهم بغير ما نعت من أهل التفسير وقد سمعت من أهل التفسير من يحكي معنى ما حكيت عن العرب وفيما سمعت من حكايتهم ناصدا ودلالة من أخبارهم أنهم كانوا يجرون الجيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصلة ويحمون الحام على وجوه جمعها أن يكونوا مؤذنين بما صنعون من ذلك حقا عليهم من نذر نذروه فوفوا به أو فعولوه بل نذرهم أو بحق وجب عليهم عندهم فأدوه وكان عندهم إذا فعلوا ما راجح من أموالهم عما فعلوا فيه مثل خروجهما أخرجوا إلى غيرهم من المالكين وكانوا يرجون بدائه البركة في أموالهم ويأولون به عندهم مكرمة مع التبرر عما صنعوا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان فعلهم يجمع أموراً منها أمر واحد برى الأخلاق وطاعة الله عز وجل في منفعة ثم شرطوا في ذلك الشيء شرطاً ليس من البراءة فالبر ورد الشرط الذي ليس من البر وهو أن أحدهم كان يعتق عبده سائبة ومعنى يعتقه سائبة هو أن يقول أنت حر سائبة فكما أخرجت من ملكي وملكتك نفسك فصار ملكك لا يرجع إلى مجال أبداً فلا يرجع إلى ولاؤك كما لا يرجع إلى الملك فكان العتق جائزاً في كتاب الله عز وجل بدأه ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عند عوام المسلمين وكان الشرط بأن العتق سائبة لا يثبت ولأوه لمعتقه شرطاً مطلقاً في كتاب الله تبارك

ما فيه . اخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً من الانصار أوصى عند موته فاعتق ستة عمال له وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة عمال له وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة . اخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم اجرح هاجبار . اخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حرام ابن سعد بن جحيفة أن ناقة للبراء بن عازب رضي الله عنه دخلت حائطاً فقوم فأفدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفدت الموائم بالليل فهو ضامن على أهلها . اخبرنا أيوب بن سويد حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن حرام

ابن محصة عن البراء بن عازب أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل من الانصار فادست فيه ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحواظ حفظها بالثار وعلى أهل الماشية ما شئتهم بالليل * أخبرنا عبد العزيز بن الرارودي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يحجج ثم أذن في الناس بالتحجج فادرك الناس بالمدينة يخرجوا معه فخرج فأنطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنطلقنا لأنعرف إلا الحج وخرجنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا نزيل عليه القرآن وهو يعرف تأويله وأما فعل ما أمر به فقد نامكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى (١٨٣) ما استدرت ما سمت الهدى ولجعلتها عمرة * أخبرنا سفيان بن عمار

وارأه بن مبررة أنهم جمعوا طاروا يقول خرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسيح جنا ولا عمرة ينظر القضاء قال فتزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة وأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فقال لو استقبلت من أمرى ما استدرت لما سمت الهدى ولكي يلدت رأيي وسقت هديي وليس لي محل الإيجل هدى فقام إليه سراق بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم اعمرنا هذه لعائننا هذا أم لا بل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال فدخل على من بين

وتعالى بقوله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام والله تعالى أعلم لانا بنان قول الله جل وعلا ولا سائبة لا يحتمل الامعنين أحدهما أن العباد إذا اعتق سائبة لم يكن رايك لم تكن البعيرة والوصيلة والحام على ما جعل مالكهما من تبعها وتوصيلها وأوجابها ظهورها فلما أبطل الله جل ذكره شرط مالكها فيها كانت على أصل ملك مالكها فبطل أن يقول مالكها ما قال (قال الشافعي) فان قال قائل أفنتجدي في كتاب الله عز وجل في غير هذا بيان أن الشرط إذا بطل في شيء أخرجه انسان من ماله بغير عتق بني آدم رجوع إلى أصل ملكه قيل نعم قال الله عز ذكره اتقوا الله وذروا ما بيني وبينكم وقال عز وجل وان يتبعكم فلكن رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وفي الإجماع أن من باع بعافا سدا فالبايع على أصل ما كان لا يخرج من ملكه إلا الواسع فيه صحيح والمرأة تنكح نكاحا فاسدا هي على ما كانت عليه لا زوج لها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحتمل لقائل لو قال بظاهر الآية إذا لم يكن من أهل العلم أبطل الشرط في السائبة كما أبطل في البعيرة والوصيلة والحام وكذا على أصل ملكها ملكها لم يخرج منه ولا عتق السائبة لأن ساق الآية فيها واحد (قال) وهذا قول وان احتلته الآية لا يقوم ولا على قائل بقوله والآية تحتل المعنى الأول قوله الذي ذكرت أنه أحد المعنيين وهو أن قوله جل وعز ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام يعني والله أعلم على ما جعلتم أبطل في البعيرة والوصيلة والحام لأن العتق لا يقع على البهائم ولا تكون الأعمال للآدميين ولا يخرج من ملك مالكها منهم إلا إلى مالكهم وأما كثر السائبة إذا كان من الأبل والبهائم قبل التسيب وبعده سواء أعتك أنفسها كهي وإذا كان من الناس يخرج من ملك مالكه للآدمي إلى أن يصير مثله في الحرية وأن يكون ملكا كما يكون معتقه ملكا وكان الذي أبطل الله تعالى والله أعلم من السائبة أن يكون كقائل حار جاما ولأنه بشرطه ذلك في عتقه وأقر ولا وقع لعتقه كما أقر ملك البعيرة والسائبة والوصيلة لمالك (قال الشافعي) فان قال قائل هل على ما وصفت دلالة من كتاب الله عز وجل بين ما قلت من خلاف بني آدم البهائم وغير بني آدم من الأموال أوسنة أو إجماع قيل نعم فان قال قائل فأين هي قيل قال الله عز وجل فلا اقحم العقبة إلى قوله ذمته ودل على أن تحرير الرقبة والأطعام نيب الله سبحانه ذكر تحرير الرقبة وقال الله عز وجل في المظاهرة فحري رقيقين قبل أن يتما وقال تبارك اسمه في القاتل خطافية مسلحة إلى أهله وتحرير رقيقة وقال في الف كفارة إطعام عشرة مساكين من أوسط ما طعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقيقة وكان حكمه تبارك وتعالى فيما ملكه الآدميون من الآدميين أنهم يخرجونهم من ملكهم بعينين أحدهما فذل الملك عنهم بالعتق فيكون العتق طاعة لله عز وجل وأجازا ولا عليهم آدمي بعده ولا آخر أن يخرجهم مالكهم إلى آدمي مثله ويشبهه الملك عليهم كما ثبت للمالك الأول

فأله التي صلى الله عليه وسلم يعني ثم أهلت فقال أحد هما ليل أهلا التي صلى الله عليه وسلم وقال الآخري ليل حجة كحجة التي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر الحج * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرو بن عائشة رضي الله عنها قالت أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حول البعرة ولم تحلل أنت من عمرتك قال ابني ليلت رأيت وفدت هدي فلا حتى أنحر (ومن كتاب جراح العمد) * أخبرنا الثقة عن جادع بن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجلي قتل امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث كفر

بأي

بعد ايمان اوزنا بعد احسان اوقتل نفس بغير نفس » أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوه حافظه صوما مني دماهم وأموالهم الا محضها وحسابهم على الله * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث عن ابن شهاب عن عطاء بن زبادة الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الخير عن المقداد رضي الله عنه أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أرايت أن لقيت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب احدي يدي بالسيف ففقطها مني لاذني بشجرة فقال أسلمت الله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أن قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فإن قتلتها فإنه بمنزلةك (١٨٣) قبل أن تقتله وإنك عزتة قبل أن

يقول كلمته التي قال * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

نفسه بئى في الدنيا عذبه يوم القيامة * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال وجدني قائم سيف النبي صلى الله عليه وسلم كتاب ان أعدى الناس على الله سبحانه وتعالى القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ماله فقد كفر بما أنزل الله سبحانه على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن إسحق قال قلت لأبي جعفر محمد بن علي ما كان في الخيفة التي كانت في قرب سيف رسول الله

بأى وجه صبرهم الله قال فكان حكمهم والله تعالى أعلم في البهايم ما وصفت من أن العتي لا يبيع عليها ولا تزال ملك صاحبها ما كان حيا الا إلى مال من الادميين يقول فيه قد أخرجتهم من ملكي وكان هكذا كل ما سوى بني آدم عاقل نؤادم نصافي كتاب الله عز وجل ودلالة بما ذكر في ما سوى الادميين من بهيمة ومتاع ومال ولا علم بخلافها في أن أمر الوفا لمسا ليكم من الادميين أنتم أحرار عتقوا ولو قال لملككم من البهايم أنتم أحرار لم تعتق بهيمة ولا غير آدمي

بيان معنى البعيرة والسائبة والوصيلة والحام

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كانت بي مرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوفية فأعني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم عددتها ويكون ولأولك في فعلت فذهبت بي رة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فاجت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيها واشترطي لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة رضي الله عنه عاتم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بعد فبال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط فضاء أحق وشرط الله أوثق وأعمالا ولا لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها لا يبيعكها على أن ولاها فانفذت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يعتنك ذلك فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني يحيى بن سعد عن عمر بن عبد الرحمن أن مرة كانت تسعين عائشة فقالت عائشة ان أحب أهلك أن أصبلهم غنل صبة واحدة وأعتقل ففعلت فذكر ذلك بر مرة لأهلها فقالوا الا أن يكون ولأولك لنا قال مالك قال يحيى فزعت عمره أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يعتنك ذلك فاشتريها وأعتقها فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هتة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن ابراهيم أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن النبي

صلى الله عليه وسلم فقال كان فيها لعن القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ولى نعتة فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا شفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم وأوعن عيسى بن أبي ليلى عن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتبط مؤمنا بقتل فهو قوديه الا أن يرضى ولى المقتول في حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن ابجر عن ابدان لقيط عن أبي رمنة قال دخلت مع أبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبي النبي يظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعني أعالج هذا الذي تظهره فاني طيب قال أنت رديق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معل قال ابني اشهد به قال أماته لا يجني عليك ولا يجني عليك * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **الآن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا ما من الأبل مغلظة منها أربعمائة خلفه في بطونها أولادها** * أخبرنا العنقي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعني مثله * أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حبان قال: مقاتل أخذ هذا التفسير عن نفر حفظ معاذ منهم مجاهد والحسن والفضال بن مزاحم في قوله تبارك وتعالى: **فمن عني له من أخيه شيء** فاتباع المعروف الآية قال: كان كسب على أهل التوراة من قتل نفسا بغير نفس أن يقادها ولا يعني عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الانجيل أن يعني عنه ولا يقتل ورخص لامة محمد صلى الله عليه وسلم أن شاء قتل (١٨٤) وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا فذلك قوله ذلك تخفيف من ربكم ورحمة يقول

الدية تخفف من الله ان جعل الدية فلا يقتل ثم قال: فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم يقول من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم وقال في قوله ولكن في القصص حياة بأولى الألباب لعنكم تتقون يقول لكم في القصص حياة ينتهي بها بعضكم عن بعض يخاف أن يقتل * أخبرنا صفوان بن

صلى الله عليه وسلم قال: **الولامة كاحمة النسب لبايع ولا يوهب** (قال الشافعي) رحمه الله فكان في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في بريرة في إبطال شرط مالكها الذين باعوهما على عائشة على أن الولاء لهم وأما لبريرة العتق دلالة على مثل معنى قول الله عز وجل ولا سائمة فإن الله حل وعلا إبطال التسيب إذا شرط مالكه أن لا يكون له ولأه العتق الميب وأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم شرط مالك بريرة الذي باعها له الولاء دون معتقها وثبت الولاء لمن أعتق فكان في قوله إنما الولاء لمن أعتق معنيان أن لا يكون معتق أبداً وزول عنه الولاء ما لا يملكه أبداً عن نفسه مع عتق ولا قبله ولا بعده ولا يباحل من الحالات اختلاف دينين ولا غيره ولو زال عن أحد زوال عن عائشة أذلم غالب بريرة لا بشرط تمتعها ولا ذهاب ملكها أيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق وكان معتق السائمة معة أو أعتق شرط أن لا يكون له ولأه وكان ولأه ثبت بحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينتقل عنه والمعنى الثاني أن لا يكون الولاء للعتق فمن أعتق من خلق الله عز وجل بمن يقع العتق عليه كان الولاء للعتق ولا يجوز غيره هذا بآداب لالة السكاب والسنة

عينة أنا عمرو بن دينار قال سمعت مجاهدا يقول سمعت ابن عباس يقول كان في بني اسرائيل القصص ولم تكن فهم الدية فقال الله تبارك وتعالى لهذه الأمة كتب عليكم القصص في القتل الخرج والعبد العبد والأنتى بالأنتى فمن عني له من أخيه شيء فاتباع المعروف وأداه

باب تبريع العتق

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عتق الرجل عبده سائبة فهو حر وله ولأه وإذا عتق الكافر عبده مؤمناً فهو حر وله ولأه وكذلك لو أعتق مؤمن كافراً ولا عذر لأحد من أهل العلم في الشك في هذا والله تعالى أعلم لأن الذي أعتق عبده سائبة والكافر يسل عبده فعتقه والمؤمن يعتق عبده الكافر لا يعدون أبدان يكونوا مالكين يجوز عتقهم في كتاب الله عز وجل دلالة في إبطال التسيب أن الولاء لمن أعتق وفي قوله ادعوههم لا بأسهم هو أقسط عند الله قال لم تعلموا آباءهم أخوانكم في الدين ومواليكم فذهبهم لشيئين إلى الآباء وإلى الولاء كما نسبهم إنا بآباءهم إلى الولاء وفي قول الله عز وجل وإذا تقول الذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه ولو غر على أحد علم هذا من كتاب الله عز وجل كان في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق دليل على أن الميب والمؤمن يعتق الكافر والكافر يعتق المؤمن لا يعدون أن يكونوا معتقين فيكون في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق أو يكونوا غير مالكين فلا يختلف المملوك في أن من أعتق مالا عتق لم يكن حراً ولا يكون مؤمناً معتق

البيه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كتب على من كان قبلكم فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم الخلاف * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي نريج الكشي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يحل أن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفل بها دماً ولا يعرض بها شجر أو أن ارتخص أحد فقال أحلت لرسول الله فإن الله أحلها ولم يحلها للناس وإنما أحلت في ساعة من النهار هي حرام كحرمتها بالاسم ثم أتم بالخراعة فقد قتل هذا القتل من هذيل وأولائه عاقله فمن قتل بعدة قتلناه بين خبرين أن أحبوا قتلوا وأن أحبوا أخذوا والعقل * أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نفرًا خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال عمر رضي الله عنه ولما أُلغية

أهل منعا لقتلهم جميعا * أخبرنا مسلم عن ابن جريج أنه عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن يحيى بن أمية رضي الله عنه قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غرة قال وكان علي يقول وكانت ثأب الغزوة وأنت علي في نفسي قال عطاء قال صفوان قال يحيى كان لي أخير فقال لي أناسا فعض أحد هبaida آخر فانتزع يعني المعروض بدمه في العاص فذهبت إحدى نثيته فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر نثيته قال عطاء وحسب أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع يد في فلب نثيتهما كأنها في فلب نثيتهما قال عطاء وقد أخبرني صفوان أنهم أعض نثيته * أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره أن أباة أخبره أن أناسا جاء إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعرضه أناس فانتزع يده منه فذهبت نثيته فقال أبو بكر (١٨٥) رضي الله عنه بعدت نثيته * أخبرنا مالك

عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال

يا رسول الله أرايت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعد بن زيد

ابن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن قتل دون ماله فهو شهيد * أخبرنا

سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لو أن امرأ أطلع عليك بغيران خذفته حصاة ففقت عنه ما كان عليك جناح * أخبرنا

سفيان ثنا الزهري قال سمعت سهل بن سعد يقول أطلع رجلا من

الخلاف في السائبة والكافر بعق المؤمن

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أحفظ عن أحد لقبيته من فقهاء المسلمين والمترفين خلافا فيما قلت من أن ولاد السائبة والمؤمن بعقته الكافر لمن أعققهما وقد حفظت عن بعض المدنيين من أهل الحديث هذا وأخالفنا بعض أصحابنا في ميراث السائبة فقال أحدهم يولى من شاء وقال آخر لا يولى من شاء ولولاه للمسلمين وقال قائل هذا إذا أعتق الكافر عبده والعبد مسلم ولولاه للمسلمين وإذا أسلم عبده الذي أعتقه لم يرجع إليه ولولاه ولو أعتق رجل كافر عبدا كافر ثم أسلم العبد المعتقد قبل المولى المعتقد كان ولولاه للمسلمين إذا مات وزوه فان أسلم السيد المعتقد قبل عتق رجعه إليه ولولاه لأنه قد كان ثبت له الولاء ولو أسلم العبد المعتقد قبل المولى المعتقد ولولاه لمسلمون كان ولولاه لبني المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله وقد وصفت موضع الحجة على هذا القول من الكتاب والسنة ووصفت بهذا الحجة عليه وهذا قول ينقض بعضه بعضا رأيت أن زعم أن الكافر بعق الكافر فيكون الولاء ثابتا للكافر على الكافر ثم أسلم العبد المعتقد والمولى كافر يخرج الولاء زعم من يديه بإسلامه رأيت إذا زعم أن الكافر إذا أعتق عبدا مسلما لم يكن له ولولاه وإن أسلم وإن كان للكافر وللمسلم كان لهم ولولاه فكيف يرثه ولدا للمولى المعتقد بأن كان ولدا للمولى المعتقد مسلما إذا لم يكن الولاء لأبهم فكيف يرثونه ولولاه أبهم إنما ينبغي أن يكون نافي قوله كسوة المسلمين في ولائه وكيف إذا وزوه بالولاء ثم أسلم المولى المعتقد إذا كان كافرا والذي أعتق كافرا رجعه إليه الولاء وقد أره بنوه دونه فان كانوا أرزوه دونه لم يرجع إليه وإن كانوا أرزوه بسببه فالولاء له ولكنه لا يرث لاختلاف الملتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت يدخل على من قال من أهلنا نحن ما حكيت وأكرمت ومن ينحصر ما يدخل عليه في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة أنه لا يدعيكم الله تبارك وتعالى أن يبطل أمر السائبة كله أو بعض أمره دون بعض لأن الله تبارك وتعالى قد ذكره مبطلا مع ما أبطل قبله وبعده من البحيرة والوصيلة والحام فان قال يبطل أمر السائبة كله فلا يجعل عققه عقبا كما لا يجعل الجيرة والوصيلة والحام خارجة عن ملك مالكها فهذا قول قد يحتمله ساق الآية ولكن الله عز وجل قد فرق بين أخراج الأدميين من ملك مالكهم وأخراج البهائم فأخرجنا العتق في السائبة عما أجاز الله تبارك وتعالى من العتق وأمره منه ولما أخرجنا العتق في السائبة كما مضى من أن إلى نعلم أن الذي أبطل الله عز وجل من السائبة السبب وهو أخراج المعتقد للسائبة ولولاه السائبة من يديه فلما أبطل الله تبارك وتعالى كان ولولاه للمعتق مع دلائل الآتي في كتاب الله عز وجل فيما ينسب فيه أصل الولاء إلى من أعققه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويلزم

(٣٤ - الام سادس) بحرفي حجة التي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم مدري بحله برأيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أعلم أنك تنظر لبطنت به في عينك ما جعل الاستئذان من أجل البصر * أخبرنا النخعي عن جندب عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى رجلا أطلع عليه فأهوى له أعص في يده كأنه لو لم يتأخر ليال أن يطعنه * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدلج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فزرى في جرحه فأتاه فقدمه سراقه بن جهم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر رضي الله عنه أعدد لي على فديته عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر رضي الله عنه أخذ من تلك الأبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفته ثم قال أين أخو المقتول قال ها أنا ذا قال خذها

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس اقاتل شيئا * أخبرنا مروان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لما قوم الى خيم فلما غشهم المسلمون استعصموا بالحدود فقتلوا بعضهم فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم نصف العقل لصلاتهم ثم قال عندئذ الا اني بري من كل مسلم * ثم قال لا ارا ان انا راها * أخبرنا مطرف عن معمر بن الزهري عن عروة قال كان أبو حذيفة بن اليمان شيئا كبيرا فرفع في الآطامع النساء يوم أحد فخرج يتعرض للشهادة فجا من ناحية المشركين فاستدبره المسلمون فتوسقوه بالسنانهم وحذيفة يقول أي أي الابهامه من شغل الحرب حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين فقتل النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدنه * أخبرنا يحيى بن (١٨٦) حسان ثنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها للبنيها وزوجها والعقل على عصبتها * أخبرنا هيبان عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي مالا وعيالا وان لآتي مالا وعيالا وانه يريد أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبد * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه

فقال هذا القول ان يسئل عن السائبة أعتقها مالا فان قال نعم قيل له فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق وان قال لا قيل له فلم تعتق السائبة ولولم يعتقها مالا لكها لم تعتق وبارز في السبب هذا في النصارى يعتق المسلم فان قال النصارى مالك معتق قيل فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق وان قال لا يكون مالا لم ليس المسلم المعتق يجوز عتقه لأنه أعتقه غير مالك وان قال الا ترى أن الولاء لا يرثه قيل له وما ليرث الولاء والولد * قال قال فأبى أنه اذا منع ميراثه ثبت له الولاء عليه قيل نعم أبيت لوقته مولاه أيرثه فان قال لا قيل له أقبول ولاؤه عنه فان قال لا قيل فأزال الميراث لا يزال الولاء فان قال أمامه نافلا قيل فكيف قلت هناك ما قلت ما أزال الميراث أزال الولاء وقيل له أمارأيت أن نسب الله عز وجل ابراهيم خذله عليه الصلاة والسلام الى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن نوح وهو كافر الى أبيه نوح عليه السلام أرا أنه قطع الأبوة باختلاف المثلين فان قال لا قيل أفترث الأب ابنه والابن أباه فان قال لا قيل فتقطع الأبوة فانقطع الميراث فان قال لا قيل فكيف قطعت الولاء ولم تقطع النسب وهما معا سبب انما مع الميراث باختلاف الدين وقد يمنع أن يكون دونه من يحجه وذلك لا يقطع ولا ولا نسب والحجة تمكن على قائل هذا القول بأكثر من هذا وفي أقل من هذا كفاية ان شاء الله تعالى

الخلاف في الموالى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووافقنا بعض الناس في السائبة والمشتري يعتق المسلم فقال هذا القول نص الكتاب والسنة وخالفناه هؤلاء من المشرقيين فقالوا اذا أسلم الرجل على يدي الرجل فله ولاؤه وللمسلم على يديه أن ينتقل بولائه مالم يعقل عنه وإذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه وهكذا القبط وكل من لا ولاؤه يوالى من شاء وينقل بولائه مالم يعقل عنه وإذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل لبعض من يقول هذا القول الى أي شيء ذهبت فيه فقال ذهبت الى أن عبد العزيز بن عمر حدث عن ابن موهب عن تميم الداري أن رجلا أسلم على يدي رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت أحق الناس بحبائه وموته فقيل لمان كان هذا الحديث ثابنا كنت قد خالفته فقال وأين قلت زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت أحق الناس بحبائه وموته قال نعم قلت فإزعمت (١) لا يدل على أن اسلام المرء على يدي المرء يثبت له عليه ما يثبت العتق على المعتق أفكون له اذا أعتق ان ينتقل بولائه قال لا قلت فقد خالف الحديث فزعمت أنه انما يثبت له الولاء مراضى به ولم ينتقل واذا انتقل انتقل الولاء عنه حتى يعقل عنه أو رأيت لعل الأظهر اسقاطا لتأمل كسبه صحيحه

اذا

وسلم شي سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا ان يؤتى الله عبداهما في القرآن ووافق الخصيفة قلت ووافق الخصيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي كل اصبع مما هناك عشرين من الابل * أخبرني اسمعيل بن علي بن سنان عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشرين * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الموضع خمس * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول للبيه العاقلة لا تراث المرأة من دين زوجها شيئا حتى أخبره النخخال بن سفيان أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كتب اليه ان يورث امرأته أشيم الضابي من دينه فرجع اليه عمر رضي الله عنه « أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اشجالة بن سفيان أن يورث امرأته أشيم الضابي من دينه قال ابن شهاب وكان أشيم قتل خطأ » أخبرنا مالك عن عبد الله بن جابر عن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضي الله عنها تلقي وأخالي يسمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابتغوا في أموال النباي لاستهلكها الزكاة » أخبرنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يركي مال النبي » أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى ويحيى بن سعيد وعبد الكريم ابن أبي الحارث كلهم يحدثن عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تركي أموالنا (١٨٧) وأنه ليخرجها في البصر » أخبرنا

مالك بن أنس وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته » أخبرنا سفيان عن ابن أبي يحيى عن مجاهد أن عبد الرحمن بن عوف قال الولاء بمنزلة الخلف أقره حدث جعله الله » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها بيعكمها على أن ولاها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تعتق ذلك فأعيا الولاء لمن أعنت » أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن الخطاب عن عائشة وذلك مرسل » أخبرنا مالك عن

أذوالفكان لومات وورث المولى الولاء كيف كان له أن ينتقل بولائه وقد ثبت الولاء عليه وثبت له على عاقلة الذي والاه أن يعقلوا عنه ويجوز أن يكون في الإسلام المرء على يد غيره أو ماله إياه أو واحد من قولين أحدهما أن يثبت بالاسلام والمال أو بالما يثبت بالعق وما يثبت من ولاء عندنا وعندك لم يتحول كالأب يتحول النسب أو يكون الإسلام والمال أو يثبت بالنسب لأنهم بالنسب لمعاني النسب ولا الولاء فأما ما ذهب اليه فليس واحدا من القولين وزعمت أنه ثابت للمولى أن ينتقل حتى يعقل عنه أو رأيت أن قالت العاقلة لا تعقل عن هذا شيئا لأن هذا لا ذنوب ولا مولى وله الخيارات أن ينتقل عنه فأجعل لنا ولصاحبنا الذي والاه الأخبار في أن تدفع وللاء للمولى من أعلى أولى أن يكون هذا من المولى من أسفل ما تقول له وإن حاز هذا الجاز لغيرك أن يجعل الخيار للأعلى ولا يجعله للأسفل وهذا يجوز لواحد منكم أ رأيت ولدان كانوا مسلمين على يد الرجل وكانوا لا ولا لهم لا يخرج ولاهم لا يخرج المعتق إلا إذا أعتق قال فان قلت نعم قلت فقله قال فإذا تفاخر على فازعهم أنه إذا أسلم جاز الولاء وإذا انتقل به انتقل ولاؤه ويتفاخر في أن أقول قد كان لهم في أنفسهم مثل الذي له فان قلت يجزى الأب ولاهم قطعت حقوقهم في أنفسهم وإن قلت بل لهم في أنفسهم مثل ماله زعمت أنه لا يخرج ولاهم ولذلك أقول لا يخرج ولاهم قلت ويدخل عليك فيه أكثر من هذا قال قد أرى ما يدخل فيه أثبت الحديث قلت لا وأنت تعلم أنه ليس ثابت وأن ابن موهب رجل ليس بالمرءوف بالحديث ولم يلق عمار الدار وهو غير ثابت من وجهين وقد قلت في اللقيط بأن عمر قال لمن التقطه هو حر ولك ولاؤه قلت أنت تقول في اللقيط أنه يوالى من شاء قال نعم إن لم يوال عنه السلطان وإذا ولى عنه السلطان فهذا حكم عليه قلت أفتثبت عليه موالاة السلطان فلا يكون له إذا بلغ أن ينتقل بولائه أو يكون له الانتقال بولائه إذا بلغ قال فان قلت بل له الانتقال بولائه كما يكون له أن يوالى ثم ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فقلت له فوالاة السلطان أذاعه غير حكم عليه قال نعم وكيف يجوز أن تكون حكم عليه قلت المسئلة عليك لأنك بها تقول قال ما يصلح الحكم الأعلى المتقدم من الخصومة وما ههنا متقدم من خصومة قلت فقل ما شئت قال فإذا قلت فهو حكمي قلت فقد رجعت إلى أن قلت بما أنكرت أن يكون يصلح الحكم الأعلى المتقدم من خصومة وما ههنا متقدم من خصومة قال فلا أقوله وأقول له أن ينتقل بولائه قلت فقد خالف ما رويت عن عمر ولا أعلمت نصير إلى شيء إلا خالفته قال فبم ترك الحديثين قلت بالدلالة في الآية أن حكم الله عز وجل أن يبط النسيب ويثبت العتق ويكون الولاء لمن أعنت وما جاعتنا عليه في النصرا في معنى كتاب الله عز وجل ونص سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولما يلزمك فيما جاعتنا عليه في النصرا في معنى المسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما الولاء لمن أعنت وهذا معني في الكتاب والسنة

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت ما نبي بريرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعني فقالت لها عائشة ان أحب أهلنا أن أعدها لهم ويكون ولأول في فعلها فذهبت بريرة إلى أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فابوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنها فآخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها واشترطي لهم الولاء فأعيا الولاء لمن أعنت ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله ثم قال أما بعد فبالرجال بشرطون وشروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن أعنت » أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك ابنه ثلاثة أئنان لأُم ورجل لعله فهلك أحد الذين لأُم وترك مالا وموالي فوره
أخوه الذي لأُمه وأبيه ماله ولا موالٍ ثم هلك الذي ورث المال ولا المولى وترك ابنه وأخاه لأُمه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبي
أحرز من المال ولا المولى وقال أخوه ليس كذلك إنما أحرزت المال فأما ولا المولى فلا رأيت لوهلك أخى اليوم ألت أُرثه أنا وأختي
إلى عثمان رضى الله عنه ففضي أخيه بولا المولى * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن الرغف
أعتق أهل بيت سواث فأتى عيراهم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوه فقال عرفوا جعلوه في مثلهم
من الناس (ومن كتاب المكاتب) (١٨٨) * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن

ثم اضطرب قولك فزالت معانها قال ذهب إلى حديث ثبت قلت أما الذي رويت عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا يثبت عندنا وأما الذي رويت عن عمر فلو ثبت لم يكن في أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع أنه ليس بن أن يثبت وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما الولاء لمن أعتق معنيان يثبت أن الولاء
لا يزال عن أعتق ولا يثبت الالمعتق لأن قوله فأما الولاء لمن أعتق فني أن يكون الولاء لغیر معتق وذلك أن من
قال إنما أردت كذا فقد بين ما أرادوني أن يكون أراد غيره وكذلك إنما وقعت بهذا المعنى فأخذت بأد معني
الحديث وترك الثاني وهذا ليس كذلك ولا لأحد مع أن الولاء لا يختلف في أن الولاء نسب من الأنساب
لا يزال قال أجل قلت أفرايت رجلا لأبيه ولا ولأه أنه نسب إلى رجل يترأس منهما قال لا يجوز
النسب إلا بفراش أو في بني فراش من الشبه فإذا لم يكن فراش ولا معني فراش وذكر أنهم ما يراضيان بالنسب
فلا نسب قلت وكذلك لو أراد رجل أن ينسب من ولد على فراشه رضى بذلك المنفى قال لا يكون ذلك لهما قلت
وذلك أن أثبت النسب من الفراش ونفسه من الفراش للثاني وغيرهما سي فكون الولد المنفى ولعشيرته
فيه حق لأنهم يرثونه ويعقلون عنه ويعقل عنهم ولو جاز إقراره على نفسه لم يجوز على غيره ممن له حق
في ميراثه وعقله قال نعم قلت أفكنتك تجد المولى المعتق قال سواء قلت فكيف لم تقل هذا في المولى المولى
فلا تبيته إلا بما يثبت له الحق على عشيرته من الولاء أن يعقلوا عنه وكالم يزل عنهم ولا المعتق أو يثبت لهم
عليه ميراث فلا تعظمهم ولا تمنع منهم إلا بما ثبت لأن في ذلك حكا عليهم وعلى غيرهم ممن كان ولم يكن ولهم
ولغيرهم ممن كان ولم يكن قال وذكرته غير هذا ما في هذا تكافؤ عنه قال فان من أصحابك من وافقك
في الذي خالفك فيه من اللفظ والمولى وقال فيه قولك وخالفك في الذي وافقك فيه من السائبة والذي
يعتق المسلم قلت أجل ويختار عليه كهمى عليك أو أوضح لأنك قد ذهبت إلى شبهة لا تغدرك بها أهل العلم
ويصدرك بها الجاهل وهم لم يذهبوا إلى شبهة بعدد بها جاهل ولا عالم وموافقك حيث وافقتك على
وموافقهم حيث وافقوا حجة عليهم وليس لأحد أن يخرج من معنى كتاب الله عز وجل ثم يستفرد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا من واحد منهما في أصل ولا فرع وإنما فرق بين العالمين والجاهلين بأن العالمين علما
الأصول فكان عليهم أن يتبعوها الفروع فإذا زلزلوا بين الفروع والأصول فأخرجوا الفروع عن معاني
الأصول كانوا كن قال بل أعلم وأقل عدرا منه لأنهم كوا ما يلزمهم بعدد عليه والله يغفرنا ولكم معا فان
قال قد يغفون فعلهم قلت ومن غبي عنه مثل هذا الواضح كان حقا عليه أن لا يعالج القبيح إلا بالان هذا ما
لا يجوز أن يتخطى فيه أحد لوضوحه

ثابت قال في المكاتب
هو عبد ما يبي عليه
درهم * أخبرنا
عبد الله بن الحرث
عن ابن جريج عن
اسماعيل بن أمية أن
نافعا أخبره أن عبد الله
ابن عمر كاتب غلامه
على ثلاثين ألفا ثم جاءه
فقال أفي قد عجزت
فقال إذا أحمو كاتبت
فقال قد عجزت فأخجها
أنت قال نافع فأشرت
إليه أحمها وهو يطمع
أن يعقده فحاجها العبد
وله أسنان وأوان قال ابن
عمر اعتل جاري قال
فأعتق ابن عمر ابنه بعده
(ومن كتاب الجزية)
* أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن جعفر بن محمد
عن أبيه عن يزيد بن
هرم أن نجيحة كتب
إلى ابن عباس هل كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء وهل

كان يضرب لهن يسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فبدأوا بين الجرحى ولم يكن
يضرب لهن يسهم ولكن يحضرن من الغنيمة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية أن يكن
منكم عشرون صابرا يغزوهم فكتب عليهم أن لا يغزوهم عشرون من المائتين فأزل الله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم
ضعفاء لو يكن منكم مائة صابرا يغزوهم فكتب عليهم أن لا يغزوهم مائتين * أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي
حبيصة فأتينا المدينة ففتحنا بابها وقتلنا رسول الله نحن الفرارون قال بل أنتم العكارون وأنتمكم * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري

عن سعد بن المسب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسري فلا كسري بعده وإذا هلك قيسر فلا قيسر بعده والذي نفسي بيده لتنفق كنوزهم في سبيل الله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تزال أفاضل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ولا أقالوا إلا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا صفيان عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن ابن عسامة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال إن رأيت مسجداً أو سمعت مؤذناً فلا تقتل أحداً * أخبرنا صفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكرأ ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمريت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١٨٩) وإذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله قال

تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فكان في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة الآية دلالة على ما جعل الله لا على ما جعلتم وكان دليلاً على أن قضاء الله جل وعز أن لا ينفذ ما جعلتم وكانت البحيرة والوصيلة والحام من البهائم التي لا يقع عليها عتق وكان مالكها أخرجها من ملكه إلى غير ملك آدمي مثله وكانت الأموال لا تملك شيئاً إنما عاك الآدميون كان المرء إذا أخرج من ملكه شيئاً إلى غير ملك من الآدميين بعينه أو غير بعينه كمن لم يخرج من ملكه شيئاً وكان ثابتاً عليه كما كان قبل إخراجها وكان أصل هذا القول فيما ذكرنا من كتاب الله عز وجل فكل من أخرج من ملكه شيئاً من بهيمة أو متاع أو غيره غير الآدميين فقال قد اعتقت هذا أو قد قطعت ملكي عن هذا أو وهبت هذا أو بعته أو تصدقت به ولم يسم من وهبه ولا باعها ياه ولا تصدق به بعين ولا صفة كان قوله باطلاً وكان في ملكه كما كان قبل أن يقول ما قال ولم يخرج من ملكه ما كان حياً بحال إلا أن يخرج به إلى آدمي بعينه أو يهقه حين أخرجها من ملكه ولا يكون خارجاً من ملكه إلا بالملك له مكانه لا بعد ذلك بطريقة عين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسائبة إذا كانت من الإبل كالبحيرة وهكذا الرقيق إذا أخرجهم مالكهم من ملكه إلى غير ملك كالبهائم والمتاع إلا أن يخرجهم بعته أو كآبها من أسباب العتق وما كان من سبب عتق كان مخالفاً (قال الشافعي) وإذا كانت البحيرة والوصيلة والسائبة والحام نذرأ فبطلها الله عز وجل في هذه الغيرة دلالة أن من نذرأ لم يطاعه الله فيه لم يبرئ ذره ولم يكفره لأن الله تبارك وتعالى أبطله ولم يذكر أن عليه فيه كفارة والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءت مثل الذي جاء به كتاب الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذرأ فبطل الله عليه فليطعه ومن نذرأ فبطل الله عليه فليطعه * أخبرنا الربيع * قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تميمة عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذركم معصية ولا فريباً لا عليكم أن آدم وكان الشقي ساق هذا الحديث فقال نذرت أمرأته أن الأنصار انقلبوا على ناقة لني صلى الله عليه وسلم أن تخبرها فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذركم معصية الله ولا فريباً لا عليكم أن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يأمر الله تعالى أن لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في واحد من الأمرين بكفارة إذا بطل النذر والمعصية في هذا الحديث أن تخبر المرأة ناقة غير هار ذلك أنها بما لا تملك ولأن

أنه لم يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنواتهم سنة أهل الكتاب * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منك دينار كل سنة أو قيمته من المعافر يعني أهل الذمة منهم * أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف باسناداً لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل اليمن ديناراً كل سنة فقلت لمطرف بن مازن فإنه يقال وعلى النساء أيضاً فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء شيئاً اعتدنا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الجورث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصراني ثبكة يقال له موهب ديناراً كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصراني ثبته ديناراً كل سنة وأن يضيقوا من مخرجهم من المسلمين ثلاثاً ولا يؤلفوا مسلماً * أخبرنا إبراهيم

أنا هـ ق بن عبد الله أنهم كانوا يومئذ ثلثة فضرب عليهم النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثلثة دينار كل سنة * أخبرنا إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي أوعيد الله من سعد مولى عمر بن الخطاب أن عمر رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذنبهم وما أنا نار كهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم * أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الخبطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحلال إلى المدينة يأخذ من القطنية العشر * أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه قال كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان يأخذ من النبط العشر * ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما (١٩٠) * أخبرنا مالك بن ابن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فح جهنم * أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن بجنة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظرنا إليه كبر فسجد - جدين وهو جالس قبل التسليم * أخبرنا مالك عن هشام بن عروضة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وهو شاك فصرى جالسا وصلى خلفه قوم قياما فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا

الخلافة في النذر في غير طاعة الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قائل في رجل نذر أن يذبح نفسه قال يذبح كبشا وقال آخر يذبح مائة من الأبل واحتمافه معايشي روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيقال لقاتل هذا وكف يكون مثل هذا كفارة فقال أن الله عز وجل يقول في المظاهر وأهم ليقولون منكرا من القول وزورا وأمر فيه بما رأيت من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل لبعض من يقول هذا القول رأيت إذا كان كتاب الله عز وجل يدل على إبطال ما جعل لا طاعة لله فيه من الجيرة ولم يأمر بكفارة وكانت السنن من النبي صلى الله عليه وسلم تدل على مثل ذلك من إبطال النذر بلا كفارة وكان في قوله لا نذر دالة على أن النذر لا شيء إذا كان في معصية وإذا كان لا شيء كان كالم يكن وليس في أحد من بني آدم قال قولنا بوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك القول بحجة قال وقتله كان من طلاق أهل الجاهلية الظهار والأيلاء فحكم الله عز وجل في الأيلاء برص أو بعة أشهر ثم ينفوا أو بطلاء أو حكم في الظهار بكفارة وجعله أمونة ولم يحكم بكفارة الاوقتها وقت من يعطاها وأول عليها ثم جعل الكفارات كشاة ففعل في الظهار والقتل مكان عتق الرقبة صوم شهر بن وزافي الظهار اطعام ستين مسكينا وجعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يصبأ أهله في رمضان وحكم الله عز وجل في كفارة اليمين باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقال عز وجل فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وقال الله تبارك وتعالى فمن كان منكرا مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل بأن الصوم ثلاث والأطعام مائة مسكينا فمن قارن طعاما والتسكينة فكانت الكفارات تعبدوا خالف الله عز وجل بينها كشاة لا معقب لحكمه أفنجد ما ذهب إليه من الر جل نذر أن يذبح نفسه في شيء من معنى كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون مؤثما في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو يتجدبان مائة بذنة أو كبشا كفارة لشيء إلا في المثل الذي يكون فيه الكبش مثلا وكذلك البعير والحمى

وإذا رقع فأردعوا وإذا صلى جالسا فاجلسوا * أخبرنا مالك عن هشام بن عروضة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأبى بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كانت مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاته أبي بكر * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروضة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عتل معناه لا تخالفه وأوضع منه وقال صلى أبو بكر إلى جنبه قائما * أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة كانه يعني عائشة رضي الله عنها تذر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جنبه عتل معنى حديث هشام بن عروضة عن أبيه * أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن

والبقرة

سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود قال أبو العباس كتبنا حديث سفيان عن الزهري عن عثمة قبل هذا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبرا عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان (١٩١) للسجل للجنة * أخبرنا مالك عن

والبرق من الصديق بصيه المحرم أفتجد الكباش غنما لا انسان أو كفارة الا هو مثل ما أصيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل لما رأيت الظاهر من تكرار القول وجعل فيه كفارات قت المنكر والزور من كل شيء فقلت فيه كفارة قبل له ان شاء الله تعالى فأتقول فبين شهدز وراكفر وما تقول فمن أرى في البيع أو باع حراما يكفر وما تقول فمن ظلم مسلما يكفر فان قال نعم فهذا خلاف من لقينا من أهل العلم وان قال لا قبل قدر كت أصل مذهب وقولك فإذا جعلته قياسا فليزك أن تنقسه على شيء من الكفارة ثم يجعل فيه من الكفارة كما يجعل في الذي فسته وأنت لم تجعله أصلا ولا قياسا فان قال قائل فاجعله أصلا القول الذي قاله قيل له ان شاء الله تعالى فقد اختلف قوله فيه فإيه الأصل والسنة موجودة بإبطاله كما وصفا ولا جمعة مع السنة

اقرار بنكاح مفدوخ

قال الربيع « من ههنا أمل علينا الشافعي رحمه الله تعالى هذا الكتاب شهد هو وهذا الكتاب أن فلان بن فلان الفلاني وفلانة بنت فلان الفلانية أشهداهم في صحة من أبا نهم ما وعقولهما وجوازم من أمورهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن فلان بن فلان الزوج مالا عقدة نكاح فلانة بنت فلان في شهر كذا من سنة كذا وكان الذي ولي عقدة نكاحهما من ولانها فلان بن فلان الفلاني الذي زوجها وكان من شهود هذه العقدة فلان بن فلان وفلان بن فلان وكان الصداق كذا وكذا ومن شهوده فلان وفلان وأن الزوج فلان بن فلان وفلانة بنت فلان تصادقا وأفراد عند شهود هذا الكتاب أنهما قد أبتا أن هذه العقدة من النكاح الذي وصفت في هذا الكتاب وشهودها وشهود مهرها كانت يوم وقعت وفلانة في عدة من وفاة زوجها فلان بن فلان لم تنقض عدة نكاحها فكان نكاحها مفسوخا فلا نكاح بين فلان وفلانة حتى يجتددا نكاحا بعد انقضاء عدة فلانة ولا تباعة أو احدهما على صاحبه في صداق ولا نفقة شهد على ذلك

وضع كتاب عتق عبد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من بدنه وعقوله وجوازم من أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا لملوك المولد الذي يدعى فلان بن فلان أني أعتقت رجاء رضا الله تبارك وتعالى وطلب ثوابه فأنت حر لا سبيل لي ولا لأحد في رق عتقك ولي ولعقبك ولأولك ولولا عقبك بعدك شهد وان كان أعجب أو صفة بصفته وصناعته وان كان خصيا كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني

عبد الله بن زيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قرأ إذا السماء انشقت فوجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد فيها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرابي عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأوا التمج اذا هوى فوجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة وتوتر له ما فصدى * أخبرنا مالك عن نافع أن عمر بن عبد العزيز في سورة الحج سجدتين

* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمر وعنه عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة وتوتر منها واحدة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر ركعة * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة منهن * أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك المنافقون * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر بعض حاجته * أخبرنا مالك عن ضمرة بن عبد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن النخعي أن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ به في يوم

بسورة البقرة في الركعتين كليهما * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه سمع عبدالله بن عامر بن ربيعة يقول صلوا وراء عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصبح فقرأ بها بسورة يوسف وسورة الحج فقرأ آية طيبة فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن ربيعة عن أبي عبد الرحمن أن الفرافصة بن عمير الحنفي قال ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه ماها في الصبح من كثرة ما كان يرددها * أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتظن عبد الباقى والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها (١٩٣) فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلك

فلتغسل ثم لتستفر بنوب ثم تصلي * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس العجائبي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أي أمانة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر ممكنة توفيت من الليل * أخبرنا مالك وأبو غيره عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الخبث فيجلب ويشرب ويسقيه الا حرجه معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ

كذا ذهبت في الأرض عشرة أذرع وعرضها ثلاثة أذرع ومدة وإن في تلك البر محل يجمع آثار مغدلات من خلاء وماء وشي أن حاله عبرة عما أذرع وإن في البر التي في موضع كذا وكذا وتصفه كما وصفت هذا وفي البر التي في موضع كذا وكذا فخرج جميع ما في هذه الآثار الموصوفة عما ذكرنا في هذا الكتاب منها ونصحه من دارى حتى توفيتها أرضا ثلاثي فها ما في آثار المغسلات بكذا وكذا دينار وازنة حبات ودفعها اليك وورثت اليك منها وسمعت في ما وصفت في هذا الكتاب حتى توفيتها كما خست في في الانسلاخ ذى الحجة من سنة كذا وكذا شهيد وان خفت أن ينقض السكراء فان العراقيين ينقضونه بالعدد فاذا أحرته سنة كتبت أحرته سنة أولها شهر كذا وكذا آخرها شهر كذا وكذا خمسين دينار منها شهر كذا أول الشهر بأربعين دينار واحد عشر منها وتسبعا عشرة دينار والله سبحانه وتعالى الموفق

باب اذا أراد أن يكتب شراء عبد

هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني وفلان وفلان جميعا الأبدان لعله يها من مرض ولا غيره جائزا الامر في أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا اشترى منه غلاما مريضا بياض حسن الجسم جعدا عين أفرق الشيا باز ج حلو أي يسي فلان بكذا وكذا دينار خلقان وازنة افراد بعد ما عرف فلان وفلان هذا العبد منه ورأى به معا وقض فلان هذا العبد من فلان وقض فلان هذا الثمن من فلان وأما بعد ما تابعا وتفرق فابعد البيع حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه من الموضع الذي تابعا فيه بعد التراضي منهما ببيع بالبيع ولفلان على فلان في هذا العبد ببيع الاسلام وعهده لاداء ولا غالة ولا عيب ظاهر ولا باطن ولا شين فإدرك فلان في هذا العبد أو في شيء منه من تباعة فعلى فلان خلاص ذلك لفلان حتى يسلمه لكامعه أياه ورد اليه عنه الذي قض منه وأما هو كذا وكذا دينار اجبا دما فيقبل افراد خلقان شهدي اقرار فلان وفلان ومعه قهما بأعيانها وأناسبهما فلان وفلان (شراء عبد آخر) هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني اشترى منه غلاما أمرد بر بنام بوعا حسن الجسم جعدا أفرق الشيا بأعين أز ج حلو أي يسي فلان بكذا وكذا دينار مائة دينار افراد خلقان جبارا دفع فلان بن فلان هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب الى فلان وقبضه فلان منه ودفع فلان الى فلان هذا الثمن الموصوف في هذا الكتاب وبرى اليه منه وتفرق فابعد تابعا بيعهما وتقاضاهما ومعرفة كل واحد منهما بما عابا واشترى شهدي اقرار فلان وفلان ومعه قهما بأعيانها وأناسبها ما عابا وأناسبها جميعا الفصل والابدان جائزا الامر يوم تباعها هذا العبد واشهداها في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا شهدي

(٣٥ - الأم - سادس)

وفدكر الشيخ هاء انه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال إن أي قد كبر ولا يستطيع أن يبيع فأفاج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم * أخبرنا الشافعي قال روى كمالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أي عجز كبيرة لا يستطيع أن تركها على العبر وإن ربطتم اخفت أن تعوت فأفاج عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا شافعي عن عمر بن الخطاب عن عطاءطوس أحدهما وكلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجم وهو محرم * أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر اليه لا بد منه قال مالك رضي الله عنه مثل ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أكل لحم من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح القرباء والحدأة والعقر بوالقارة والكلب العقور * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على الناس يسألونه فغاء رجل فقال يا رسول الله! ما أشعر خلقت قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج فغاء رجل آخر فقال يا رسول الله! ما أشعر ففترت قبل أن أرمي قال أرم ولا حرج قال فما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فقدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: تخربنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدية ليلة عن سبعة والبقرة عن سبعة * أخبرنا سفيان (١٩٤) عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كتاب يوم الحديبية

ألفوا وبعدها مائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت أبصر لأرى بكم موضع الشجرة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحر بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والتخلف بن قيس عامج معاوية بن أبي سفيان وهما يشذران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال التفحاك لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بن سفيان ما قلت يا ابن أخي فقال التفحاك فإن عرف قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع في أسن أهل بحج وثمان أهل بكرة وثمان جمع الحج والعمرة وكنت من أهل بكرة * أخبرنا مالك عن صفدة بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال لأن أعتر قبل الحج وأهدى أحب إلى من أن أعتر بعد الحج في ذي الحجة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إياكم رجل أعرعرى ولعقبه فأنها الذي يعطاهم لا ترجع إلى الذي أعطاه إلا أنه أعطى عطاء وقت فيه الموارث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وحيد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال: كنت عند ابن عمر فغاء رجل من أهل البادية فقال لي: وهبت لابي ناقة حياته وإنها تاتي بحج إبلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال لي: تصدقت عليه بها فقال

على ذلك فلان وفلان (قال الشافعي) هذا أقل ما عرفه بيننا من كتب العهدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشتري فله عهدة الاسلام وليس له شين ولا عب ولا داء ولا شئ ينقص من ثمن العبد قليل ولا كثير وله الخلاص أو يرده على الثمن وأيا سوا شرط هذا ولم يشترطه أنا ما الشرط احتياطاً لجهالة الحكماء ولو ترك أيضاً شهادتهما بضمهما في أبا ذنهما وعقولهما وإجازة أموالهما كان هذا على الصحة حتى يعلم غيرهما وليس مما يجب تركه ولو ترك وتفترق بعد البيع والبيع تام على التراضي حتى ينقضاء ولو ترك وبرئ إليه بعد البيع يوم أو أكثر فقد تفترق بعد البيع والبيع تام على التراضي حتى ينقضاء ولو ترك وبرئ إليه من الثمن ماضراً ما كتب دفع ولو ترك التاريخ في البيع ماضراً غيراً لا أحب في كتاب العهدة شأناً تركه احتياطاً للبائع والمشتري معا وأقل ما يجزئ في كتاب العهدة ذكر صفة المشتري وذكر الثمن وقضيهما ثم للمشتري على البائع كل شرط سمناه وإن لم يشترطه وهكذا يكتب شراء الأمة وسواء صغير العبد وامائهم وكبيرهم وبسبهم ومولدهم ويوصف كل واحد منهم بجنسه وحليته ويقال مولدان كان مولداً وهكذا في شراء الحيوان كله الأبل والبقر والغنم والخيل عرابها وجنهما وبرأ ذنبا والبغال والحمير وغير ذلك من الحيوان ويوصف الفرس بشيته ويقال اشتري منه فرساً كذا أجرة أسائل الفرة بمجالد إلى الركب مروعا وثيق الخلق نهيد المشاش حديد الأساطين مستدر الكفل مشرق الهادي محسوم الأذن رباع جانب وقارح جانب الآخر من الخيل التي تعرف بني فلان من نتاج بلدة كذا ثم يسوق الكتاب في دفع الثمن وقبض الفرس والتفريق بعد البيع عن تراض كما وصفت في شراء العبيد والعهدة كما وصفت في شراء العبيد وإن كان اشتري منه بغيراً كتب اشتري منه بغيراً من النعم التي تعرف بني فلان أصهب جسيماً بازلاً عليه علم بني فلان موضع كذا وثيق الخلق أهمل المشفر دقيق الخطم خنم الهامة وإن كان له صفة غيرها ذابنت صفة ثم تسوق الكتاب كما سقت في الهبد والفرس وأما قلت من النعم التي تعرف بني فلان ولم أقل من نعمة بني فلان احتباساً من تباعة بني فلان واحتياطاً إلى الحاكم وكتاب كل ما بيع من الحيوان ككتاب العبد والفرس والبعية فإذا كان العبد بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منه فالبيع حازر والمشتري يقوم مقام البائع في النصف الذي ابتاع منه ولو طلب الذي له نصف العبد الشفعة في العبد لم أر له فيه شفعة فإن قال قائل كيف لا تتجمل الشفعة في كل شئ فبإساعى الشفعة في الأرضين قبله لما وجدنا المسلمين يزعمون أنه يجوز لي أن أكون مالكا معك ولا يكون لك إخراجي من ملكي ببيعة ملكي ولا بأكثر من قيمته ولا في ذلك عليك وتعون فيرك ذلك أو غيرهم فلا يكون لي إخراجهم من حقوقهم التي ملكوها عنك بشئ ولا يكون لهم إخراجي بشئ وتب نصيبك فلا يكون لي إخراج من وهبته من نصيبك الذي ملك عنك بشئ إلا برضاه وقالوا ذلك

الله عنهما أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع في أسن أهل بحج وثمان أهل بكرة وثمان جمع الحج والعمرة وكنت من أهل بكرة * أخبرنا مالك عن صفدة بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال لأن أعتر قبل الحج وأهدى أحب إلى من أن أعتر بعد الحج في ذي الحجة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إياكم رجل أعرعرى ولعقبه فأنها الذي يعطاهم لا ترجع إلى الذي أعطاه إلا أنه أعطى عطاء وقت فيه الموارث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وحيد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال: كنت عند ابن عمر فغاء رجل من أهل البادية فقال لي: وهبت لابي ناقة حياته وإنها تاتي بحج إبلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال لي: تصدقت عليه بها فقال

رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أعماصة تكحت بغير إذن ولها فاكحها باطل ثلاثا». أخبرنا مالك عن ابن خزيمة عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا نكاح إلا بولي مرد وشاهدي عدل. أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع للمأخس رضعات فصره من. أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم عن عروة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن. أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى اختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم تكن على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل في عشر رضعات. أخبرنا مالك عن نافع عن مسينة بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى اختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات لينحل عنها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها. أخبرنا أنس بن عباس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحرم المصاة ولا المصان. أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه

(١٩٦)

مثل الأصبع الزائدة وغير ذلك مما خلق مع الإنسان أو لا يلدح مثله في مثل هذه المدة التي يتابعها فالعبد مردود على البائع بلا عين إذا قال رجلان عدلان من أهل الصناعة التي فيها العيب هذا عيب لا يلدح مثله وإن كان قد يحدث مثل ذلك العيب فالشراء تام والمشتري يرد نفسه والقول قول البائع مع عيبه إلا بأن يأتي المشتري بينة عليه بأنه كان عنده ما يقرأ من البائع وأما أن رآه الشاهدان في العبد فربما يلغين ولو تصادقا أن العبد كان بالعبد ودعى البائع التبرؤ من العيب وأنكر ذلك المشتري فالقول قول المشتري مع عيبه ولا يصح البائع على أنه تبرأ له ولو يكاف البينة فإن هو جاء بها أو الحلف المشتري ورد عليه وأصل معرفة العيب أن يدعى له رجلان من أهل العلم به فإذا قالوا عيب ينقص من ثمن العبد والامة والمشتري ما كان حيوانا وغيره شيا فقل أو كره فهو عيب لصاحبه الخيار في الرد أو قبضته إن لم يكن قبضه وإجازة البيع ومتى اختار البيع بعد العيب لم يكن له رده وإن ظهر على عيب غير العيب الذي اختار وجس المبيع بعده كان له رد العبد بالعيب الذي ظهر عليه وإن اشترى رجل عبدا قد دلس فيه بعيب فلم يعلمه حتى حدث عنده عيب آخر لم يكن له رده بالعيب وقوم العبد جميعا وعيبا ثم رد عليه قيمة ما بين الصحة والعيب مثل أن يكون اشترى العبد مخمسين دينار أو قيمته جميعا مائة ومعبيا تسعين فيرجع المشتري على البائع بعشر الثمن وهو خمسة دنانير ولا يكون له أن يرجع بعشر دنانير لأنه لم يبعه إليه بالقيمة وكذلك لو اشترى مائة وهو ثمن خسين فقوم فوجد العيب بنفسه العشر وذلك خمسة دنانير من قيمته ف يرجع عليه بعشر دنانير لأنها أصل الثمن وليست الثلث التي قيمته فيما يتراجعان فيه إنما أنظر إلى قيمته لأعرف قدر العيب منها أعشرا أو أقل أو أكثر فأخذ العشر من أصل الثمن لأن البائع أن يأخذ العبد معيبا لا يرجع على المشتري بقيمة العيب الذي يحدث عنده فليس عليه أن يرد قيمة العيب ويقال إن شئت فقل عيبا يأخذ العبد معيبا (٢) لأن الشراء صحيح إلا أن ذلك فيما دلس لك أن تردان شئت وإن شئت فامسك العبد ولا ترجع في العيب بشئ ولولدلس له بعيب في أمة فأصابها ولم يعلم فإن كانت تباردها بالعيب إن شاء وإليس وطؤها بأكثر من الخدمة والخراج وإن كانت بكر لم يكن له رد هلاله قد نقصها ذهاب العذرة ويرجع عما نقصها العيب وذلك أنه حدث بها عيب عنده فهي كالمسئلة قبلها ولو كان أعنتها في هذا كله وأحبلها فهذا قوت فله أن يرجع بقيمة العيب وكذلك لو ماتت عنده فإذا اشترى نصف عبدا فأراد أن يكتسب شراء كتب هذا ما اشترى فلان من فلان من فلان اشترى منه نصف عبدا ففاني بمثل النصف الهامة على العظام مبروع القائمة حسن الجسم حاله السوداء يدعي فلانا بكذا وكذا دينار أجيدا مثاقيل أفرادا خلقنا وذلك بعد ما عرف

(٢) قوله لأن الشراء الخ كذا في غير نسخة وتأمله فإن الكلام مع البائع اهـ

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أعماصا لم ين اعنق». أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته. أخبرنا مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبعت عن زيد بن خالد الحنفي أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: عن القطعة فقال: أعرف مخصصها ووكاهم عزها فاستأنتها فان جاء صاحبها أو أستاذها بها. أخبرنا مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن يزيد أن أبا أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون دينارا فذكر ذلك لعمري بن الخطاب فقال له: عررض الله عنه عرفها على أبواب المساجد وأذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فأنشأ بها. أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا وجد لقطعة فجاء إلى

فلان

عبد الله بن جعفر فقال اني وجدت لقطعة فذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا امره أن تاكلها ولست لم تأخذها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبه عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخيرا أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه يسبح على الخفين فانكر ذلك عليه عبد الله فقال له سعد هل أبالك فسأله فقال لعمر رضي الله عنه اذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرا فإن فاسم عليهما قال ابن عمر وان بناء أحدنا من الغائط فقال ويا جاء أحدكم من الغائط * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر دل بالسوق ثم توضأ * أخبرنا مالك

فلان بن فلان وفلان هذا العبد الذي تباع نصفه ورأيه وأتباعه وتفرقاعن موضعهما الذي تباع فيه حتى
يخل كل واحد منهما عن صاحبه بعد البيع والتراضي منهما جميعا ودفع فلان بن فلان إلى فلان نصف هذا
العبد الموصوف في هذا الكتاب وقضه فلان كما يقضي مثله وذلك أنهما أحضر هذا العبد المبيع نصفه
وسلمه الخفيف يقوم فيه مقام فلان البائع لاحتلاله دون نصفه ودفع إليه فلان الثمن وأقباورث إليه منه
وفلان بن فلان على فلان بن فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ولا غائلة ولا شين ولا عيب ظاهر ولا باطن
في العبد الذي ابتاع نصفه فأدرك فلان بن فلان من ذلك نصف هذا العبد الذي اشترى من فلان أوفى
ثمنه فعلى فلان خلاصه أو بدله الثمن الذي قبضه منه وأقباوه كذا وكذا دينارا مثاقيل جيدا أفراها
خلقان وأزنة شهد على أفرا وفلان ومعه قحبا سائما ما وأناسهما وأنها يوم كتب هذا الكتاب
صححان لا عيب لهما من مرض ولا غير مما حاز الأعراف أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا وهكذا اشترى
ثلاث عبود ربعه وثلاث أمه ربعها ودابة وغيرها ذاتها أظهر على عيب في صدره وإن لم يكن اشترى الاغشرة
لأن العشرة نصيبان العيب وهو في العيب مثل العبد لا يختلفان ويختلفان في الاستحقاق فلان رجلا
اشترى عبدا فاستحق منه ثمن قل أو أكثر كان للشري الخيارات أخذ ما يقي من العبد عما يهيم من الثمن أو رده
والرجوع بالثمن لأنه لم يسلم له العبد كبيع « قال الربيع » رجع الشافي بعد وقال إذا اشترى عبدا
أونيا فاستحق بعضه فالباع باطل لأن الصفقة جعت شيئين حلالا أو حراما فكان البيع منقضا ولا يثبت
(قال) ولو اشترى نصف عبدا من رجل فاستحق على الذي لم يبيع نصفه لم يكن لهذا أن يرجع وذلك أن نصفه
فيه جال في هذا ما يخالف نصف العبد وفيما كان في مثل معناه وإذا اشترى عشرين في صفقة فأراد أن
يكتب شراهما كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه عشرين أسودين أحدهما
نوى أسود وصيف نحاسي خلو جعد رجل معتدل حسن القوام خفيف الجسم مترافف الأسنان مسنون
الوجه والأخر إلى غليظ مربوط حال السواد هيدما بين النسيك معتدل جعد قطط حسن الجسم أفليج
لثامان أعلى فنه حتم اشترى فلان بن فلان هذين العبدين الموصوفين في هذا الكتاب بكذا وكذا دينارا
جيدا مثاقيل أفرا دخلقان وأزنة وتباع فلان بن فلان وفلان بن فلان في العبدين بعد رؤيتهما معا بينهما
قبض فلان بن فلان هذين العبدين الموصوفين في هذا الكتاب وقضى فلان بن فلان هذا الثمن وأقبا وتفرقا
حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد التراضي منهما جميعا بالبيع وتفاضلها وفلان على فلان بيع
الاسلام وعهده لاداء ولا غائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن فأدرك فلان بن فلان في هذين العبدين أوفى
حدهما أو في شيء منهما أو من واحد منهما من ذلك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه كباعه أو بدله الثمن

التركيب قد علل جلال من المبلين قال فاستدبرته حتى أتيتهم ورواه فضربته على جبل عاتقه ضربة فأقبل
مهاجرا نحو الموت ثم أذكر الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقتله ما بال الناس قال أمراء الله ثم
رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قبله له عليه ببقية سلبه فقضى فقتل من يشهد لي ثم جلست فقالوا الثانية فقام
ثم جلس خلف الطاولة الثالثة فحدث في الثالثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لي بأأتاده وأفتضت عليه القصة
صدق يا رسول الله وصلى ذلك الغضب عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لا والله إذا لم يعد إلى أسدين أسد الله تعالى
سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق أعطاه إياه قال أبو قتادة فأعطانه فعبت الدرع فأبعثه مخرفا في سر

الله عنه فقال له اقطع بهذا قاله سرق فقال له عمر رضي الله عنه فاذا سرق قال سرق مرا لا امرأى عننا ستون دهما فقال عمر رضي الله عنه ارسله فليس عليه قطع خادكم سرق متاعكم * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم بن موسى عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضرس بجعل وفي الرقوة بجعل وفي الضلع بجعل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان ربيعة بن أمية استع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر رضي الله عنه فيجر رداءه فزعاقفال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيه لرجت * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر النسل الطواف بالبيت «قال مالك» رضي الله عنه (١٩٩) وذلك فيما ترى والله أعلم لقول الله عز وجل

وجلم محلها الى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضوا الى البيت العتيق * أخبرنا مالك أن أبا بلال يبرح عنه عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضلع بكبش وفي الغزال بعزة وفي الارنب بعتاق وفي البربوع بخفصرة

«أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو يحرم وقد غطي وجهه بقطعة أرجوان م أني نعلم صد فقال لأصحابه كلوا قالوا ألا تأكل أنت قال أف لست كهنيكم إنما صد من أجلى * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لغو

على كذا وكذا دينار ما قبل جيادا تؤذي بها الى منجمة في مضي عشرين سنة كدامت سنة أدبت الى كذا وكذا دينار وأول نجومك التي تحلى على أنسلاخ سنة كذا كل نجم منها بعد مضي سنة حتى يكون أدرك آخرها أنسلاخ سنة كذا فإذا أدبت جميع ما كتبت عليه وهو كذا وكذا فأنت حر لوجه الله تعالى لا سبيل ولا لأحد عليك ولي ولأولك ولا عقيل من بعدك فان عجزت عن نجم من هذه النجوم فلي فسخ كتابك شهد على أقرار السيد وفلان الفلاني الملول بما في هذا الكتاب

(ونقطة في المدبر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لأعله به من مرض ولا غيره ما لا امر في ماله لملوكه فلان الفلاني صفته كذا وكذا اني درست في مامت فأنت حر لوجه الله تعالى لا سبيل ولا لأحد عليك ولي ولأولك ولا عقيل من بعدك شهد على أقرار فلان بن فلان السيد وفلان بن فلان الفلاني الملول بما في هذا الكتاب

كتاب الاقضية

«أخبرنا الرازي عن سبعين سليمان» قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال تولى الله السرائر وعاقب عليها ولم يجعل لأحد من خلقه الحكم الأعلى العلانية ولذا حكم الحاكم بالظاهر الذي جعل اليه لم يتعاطى الباطن الذي تولى الله دونه واذ حكم والمحكوم له يعلم أن ما حكم له به حتى في الظاهر عند الحاكم وباطل في عمله دون الحاكم لم يكن له أن يأخذ وأخذ حرام عليه ولا يحل ما كتم شيئا ولا يحرمه إنما الحكم على الظاهر كما وصفنا والخلال والحرام على ما يعلم المحكوم والمحكوم عليه وتفسيره في كتاب الاقضية وهو كتاب الشاهد واليمين (قال الشافعي) الولد للفراس بالوطء على اليمين والنكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا صفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي زيد عن أبيه قال ارسل عمر الى رجل من بني زهرة كان ساكنا معنا فذهبنا معه فمأه عن ولاد من ولادها حيلة فقال أما الفرار فلفلان وأما النطفة فلفلان فقال رضي الله تعالى عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفرار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اعترف الرجل بوطء وليدته لحق به ولدها الآن يدعى أنه قد استبرأها بعد الوطء ثم لم يقر بها وتفسيره في كتاب الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا توفي الرجل عن المرأة وطلقها فانقضت عدتها في الوفاة والطلاق ثم تزوجت فولدت عند الزوج الآخر أقل من سنة أشهر من يوم ملك عقدة نكاحها بساعة والولد للاول وان كان ميتا لحق به وان حيا لحق به الا أن ينفقه بلعان ولو ادعاه الآخر لم يكن ابنه لانه لا يمكن أن يكون منه الا

اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله * أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أن عائشة رضي الله عنها دبرت جارية لها فصرتها واعترفت بالسر فأمرت بها عائشة رضي الله عنها أن تباع من الاعراب عن يميني ملكها فبعت * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم سمعت عبد الله بن عباس ورجل سائله عن رجل سلف في سائل فأراد أن يبيعها قال أن يبيعها قال ابن عباس تلك الورق بالورق وذلك «قال مالك» وذلك فيما ترى لانه أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو ابتاعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعها بأس * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يفيض قال ابن عباس رأيته ولا أحسب كل شيء الا مثله * أخبرنا ابراهيم

ابن سعد بن ابراهيم عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن معمر بن عمار بن الخطاب رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم قال: «أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينفذ بها جديتين». أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه جدد في سورة الحج جديتين. أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من أصابه رعا فأومن وجدرعا فأومن ذابا وأقيا أنصرف فتوضأ ثم رجع فبني. أخبرنا ابن عينة عن ابن جعلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم ببرد التيمم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشعر ثم رجع فم بعد الصلاة. أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر رضى الله عنه ليلة والسماء متغمة فغشي ابن عمر الصبح (٣٠٠) فأوتر بواحدة ثم تكف الغيم فرأى عليه ليلا فنفذ بواحدة. أخبرنا

مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الإمام على أثره فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين وبهذا الاسناد عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئا قبله ولا بعدها إلا من خوف الليل وبهذا الاسناد أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلاة وبهذا الاسناد أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها. أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ خالفوه فيه ومالك رحمه الله يقول لا أذكره إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أتى ذنب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا

من زنا ولدنا لا يلحق وأقلا ما يكون له الحمل ستة أشهر تامة فأكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا نقول إذا اشتراك الرجلان في طهر جارية لهما جارية ولد فادعياها فإيهما القافة فأيهما الحاقه لم يثنى وكان لشرىكه عليه نصف المهر ونصف قيمة الجارية وكانت أم ولد له بذلك الولد وإن لم يكن قافة أو ألقته القافة بهما مع ما لم يكن بينهما ولد وإن واحد منهما حتى يبلغ أن يخبر فختار أيهما شاء فتنسب إليه فإذا اختاره فليس له أن ينسبه لبعان ولا لولد أن يثبت عنه ويكون الحكم في الآمة وفي مهرهما ما وصفتنا من أن يكون على المحكوم به بأنهما أم ولد له نصف مهرها ونصف قيمتها ونصف قيمة الولد حين سقط فإن مات المولود قبل أن يبلغ فنسب إلى واحد فإيهما موقوف حتى يصطلح فإيهما وإن مات أو واحد منهما قبل أن ينسب المولود إلى أحدهما وقف له من مال كل واحد منهما ميراث ابن تام وإذا انتسب إلى أحدهما أخذ الميراث ورزما وقف من ميراث الآخر على ورثته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس ولوترك ثلثمائة دينار فقسمها لثلاثة فبأخذ كل واحد منهما أحسين ومائة ثم يقرأ أحدهما رجل فيه قول هذا أخي وينكره الآخر فلا يأخذ من قول المدعيين المتقدم أن نسبته لا يلحق به وأنه لا يأخذ من المال كإبلا ولا كثيرا وذلك أن الأخ لم يقره بدين ولا وصية أنما زعم أنه حق ميراث وإذا كان له حق بأن يكون وارثا ورثت كبره وعقل في الحانة فلما كان هذا لا يثبت عليه لم يثبت له ميراث الابن أن يثبت له نسب وهذا أصح ما فيه عندنا والله تعالى أعلم «قال أبو محمد الربيع» لا يثبت نسب ولا يأخذ من الميراث شيئا لأن المال فرع النسب وإذا لم يثبت النسب وهو الأصل لم يثبت الفرع الذي هو فرع الأصل (قال الشافعي) رحمه الله وقال مالك وابن أبي ليلى لا يثبت النسب ولا يأخذ من ميراثه دينار من الذي أقره ونسب إليه أنه أقره ونسب عليه نفسه وعلى غيره لم يأخذ من المال ما أقره على نفسه وأسقطا قراره على غيره وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يثبت نسبوه ويقاسم الذي أقره ما في يده نصفين لأنه أقره وإياه في مال أبيه سواء وهذا بعد عندنا من الصواب والله أعلم وكأها إذا دعيا السامع رأي له مذهب (قال الشافعي) رحمه الله لا يقسم صنف من المال مع غيره لا يقسم غنم مع خله ولا أصل مع أصل غيره وإذا كان شيء من هذا الأصول يجبا بغير ما يجبا به غيره لم يقسم معه لأنها مختلفة الأشان متباينة فلا يقسم نضع مضمون مالي عثرى ولا عثرى مضمون مالي بعيل ولا بعيل مضمون مالي لا يخلل شرب بهن مأثور الانقطاع لأن أغنامها متباينة والبعيل الذي أصوله قد بلغت الماء فاستغنى عن أن يسقى والنضح ما يسقى بالبشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تضعف الغرامة على أحد في شيء انما العقوبة في الإبدان لا في الأموال واعتار كذا تضعف الغرامة من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما أقدت

بشك فيه. أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه قال كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ. أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام سالفا فلا وضوء عليه. أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان في السوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى لحنا ففزع على خفيه ثم صلى وهذا الاسناد عن ابن عمر أنه سمع الإقامة وهو بالقيع فأسرع المشي إلى المسجد وبهذا الاسناد أن ابن عمر كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ولما رفع من الركوع رفع يديه كذلك وبهذا الاسناد عن ابن عمر أنه كان إذا جدد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيتني في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت برنس له. أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله

عليه وسلم أن يجعل على سبع فذكر منها كفيه وركبته * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن السراة الحامل اذا فاحت على ولدها قال فلفظ وقطع مكان كل يوم سكتاندا من حنطة وهذا الاسنادان ابن عمر كان يكره ليس المنطقة لاجرم * وبه عن ابن عمر أنه كان يقول ما يستسر من الهدى بعيراً وبقرة * وبه عن ابن عمر كان اذا خلق في حج أو عمرة أخذ من لحية وشابه * أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر التقي أنه سأل أنس بن مالك وهذا غادبان من منى الى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يهل المهل من افلا شكر عليه ويكره المكبر منا فلا يشكر عليه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقدوم من منى الى عرفة اذا طلع الشمس * وبه أن ابن عمر حج في الفتنه فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما (٣٠١) الا واحد أشهد أنى قد أوجبت الحج مع العمرة وبه أن

نافع البراء بن عازب أن على أهل الاموال حفظها بالهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فانما بضونته بضمة لا بضمين ولا يقبل قول المدعى لان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه

(أدب القاضى وما يستحب للقاضى)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعى محمد بن ادريس قال أحب أن يقضى القاضى في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون من وسط المصر وأن يكون في غير المسجد لكنه من يغشاها فغير ما بنيت له المسجد ويكون ذلك في أوقى الأماكن به وأحرأها أن لا يسرع ملالته فيه (قال) وإذا كرهته أن يقضى في المسجد فلا نقيم الحد في المسجد وبعزراً كره (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا يقضى القاضى وهو غضبان أخبرنا سليمان عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضى القاضى أو لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعى) رحمه الله تعالى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن لا يقضى الرجل وهو غضبان وكان معقولا في الغضب تغير العقل والفهم فأى حال جاءت عليه يعلم من نفسه تغير عقله وأفهمه امتنع من القضاء فيها فان كان اذا اشتكى أو حاض أو أهتم أو حز أو بطرف حاته غير ذلك فهمه أو خلقه لم أحبه أن يقضى وان كان ذلك لا تغير عقله وأفهمه ولا خلقه قضى فأما الناس فغير القاب سبها بغير الغنى فلا يقضى ناعسا ولا مغفورا القلب من هم أو وجع بغير قلبه (قال) وأكره للقاضى الشراء والبيع والنظر في النفقة على أهله وفي ضيعته لان هذا أشغل لفهمه من كثير من الغضب وجاع ما شغل ذكره يكره وهو في مجلس الحكم أكرهه ولو اشتد ترى أو باع لم يقض البيع ولا الشراء لانه ليس بحرم وإنما كره لئلا يشغل فهمه وكذلك لو قضى في الحال التي كرهته أن يقضى فيها لم أرد من حكمه الا ما كنت اذا من حكمه في أفرغ حاله وذلك اذا حكم بخلاف الكتاب والسنة وما وصفت بمبادئ الحكم (قال) واذا انحصم الرجلان الى القاضى فبار له من أحد الخصمين اللدنه ما عنه فان عاذ جرحه ولا يبلغ أن يجسه ولا يضربه الا أن يكون في ذلك ما يستوجب ضرباً أو حبساً ومتى بان له الحق عليه قطع به الحكم عليه

(الاقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن

سأ كره الرجل فيقول
لم أبدأ لا تطلق واحدة
فيحلف على ذلك
وتكون أمك بها
ما كانت في عدتها
* أخبرنا مالك عن سعيد
ابن سليمان بن زيد
ابن ثابت عن خارجة
ابن زيد أنه أخبر أنه
كان جالساً سعيد زبد بن
ثابت فأنه محمد بن أبي
عيسى وعنه سمعان
فقال له زيد بن ثابت
ما سألتك قال ملكك
أمرأتى أمها فافارقتى
فقال له زيد ما حلت
على ذلك فقال له القدر
فقال له زيد أرجعها
ان شئت فانما هي واحدة
وأنت أمك بها * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أنه كان يقول لكل

(٣٦ - الام - سادس) مطلقة مئة التي اطلق وقد فرض لها الصداق فلم تحس فيها ما فرض لها * وبه عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثا ثلاثا * وبه عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضومة عليه بالبرية * أخبرنا مالك عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدتي عليها منى الى بيت الله حتى اذا كانت ببعض الطريق عجزت فسلت عبداً له بن عمر فقال عبد الله بن عمر مرها فلتركب ثم لم تر من حيث عجزت قال مالك وعليها هدى * وبه عن ابن عمر أنه قال من حلف على عين فوكدها فاعليه عتق رقبة * وبه عن ابن عمر أنه كان يبعث بكافة الفطر الى الذى يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة * وبه عن ابن عمر أن عبداً له سرق وهو أوقى فأتى سعيد بن العاص يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زعفة أن أمه

زفت بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر أمرا أن لا يزير بين العوام فقالت زفت بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل على وأنا أمتشط
فأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول أفضي على خذني أراه أنه أبي وما ولد فهم اخوتي ثم ان عبد الله بن الزبير قبل الحرة وأرسل إلى فخطب
إلي أم كلثوم بنتي على حرة بن الزبير وكان حرة للكبيرة فقلت لرسوله وهل تحل له انما هي ابنة أخته فأرسل إلى عبد الله انما أردت بهذا
المنع لما قبلت ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم اخوتكم وما كان من ولد الزبير من غير اسماء فليسوا بأخوة فأرسل فأسألتني عن هذا
فأرسلت فقلت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الهان الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئا
فانكحتما إياه فلم تزل عنده حتى هلك (٢٠٣) * أخبرنا سليمان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها

بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون إلي ولعل بعضكم
أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذ
منه شيئا وإنما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا الحديث دلالة على ان الائمة
انما كفوا القضاء على الظاهر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فن قضيت له بشي من حق أخيه فأخبر
صلى الله عليه وسلم أن قد يكون هذا في الباطن محرما على من قضى له به وبأباح القضاء على الظاهر ودلالة على
أن قضاء الامام لا يجزئ حراما ولا يجزئ حلالا لقوله فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه ودلالة على أن
كل حق وجب لي بنبوة أو قضاة فأقررت بخلافه ان قولي أولى لقوله فن قضيت له بشي في الظاهر فلا
يأخذه اذا كان في الباطن ليس له وان الباطن اذا ثبت باقراره فيما يمكن أن يكون بحال حكم عليه وهو أن
لا يأخذوا ذالم يأخذه فهو غير أخذ باطل اقراره بأن لا حق له فيما قضى له به من الحق ودلالة على أن الحكم على
الناس يحى على نحو ما يسمع منهم مما لفظوا به وان كان قد يمكن أن يكون نياتهم وأغبيهم غير ذلك لقوله فن
قضيت له فلا يأخذوا القضاء عليهم انما هو عا لفظوا به لا عما غاب عنه وقد وكلهم فيما غاب عنه منهم نبوة وأقول
إلى أنفسهم ودلالة على أنه لا يحل لما كرم أن يحكم على أحد لا بما لفظ وألا بقضى عليه بشي مما غاب الله
تعالى عنه من أمره من نبوة أو سبب أو ظن أو تهمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم على نحو ما سمع منه وأخبار
النبي صلى الله عليه وسلم ان من قضيت له فلا يأخذه ان القضاء على ما يسمع منها وما لا قد يكون في الباطن
عليهم ما غير ما قضى عليها بما لفظ به قضى بما سمع ووكلمهم فيما غاب إلى أنفسهم فن قضى بنوهم منه على
سأله أو بشي ظن أنه خلق به أو بغير ما سمع من السائلين بخلاف كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله
عليه وسلم قضى لان الله عز وجل استأثر بعلم الغيب وادعى هذا كله ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى بما سمع وأخبرنا أنه لا يكون غيبهم غير ظاهريهم لقوله فن قضيت له بشي فلا يأخذه ورسول الله صلى الله
عليه وسلم أولى الناس بعلم هذا الموضع الذي وضعه الله تعالى به وكرامته التي اخضعه الله تعالى بها من النبوة
وزول الوحى عليه فوكلمهم في غيبهم إلى أنفسهم وادعى هذا كله ومثل هذا قضاء ولعبدن زعماة بالولد وقوله
اسودة احتجى منه عند ما رأي شيئا بقضى بالظاهر وهو فراس زعماة ودلالة على أنه من أخذ من مال
مسلم شيئا فأغما يقطع لنفسه فطعمه من النار والي مال المسلمين فقبض على هذا أن من أعطى أحدا منه شيئا
لم يكن مستأثرا له ولم يكن حقه فهو أخذ من مال المسلمين وكلمهم أكرحهم من واحد هم وإنما أخذ قطعة
من النار ومتى ظهر بماله أو بمن يحكم عليه أخذ من ماله بقدر ما أخذ منه مما لم يكن مستأثرا له ولم يكن
حقه فوضع في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن عبد الله

قال جاء عسى أفلح
وذكر الحديث « قال
الربيع « زعم الشافعي
ما أحد أشد خلافا
لأهل المدينة من مالك
* أخبرنا عبد العزيز بن
محمد بن عمرو عن علقمة
عن يزيد بن عبد الله بن
قسيط عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة وعن
سليمان بن يسار وعن
عطاء بن يسار أن
الرضاة من قبل الرجال
لا تحرم شيئا * أخبرنا
مالك عن أبي حازم بن
دينار سمع سهل بن
سعد الساعدي أن
رجلا خطب إلى النبي
صلى الله عليه وسلم
امرأه فأعته فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم
في صداقها فقال اتس
ولو غاما من حديد
* أخبرنا الثقة عن عبد الله
ابن الحمران لم أكن
سمعت من عبد الله عن

مالك بن أنس عن يزيد بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان رضي الله عنهما قضيا في المطاة نصف دية الموصضة ابن
* أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن الثوري عن مالك بن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان رضي الله عنهما عنهما
أو مثل معناه * قال الشافعي وأخبرني من سمع أن نافع بن ذكر عن مالك بهذا الاسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك أن لم نعلم أحدا
من الائمة في القديم ولا في الحديث قضى فيما دون الموصضة بشي (ومن كتاب الرسالة الا ما كان معادا) * أخبرنا بن عيينة
عن ابن أبي شيحة عن مجاهد في قوله ورفعنا للذكر لئلا ذكر الازد كرت أسهدها لاله الله وأسهدنا محمد رسول الله * أخبرنا ابن
عيينة عن زياد بن علاقة سمعت جرير بن عبد الله يقول يا بعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم * أخبرنا بن عيينة عن

سهل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة
 الدين النصيحة لله ولكتابه ولنبيه ولأئمة المسلمين وعامتهم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن
 حنبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا ما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا ما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه
 وان الروح الامين قد نفث في روعي انه من بعت نفس حتى تستوفى رزقها فاجلوا في المطلب * أخبرنا ابن عيينة عن سالم أبي النضر مولى
 عمر بن عبد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أفلين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه
 الامر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقه لا أدري ما وجدنا في كتاب الله (٣٠٣) اتبعناه قال سفيان وحذيثه
 محمد بن المنكدر عن

ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحرث عن يسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن
 العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد
 فأخطأ فله أجر قال يزيد بن حذاف هذا الحديث بابكر بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى الاجتهاد من الحاكم انما يكون بعد أن لا يكون فيما
 يريد القضاء فيه كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه فأما وشي من ذلك موجود فلا فان قيل فمن أين قامت هذا
 وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر الاجتهاد قيل له أقرب ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل
 كيف نقضي قال بكتاب الله عز وجل قال فان لم يكن قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن
 قال اجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يحب رسول الله فاجتهد رأيي صلى الله عليه وسلم
 أن الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة رسول الله ولقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وما أمروا به من مختلفات أهل العلم ثم ذلك موجود في قوله اذا اجتهد لان الاجتهاد ليس بعين فائقة وانما هو شيء
 يحدثه من قبل نفسه فإذا كان هذا هكذا فكذلك السنة والاحكام أولى من رأي نفسه ومن قال
 الاجتهاد أولى خالف الكتاب والسنة برأيه ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضع عكته رؤية البيت
 بالمعاشة لم يجز له غير ما يشاهد من غاب عنها توجه اليها باجتهاده فان قيل فالجحفة في أنه ليس للحاكم أن يجتهد على
 غير كتاب ولا سنة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم وقال معاذ اجتهد رأيي ورضي بذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد على الكتاب والسنة
 قيل لقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول فاعطوا الله وأطيعوا الله وأطيعوا الله وأطيعوا الله وأطيعوا الله
 وجل اتبع ما أوحى إليك من ربك ولقوله من أطع الرسول فقد أطاع الله ففرض عليه اتباع رسوله فإذا كان
 الكتاب والسنة هما الأصلان للذان افترض الله عز وجل لا يخالف فيهما وما عيانا ثم قال اذا اجتهد
 فالا اجتهد ليس بعين فائقة انما هو شيء يحدثه من نفسه ولم يؤمر باتباع نفسه انما أمر باتباع غيره فأحداثة
 على الأصلين اللذين افترض الله عليه وأولى به من احداثة على غير أصل أمر باتباعه وهو رأي نفسه ولم يؤمر
 باتباعه وإذا كان الأصل أنه لا يجوز له أن يتبع نفسه وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدثه من عند
 نفسه والاستحسان يدخل على قائله كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة ومن قال هذين القولين
 قال قولنا عظيما لانه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعهما في أن يتبع
 رأيه كما اتبعنا وفي أن رأيه أصل ثالث أمر الناس باتباعه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لان الله تبارك
 وتعالى انما أمر بطاعته وطاعة رسوله وزاد قائل هذا القول رأيا آخر على حاله بغير جملة في كتاب ولا سنة

الله عليه وسلم أفصح ان صدق * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وذكرنا احرامها مع النبي صلى
 الله عليه وسلم أنها حاضفة فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا صلى حتى تظهر * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار
 عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن
 يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام واستأذوا الى الكعبة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
 انه كان يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر شهرين * أخبرنا ابن عيينة
 عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير

انما تخرج ماشاء الله من ضحائنا ثم تفرز بعبتها الى البصرة . * اخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني انهما اخبراه أن رجلا من اخوته مما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افرض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو افقههما أجل يا رسول الله افرض بيننا بكتاب الله وأذن لي في أن أتكم . قال تكلم قال اني كان عسقا على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي ابني الرجم فاقتدت منه عانة شاة ومجارية في ثم اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلسمائة وتفرج بعام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا أقضين بينكما بكتاب الله ما غنمك وبارئ بك فدا ليل وجلد امة مائة وغريمه عاما وأمر أيسب الاسلحى ان يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجها فاعترفت (٣٠٥) فرجها . * اخبرنا مالك عن نافع

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا . * اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحات لله الزاكت لله الطيات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . * اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير

الاجتهاد فقد سوي بينهم فكان قد جعل العالمين والجاهلين في ذلك علم ليس فيه كتاب ولا سنة سواء فكان للجاهلين انزل لهم شيء من جهة القياس بما يستدلون قاسا ان يكون هو فيه والعالم سواء وان يقتدى برأي نفسه لانه اذا كان العالم عنده انما يعمل في ذلك على غير أصل فأكثر حالات الجاهل ان يعمل على غير أصل فاستويوا في هذا المعنى ولكن كل من رأى رأيا فاستحسنه جاهلا كان أو عالما جاهلا اذ لم يكن في ذلك كتاب ولا سنة وليس كل العلم يوجد فيه كتاب وسنة نصا . وكان قد جعل رأي كل أحد من الأئمة الجاهل والعالم منهم أصلا يتبع كما يتبع السنة لانه اذا أجاز الاجتهاد على غير أصل لم يزل ذلك في نفسه ورأى محقه واجب عليه أن يأمر الناس بتابع الحق وهذا خلاف القرآن لأن الله عز وجل فرض عليهم فيه اتباعه واتباع رسوله صلى الله عليه وسلم وزاد قائل هذا واتباع نفسك فأقام الناس في هذا الموضوع مقاما عظيما غير شيء جعله الله تعالى لهم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم فان قيل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن يحكم في شيء فرفضه فحكم برأيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وافقت حكم الله عز وجل فبهم في هذا دليل على أنه انما قال برأيه فوافق الحكم على غير أصل كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم وان قومنا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرج لهم حوت من البحر فتأكلوه ثم سألو عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل بني معكم لجه شيء في هذا دليل على أنهم انما تأكلوه يومئذ برأى أنفسهم وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث اليه وسراياه وأمر الناس بطاعتهم ما طاعوا الله وقدر فعل بعضهم شيئا في بعض مغازمهم ففكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الرجل الذي لا يشجرة فأحرقوه والذي أمر الرجل ان يلقى نفسه في النار والذي جاء بالهدية وكل هذا فاعلوه برأيهم ففكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم والرجل الذي قال ألسنته فقتل ففكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له فما احتجبت من هذا يشبهه لنا دونك أمألا أو فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم لسراياه وأمراته بطاعة الله عز وجل ورسوله واتباعهما وأمرهم من أمر عليهم أمراء أن يطيعوه هم ما طاعوا الله فإذا عصوا الله عز وجل فلا طاعة لهم عليهم في نفس ما احتجبت به أنه أمراء الناس بطاعة الله وطاعة أمراءهم اذا كانوا مطيعين لله فإذا عصوا فلا طاعة لهم عليكم وفيه أنه كره لهم كل شيء فعلوه برأي أنفسهم من الحرق والقتل وأباح لهم كل ما علوه مطيعين فيه الله ورسوله فلو لم يكن لنا حجة في رد الاجتهاد على غير أصل الاما احتجبت به أن النبي صلى الله عليه وسلم كره لهم ونهاهم عن كل أمر فعلوه برأي أنفسهم لكان نافي كفاية . وان قيل فقد أجاز رأي سعد بن جابر فلو رأى الذين أكلوا الحوت على غير أصل قيل أجاز لصلواته كما يجيز رأي كل من رأى من يعلم ولا يعلم اذا كان بحضرة من يعلم خطأ وصوابه فيجيزه من يعلم ذلك ثم اذا أصاب الحق بمعنى اجازته له انه الحق لا بمعنى رأى نفسه منفردا دون

ما قرأها وكان النبي صلى الله عليه وسلم اقرا أنها فكذلك أن اعجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم لبثه رداءه فحث به النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرأتم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرا فقرأ القراء التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال اني اقرا فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافترقا ما تبسر منه . * اخبرنا مالك عن جدي بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم بنا وعهدنا اليكم . * اخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس اخبرني الصعبي بن حنيفة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن أهل الدارين المشركين يبتون فيصاب من نساءهم وذرائعهم فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهري هم من آبائهم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمر بن عبد الله بن عمر قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان * أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب بخطب فقال عمر يا سباعة هذ فقال يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فإذت على أن تؤذت فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالعدل * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك وسوى الداخل يوم الجمعة تغير غسل عثمان بن عفان رضي الله عنه (٣٠٦) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أبا نافع طاب

عليك لأن رأيت ذي الرأي على غير أصل قد يصيب وقد يخطئ ولم يؤمر الناس أن يتبعوا إلا كتاب الله وأسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد عصمه الله من الخطأ وبرأ منه فقال تعالى وانك لتهدى إلى صراط مستقيم فاما من كان رأيه خطأ أو صوابا فلا يؤمر أحد باتباعه ومن قال للرجل يجتهد برأيه فيستحسن على غير أصل فقد أدى أمر باتباع من يمكن منه الخطأ وأقامه مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله اتباعه فإن كان قائل هذا عن يعقل ماتكم به فتكم به بعد معرفة هذا فأرى للإمام أن يتبعه وإن كان غييا علم هذا حتى يرجع فان قيل فامعنى قوله له احكم قيل مثل قوله عز وجل وشاورهم على الأمر على معنى استشارة أنفسهم المستشارين أو الاستشارة منهم والرضا بالصلح على ذلك ووضع الحرب بذلك السبب لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حاجة إلى مشورة أحد والله عز وجل يؤيده بنصره بل لله ورسوله المني والطول على جميع الخلق وبجميع الخلق الحاجة إلى الله عز وجل فيحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم له احكم على هذا المعنى وأن يكون قد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في مثل هذا الحكم على مثلها أو يحكمه فيوفقه الله تعالى ذكره لأمرو رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم صواب ذلك فيقره عليه أو يعرف غير ذلك ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك بطاعة الله عز وجل فان قيل فيحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قد يخطئ قيل نعم ولا يبرأ أحد من الآدميين من الخطأ إلا لالبناء صلات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين كقولهم أمراء ففعل بعضهم بعضا ما كره برأيه على معنى الاحتياط منهم للدين فردهم في ذلك إلى طاعة الله عز وجل وأجاز لهم ما عملوا من طاعة الله لا نهى صلى الله عليه وسلم إنما كان يجوز هذا من سنته لأن الله عز وجل اختصه بوجه واتخذه رسالته فما كان من أمر من أحد أمراءه أقرهم عليه بطاعة الله عز وجل أقرهم وما كره لهم بان كانوا فعلا طلب طاعة الله عز وجل فبطاعة الله كره لهم وليس يعلم مثل هذا من رأى أحد صوابه من خطئه أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز لأحد أن يقول برأيه لأنه لا مبرر لرأيه أصواب هو أم خطأ وإنما على الناس أن يتبعوا طاعة الله وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وادعوا إليه على أحد الدلائل عليها لانها للذان رضي الله عنهما عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لبعاده وأمره باتباعه صلى الله عليه وسلم فان قيل فقد أكلوا الخبث بغير حضور النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بلا أصل عندهم فيلزم الوضع للضرورة والحاجة إلى أكله على أنهم ليسوا على يقين من حله ألا ترى أنهم سألو عن ذلك وألا ترى أن أصحاب أبي قتادة في الصيد الذي صاده اذ لم يكن بهم ضرر وروى أنه أكله أسكوا اذ لم يكن عندهم أصل حتى سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك

أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى قبل أن تطلع الشمس * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبر عن عبد الله بن محمد بن صفين عن حكيم ابن حزام رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنا أو لم يبلغني أو كما شاء الله من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتره وتستوفيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أخبرني عطاء ذلك أيضا عن عبد الله بن عصة عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا

الدرادوري عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن جح عن عبد الواحد النصري عن وائل بن الأرقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أفري القرى من قولي ما لم أقل ومن أرى عيني في المنام ما لم يترى من ادعى إلى غير أبيه * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يكذب على بني له ينف النار * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة التنسي عن عبد الرحمن بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة مالك لا تتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من

كذب على فللمس لجنه مناجعل النار جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وعسى الارض بيده * أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذوا علي * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمار عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نضرا الله عدا سمع مقالتي فخطوا وعاهوا وأذاها فارب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن فلم يخلوا صل الله الله والنصيحة للمسلمين ولزوم جاعتهم فإن دعوتهم تحيط بهم ورائهم * أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدًا شديدًا (٢٠٧) فأرسل امرأته تسأل عن ذلك

فدخلت على أم سلمة
أم المؤمنين فأخبرتها
فقالت أم سلمة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
تقبل وهو قائم
فرجعت المرأة الى
زوجها فأخبرته فزاده
ذلك شرا وقال لسنا
مثل رسول الله صلى
الله عليه وسلم يحل الله
لرسوله ما شاء فرجعت
المرأة الى أم سلمة فوجدت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عندها فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما بال هذه المرأة
فأخبرته أم سلمة فقال
ألا أخبرتها أنى أفعل
ذلك فقالت أم سلمة قد
أخبرتها فذهب الى
زوجها فأخبرته فزاده
ذلك شرا وقال لسنا مثل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحل الله
لرسوله ما شاء فغضب
رسول الله صلى الله

(مشاورة القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحب القاضى أن يشاور ولا يشاور في أمره إلا عالما بكتاب وسنة وأثر
أقارب الناس وأعقاب يعرف القياس ولا يحرف الكلام ووجوهه ولا يكون هذا في رجل حتى يكون عالما
بأن العرب ولا يشاوره إذا كان هذا مجتعا فيه حتى يكون مأوفاً في دينه لا بقصد الاقتصاد حتى عنده
لا قبل من كان هكذا عنده شيئاً أشار به عليه على حال حتى يخبره أنه أشار به من خبر يلزمه ذلك كتاب أو سنة
وأجاء أو من قاس على أحدهما ولا يقبل. نه وان قال هذا حتى يعقل منه ما يعقل فيقه عليه فيعرف
منه معرفة ولا يقبله منه وان عرفه هكذا حتى يسأل هل له وجه يحتمل غير الذي قال فإن لم يكن له وجه
يحتمل غير الذي قال أو كانت سنة فلم يختلف في رواها قبله وان كان للقرآن وجهان أو كانت سنة رويت
تختلف أو سنة ظاهرها يحتمل وجهين لم يعمل بأحد الوجهين حتى يجد دلالة من كتاب أو سنة أو أجاء أو قياس
في الوجه الذي عمل به هو الوجه الذي يلزمه والذي هو أولى به من الوجه الذي تركه وهكذا يعمل في القياس
يعمل بالقياس أبدأ حتى يكون أولى بالكتاب أو السنة أو الاجماع أو أصح في المصدر من الذي تركه ويحرم
عليه أن يعمل بغير هذا من قوله استحسن لانه إذا جاز لنفسه استحسن أجاز لنفسه أن يشرع في الدين وغير
أثره أن يقلد أحد من أهل دهره وان كان أبين فضلا في العقل والعلم منه ولا يقضى أبداً إلا بما يعرف
وإنما أمره بالمشورة لأن المشير بينهم لما يعقل عنه ويده من الأخبار على ما عمله أن يحمله فأما أن يقلد
شيئاً فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا اجتمع علماء من أهل زمانه أو افترقوا
سواء ذلك كله لا يقبله إلا التقليد الغيرهم من كتاب أو سنة أو أجاء أو قياس بدونه عليه حتى يعقله كعقله
أن لم يكن في عقله ما إذا عقل القياس عقله وإذا جمع الاختلاف ميزه فلا ينبغي له أن يقضى ولا ينبغي لأحد
أن يستقصيه وينبغي له أن يتحرى أن يجمع المختلفين لانه أشد لتقصيه العلم وليكشف بعضهم على بعض
في بعضهم قول بعض حتى ينيل له أصح القولين على التقليد والقياس

(حكم القاضي)

(حكم القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حكم القاضي بحكم ثم رأى الحق في غيره فإن رأى الحق في الحادث بأنه كان خالف في الأول كتاباً أو سنة أو أجمع المعنيين فيها حمل الكتاب والسنة نقض قضاء الأول على نفسه وكل ما نقض على نفسه نقضه على من قضى به إذا فرغ إليه ولم يقبله من كتبه إليه وإن كان انما رآه قاسم احتمالاً أحسن عنده من شيء قضى به من قبل والذي قضى به قبل يحتمل القاسم ليس الآخر ما بين حتى يكون الأول خطأ في القاسم يستأنف الحكم في القضاء الآخر والذي

عليه وسلم ثم قال والله اني لأتقاكم لله وأعلمكم بحمدوده * أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سلم الزرقعي عن أمه قالت بينما نحن معي اذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه على جبل يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم من أحد فابع الناس وهو على جله يصرخ فهم بذلك * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خالد بن أنس أن شاء الله بقاله يزيد بن شيبان قال كافي موقفنا بعد عرو من موقف الامام جدا فاننا ابن مبرح الانصاري فقال لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم بأمركم أن تغفوا على مشاعركم هذه فانكم على ارث من ارث أبيكم * أخبرنا سفيان وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غشي في الإبهام

بخص عشرة وفي التي تليها بعشر وفي الوسطى بعشر وفي التي تلي الخنصر تسع وفي الخنصر بست * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أنزل الله عليه فيم أنت من ذكرها فأنه ي * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس أن عمر قال أذكر الله امرأ جمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الخنصر يسألفقام جد بن مالك بن النافعة فقال كتب بن بارتين لي بعني ضربتين ف ضربت أحدهما الأخرى عس طمح فألفت جنبنا مائة قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرقة فقال عمرو لم نسع هذا القدينا فيه غير هذا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس عن رضى الله عنه أن رجلا رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف يعني حين خرج (٢٠٨) إلى الشام فبلغه وقوع الظاعون بها * أخبرنا مالك عن سعد بن إسحق بن كعب

ابن عميرة عن عثمه
زينب بنت كعب أن
الفرقة بنت مالك بن
سنان أخبرتها أنها
جاءت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم تسأله أن
ترجع إلى أهلها في بني
خندرة فإن زوجها خرج
في طلب أبعله حتى إذا
كان طرف القدوم
لحقهم فقتلوه فسأت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن أرجع
إلى أهلي فإن زوجي لم
يتركني في مسكن عنك
قالت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
نعم فانصرفت حتى إذا
كنت في الجيرة أوفى
المسجد دعائي أو أمرني
فدعيت له فقال كيف
قلت فرددت عليه القصة
التي ذكرت له من شأن
زوجي فقال أمكني في
بيتك حتى يبلغ الكحل
أحله قالت فاعتدلت

رأى آخر ولم ينقض الأول ولم ينقضه على نفسه لم ينقضه على أحد حكمه به قبله ولا أحبه أن يكون
منفذه وإن كتب به إليه قاض غيره لانه حينئذ ممتدئ الحكم فيه ولا يتدئ الحكم بما رى غيره أصوب
منه وليس على القاضي أن يتعقب حكم من كان قبله فإن تعطل بحكمه عليه قبله نظر فيما تعطل فيه وإن وجد
قضى عليه بما وصفت في المسئلة الأولى من خلاف كتاب أسنة أو إجماع أو قياس فهذا خطأ برده عليه
لا يبعثه غيره وإن لم يكن خلاف واحد من هؤلاء وكان يراد بإطلاق قياسه أراج منه وهو يحتمل
القياس لبرده لانه إذا احتمل المعنيين معا فليس برده من خطابين إلى صوابين كما برده في خلاف الكتاب
أو أسنة أو الإجماع من خطابين إلى صوابين (قال) وإذا تناقذ الخصمان بينهما وجتبعهما عند القاضي
ثم مات أو عزل أو ولي غيره لم يتحكم حتى يعيداعليه مجتبعهما يشتمهما يتحكم وينبغي أن يخفف في المسئلة
عن يشتما أن كانوا ممن يسل عنه وهكذا شهوده بعد مدعيه ومجته في المسئلة وهو جزأه لا يطول
ويجب للقاضي والوالى أن يولى الشراءه والبيع رجلا مأمونا غير مشهور بأنه يدعه ولا يشي خوف المحابة
بأن يادله فيما اشترى منه أو النقص فيما اشترى له فإن هذا من مآكل كثير من الحكام وإن لم يفعل لم أفدله
شراء ولا بيعا إلا أن يستكر أحد على ذلك إلا عما أفد به شراء السوقة (قال) ولا أحب لحاكم أن يخلف
عن الويلمة إذا دعى لها ولا أحبه أن يجيب وليمة بعض ويرتب بعضا ما أن يجيب كلاً أو يترك كلاً ويعذر
ويسأله من يحلوه ويهذروه ويعود المرضي وبشهاد الخناز وبأق الفأب عند قدمه ويخرجه
(قال) وإذا تحاكم إلى القاضي أجمعى لا يعرف لاسد لم يقبل الترجة عنه إلا بشاهدين عدلين يعرفان ذلك
اللسان لا يشكان فيه فإن شككهم يقبل ذلك عنهما أو أقام ذلك مقام الشهادة فيقبل فيه بما يقبل في الشهادة
وبرده ما بردها

(مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة الشهود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند القاضي فإن كانوا جميعاً ولين كتب حلية كل واحد منهم
ورفع في نسب أن كان له نسب أو ولاته أن كان يعرفه ولأه وأهله عن صناعتهم أن كان له صناعة وعن
كنيته أن كان يعرف بكنيته وعن مكانه وموضع بيعاته ومصلاه وأحبه أن كان الشهود لبوا
من يعرف بالحال الحسنة البرزة والعقل معها أن يعرفهم ثم يسأل كل واحد منهم على حدة عن شهادة
واليوم الذي شهد فيه والموضع الذي شهد فيه ومن حضره وحل جري ثم كلام ثم ثبت ذلك كله وهكذا أحب
أن كان ثم حال حسنة ولو يكن سيدي العقل أن يفعل به هذا يسأل من كان معه في الشهادة على مثل حاله

فيه أربعة أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل إلى سفيان عن ذلك فأخبره فأبعد وقضى به * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعد بن جبير قال قلت لابن عباس أن نؤا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس بموسى بن
اسرائيل فقال ابن عباس كذب عبدو الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى
والخضر بشئ يدل على أن موسى صاحب الخضر * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن عامر بن صعيب أن طاوساً أخبره أنه سأل
ابن عباس عن الركنين بعد العصر فهذه عنهما قال طاوس فقلت ما أدعهما فقال ابن عباس ما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا ضي الله ورسوله
أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم الآية * أخبرنا سفيان عن عمرو بن ابن عمر قال كنا بخبار فلان يزي بذلك بأسحتي زعم رافع بن خديج

ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن غفائركم كناههم من أجل ذلك * أخبر مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان بلغه ما نهى عن ذلك فذهب أو ورك بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من بعد ذلك من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه ألا سأكل بأرض * أخبرني من لا يهتم عن ابن أبي ذئب أخبرني بخلافه قال اتبع غلاما واستقلته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى علي برد غلته فأثبت عروة فأخبرته فقال أروح إليه العشي فأخبره أن عائشة أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان فجعلت أعي رفا أخبرته ما أخبرني عروة (٢٠٩) عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم فقال عرفا
أبصر على من قضاء
قضيت والله أعلم لي لم أرد
فما الحق فلفني فيه
ستة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأرذضا
عمر وأنفذ ستة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فراح البعرة وقضى
لي أن أخرج الخراج من
الذي قضى به علي له
* أخبرني أبو حنيفة
ابن سمال بن الفضل
الباهلي قال حدثني
ابن أبي ذئب عن المقبري
عن أبي شريح الكعي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال عام
الفتح من قتل له قتل
فهو بخير النظرين أن
أحب أخذ العقل
وان أحب فله القود
فقال أبو حنيفة قفلت
لأن أبي ذئب أنا أخذ
بهذا بابا الحزن فضر
صدري وصاح علي

عن مثل ما سئل لستدل على عورته أن كانت في شهادته أو اختلاف أن كان في شهادته وشهادته غيره فطرح
من ذلك ما زعم طرحة ويزعم ما زعمنا ثابته وان جمع الحال الحسنة والعقل لم يقفه ولم يفرقه وأحب القاضى
أن يكون أصحاب مسأله جامعين للخلاف في الطعمة والنفق وانرى العقول برآء من الشبهة بينهم وبين
الناس وألطف على أحد بأن يكونوا من أهل الأهواء والعصبية والمماطلة للناس وأن يكونوا جامعين
للامانة في أدبهم وأن يكونوا أهل عقول لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه ليخفى حسنا ويقول قبيحا
فيكون ذلك جرحا عندهم أو يسأله عن صدقه فيخفى قبيحا ويقول حسنا فيكون ذلك تعديلا عندهم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ويحرص الحاكم على أن لا يعرف له صاحب مشقة فيقال له (قال) وأرى أن
يكتب لأهل المسائل صفات الشهود على ما وصفت وأسما من شهوده ومن شهدوا عليه وقد مر ما شهدوا فيه
ثم يسألون أحدانهم حتى يخبروه عن شهوده وشهدوا عليه وقد مر ما شهدوا فيه فان المسؤول عن الرجل
قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدو للشهود عليه وأحقا عليه أو شريكا في ما شهد فيه
وتطيب نفسه على تعديله في السير ويقف في الكثير ولا يقبل تعديله الا من اثنين ولا المسألة عنه الا من
اثنين ويخفى عن كل واحد منهما اسما من دفع الى الآخر لتفق مسئلتها أو تختلف فان اتفقت بالتعديل
فلها وان اختلفت أعادها مع غيرهما فان عدل رجل وجرح لم يقبل الجرح الا من شاهدين وكان الجرح
أولى من التعديل لان التعديل يكون على الظاهر والجرح يكون على الباطن (قال) ولا يقبل الجرح من
أحد من خلق الله فقعه عاقل دين ولا غيره الا بان يقفه على ما جرحه به فاذا كان ذلك مما يكون جرحا عند
الحاكم فله منه واذ لم يكن جرحا عنده لم يقبله فان الناس يختلفون ويتباينون في الأهواء فشهد بعضهم على
بعض بالكفر فلا يجوز لحاكم أن يقبل من رجل وان كان صالحا أن يقول لرجل ليس يعدل ولا رضا ولا يرى
أن من كان عنده كافر الفير يعدل وكذلك يسمى بعضهم رعا على الاختلاف بالفسق والضلال فيجرحونهم
فيذهب من يذهب الى أهل الأهواء لا يجوز شهادتهم فيجرحونهم من هذا المعنى وليس هذا موضع
جرح لأحد وكذلك من يجرح من يستحل بعض ما يحرمهم من نكاح المتعة ومن اتيان النساء في أدبارهن
وأشبه ذلك مما لا يكون جرحا عند أهل العلم فلا يقبل الجرح الا بالشهادة من الجرح على المحرور وبالسماح
أو باللعان كما لا يقبلها عليه فيما زعم من الحق وأكثر من نسب الى أن يجرح شهادته بغيا حتى بعد السير
الذي لا يكون جرحا حرا لقد حضرت رجلا صالحا يجرح رجلا متعلا بجرحه فالج عليه بأى شيء يجرحه
فقال ما يخفى علي ما تكون الشهادة به مجروحة فلما قال له الذي يسأله عن الشهادة لست أقبل هذا منك الآن
تبين قال رأيت يبول فأعما قال وما بأس بأن يبول فأعما قال ينضح على ساقه ورجليه ويتباهى ثم يصلي قبل

(٢٧ - الام - سادس) صابحا كثيرا وتال منى وقال أحد ثلث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول تأخذه
ثم أخذته وذلك الفرض علي وعلى من سمعه ان الله عز وجل اختار محمدا صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يده واختار لهم
ما اختاره على لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو دائرين لا يخرج لهم من ذلك قال وما كنت عنى حتى تمت أن يسكت * أخبرنا
الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا يفتل في الصلاة أن يعد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه
مرسل * أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث * أخبرنا
سفيان عن عبد الله بن أبي ليث عن ابن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قام بالحاجة فخطب فقال ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كصافي فذكر فقال أكرموا أصحابي ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم ثم من ظهر الكذب حتى إن الرجل لصلف ولا يتخلف ويشهد ولا يشهد الأقرن سره أن يسكن بحجوة الجنة قليل من الجماعة فإن الشيطان مع الضو هو من الاثنين أهد ولا يتحول رجل بأمره فإن الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وساءته سيئة فهو مؤمن * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه أن سبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بابل فرجها أبو السنايل بن بعكف فقال قد صنعت للزوج ما أرى في شهر وعشرين إذ كنت ذلك سبعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنايل أو ليس كما قال أبو السنايل قد حدثت قزوي * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد (٢١٠) بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي

قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه (ومن كتاب الصداق والابلاء) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها كأن صدق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه

أن ينفقه قال أفرأيت فعل فضلي قبل أن ينفقه وقد نضح عليه قال لا ولكني أراه سفعول وهذا الضرب كثير في العالمين والجرح خفي فلا يقبل لثغافه ولما وصفت من الاختلاف لا يتصرح الجرح ولا يقبل التعديل إلا بان بوقفه المعدل عليه فيقول عدل على ولي ثم لا يقبل ذلك هكذا حتى يسأله عن معرفته به فإن كانت معرفته به باطنة متقدمة قبل ذلك منه وإن كانت معرفته به ظاهرة متقدمة لم يقبل ذلك منه

(ما تجوز به شهادة أهل الأهواء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث وأمن ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فتبا نوافها تبا ناسدنا واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايشه وكان ذلك منهم متقاربا منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم فلم نعلم أحدا من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وان خطاه وضله ورا ما استحل فيه ما حرم عليه ولارد شهادة أحد بشئ من التأويل كان له وجه يحتمله وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفروط من القول وذلك أنا وجدنا العلماء أعظم ما يعصى الله تعالى ما بعد النكاح ووجدنا تأويلين يستحلونها بوجوه وقدر غلبهم نظراؤهم عنها والفقهاء فيها ولم يردوا شهادتهم عاراً وأمن خلافهم فكل مستحل بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية لازمة من خطافي تأويله وذلك أنه قد يستحل من خالفه الخطأ الآن أن يكون منهم من يعرف باستحلال شهادة الزور على الرجل لانه وإحلال الدم وأحلال المال فترد شهادته بازور أو يكون منهم من يستحل أو يرى الشهادة للرجل إذا وثق به فحلف له على حقه ويشهده بالثبوت ولم يحضره ولم يسمه فترد شهادته من قبل استحلاله الشهادة بالزور أو يكون منهم من يبين الرجل المخالف له مائة العداوة له فترد شهادته من جهة العداوة فأى هذا كان فهم أوفى غيرهم من أن ينسب إلى هوى رددت شهادته وأيمهم سلم من هذا أجزت شهادته وشهادة من يرى الكذب شركا بالله أو معصية له يوجب عليها النار أو إلى أن تطيب النفس عليها من شهادة من يخفف المأثم عليها وكذلك إذا كانوا ممن يشتم قومنا على وجه تأويل في شتمهم لأعلى وجه العداوة وذلك أنا إذا أجزنا شهادتهم على استحلال الدماء كانت شهادتهم بشئ الرجال أولى أن لا ترد لانه متأول في الوحيين والشتم أخف من القتل فأما من يشتم على العصبية أو العداوة لنفسه أو على ادعائه أن يكون مشتموما كما كنا بالشتم فهذه العداوة لنفسه وكل هؤلاء (ترد) شهادته عن شتمه على العداوة وأما الرجل من أهل الفقه يسئل عن الرجل من أهل الحديث فيقول كفوا عن حديثه ولا تقبلوا حديثه لانه يغلط أو يحدث عام لا يسمع وليست بينه وبين الرجل عداوة فليس هذا من الأذى الذي يكون به القاتل لهذا فيه مجر وعائه لو شهد بهذا عليه الآن يعرف قوله عن شتمه أي شهادته على من شتمه فعن معنى على تأمل كسبه مصححه

أثنى عشرة أوقية ونوش قالت أندي ما لثش قلت لا قالت نصف أوقية * أخبرنا سفيان عن جريد الطويل عن عداوة أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقامك مالي وأزولك عن أي أمر أتيت شئت وأكفيت العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك وما لك خلوي على السوق فخرج إليه فأصاب شأ خطب امرأه فتزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كز زوجها يا عبد الرحمن قال على نوا من ذهب فقال ولم يول بؤساء * أخبرنا مالك عن جريد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأ من

لا يأتي امرأته ففدعها نحسة أشهر لا ترى ذلك شيأ حتى يوقف وتقول كيف قال الله تعالى إله المبعوثين أو تشرح باحسان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عروة قال إذا ألقى الرجل من امرأته لم يقع عليها طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فإما أن يطلق وإما أن يقيم * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يوقف المولى «سعت الربيع» بن سليمان يقول سعت أسد ابن موسى يحدث قال استبأ أبو حنيفة مرتين وسعت الربيع يقول سعت الشافعي يقول طلب العلم أفضل من صلاة النافلة (ومن كتاب الصرف) * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال قدمت المدينة فوجدت جزو وأقدن تحترق فزنت أجزاء كل جزء منها فارت أن ابتاع منها (٢١٣) جزءاً فقال لرجل من أهل المدينة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

أن يباع حتى يميت قال فقلت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً * أخبرنا ابن أبي نجيح عن أبي صالح مولى التوءمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كره بيع اللحم بالحيوان (ومن كتاب الرهون والابارات) * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه * وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى

وأحقهم من أهل طاعته الفضيلة أنهم هم جماعة المسلمين من امام عدل أو عالم مجتهد أو معين لعامةهم وخاصتهم وذلك أن طاعته هؤلاء طاعة عامة كثيرة ففكرنا الطاعة تخبر من قليلها وقد جمع الله تعالى الناس بالاسلام ونسبهم إليه فهو أشرف أنسابهم (قال) فإن أحب امرأ فليحب عليه وإن خص امرؤ قومهم بالحقه مالم يحمل على غيرهم مالم يسجل له فهذا صلة ليست بعصية وقيل امرؤ الأوفى محبوب ومكر وفالمكره في محبة الرجل من هو منه أن يحمل على غيره ما حرم الله تعالى عليه من الخبي والطعن في النسب والعصية والبغضة على النسب لا على عصية الله ولا على حنائه من المغض على المغض ولكن بقوله لا بغضه لأنه من بني فلان فهذه العصية المحضة التي رد بها الشهادة فإن قال قائل ما المحبة في هذا قيل له قال الله تبارك وتعالى إنما المؤمنون أخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونوا عباد الله أخواناً فإذا صار رجل إلى خلاف أمر الله تبارك وتعالى اسمه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا سبب بعذر به يخرج به من العصية كان مقيماً على عصية لا تأويل فيها ولا اختلاف بين المسلمين فيها ومن أقام على مثل هذا كان حقيقاً أن يكون مردوداً للشهادة

(شهادة الشعراء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الشعر كلام حسنه تحسن الكلام وقبحه كقبيح الكلام غير أنه كلام باق سائر فذلك فضله على الكلام فمن كان من الشعراء لا يعرف بقص المسلمين وأذاهم ولا كنار من ذلك ولا بان عذح ففكرنا الكذب لم رد شهادة ومن أكره الواقعة في الناس على الغضب أو الحرمان حتى يكون ذلك ظاهراً كثيراً سعتاً أو أدا رضى مدح الناس بماليس فيهم حتى يكون ذلك كثيراً ظاهراً سعتاً كذا بخضارت شهادة بالوجهين وأبدهما ولا يفرد به وإن كان أعيا عذح فيصدق ويحسن الصدق أو يفرض فيه بالامر الذي لا يحض أن يكون كذا لم رد شهادة ومن شب بامرأه بعينها ليست من يحمل له وطؤها حين شب فأكثرها وشهرها وشهر مثلها عايب وإن لم يكن زنى ردت شهادته ومن شب بلم أسم أحد لم رد شهادته لأنه عكن أن يثبت بامرأته وجاريتته وإن كان يسأل بالشعر وأولاً يسأل بفسواء وفي مثل معنى الشعر في رد الشهادة من مرق أعراض الناس وسألهم أموالهم فإذا لم يعطوا بإهانتهم فأما أهل الرواية للأحاديث التي فيها مكر وعلى الناس فكيره ذلك لهم ولا رد شهادتهم لأن أحداً قلما يسلم من هذا إذا كان من أهل الرواية فإن كانت تلك الأحاديث عضة بحر أو نفي نسب ردت بذلك شهادتهم إذا أكثروا روايتها وعدوا أن يرووها فبعدت نواهيها ولم يكتروا وأما من روى الأحاديث التي ليست بمحض الصدق ولا بيان الكذب وإن كان الأغلب منها أنها كذب فلا رد الشهادة بها وكذلك رواية أهل زمانك من الأبراف وما أشبه وكذلك المزاج لا تزده الشهادة مالم يخرج في المزاج

الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب * أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله على عليه وسلم رهن درعه عند أبي النعمان الهودي * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض فقال بالذهب والورق قال أما بالذهب والورق فلا بأس به * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأل عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس به * أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه شهباه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله * أخبرنا شافعي بن عيسى عن شبيب بن غرقدة أنه سمع الحى يحدث عن عمرو بن أبي الجعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاة أو أجنبية فاشترى له شاة فباع أحدها بدينار

وأما هذه ديار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعة البركة فكانوا لأشترى ترابا ربح فيه قال وقد روي هذا الحديث غير
 صفان عن عينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ورويه عن عروة بن أبي الجعد عثمل هذه القصة أو معناها * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم
 عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب خرجا في جيش إلى العراق فلما أقفلا مرهما بعامل لهم فربح بهما وسهل وهو أمير البصرة
 وقال لؤي أوفر لك على أمر أنفك بكم بلفعل ثم قال لي ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكم فقتبنا عن به متاعا
 من متاع العراق ثم تبعناه بالمدينة فتوذيان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لك المرح فقللا ودنا فنعقل فكتب لهما لي عمر رضى
 الله عنه أن يأخذ منهما المال فلما أقما المدينة بأعافر بحال فلد دعاه إلى عمر (٢١٣) قال لهما أكل الجيش قد أسلفه
 كما أسلفكم فقللا لا

فقال عمر رضى الله عنه

ابنا أمير المؤمنين
 فأسلفكم أديا المال
 ورحمه فأما عبد الله
 فكنت وأما عبد الله
 فقال ما ينبغي لك هذا
 بأمر المؤمنين لو هلك
 هذا المال أو نقص
 لضمناه فقال أدياه
 فكنت عبد الله وراجعه
 عبيد الله فقال رجل
 من جلاء عمر رضى
 الله عنه بأمر المؤمنين
 لو حلفت فزادنا فخذ
 عمر رأس المال ونصف
 ربحه وأخذ عبد الله
 وعبيد الله نصف ربح
 ذلك المال

(ومن كتاب الشغار)

* أخبرنا مالك عن
 نافع عن ابن عمر
 رضى الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الشغار
 والشغار أن يزوج

إلى عضة النسب أو عضة بجر أو فاحشة فإذا خرج إلى هذا وأظهره كان مرددا للشهادة

(شهادة أهل اللاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يكره من وجه الخبر اللعب بالترد
 أكثر مما يكره اللعب بشئ من الملاهي ولا يحب اللعب بالشرط ربح وهو أخف من الترد ويكره اللعب (١) بالخرقة
 والفرق وكل ما لعب النحاس به لأن اللعب ليس من صنعة أهل الدين ولا المروءة ومن لعب بشئ من هذا على
 الاستحلال لم تر دشهادته والخرقة تكون قطعة خشب فيها حفر يلعبون بهان غفل به عن الصلوات فأكثر
 حتى تقوته ثم يعود له حتى تقوته رددنا شهادته على الاستخفاف عواقبت الصلاة كما زدها لو كان جالسا فلم
 يوجب على الصلاة من غير نسيان ولا غلبة على عقل فان قيل فهو لا يترك الصلاة حتى يخرج وقتها ولا
 وهو ناس قيل فلا يعود اللعب الذي يورث النسيان وان عادله وقد جرحه يورثه ذلك فذلك استخفاف فأما
 الخلوس والنسيان فمال يجل على نفسه فيه شأنا لأحد من النفس الذي لا يتعنت منه أحد ولا يأثم به وان
 فبح ما يحدث به نفسه والناس يتعنتون من اللعب فأما ملاعبة الرجل أهله وأجراؤه الخيل وتأديبه فربه
 ونعله الرمي وربيه فليس ذلك من اللعب ولا ينهى عنه وينبغي للمرء أن لا يبلغ منه ولا من غيره من تلاوة القرآن
 ولا نظركم ما يشغله عن الصلاة حتى يخرج وقتها وكذلك لا يتنفل حتى يخرج من المكتوبة لأن المكتوبة
 أوجب عليه من جميع النوافل

(شهادة من يأخذ الجعل على الخير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن القاضي والقاسم
 والكتائب والقاضي وصاحب الديوان وصاحب بيت المال والمؤمنين لم يأخذوا جعلا وعملوا بمحسنيين كان أحب
 إلى وأن أخذوا جعل لم يحرم عليهم عندى وبعضهم أعذر بالجعل من بعض ومأمهم أحد كان أحب إلى
 أن يترك الجعل من المؤمنين (قال) ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن
 نفسه ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكبل للناس ويزن لهم ويعلمهم القرآن والتكوى وما يؤدون به من
 الشعر مما ليس فيه مكره « قال الربيع » سمعت الشافعي يقول لا تأخذ في الأذان أجره ولكن خذه
 على أنه من النبي

(شهادة السؤال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تحرم المسئلة في الجاشئة تصيب الرجل
 تأتى على ماله ولا في جملة الرجل بالديار والجراحات ولا في الغرم لأن هذه مواضع ضرورات وليس فيها كبير
 سفاقة مروءة وهكذا لو قطع برجل يلد فسأل لم أر أن هذا يحرم عليه إذا كان لا يجد المضى منها إلا علة
 ولزده شهادة أحدهم هذا أبدا فأما من يسأل عمره كله أو أكثر عمره أو بعض عمره وغوغى بغير ضرورة

(١) قوله بالخرقة هي بالخاء المهملة المفتوحة وبالزاي كما ضبطه الخطيب في المغنى اه كنهه معجحه

الرجل ان يشته على أن يزوجه الآخراته وليس بينهما صداق * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر
 ابن عبد الله يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار * أخبرنا ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا شغار في الاسلام * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن نبيه بن وهب أخى بن عبد البار عن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة
 ابن عمر بنت شيبه بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأناكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان رضى
 الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح * أخبرنا ابن عينة عن أيوب بن موسى عن
 نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه * أخبرنا مالك عن ربيعة

عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولا ورجلا من الانصار فرواه ميمونة بنت الحارث وهو بالدين قبل أن يخرج * أخبرنا صفيان عن عمرو بن يزيد بن الاصم وهو ابن أخت ميمونة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال * أخبرنا سعيد بن مسلة عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال أوهام الذير روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم والأوهو حلال * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي عطفان ابن طريف المزني أنه أخبره أن أبا هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نكحها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح (٢١٤) على نفسه ولا على غيره * أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن عبد الله

والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم ح وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لوم الجمر الانسية * أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن الربيع ابن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (ومن كذب الظهار والعان) * أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عمر بن الخطاب جاء إلى عاصم بن عدي

ولامعني من هذه المعاني وشكوا الحاجة فهذا بأخذ ما لا يحل له وبكذب بكر الحاجة فقد بذلك شهادة (قال) ومن سأل وهو فقير لا يشهد على غناه لم تحرم عليه المسئلة وان كان من يعرف بأنه صادق نقه لم يزد شهادته وان كان غنيابا قبل الصدقة المفروضة من غير مسئلة كان قابلا ما لا يحل له فان كان ذلك يخفى عليه أنه محرم عليه لم يزد شهادته وان كان لا يخفى عليه أنه محرم عليه ردت شهادته فاما غير الصدقة المفروضة يتصدق بها على رجل غني فقبلها فلا يحرم عليه ولا ترد بها شهادته (شهادة القاذف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قذف مسلحا حدناه أو لم يحدده لم يقبل شهادته حتى يتوب فإذا تاب قبلنا شهادته فان كان القذف انما هو شهادة لم تتم في الزنا حدناه ثم نظرنا إلى حال المحدود فان كان من أهل العدل عذقه بفساد شهادته قبلنا له ولو أنه كذابه نفسه فأنما كذب نفسه فقد تاب حدا ولم يحد وان أن يتوب وقد قذف وسقط الحد عنه بغفوا وغيره مما لا يلزم القذف اسم القذف لم يقبل شهادته أبدا حتى يكذب نفسه وهكذا قال عمر للذين شهدوا على من شهدوا عليه حين حدهم فتاب اثنان قبل شهادتهما وأقام الآخر على القذف فلم يقبل شهادته ومن كانت حاله عند القذف بشهادة وغير شهادة حال من لا يجوز شهادته بأنه غير عدل حدا ولم يحد سواء ولا تقبل شهادته حتى تحدث له حال يصير بها عدلا ويتوب من القيل بما وصفت من كذابه نفسه ويجوز شهادة المحدود في القذف اذا تاب على رجل في قذف ويجوز شهادة ولد الزنا على رجل في الزنا وشهادة المحدود في الزنا اذا تاب على الحد في الزنا وهكذا المقطوع في السرقة والمقتص منه في الجراح اذا تاب وليس ههنا إلا أن يكونوا عدولا في كل شيء أو يجزئ حين في كل شيء إلا ما بشرهم فيه من لاعب فيه من هذه العيوب فشهدوا فليكون خصماء وأطناء أو يجزئ إلى أنفسهم أو دافعين عنها أو ما ترده شهادة العدول وهكذا يجوز شهادة البدوي على القروي والقروي على البدوي والغريب على أهل والأهل على الغريب ليس من هذا شيء تزد به الشهادة اذا كانوا كلهم عدولا واذا كان معروفا أن الرجلين قد تسابعا فلا يحضرهما أحد ويتشامان ولا يحضرهما أحد ويقتل أحدهما الآخر ولا يحضرهما أحد فغضو بالبدوي القروي والقروي البدوي حتى يشهد على ما رأى واستشهد عليه جاز وقد لا يشهد لانه حاضر يشهد غيره ثم ينقل المشهد أو يموت أو يطعن إلى صاحبه فلا يكون له شاهد غير بدوي أو بدوين وكذلك قد يكون له شهود غير يغيبون أو يموتون فلا يمنع ذلك البدوي أن يجوز شهادته اذا كان عدلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الرجل يغني فيخذل الغناء صناعته يؤتى عليه وبأني له ويكون منسوب باليه مشهورا به معروفا والمرأة لا يجوز شهادتها واحدة منهما وذلك أنه من

الانصارى فقال له أرايت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه أم كيف يفعل سألني يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عمر فقال يا عاصم ما قال للرسول صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعمر لم تأتني بخير قد كرره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عمر والله لا أتيت حتى أسأله عنها فأقبل عمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه أم كيف يفعل فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فات بها فقال سهل

ابن سعد فقلنا عتوا نافع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من تلاعها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها فاطلقها
 فلا تأخذل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن
 سهل بن سعد أخرجه قال جاء عويمر الجعاني الى عاصم بن عدى فقال يا عاصم بن عدى سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع
 امرأته رجلا فقتله أو يقتله به أم كيف يصنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فعاب النبي صلى الله عليه وسلم المسائل فلقبه عويمر
 فقال ما صنعت قال صنعت انك لم تأتني بخبر سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلا سأله فأتاه فوجده قد أنزل عليه فيه ما فندعاهما فلاعن بينهما فقال (٣١٥) عويمر لئن اطلقت بها لقد كذبت عليها

فقد رها قبل أن يأمره
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 انظروها فان جاءت به
 احجم ادعج عظيم
 الا لئن فلا راء الا قد
 صدق وان جاءت به
 احبر كانه ورة فلا
 أراء الا كاذبا فغاث
 به على التعت المكروه
 قال ابن شهاب فصارت
 سنة المتلاعنين * أخبرنا
 عبدالله بن نافع عن
 ابن أبي ذئب عن ابن
 شهاب عن سهل بن
 سعد أن عويمرا الى
 عاصم فقال أ رأيت
 لو أن رجلا وجد مع
 امرأته رجلا فقتله
 أنقتلوه سل يا عاصم
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فسأل النبي
 صلى الله عليه وسلم فكره
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المسائل
 وعابها فرجع عاصم الى

اللهو المكروه الذي يشبه الباطل وأن من صنع هذا كان منسوبا الى السفه وسقاطة المروءة ومن رضى بهذا
 لنفسه كان مستخفا وان لم يكن محرما بين التحريم ولو كان لا ينسب نفسه اليه وكان انما يعرف بأنه يطرب
 في الحال فيترحم فيقال لا تأني ذلك ولا يؤتى عليه ولا يرضى به لم يسقط هذا شهادته وكذلك المرأة (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى في الرجل يتخذ الغلام والجارية الغنيين وكان يجمع عليهما يغشى لذل في هذا سفه تدر به
 شهادته وهو في الجارية أكثر من قبل أن فيه سفه وديانة وان كان لا يجمع عليهما ولا يغشى لهما كرهت ذلك
 ولم يكن فيه ما تدر به شهادته (قال) وهكذا الرجل يغشى بيوت الغناء ويقضا المغنون ان كان ذلك مدمنا
 وكان لذلك مستغنا عليه مشهودا عليه فهي بمنزلة سفه تدر به شهادته وان كان ذلك يقل منه لم تدر به شهادته
 لما وصفت من أن ذلك ليس بحرامين فأما استماع الحداء ونسب الأعراب فلا بأس به قل أو أكثر وكذلك
 استماع الشعر * أخبرنا ابن عيينة عن ابراهيم بن مبصرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال أوردني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل معك من شعرا مية بن أبي الصلت شي قلت نعم قال هيه فأنشدته بيتا
 فقال هيه فأنشدته حتى بلغت مائة بيت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الحداء والرجز وأمر ابن رواحة في سفره فقال حرل القوم فاندفع ريجز وأدرك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ركبما بنى تخيم معهم حادفا هم أن يجدوا وقال ان حادسا نوى من آخر الليل قالوا يا رسول
 الله نحن أول العرب حادسا بالبل قال وكيف ذلك قالوا كانت العرب يغير بعضها على بعض فأغار رجل
 منا فاستاق بالانثدبت فغضب على غلامه فغربه بالعصا فاصاب به فقال الغلام واداه واداه قال فجعلت
 الابل تجتمع قال فقال هكذا فافعل قال والنبي صلى الله عليه وسلم يخلق فقال عن أنتم قالوا نحن من مضر
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ونحن من مضر فاستب تلك الليلة حتى بلغ في النسبة الى مضر (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فالحداء مثل الكلام والحديث المحسن باللفظ واذا كان هذا هكذا في الشعر كان تحسين
 الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محبوبا فقدر روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن
 الله لشي أن يذنه لني حسن الترتيب بالقرآن وأنه سمع عبد الله بن قيس يقرأ فقال لقد أوتى هذا من مزمار آل
 داود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بالقرناء والالخان وتحسين الصوت بها بأي وجهه ما كان
 وأحب ما يقرأ الى الحدرا وتحزيننا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن تأكدت عليه انه يغشى الدعوة بغير
 دعاهن من غير ضرر ورة ولا يستحل صاحب الطعام فتتابع ذلك منه رددت شهادته لأنه باكل محرما اذا كانت
 الدعوة لرجل بعينه فأما ان كان طعام سلطان أو رجل يشبهه بالسلطان فدعوا الناس اليه فهذا طعام
 عام مباح ولا بأس به ومن كان على شيء مما وصفنا ان الشهادة تدر به فاعتر شهادته ما كان عليه فأما اذا

عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا وقد قلنا القرآن
 خلاف عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد قلنا فيكم القرآن فتقدمنا فتلاعنا ثم قال كذبت عليها ان أمسكتها فافرقها وما أمره
 النبي صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها وان جاءت به احبر قصيرا كانه ورة فلا أحبه
 الا قد كذب عليها وان جاءت به احجم أعين ذا التين فلا أحبه الا قد صدق عليها فغاث به على التعت المكروه سمعت ابراهيم بن سعد
 يحدث عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به أشقر سبطا فهو زوجة وان
 جاءت به أدنيج فهو الذي ينهمه قال فغاث به أدنيج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أني سمعت

أن رجلا من الانصار جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه أم كيف يصنع
فأزل الله عن رجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر التلاعنين قال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى عليك وفي أمرنا قال تلتاعنا
وأنا شاهدتم فأرفها عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة بعدهما أن يفرق بين التلاعنين وكانت املافا نكرها فكان ابنها يدعى الى أمه
* أخبرنا نافع عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهد ابن عباس يحدث التلاعنين فقال له ابن شداد أي التي قال النبي صلى
الله عليه وسلم لو كنت راجا أحدا بغير يمينه رجتها فقال ابن عباس ثلاثا أمرأه كانت أعلنت * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن يزيد
ابن الهادي عن عبد الله بن يونس أنه سمع القبري (٢١٦) يحدث القرظي قال القبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله

عليه وسلم يقول لما
نزلت آية التلاعنة قال
النبي صلى الله عليه وسلم
أيما امرأه أدخلت على
قوم من ليس منهم
فليست من الله في شيء
ولم يدخلها الله جنسه
وأيما رجل جحدولاه
وهو ينظر اليه احتجب
الله منه وفتح على رؤس
الخلائي في الاولين
والآخرين * وسمعت
سفيان بن عيينة يقول
أخبرنا عمرو بن دينار
عن سعد بن جبير عن
ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال للتلاعنين
حسابكم على الله أحديكم
كاذب لا يسبل لك عليها
قال يا رسول الله مالي
قال لا مال لك ان كنت
صدقت عليها فهو عا
استحللت من فرجها
وان كنت كذبت عليها
فذلك أبعد لك منها
أومنه * أخبرنا سفيان

(كتاب القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ينبغي عندى لقاض ولا لوال من ولاية المسلمين أن يتخذ كتابا نصيا ولا يصح
الذي في موضع يتغض به مسلما وينبغي أن تعرف المسلمين بأن لا يكون لهم حاجة الى غير أهل دينهم والقاضي
أقل الخلق بهذا عنرا ولا ينبغي للقاضي أن يتخذ كتابا لمور المسلمين حتى يجمع أن يكون عدلا جازا الشهادة
وينبغي أن يكون عاقلا لا يتجذع ويحرص على أن يكون فقيها لا يوثق من جهالة وعلى أن يكون زهبا بعيدا
من الطمع فان كسبه عنده في حاجة نفسه وضيعته دون أمر المسلمين فلا بأس وكذلك لو كتب له رجل
غير عدل

(القاسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاسم في هذا عنزله ما وصفت من الكتاب لا ينبغي
أن يكون القاسم الاعلام مقبول الشهادة ما مونا على الحساب أقل ما يكون. منه ولا يكون غيبا يتجذع ولا
عن نسب الى الطمع

(الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند
القاضي فينبغي أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده وأن يتولى قتها ورفعها ويكون ذلك بين يديه ولا يغيب
عنه وبليه بنديه أو يوله أحد ابين يديه وأن لا يفتح الموضع الذي فيه تلك الشهادة الا بعد نظره الى حاله
أو علامته عليه وأن لا يبعد منه وأن يتولى في يده المشهوده نسخة تلك الشهادة ان شاء ولا يفتح الشهادة
ويدهفها الى المشهوده وليس في يده نسختها لانه قد يعمل على الخاتم ويحرف الكتاب وان أغفل ولم يجعل
نسختها عنده وختم الشهادة ودفعها الى المشهوده ثم أحضرها وعلها خاتم لم يقبلها الا أن يكون يحفظها
أو يحفظ معناها فان كان لا يحفظها ولا معناها فلا يقبلها بان خاتم قد تغير الكتاب وغير الخاتم وأكره
قبوله أيضا وتوقعه بيده للشهادة ويقاع الكاتب بيده الا أن يجعل في ايقاعه وايقاع كاتبه شهد فلان عند

القاضي

عن أبو عن سعد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان
وقال هكذا باصبه المسحة والوسطى ففرقهما الوسطى والتي تلبها يعني المسحة وقال الله يعلم ان أحديكم كاذب فهل منك كتاب
* أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانتمى من ولدها ففرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألقى الولد بالراة (ومن كتاب الخلع والنشوز) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري
عن ابن المسيب أن بنت محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج فكره منها امرأاما كبيرا وأغبره فأراد طلاقها فقال لا تطعنني وأمسكني
واقدمي ما بدالك فأزل الله عن رجل وجعل وان امرأته خانت من بعلمها ونشوز الآية * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن

عابرضى الله عنه ما أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسع نسوة وكان يقسم لثان * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها ليس بكى أهلها وإن شئت سبعة عندك وسبعة عندهن وإن شئت لثنت عندك ودرت قالت ثلث * أخبرنا عبد المجيد عن أنس بن مالك عن جبيب بن أبي ثابت أن عبد المجيد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبراه أنهما سمعا أن بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام يحدث عن أم سلمة أنها أخبرته أنها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها أتت أمية بن المغيرة فكذبوها وقالوا ما أكذب القرائب حتى أنشأنا أناس منهم الحرف فقالوا أنك تكتبين (٢١٧) إلى أهلها فكنت معهم فرجعوا إلى

القاضي على ما في هذا الكتاب وهي كذا وكذا يثار العلان على فزن أوهي دار كذا شهد بها فلان فلان حتى لا يدعى في الشهادة موضعاً في الحكم إلا أوقعه بيده فاذا عرف كآبه وذكر الشهادة أو عرف كآبه وذكر الشهادة حازه أن يحكم به وخير من هذا كله أن تكون النسخ كلها عند فذا أراد أن يقطع الحكم أخرجها من ديوانه ثم قطع عليه الحكم فان ضاعت من ديوانه ومن يدى صاحبها الذى أوقع له فلا يقبلها إلا بشهادة قوم شهدوا على شهادة القوم كآبه كانوا أو غير كآبه (قال) وكذلك لو شهد قوم على أنه حكم رجل ولا يدعى حكمه فلا أوله أن يستأنف حكماً جديداً بمشاهدواه عليه لم يكن ذلك لهم إلا لهم بشهدون على فعل نفسه وهو يدفعه ولكنه يدعى فلابطله ولا يتحقق وإذا رفع ذلك إلحا كغيره أجازة بتغيير الشهادة على حكم الحاكم الذى يلي بعده لأن غيره لا يعرف منه ما يعرف من نفسه وإذ أجاز الذى يقضى عليه يستعنى أن الحاكم وهو كما أنكر أن يكون حكم بمشاهدته هو لأعلمه ودفعه فلا ينحى له أن يقضه وإنما يقضه إذا علم أنه يدفعه

(کتاب القاضی الی القاضی)

(قال) وبقي القاضي كتاب كل قاض عدل ولا يقبل الإشهادين عدلين ولا يقبله شاهدين عدلين حتى يفقحه وبقراء عليهم ما يشهد على ما فيه وأن القاضي الذي أشهدهما عليه قرأ بمحضهما أقرى عليهما وقال أشهد أن هذا كتابي أو فلان وأشاهد على هذا قبله وأذا لم يشهد على هذا لم يردنا على أن يقولوا هذا خاتمه وهذا كآية دفعه النائم قبله وقد حضرت قاضا جاءه كتاب قاض محتوم فشهد عنده شاهدان أن هذا كتاب فلان بن فلان البلد دفعه النائم وقال أشهد وأعليه فقحه وقبله فأخبرني القاضي المكتوب إليه أنه قض كتابا آخر من هذا القاضي كتب إليه في ذلك الأمر بعينه ووقف عن إفادته وأخبرني هو وأمن أتني بخبره أنه رد إليه الكتاب يحكي له كتابا فأنكر كتابه الآخر وألغى وأثبت عنده أنه كتب الكتاب وخفّه فاحتيل له فوضع كتاب مثله مكانه ونحى ذلك الكتاب وأشهد على ذلك الكتاب وهو يرى أنه كتابه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإما كان هذا موجودا لم يجز أن يقبل من الشهود حتى يقرأ عليهم الكتاب ويقضوه قبل أن يغيب عنهم وينبغي للقاضي أن يأمرهم أن يأخذوا نسخة كتابه في أيديهم ويوقعوا شهادتهم فيه فلما أنكر شهادته أو ذهب بعض كتابه شهدوا أن هذا كتابه قبله وليس في الخاتم معنى أعني المعنى فيما قطعوا به الشهادة كما يكون معاني في إذا كان الحقوق وكتب التسليم بين الناس (قال) وإذا كتب القاضي إلى القاضي عما ثبت عنده ثم مات القاضي الكاتب أو عزل قبل أن يصل كتابه إلى القاضي المكتوب إليه

(٢٨ - الأم - سادس)

(٣٨ - الأم - سادس) ففتم فوضعت نفالي وأخرجت حداث من شعر كانت في حرو وأخرجت شعفا فقصده
أوصعته قالت فبات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصعب فقال حين أصبح ابن لك على أهلك فأن شئت سعت لك وإن أصبح أصعب
لنأسي » أخبرنا مالك عن حميد بن أنس رضي الله عنه أنه قال للكبريع وللثب ثلاث • أخبرنا حميد بن محمد بن علي بن شافع عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرأ أفرع
بين نسائه فأنهن خرج سمها خرج بها • أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عباس بن عبد الله بن أبي
ذئب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضره إلا بضره • قال مالك بن أنس رضي الله عنه • فقال يا رسول الله فذر النساء على

(٣٨ - الأم - سادس) ففتم فوضعت نفالي وأخرجت حداث من شعر كانت في حرو وأخرجت شعفا فقصده
أوصعته قالت فبات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصعب فقال حين أصبح ابن لك على أهلك فأن شئت سعت لك وإن أصبح أصعب
لنأسي » أخبرنا مالك عن حميد بن أنس رضي الله عنه أنه قال للكبريع وللثب ثلاث • أخبرنا حميد بن محمد بن علي بن شافع عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرأ أفرع
بين نسائه فأنهن خرج سمها خرج بها • أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عباس بن عبد الله بن أبي
ذئب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضره إلا بضره • قال مالك بن أنس رضي الله عنه • فقال يا رسول الله فذر النساء على

أزواجهن فأذن في ضربهن فاطمات ل محمد ساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف بال محمد سبعون امرأة كلهن يشكن أزواجهن ولا يتجدون أولئك أخباركم » أخبرنا النقي عن أبوب عن ابن سيرين عن عبيدة أنه قال في هذه الآية وأن خفتم شقاق بينكما فاعضوا حكامكم أهلهم وحكامهم أهلها قال جاء رجل وأمر أة إلى على رضي الله عنه ومع كل واحد منهما ثمان مائة من الناس فأمرهم على رضي الله عنه فبعثوا حكامهم أهلهم وحكامهم أهلها ثم قال للحكدين تدرى ما عليك عليكما أن رأيتان تجمعان تجمعان ورأيتان تفرقان تفرقان قالت المرأة رضي بكتب الله بعالي فيه ولى وقال الرجل أما لفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تفر غش الذي أقربت به (٢١٨) » أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج

عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصرني وأتفق عليك فكان إذا دخل عليها تقول له أين عتبة وشيبة فمسكت عنها فدخل يوما برافا قالت أين عتبة بن زبيرة وشيبة بن زبيرة فقال علي ياربا في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها خضات عثمان ابن عفان رضي الله عنه فذكر له ذلك فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شخصين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما فشدت عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها

ثم وصل قبله ولم يتع من قبوله بموته ولا عزله لأنه يقبل بيته كما يقبل حكمه الأثرى أنه لو حكم ثم عزل أومات قبل حكمه هكذا يقبل كتابه (قال) ولو كتب القاضي إلى القاضي فترك أن يكتب اسمه في العنوان أو كتاب اسمه بكتبة فسواء وإذا قطع الشهود أن هذا كتابه إليه قبله الأثرى أني أنما أنظر إلى موضع الحكم في الكتاب ولا أنظر إلى الرسالة ولا الكلام غير الحكم ولا الاسم فإذا شهد الشهود على اسم الكاتب والمكتوب السه قبلته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كآب القاضي كتابان أحدهما كتاب ثبت بهذا استأنف المكتوب إليه به الحكم والآخر كتاب حكم منه إذا قبله أشهد على المحكوم أنه قد ثبت عنده حكم فاضي بله كذا وكذا فإن كان حكمه حتى أنفذه وإن كان حكمه عنده باطل لا يثبت فيه لم ينفذه ولم يثبت له الكذب وإن كان حكمه بشي يراه باطلا وهو ما اختلف الناس فيه فإن كان يراه باطلا من أنه يخالف كتابا أو سنة أو اجما أو قياسا في معنى واحد منها فهذا من الباطل الذي ينبغي له أن يردده وإن كان مما يحتمله القياس ويحتمل غيره فقلما يكون هذا أنفذه ولم ينفذه وخفى بينه وبين الحكم كما يتولى منه ما تولى ولا يشركه بأن يكون مبتدئ الحكم وهو يراه باطلا ويقبل القاضي كتاب القاضي في حقوق الناس في الأموال والحراج وغيرها ولا يقبلها حتى تثبت اثباتا بينا والقول في الحدود إلا أن الله عز وجل واحد من قولين أحدهما أنه يقبل فيها كتاب القاضي والآخر لا يقبله حتى تكون الشهود يشهدون عنده وإذا قبلها لم يقبلها إلا فاطمة (قال) وإذا كتب القاضي لرجل بحق على رجل في مصر من الأمصار فأقر ذلك الرجل أنه المكتوب عليه بذلك الكتاب رفع في نسبه أو لم يرفع أو نسبه إلى صنعته أو لم ينسبه إليها أخذه وإن أنكر لم يؤخذ به حتى تقوم بينه أنه هو المكتوب عليه بهذا الكتاب ولا يرفع في نسبه أو نسبه إلى صناعة أو قبيلة أو أمر يعرف به فأنكره فقامت عليه بيته بهذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وإن كان في ذلك البلد أو غيره برجل يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة فأنكر المكتوب عليه وقال قد يكتب بهذا في هذا البلد على غيري ممن يوافق هذا الاسم وقد يكون به من غير أهله ممن يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة لم يقض على هذا بشي حتى يبين بشي لا يوافق غيرهما أو يقرأ أو تسمع بيته على أنه المكتوب عليه فإن لم يكن هذا لم يؤخذ به (قال) وإذا كان له بده فاضان كغداة فكتب أحد هما إلى الآخر بما ثبت عنده من البينة لم ينسج له أن يقبلها حتى تعاد عليه أنما يقبل البينة في البلد الثانية التي لا يكلف أهلها إثباته وكأب القاضي إلى الأمير والأمير إلى القاضي والخليفة إلى القاضي سواء لا يقبل إلا البينة كلوصفت من كتاب القضاة إلى القاضي

كانت عند ثابت بن قيس بن محاس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل بارسل الله فقال ما نألك قالت لا أنا ولا ثابت وزوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فذكر ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلت في أهلها أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو أشبهه بيدها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلت

(أجر)

(ومن كتاب ابطال الاقتصار) * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وجماعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العجلاني وهو أحمري سبط فصول الخلق فقال يا رسول الله رأيت شريك بن الحجاج يعنى ابن عمه وهورجل عظيم اللبنتين أدعج العينين حاذ الخلق يصب فلانة يعنى امرأته وهي حنلى ومافر بها نذم كذا فدعارسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فحدثوا المرأه فحدثت فلان عن ينها وبين زوجها وهي حنلى ثم قال يصبر وهما فان جاءت به أدعج عظيم اللبنتين فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به أحمري كأنه وجره فلا أراه الا قد كذب فباعت به أدعج عظيم اللبنتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يلقيان أمره ليلين لولا ما قضى الله يعنى الهمل زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد الا بما قرأ أو اعترف على نفسه لا يحل بدلالة غيره واحد منهما وان كانت بينه (٢١٩) فقال لولا ما قضى الله لكان لي فيه قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا لمرأته والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقه وعقول فأنما نزل به الوحي وقيل لم يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم شيا قاطلا الوحي من الله فن الوحي ما ينزل ومنه ما يكون وحيا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيستن الله عليه وسلم فيستن به * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى

(أجر القسام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى أجر القسام من بيت المال ولا يأخذون من الناس شيئا لأن القسام حكاهم فان لم يعطوه على بين القسام وبين من يطلب القسام واستأجروهم بما شاءوا قبل أو كثر وان كان في المقسوم عليهم والمقسوم عليهم صغير فأمر بذلك ولله اذا جعلوا له ما جعل على قسم أرض فذلك صحيح فان سوا على كل واحد منهم شيئا معلوما أو على كل نصيب شيئا معلوما وهم بالغون على كونهم بالغين فأنزلوا ان لم يسموه وسموه على الكل فهو على قدر الانصاف لا على العدد ولو جعلته على العدد أو شكك أن أخذ من قليل النصيب مثل جمع ما قسمته فإذا أنا أدخلت عليه بالقسم اجر اجتهاد ماله ولكنه يؤخذ منه القليل من الجعل بقدر القليل والكثير بقدر الكثير وان في نفسى من الجعل على الصغير وان قل شيئا الا أن يكون ما استدرك له بالقسم أغبط له مما يخرج من الجعل فان لم يكن كذلك كان في نفسى من أن أجعل عليه شيئا وهو بمن لراضاه شئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد القسام على ما قسموا قسما وذلك بأمر القاضي أو غير أمره لم تجز شهادتهم لشئ من أحدهما أنهم يشهدون على فعل أنفسهم والآثر أن المقسوم عليهم (١) لو أنكروا أنهم لم يقسموا عليهم لم يكن لهم جعل ولا بد للقسام من أن يأتوا بشهود غير أنفسهم على فعلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تراضى القوم بالقسم قسم بينهم كان بصيرا بالقسم أو لم يكن بصيرا به فقسم فلا أنفذ قسمه اذا كان بغير أمر الحاكم حتى يراضوا بعد ما يعلم كل واحد منهم ما صار له واذا رضوا أنفذته بينهم كأنفذ بينهم لو قسموا من أنفسهم فان كان فهم صغيرا وغائب ومولى عليه لم أنفذ من القسم شيئا الا بأمر الحاكم فاذا كان بأمر الحاكم نفذ واذا ادعى القوم الى القسم وأنى عليهم شركاؤهم فان كان ما تدعى اليه يحمل القسم حتى ينفع واحد منهم بما يصير له المقسوم أو أجبرتهم على القسم وان لم تنفع البقية بما يصير اليهم اذ باعض بينهم وأقول لمن كره القسمة ان شئت جعلت لكم حقوقكم فكانت مشاعة تنفعون بها وأخرجت لطالب القسم حقه كما طلبه وان شئت قيمت بينكم نفعكم ذلك أو لم ينفعكم وان طلب أحدكم القسم وهو لا ينفع بحقه ولا غيره لم أقسم ذلك له وكان هذا مثل السيف يكون بينهم أو العبد وما أشبهه فاذا طلبوا من أن أبيع لهم فأقسم بينهم الثمن لم أبيع لهم شيئا وقلت لهم تراضوا في حقوقكم فيه بما شئتم كأنه كان ما بينهم سيف أو عبد أو غيره

(السهمان في القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للقسام اذا أراد القسم أن يحمى أهل القسم ويعلم مبلغ حقوقهم فان كان منهم من له سدس وثلث ونصف فسمه على أقل السهمان وهو السدس (١) قوله لو أنكروا أنهم لم يقسموا الخ أى أنكروا قائلين أنهم لم يقسموا الخ فهو بيان للانكار تأمل كتبه متصحه

الله عليه وسلم قال انما أنا بشر مثلكم وانكم تخاصمون الى فعل بل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له شئ من حق أخيه فلا يأخذ منه فأنما أقطع له قطعة من النار (ومن كتاب أحكام القرآن) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن هند ابنة عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اننا بأبشيان رجل نحسح وليس لي منه الا ما يدخل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذ ما يكفينا وولدك المعروف * حدثنا سفيان ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولدك قال عندي آخر قال أنفقه على أهلك قال عندي آخر قال

ابن عينة عن عمرو سمع محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني المطلب بن حنبل أن أبا لهيثم قال قال الله تعالى
 فذكرنا له فقال ما جئت على ذلك قال قلت قد فعلت قال فقرأوا أولئك فاعلموا ما يقولون وكان خير الهمة وأشد تبتها ما جئت على
 ذلك قال قلت قد فعلت قال أما لك عليا أم لا قال فأن الواحد لا تبت * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن
 سليمان بن يسار عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتوبة مئة مثل قوله للمطلب * أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان في بريرة ثلاث سنين وكانت في إحدى السن أنها اعتقت فحرت في زوجها * أخبرنا مالك عن
 نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الآية تكون تحت العبد فتنق ان لها الخيار (٣٢١) مالم يحسها فان سها فلا خيار
 لها * أخبرنا مالك

بنك وان لم تطوعوا ولم تجددت مالا الا هذه الدار بعناتها ونقصنا القسم (قال) فاداء القوم فتمتدوا
 على ملك دار بينهم وسألو القاضي أن يقر بما بينهم لم أحب أن يقسمها ويقول ان شئتم ان تقسموا بين
 أنفسكم أو يقسم بينكم من ترضون فافعلوا وان أردتم فسي فأتوا الدينة على أصول حقوقكم فيها وذلك
 أن ان قسمت بلابينة فتنم يهود يشهدون أني قسمت بينكم هذه الدار إلى حاكم غربي كان شهابا أن يجعلها
 حكما بينكم لها ولعلها القوم آخر ين ليس لكم فيها شئ فلا تقسم الابينة وقد قيل يقسم ويشهد أنه إنما
 قسم على إقرارهم ولا يصح هذا القول لما وصفت فاذ ترك المتدور متفرقا وأدور وأدورا ورفقا وأدورا
 وأرضين فاصطاح الورثة وهم بالغون من ذلك على شئ يصير لبعضهم دون بعض لم أردده وان تشاؤوا فال
 بعضهم أن يقسم له دارا كاهي ويعطى غيره بغيره ما تدارا غيره باقسمتها لم يكن ذلك له ويقسم كل دار بينهم
 فأتخذ كل رجل منهم حقه وكذلك الأرضين والسياب والطعام وكل ما أحتمل أن يقسم (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى العدل يجب على القاضي في الحكم وفي النظر في الحكم فينبغي أن يصف الخصم في المدخل عليه
 والاستماع منهما والأصوات لكل واحد منهما حتى تنفذ حجه وحسن الإقبال عليهما ولا يخص واحد منهما
 بأقل دون الآخر ولا يدخل عليه دون الآخر ولا يبرأه دون الآخر ولا يبرأ الآخر ويني أن
 يكون من أقل عدله عليهما أن يكف كل واحد منهما عن عرض صاحبه وأن يغير على من نال من عرض
 صاحبه بقدر ما يتوجب بقوله لصاحبه ولا ينبغي له أن يلقن واحد منهما حجة ولا بأس إذا جلس أن يقول
 تكلما أو يكس حتى يتبدئ أحدهما ويني أن يبدأ الطالب فإذا نفذ حجه تكلم المطلوب ولا ينبغي له أن
 يضيف الخصم الا وخصمه معه ولا ينبغي له أن يقبل منه هدية وان كان يهدي له قبل ذلك حتى تنفذ
 خصومته (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس إذا حضر القاضي مسافرون ومقيمون فان كان المسافرون
 قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وان جعل لهم يوما بقدر ما يلزم بأهل البلد يرقى بالمسافرين فلا بأس وان تكروا
 حتى يساوا أهل البلد أساءهم لان لكلهم حقا وينبغي للقاضي أن يجلس في موضع بارز ويقدم الناس
 الأول فالأول لا يقدم رجلا جاء قبله غيره وإذا قدم الذي جاء ولا وخصمه وكان له خصوم فأرادوا أن يتقدموا
 معه لم ينفع له أن يسبح الا منه ومن خصمه واحد فادفعوا فامه ودعا الذي جاء بعده الا أن يكون عنده كثير
 آخر ويكون آخر من يدعو ولا يفضي القاضي الا بعد ما يبين له الحق بخبر متبع لازم أو فليس فان لم يبين
 ذلك لم يقطع حكما حتى يبين له ويستظهر برأى أهل الرأي (قال) وإذا أشار عليه بشئ ليس بخبر لم يزل
 من ذلك أنه الحق عند لم ينفع له أن يقضي ولو كانوا فوق في العلم ان العلم لا يكون الامور جودا ما خبر لازم
 واما قياس بينه له المرء فيقطعه فإذا بينه له فلم يعقله فلا يعد وان يكون واحدا من رجلين ما راجل صحيح العقل

عن ابن شهاب عن
 عروة بن الزبير أن مولاه
 لبي عدي بن كعب
 يقال لها زبراء أخبرته
 أنها كانت تحت عبد
 وهي أمة ويشهد فقطعت
 قالت فأرسلت إلى
 حفص فزوج النبي
 صلى الله عليه وسلم
 فعتني فقال لاني
 بخبرتك خيرا ولا أحب
 أن تفتني شأن امرئ
 سدا مام عسل
 زوجها قالت فقارقه
 ثلاثا * أخبرنا سفيان
 عن أيوب بن أبي تميمة
 عن عكرمة عن ابن عباس
 أنه ذكر عنده زوج بريرة
 فقال كان ذلك مغث
 عبد بن فلان كافي
 أنظر إليه ينهفاني
 الطريق وهو يسكي
 * أخبرنا القاسم بن
 عبد الله بن عمر بن
 حفص عن عبد الله بن

دينار عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن زوج بريرة كان عبدا * أخبرنا ابن عينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي
 الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين لاقى بين التلاعيتين أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انها موحية * حدثنا
 سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت التلاعيتين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأثنان من خمس عشرة سنة من ساق الحديث فلم
 يفتنهما نقان هؤلاء * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أن يحيى بن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء إلى الرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله والله مالي عهد بأهلي منذ عفار الغفل قال وعفاهها أيهاذا كانت تؤبر تعفرأر بعدين يوما لانتقي
 بعد البار قال وجدت مع امرأتي رجلا قال وكان زوجها معها صراحتا سافرا سبط الشعر والذي رمت به خلا إلى السواد جعدا

فقطاستها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بنى ثمان لآعن بينهما فاجأت رجل يشبه الذئب * أخير الزاهرين بنه
عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعظم المسلمين في السبل جرمان * نال عن ثمان لم يكن يعني جرمانا ثم
من أجل سألته * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عتل معناه * أخير نأماك
عن ابن شهاب عن أبي الملب عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انما أرايت
ولدت غلاما سود * فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك * ان ابل قال نعم قال ألوانها قال جرق قال هل فيها من أروق قال نعم قال آلى
ي ذلك عرق رزعه فقال (٢٢٢) النبي صلى الله عليه وسلم ففعل هذا رزعه عرق * أخير نسفان عن ابن

[illegible]

غلط عليهم أن شاع عليه فقال له أنت تجد ما لا تجد فلا ينبغي أن يقبل من خطيئته عنده وأما رجل لا يعقل قال عقل فهذا لا يحل له أن يقضي ولا حد أن يفرض حكمه وإذا كان زهدا فالمر على ما لا يعقل مما يثبت عليه فحكم الحاكم قبيلا يعقل أولى بالرد الآن يجد من رفع الصواب فينفذ الصواب حيث كان (قال) ولا يقر القاضي الشاهد ويدعي به بعد ما عاهد ولكنه يوقفه والتوقيف غير التلقين (قال) ولا ينبغي للقاضي أن ينهر الشاهد ولا يفتنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يقف الشاهد على شهادته ويكتب بين يديه أو ناحية ثم يعرض عليه والشاهد يسرع ولا يقبلها في مجلس لم يوقع فيها بيده أو كاتبه حيث براه ولا ينبغي له أن يخجل الكاتب يقف على شيء من الإقناع من كتاب الشهادة الآن بعده عليه فعرضه والشاهد حاضر ثم يختم عليها بخاتمه ويرفعها في قطره (قال) فإن أراد الشاهد أن يأخذ نصته أخذها وينبغي له أن يضم الشهادات بين الرجلين ويختمها في موضع واحد ثم يكتب برحمتهم بأسماءهم والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرف لهذا إذا طلبها فإذا مضت السنة فعلموا كتب خصومة سنة كذا وكذا حتى تكون كل سنة معروفة وكل شهر معروف (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ويسأل عن جهل عدله سرا فإذا عدل سأله تعدله علانية يعلم أن المعدل سر هو هذا منه لأنه يوافق اسم اسماء ونسب نسبا (قال) وإذا وجد القاضي في دوانه شهادة ولا يعرف منها شيئا لم يقض بها حتى يعيد الشهود أو يشهدوا على شهادتهم من حضرهم فإن خاف التباس والأضرار بالناس تقدم أن يشهد عندهم واليه أن يشهد على شهادتهم من حضرهم من كانه ووقع على شهادتهم كما وصفت وإذا ذكر شهادتهم حكم بها أو لا يشهد عليها من قبل شهادته فيقبله لأنه قد يحتال للكتاب فيطرح في دوانه الخط فيشبه الخط الخط والخاتم الخاتم وهكذا إذا كان شاهد يكتب شهادته في منزله ويخرجها لم يشهد بها حتى يذكرها (قال) وما وجد في دوان القاضي بعد عزله من شهادة أو قضاء غير مشهود عليه لم يقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للأمام أن يحول مع رزق القاضي شيئا لفرط طيبه ويحفظه فإذا فعل ذلك لم يكلف الطالب أن يأتي بحصفه وإن لم يفعل قال القاضي الطالب أن ثبت حيث يحصفه شهادة شاهد يدرك كتاب خصوصته والامام ذكره ولم أقبل منك أن يشهد - - - يدعي شاهد الساعة بلا كتاب وأنسى شهادته (قال) وأحب أن لا يقبل القاضي شهادة الشاهد إلا بحضور من الخصم المشهود عليه فإن قلها بغير محضره فلا بأس وينبغي إذا حضر أن يقرأ ما عليه ليعرف بوجهه فيها وكذلك يصنع بكل من يشهد عليه ليعرف بوجهه في شهادتهم ويختمه أن كانت عنده ما يخرجهم به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قبل القاضي شهادة على عائش وكسب بها إلى قاض ثم قدم القاض قبل أن يقضي الكتاب لم يكلف الشهود أن يعودوا وينبغي له أن يقرأ عليه شهادتهم ونسخة أسمائهم وأسماءهم ويوسع عليه في طلب

خاتم النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ليس عليه نقمة . أخيراً ما قال ابن شهاب عن جرحهم
محمد بن عبد الرحمن بن نويرة عن محمد بن إمام بن البكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً فدخل بها ثم بدله أن ينكحها فأتى
فذهبت معه أسأله فقال أباه ريرة وعبد الله بن عباس عن ذلك فقال لا يرى أن ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره . قال إنما كان
طلاقاً لها واحدة . فقال ابن عباس أنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل قال الشافعي رضي الله عنه ما عاب ابن عباس ولا أبوه ريرة
عليه أن يطلق ثلاثاً . أخيراً ما قال عن يحيى بن سعيد عن بكير بن العنبر عن عائش الصغرى عن عثمان بن يسار قال حاصر رجل
يشتقي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فبطل أن يحبسها قال عطاء فقلت إنما طلاق الذكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو

فانابت فاص الواحدة تبها والثلاث بحرمها حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) رضى الله عنه ولم يقل له عبدالله بن مسعود حتى
 طلق ثلاثا أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير أخبره عن ابن أبي عاصم أنه كان جامع عبدالله بن الزبير وعاصم بن عمر قال فآخها
 عيين ابليس الكبر فقال ان رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا فقبل أن يدخل بها فاذارتان فقال ابن الزبير ان هذا لأمر مالنا
 فنقول اذهب إلى ابن عباس وأمره فأتى تركهما عند عائشة فسلمها ثم اتفأ فآخ بها فآخها قال ابن عباس لا يهريرة
 اتفأ بأمره ففقد عائشة ففعل أبو هريرة الواحدة تبها والثلاث بحرمها حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثل ذلك قال
 الشافعي ولم يعلى عليه الثلاث ولا عائشة رضى الله عنهم . أخبرنا مالك (٢٣٣)

مولاء لبنی عدی یقال

رحمهم واخرج محمد بن داود عليه السلام ما يثبت ذلك عليه (قال) ولم يرضى الكتابي الاغاضي الا حرا
 ابيع له ان يقضي عليه حتى يخرجه ان كان حاضرا او يقرأ عليه الكتاب ونسخة اسماء اليهود وبوع عليه
 في طلب الفرج من شهادته فان جاء بذلك والاغاضي عليه (قال) واذا اقام الرجل البيعة على عموه وصوف
 اودبه وموصوفه ببلد آخر خلفه القاضي ان هذا العبد الذي شهدك به اليهود لعبدك اودا ثلثي ملكك
 لم يخرج من ملك وجهه من الوجوه كما هو كتب بذلك كتاب من بلده الى كل بلد من البلدان واحضر عبد
 ثلث الصفة اودابه ثلث الصفة وقد قال بعض الحكماء بختم قرية كل واحد منهما بيعت به الى ذلك البلد
 واخذ من هذا كفيلا فسمها فان قطع عليه اليهود بعد ما رآى سلاله وان لم يقطعوا رد وهذا الحسن
 وقد قال غيره اذا وافق الصفة حكمته والقياس ان لا يحكم له حتى ياتي الشهود بالموضع الذي فيه تلك الدابة
 فيشهدوا عليها وكذلك العبد ولا يخرج من يد صاحبه الذي هو في يده بهذا ان كان يدعيه او يقضي له
 بالصفة كما يقضي على الغائب يشهد عليه باسمه ونسبه وهكذا كل مال يملك من حيوان وغيره (قال) وما
 باع القاضي على حي او مت فلا عهد عليه والعهد على المبيع عليه واختلف الناس في علم القاضي هل له
 ان يقضي به ولا يجوز فيه الا واحد من قولين احدثهما ان ان يقضي بكل ما علم قبل الحكم وبعد في مجلس
 الحكم وغيره من حقوق الادميين ومن قال هذا قال انما يدل بالشاهدين ليعلم ان ما دعي كما دعي في الظاهر
 فان قلته على صدق الشاهدين في الظاهر كان على اكثر من شهادة الشاهدين او لا يقضي بشئ من علمي
 مجلس الحكم ولا في غيره الا ان يشهد شاهدان بشئ على مثل ما علم فيكون علمه وجهه سواء اتوا في الحكم
 فيامر الطالب ان يحاكم الى غيره ويشهدوا فيكون كشاهدين المسلمين ويتولى الحكم غيره وهكذا قال
 ترمذ وسأله رجل ان يقضي له به فقال له ان لا امر وشهدك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاما علمه
 بمجوده التي لا تفيها الا دمين فقد يحتمل ان تكون حقوق الناس وقد يحتمل ان يفرق بينهما الا ان من
 افرق بين الناس تخرج لبقيل رجوعه ومن اقر بشئ تخرج لرجوعه والقاضي صدق عند من
 اجاز له القضاء به له وغير مقبول منه عند من لم يجز له فاما اذا ذكر بيعة قامت عنده فهو مصدق على ما ذكر
 منها وهكذا كل ما حكم به من طلاق او قصاص او اموال وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اتفقت
 وهو ما لم يكن للحكموم عليه ان يشع به بشئ منه الا ان تقوم بيعة باقر القاضي بالجور او ما يدل على الجور
 فيكون معافي ذاك كله (قال) واذا اشترى القاضي عبد لنفسه فهو كشرائه غيره لا يكون له ان يحكم
 لنفسه ولو حكمه حكمه وكذلك لو حكم لولده او والده ومن لا تجوز له شهادة ويجوز فضاؤه لكل من جازت له
 شهادته من اوعوم وان عم ومولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عزل القاضي عن القضاء وقال قد

[illegible]

عن سعد بن المسب أنه قال هي منسوخة نسختها وأنكحوه إلا ما هي منك والصالحين من عبادكم وأماكم فهي من أبيي المسلمين يعني قوله
 الرافعي لا تسكن الزانية الآية * أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي زيد عن بعض أهل العلم أنه قال في هذه الآية هر حكيم بها * أخبرنا
 مسلم بن خالد عن ابن جريج عن مجاهد أن هذه الآية نزلت في عياض بن غياض المخاضية كانت على منازلهم ربات * أخبرنا مالك عن
 عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عمرو بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يجر من الرضاعة
 ما يجر من الولادة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل
 بين المرأة وعتقها ولا بين المرأة وعتاقها (٢٣٤) * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه قال يقول في قول الله تعالى

ولا جناح عليكم فيما
 عرضتم به من خطبة
 النساء أن يقول الرجل
 للمرأة وهي في عتقها
 من وفقر وجهها أنك
 على كربة وإلى فلك
 لرأب وإن الله لائق
 البك خيرا ورضا
 أو نحو هذا من القول
 * أخبرنا سفيان عن
 جسد عن أنس أن
 عبد الرحمن بن عوف
 تزوج على وزن نواة
 * أخبرنا مالك عن
 نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قال لا يخطب أحدكم
 على خطبة أخيه
 * أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد ومحمد بن يحيى
 ابن حبان عن الأعرج
 عن أبي هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا يخطب أحدكم على
 خطبة أخيه * أخبرنا

كنت قضيت لفلان على فلان لم يقبل ذلك منه حتى يأتي القاضي له بشاهد من على أنه حكمه قبل أن يعزل
 (قال) وأحب القاضي إذا أراء القضاء على رجل أن يجعله وبينه وبقول له أحجبت عني بكذا
 وجاءت الينة عليك بكذا وأحجج خصمك بكذا فرأيت الحكم عليك من قبل كذا ليكون أطلب لنفس المحكوم
 عليه وأبعد من التهمة وأحرى أن كان القاضي غفل من ذلك عن موضع فيه حجة أن بينه وإن رأى فيها ما بينه
 أن يرجع أو يشك عليه أن يفصح حتى يتبين له فإن لم يفرق ما بينا أخبره أنه لا شيء له فيها وأخبره بالوجه الذي
 رأى أنه لا شيء له فيها وإن لم يفعل جاز حكمة غير أن قدر ترك موضع الاعتذار إلى القاضي عليه عند القضاء
 (قال) وأحب للأمام إذا ولي القضاء أن يجعل له أن يولي القضاء في الطرف من أطرافه والتي من أموره
 الرجل فيجوز حكمه وإن لم يجعل ذلك فمن رأى أنه لا يجوز إلا بالأمر وال قال لم ينبغ للقاضي أن ينفذ حكم
 ذلك القاضي الذي استقضاه ولم يجعل اليه وإن أنفذه كان انفاذا يابا بلا إلا أن يكون انفاذا ما به على استئناف
 حكم من الخصمين فإذا كان انما هو لا فإذا الحكم فليس يجاز * وإذا كان الأمر بيد القاضي فيها
 يختصم فيه الخصمان فأحب أن يأمرهما بالصلح وأن يتحلفا ما من أن يؤخر الحكم بينهما أو ما أو يمين
 فإن لم يتجتمعا على تحكيمه لم يكن لهزديدهما وأنفذ الحكم بينهما متى بان له وأن أشكل الحكم عليه لم يحكم
 بينهما طال ذلك أو قصر عليه إلا أن أتى ببيان الحكم والحكم قبل البيان ظلم والحبس بالحكم بعد البيان ظلم
 والله أعلم

الأقرار والمواهب

* أخبرنا الربيع * قال أخبرنا الشافعي قال إذا قال الرجل لفلان على شيء ثم حذقه لم أقر بما شئت مما يقع
 عليه اسم شيء ثمرة أو فليس أو ما أحب ثم أحلف ما هو إلا هذا وماله على شيء غير هذا وقد رثت فإن أبي أن
 يخلف روث البين على المدعي المقر له فقبل له سم ما شئت فاداسي قبل لقر * أحلف على هذا روث والأردنا
 عليه البين خلف فأعطاه ولا تحبسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا إذا قال له على مال قبل له أقر
 بما شئت لأن كل شيء يقع عليه اسم مال وهكذا إذا قال له على مال كثير وأمال عظيم فإن قال قائل ما حاجة
 في ذلك قبل قد ذكر الله عز وجل العمل فقال في عمل ينقل ذرة خيرaire ومن يعمل مثقال ذرة شرا رة * وإذا
 كوفي على مثقال ذرة في الخير والشر كانت عظميا ولا شيء من المال أقل من مثقال ذرة فأما من ذهب إلى أنه
 يقضى عليه ما عجب فيه الزكاة فلا أعلم ذهب إليه خبرا ولا فاسا ولا معقولا رأيت مسكين يرى الدرهم
 عظميا فقال لرجل على مال عظيم ومعر ومنه أنه يرى الدرهم عظميا أجبره على أن يعطيه ما عني درهم ورأيت

مالك عن عبد الله بن زيد مولى الأسودين سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لها فإذا حلفت فاذني قالت فلما حلفت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أمعاوية فضع لوك لا مال له وأما أبو جهم
 فلا يضع عصاه عن عاتقه إنكسى أسامة بن زيد فكنته جعل الله فيه خيرا وأغضبته * أخبرنا الثقة أسبه اسمعيل بن إبراهيم عن
 معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنهما أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلك
 أربعا وارق سائرهن * أخبرنا مالك عن الزهري حديث غيلان * أخبرنا بعض أممنا عن ابن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل بن
 عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلمي قال أملت وتحتي نحن نسوة فالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

فارق واحدة وأمسك أر بعافتد الى أقدمهن عندى عافرو من شتى سنة ففارقها * أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبلى عن أبي خراش عن الديلمي أو عن ابن الديلمي قال سألت ونحيت أخنات فقلت النبي صلى الله عليه وسلم فأمري أن أمسك أيتها بنت أفرار الأخرى أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أعيام امرأة تكبح بغير إذن ولها فتكاحها باطل ثلاثا فإن أسأها فلهما مهر بما استحل من فرجها وإن اشترها أو السلطان ولم من لاولته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع سنين وبني وأنا بنت تسع سنين (٢٢٥) * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح أن رسول الله

خليفة أو نظير الخليفة يرى ألف ألف فلان أو رجل فقال له على مال عظيم كم ينبغي أن أعطيه من هذا فان قلت ما ترى درهمه لامة تعرف أن قول هذا عظيم بما يقع في القلب أكثر من ألف ألف درهم فتعطي منه الشاه فتظلم في معنى قولك المقر له اذالم يملك عندك فيه محل الا كلام الناس وتظلم المسكين المقر له ترى الدرهم عظيما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال له على دراهم فقال كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فواء وأجبهه على أن يعطيه ثلاثة دراهم الا أن يدعى المقر له أكثر من ذلك وحلف المقر فان حلف أن أؤدبه على ثلاثة وان تكفل قلت لى ان شئت فخذ ثلاثة لا يمين وان شئت فاحلف على أكثر من ثلاثة وخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم ألف قبله أقر بأى ألف ان شئت فلو سأله وان شئت فمراوان شئت خيرا وأعطه درهم معها واحلف أن ألف التي أقررت له بها هي هذه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال هذا الخاتم فلان وفصله أو لفلان فان هذا الخاتم المضمون لفلان وفلان فالحاتم لفلان والفصل له أو لفلان ولو وصى فقال خاتمي هذا الفلان وفصله لفلان كان لفلان الخاتم وفصله لفلان الموصى له الفصل وذلك أن الفصل يميز من الخاتم حتى يكون ثم اسم خاتم لافصل فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز أقرار رجل وامرأة أحتي يكونا بالعين رضى بن غير محجور علمهما ومن لم يحجر بيعه لم يحجز إقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان له أو لم يكن وسواء أذن له في التجارة أو لم يؤذن له وهو مخالف للعبد البالغ يؤذنه في التجارة العبد انما لا يجوز تجارته لان المال لغيره واذا أذن له رب المال جازت رواه وبيعه وأقراره في البيع والشراء وغير البالغ من الرجال والنساء اذا كان مالك المال وكان في حكم الله عز وجل أن لا يحتي بيده وبينه وأما بولي عليه حتى يبلغ حالموا ورشد الم يكن للاميين أن يطلقوا ذلك عنه ولا يجوز عليه باذنه ما لا يجوز زعمه لنفسه وهو حر مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا لم يحجز أقرار غير البالغ بمخانة عبدا ولا خطأ وأقراره في التجارة غير جائز والعبد يجوز أقراره على نفسه في القتل والحد والقطع فهو مفرقه بخلافه ولزوم دمه وحواله ولا حد على غير البالغ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر العبد بمخانة خطأ لم يلزم ولا ومن إقراره لانه أقر به عليه ويلزمه ذلك اذا اعتق (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والعارية كالمضبونة الدواب والريق والدور والنبات لا فرق بين شئ منها في استعارتها فلتلف في بدفعه له أو بغير فعله فهو مضامن له والانباء لا يتخلون تكون مضبونة أو غير مضبونة فما كان منها مضبونا مثل القصب وما أشبهه فهو ما ظهر هلاكه أو خفي فهو مضبون على العايب والمستلف جنبا (١) من هنالى فرع الخلاف في كراء الدابة وعارها تقدم في باب العارية بالجزء الثالث ولكنه موجود هنا في النسخ أيضا مع بعض اختلاف في العبارة فأثبتناه كتبه مع صححه

(٢٩ - الام سادس) وفي الرجل دعاء أو أمر به فدعى فقال كيف قلت في أى الموضعين أو في أى الموضعين أو في أى الموضعين أم دبرها في قملها فتم أم من دبرها فإلا لأن الله لا يبيح من الحق لا تأول النساء في أدبارهن قال الشافعي رضى الله عنه قال فانه قول عتي بن نفع وعبد الله بن نفع وقد أخبرني محمد بن النضر المحدث بها أنه أتني عليه خيرا ونزعته من لابل على علف نقعه فاستأرخص في له أنهى عنه * أخبرنا ما يعمل يعنى ابن علفه عن ابن أبي عروة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتتك الزبائن فالاول أحق واذا باع الميزان فالاول أحق * أخبرنا سفيان بن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال اذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برحمتها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحد فوق الاثنين

أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلها فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليطع برمته . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء الله قال لا يجوز شهادة النساء إلا رجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما في شهادة الصبيان لا يجوز وإذا ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن الله يقول ممن يرضون من الشهداء . أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه . ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أو لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان * أخبرنا ابن عيينة (٢٣٦) عن الزهري قال قال أبو هريرة رضي الله عنه ما رأيت أحداً أكثر مشاورة

لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال الشافعي » وقال الله تعالى وأمرهم شورى بينهم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ بذب غيره حتى جاء إبراهيم صلى الله عليه وسلم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى ألا تزد وزيراً وزراً (إلى هنا يقول الربيع) أخبرنا الشافعي ويقول بعد ذلك حدثنا الشافعي

فنه أومأ بيحسنا أو غير مضمون مثل الوديعه فسواء مظهره لا كه وما خفي والقول فيها قول المستودع مع عبته ولا ضمن منها شيئاً إلا ما فرط فيه أو تعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في العارية فقال لا يضمن منها شيئاً إلا ما تعدى فيه فسل من أين قاله فزعم أن شريحاً قاله فقيل له قد خالف شريحاً بحيث لا يخالفه قال فما تحكم في قضيتها قلنا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال فأريت وقتلناه فنشترط المستعير الضمان ضمن وإن بشرطه لم يضمن قلنا فأنت إذا تزلت فقلت قال وأين قلنا ليس قولنا أنها مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا فأنقول في الوديعه إذا استعيرت المستودع أنه ضامن أو المصارب أنه ضامن قال لا يكون ضامناً واحداً منهما قلنا فأنقول في المنسلف إذا شرط أنه غير ضامن قال لا شرط له و يكون ضامناً قلنا وتزد أمانة إلى أصلها والمضون إلى أصله ويطل الشرط فمما جعنا قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لأن نقول في العارية وبذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا ما يلزم قال فلم شرط قلنا لجهالة المشرط له كان مشركاً لا يعرف الحكم ولو عرفه ماضر الشرط له إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط كما لا يضر شرط العهد وخلص عبداً في البيع ولو لم يشترط كان عبداً للعهد والخلص أو الوارد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال وهل قال هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما إن العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في عبارة شريحاً فلفه مضمون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرمتكها إلى موضع كذا وكذا فربكها بكذا وكذا وقال الراكب ربكها عارية منكم كان القول قول الراكب مع عبته ولا كراهة عليه « قال أبو محمد » وفيه قول آخر أن القول قول رب الدابة من قبل أنه مقر بركوب دأى مدع على أني أجت ذلك فعله السنة والأحلف وأخذت كراهة المثل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت المسئلة بمجالها فانت الدابة كان الكراء سافط وكان عليه ضمان الدابة في العارية لأن أصل ما ذهب إليه نضيب العارية وسواء كان رب الدابة ممن يكرى الدواب أولاً يكرى بها لأن الذي يكرى بها قد بعها والذي يبعها قد يكرى بها « قال الربيع » للشافعي قول آخر أن القول قول رب الدابة مع عبته وعلى الراكب كراهة مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحتى قلت القول قول رب الدابة أكرمتها الكراء وطرحته عنه الضمان إذا تلفت « قال الربيع » وكل ما كان القول فيه قول رب الدابة ولم يعرفها فالتفت الدابة فلا ضمان على من جعلها مكرماً إلا أن يتعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال أكرمتها وقال رب الدابة بسل غصبتها كان القول قول المستعير ولا يضمن فان ماتت الدابة في يده ضمن لأن العارية مضمونة ركبها أو لم يركبها وإذا ردها إليه سافط فلا شيء عليه ركبها أو لم يركبها

ولا تعالوها وتعلوها بشأن أبي فديك . أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن حكيم بن أبي حكيم أنه جمع (قال) عمر بن عبد العزيز وابن شهاب يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهان فريشاً أهانه الله عز وجل . أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو لأت بطريقي لشيء أخبرتني الذي ألهأه الله عز وجل . حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعقريش أنتم أولي الناس بهذا الأمر ما كنتم مع الحق إلا أن تعدوا عنه فتقولون كإنه أهذه الجريدة أشرفاً جريدة فيده . أخبرنا يحيى ابن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه أن أنصاري عن أبيه عن جده رفاعه أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى

أهل الناس ان غريشا أهل أمانة ومن بغها العواثر أكبه الله لخبره يقولها ثلاث مرات * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي أن قتادة بن النعمان وقع بقرش فكنه نال منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلا يا قتادة لانتم قرشيا فانك لعلك ترى نهارا لا يأتيهم رجال يحرقونك مع أعمالهم وفعلهم مع أفعالهم وتعتبطهم أذرا يتهم لولا ان نطقى قرش لا أخبرتهم بالذى لى الله عند الله * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي ذئب باسناد لا أحفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قرش شيا من الخير لا أحفظه وقال شرار قرش خيار شرار الناس * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجدون الناس معادن يخافونهم في الجاهلية (٢٣٧) خيارهم في الاسلام اذا فقهوا

* أخبرنا يحيى بن محمد بن العباس عن الحسن بن القاسم الأزرق قال وقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم على فية تولد فقال ما ههنا شام وأشار بيده الى جهة الشام وما ههنا عين وأشار بيده الى جهة المدينة * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء الطفل بن عمرو الدوسي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان دوسا قد عصت وأبت فادع الله عليها فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ورفع يديه فقال الناس هلكت دوسا وأت بهم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء قال أخذتهما نكاحا عارية أو قال دفعتهما الى عارية وانما أضاف الفعل في كلهما الى صاحب الدابة وكذلك كلام العرب « قال الربيع » رجع الشافعي فقال القول قول رب الدابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال تكار بهما نكاحا وكذا وقال رب الدابة أكثر بينهما بكذا أكثر من ذلك وأن لم يكسب تحالفوا ورادا وان ركب تحالفوا ورد عليه كرا مثلها كان أكثر ما عدى رب الدابة وأقل (١) مما أقر به لاني اذا بطلت أصل الكرا وردت على كرا مثلها لم أجعل ما بطلت عبرة به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يضمن المستودع الا ان يخاف فان خاف فلا يخرج من الضمان أبدا الا بدفع الودعة اليها ولو ردها الى المكان الذي كانت فيه لان ابتداء ملها كان مبنيا فخرج من حد الأمانة فلم يجز له رد المال أمانة ولا يراى حتى يدفعه اليه وهكذا الرهن اذا قضى المرتهن ما فيه ثم تعدى فيه ثم رد الى يده فله في يده فهو ضمان له حتى يرد الى صاحبه وسواء كل عارية انتفع بها صاحبها أو لم ينتفع بها فهي مضونة مسكن أو ما أشبهه أو دنانير أو دراهم أو طعام أو عين أو ما كان (قال) ولو قال الرجل هذا الثوب في يدي حتى يفلان أو في ملكه أو في ميراثه أو لحقه أو لولائه أو لملكه أو لوديعه أو بعارية أو بوديعه أو قال عندى فهو سواء وهو اقرار بفلان به الا ان بين لفظا غير هذا فيقول هو عندى حتى يفلان مرهون لفلان آخر فيكون ملكه الذى أقره بالمال ولا يكون هذا على الآخريه رهن الا ان يقر الآخر ولو قال قبضته على يدي فلان أو هو عندى على يدي فلان أو في ملكى على يدي فلان لم يكن هذا اقرارا منه بفلان لان ظاهره اتمامه قبضته على يدي فلان بمعية فلان أو بيمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال لفلان على أفد نسا أو ما نه درهم ثم قال هي نقص أو هي زيف لم يصدق ولو قال هي من كذا وكذا صدق عنه حتى كانت تلك الكعة أدنى الدراهم أو وسطها أو حازرة في غير ذلك البلد أو غير حازرة كلو قال له على ثوب أعطيناى أو ثوب أقر به وان كان ذلك الثوب محلا بدينه أهل ذلك البلد لا يخل الرجل المقر له ولو قال له على ألف درهم من عن هذا البلد فندد عايفه فقال البائع وضع وقال المشتري غلته تحالفوا رادا وهذا مثل نقص النمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان له البلد وزن معلوم بنقص ما شاء أو بنقص عن وزن العائمة في دنانير أو دراهم فاشتري رجل سلعة بمائة درهم فله نقد البلد الا ان يشترط شرطاً فيكون له شرطه اذا كان المشتري والبائع عالين بنقد البلد فان كان أحدهما جاهلا فادعى البائع الوزانة قيل أنت يا بني ابرين أن تسلمه بنقد البلد أو تنقص البيع بعد أن تحالفا فاذا قال له على دراهم سود فوصل الكلام فهوى سود فان وصل الكلام فقال ناقص فهو ناقص فان قطع الكلام ثم قال ناقص فهو وازن فان قال له على درهم كبير قيل له عليك الوزان الا ان تكون أردت ما هو أكبر منه فاذا قال له على درهم فهو وازن وان قال درهم فغير قيل له ان

(١) قوله مما أقر به أى المكثرى فقتبه وقوله قضى المرتهن الخ لعله قبض المرتهن تأمل كنه صححه

عن أى سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولوان الناس سلكوا وادبا ونسب السلك وادى الانصار أو شيعهم * أخبرنا عبد الكريم بن محمد الجرجاني حدثني ابن الغبيل عن رجل ساء عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فخطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الانصار قد قصوا الذى عليهم وبنى الذى عليهم فاقبلوا من محمد بن يحيى وازن وعين مسيهم وقال الجرجاني في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للانصار ولا تبنا الانصار ولا تبنا الانصار وقال في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج بهن النساء والعساكر من الانصار ففرق لهم ثم خطب فقال هذه المقالة * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال أنا كمال بن أدهم قال باورق أفندة

الاعيان عيان والحكيم عمانية * أخبرنا الدارودى عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الناس إنى أعز على أن أرى منى أنى أرى قال الشافعى رضى الله عنه يعنى فى النوم وروى بالانبياء وحى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإيه ابن أبى خافه فزع ذنوباً وذنوبين وفيه ضعف والله يعفوه له ثم جاء عمر بن الخطاب فزع حتى استجالت فى يده غر بافضرب الناس يعطن فإيه عبقرياً يعفوه فيه * (ومن كذب الأثرية) * حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة ترضى الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتة فقال كل شراب أسكر فهو حرام (٢٢٨)

* أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغيرة فقال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك قال زيد بن أسلم هي السكركة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فى الدنيا لم ينسب منها حرماً فى الآخرة * أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصارى وأبى بن كعب شرباً من فضيخ وتمرحاهم ات فقال ان الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرافة كسرها قال أنس فقمتم إلى مهران لنا فصر بها باسغله حتى تكسرت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحق عن عبيد بن كعب عن أمه وكانت قد فصلت القملتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخملطين وقال أنشدوا كل واحد منهما على حدة * أخبرنا سفيان عن أبي إسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نيبذ الحزأ الأخضر والأبيض والآخر * أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأوعية قبله ليس كل الناس يجدسقاء فأذن لهم فى الجرغبر المرتق * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبذوا فى الدباء والمزفت قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناتم والتغبر

كانت للناس دراهم صغار فبعلك درهم صغير وازن من الصغار مع بعلك مائة درهم واف وكذلك ما قرأ به من غضب أو ودبعة (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا أفرج الرجل لبيت جماعة درهم وقال هذا ابنه وهذه امرأته حامل فإن ولدت ولداً حيا وولدت المرأة الولد الذى ولدت والابن حقوقهم من هذه المائة وإذا ولدت ولداً تعرف حياته لم يرث من لم تعرف حياته ومعرفة الحياة الولد أن يشهد صار خاؤا ورضع أو يحرز بدا أو رجلا يتحرز بك الحياة أو أى شئ عرف به الحياة فهي حية وإذا وصى الرجل للجل فقال للجل هذه المرأة من فلان كذا والأبى فإن جاءت بالولد أقل من ستة أشهر من يوم أوصى به به فالوصة وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر بطلت وصيته لأنه قد لا يكون بها حين أوصى لها لجل ثم يحلفان بمعد ذلك ولو كان زوجها ميتا حين أوصى بالوصة فباعت بالولد أقل من ستة أشهر أو أكثر لم يلزم له النسب كانت الوصة جائزة لا تلتزم أن تم وتسد جلا وإن جاءت بولد ميت فلا وصة له حتى تعرف حياته بعد دخ وجهه من بطنها وإذا قال له على مائة درهم عند نفسي وازنة وقال له على مائة كل عشرة مائة نوزنها حتى كان يكافأ إذا وصل الكلام وإذا قال له على درهم ينقص كذا وكذا كان يكافأ إذا وصل الكلام ولكنه لو أقر بدهم ثم قطع الكلام ثم قال بعد ذلك لم ينقص لم يقبل قوله ولو كان يلد دراهمهم كلها ينقص ثم أقر بدهم كان له درهم من دراهم البلد وقال له على دراهم أو دراهمات أو دنائراً أو دينيرات أو دراهم كثيرة أو عظيمة أو دراهم قليلة أو يسيرة لزمه الثلاثة من أى صنف كان أقرب من دنائراً أو دراهم وحلف على ما هو أكثر منها (قال الشافعى) وإذا قال وهب له هذه الدار وقضها أو وهب له هذه الدار وحازها ثم قال لم يكن قبضها ولا حازها وقال الموهوب له قد قبضت وحزت فالقول قول الموهوب له ولو مات الموهوب له كان القول قول ورثته وكذلك لو قال ماتت فى يدي وسواء كانت حين يقضى بدى الواهب أو الموهوب له ولكن لو قال وهبته له وأخرجت إليه مناهظت فإن كانت فى يدي الموهوب له فذلك قبض بعد الإفراج وحى له وإن كانت فى يدي الواهب أو يدي غيره من قبله سألته ما قوله خرجت إليه مناهظت قال بالكلام ومن القبض فالقول قوله مع عينته وله منعه ما لا اله الا الله لا يقبض وهو لم يقبض والخروج قد يكون بالكلام فلا أزمة الا ليقين وكذلك لو قال وهبته له وعلمك الهالان المثل قد يكون عنده بالكلام (قال الشافعى) ولو قال وهبته له أمس أو عام أول ولم يقبضها وقال الموهوب له بل قد قبضتها فالقول قول الواهب مع عينته وعلى الآخر البينة بالقبض ولو هو رجل لرجل هبة والهبة فى يدي الموهوب له فقبضها تمت لأنه قابض لها بعد الهبة ولو لم تكن الهبة فى يدي الموهوب له فقبضها بغير إذن الواهب لم يكن ذلك له وذلك أن الهبة لا تملك الا بقول وقبض وإذا كان القول لا يكون الا من الواهب فتلك لا يكون القبض الا باذن الواهب لأنه المالك ولا يملك عنه الا ما تم ملكه ويكون الواهب اختياراً بإدائى ما هو وهب إلى

الموهوب

* أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحق عن عبيد بن كعب عن أمه وكانت قد فصلت القملتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخملطين وقال أنشدوا كل واحد منهما على حدة * أخبرنا سفيان عن أبي إسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نيبذ الحزأ الأخضر والأبيض والآخر * أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأوعية قبله ليس كل الناس يجدسقاء فأذن لهم فى الجرغبر المرتق * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبذوا فى الدباء والمزفت قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناتم والتغبر

أخبرنا سفيان سمعت الزهري يقول سمعت أنس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزفت أن ينبت ذنبه * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أبوه الحبشي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البقع فقال كل مسكر حرام * أخبرنا سفيان عن أبي أيوب عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينبت له في سقاء فان لم يكن في ثوب من بجمرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازاة قال عبد الله بن عمر فأقبلت نحوه أنصرف فبلى أن ابغمة فسألت ماذا قال قالوا سمى أن ينبت في الدباء والمزفت * أخبرنا مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت ينبت في الدباء والمزفت (٢٣٩) * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

عن عطاء بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت ينبت في الدباء والمزفت * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلو المصري أنه سأل ابن عباس عما يصرم الغن فقال ابن عباس أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما علمت أن الله حرمه فقال لا فإني إن أنالي جنبه فقال سم سارته فقال أمرته أن يبعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن

الموهوبه وكذلك ان مات كان الخيلار ورثته انشاوا سلوا وان شاؤا لم يعضوا الهمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وهب رجل لرجل هبة وأقر بأنه عنه قبضها ثم قال الواهب له انما أقررت له قبضها ولم يقبضها فأخلفه أخلفته لقد قبضها فان حلف جعلها له وان نكل عن البين ردت البين على الواهب فأخلفته ثم جعلها غير خراجة عن ملكه ولو قال رجل لرجل وهبت في هذا العبد وقبضته والعبد في يد الواهب والموهوبه فقال الواهب صدقت أو نعم كان هذا اقرارا وكان العبد له ولو كان أعجميا فأقر له بالأعمة كان مثل اقراره بالعربية وإذا قال له على درهم في عشرة سألته فان أراد الحساب جعلت عليه ما أراد وان لم يرد الحساب فعله درهم وعليه البين وهكذا ان قال درهم في ثوب سألته أراد أن يقره بدرهم أو بثوب فيه درهم فان قال لأفعله الدرهم وان قاله على درهم في دينار سألته أراد رد درهم مع دينار فان قال نعم جعلتها عليه وان قال لأفعله درهم ولو قال له على درهم في ثوب مروى فهكذا لانه قد يقول له على درهم في ثوب لم يأت في دين ولم يقر له بهذا الدرهم الا بالتوب واذا لم يجز له اعطاء الثوب لانه دين لم يعطه الدرهم كقولنا بعتك هذا العبد بهذه الدار لم أجعل له العبد الا أن يقر بالآخرة الدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال له على ثوب مروى في خمسة دراهم ثم قال أسلم في الثوب على خمسة دراهم الى أجل كذا أو صدقه صاحب الثوب كان هذا بيعا جازا وكانت له عليه الخمسة الدراهم الى أجل انما عني أملت الثلث كذا بعتك كذا بذا الى أجل كما تقول أملت الثلث عشرة دراهم بصاع ثم وصف الى أجل كذا أو بعتك صاع ثم بعته دراهم الى أجل كذا (قال) ولو جاء المقر بثوب فقال هو هذا فصدقه المدعي المقر له أو كذبه فسواء اذا رضى الثوب بخمسة دراهم فالخمس عليه الى أجل ولو لم يسم أجلا فكان السلم فاسد باختلاف في الثوب فان القول قول المقرع عنه ويرد الثوب على صاحب الثوب وان سأل المقر له عين المقر أعطته اياها أو كل من سأل البين في شيء له وجه أعطته اياه ولو أقر رجل لرجل بثوب ثم جاء بثوب فقال هو هذا وقال المقر له ليس هذا فأقول قول المقرع عنه وكذلك لو قال له على عبد فأبى عبدا به فاقبل قوله مع عبده ولا تنظر في دعواه وكذلك لو قال هذا عبدك كما ودعته وهو الذي أقررت إليه وقال المقر له بل هذا عبد كنت أودعته وكنت عندك عبد غضب فأقول قول المقرع على المدعي البينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقر له فقال لك عندي ألف درهم ثم جاءه بألف درهم فقال هي هذه الألف التي كنت أقررت لك بها كانت عندي ودعته فقال المقر له هذه الألف كانت عندك ودعته وكنت عندك ألف أخرى كان القول قول المقرع عنه لأن من أودع شيئا فإني أن يقول لفلان عندي ولفلان على لانه عليه ما لم يهلك وكذلك هو عندك وقد بوع فتعدي فتكون ديناً عليه

طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بلغ عن ابن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا باع خرا فقال قائل فلا تأبى الخرا ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله هو حرمت عليهم النجوم فخلوها فباعوها * أخبرنا سفيان قال سمعت أبا الجوزي يقول يقول اني لأول العرب سأل ابن عباس وهو سئد ظهروا الى الكعبة فسألته عن الباذق فقال سبق محمد الباذق وما أسكر فهو حرام * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كل مسكر حرام * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا من أهل العراق قال والله اننا ابتاع من عمر النخل والغن فنعصره خرافتيه فقال عبد الله اني أنشهد الله عليكم ولا نكته ومن يسمع من الجن والانس اني لا أمركم أن تبيعوه ولا تبتاعوه ولا تعصروها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن

التي صلى الله عليه وسلم بكوه فتكوه ثم أرسله قال فلما كان أبو بكر رضى الله عنه سال من حضر ذلك المضروب فقومه أربعين فضرب
أبو بكر في الخصر أربعين جلته ثم عرض رضى الله عنه حتى تتابع الناس في الخرفا شتر فضر به ثمانين * أخبرنا مالك عن نوري بن زيد
الديلمي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استشار في الخبر بشرها الرجل فقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه نرى أن يجلد ثمانين لأنه اذا
شرب سكر وذاكر هذى وإذا هذى أقرى أو قال جلد عشرين في الخبر * أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه
أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال لا أوق بأحد شرب خرا ولا يثبدا مسكرا إلا جلدته لحد * حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه جلد (١٣١) الوليد بسوطه لمرؤان * أخبرنا

سفيان عن عمرو بن
دينار عن أبي جعفر أن
عمر بن الخطاب رضى
الله عنه قال ان جلد
قدامة اليوم فليترك
أحد بعده وكان قدامة
بدرية سمعت الربيع
يقول سمعت الشافعي
وهو يحتج في ذكر
المسكر وكان كلامه
تقدما لأخذه فقال
أرايت أن شرب عشرة
ولم يسكر فان قال حلال
قل أرايت أن خرج
فأصانه الرجح فكر
فان قال حرام فقل له
أرايت شياطين شربه
وصار إلى جوفه حلالا
ثم نصبت للرجح حراما
قال الشافعي رضى الله
عنه ما أسكر كثيره
فقله حرام * أخبرنا

عليه وإنما صدقنا أول الأنا وصلى الكلام وكذلك لو قال له فلي ألف درهم فوصل الكلام وأقطع له كان
القول فها مثل القول في المسئلة الأولى اذا وصل أو قطع ولوقال له عندي ألف درهم ودعته وأمانة أو مضاربة
دينا كانت دينا عليه أمانة كانت أو ودعة أو فراضا ان ادعى ذلك الطالب لانه اذا تذكر في موضع الأمانة
ثم ينعدي فمضرب مضبوطة عليه وتض فيستبها فاقصر مضبوطة عليه ولكنه لو قال ادفع لي ألف درهم
ودعته أو أمانة أو مضاربة على أي لها من لم يكن ضامنا بشرط الضمان في أصله الأمانة حتى يتحدث شيئا
يخرج به من الأمانة امانة بعد ما واما استسلاف ولوقال له في مالي ألف درهم كانت دينا الآن يصل الكلام
فقول ودعته فتكون ودعته ولوقال له في هذا العبد ألف درهم سئل عن قوله فان قال نقدته ألفا فقل
فكذلك نها فان قال له منه اشترا به فهو كمال مع عينة فان زعم أنها اشترا به فلي فكذلك فيه فان قال
ألفان فلا مقر له الثلث وان قال ألف فلي مقر له النصف ولا تنظر إلى قيمة العبد قلت أو كبرت لانهما قد يغنيان
أو يغنيان وكذلك لو قال له فيه شركة ألف كان القول فها مثل القول في المسئلة قبلها ولوقال له من مالي
ألف درهم سئل فان قال من هبة قبل له ان شئت أعطها باها وان شئت فذم وان قال من دين ففي من دين
وان مات قبل أن يبين شيئا فهي هبة لا تارة ما الأنا يعرورته بغير ذلك وان قال له من مالي ألف درهم بحق
عرفته أو بحق زمي أو بحق نائب أو بحق استحققه فهذا كله دين ولوقال له من هذا المال ولم يصف المال إلى
نفسه ألف درهم فله ألف درهم فان لم يكن المال إلا ألفا فهي له وان كان أكثر من ذلك فليس له إلا الألف
وان كان المال أقل من ذلك فليس له إلا ذلك الذي هو أقل وان ادعى الآخر أنه استهلك من المال شيئا استهلك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال له من هذه الدار النصف فله النصف لانه أقبله بشئ لم يصف ملكه إلى
نفسه فان ادعى النصف الباقي وهو في يده فله ولو بدأ فأضاف الدار إلى نفسه فقال له من داري هذه نصفها
كانت هذه الدار هبة اذا زعم أنها هبة منه أو مات قبل أن يبين وان لم يمتسأله أي شئ أراد فان كان أراد
اقرارا أن له اياه والفرق بين هذين إضافة الملك إلى نفسه وبغير إضافة ولوقال له من داري هذه نصفها بحق
عرفته كان له نصفها ولوقال له من يرايت أبي ألف درهم كان هذا اقرارا على أبيه بدين ولوقال له في
ميراثي من أي كانت هذه هبة إلا أن يريدها اقرارا لانه لما أقر في ميراث أسما أقر بأن ذلك على الأب ولم يصف
الملك إلى نفسه وزعم أن أقبله به خارج من ملكه ولوقال له من ميراث أبي ألف بحق عرفته أو بحق
كان هذا كله اقرارا على أبيه ولوقال له على ألف عارية أو عندي فهي دين ولو كان هذا في عرض فقال له
عندي عدي عارية أو عرض من العرض فهي عارية وهي مضبونة حتى يؤدها لان أصل ما نذهب إليه أن
العارية مضبونة حتى يؤدها ولوقال له في داري هذه حق أو في هذه الدار حق فسواء ويقرله بها عتاشه

يشكر ذلك عبد الله بن عمر رضى الله عنهما * حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا عبد الله رضى الله عنه
يقول كذا يخرج زكاة الفطر صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من زبيب أو صاعا من أقط * إلى هنا يقول الربيع حدثنا *
(ومن كتاب عشرة النساء) * أخبرنا الربيع * أخبرنا الشافعي * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى
الله عنها أنها حدثت أن هذا أم معاوية حات إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أسباغين زوجل شحيح وإنه لا يعطيني
ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهولاً لعلهم يعلل علي في ذلك من شئ فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفئك وولدي بالمعروف
* أخبرنا ابن عيينة عن زيد بن سعد قال أبو محمد الطنعي عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم خير غلامين اسموهم * أخبرنا بن عيينة عن بن عبد الله الحرابي عن عمارة الحرابي قال أخبرني علي بن أبي طالب بن أبي عوي
ثم قال لا خير أصغر مني وهذا البطل قد بلغ مبلغ هذا الخبر * قال الشافعي قال إبراهيم عن بن عمارة عن علي بن مثله وقال في الحديث
وكتب ابن سبع وأحمد بن سنان * أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن قصة بن دؤب أن رجلا سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه عن الاختين
من ملك النبي هل يجمع بينهما فقال عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمتها آية وأما أنا فإلحاح أن أصنع هذا قال فرج من عنده
فلقي رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو كان لي من الأمر شيء لم وجدت أحدا أفضل ذلك لعلته نكالا قال مالك قال ابن
شهاب أراعي بن أبي طالب قال مالك (٢٣٣) وبغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

وعجفان ادعى الآخر أكرمته وكذلك ان مات أقره الورثة عما شأوا وبحلفون ما يعلون أكرمته ولو
قاله فيها سكني أقره بما شأ من السكنى وإلى أي مدة ان شاء يوما أو ثلثا أو نصفه أو باها وإن أقضه فله أن يخرجها منها متى
شاء لأن الله لا يجوز الا مقوضة ولم يقض كل ذلك حتى أخبرنا أن تمامي قوله عارية أو هبة السكن ولو
قال لا سكنى اجارة بدينار في شهر فان قبل ذلك المؤاجرة في له والا فلا تنه له ولو لم يسم شيئا قلته سم كعدة
الاجارة وبكم هي فادسي قليلا أو كثير اقله الخيار في قبوله ذلك ورده ولو قال لا على ألف درهم ان شئت
أو هويت أو شاء فلان أو هوى فلان أو شاء فلان أو هوى أو شاء هو أو هوى لم يكن عليه فهاشي لأنه لم يقره
بشيء الا أنه جعله ان شاء أن يكون له وهو اذا لم يكن له ذلك الا بأن يشاء هو ولو قال لا على ألف درهم ان
شهد به على فلان أو فلاه فلان فشهدوا لم يلزمه من جهة الاقرار وهذه مخاطرة يلزمه من جهة التمسك فان
كان ممن يجوز زهادتهما أو أحدهما وحلف الآخر مع شاهده وهذا مثل قوله لا على ألف درهم ان قدم فلان
أخرج فلان أو كلت فلان أو كل فلان فهذا كله من جهة القمار ولا تنه عليه ولو قال هذا لا ألف درهم
ان شئت فشاء كان هذا بيعا لازما ولكل واحد منهما الخيار ما لم ينفرقا لأن هذا بيع لا اقرار ولو قال اعبده
أنت حر بألف درهم ان شئت فقال قد شئت فهو حر وعليه ألف درهم وهكذا لو قال لامرأته أنت طالق
بأنف ان شئت فشاءت فهي طالق وعليها ألف درهم ولو لم تنه في ولا العدم يكن العبد حرا ولا هي طالقا ولو
قال هذا التوبك بألف درهم فقبله المشتري كان هذا بيعا وعندها ان شاء وكذلك كل مشترعا يلزمه
ما شاء ولو قال لامرأته أنت طالق بأنف ولعبدك أنت حر بألف واختار ذلك لزمه الطلاق والعقب « قال
الربيع أنا شئت في سماعي من ههنا إلى آخر الاقرار ولكني أعرف من قول الشافعي وقرأه الربيع علينا »
فانما قاله على ألف ودرهم ولم يسم ألفا قبله أقر بأني ألف شئت ان شئت فلو سأل ان شئت فتمرا وان شئت
خبزا وأعطه درهم معاها وحلف له أن ألف التي أقرت له بها هذه الألف التي بينهما فانه ليس في قولك
و درهم ما يدل على أن ما مضى دراهم ولو زعمنا أن ذلك كذلك ما أحلفناك لو ادعى ألف دينار ولكن لما
كان قولك احتمالا ما هو أعلى من الدراهم وأدنى لم يجعل عليك الأعلى دون الأدنى ولا الأدنى دون الأعلى
وهكذا لو قال ألف وكر حنطة أو ألف وعبد أو ألف وشاة لم يجعل ههنا الاما وصفنا بان الالف ما شأنا وما هي
ولو جاز لنا أن نجعل الكلام الآ خر دليلا على الاول لمكان اذا أقره بألف وعبد جعلنا عليه ألف وعبد وعبد
وهكذا لو أقره بألف وكر حنطة جعلنا عليه ألف وكر وكر حنطة ولا يجوز الا هذا ومما قلت أن يكون
الألف ما شأ مع عبته ويكون ما سمي كالحبي ولو أنه قال أنت وكر كان الكرم ما شاء ان شاء وفوردة ان شاء فقصه

عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبيه أن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه سئل عن
المرأة وانتهان ملك
اليمين هل توطأ أحدهما
بعد الاخرى فقال عمر
ما أحب أن أخبرهما
بجما * أخبرنا سفيان
عن الزهري عن
عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبيه قال
سئل عن رضي الله عنه
عن الاموات يمتان ملك
اليمين فقال ما أحب
أن أخبرهما بجما قال
عبد الله قال أي
فوددت أن عمر كان
أشد في ذلك مما هو فيه
* أخبرنا مسلم وعبد
الحجيد عن ابن جريج
سمعت ابن أبي ليلى
يخبر أن عاذ بن عبد الله
ابن معرجة عائشة
رضي الله عنها فقال لها
ان لسرية أصبتها وانها

قد بلغت لها الشاة جارية في أفانسرنا بنتها فقالت لا قال فاني والله لا أدعها الآن فتوقل حرمها الله فقالت لا يفعله
أحسمن أهلي ولا أحد طاعني * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب قوله الرائي لا ينكح الزانية الآية قال هي
منسوخة نسختها وأنكحوا الاباء منكم فهي من أبي المثلين * أخبرنا سفيان عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبد بن عمر
قال أت رجل الرسول صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني امرأة لا تزني لاس فقال النبي صلى الله عليه وسلم طفلة قال
ان أحبها قال فأسكها هذا * أخبرنا سفيان حدثني عبيد الله بن أبي بن ريد عن أبيه ان رجلا تزوج امرأة ولها ثمن من غيره وله ابن من
غيره فأنفجر السلام بإلحاح فيظهر بها قبل اقدم عمر رضي الله عنه مكة فرفع ذلك اليه فسألها عما فاعترفا فخلدهما عرا الحد وحرس

أن يجمع بينهما في الغلام * أخبرنا سلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عن كمر بن خالد قال جعت الطريق رفقة فسلم امرأة تيب فوشت رجلان منهم * أمر هافر وجهار جلا خلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناكح والمنكح ورددناهما * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي * أخبرنا سلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي غمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتوري إلى عمر بن عبد العزيز وأهله والمدينة في ولها وأنها نكحت بغير أمرى فرد عمر وقد أصابها قال فأى امرأة نكحت بغير إذن ولها فلا نكاح لها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فسكاحها باطل وإن أصابها فلهما صدق (٣٣٣) مثلها عما أصابها منها باعته في

لها النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا اسمعيل بن إبراهيم المعروف بابن علقمة عن ابن أبي عسرة عن قتادة عن الحسن بن علقمة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أقرضت رجل مائة درهم فقل له أقر بأى ألف شئت إذا كان الدرهم يستتي منها مائة في ثوب أو كثر كذلك أقرت له بألف فلس وكانت تسوي دراهم فمعاها من ذلك الدرهم منها وذلك قدر درهم من الفلوس وهكذا إذا قلت ألف الأكر حنطة وألف الأعباء أجرت على أن تبقى بعد الاستثناء ما شئت أو كثر ولو قاله على ثوب في مندبل فقل له قد يصلح أن تكون أقرت له بثوب ومندبل ويصلح أن تكون أقرت له بثوب بخلعت في مندبل لنفسك فتقول له على ثوب في مندبل في فعلك ثوب ويخلف ما أقرت له عندئذ وأصل ما أقول من هذا أني أزم الناس أبدا الثوب وأطرح عنهم الشئ ولا أستعمل عليهم الأغلب وهكذا إذا قال ترقى جراب أو عسرى فارورة أو حنطة في شكل أو مائة في جرة أو زيت في وعاء وإذا قاله على كذا كذا أقر بمائة واحدة وإن قال كذا وكذا أقر بمائة اثنين وإن قال كذا وكذا درهما أعطاهم درهمين لأن كذا باع على درهم فإن قال كذا وكذا درهما فقل له أعطاه درهما رأيا تزين قبل أن كذا باع على أقل من درهم فإن كنت عتبت أن كذا وكذا التي بعدها أوفت عليك درهما فلس عليك كثرته والله تعالى الموفق للصواب

(باب الشركة ٢)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا شركة لمفاوضة وإذا أقر صانع من صناعه لرجل شئ إسكاف أقر لرجل بخف أو غسال أقر لرجل بثوب فذلك عليه دون شره إلا أن يقر شره معه وإذا كانا شره بيمين فالشركة كلها ليست بمفاوضة وأى الشر بيمين أقر فأما بقري نفسه دون صاحبه وأقرار الشر بيمين لا شره له سواء وإذا أقر رجل في مرضه بدين لاجني وقد أقر في حصته وأقامت بینه بدون فسواء أقراره في حصته ومرضه والبيعة في الصحة والمرض والأقرار سواء يتخاصون معاً لا يقصد واحد منهم على الآخر وإذا أقر لوارث فلم يمت حتى حدث وارث يجب المذلة فأقراره لازم وإن لم يحدث فنأجزا الأقرار للوارث وخالف يشهو بين الوصية أحازه له ومن ردده ذم له ولو أقر بغير وارث ثم مات وارثه فصار المذلة وارثا لا بطل أقراره وكذلك كل ما أقر به بوجه من الوجهة فهو على هذا المثال وإذا كان الرجلان شره بيمين فأوصى أحدهما أو أعتق أو در أو كاتب فذلك كله في مال نفسه كهيئة الرجل بغير الشره وإذا أقر الرجل للرجل بدين كان أقراره باطلا لا حتى يقول كان لأبي هذا الجمل أو لجدته على مال فيكون ذلك أقرارا للذي أقر به وإن كان هذا الجمل وارثه أخذته وإن كان له وارث معه أخذ معه حصته لأن الأقرار للبيت وانما لهذا منه حصته وإذا أوصى للرجل بوجه فالوصية جائزة وإذا دللنا من ستة أشهر من يوم وقعت الوصية حتى يعزل عنه كان

(٢) أى أقرار الشره أى الشركة بالخلاصة وهي غير المفاوضة أما المفاوضة فباطلة فتنه للبراد

(٣٠ - الام - سادس) نكحت نفسها * أخبرنا سلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة وجهاد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد وأحب سلفا قد سمع من ابن خثيم * أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر رضي الله عنه بكاح لم يشهد عليه إلا الرجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا يجزئ ولو كنت نكحت فبدرجت (ومن كتاب التعريض بالخطبة) * أخبرنا سفيان عن الزهري أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخطاط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يسكن أو يفر * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل من تصف أسلم وعندته عشرة نسوة أمسك أو بعوا فارق سائرهن
 (ومن كتاب الطلاق والرجعة) أخبرنا يحيى بن حسان عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعد
 ابن جبيرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشد على رجعتهم أولم تعلم بذلك قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر
 أو لم يدخل * أخبرنا مالك عن السور بن رفاعة القرنبي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعة طلق امرأته بمئة بنت وهب
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نلنا نكحها عبد الرحمن بن الزبير فأعرض عنها لم يستطع أن يمسها فافرقها فأراد رفاعة أن
 ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طافها (٢٣٤) فذكر لني صلى الله عليه وسلم فنهأ أن يزوجها وقال لا تحمل
 لك حتى تدق العسلة

ثم حمل ولو وهب لجل نخلة أو تصدق عليه بصدقة غير موقوفة لم تجز بحال قبلها أو بعده أو ردّها أو تخايجوز
 الهبات والبسوع والنكاح على ما زایل أمه حتى يكون له حكم نفسه وهذا خلاف الوصية في العتق ولو أعتق
 حل جاريته فولدت لأقل من ستة أشهر من يوم أعتقه كان حراً لأننا علمناه قد كان ثم حمل ولو ولد لستة
 أشهر فأكثر لم يقع عليه ثم عتق لانه قد عتق أن يكون هذا إذا ناعد الكلام بالعتق فلا يكون المقصود صدقه
 بالعتق ولو أقر بحمل رجل لم يجز إقراره إذا كان هو مالك رقبته أمه وكذلك لو وهبه فإذا لم يجز رقبته الهبة
 لم يجز فيه الإقرار ولو قال مع إقراره هذا الحمل فلان أو صلى إلى رجل رقبته أمه ولو بهبها ما جاز الإقرار إذا ولد له
 لأقل من ستة أشهر من يوم تقع الوصية وكل إقرار من صلح وغير صلح كان فيه خيار من المرفوع فهو باطل وذلك
 أن يقول أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا
 أو أكر أو أوصالح على كذا على أني أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا على أني أفر لك بكذا
 الاستثناء من المقر وهكذا كل إقرار كان فيه استثناء وذلك أن يقول لك على ألف أكر لك عتدي أن شاء الله أو أن
 شاء فلان فلا يلزم مني أن يكون الإقرار مقطوعاً لا مشروطاً فيه (قال) ولو أقر لرجل أنه تكفل له عمال على أنه
 بالخيار أو أكر المكفول له الخيار ولا يثبت بينهما من جعل الإقرار واحداً أحلفه ما كفل له الأعلى أنه
 بالخيار وأمره بالكفالة لا يجوز بخيار ومن زعم أنه يعض عليه إقراره فيلزمه ما يرضو بسقط عنه ما ادعى
 المخرج به الزم الكفالة بعد أن يخلف المكفول له لقد جعل له كفالة لا خياراً فيه والكفالة بالنفس على
 الخيار لا يجوز وأجازت بغير خيار فليس يلزم الكفالة بالنفس مال إلا أن يسي ما لا تكفل به ولا تلزم الكفالة
 بحد ولا قص ولا عقوبة ولا تلزم الكفالة إلا بالأموال (قال) ولو كفل له عامل من جرح لا يرحم وقد
 عرف الجرح والجرح عمد فقال أنا كافل لك عامله فممن دية أو قصاص فإن أراد الجرح أو قصاص
 فالكفالة باطلة لا يجوز له أن يقتص من المتكفل وإن أراد أن يرحم الجرح فله والكفالة لازمة لانهما
 كفالة عمال وهكذا إذا اشتري رجل داراً من رجل فممن دية أو قصاص فإن أراد الجرح أو قصاص
 رجوع المشتري بالثمن على الضامن إن شاء لأنه ضمن له خلاصاً أو مالم لا خلاص مال بصله وإذا أقر رجل
 لرجل بشئ مشاع أو مقسوم فلا فرق بينهما وسواء قال فلان نصف هذه الدار ما بين كذا وكذا أو فلان
 نصف هذه الدار يلزمه الإقرار أكثر وكذلك لو قال له هذه الدار انصفها كان له النصف ولو قال له هذه الدار
 الثلثها كان له الثلث شريكاً معه وإذا قال له هذه الدار لا هذا البيت كانت له الدار الآنك البيت وكذلك
 لو قال له هذا الرقيق الواحد كان له الرقيق الواحد فإنه أن يعزل أهم شاء وكذلك لو قال له الدار فلان
 وهذا البيت لي كان مثل قوله لا هذا البيت إذا كان الإقرار متصلاً لأن هذا كلام صحيح ليس بمحال ولو قال

* أخبرنا ابن عيينة
 عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 سمعها تقول قالت
 امرأة ربيعة القرنبي
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت اني
 كنت عند رفاعة
 فطلقني فبطل طلاق
 فزوجت عبد الرحمن
 ابن الزبير وأنا معه
 مثل هبة التوب
 فنسب النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال أن يتردد
 أن ترجع إلى ربيعة
 لا حتى تدق عسلته
 وبذوق عسلته قال
 وأبو بكر عند النبي
 صلى الله عليه وسلم وخالد
 ابن سعيد بن العاص
 بالباب ينظر أن يؤذن
 له فنادى يا أبا بكر ألا
 تسع ما يجهر به هذه
 عند النبي صلى الله
 عليه وسلم * أخبرنا

ابن عيينة عن الزهري عن جدين عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا
 أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل الجسر بن طلق امرأته فطلقة أو طلقته ثم انقضت عتقها فزوجه رجل غيره
 ثم طلقها وأومات عتقها ثم زوجها زوجها الأول قال هي عنده على ما بقي * أخبرنا ابن أنس وأبو داود وسليمان بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن
 أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فينتها ثم يموت وهي في عتقها فقال لعبد الله بن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف تخاير
 بنت الأصغر الكلبية فنتها ثم مات وهي في عتقها فموت زوجها عتقها رضي الله عنه قال ابن الزبير وأما أنا فلأرى أن ترث بموتها * أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف

هذه

طلق امرأته الشبهة وهو مرض فوثرهما عثمان رضي الله عنه منه بعد انقضاء عدتها * أخبرنا مالك حدثني نافع عن ابن عمر كان يقول من أذن لبعده أن ينكح فطلق ببداهة بليس يدعي غيره من طلاقه نفي * أخبرنا مالك حدثني عبد بن محمد عن عبد بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التي أن نف عامكاتباً لم يلزج زوج التي صلى الله عليه وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال أن طلقنا امرأة في حرة تطلقتين فقال زيد حرمت علي * أخبرنا مالك حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعاً مكاتباً لم يلزج زوج التي صلى الله عليه وسلم وأبعدا لها كانت تحتها امرأة فطلقها انتنيت ثم أراد أن يراجعها فأمره أزوج التي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان رضي الله عنه بإسائه عن ذلك فذهب إليه فلقبه عند الدرع أخذاً بيزيد بن ثابت فأسألهما (٢٣٥) فاندراهما جميعاً فقال حرمت علي

حرمت علي * أخبرنا

مالك حدثني ابن شهاب

عن ابن السب أن

نفعاً مكاتباً لم يلزج

زوج التي صلى الله

عليه وسلم طلق امرأته

تطلقتين فاستفتى

عثمان بن عفان رضي

الله عنه فقال لعثمان

حرمت علي

(ومن كتب العدد

الما كان منه معاداً)

أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عروة عن

عائشة رضي الله عنها

أنها انتقلت حفصة بنت

عبد الرحمن حين دخلت

في الدمن الحفصة

الثالثة قال ابن شهاب

فذكرت ذلك لعروة

بنت عبد الرحمن فقالت

صدق عروة وقبحا لهما

في ذلك ناس وقالوا إن

الله يقول ثلاثة قروء

فقالت عائشة رضي

الله عنها صدقتم وهل

هذه الدار افلان بل هي لفلان كانت الاول ولانني الثاني ولوقال غصبتهم فلان ولم يكن لها فلان غيره فهي الذي أفرأته غصبتها منه وهو شاهد الثاني ولا يجوز شهادته لانه غاصب ولوقال غصبتهم فلان لابل من فلان جازا فرأه الاول ولم يعرفم الثاني شيئاً وكان الثاني خصماً الاول وإذا قربني بعينه لو احدثاً أو أكثر لم يضمن شيئاً إذا كان لا يريد علي هذه الدار فليس في اقراره لغيره وان حكمه نفي يكون حائلاً لادونه يضمنه وانما يضمن ما كان حائلاً لادونه ولا يحد السبيل اليه ومثل هذا القول أو دعينا فلان لابل فلان

(اقرار أحد الانسين بالأخ)

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا هلك الرجل فترك ابنه وأقر أحدهما بأخ وشهد على أبيه أنه أفرأته انه لم يثبت نسبته ولم يكن له من الميراث شيئاً لان اقراره جمع أمرين أحدهما له والآخر عليه فلما بطل الذي بطل الذي عليه ولم يكن اقراره له بدن ولا وصية انما أقره بحال ونسب فإذا عثما أن اقراره فيه بطل لم يأخذه مالا كالأموال ذلك المقهر له لم ير به الأثرى أن رجلاً قال لرجل لي علي مائة دينار فقال بعثني بها دارك هذه وهي لك على فأفكر الرجل البيع وأقال باعنيها أولك وأنت وارثه فهي لك على ولي الدار كان اقراره باطلا لانه انما يثبت على نفسه عتائه بأخذه عواضاً فلما بطل عنه العوض بطل عنه الاقرار وما قلت من هذا فهو قول المذنبين الاول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ما ورد علينا أحديث من أهل المدينة الا وهو يقول هذا قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وأخبرني أبو يوسف رضي الله تعالى عنه أنه لم يلق مذبذباً الا وهو يقول هذا حتى كان حديثاً فقالوا خلافة فوجدنا عليهم حجة وما كان نجد عليهم في القول الاول حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولنا نقول يحدث عمر بن قيس عن عمر بن الخطاب لانه لا يثبت وانما ترك كاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حتى والعروق أربع عشرة عرقان ظاهراً وعرقان باطناً فأما العرقان الباطن والفتر والعين وأما العرقان الظاهران فالعرق والفتر والبشاء فمن غرس أرض رجل بغير إذنه فلا غرس له لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حتى وهذا عرق ظالم (وقال) لا يقسم نضع مع بعل ولا بعل مع عين ويقسم كل واحد من هذا على حدة (وقال) لا تضاعف الغرامة على أحد وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن ما أقسدت الموائب بالليل ضامن على أهلها والضمان على أهلها بقسمة واحدة لاقتين (وقال) لا يدخل المختنون على النساء ويقتلون (وقال) الجسد حق بالولد (قال) وإذا أتى المرتد التوبة قبل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاقتلوه وهذا مبدل لدينه وان لنا أن نقول من بلغته الدعوة وله شتم من

تدرون ما الأقرء الأقرء الاظهار * أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحداً من فقهاءنا الا وهو يقول هذا برئ الذي قالت عائشة رضي الله عنها * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت اذا طعن المطلق في الدمن الحفصة الثالثة فقد برئت منه * أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدمن الحفصة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت بإسائه عن ذلك فكتب العزير بها اذا دخلت في الدمن الحفصة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترة ولا برئها * أخبرنا سفيان عن الزهري حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعن المطلق في الحفصة الثالثة فقد برئت منه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته

فدخلت في الدم من الحصة الثالثة فقلدر بنت منه وبرئ منها لارتنه ولا برئها * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن جابر أنه كان عند جده هاشمية وأنصار به فطلق الانصار به وهي ترضع فرت بهاسنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أنه لم أحض فأخضعوا إلى عثمان رضي الله عنه فقضى للانصار به بالبراء فامتنع الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمنا هو أشار علينا بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن أبي بكر أخببره أن رجلا من الانصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صبيح وهي ترضع ابنه فكثت سبع عشرة شهرا لا تحض عنهما الرضاع أن تحض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر وأوعا نسية فقالت إن امرأتك ترضع بدران ترث فقال لاهله (٢٣٦)

وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان ما تريدان فقالا نرى أنهن ترثان مات وبرئها ان مات فانها ليست من القواعد الا ان قد بن من المحض وليست من الاكابر الا ان لم يبلغن المحض ثم هي على عدة حضها ما كان من قبل أو تفرج حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما قدمت الرضاع حاضت حصة ثم حاضت حصة أخرى ثم توفي حبان قبل أن يحض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته قال الأصمفي كلابي حبان بالباء * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد يزيد ابن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إماما

(أقرار الوارث ودعوى الأعمام)

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي إملاء قال أخبرني محمد بن الحسن أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الرجل يهلك ويترك سائمة دينار فأخذ كل واحد منها ثلثمائة دينار ثم يشهد أحدهما أن أباها الهالك أقر بأن فلانا به إنه لا يصدق على هذا النسب ولا يلق به ولكنه يصدق على ما ورث فأخذ منه نصف ما في يده وكذلك قال أهل المدينة إلا أنهم قالوا نعطيه ثلث ما في يده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني محمد بن الحسن أن ابن المأجشون عبد العزيز بن أبي سلمة وجماعة من المدنيين كانوا عندهم بالعراق لا يختلفون في هذه المسئلة أنه لا يكون للذي أقر له شيء من المراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنه لقول بصح وذلك أنهم يقولون اغمازعم أنه حقا في يده وبدي أخيه عمرا له من أبهما وزعم أنهم مراثه كإثباتهم فإذا حكمنا بأن أصل هذا الأقرار لا يثبت به نسب اغمازعمنا أنه يأخذ بالنسب لآدين ولا وصية ولا نسي استحق في مال المستغير النسب زعمنا أن لا يأخذ نسبا قلت لمحمد بن الحسن كأنك ذهبت به إلى أنه لو قال بعنك هذا العبد عمارة دينار فمضى إلى عليك أو هذه الدار والى هذا العبد أو الدار فأكرمت وحلفت بكن لك العبد ولا الدار فاني اغمازعم أنك أقرت لك بعد أودار وفي إقرارى شيء يثبت عليك كإثبات لك فلما لم يثبت عليك ما ادعيت يثبت لك ما أقرت به قال إن هذا الوجه يقبس الناس بما هو بعدهم وأنه ليدخل قلت وكيف لم تغلبه قال اخترنا ما قلت له معته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يثبت نسب أحد نسبه رجل إلى غيره وذلك أن الأغماز على أبيه فإذا كان معه من حقه من أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت النسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً وتقوم بشيء على الميت الذي اغماز على نفسه فيكتفى بقوله وبنيته النسب واحتج بحديث ابن أمية زمعة وقول سعد كان أخى عهدا لي أنه قال سعد بن زمعة أخى وابن وليدة أبي ولدي فراهة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا ابن زمعة الولد افرأش

(دعوى الأعمام) * أخبرنا الربيع * قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال وإذا ادعى الأعمام ولادة الشراك أخوة بعضهم بعض فان كانوا جواؤا له لميل لولاء لأحد عليهم بعنق قبلنا دعواهم

أما أطلقت حاضة أو حاضتين ثم رفعها حاضة فانه تنتظر زمعة أشهر فان بان بها جل فذلك ولا اعتلت بعد التسعة ثلاثة أشهر حلت * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليمان عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلوها ولا يعيها ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول وإن طلقتموهن من قبل أن يعوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم * حدثنا صفوان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين و يطلق تطلقتين وتعتد الامة حاضتين فان لم تكن تحض فشهريين أو شهرا ونصفا قال صفوان وكان ثقة * أخبرنا صفوان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من

نعم أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لو استطعت لعلتها بحضة ونصفا فقال رجل فاجلعهما نورا ونصافك عمر رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها زوجها قال تعد بحضة * أخبرنا مالك عن عبد بن عباس وأبو هريرة عن المتوفى عنها زوجها وحاصل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة وزوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألهما عن ذلك فقالت ولدت بسبعة الأجنة بعد وفاة زوجها نصف شهر فخطبها رجلان أحدهما ناب والآخر كهمل فخطب إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غياورا فاجاء أهلها أن يؤثروها بها فامت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت (٣٣٧) فأتى كحي من ثنت * أخبرنا

مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليل

كفيلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا فإن كانوا مسلمين عليهم ورعوا وعقوا فثبت عليهم ولأهله لم تقبل دعواهم إلا بينة تثبت على ولاد ودعوى معروفة كانت قبل السبي وهكذا من قل منهم أو أكثر أهل حصن كانوا أو غيرهم

(الدعوى والبنات)

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فقد حلت فجاء أبو هريرة فقال أنامع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريما مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت بسبعة الأجنة بعد وفاة زوجها بليل فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فأتى كحي * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبعة الأجنة نفست بعد وفاة زوجها بليل فجات رسول الله صلى

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال ما كان بيد مالك من كان المالك من شيء عاك ما كان المملوك فادعاه من عاك بحال الفينة على المدعى فإن جاءها أخذها مدعى وإن لم يأت بها فعلى المدعى عليه الشيء في يده البين بابطال دعواه وإن حلف برى وإن نكل قيل للمدعى لا تعطيك بشكوكه شيئا دون أن تحلف على دعوائك مع نكوله فإن حلفت أعطيتك دعوائك وإن أبيت لم تعطك دعوائك وسواء ادعاه المدعى من قبل الذي في يده أنها حرجت إليه منه أو حجه من الوجه أو من قبل غيره وبطل حقا أصل أمر أي وجهه ما كان وسواء كانت بينهما مخالطة أو لم تكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل معرفة المدعى والمدعى عليه أن ينظر إلى الذي الشيء في يده يدعيه هو وغيره فبجعل المدعى الذي تكلفه البينة والمدعى عليه الذي الشيء في يده ولا يحتاج إلى سبب يدل على صدقه بدعواه الأقبولة وهكذا إن ادعى عليه دنيا أو شيء ما كان كلف فيه البينة ودعواه في ذمة غيره مثل دعواه شيئا فأما بعينه في يد غيره قال وقوله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار أو أي شيء ما كان لرجل فادعى أنه باع من رجل أو أنكر الرجل فعلى المدعى البينة لأنه مدع في ذمة الرجل وماله شيئا هو له دنياه والرجل ينكره فعليه البين ولو كان الرجل يدعى شراء الدار ومالك الدار يبيحه ذلك مثل هذا وعلى مدعى الشراء البينة لأنه يدعى شيئا هو في ملك صاحبه دنياه ولا أخذ بدعواه دون أن يقر بینه وعلى الذي ينكر البيع البين وقوله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا إذا ادعى رجل دنيا أو غصبا أو شيئا على رجل فأنكر الرجل لم يكن له أن يأخذه إلا بينة وعلى المنكر البين ولو أقر له بدعواه ادعى أنه قضاه أيامه فها قولان أحدهما أن الدعوى لازمة له ودعواه البراءة غير مقبولة منه إلا بينة ومن قال هذا فواء عنده كان دعواه البراءة موصولا بآثاره ومقطوعا عنه والقول الثاني إذا كان لا يعلم حقه إلا بآثاره فوصل بآثاره بدعواه المخرج كان مقبولا منه ولا يكون صادقا كاذبا في قول واحد ولو قطع دعواه المخرج من الآثار فإبطالها كان مدعا عليه البينة وكان الإقرار له لازما ومن قال هذا القول الآخر فيبني أن تكون حجة أن يقول أرايت رجلا قال لرجل لك على ألف درهم طرية أو لك عندى عبد زنجي وأدعى

الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فاذن لها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وحاصل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو ولدت وزوجها على سر رمي بدفن لحلت * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه قال ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حبسها البذر * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مثله أو مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا مالك عن عبد الله بن بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جدي نافع عن زيب فسألت أمها أخبرني هذه الأحاديث الثلاثة قال قالت زيب دخلت على أم حبيزة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة تطيب فيه صفة خلو أو غيره فذهبت منه جارية ثم صحبت بعارضها ثم قالت والله مالي ليس من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليل إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت تطيب فست منه ثم قالت مالي بالطيبين من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليل إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب سمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنيتها أفنكحها فقال رسول الله صلى الله عليه

(٢٣٨)

وسلم لا مرحباً بغيري وأنا لا نأكل الرجل عليه الفوازنة أو ألفاً ما قبل أو عديراً برأى ليس يكون القول قول المدعي عليه وسواء هي التي المشتكين أن يقوله بدن وزعم إلى أجل في القول الأول الذي حال وعليه البيعة أه إلى أجل والقول الثاني أن القول قوله إذا وصل دعواه بأقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كان الشيء في يد اثنين عبداً كان أوداراً أو غيرهما في كل واحد منهما كله فوق الظاهر بينهما صنفان ويكلف كل واحد منهما البيعة على ما في يده صاحبه فإن لم يجدوا أحدهما بيعة أحلفنا كل واحد منهما على دعوى صاحبه فأيها صاحب برئ وأيهما نكل ردنا اليمين على المدعي فإن حلف أخذ وإن نكل لم يأخذ شيئاً ودعواه النصف الذي يد صاحبه كدعواه الكل ليس في يده منه شيء لأن ما في يده غير خارج من يده وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقرب كل واحد منهما البيعة على ما في يده صاحبه ولكل واحد منهما اليمين على صاحبه فأيها حلف برئ أيهما نكل حبس حتى يحلف وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا نكل عن اليمين فضياعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا نكأ في البيع فتمتد فاعليه واختلاف في الثمن فقال البائع بعكلاً ألفين وقال المشتري اشتريت منك ألفاً والبيعة فاقمة بعينها ولا بيعة بينهما فالحلف فاعاها فان حلفها معاً فالبيعة مردودة على البائع وأيهما نكل ردت اليمين على المدعي عليه وإن نكل المشتري حلف البائع لقضائه بالذي قال ثم لزمته الألفان فإن حلف البائع ثم نكل المشتري عن اليمين أخذ البائع الألفين لأنه قد اجمعت في نكول المشتري وعن البائع على دعواه وهكذا إن كان النكاح هو البائع والحالف هو المشتري كانت بيعه بالألف ولو هلكت البيعة تراد أقبتها إذا حلفها وما وإذا كانت البيعة تدل على أنها باعها فادان في أن البيعة مبيعة ويتخلفان في الثمن فإذا حلفا ترادوا وما يصادقان أن أصل البيع كان حلالاً فلا يتخلف المثلون فيما عات أن ما كان مردوداً ولو وجد بعينه في يد من هو في يده ففات أن عليه قيمته إذا كان أصله مضموناً ولو جعلنا القول قول المشتري إذا قامت البيعة كما قد فرقنا السنة ومعنى السنة وليس لأحد فرقاها وقد صار بعض المشرقيين إلى أن يرجع إلى هذا القول فقال به وخالف صاحبه فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما البيعة على دعواه أعطاه بيئته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل أنه نكح امرأة لم أقبل دعواه حتى يقول نكحها بولي وشاهدين عدلين ورضاها إذا قال هذا أو أنكرت المرأة أحلفناها أن حلفت لم أقض بها وإن نكلت لم أقض بها بالانكاح حتى يحلف فإذا حلف فضيت به بأنها زوجته وأحلف في النكاح والطلاق وكل دعوى وذلك أي وجدت من حكم الله تبارك وتعالى ثم سئمت فبسم الله عليه وسلم أن الله عز وجل قضى أن يحلف الزوج والقاذب وتحلف الزوجة المذوقة ثم دلت السنة على أن الحديس يقط عن الزوج وقد لزمه لولا البين والاجماع على أن الحديس يقط عن المرأة بالبين والسنة تدل على أن الفرقة

أصابعها والقض لاخذ بالكف كلها * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة حفصة أو عائشة أو حفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليل إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وسليمان بن يسار أن طلحة كانت تحت رشيد النقي فطلقها السنة فنكحت في عدتها فضر بها من الخطأ أو ضرب زوجها بالخنقة فضر بها من فرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيعا امرأتك نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فزني بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكانا طابطين الخطأ وإن كان دخل بها فزني بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الزوج الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لم ينكحها أبداً قال

بينهما

بعدولها مهرها بما اسجل منها * أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير بن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله عنه أنه قضى في التي تزوج فيها عتاهه بفرق بينهما ولله الصدق بما اسجل من فرجها وتكمل ما فسد من عدة الاول وتعتد من الآخر * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله أنه كان يقول لا يصح للمرأة أن تبت لبسلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق إلا في شيئا * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن عائشة كانت تقول اتى الله بافاطمة ففقدت في أي شيء كان ذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن اباع مرو بن حفص طلقها للثب وهو غائب بالشام فذكر الحديث (٢٣٩) وقال فيه فاعتدى رسول الله

صلى الله عليه وسلم

فذكرت ذلك فقال

لبس لك عليه نفقة

وأمرها أن تعتد

في بيت أم شريك ثم

قال تلك امرأة فبشاها

أصحابي فاعتدى عند

ابن أم مكتوم فله رجل

أعني تضعين ثلث

أخبرنا إبراهيم بن

أبي يحيى عن عمرو بن

مجنون بن مهران عن

أبيه قال قدمت المدينة

فسألت عن أم أهلها

فدفعني إلى سعيد بن

السب فأتته عن

الميتة فقال تعتد في

بيت زوجها فقلت

فإن حديث فاطمة

بنت قيس فقال هاه

فوصف أنه تعتد وقال

فنت فاطمة الناس

وكان لسانها ذباية

فاستطاعت على أجانها

فأمرها رسول الله صلى

الله عليه وسلم أن تعتد

بينهما وعلى بني الولد فقلت ونفي الولد نسب فالجدة على الرجل عين فوجدت هذا الحكم جامعا إلا أن تكون الإعيان مستقلة فيما يليه حكم ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم أمرا للانصار أن يحلفوا ويستقروا من صاحبهم فأبو الإعيان فغرض عليهم أعيانهم وفلا أعرى حكما في الدنيا أعظم من حكم القتل والحد والطلاق ولا خلاف بين الناس في الإعيان في الأموال ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم يقول والعين على المدعى عليه فلا يجوز أن يكون على مدعى عليه دون مدعى عليه لا يجزى لازم بفرق بينهما وليس فيها خبر لازم بفرق بينهما بل الأخبار اللازمة تجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا وادعت عليه المرأة النكاح وحده كلفت المرأة البينة فإن لم تأت بها أحلف وإن حلف برئ وإن نكل رددت البينة على المرأة وقلت لها احلفي فإن حلفت ألزمت النكاح وهكذا كل شيء ادعاه أحد على أحد من طلاق وقذف ومال وقصاص وغير ذلك من الدعوى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل أن امرأته خالعت بعد أدوار أو غير ذلك وأكرت المرأة كلف الزوج البينة فإن جاءها البينة الخلع وألزمها ما خالعت به وإن لم تأت بها أحلفها فإن حلفت برئت من أن يأخذ منها ما ادعى ولزمت الطلاق وكان لا يملك فيه الرجعة من قبل أنه يشرط طلاق لا يملك فيه رجعة ويُدعى مظلمة في المال وإن نكلت عن البينة رددت البينة على الزوج فإن حلف أخذ ما ادعى أمها خالعت عليه وإن نكل لم أعطه بدعواه ولا تسكوها حتى تتجمع مع تسكوها بيمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى العبد على مالكة أنه أعتقه أو كاته وأنه نكل ذلك مالكة فعلى العبد البينة فإن جاءها أثبتت ما شهد به من عتق أو كاته وإن لم تأت بها أحلفه مولاه فإن حلف أبطلت دعوى العبد وإن نكل المولى على البينة لم أثبت دعوى العبد إلا بأن يخلف العبد فإن حلف أثبت دعواه فإن ادعى العبد التديبر فهو في قول من لا يبيع المديبر هكذا في قول من يبيع المديبر هكذا لأنه يقال السيد العبد لا يصنع البينة شيئا وقل قدر رجعت في التديبر ويكون التديبر مردودا ولو أن مالك العبد قال قد أعتقتك أنت ألف درهم فأنكر العبد المال وادعى العتق أو أنكر المال والعتق كان المال المدعى فإن أقام السيد البينة أخذ العبد بالمال وإن لم يقمها أحلفه العبد وإن حلف برئ من المال وكان حرافا الوجهين لأن المولى يشر بعتقه فبما فنكل العبد عن البينة لم يثبت عليه شيء حتى يخلف مولاه فإن حلف ثبت المال على العبد وإن نكل السيد عن البينة فلا مال على السيد والعق ماض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تعلق رجل برجل فقال أنت عبد وقال المدعى عليه بل أنا حر الأصل فالقول قوله فأصل الناس الحر حتى تقوم بينة أو يفرق وكلف المدعى البينة فإن جاءها كان العبد رقيقا وإن أقر العبد له بالرق كان رقيقا وإن لم تأت بالبينة أحلفه

في بيت أم مكتوم * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان بن إدراة سمعاهما ذكر أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم التثنية فأتته فاعلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة رضي الله عنها إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت اتى الله بامروان وأرد المرأة في بيتها فقال مروان في حديث سليمان إن عبد الرحمن غلني وقال مروان في حديث القاسم أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة فلا عليك أن لا تذكر شأن فاطمة فقال إن كان غلبك الشر فجل ما بين هذين من الشر * أخبرنا مالك عن نافع ابن أسيد بن زيد كانت عند عبد الله فطماها التثنية فخرجت فأنكر ذلك عليا بن عمرو رضي الله عنهما أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فإذا حرم ففانع بالعرف

* أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال قال عطاء ليست المبثورة الحلي منه في الأثر ينقل عنهم أهل الحبل فإذا كانت غير حلي فلا نفع لها * أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور بن معفر عن المبال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي رضي الله عنه أنه قال في امرأته ألقاها فودعها بالأنثى * أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن سيار أبي الحكم عن علي رضي الله عنه في امرأته ألقاها فودعها بالأنثى * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما ألقاها وهي في مكعب فحفظت وكانت طريفة إلى المجد فكان يسلك الطريق الآخر من أذبار السيوف كراهية أن يتأذن عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا ألقاها امرأته ثم ألقاها * أخبرنا مالك (٣٤٠)

قبل أن تنقضي عدتها
 كان ذلك، وإن طلقها
 ألف مرة، فعد رجلا
 إلى امرأته، فطلقها
 حتى إذا شارفت انقضاء
 عدتها، أرتبها
 ثم انقها، ثم قال والله
 لا أؤك إلى ولا تحلين
 أبدا، فأنزل الله تعالى
 الطلاق من رات، فامساك
 يعرف أو ترجع
 بأحسن، فاستقبل
 الناس الطلاق جديدا
 من كان منهم طلق
 ومن لم يطلق
 (ومن كذب المرأة
 والنفقة على الأقرار)
 * أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن محمد بن
 عثمان عن بكير بن
 عبد الله بن الأشج عن
 عثمان بن محمد عن
 هريرة رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال للمأول
 طعنه وكنوته

خضع من الرضاعة فقلت بارسول الله لو كان فلان حيا لهما من الرضاعة بدخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إن الرضاعة تحرم ما يحرم الولادة * أخبرنا ابن عينة قال سمعت ابن جدهان قال سمعت ابن السبب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال بارسول الله هل للث في بنت عمت بنت حرة وإنما أجل فتاة في قرش فقال أما علمت أن حرة أختي من الرضاعة وأن الله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب * أخبرنا الدراويدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في أخته حرة مثل حديث صفيان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأة أنان فأرضعت احداها غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الحاربه فقال لا (٣٤١) اللقاح واحد * أخبرنا

صفيان عن يحيى بن سعيد عن عمة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول زل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرم من ثم صيرن إلى خمس يحرم فكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات * أخبرنا صفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج أنه قال لا يحرم من الرضاعة إلا ما فوق الأمعاء * أخبرنا صفيان عن هشام بن عروة عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الأمه ولا المصنان ولا الرضعة ولا الرضعات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير رضي الله عنهما أن

أصغرهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال فجدد الآخران على المدعي الكفالة البينة فإن لم تكن له بينة فعلى المتكفلين فإن حلف برئ وإن نكل عن البين ردت البين على المدعي فإن حلف أنه ما مدعى عليه وإن نكل سقط عنه غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة رحمه الله على مدعي الكفالة البينة فإن لم تكن له بينة فعلى المتكفلين وإن حلف برئ وإن نكل لزمت الكفالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه أكره ميتا من دواشهر بعشرة وأدعى المتكفل أنه أكره الدار كاهنا ذلك الشهر بعشرة فكل واحد منهما مدعى على صاحبه وعلى كل واحد منهما البينة فإن لم تكن بينة على كل واحد منهما البين على دعوى صاحبه فإن أقام كل واحد منهما البينة على دعواه والشهادة باطلة وبخالفان وتزاد وإن كان سكن الدار أو بناتها فعليه كراهة مثلها بقدر ما سكن وهكذا لو ادعى أنه أكره ميتة مدابة إلى مكة بعشرة وأدعى رب الدابة أنه أكره ما بالها إلى ليلة بعشرة كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها ولو أقام أحدهما بينة ولم يقم الآخر أجرت بينة الذي أقام البينة وقاله أبو حنيفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل الدار كل واحد منهما يقول هي في يدي وأقاما معا على ذلك بينة جعلتا بينهما نصفين من قبل أن أتانا قبلنا البينة قبلنا بينة كل واحد منهما على ما في يده وألفيناها عما في يدي صاحبه فأسقطنا وجعلنا كدار في يدي رجلين ادعى كل واحد منهما كاهما فيقضي لكل واحد منهما نصفها بخلافه إذا ألفينا البينة على دعوى صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يدي رجل وأدعى آخر وأقام البينة أنه كان في يديه أمس فإنه لا تقبل منه البينة على هذا لأنه قد يكون في يديه ما ليس له ولو أقام البينة أن هذا العبد أخذته هذا منه أو أنزعه عنه العبد أو أنقصه منه أو غلبه على العبد وأخذته وأشهدوا أنه أرسله في حاجته وأعترضه هذا من الطريق فذهب به وأشهدوا أنه أتى من هذا فأخذه هذا فإن هذه الشهادة جائزة ويقضي له بالعبد فإن لم تكن له بينة فعلى الذي في يديه العبد البين فإن حلف برئ وإن نكل عن البين ردت البين على المدعي وإن حلف أخذ ما ادعى وإن نكل سقط دعواه وإنما حلفه على ما ادعى صاحبه « قال أبو يعقوب » رحمه الله تعالى تقبل بينته ويترك في يديه كما كان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار وغيرهما من المال في يدي رجل وأدعى رجل أو بعضه فقال الذي هو في يديه ليس هذا عا لثي وهما لفلان ولم يقم بينة على ذلك فإن كان فلان حاضرا سيره وكان خصما عن نفسه وإن كان فلان غائبا كتب إفرازه وقيل لهذا المدعي أقم البينة على دعواك والذي هو في يديه ادفع عنه وإن أقام المدعي البينة عليه قضى له به على الذي هو في يديه وكتب في القضاة أني أعاقبت

(٣١ - الام - سادس) التي صلى الله عليه وسلم أمر امرأته أي حذيفة أن ترضع سالما خمس رضعات يحرم لبنها ففعلت فكانت تراهنا * حدثني مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبرية قال أخبرني عروة بن الزبير أن أباحذيفة ابن عتبة من ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيدا وكان قد تسمى سالما الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وأنكح أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه فأناكحته بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة ابن ربيعة وهي ومثمن من المهاجرات الأولى وهي ومثمن أفضل أبي قرش فلما أزل الله في زيد بن حارثة أزل فقال ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعملوا آباءهم وأخوانكم في الدين وموالكم رد كل واحد من أولئك تبني إلى أبيه فإن لم يعلم أباه رده إلى المولى جاست

سهلة بنت سهل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي المديني - ولله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كاذري سالمًا وأولادًا وكان يدخل عليّ وأنا أفضل وليس لئالا بيت واحد فذاذاري في شأنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم فيما بلغنا أرضه خمس زعافات فغيرم بلنها ففعلت وكانت تراه بائنا من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة فبين مكاتت بحبان دخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها بهم كل يوم وبنت أختها برضعن لها من أحب أن يدخل عليها من الرجال والنساء وأبي سائر أزوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بئلا الرضاعة أحد من الناس وقلن ما زى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهل الارضمة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل علينا بهذه الرضاعة (٣٤٣) أحد فعلى هذا من الخبر كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبر

* أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر ملك مائة منهم من خير اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت مالاً لم أصب مثله فقط وقد أردت أن أنصرفه الى الله فقال حبس الأصل وسبل الثرة * أخبرنا ابن حبيب القاضي ومو عمر بن حبيب عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله اني أصبت من خير مال المال أصاباً فطاعني الله وأعطني عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصله وسبلت ثمره فتصدق عمر بن الخطاب به ثم حكى صدقته * أخبرنا الثقة وأجمع مروان

بينة فلان المدعي بعد اقرار فلان الذي هو في يده بأن هذه الدار لفلان ولم يكن فلان المقر له ولا وكيل له حاضراً فقالت البينة لفلان المدعي هذه الدار علي ما حكيت في كتابي وبحكي شهادة الشهود وقضيت به علي فلان الذي هي في يده وجعلت فلان المقر له بها علي بحجته يستألفها إذا حضر أو وكيل له استألف الحكم بينه وبين المقتضى له وان أقام الذي هي في يده البينة أنها لفلان الغائب أودعه أباها وأكرامها بها في قضى علي الغائب مع بقية وقضى له وأحلفه لعيسى صاحبان ما شهد به شهود ملحق وما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه وكتبه في كتاب لقضاء اني سمعت ببينة وعينه وفلان الذي ذكر أن له الدار غائب لم يحضر ولا وكيل له فإذا حضر جعله خصماً مع بينة ان كان وأعلمه البينة التي شهدت عليه فإن جاء بحكي أحق من حق المقتضى له قضى له به وان لم يأت به أنفذ عليه الحكم الأول وان سأل المحكوم له الأول القاضي أن يحدد له كتاباً بالحكم الثاني عند حضرة الخصم كان عليه أن يفعل فحكى ما قضى به أولاً حتى يأتي عليه ثم يحكي أن فلان أخسر وأعدت عليه البينة وسمعت من حجته وبينة ثم يحكي أنه لم يره فيها شيئاً وأنه أنفذ عليه الحكم الأول ووقع بحجته بالحكم الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في القضاء علي الغائب الا واحد من قولين امالا بقضي لي غائبين ولا غيره واما بقضي عليه في الدين وغيره ونحن نرى القضاء عليه بعد الاقرار وقد كتبنا لا عذار في موضع غير هذا سواء كان اقرار الذي الدار في يده قبل شهادة الشهود أو بعدها وسواء هذا في جميع الاموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يد رجل فادعى رجل أنها له وأنه أجرها له وادعى آخر أنها له وأنه أودعها له فكل واحد منهما مدعي وعلي كل واحد منهما البينة فان أقام بينة فانه بقضي بهانصفين وقاله وأخيه فحضر رضي الله عنه « قال الربيع » حفظي عن شافعي أن الشهادتين باطلتان وهو أوضح القولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار أو العبد في يد رجل فادعى رجل أنه غصبها بانه في يده وأقام بينة في ذلك وادعى آخر أنه أقر أنه ودبه له في وقت بعد الغصب وأقام علي ذلك بينة فانه بقضي به لصاحب الغصب ولا يقضي لصاحب الاقرار بشئ ولا يجوز اقراره بما غصب من هذا وصاحب الغصب هو المدعي وعليه البينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل أنه اشترى من رجل عبداً وأمة بألف درهم ونقد المثلن وهما في يدي البائع فقال البائع انما بعثت العبد وحده بألف درهم وانها بما فيها فلان ونفعا فلان والله أعلم

(باب الدعوى في السير)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت دار في يد رجل فادعاه رجلان كل واحد منهما يقيم البينة

ابن معاوية بن محمد عن عبد الله بن عطاء المديني عن ابن بريدة الأسدي عن أبيه أن رجلاً جلسا للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تصدقت علي أي بعدوا بها مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جئت صدقتك وهولك عبرت * أخبرني عبي محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسن عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زبد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله علي بن هاشم وبني المطلب وأن علياً تصدق عليهم فأدخل معهم غيرهم * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فقربت اليه خبزاً وأدم البيت فقال ألم أرم بكم فقال ذلك شئ تصدق به علي بررة فقال هولها صدقة وهولها هدية

(ومن كاذب ذكر الله تعالى على غير وضوء، والحبيض) * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فكانت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفعلى ما فعل الحاج غير أن لا توطي بالبيت حتى تطهري * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قالت فاعلمت بنت أبي جحش رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي أظهر أن أذاع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعاذك عرق ولبست الميضة وإذا أقلت الميضة فأتى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاعلى عند الدم وصلى * أخبرنا إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حجة زينب بنت جحش قالت كنت استحيض

(٢٤٣)

على أهلها من وقت كذا إلى وقت كذا وأنه ورثها عن أبيه في وقت كذا حتى يحيط العلم أن إحدى البيتين
 كاذبة نعرعينا فهذا مثل الشهادة على التناج في زعمي التناج أنه يطل البيتين لأن أحدهما كاذبة
 بالاطاعة ولا نعرعها ويجعل التناج للذي هي في يده لا لطل البينة أو يطل هاتين البيتين وأقر الدار في يدي
 أحدهما من زعم أنه يثق البينة التي معها السبب الأوفى فيجعل كونه التناج في يدي صاحبهما بسبب أقوى
 ففي هذا قولان أحدهما أن تكون بينهما نصيفين والأخر أن يقرع بينهما وأن تكون الدار بينهما نصيفين لأنه
 ولو كانت البينة شهدت على وقتين مختلفين لم يكن فيه إلا أن يقرع بينهما وأن تكون الدار بينهما نصيفين لأنه
 فذلك في هذا أن تكون البيتان صادقتين وكل ما يمكن أن تكون البيتان صادقتين فيه مما ليس في يدي
 المدعين هكذا وكل ما يمكن إلا أن تكون إحدى البيتين كاذبة فكلالة الأولى وسواء هذا في كل شيء
 ادعى وأى مال ادعى المبرات وغيره في ذلك سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي
 رجل فادعاه رجل أنها كانت لأبيه وأقام بيته أن أمه مات وتركها برأنا لا يعلمون له وارث غيره وأقام
 آخر بيته أنه اشتراها من أبي هذا ونفقه الثمن فإنه يقضى بها لا يثري وشهادة السراة تنقض شهادة المبرات
 وهكذا الوهد وأعلى صدقة مقبوضة من الميت في حقه أو جهة أو نخل أو بعبطة أو عرى من قبل أن شهود
 المبرات قد يكونون صادقين على الظاهر أن يعلموا الميت مالكا ولا يعلمون أنها خرجت من يده فيسعون على هذا
 الشهادة ولو توفوا فشهدوا أنها مالكة وأنها لم يبعها ولا يعلمون أنها خرجت من يده حتى مات كان أحبات وإن
 كانت الشهادة فيه على البتة فهي على العلم وليس هؤلاء يتخلفون شهود السراة ولا الصدقة شهود السراة
 والصدقة يشهدون على أن الميت أخرجها في حياته إلى هذا فلا يسلم بينهم اختلاف إلا أنه حتى على هؤلاء ما علم
 هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت دار أو أرض أو بستان أو قرية في يدي رجل وادعى رجل
 أنه له وأقام بيته أنها لأبيه ولم يشهدوا أنه مات وتركها برأنا فإله لا يقضي له ولا تنفذ هذه الشهادة إلا أن
 يشهدوا أنهم أنزلوا لأبيه حتى مات وإن لم يذكر وأن تتركها ميراثا وكذلك لو شهدوا أنها كانت لجد
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام رجل شاهدين أن أباه مات وتركها ميراثا
 فأقام خر شاهدين أن أباهم للمدعى تزوج عليها أو هذا وإن أمه فلا تنقض ما تتركها ميراثا فإنه يقضى بها لأن
 المرأة لا تارحل قد خرج منها حيث تزوج عليها وهذا على خروجها منها بالبيع وشهادة النساء في مثل
 الأمور كلها مع شهادة الرجال جائزة ولا يجوز على أن فلا نمات وترك فلانا وفلانا لا وارث غيرهما من
 قبل أن هذا ثبت بنسب وشهادتهن لا يجوز إلا في الإلزام والحضة وما لاراه الرجال من أمر النساء

أعلم قال لها اغهي ركعة من ركعات السطال فحصى ستة وأسعة بأمر علي بن أبي طالب ثم اغفسي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستيقنت
فصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلثاً أو عشرين ليلة أو بأقلها وصومي فانه يجزئك وكذلك افعلي في كل شهر كاحض النساء وكإيطرون
مقات حجهن وطهرهن . أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة
كانت تهراق الدم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاستفتت له أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عبد الله الباني والام التي كانت
تخصمن من الشهر قل أن يصيبها الدم أصابها فلترك الصلاة قدر ذلك من الشهر وإذا خفت ذلك فلتغتسل ولتستفر بنوب ثم لتصلي
أخبرنا ابن عتبة قال أخبرني الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن أم حصة بنت جش انحصت سبع سنين فالت رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال انما هو عرف وليست بالحضة وامرها ان تغتسل وتغسل لكل صلاة وتجلس في المكنى ففعل
 الدم * اخبرني ابن علية عن الجدل بن ابي عن معاوية بن فرقة عن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال قرأ المرأة وقرء حض المرأة
 أو أربع حتى انتهى الى عشرة قال الشافعي رضي الله عنه قال لا بان عليه الجدل أعرا في يعرف الحديث * أخبرنا ابراهيم بن محمد اخبرني
 محمد بن جحلان عن عبد الله بن زافع عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن التوب يصيد
 الحصى فقال تحته ثم تفرقه بالماء ثم يغسل فيه (ومن كتاب قال أهل البيت) * أخبرنا ابن عتبة عن الزهري عن طلحة
 ابن عبد الله بن عوف عن سعيد (٢٤٤) بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله

(باب الشهادة على الشهادة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأت كثير من الحكماء والمفسرين
 يحرمه فمن اراه فينبغي أن يكون من حجة أن يقول لسا با شاهدين على شهادة أنفسهما وانما شاهدان على
 شهادة رجلين فها رجلان كل واحد منهما على رجل ورجل وأدل من هذا على امرئى كان يشبه ان يجوز
 أن يقول رجل ألا ترى انهما لو شهدا على شهادة رجلين أن هذا الملول لهذا الرجل بعينه وشهدا على شهادة
 رجلين آخر أن هذا الملول بعينه لا خير غيرهم يكونا شاهدين زور وانما إذا يقول غيرها ولو كانا
 شاهدين على الأصل كانا شاهدين زور وقد سمعت من يقول لا أقبل على رجل الا شهادة رجلين وعلى آخر
 شهادة آخر غيرهما ومن قال هذا ينبغي أن يكون من حجة أن يقول أنا أقوم مقام الشاهد فلو
 يكن لهما كثر من حكمة فهو لو شهد مرتين على شيء واحد لم يكن الامرة فكذلك اذا شهدا معا على
 الآخر لم يكن الامرة فلا يجوز شهادةهما وينبغي أن يقول من قال هذا انهما انما كانا غير مجزعين
 في شهادتهما على أربعة مختفين لا همما بشهادة على العان وهما لا يقومان الا مقام من شهدا على شهادته
 فلا يجوز أن يقوم ثلثان الا مقام واحد اذ لم يجز أن يجزعي الواحد الا ثلثان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولا يجوز على شهادة المرأة الا رجلان ولا يجوز علم رجل وامرأان لا هذا للسبب (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فاذا كانت دارق يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أن آباء ماتت وكهايمرا ثلثا لو شهدوا على الورة
 ولا يعرفونهم فان القاضي يكفل الورة البينة انهم اولاد فلان باعيا بينهم وأتهم لا يعلمون وارتا غيرهم وان
 أقاموا البينة على ذلك دفع الدار اللهم وان لم يقموا البينة على ذلك وقف الدار ابدأ حتى يأتوا بينة أنهم ورثة
 لا وارثا غيرهم ولا يؤخذ من الوارث كقيل بشئ مما يدفع اليه بعد أن يستحقه ولو أخذته منه أخذته
 ممن قضيت له على آخر دار أو عبيد وأخذته ممن قضيت له على رجل دين ومن حكته بمحكم كان وقاله
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي رجل وادعاهما آخر
 وأقام بينة أن آباء ماتت وكهايمرا ثلثا من ذنسه لا يعلمونه وارتا غيرهم وأقام الذي في يديه البينة أن آباء ماتت
 وكهايمرا ثلثا من ذنسه فانها للذي في يديه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أفضى بها للذي (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن الذي في يديه الدار أقر أن الدار كانت لاني المدعي وأن آباء اشتراها منه ونفذه
 الثمن وأقام على ذلك بينة قبل منه ذلك لان الدار في يديه وهو أقوى سببا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مثله الا
 أنه يجعله المدعي في هذه الملة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي رجل فأقام رجل عليها

فهو شهيد * أخبرنا

ابراهيم بن محمد عن

جعفر بن محمد عن أبيه

أن عليا رضي الله عنه

قال في ابن ملجم بعد

ما ضربه أطعموه

واسقوه وأحسنوا إساره

فان عشت فانا وليدي

أعضوا نشت وان

شت استقت وان

مت فقتلتموه فلا تمثلوا

(ومن كتاب قتال

المترين)

* أخبرنا سفيان

عن الزهري عن ابن

كعب بن مالك عن عمه

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم نهى الذين

بعث الى ابن أبي الحقيق

عن قتل النساء والولدان

* أخبرنا سفيان عن

الزهري عن عبد الله

يعني ابن عبد الله عن

ابن عباس عن الصعب

ابن جثامة الليثي رضي

الله عنه أن النبي صلى

البينة

الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المترين يثبون فيصاب من نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه

ولهم منهم ورجا قال سفيان في الحديث هم من آبائهم * أخبرنا عمر بن حبيب عن عبد الله بن عون أن أنافعا كتب اليه يخبره أن ابن

عمر أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أعرا على بني المصطلق وهم غارون في تعهم الربيع فقتل مقاتلة وسبي الذرية * أخبرنا

سفيان عن ابن أبي نجیح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من قرأ نلانة فلم يفر ومن قرأ نلانة فقد فر * أخبرنا ابو نضر عن

موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير * أخبرنا ابراهيم بن سعد

عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سراتي لوى * حريق بالبور مستطير

* أخيراً بن عينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من قتل عمه قورافاً فهو باغي بحقه هائلاً الله عز وجل عن قتله قبل، يا رسول الله وما حقه؟ قال: أن يذبحها فأكلها ولا يقطع رأسها فريها. * أخيراً براهيم بن أبي يحيى عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين قال: قال الله ما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عياً ولا زاد أهل الفلاح قطعاً يديهم وأرجلهم (ومن كذب الأسارى والغلول وغيره) * أخيراً بفضان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبد الله بن أبي أرفع قال: سمعت علياً رضي الله عنه (٢٤٥) يقول: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد

البنية أن أباه مات وتركها ميراثه ولا خويه فلان ولا يعلون له وارثاً غيرهم واخوته كلهم غيب غيره فان الدار تخرج من يدي الذي هي في يديه وتصير ميراثاً ويدفع الى الحاضر من الورثة حصته فان كان الغائب من الورثة وكلا دفع اليهم حتى من هم وكلاؤه والاوقف أنصباؤهم من الدار وأكرت لهم حتى يحضروا وقال أبو حنيفة: رحمه الله تعالى يدفع الى الحاضر حقه وترك بقية الدار في يدي الذي كات الدار في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ورثة واحد منهم غائب فادعى رجل أنه اشتري نصيب ذلك الغائب قال لا يقضي على الغائب فإنه لا يقبل منه بينته وخصمه غائب وليس أحد من هؤلاء الورثة يخصصه وان كانوا كلهم مقرين بنصيب الغائب أنه له ومن قضى على الغائب فنقض للمشتري بينته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضي على غائب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فادعى الم أم أباه مات وتركها ميراثه لا وارث له غيره وادعى ابن الأخ أن أباه مات وتركها ميراثه لا وارث له غيره فان لم يكن لواحد منهما بينة فإنه يقضي بهما بينهما نصيبين (قال) وإذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فقال الم هي بن والدي وأخي نصبان وأقر ابن الأخ بذلك وأقام الم البينة أن أباه مات قبل أبيه فورته أبوه وأنه لا وارث له غيرهما مات أبوه فورته هو لا وارث له غيره وأقام ابن الأخ البينة أن المذمات قبل أخيه وأنه ورثه أباه أحدهما وابن الأخ والأخر الم الباقي ولا وارث له غيرهما مات أبوه فورته هو لا وارث له غيره فن ذهب إلى أن تلغى البينة إذا كانت لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضاً ألفي هذه البينة وجعل هذه الدار على ما أقرها البنين وورث ورتهمم الأحياء والأموال لأنه يجعل أصل المثلين أقره له ومن ذهب إلى أن يقرع بينهما أقرع بينهما فأيهما خرج سهمه قضى له بما شهد به شهود وألغى شهود صاحبه ومن ذهب إلى أن يقبل من كل واحد منهما البينة عما في يده وبلغها عما في يدي صاحبه قبلها ثم أثبت النصفين على أصل ما أقر به وأثبت لكل واحد منهما النصف وورث كل واحد منهما من ورثة كان جايوهم هذا أو ميتاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أفضى في هذه نصب كل واحد منهما لورثته الأحياء ولا ترت الأموات من ذلك شيئاً فأفضى بنصف الدار لابن الأخ ونصف الدار للم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذ مات الرجل وترك أخلاً يبيع وأمه مفرقة القاضي أو شهد به ذلك شهود ولا يعلم الشهود ولا القاضي أن له وارثاً غيره ليس أكثر من علم النسب فان القاضي لا يدفع اليه شيئاً لأنه قد يكون أخاً ولا يكون وارثاً ولو كان مكان الأخ ابن شهد الشهود أن هذا ابنه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولا على أنه وارثه لا وارث له غيرهم وقف القاضي ماله وتولمبه وسأل عن البلدان التي وطها هل له فيها ولد فإذا بلغ الغاية التي لو كان له فيها ولد لعرفه وادعى الابن أن لا وارث له غيره دفع اليه المال كله ولا يدفعه الابن بأخذه خصماً بعد المال وحكاية به

فلما أن اتخذ عندهم بدا والله ما فعلته شكك في ديني ولا رضا بالكفر بعد الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بروما يد لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وزلت بأهم الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولاء تلقون الهم بالموءة : أخبرنا الشافعي عن جد عن أنس رضي الله عنه قال حاصر ناستر فنزل الهرمزان على حكم عمر رضي الله عنه فقدمت به على عمر فلما انتهت إليه قال له عمر تكلم قال كلامي أو كلام بيت قال تكلم لا بأس قال إنا وإياكم معاشر العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كنانة بعدكم فنفذكم ونفصبكم فلما كان الله معكم لم يكن لنا يدان فقال عمر ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدواً كثيراً وشوكة شديدة فان قتله يا بس القوم من

الحياة ويكون أشد لشوكم فقال عمر استحي قاتل البراء بن مالك ومجراً من نور فلما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تكلم
لابأس فقال عمر رضي الله عنه ارتبيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتبيت ولا أصبت منه قال لتأبني على ما شهدت به بغيرك أولاً بدان
بعقوبتك قال فرجعت فلبثت الزبير بن العوام فهدمني وأسلم عمر وأسلم وفرضه * أخبرني الثقي عن جدي عن موسى بن أنس عن
أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب سأله إذا حضرتم المدينة كيف تصنعون قال تبع الرجل إلى المدينة ونصنع له هتف من جلود قال أرايت
إن رمي بحجر قال إذا يقتل قال فلا تفعلوا فوالذي نفسي بيده ما يسرفني أن تفنحوا مدنة فيها أربعة آلاف مقاتل تضع رجلاً مسلماً
* أخبرنا ثقيان عن يزيد بن خصيفة (٣٤٦) عن الثائب بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر يوم أحد حين درعن

* أخبرنا عبد الوهاب
الثقي عن جدي عن
أنس رضي الله عنه
قال سار رسول الله
صلى الله عليه وسلم
إلى خيبر فأتته البهلال
وكان رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا طرق
قوما لم يفرع عليهم حتى
يصبح فان سمع أذاناً
أسلمك وإن لم يكونوا
يصلون أثار عليهم حين
يصبح فلما أصبح ركب
وركب المسلمون وخرج
أهل القرية ومعهم
مكالمهم وساحبهم
فلما رأوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالوا الحمد
والخمس فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
الله أكبر نرت خبير
أنا إذا زلتا بساحة قوم
فله صباح المنذر
قال أنس وإني لردف
أي طلحة وإن قدس
لنفس قدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم

﴿باب شهادة أهل الذمة في الموارث﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة أحد خالف الأحرار الباقين المسلمين على شيء من الدنيا لأن
الله تبارك وتعالى قال ممن ترضون من الشهداء ولا رضى أحد خالف الإسلام وقال الله تبارك وتعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم ونال المسلمون وليس من آمن خالف الإسلام ولو كان رجل يعرف النصرانية
فما تولى أن يبين أحد هما مسلم ولا آخر نصراني فادعي النصراني أن آباء مات نصرانيا وادعي المسلم أن آباءه
أسلم قبل أن يموت وقامت البيعة أن لا وارث للثغرة ما لم يشهد على إسلامه ولا كفره غير الكفر الأول
فهو على الأصل وميراثه للنصراني حتى يعلمه الإسلام ولو أجمع جميع البيعة وأقام النصراني شاهدين مسلمين
أنه آباء مات نصرانيا والمسلم شاهدين نصرانيين أن آباءه أسلم قبل أن يموت فالميراث للنصراني الذي شهد له
المسلمان والشهادة للنصرانيين ولو كان الشهود جميعاً مسلمين صلى الله عليه ومن أبطل البيعة إذا كانت
لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضاً جعل الميراث للنصراني وأقره على الأصل ومن رأى أن يفرع بينهما
أفرع ورجع الميراث الذي خرجت فرعته ومن رأى أن يقسم الشيء إذا تناكفت عليه البيعة دخلت عليه
في هذا شناعة وقسمه بينهما فأما الصلاة عليه فليست من الميراث إنما نصلي عليه بالاشكال على نية أنه مسلم
كان نصلي عليه لو اخطأ بالمسلمين موت ولم يعرف على نية أنه مسلم « قال الربيع » وفيه قول آخر أن
الشهود أن كانوا جميعاً مسلمين فشهد أن آباء مات مسلماً وشهد أن آباء مات نصرانيا ولم تعلم أي شيء كان
أصل دينه فإن الميراث موقوف عليه ما حتى يصلطه عليه لأنها يقر أن المال كان لأبيهما وأحد هما مسلم
والآخر كافر فقي قسمته بينهما كذا فذو زنا كافر من مسلم ومسلمان كافر فلما أحاط العلم أن هذا المال
لا يكون إلا لأحد ولا يعرف الواحد وقضاءه بأحد يصلطه عليه وهذا القول معنى قول الشافعي في موضع
آخر « قال الربيع » قال مالك يقسم المال بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدارق

* أخبرنا الثقي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال أسأ أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عجل فأمره فأنفقه فطرحوه في الحرة فزبد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه وأقال أي عليه رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار ويحته قطيفة فناداه أحمد بن محمد بن أحمد قال ما شأنك قال فمأخذت وفيه
أخذت سابقاً الحاج قال أخذت بحمير حلفاءكم نقيف وكانت نقيف أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتر له ومضى
فناداه أحمد بن محمد فزبد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرج الله البه فقال ما شأنك قال إني مسلم فقال لو قتلتها وأنت ثلاثاً أمرتك أفعلت
كل الصلاح قال فتر له ومضى فناداه أحمد بن محمد فزبد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرج الله البه فقال إني جائع فأطعمني قال وأحسبه قال وإني عطشان فأسقني قال هذه

ما حبل ففداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهما ثقف وأخذ ناقته تلك * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أبيه
عن أبي قلاب عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين قال سببت امرأة من الأنصار وكانت الناقة قد أصبحت قبلها قال الشافعي رضي الله عنه كأنه
يعني ناقة النبي صلى الله عليه وسلم لأن آخر الحديث يدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت تكون فيهم وكانوا يحجزون بالدم لهم
ونقلت ذات اللبن من الوثاق فأتت الأبل فجعلت كلما أتت بعير منها فستمرغا فتركا حتى أتت تلك الناقة فستها فلم ترع وهي ناقة هبرة
فقد عدت في عجزها ثم صاحت بها فانطلقت وطلبت من لبنها فلم يقدر عليها فجعلت لله عليها أن الله أن يجاهها عليها لتخربها فلما قصت عرفوا
الناقة وقالوا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أنها جعلت لله عليها (٢٤٧) لتخربها فقالوا والله لا تخربها

حتى تؤذي رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأتوه
فأخبروه أن فلانة قد
جاءت على ناقته وأنها
قد جعلت لله عليها
أن أنحها الله عليها
لتخربها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
سبحان الله بشما جزتها
أن أنحها الله عليها
لتخربها ولا وفاء لنذري
معصية الله ولا وفاء
لنذري ما علل العبد
أقول ابن آدم أخبرنا
حاتم بن اسحق عن جعفر
يعني ابن محمد عن أبيه
عن يزيد بن هرمان
نحوه كتب إلى ابن
عباس يسأله عن خلال
فقال ابن عباس إن
ناس يقولون إن ابن
عباس يكاتب الحرورية
ولو لا أني أناف أن
أكتب علماء أن
إليه فكذب نحوه إليه
أما بعد فأخبرني هل

بدي رجلين مسلمين فأقرا جميعا أن أهما مات وتركا ميرا ثا وقال أحدهما كنت مسلما وكان أبي مسلما
وقال الآخر كنت أنا مسلما وكذبه الآخر وقال كنت أنت كافرا وأسلمت أنت بعد موت أبي وقال هو
بل أسلمت قبل موت أبي وأقر أن أخاه كان مسلما قبل موت أبيه فإن الميراث للسل الذي يجمع عليه ويكون على
الآخر البينة أنه أسلم قبل موت أبيه وكذلك لو كان عبد بن فقال أحدهما لأخيه أعقت بعد موت أبيك وقال
الآخر بل أعقت قبل موت أبي أنا وأنت جميعا فقال الآخر أما أنا فقد أعقت قبل موت أبي وأما أنت
فأعقت بعد موت أبيك فالمرث للذي يجمع على عقبه وعلى الآخر البينة وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى
عنه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يد ذي وادعي مسلم أن أمه مات وتركا
ميرا ثا لا يعلمونه وارتا غيره وأقام على ذلك يثمن أهل الذمة وادعي فيها ذي مثل ذلك وأقام يثمن أهل
الذمة فإن الدار للذي هي في يده ولا يقضي جهال من ادعاهما بشهادة أهل الذمة ويحلف الذي الدار في يده للذي
ادعاهما ومن كانت يثمنه من المسلمين قضيت له الدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يد
ورثة فقال امرأة أملت وهي مسلمة وحي مسلم مات وهو لم وقال ولده وهم كبار كفار بل مات أبونا
كافرا وحيه أحوال زوج مسلما وقال بل مات أخي مسلما وادعي الميراث والمرأة مقره بأخيه وأخته مسلمة فإن
كان الميت معروفا بالاسلام فهو مسلم وميراثه ميراث مسلم وإن كان الميت معروفا بالكفر كان كافرا وإن كان
غير معروف بالاسلام ولا بالكفر كان الميراث موقوفا حتى يعرف اسلامه من كفره بينة تقوم عليه (قال
الشافعي) وإذا مات المسلم وله امرأة فقالت كنت أمة فأعقت قبل أن يموت أو ذمة فأعقت قبل أن يموت
أو فوات عنها بينة بأنها كانت أمة أو ذمة وأدعت العتق والاسلام قبل أن يموت أو زوج فأنكر ذلك
الورثة وقالوا إنما كان العتق والاسلام بعد موته فالقول قول الورثة وعلى المرأة البينة إذا عرفت بحال
فهي من أهلها حتى تقوم البينة على خلافها ولو كانت المسئلة بحالها فقال الورثة كنت ذمة أو أمة
ثم أسلمت أو أعقت بعد موته فقالت لم أزل مسلمة حرة كان القول قولها أنها الآن حرة مسلمة فلا يقضي
عليها بخلاف ذلك إلا بينة تقوم أو أقر أمها وهكذا الأصل في العلم كله لا يختلف فيه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو أقرت المرأة بأن زوجها طلقها طلقا واحدة في صحته وانقضت عنها ثم قالت راجعي
قبل أن يموت وقال الورثة ثم أراجعت فالقول قول الورثة لأنها قد أقرت أنها خارجة وأدعت الدخول في ملكه
فلا تدخل في ملكه إلا بينة تقوم ولو كانت المسئلة بحالها وقالت لم تنقض عتقي وقال الورثة قد انقضت
كان القول قولها

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان متى
يقضي به النبي وعن الحسن بن هو القتب البه ابن عباس رضي الله عنهما إنك كتبت نسائي هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يغزو بالنساء وقد كان يغزو بهن فداو بن الرضى ويحذين من الغنمة وأما السهم فلم يضرب لهن بسهم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
يقتل الولدان فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الحضر من الصبي الذي قتل فتميز بين المؤمن والكافر فقتل الكافر ووقع المؤمن وكتبت
مضى يقضي به النبي وأمرى إن الرجل للشيب حمة وماه لضعف لاخذ ضعف الاعطاء إذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس
فقد ذهب عنه البسم وكتبت نسائي عن الحسن وأنا كنا نقول هولاء فإني ذلك عليا قومنا فصرنا عليه * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى

ابن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرقوه في البويرة * أخبرنا ابراهيم ابن سعد عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل
وهان على سراة بني لؤي * حريق بالبويرة مستطير

* أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الزهري قال سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغير أصحابي أهل أبي وأرق * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد البجلي عن عبد الله بن عدي بن الحارث أن رجلا سار (٣٤٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله

عليه وسلم فإذا هو يستأمره في قتل رجل

من المنافقين فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أليس يشهد أن

لا اله الا الله قال بلى

ولاشهادة قال أليس

يصلى قال بلى ولا صلاة

فقال النبي صلى الله

عليه وسلم أولئك الذين

نهأى الله عن قتلهم

* أخبرنا سفيان

عن الزهري عن أسامة

ابن زيد قال شهدت

من نفاق عبد الله بن أبي

ثلاث مجالس * أخبرنا

ابن عيينة عن أيوب

ابن أبي تيممة عن

عكرمة قال لما بلغ ابن

عباس أن عبدًا رضى

الله عنه حرق المرتدين

أولًا رنافة قال لو كنت

أنا لم أحرقهم ولقتلتهم

لقول رسول الله صلى

الله عليه وسلم من بدل

دينه فأتته ولم أحرقهم

(باب الدعوى بين احدهما في وقت بل وقت صاحبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يد رجل فأقام الرجل البيعة أنه له منذ سنتين وأقام الذي هو في يده البيعة أنه له منذ سنة فهو الذي هو في يده والوقت الاول والوقت الآخر مواء وكذلك لو كان في أيديهما فأقاما جميع البيعة على المالك أنظر الى الحال التي ينشأ عن فيها فإذا شهد لها جميعا في ثلاث الحال أنها ما للكلان لم أنظر الى قديم المالك وحديثه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي في يده وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي للذي ولا أقبل من الذي هي في يده البيعة وقال الشافعي وإذا كانت أمة في يد رجل وادعى رجل أنها له منذ سنة وأقام على ذلك بيعة وادعى الذي هي في يده أنها في يده منذ سنتين وأقام البيعة أنها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا أنها له فاقضى بها للمدعى وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يد رجل فأقام رجل البيعة أنها له منذ عشرين سنين فظفر الحمار في سن الدابة فإذا هي لثلاث سنين فإنه لا يقبل بيعة الذي أقام أنها له منذ عشرين سنين وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى عنه وإذا كانت الدار في يد رجل وادعاه رجل فأقام البيعة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البيعة أنها اشتراها من الذي ادعى منذ سنتين وهو يومئذ علكها فاقضى بها لصاحب الشراء من قبل أن يجعلها لمالكه فأخرجهم من يد الذي هي في يده وإذا جعلته لمالكه أجزت عليه بيع ما علكه وليس في شهادتهم أنها له منذ سنة ما يبطل أنها له منذ سنتين أو أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا بأعقابهم مسمى وقبض المشتري الدار ولم يشهدوا أنه علكها فاقضى بها لصاحب الشراء وإن لم يشهدوا على قبض الدار أجزت شهادتهم وجعلته له الشراء وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجيزته شهادتهم إذا شهدوا أن المشتري قبض الدار وإن لم يشهدوا على القبض لم أجز شهادتهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أرض في يد رجل يقال له عبد الله فأقام آخر به له عبد المالك البيعة أنه اشتراها من رجل يقال له عبد الرحمن بن مسمى ونفقه الثمن فإنه لا يقبل بيعة على هذا حتى يشهدوا أن عبد الرحمن باعها وهو يومئذ علكها فاقضى بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدوا أنه باعها وهو يومئذ علكها أو شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وذا ونفقه الثمن كان هذا جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهدوا أنه اشتري شأن من رجل ولم يقولوا أن السائح كل ملكه حين باعه لم أجز شهادتهم ولو لم يشهدوا أنها لالمشتري وشهدوا أنها للبائع باعها من هذا وهو علكها بن مسمى وقبض الثمن ولم يذكر أو

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يعذب عبد الله * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غدر به ضارب بعنقه * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال قدم علي عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ثم قال هل كان فيكم من مغربة خبر فقال نعم ورجل كفر بعد إسلامه قال فاعلمته به قال قد مات ففترنا عنه فقال عمر رضي الله عنه فهل حاجبتوه ثلاثا وأطعتموه كل يوم غفلا واستبتموه له يوب وراجع أمره الله إليهم فلم أقض ولم أضرأدبني * أخبرنا الشافعي أنه قال بعض من ساطرة قال فقلت له روى التقي وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بآيين

[illegible]

(باب الدعوى فى الشراء والهبة والصدقة)

(٣٢ - الام - سادس)
 سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن عتبة بن غنبل عن عبيد بن
 ابن المنذر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأتني خفاء أبكر فأعطاني حين جاءه « قال الربيع » بقية الحديث حتى غير الساقف رضي الله عنه من
 قوله قالوا جاني أخبرنا ما كان نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مرة فيها عبد الله بن عمر
 فبلغه فغضبوا بالاكثيرة فمكثت ساعة حتى أتى عشر بعير أو أحد عشر بعيراً ثم قالوا يا عبد الله * أخبرنا ابن عبيد الله بن عمر
 عن أبي الهيثم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فادري رجلان من أصحابنا

عنه عن الأوزاعي والواشي عن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب القرى
بهمين والقرى بهم • أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب
بالختم بأربعة أشهر بهم وسبعين القرى بهم في ذي القري قال الشافعي رضي الله عنه يعني والله أعلم بهم ذي القري بهم مائة
أمة وقتل سبعمائة أسقفهم عن هشام عن يحيى بن عمار قال سبعمائة أسقفهم عن يحيى بن عمار قال سبعمائة أسقفهم
هشام • أخبرنا مطرف بن مازن عن عمر بن راشد عن ابن شهاب قال أخبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال لما قسم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذي القري (٢٥٠)

البينة أنه لو باع من الذي هو في يده بألف درهم وأتاه باعته بألف درهم ولم ينقل الشهود أنه قال
 يقضي به بينهما نصفين وبغضى لكل واحد على المشتري نصف الثمن لأن كل واحد يستحق نصفه ولو شهد
 لكل واحد على إقرار الشريكة اشترى منه قضى عليه بالنصف لكل واحد وقاله أو حذفت نصفه فإني الله
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الداية في يد رجل فادعى رجل أنه اشتراها فلان عماه درهم
 وهو عليها وفنده الثمن وادعى آخر فلان آخر وهاله وقضاهمه وهو يومئذ عليها وكان معهم
 يدعي ميراثا عن أبيه وهو عليها وأقام على ذلك بينة وادعى آخر خردقه من آخر وهو عليها وأقام على ذلك
 بينة قال في قضى بالبينتين المتضادتين قضى بهما بينهما أرباعا ومن قال أفرع بينهما قضى بهما بالخرج
 له القرعة ومن قال أنهما كاهها إذا قضت أنهما كاهها « قال الرابع » أنهما كاهها إذا قضت (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى (١) وإذا كان الكراء بداءا فادعى عليه كراء مثل الدار فيمكن بقدر ما سكن (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تنازع الرجلان المال فأنظر أيهما كان أقوى سببا فيما تنازعان فيه فأحله
 له فالأشوى سبها فليس واحد منهما أحق به من الآخر وهو فيه سواء فإذا تنازع المال فهما متساويان
 في الدعوى وإن كانا متنازعا في قبة بداءهما فالذي هو في يده سبب أقوى من سبب الذي ليس هو في يده
 فهو له مع يمنة إذا لم تقم لأحدهما بينة « فإن أقام الذي ليس في يده بينة بدعواه قبل الذي هو في يده
 البينة العادلة التي لا تجزى إلى نفسها بشهادتها ولا دفع عما إذا كانت للذي أقوى من كنبوته التي في يده
 من قبل أن كنبوته في يده فدونكون وأنت غير مالك فهو الذي أقام البينة بفضل قوته سببه على سبب
 فان أقاما معا البينة عليه قبل قد استوفى ثباني الدعوى واستوفى ثباني البينة والذي هو في يده سبب بكنوبته
 في يده هو أقوى من سبب قوله بفضل قوته سببه وهذا معتدل على أصل الفلاس ولم يكن فيه منه وفمنه غل
 ما قلنا « أخبرنا الرابع » قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن إسحاق بن أبي فروة عن
 عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله أن رجلا تعايدا به فأقام كل واحد منهما البينة أنها دابة تعجها فغضى
 بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي هي في يده وهذا قول كل من حفظت عنه من لقب في التنازع
 وفيها لا يكون الأمانة وخالفنا بعض الشرفيين فمساوى التنازع وفيها يكون من رتب فقال إذا أقاما عليه
 بينة كان الذي ليس هو في يده وزعم أن الخجة أن التي صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي واليمين
 على المدعي عليه وزعم أنه لا يخرج خصمان من أن يكون أحدهما مدعيا في كل حالة ولا آخر مدعي عليه
 في كل حالة ويرغم أن المدعي الذي تقبل منه البينة لا يكون الأمانة في يده فأما من في يده ما يدعي
 فلأن المدعي عليه لا مدع ولا تقبل البينة من المدعي عليه فقيل له أرايت ما ذكرناؤد كرت من أن رسول الله

(١) قوله « إذا كان الكراء الماخ هذا التفرع والذي بعده لا على هذا الباب وتقدم وسأقرب بما نابيه اه

ذلك الطرف من مازن أن نوس وابن اسحق وواحد بن شهاب عن ابن المسيب قال حدثنا عمر كما وصفت صلى
 فعل ابن شهاب واعمامنا * أخبرني عبيد بن رافع عن علي بن الحسين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وزاد عن
 الله من فرق بيني وبين هاتم بن أبي العاصم بن المطالب * أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قدم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سهمي القريبي بيني وبين هاتم بن المطالب ولم يعطه أحد من بني عبد شمس ولا من بني قيس * أخبرنا ابن أبي عمير عن محمد بن مطر
 الوراق ورجل لم يسمه كراه ما عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقت عمارا رضي الله عنه عند أحمار الزب فقلت له
 يا بني أنت وأمي ما فعل أبو بكر وعمر فحك أهل البيت من الحسن فقال رضي الله عنه أما أبو بكر فمكركم في زمانه أحسن وما

كان فقد أوفاه وأما عمر فلم يزل يعطنا حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال الأهواز أو قال فارس أنا أشك يعني الشافعي رضى الله عنه فقال في حديثه مطر وحديث آخر فقال في المليون خلة فإن أحببتم تركتم حاكمكم فخلعنا في خلة المليون حتى بانتمنا ما كنا فيه حاكمكم فقال الناس ألقى لا تظلمه في حنافة قلت له يا أبا الفضل الشافعي من أحب أمير المؤمنين ودفع خلة المليون فتوفي عمر رضى الله عنه قيل أن يأتيه مال فقضى عنه. وقال الحكيم في حديث مطر والآخرة من قال لكم حتى ولا يبلغ على إذا كنتم يكون لكم كله فان شئتم أعطكم منه بقدر ما رأيكم فأبنا عليه الأكله فأبنا عليه ما كان. أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس أن عمر رضى الله عنه قال ما أحد الأول في هذا المال حتى أعطيه (٣٥١) أو منعه الامام صكت أمانكم

« أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن مالك بن أنس عن عمر رضى الله عنه نحوه وقال ابن عث أن ابن الراعي بسرو حبر حقه « أخبرنا ابن عينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال عرض علي النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني ثم عرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني قال نافع فحدثت بهذا الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما قال هذا فرق بين المقالة والذرية وكتب أن يفرض لابن خمس عشرة سنة في المقالة ومن لم يبلغها في الذرية « أخبرنا سفيان

صلى الله عليه وسلم قبل البينة من صاحب الدابة الذي هي في يده وقضى له بها وأبطل بينة الذي ليس هي في يده ولم يكن عليه حجة الا هو أما كنت سمحوا على اسنانك أو ما كان يلزمك في أصل قولك أن لا تقبل بينة الذي هي في يده فان قال انه انما قضى بها الذي في يده لأنه أبطل البينة مع الالتماس ما كنا فانا قلنا وان قلت دخل عليك أن تكون البينة حين استوت باطلا قال ولو أقامها على دابة رجل في يده بينة أنها لكل واحد منهما أبطلته ولو أقامها بينة على شيء يد أحدهما من غير نتائج أبطلتها لانه قد تكافأت وزم في ذلك الموضع أن تخلف الذي في يده الدابة لأنه مدعى عليه كمن يقيم بينة ولم تقم عليه قال ولا أقول هذا وذكر أن أحدي البينتين لا تكون أبدا لا كاذبة من قبل أن الدابة لا تنتج مرتين قلنا فان زعمت أن أحدهما كاذبة فغيرها فكيف أبطلت أحدهما وأحققت الأخرى فأنت لا تدري لعل التي أبطلت هي الصادقة والتي أحققت هي الكاذبة فقل ما أحببت قال فان قلت هذا الزعم ما قلت ولكني أسألك قلت بعد فطعت الجواب قال أسألك قلت قل قال أفضحنا الحديث الذي يتوفا في النتائج الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه قلنا قال فن المدعي ومن المدعي عليه قلت المدعي ظن من زعم أن شأله كان بيده أو يبريد غيره لان الدعوى معقولة في كلام العرب أنها قول الرجل هذا لي والمدعي عليه كل من زعم أن قبله حقا في يده أو ماله أو قوله لا ما ذهبت اليه قال فابدل على ما قلت قلنا لا أحب أحد يحمله من اللسان قال فاقوله البينة على المدعي قلنا السنة في النتائج واجماع الناس أن ما دعى على ما في يده له حتى تقوم عليه بينة بخلافه بل ان على أن قوله البينة على المدعي الذي لا سبب له بدل على صدقه الادعاء واليمين على المدعي عليه لا سبب له بدل على صدقه الا قوله قال فان هذا قلنا من قال رجل لي في يدك مال ما كان أو عليك حتى قلته أو فعلته فقال ما لم يقبل ولا على حق اليس القول قول مع يمينه قال بلى قلنا فهذا يدل على أن المدعي للبراءة مما دعى عليه والمال في يده هو الذي لا يكف يمينه وان كان مدعيا وبكف الذي لا سبب له بدعواه البينة أو رأيت لو كان هذا حين أدى البراءة مما دعى عليه وادعى الشيء الذي في يده ولما سبب بدل على صدقه يكف بينة أما كان الحق لازماله الابينة بغيرها قال فان قلت هو المدعي عليه اليس هو المدعي قلنا اذا كان مدعى عليه لم تقبل منه بينة قال نعم قلنا فان أقام بينة ببراءة من حق فدعه أو بطل عنه بغير وجه الدفع أن قبلها منه قال نعم وأجله حينئذ مدعيا قلنا فهو اذا قد يكون في الشيء الواحد مدعي عليه وليس هو هكذا زعمت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تداعى الرجلان الشيء وهو في يد أحدهما دون الآخر فأقاما معا عليه بينة أو بينة بينة الذي هو في يده اذا كانت البينة مما يقضي بشأله مثل شاهد وامرأين أو شاهدين فأقام الآخر عشره وأكره سواء

عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن عمر رضى الله عنه لما دون الدواوين قال بن تروان أبدا فقبل له أبدا بالاقرب فالأقرب بك قال بلى أبدا بالاقرب فالأقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم وكتاب المدر) « أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن إبراهيم بن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول أن أبا بكر روى رجلا من بني عذرة كان له غلام قطبي فأعقعه عن برهته وان النبي صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العديف العبد وقال إذا كان أحدكم مقفرا فليدأ بنفسه وان كان له فضل فليدأ مع نفسه من يعمل ثم ان وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيره ثم زاد مسلم بن خالد في الحديث شيئا « أخبرنا يحيى ابن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه أن رجلا أعتق غلاما له عن درهم يكن له مال غيره فقال رسول الله

[illegible]

سما جابر بن عبد الله
رضي الله عنه يقول
دبر رجل منا غلاما
له لسه مال غيره
فقال النبي صلى الله
عليه وسلم من يشتره
منى فاشتره فبع
الخام قال عمر وضعف
جابر يقول عبد قبيط
مات عام أول في امارة
ابن الزبير وزاد أبو الزبير
يقال له يعقوب قال
الشافعي رضي الله عنه
هكذا سمعته منه عامة
دهرمي وجدت في
كلامي دبر رجل منا
غلاما له فأت فلان
يسكون خطأ من كذا
أخطأ من سفیان
فان كان من سفیان
فان خرج أحفظ
لحديث أبي الزبير
من سفیان ومع ابن
جريح حديث الثب
وغیره وأبو الزبير محد
لحديث محمد بن بحر

فیه حیات الذی درو و جادین زید مع جادین سلمه و غیره احفظ لحدیث عمر و من یضای و حده و قد استدلل وأن
 علی حفظ الحدیث من خطئه فأقل مما وجد فی حدیث ابن جریر و اللیث عن أبی الزبیر و فی حدیث جاد عن عمرو و غیر جاد و به عن
 عمرو كما رواه جادین زید . وقد أخبرنی غیر واحد من لئی فیض بن عیینة قد علم أنه لم یکن یدخل فی حدیثه مات و جب بعضهم حیث
 أخبره أنى وجد فی کتبی مات قال ولعل هذا خطأ عننا * وأوله منه حفظنا عنه (ومن کتاب التفسیر) * أخبرنا مالک
 ابن انس عن یحیی بن سعید عن أبی بکر بن محمد بن عمرو بن خرم عن عمر بن عبد العزیز عن أبی بکر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام
 عن أبی هریرة رضی الله عنه أن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال إیما رجل أنفس فادرک الرجل ماله بعینه فهو أحق به * أخبرنا

عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعته عند رجل قد أفلس فهو آخٍ به من غيره. أخبرنا ابن أبي ثعلبة عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلفه الزرقى وكان قاضي المدينة أنه قال جئنا أبا هريرة رضي الله عنه فقلنا هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم إجماع رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع آخٍ به متى شاءه وإذا وجدته بعته. (ومن كتب الدعوى والنيات). أخبرنا ابن أبي يحيى عن إسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه (٢٥٣) أن رجلاً أتاه عيادة فأقام

كل واحد منهما البينة
أهأدأبته تنجهافضي
بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم للذي هي في
بديه. أخبرنا ابن أبي
يحيى عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر رضي
عنه أنه كان يشترط
على الذي يكره أرضه
أن لا يبرها وذلك قبل
أن يدع عبد الله الكراء
أخبرنا ابن خليفة عن
جيد عن أنس أنه شك
في ابنه فدعاه القافة
أخبرنا أنس بن عياض
عن هشام عن أبيه عن
يحيى بن عبد الرحمن بن
حاتم أن رجلاً أتاه عيادة
ولم يبرها فبرها عمر رضي
الله عنه القافة فقالوا قد
اشتركت في فقال عمر
رضي الله عنه وال
أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد
عن سليمان بن يسار عن
عمر رضي الله عنه مثل

وأن يبرها فاما الحكم فبأخذها متى شاء وإذا كان للرجل على الرجل الدين إلى أجل من الأجل قريب أو بعيد فأراد الذي عليه من السفر وسأل الدين له الدين أن يجلس عن سفره وقال سفره وبعد الأجل قريب أو يؤخذ له كفيل أو ورث لم يكن ذلك له وقيل إذا دخل الأجل طلبته حيث كان أو ماله فضي له من يرى القضاء على الغائب ومالك حيث وضعته وكذا وضعته لا يجمله عما راضينا به خوفاً لا يدري يكون أو لا أنت رضي أن تكون أعطته أباه لا يسيل لك عليه فيه إلى الأجل ثم يجعل لك عليه السبل قبل الأجل ولنا على ما نوافق ما لم يكن لم أعطته ولا رضي ذمته ونأخذ ذلك مع ذمته وهذا وجوابه وكذلك لو بعثنا على أجل فلن دفعه البحتي فعمله غيري جبرناك على دفعه إليه ولم نرضه بشيكنا مع حق محل الأجل فنكون مقسماً لأنه قد تمكن أن يوسر قبل الأجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على المرأة أنه تزوجها ولو شهدوا برضاها أحلفتم فان حلفت لم تثبت عليها النكاح وإن كانت ردنا عليه البين فان حلفت ثبت النكاح وإن لم يحلف لم يثبت وكذلك لو كانت هي المدعة للنكاح عليه لم أحلفها حتى تزعم أن العقد كان صحيحاً برضاها وشاهد يصدق عدل وولي فان زعمت أن العقد من من ذالم أحلفها وذلك إنما لو شهدنا فانما فضت النكاح فلا أحلفها على أمر لو كان فضته وكذلك هو في جميع هذا (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أقر الرجل أنه أعتق عبده على ألف أو أقل أو أكثر شل فإن قال جعلته حراً أن ادعى القليل العبدان شل فأذله ألفاً وأنت حر وإن شئت لا تؤدى لم يكن لك حرية فان ادعى العبد أنه أعتقه عتقاً تاتعلى غيري أحلفنا السيد فان حلف برى وإن نكل ردت البين على العبد وإن حلف عتق وإن قال السيد أعتقه عتق بنات وبنين بل العتق مائة دينار أو ثمنه العتق وعتقه مائة دينار أو ثمنه العتق قوله إذا زعم أنه لم يوقع العتق وأنه جعله لشيء أراد له لم يبره بغيره متقدمه وأما أقر بغيره يقع فإن قبلها العبد وقفت وإن لم يصدق لم تقع كإزعمنا في المسئلة الأولى ولو قال بعته نفسه بألف درهم فإن صدقه العبد فهو حر وعليه ألف درهم وإن ادعى العتق وأنكره ألف فهو حر والسيد مدعى العبد المدين « قال الربيع » وفيه قول آخر أن بيع العبد من نفسه باطل فإن أعطاه المائة عتق بالصفة إذا كان قال له إن أعطيتني مائة فانت حر ولم يعتق بسبب البيع (١) لأنه غير مبيع (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو قال كاتبه على ألف وادعى العبد أنه أعتقه فإن قال قائل كيف نصره رقاً وهو يشترط على أن يعتق شيء يفعل وهو أعتقه سيده فقال لا قبل العتق كان حر ولم يجعل له الخيار في أن يكون رقاً قبله إن شاء الله تعالى كل ما أقر به السيد أنه قد دفع به عتق ماض لم يرد العتق الماضي كقوله بعته من رجل وأعتق فكأن حر ولا يكون على الرجل ثمة إلا أن يقر به وما زعم أن العتق يقع فيه سناً فإني أبويه

(١) قوله لا غير مبيع أى على هذا القول تأمل

معناه. أخبرنا عن طريق من مازن عن معمر بن الزهري عن عروة بن الزبير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثل معناه. أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع (ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره). أخبرنا ابن عيينة بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمكن الناس على شيء فإني لأحل لهم إلا ما حل الله لهم ولا حرم عليهم إلا ما حرم الله عليهم. أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المقرب أعتق أهل أبيات من اليمن سواها فأنزلوا عن بضعة عشر ألفاً فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمرني أن أدفع إلى طارق أو ورثة طارق أن لا نكسكت في الحديث هكذا

(ومن كتاب المزارعة وكراه الأرضين) أخبرنا سفيان بن عيينة عن جدي بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين. أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع الخدر معاوية (ومن كتاب القطع في السرقة وأواب كثيرة) أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عسرة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعدا. أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا (٣٥٤) في جحر فقيته ثلاثة دراهم. أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خزم عن أبيه

عن عسرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أترجة في عهد عثمان رضي الله عنه فأمر بهما عن قنوت ثلاثة دراهم من صرف أترج درهما بدينار فقطع بهما قال مالك رضي الله عنه وهي الأترجة التي يأكلها الناس. أخبرنا ابن عيينة عن جدي الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقا في شيء ما سرق أنه بثلثة دراهم. أخبرنا واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا. أخبرنا مالك عن يحيى بن سعد

العبد أو يفعله لم يقع العتق إلا بان يوفيه العبد أو يفعله كقوله للعبد أنت حر إن أعطيتي درهما وإن دخلت الدار أو أن سبست الأرض أو أن أكلت هذا الطعام فإن فعل من هذا شيئا كان حرا وإن لم يفعله كان رققا وكانت المشقة فيه إلى العبد والسيدين يرجع فيبيعه ويطلب ما جعله له لأن العتق إنما يثبت له إذا فعل شيئا فكلامه بفعله فهو خارج من العتق وعلى أصل المالك وكل هذا يتخالف للكتابة لأنه في الكتابة يملكه الذي يكون به حرا إلى وقته فالمكان زائل في هذا الموضع عن حكم العبد وإن كان قال له شيئا من هذا فوقت وقتا فقال إن فعلته قبل الليل أو قبل أن تغرق من المجلس ففعله العبد قبل أن يحدث السيفه يبيعا أو شيئا يقطع العيين فهو حر وإن فعله بعد الوقت لم يكن حرا وإن لم يوقت في فعله العبد كان حرا وإن قال لأفعل ثم فعله كان حرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات رجل شاة أو بهيمة أو دابة أو فستأخر من يطرحها بجلدها فلا جارة فاسدة وإن راجعها قبل طرحها فحلتها وإن طرحها جعلت له أحره وله وردت إلى الجلدان كان أخذ على مالك الدابة الميتة قال فإن قاتل ومن أين تصدق من وجهين أحدهما أن جلد الميتة لا يملك بيعه ما لم يبيع فلا جارة لأجل الإعمال بيعه ومن قبل أنه لو كان جلدك في محل يبيعه وهو غير مملوك من قبل أنه قد يفتل ويبيع في السلق ويخرج على غيره ما يعرف صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت الأمتة على سيدها أنها أم ولد له أحلف السيد لها أن حلف كانت رققا وإن نكل أحلفت وإن حلفت كانت أم ولد وإن لم تحلف كانت رققا. وكذلك الرجل يدعي على الرجل الحر أنه عبده أحلف له أيضا مثل أم ولد أو أم ولد وإن كان كل ما ورد عليك من هذه الأشياء فهو هذا. قلت أرايت يبيع العذرة التي يزل بها الزرع قال لا يجوز بيع العذرة ولا الروث ولا البول كان ذلك من الناس أو من البهائم ولا تأمن إلا بالجماع وإن نكح من الحيوان نكح ما كان حيا لا الكلب والخنزير فهذان لما بينهما الصلابة في الجماع لم يملك إلا نكحهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى. أخبرنا ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يشترط على الذي يكرهه أرضه أن لا يعثرها وذلك قبل أن يدع عبد الله الكراء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعظام الميتة ولا أوقعتها تحت قدرا وغيرها لأجل تحريم إعلان بؤ كل مافي القدر ولا يستمتع من الميتة بشيء إلا الجلد إذا دعي وللأخبار في الجلد ما جاز أن يستمتع به وإن كان معقولا في الجلد أن الدماغ يقبله عن حاله التي كان بها إلى حال غير ما فصر بصفه الماء فلا يفسد الماء ويذهب عنه الرائحة وينشف الدماغ فضوله والعظم والشعر يحالها للدماغ لها غيرهما ويقالها ما يقبل الجلد والنصف مثل الشعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وجب رجل على رجل قصاص في قطع يد أو حرج غيره وأنفس هو وبها فقال الذي له القصاص قد صالحتك مما على عليك من القصاص على أرضه. ألا وقال الذي عليه القصاص ما صالحتك والقصاص لك

(٢) قوله قلت أرايت الخ لا يناسب ما قبله فقلعه فيه سقط من النسخ تأمل

عن محمد بن يحيى بن حبان أن رافع بن خديج رضي الله عنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع في غمرا ولا تكثر. أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عه واسم عن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مصفوان بن عبد الله أن مصفوان بن أمية قبله من لم يهاجره ذلك فقدم مصفوان المدينة فنام في المسجد توسد أرمه فجا سارق فأخذ ذراعه من تحت رأسه فأخذ مصفوان السارق فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يده ففعل مصفوان أني لم أر هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل قبل أن تأتيه. أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر وعن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك رضي الله عنه. أخبرنا

مالك بن ابي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قطع في غم معلق فإذا أراه الجرب من نفسه القطع
 * أخبرنا مالك بن عبد الله بن أبي بكر عن عروة بن عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة رضي الله عنها إلى مكة ومعها مولاتان وغلام
 لأن عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين برد مرأجل قد خط عليه خرقه خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه
 واستخرجه وجعل مكانه لبدا وفر وخرط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله فلما افتقوا عنه وجدوا فيه البلبل يحدوا
 فيه البرد فكلوا المولاتين فكلتا عائشة وزوج الذي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربع دينار
 فصاعدا * أخبرنا مالك بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من (٣٥٥) أهل اليمن أقطع البدو الرجل قدم على

أبي بكر الصديق فشكا
 إليه أن عامل اليمن
 ظلمه وكان يصلي من
 الليل فيقول أبو بكر
 رضي الله عنه وأبيك
 مالك بلبل سارق
 ثم أنهم أتقنوه حليا
 لاسمائه بنت عيسى
 امرأة أبي بكر ففعل
 الرجل بطوف معهم
 ويقول اللهم عليك بن
 بيت أهل هذا البيت
 الصالح فوجدوا الخلي
 عنده صانع وأن الأفع
 جاء به فاعترف الأفع
 أو شهد عليه فأمر به
 أو بكر رضي الله عنه
 فقطعت يده البصري
 وقال أبو بكر رضي الله
 عنه والله دعا وعصى
 نفسه أشد عندي من
 سرقة * أخبرنا
 إبراهيم عن صالح مولى
 التومة عن ابن عباس
 في قطع الطريق إذا
 قتلوا وأخذوا المال

ولم يثبت فخذ وإن شئت فدعه قلنا لا ندعي الصلح أنت في أصل ما كان لك كنت غنيا عن الصلح لأن أصل
 ما جبلك الخمار بين أن تقتص ويمن أن تأخذ الأرض مكانك حالا في مال الخاني وتدع القصاص فلا يطل
 ذلك بل يقول ما خلكت ولكن من زعم أنه كان له القصاص ولم يكن له إلا القصاص ولم يكن له أن يأخذ مالا
 أصل القصاص عن الذي وجب عليه القصاص بأن المدعي زعم أنه قد أطل حقه فيه أذ قال قد عفوت على مال
 وأنكر الذي عليه القصاص المال فعليه البين وإذا أقام البينة على الشيء في يد الرجل فسأل المقام عليه
 البينة الحاكما لم يجبه له مع بيته لم يكن له إلا دفعه مع البينة إذا كان إنسان فصاعدا قال فإن قد علم غير
 ما شهد به بيته أنه قد أخرج حاله من ملكه بوجه من الوجوه وأقد أخرجها من التي أخرجها إلى قلبه
 البين لأن هذه دعوى غير ما قامت به البينة لأن البينة قد تكون صادقة بأنه له بوجه من الوجوه ويخرجه
 هو بلاع البينة فتكون هذه عين من غير جهة ما قامت عليه البينة وإذا شهد شاهدان لرجل أن هذه الدار
 دارمات وتر كاهماتار ورثة فلان وفلان لا وارث له غيرهما فالشهادة جائزة وقد كان ينبغي أن يتوقفا
 فيقولان لا نعلمنا خرجت من يده ولا نعلم له وارثا لأنه قد يمكن أن تكون خرجت من يده بغير علمهما يدع
 وأرا بغير علمهما غير من سما فأما أخرجنا الشهادة على البت وقد يمكن خلافه بمعنى أن البت فيها هو العالم وذلك أنه
 لا يملك هذا شاهد أبدا ولا ينبغي في هذا غير هذا ولا انقطعت الشهادات الأثرى أني قبلت قول الشاهدان
 هذه الدار دارم لا بدعي هذا فقد يمكن أن تكون غير داره بكل وجه بأنه يخرجها هو من ملكه أو يكون ملكها
 عن غير مالك أو غصبها الأثرى أني أجزأ الأمان على الأمر قد يمكن غيره في القسامة التي يحضرها المقسم
 وفي الحق يكون لعبد الرجل وابنه ويجزيهما من خلفنا على البت فصف الرجل لقد باع هذا العبد ربا
 من الأماق وبر بشا من العيوب وقد يمكن أن يكون أبق بغير علمه ويكون عنده هذا العيب بغير علمه وأقبل
 الشهادة على البت والعلم معا ومعنى البت معنى العلم إذا كان لا يمكن في البت إلا العلم (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وللرجل أن يكرى داره وأجزأ عهده وما وثلا بين سنة لا فرق بين ذلك وذلك أنه إذا كان مسلطا على
 أن يخرج رقبته داره ورقبته عهده إلى غيره بعوض وغير عوض لم يمكن ممنوع أن يخرج إليه ثمعت ما ومنعتهما
 أقل من رقبتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل لقوم أن أباهم كان أسلفه مالا وأنه قد قضاه
 والهم وأرجل يقر بالدين للرجل عليه عند القوم على وجه الشكر للذي أسلفه بحمده بذلك أنه قد أقرضه
 وقضاه (قال الربيع) لم يجز بالجوأب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل من الرجل
 الدار بعشرين دينار على أن الدار احتاجت إلى ممره فها المكثري من العشرين دينار قال أكره هذا
 الكراهة من قبل شيئين أحدهما أن يكون المكثري أمين نفسه أن أراد المكثري أن يرميها وينزع المكثري

قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيتهم وأرجلهم من خلاف وإذا أخافوا
 السبل ولم يأخذوا مالا لا نفوس الأرض * أخبرنا مالك بن عبد الله بن أبي شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه يقول للرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت عليه البينة أو كان الخبل أو
 الاعتراف * أخبرنا مالك بن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رجل وهو
 بالشافد فزكره أنه وجد مع امرأة رجلا ففت عمر بن الخطاب رضي الله عنه أو أوافد الليثي إلى امرأته بأن لها عن ذلك فأنها وعندها نسوة
 حولها فذكر لها الذي قال وزوجها عمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقبها أشباه ذلك لتزعم فابت أن تزعم وبنت على

الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرجت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بن محمد بن سيرين أن أبا عبد الله قال
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني إلى الولاية فأتاه بهم أي بن كعب وأحسه قال فساروا وانصرف * أخبرنا ابن عينة أنه
سمع عبد الله بن أبي ربيعة يقول دعاي عبد الله بن عمر فأتاهم بغير وضع الطعام فذعد الله بن عمر يده وقال خذوا سم الله وقض
عبد الله يده وقال أي صائم * أخبرنا مالك بن أنس عن أبي عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه أتته
صلى الله عليه وسلم أتت إلى طلحة وجماعة معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير ليلة (ومن كتاب البيرة والسائبة) * أخبرنا
مالك بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (٣٥٦) عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعفها فقال أهلها

نبيعكها على أن ولدها
لنا فذكرت ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال لا ينبغي ذلك
أما الولاء لمن أعتق
* أخبرنا مالك حدثني
يحيى بن سعيد عن عمة
بنت عبد الرحمن أن
بريرة بنت مسكين
عائشة رضي الله عنها
فقلت عائشة إن أحب
أهلنا أن أصب لهم
مخلك صبة واحدة
وأعتقك ففعلت فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال لا ينبغي ذلك
فأعتقها فاعتقها
فأما الولاء لمن أعتق
* أخبرنا مالك وابن
عبدية عن عبد الله بن

أن ربهما كان لم يفته بشرطه وإن حبر المكري على أن ربهما المكري كان قد ربهما القليل والكثير ولم
يعفله وكلا على شيء يعرفه بعدما كان الوجه الآخر أنها قد تحتاج إلى مريمة لأضر بالسكن تركها
وأما بيزم بن الدار مريمة ما يضر بالسكن تركه فإن وقع الكراء على هذا فبعضناه قبل السكن وبعدته وقيل
التفقه وبعد ما كان أعتق فيها أقل من عشرين ديناراً كان القول قوله مع عيشته بلغ العشرين أو زائد
عليها فهو مستعد فإن كان أدخل فيها ما ليس منها قبل له أنقصه فخرجناه شئت وإن شئت فدعوه وعليه كراه
مثل الدار إذا سكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل داراً في يدي رجل فأقام البينة أنها
دار أبيه كان أصح البينة أن تشهد أنه مات وتركها ميراثاً لم يشهدوا بها وإن شهدوا أنها دار أبيه كان عليها
لا يردون على ذلك فبعضنا لابي ولا ندفع إليه ميراثه وإن كان أبوه حياً كالدار في يدي الذي هي في يدي حتى
يؤكل أو يحضر فينظر ما يقول فإن مات أبوه أو كان يوم نهدت البينة ميتاً كافئناه البينة على عدو رثته
ثم فبعضنا بهم على قدر موارثهم فإن جاء بالبينة أن أباه مات ولم يأت بالبينة على عدو رثته وفبعضنا وعرفنا
غلطها حتى تعرف ورثته فإن ادعوا فدفعنا إليهم وغلناها فإن ادعاه بعضهم وكذب بعضهم الشهود
رددنا حصصهم أ كذب الشهود من الدار والغلة وأعتقنا حصصهم من ادعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قال رجل من دخل المسجد فهو ابن الفاعلة فبئس ما قال ولا حذ عليه ولو كان المسجد جامعاً يصلي فيه
إنني أن يغزو وأما نعمنا من حده لم يقصد قصد أحد بعينه بقرية وأنه قد يمكن أن لا يدخل المسجد
من له حذ قرية وهكذا القول من رمى بحجر أو شتم أو أعطى درهماً أو أعانى فهو ابن كذا أو كذا لم يكن
في هذا حد وأما قاتله من قبل أنه قال من فعل بي من قبل أن يفعل به وهذا قياس على العتق قبل الملك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أصيب رجل مريمة فبعضه موصحة فقال من رمى في هو ابن كذا القرية
فقال رجل أنا رمتك صدق على نفسه وكان عليه أورش الشجة أو القصاص فيها إن كان عدواً والأرض إن كان
خطأ ولا يصدق على الذي اقترى عليه إن قال المقتري المشجوع ما قصدت قصد هذا بقرية ولا عتقته رماني وإذا
أقرى بأنه شجعي فأنما أخذتمناه أورش شجعي وإن قال قد علمت حين رماني أنه رماني فأقترت عليه بعد العلم
لم أخذتمناه حق في الشجة ولا حذله وإن قال قاتل لم لا تحذو وقد كان الكلام مردداً ما كان الفعل قيل إن
الكلام كان غير مقصود به القذف وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهود فأجلدهم ثمانين جادة فكان بياناً للامور مجله ثمانين هو من قصد قصد محصنة بقذف لا من
وقع قذفه على محصنة بحال الأثر أنه لو كان يحد من كان لم يقصد القذف إذا وقع القذف على
ما يقع به الأيمان فقال قاتل إن كان خرج رجل من الكوفة ثم قدم علينا الساعة فهو ابن كذا فقدم

دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا محمد بن الحسن
عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لجمعة كجمعة الذب لا لبيع
ولا لويوب * أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأبي عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع
الله فاطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه * أخبرنا ابن عينة وعبد الوهاب بن عبد الجيد عن أيوب بن أبي تممة السجستاني عن أبي
فلاحة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في عصة الله ولا فيما على يدي ابن آدم ولا في النقي
ساق الحديث ثم ذكره * أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي اسرائيل وهو قائم في الشمس فقال له

فقالوا لنزولنا لا يستظل ولا يقعد ولا يكلم أحدنا ويصوم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يستظل ويقعد وأن يكلم الناس ويتم صومه ولم يأمره بكفارة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر قال جاءه عرضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أصبحت مالا لم أصب مثله قط وقد أدت أن أقرب به إلى الله فقال رسول الله أحبس أصله وسبل عنقه

(ومن كتاب الصيد والبايع) * أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلجبة مولى عمر أبا عن سعد الفلجبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما نصارى العرب أهل كتاب وما نحل لنا نباحهم وما أنا بآثاركم حتى يسلوا أو أضرب أعناقهم * أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة الساماني عن علي رضي الله عنه (٣٥٧) أنه قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بني

نفل فأنهم لم يحسوا من ذنبهم إلا شرب الخمر * أخبرنا حاتم والدارودي وأبو أحدهما عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال التون والجراد كذا * أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنا حملنا مناتان ودمان الميتان الحوت والجراد والدمان أحسنه قال الكندي والطحاوي * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن سعد بن مسروق عن أبيه عن عمارة بن رافعة عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قلنا يا رسول الله إنا لا نعدو غدا وليس معنا مدى أنت كاليلط فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذو عليه اسم

ثالث الساعة رجل حرمه سلم كان عليه الحد من قبل أن الشف كان بعد عن وجهه من الكوفة وكان القدوم بعده والقدوم لا يكون إلا والخروج متقدما له قبل الكلام بالشف وهذا الحد عليه من قبل أنه يمكن أن لا يقدم في تلك الساعة وأنه لم يقصد قصده بقذف ولو كان الحد يقع بما تقع به الأيمان كان الرجل لو قال غلامي حر إن ضربني أو أن أطاعني أو أن عصاني ففعل من هذا شيئا كان حرًا ولو قال من ضربني فهو ابن كذا فضره به رجل (١) لم يكن عليه حد ولا يجوز والله تعالى أعلم إلا ما قلنا من أنه أعمى يكون الحد على من قصد قضا حد بالربة أو يكون الحد على من وقعت فيه بحال كاتقاع الأيمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة النساء مع الرجال ولا منفردات إلا في موضعين أن يشهدن على مال لا غيره مع رجل أو يشهدن على ما يغيب من أمر النساء منفردات فإن شهدت أمرًا أن مع رجل أنهما معًا فلا يقر بان هذا أنه لم يجر شهادتهن لأن هذا لا يثبت به مال إلا وقد تقدمه ثبوت نسب وليس بخو شهادتهن على الأنساب ولا في موضع الاحتذاء كرت وإذا لم يثبت له النسب لم تعطه المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل البيعة أن هذه الدار التي في يدي هذا الرجل دار أبيه مات حرام لمآثر تركها ما نافع أنا لا نعرف كم عدد ورثته ونشهد أن هذا أحدهم قضيناها الميث على الذي هي فيه لا ننفضي لبيت محض الوارث الواحد ونفحق الغيب حتى يأتوا أو يوكوا أو يوتوا فتقوم ورثتهم مقامهم ونفحق هذه الدار ونستقلها وننفضي لهذا الحاضر منها بشئ أن لا نأدرى أحصته منها الكل أو النصف أو جزء من مائة جزء أو أقل ولا يجوز أن يكون نعتبه شأنا نحن لا نأدرى لعله ليس له وإن قامت بيعة أعطناه عما شهدت البيعة وسلمنا حصته من الغلة والدار فإن لم تقم بيعة كان ذلك موقوفًا وسواء طال الزمان في ذلك أو قصر فإن قال قائل أفرأيت الرجل عوت وعليه الدين فقصصر غرامه فثبتت على دينهم ويحلفون وفيه في دينه كيف تقضى لهؤلاء أو أنت لا تدرى لعله غراما لهم أكرم على هؤلاء فلا يصح هؤلاء مثل ما تنقض لهم فإن جاء غيرهم من غرامه أدخلتهم عليهم قبل لا فراق الدين والميراث فإن قال قائل فإن افتراقهما قبل الدين في ذمتهم عن الدين جاء كان أو امتناحب في الحماية مثل الذي يجب في الوفاة ولا يخرج ذوالدين حيا كان أو ميتا فبإيائيه وبين الله عز وجل ولا في الحكم إلا أن يؤدي دينه ولو كان جافا دفع إلى أحد غرامه دون غيره من غرامه أن ذلك جائز بالبدفع إليه لأن أصل الدين في ذمته وأهل الدين أحق بما يدي الدين حيا كان أو ميتا منه ومن ورثته بعده والدين مطلق كله لا بعضه في ذمته ولو رثته ليسوا يثبوتون وذوالدين حيا كان أو ميتا نقل الله عز وجل إليهم ما كان الميث مالكا الفضل عن الدين وأدخل عليهم أهل الوصاية وإن وجدوا فضلا ملكا وما وجدوا عاقرض الله عز وجل إليهم لا شئ كان في ذمة الميت وإن لم يجدوا لم يكن في ذمة الميت (١) قوله لم يكن عليه الخ لعل فيه مسقطان التامخ والأصل كان فيه حدم مع أنه لم يكن الخ اه

(٣٣ - الام - سادس) الله فكلوا إلا ما كان من سن أو ظفر فإن السن عظم من الإنسان والظفر مدي الحبش * أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمر عن أبي عمار قال سألت جابر بن عبد الله عن الضع أصبده فقال نعم قلت أتوكل قال نعم قلت أسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول لولا مالك وسفيان ذهب علم الحجاز * سمعت الربيع يقول مات الشافعي رضي الله عنه سنة أربع ومائتين في آخر يوم من رجب وسئل عن سنة فقال نصف ونحو سنة * أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أضر شيئا فهو له * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جهم المدري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال العهرى للوارث * أخبرنا صفيان عن عمرو بن دينار وإن أي تجميع عن حبيب بن أبي ثابت قال كاعند عبد الله بن عمر
خادم أعرابي فقال له إن أعطيت بعض بني تافه حاته قال عمرو في الحديث وأنها تانحت وقال ابن أي تجميع في حديثه وأنها أضافت
وأضررت فقال له في حياته وموته قال فأنى قد صدقت بها عليه قال فذلك أن يعدل منها * أخبرنا صفيان بن عبيدة عن الزهري عن ابن
السبأ قال عقل العبد في ثمنه * أخبرنا يحيى بن حسان عن الثبت بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في
ثمنه ثم أراح الحر في دينه وقال ابن شهاب * أخبرنا يحيى بن محمد بن علي عن هشام بن عمرو عن أبيه
أنه قال إن أسمع الحديث فاستصه (٢٥٨) فما غنم من مذكره إلا كراهية أن يسمع من سامع فيقتدي به أسمع

من الرجل لا أتق به قد
حدثه عن أتق به
وأسمع من الرجل أتق
به قد حدثه عن أتق
به وقال سعد بن إبراهيم
لا يحدث عن النبي صلى
الله عليه وسلم إلا اللغات
* أخبرنا صفيان عن
يحيى بن سعيد قال
سألت أبا عبد الله بن
عمر عن مسألة فز بقل
فيها شيئاً فقل له أنا
لنظلم أن يكون مثلك
إن أمانى هدى تسئل
عن أمر ليس عندك
فيه علم فقال أعظم والله
من ذلك عند الله وعند
من عرف الله وعند من
عقل عن الله أن أقول
ما ليس به علم أو أخبر
عن غير ثقة

(ومن كتاب الديات
والقصاص)
* أخبرنا محمد بن
الحسن أخبرنا مالك
حدثنا داود بن الحصين

لهم شيء ولم يكن أنما بان لم يجدوا شيئاً ولا متبوعاً كما يكون متبوعاً بالدين فلما لم يكن لهم شيء في ذمة الميت شيء
يسع به بكل حال وكان أنما فرض لهم شيء لا يزدون عليه ولا ينقصون منه أنما هو جزء مما وجدوا قلاً أو كثر
فلم يكن ثم أصل حتى يعطون به إلا على ما وصفت لم يجز لهم أن يكون المالك متقولاً إلى واحد منهم إلا المملكة
معروف وإن ورد هذا على الحاكم كشفه وكتب إلى البلد الذي أتى به الميت وطلبه وأرأنا فإن لم يجد
فأما ما هو موقوف فندعو الطالب ليرأه بثقة (١) كمن رضى هو أن يبق الأموال على يده فادخل من عنه ما دفع
إليه دفعه إليه ولم يكن هذا ظاهراً غائباً إن جاء ولا حبساً عن حاضر وإذا كان المالك مضموناً على ثقة كان خيراً
لغائب من أن يكون أمانة عند ثقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل البينة أن أمانته ورزق
هذه الدار وأنه لا وارث لأبيه غير فضى له بالدار ولم يؤخذ منه بذلك كقيل والله تعالى الموفق

(باب الدعوى في البيوع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل من الرجل عبداً أو شيئاً ما كان بيعاً حراماً وقض المتاع
ما شترى فله أن يدينه كان عليه رد قيمته وذلك أن البائع لم يدفعه إليه إلا على عوض يأخذ منه فلما كان
العوض غير جائز كان على المتاع رد ما أخذ لانه لم يسلم البائع العوض ولم يكن أصله أمانة ولو باعه عبداً
على أن المتاع بالخيار فقبضه المتاع فبات في يده قبل أن يتخار البيوع أو غشى أحد الخسار كان عليه أن
رد القيمة وإن قال قائل هل تم البيوع بينهما أو فيه خبر قيل كان أصل البيوع حلالاً لو اعتقه المشتري جاز
عتقه أو كانت أمة حل له وطؤها أو أراد بيعها كان له وكان مالكاً صحیح المالك إلا أن أنه إن شاء رد المالك بالشرط
ولم يكن أخذه أمانة ولا أخذه إلا على أن وفي البائع غمته أو رد البائع عبداً ولم يكن أخذه على محرم من البيوع
فلما لم يأخذ للعبد على المحرم أن رد القيمة لانه لم يعط العبد أمانة ولا هبة ولم يعطه إلا بعوض فلما لم يتحقق
العوض كان على المتاع رد ما كان حراً وقيمته إن كان ميتاً كذا المشتري على الخسار في هذا المعنى فإنه
لم يدفع أمانة ولا هبة إلا بعوض يسلم البائع فلما لم يسلم له رد على القاض له رد حياً وقيمته ميتاً وذن يرد
أن أصل البيوع والتميز كذا حلالاً فكيف يبطل عن الحلال ويثبت عن الحرام وهكذا لو كان البائع بالخيار
أو كان الخيار لهما معاً من قبل أن البائع لم يسقط عبده إلا على أن يرجع إليه أو غمته وأنما غمته أن يتحلل له
التميز لا القيمة من قبل أنه شرط فيه شيئاً فلما كان له فسخ البيوع لم يكن التميز لازماً بكل حال فلما لم يكن
التميز لازماً بكل حال فغابت رد ما إلى القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل زوجة وبن منها
وكان له زوجة وأخ فترافعوا إلى القاضي فذه ادقوا على أن الزوجة والأبن قد ماتا وتدا عيا فقال الأخ مات
(١) لعله عن وإن كان يتيسر للكافي وجه تأمل اهـ

الان

أن أبا نافع عن طريق المزي أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في الضرس فقال
ابن عباس فيه خمس من الإبل فردني مروان إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم النعم مثل الأضراس فقال ابن عباس لولا أنك لا تتعسر
ذلك إلا لأصابع عقله لساو قال الشافعي رضي الله عنه فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد خافا الشفتين سوى هذا
أما * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أي فديك عن ابن أي ذنب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من قتل فاهل بين خيرتين أن أحبوا فاهل العقل وإن أحبوا فاهل القود * أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي
كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل هناه * أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا إبراهيم بن

محمد بن محمد بن المشكدر عن عبد الرحمن بن السلمي أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرجع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنا أحق من أوفي بدمته ثم أمر به فقتل * أخبرنا محمد بن الحسن حدثنا سيف بن الربيع الأسدي عن أبيان بن تغلب عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه رجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البينة فأمر بقتله فأخاه أخوه فقال أتى قد عرفت عنه قال فلعنهم هددوك أو فرقتوك أو فرعتك قال لا ولكن قتله لا بد علي أي وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كان له مستأفدكم كدمادته كدبتنا * أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا سيف بن حسين عن الزهري أن ابن شاس (٣٥٩) الجذامي قتل رجلا من أنباط الشام فرجع إلى عثمان

الناس فرجع إلى عثمان
ابن عفان رضي الله عنه
فأمر بقتله فكلسه
الزبير بن عاصم
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهو عن
قتله قال فجعل يديه
ألف دينار * وبه
عن الزهري عن سعد
ابن المسيب قال دية كل
معاهد في عهده ألف
دينار * أخبرنا مسلم
عن ابن أبي حسين عن
عطاء وطاوس ومجاهد
والحسن أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال في
خطبته عام الفتح
لا يقتل مسلم بكافر فقال
هذا مرسل قلت نعم
* أخبرنا سيف بن
عيينة عن صدقة بن
يسار قال أرسلنا إلى
سعد بن المسيب نأله
عن دية المعاهد فقال
قضى فيه عثمان بن
عفان رضي الله عنه

الإن ثم ماتت الأم في ميراثها مع زوجها وقال الزوج بل ماتت المرأة فأحرز أبي معي ميراثها ما أبي فلاحق
لأبي ميراثها ولا يثبت بينهما فالقول قول الأخ مع عبته لأنه الآن قائم وأخته ميتة فهو وارث وعلى الذي يدعي
أنه محبوب البينة ولا يدفع البقين إلا بيمينين فإن كانا بهتاركا مالا فقال الأخ أخذته مني مال أختي
من ميراثها من ابنها كان الأخ في ذلك الموضع هو المدعى من قبل أنه يريد أخذني فديعكن أن لا يكون كإفقال
فكلام أدفعه وأرث لأنه يمين نطق أن الابن حجه فكذلك لم أره من الابن لأن الابن يمين وهو ظن وعلى
الابن المدعى وعلى الأخ البينة إذا حضرا أخوان مسلم ونصراني فصادقا فإن أباهما مات وترك هذه الدار ميراثا
وقال المسلم مات مسلما وقال النصراني مات نصرانيا شلأفان تصادقا على أنه كان نصرانيا ثم قال المسلم
أسلم بعد قتل المال للنصراني لأن الناس على أصل ما كانوا عليه حتى تقوم بينة بأنه انتقل عما كان عليه
فإن ثبت بينة بأنه أسلم ومات مسلما كان الميراث للمسلم وإن قال لم ير مسلما وقال النصراني لم ير نصرانيا
ونفتا المال بأدعي يعلم أو يسطحا فإذا أقام النصراني بينة من المسلمين أنه كان نصرانيا ومات نصرانيا
كان الميراث لدون المسلم وإن أقام كل واحد منهم ما يثبت على دعواه فلهما قول أحدهما قول أهل المدينة
الأول وسعد بن المسيب وبه عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول به وهو قضاء مروان بالمدينة وابن الزبير
وهو روى عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو أن يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أحلفه وجعل
له الميراث ومن قال هذا القول فن حجه ما وصفت ومن حجه أنه قياس على أن أمرهما في الدعوى والبيئة
والاستحقاق واحد فلما كنت لأشك أن إحدى البينتين كاذبة تغير عنها أفرغت خبرا وقبلا على أن رجلا
أعنت مملوك كنهه فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وبيتهم واحدة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم
خبر ثم أقرع وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بين نسائه فوجدته يقرع حيث تستوى الخبيج ثم يجعل
الحق لبعض ويرى إل حق بعض والقول الثاني أن يجعل الميراث بينهما نصفين لأنه لا حجة لواحد منهما ولا بينة
الاجته صاحبه وينتفع فلما استويا فيما يتداعيان سوى بينهما وجعله قسما بينهما ومن حجه هذا أن يحتج بقول
الفرأض فيقول قد أجد في الفرضة نصفان ونصفا وثلاثا فأضرب لكل واحد منهم بقدر ما قسمه فما يكون
قد أوفى منته على أصل ما جعله وإن دخل النقص عليه بغيره فكذلك أدخل على غيره ومن أراد أن يحتج
على من أحبه بهذا الحجة عليه بأن هؤلاء قوم قد نقل الله تعالى إليهم الملك فكل صادق ليس منهم كاذب بحال
والشهود له بخلاف ما شهد له صاحبه يحيط العلم بأن إحدى الشهادات كاذبة والعلم يحيط أن أحسن
أحوال المستحق بالشهادة أن يكون أحد المستحقين بها محققا والآ خر مبطلا فاذخر ج الصفا إلى أحدهما
أحاط العلم بأنه قد أعطى نصفان لأحدهما ومنع نصفان من كان له الكل فدخل عليه أن عدنان أعطى

بأربعة آلاف قال فقلنا فن قبله قال فحسبنا « قال الشافعي » هم الذين سأله أترأى قال الشافعي رضي الله عنه فإن قال قائل ما الخبر بأن
النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « قال الربيع وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب
عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل
في عمة في رما تكون بينهم بجماعة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله عقل الخطأ ومن قتل عمدا فهو قودبه من حال دونه فعليه
لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا فإن قتل العدا خطا بالسوط أو العصا مائة من الأبل مقلقة منها نار بعون خليفة

في بطونها وأولادها * أخبرنا بن عيينة عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحرث عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك الخمين
نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا يحيى بن حسان عن جابر بن سلمة عن جابر بن أبي سلمة عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن
عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك الخمين نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى في * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار
وابن جريج كلاهما بخبره عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في المني أصيب الثوب قال أمطه عنك قال أحدهما يعود وأوتره
فأخاه وتزلة الباق والمخاط * أخبرنا الثقة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال أخبرني مصعب بن سعد بن أبي وقاص
عن أبيه أنه كان إذا أصاب ثوبه (٣٦٠) المني أن كان ثوبه معه كان يابساحتهم صلى في * أخبرنا ابراهيم عن

يحيى بن سعد عن
سلي بن يسار أن النبي
صلى الله عليه وسلم
ذهب إلى برجل لحاجة
ثم أقبل فلم عليه رجل
فلم يردعه حتى مسحه
بده بجدار ثم رده عليه
السلام

(ومن كتاب جراح

الخطا)

* أخبرنا مالك بن أنس
عن عبد الله بن أبي بكر
عن أبيه رضي الله
عنه أن في السكاب
الذي كتبه رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعرو
ابن خزيمة النفس مائة
من الأبل * أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن
جريج عن عبد الله بن
أبي بكر في الدياق في
كتاب النبي صلى الله عليه
وسلم لعرو بن خزيمة
النفس مائة من الأبل
قال ابن جريج فقلت
لعبد الله بن أبي بكر أي

أحدهما ماله له ونقص أحدهما ماله فان قال قد دخل عليك في القرعة أن تعطى أحدهما الكل
ولعله ليس له قيل فان لم أقصد قصد أن أعطى أحدهما بعينه أنما قصدت قصد الاجتهاد في أن أعطى
الحق من هوله وأمنعه من ليس له كما أقصد قصد الاجتهاد فيما أشكل من الرأي أعطى أحدهما من الحق
كله وأمنعه الآخر على غير ما طمعت من الدواب ويكون الخطأ عني من فروع في الاجتهاد ولا أكون مضطرا
بالاجتهاد ولا يجوز لي عبد الباطل بكل حال اذا كنت آتية وأنا أكرهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مما
استغفر الله تعالى فيه وأنا فيه واقف ثم قال لا تعطى واحدا منهما شيئا وقف حتى يسطلحا « قال الربيع »
هو آخر قول الشافعي وهو أصوبهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا صدق الرجل على الرجل بدار أو
وهبها له أو تخلفها باها فليقبضها منه صدق بها عليه ولا فهو له ولا المحلول فهذا كله واحد لا يختلف والمالك
الدار المنصديق بها والواهب والتاحل أن يرجع فيما أعطى قبل أن يقبض المعطى ولا يثبت من هذا الا
بقول التاحل وقبض المحلول بأمر التاحل وان مات المحلول قبل القبض قيل السائل أنت أحق بمالك
حتى يخرج منك فاما مات المحلول فانت على ملكك وان شئت أن تستألف فيه عطاء جديدا فافعل وان شئت
أن تحبسها فحبس وهكذا كل ما أعطى دعي أو دمياعلي غير عوض الا ما إذا أعطاه المالك لم يحل للمالك
عما يخرج من فيه من الكلام أن يحبس فيه المضاعف أو لم يقبضه أو رده أو لم يردده فان قال قائل وما هذا
قيل اذا اعتق الرجل عبده فقد أخرجه من ملكه ولا يحل له أن يملكه ولو رد ذلك العبد (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا حبس الرجل على الرجل التي وجعله محررا لا يبيع ولا يوهب فقد أخرجه من ملكه
خروج الجاحل بل لا يعود فيه الا ترى أنه لو رده عليه الحبس عليه بعد قبضه لم يكن له ملكه فلما كان لا يملكه
برد الحبس عليه ولا شرأ ولا ميراث كان من العطايا التي قطع عنها المالك ملكه قطع الأبد فلا يحتاج أن يكون
مقبوضا وسواء قبض أو لم يقبض فهو للحبس عليه والحبس يتم بالكلام دون القبض وقد كتبنا هذا في كتاب
الحبس وينبأه واذا اتع الرجل من الرجل الجارية فقضها ولدته ولدا ثم عاد عليه رجل فقتله فقتل
عليه بعقل أو فاض أو لم يقبض ثم استحقها رجل أخذها من الجارية وقبضها ولا حاج من سقط ولا طفل
القبض ان كان لم يقبض منه واذا كانت دية كانت لأبيه فقضها أو لم يقبضها فان قال قائل ولم يصر لأبيه
والوالمير الجارية وهو لا يستحق قيل له ان الولد لم يدخل في الفرور زایل حكم الجارية بأنها تسترق ولا يسترق
فلما لم يجز أن يجري عليه الرق لم يكن حكمه الا حكم الحر وانما توارثته ووارثته كان يسيل رب الجارية (١) بان العتق
كان حكم ولدها ان يأخذ قيمته من أول ما كان له حكم كما كان يأخذ قيمته الفاتحة من كل شيء (٢) فان
قال قائل فهذا قد يكون غير فائت وأنت لاترعه قيل لما كان الأمر بما وصفتنا وقولنا كثيرا هل العلم

(١) قوله بأن العتق أي بسبب أن العتق كان حكم ولدها أي يسيل رب الجارية أن يأخذها تأمل اه

شك أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قال لا * أخبرنا بن عيينة عن ابن طلوس عن أبيه يعني بذلك
* أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدركت الناس على أن دية المحر
المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الأبل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث الدية على أهل القرى ألف دينار أو
اثناعشر ألف درهم ودية الحر المسلمة اذا كانت من أهل القرى خمسة مائة دينار أو ستة آلاف درهم فان كان الذي أصابها من الأعراب
فدينها بخمسة من الأبل ودية الأعرابية اذا أصابها الأعرابي بخمسة من الأبل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق * أخبرنا مالك بن
أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى

عليه كيف أغرم من لا شرب ولا أكمل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذان اخوان الكهان
 * أخبرنا بسفيان عن عمرو عن طاوس أن عسرا بن الخطاب رضى الله عنه قال أذكر كنهه امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين
 شاة فقام جل بن مالك بن النابتة فقال كنت بين جارتين لي ف ضربت احدهما الأخرى بسطح فالت جنينا فتفضي فيه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم غيرة فقال عمر رضى الله عنه ان كدنا أن نقضى في مثل هذا رأينا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو
 ابن عبيد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم الليل على أهل القرى أربع عاثة ديناراً وعدلهما من الورق ويقسمها على ثمان الابل فاذا
 غلت رفع في قبتها واذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى الثمن ما كان (٣٦١) * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله

ابن أبي بكر عن أبيه ان
 في الكتاب الذي كتبه
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لعمر بن خزم وفي
 الانث اذا أوى جدها
 مائه من الابل وفي
 المأمومة ثلث النصف
 وفي الحائفة مثلها وفي
 العين نحون وفي اليد
 نحون وفي الرجل
 نحون وفي كل اصبع
 مما هالك عشرين
 الابل وفي السن خمس
 وفي الموصفة خمس
 ومن كتاب السبق
 والقاسمة والرى
 والكوف

* أخبرنا ابن أبي فديك
 عن ابن أبي ثعب عن
 نافع بن أبي نافع عن أبي
 هريرة رضى الله عنه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لاسبق
 الا في نصل أو صفا أو
 خف * أخبرنا ابن
 أبي فديك عن ابن أبي

والقاس أن لا يحرى عليه المائل قبل حكمهم فيه حكمهم في الفاس وان كان غر فائت وان اقتص الأيمن
 فائت الأيمن قبل أن تتحق الأمانة ضمن القيمة لمحق الأمانة وكذلك ان جاء مستحق الأمانة قبل القصاص
 فلا يل أن يقتص ورد القيمة ولا سبيل لسداد الأمانة الا على قبة الابن ولاي الابن السبيل في ولدا الأمانة كاله
 السبيل في ولدا الحرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ضرب الرجل بطن الأمانة التي غر بها الحرافقة
 جنينا ستافن قال حسن بن الرجل من أولام بكتين الحرة فلا يسه فيه غرة تقوم بخصمين ديناراً واذا جاء السيد
 قبل له في قبة ولد أمثله لو كان معروفاً لم يكن معروفاً وله فاقبل له تقوم أمثله ثم تعطى عشر قيمتها كما يكون
 ذلك في جنينها ستاعلى أبيه * قال فان قال أفرأيت ان كانت قيمته جنين الأمانة اذا قوم بأهه أكرمن
 الغرة قبل له وكذلك يفرم الأب قيمته ان شاء رب الأمانة الا يرى ان الأمانة لو حلت من غيره فضرر انسان بطنها
 فالت جنينا كان لربها عليه عشر قيمة أمثل ذلك أو أكثر وكذلك ذلك على المفرو لانه كان في يديه
 وكذلك ذلك عليه لو ماتت فشاء رب الأمانة أن يضمنه قيمتها لاسها كانت في يديه الا أن للمفرو الرجوع على الغاز
 بما زعمه من الغرم يسبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الرجل يزوج الأمانة على انهاره مثل
 الرجل يناع الأمانة فستحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصب عبدا
 أو صراف يده من غيره بشرا فادع أو غير ذلك من الملك والعبد غائب قبل القاضي البينة على الصفة والاسم
 والحسن ولم يقض بالبدن حتى يحضر فعبد البينة فيشهدون أن هذا العبد بعينه فيقضى به وانما قلت
 البينة لان في المسألة عن تعدلهم مؤنة تنقطع عن المشهوده ولان العبد قد يحضر فقرا الذي هو في يديه
 أن العبد الذي شهدوا عليه بهذه الصفة هذا العبد بعينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى
 الرجلان التي ليس في أيديهما أو قام كل واحد منهما البينة على أنه له فقبها فولا أن أحدهما له يقرع بينهما
 فأيهما خرج سهمه حلف لنفسه شهد وشهوده حتى يتم يقضى له بها ويقطع حق صاحبه منها والآخرة أن يقضى
 به بينهما نصفي لان حجة كل واحد منهما فيه سواء وكان سعيد بن المسيب يقول بالقرعة روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والكوفين يروونها عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وقضى بها مروان وقضى
 بها (الأنوفس « قال الربيع » وفيه قول آخر أن الشيء اذا تداعاه رجلان لم يكن في يد واحد منهما أنه
 موقوف حتى يصطلا حفيه ولو كان في أيديهما سهمه بينهما نصفي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
 أقام الرجل بينة على رجل بأرض في يديه أنها له وعدلت البينة وكان القاضي ينظر في الحكم وقفها ومنع الذي
 في يديه من البيع حتى يبين له الحكم لأخذهما فقتضى له بها ويجعل الغلة تبعاً من يوم شهد الشهود أنها له
 وان لم تعدل البينة ولا واحد منهما أو كانت البينة لم تقطع عما يجئ الحكم للشهود لو عدلت تركها في يدي

دب عن عبد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في حافر أو خف * أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أضرمت * أخبرنا مالك بن
 أنس عن أبي ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل بن أبي حنيفة
 ومحبة خرا لخير من جهاد أصابها فقر فأتى حواشيها فأتى محبة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقرا أو عين فأتى
 يهود فقال أنهم والله قتلوه فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه بصة وهو أكبر منه
 وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول ذهب لمحبة يتكلم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبة كبير كبر يد

النس فتكلم حويصة ثم تكلم عصية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنا أن بدوا صاحبكم وإنا أن يؤذوا بحرب فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا إنا والله ماقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حويصة وعبد الرحمن يتخفون وتنفقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا لا يسوا علمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث إليهم عاتكة حتى أدخلت عليهم النار فقال سهل لقد ركضتني منها ناقة حراء (ومن كتاب الكسوف) * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن خرم عن الحسن بن ابن عباس أن القمر كسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركع (٣٦٢) فخطبنا قال انما صليت كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقال

الذي هي في يديه غير موقوفة ولم ينعه مما صنع فيها وينبغي أن يشترط عليه أن لا يحدث فيها شيئاً فإن أحدثه لم ينعه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الزرع في الأرض للرجل فان زرعهم الأرض أن الزرع زرعهم فالقول قوله مع عينة وان زعم رب الأرض أن الزرع ليس له وقال قد أدانت لهما أن زرعاً معلوماً أعرف أجه زرع وليس في يدي واحد منهما فان أقام معا البيعة فالقول فيها مثل القول في الرجلين بتداعيان بالنس في أيديهما فيقيم عليه بيعة وان لم يقيم أحدهما بيعة وأقام الآخر فالقول أقام البيعة وان ذكرهما أنه في أيديهما بخلافه وقضى بيعة بينهما فنعين ان كان رب الأرض يزعم انه ليس له وأنه قد أدن لهما بالزرع وليس لهما فيه خصم وهو في أيديهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل البيعة على الأمانة أمته ولا شيء عليه وان صارت للذي لم تلد منه فهي له ويرجع على خصمه بقبعة ولده ويولد للذي ولدت منه فهي له ولا شيء عليه وان صارت للذي لم تلد منه فهي له ويرجع على خصمه بقبعة ولده ويولد وعقرها وان كانت المسئلة بمجالها غير الأمانة هي التي أقامت البيعة أنها لقان الغائب الذي لم تلد منه وقف عنها الذي هي في يديه ووضع على يدي عدل حتى يحضره يدا فيقضي فيكون خصماً أو يكذب البيعة فلا يكون خصماً وتكون للذي هي في يديه لان البيعة أنما شهدت له ومن لم يقل بالقرعة جعلها بينهما نصفين ورد الذي ليست بيده نصف عقرها ونصف قبعة ولدها يوم سقطوا ونصف قبعتها وجعلها له ولداً لا خير فان قال قائل من أين جعلت لها العقر والوطئ لم يطأها على ان وقع عليها اسم نكاح قبل لو كنت لا تجعل العقر الا على الوطئ نكح نكاحاً صحيحاً ونكاحاً فاسداً فلامه قول الله انه نكاح على الوطئ زعمت أن رجلين لو نكحا ختنتين أو خطيئتين أو نكحا ما أصابهما من نكاحهما فإصاها لم يكن لواحدة منهما عقر وذلك أن كل واحد من المصين غيرنا كح التي أصاب نكاحاً صحيحاً ولا نكاحاً فاسداً فلما كان لكل واحد من هاتين المهر بالأثر استدلنا بالأثر وما في معناه على أن المهر انما يكون للراة تحب يكون الحدعها ساظاً بأن لا تكون زانية ومما في هذا المعنى الرجل ينصب المرأة فصبها فتكون عليه لها المهر وماقت هذا أن فيه أنرا عن أحد بلزم قوله والاجماع ولكن وجد المهر انما هو للراة فلما كانت المرأة بهذا الجماع غير محدودة لانها غير زانية وان كان الرجل زانيا جعلت لها المهر وان كانت أشغف حالاً من الاولى لا الاولى والوطئ غير زانية وبين واطئ المصوبة زان فلما حكمت في الخطاها والمصوبة هذا الحكم وفي النكاح الفاسد كانت الأمه والحرة مستويين حيثما وجب لواحدة منهما مهر وجب للآخرى لان الله عز وجل قال وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فلم يحل أمة ولا حرة لأحد بعد النكاح صلى الله عليه وسلم الإصداق فإذا كانتا

انما الشمس والقمر آيات من آيات الله لا يخفان لموت أحد ولا خساة فاذا أربتم شيأها كسفا فليكن فزرعكم الى الله تعالى * أخبرنا مالك عن يحيى ابن سعيد عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت ففصل رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلته ركعتين في كل ركعة ركعتين * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أخبرنا إبراهيم حدثني أبو سهل نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (ومن كتاب الكفارات والنذور والأيمان)

* أخبرنا شفيان حدثنا عمرو عن ابن جريح عن عطاء قال ذهب أنا وعبيد بن عمير الى عائشة وهي معتقة في شرفنا لها عن قول الله عز وجل لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هو لا والله وبلى والله * أخبرنا شفيان بن عيينة عن أبي بصير عن الحسن بن علي المطلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية الله ولا نقبل إلا على ابن آدم (ومن كتاب السير على سائر الواقعي) * أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالد عن قيس بن جريح قال كانت يجلس أربع الناس قسم لهم ربع السواد فاستغفروا ثلاثاً وأربع سنين أنا شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعي فلانة فتفان امرأته منهن فسد ماها لا يحضر فذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمولاك فاسم مزل ليركسكم على ما قسم لكم ولكني أرى

أن تردوا على الناس قال الشافعي رضي الله عنه والذي روى عن حديث ابن عباس في إحلال ذابحهم انما هو من حديث عكرمة
 اخبرني ابن الدراوردي وابن أبي عمير عن ثور الدلي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن ذابح نصارى العرب فقال
 قولا حكاها جاحدا لهما ولا يؤمن بتوهم من كاله منهم ولكن صاحبنا سكت عن اسم عكرمة ونور لم يلق ابن عباس * أخبرنا الثقة
 سفان أبو عبد الوهاب وأمهان أبو يعقوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلمي قال قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تأكلوا ذابح
 نصارى بني تغلب فانهم لم يمسكوا من نصرا بينهم أومن دينهم لا يشرب الخمر الا من الشافعي رضي الله عنه * أخبرنا سفان
 وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن (٢٦٣) قوما أغاروا فأصابوا امرأ آمن الانصار
 ونافقة لثني صلى الله عليه

بجمعتهن في السكاك الصحيح والسكاك الفاسد ثم جعلنا لخطأ في الحر والاعتصاب بصدق كاجعلنا في
 الصحيح فكذلك الامعة في كل واحد منهما ففرق بينهما فقد فرق بين ما جمع الله عز وجل بينه وبين ما هو
 فباس على ما جمع الله تبارك وتعالى بينه في المهر

(باب دعوى الولد)

(قال الشافعي) رحمه الله وأذا تدعى الحر والعبد المسلمان والذي الحر والعبد مولودا وجد لقطا فلا فرق بين
 أحدهم كالأب يكون بينهم فرق فيما تدعى فيه مما عليكون فتراد النافقة فإن الحق هو بأحدهم فهو بائنه ليس له
 أن ينفه أو للولد أن ينفي منه بحال أبدا وإن ألحقه النافقة بائنه فأكثرا ولم تكن قافته أو كانت فلم تعرف
 لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينسب إلى أبيهم شاء فإذا فعل ذلك انقطعت دعوى الآخرين ولم يكن
 الذي نسب إليه أن ينفه وهو حر في كل حالته بأبهم لحق لأن القبط حر وانما جعلناه حرأ اذا غاب عنا معناه
 لأن أصل الناس الحرية حتى يعلم أنهم غير أحرار ولو أن أحدهم قال هو ابني من أمة نتكحها لم يكن بهذا
 رفقاً بالامعة حتى يعلم أن الأم ولدته ولا يجعل اقرار غيره لازماً له وبكفي القائف الواحد لا هذا موضع
 حكم بعلم لامعة حتى يعلم أن الأم ولدته ولا يجعل اقرار غيره لازماً له وبكفي القائف الواحد لا هذا موضع
 على ما لم يحضر ولم ير بالولكنه كاختهاد الحاكم العام بنفسه كاخته هذا ولا يحتاج معه إلى ثان ولا يقبل
 القائف الواحد حتى يكون أمينا ولا أنكرته حتى يكونوا أمناء أو بعضهم فإذا حضرنا القائف والمتدعين
 للولد أو ذوي أرحامهم كان المدعون له موق أو كان بعض المدعين له ميتا فأحضرنا ذوي رحمه أحضرنا
 احتياطاً أقرب الناس إلى ما يشبه في الخلق والسن والبلد بالمدعين له ثم فرقنا بين المتدعين منهم ثم أمرنا
 القائف بلحقه بأبيه أو أقرب الناس بأبيه ان لم يكن له أبوان كانت معه أم أحضرنا لها نسب القريب منها
 كوصفت ثم بدأنا من القائف أن بلحقه بأبيه لأن القائف في الأم معنى ولكي يستدل به على صوابه في
 الأب أن أصابها ويستدل على غير أن أخطأها فخالقنا بعض الناس في القافة فقال القافة ما طل فذكرنا
 له أن الذي صلى الله عليه وسلم سمع حجاز المدعي ونظر إلى أقدام أسامة وأبيه زيد وغطا وجوههما فقال
 ان هذا الأقدام بعضهم بعض فحكى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة سر رايه فقال ليس في هذا
 حكم فقلنا وان لم يكن فيه حكم فإن فدية لا على أن النبي صلى الله عليه وسلم رايه ورأه علمنا له لو كان مما
 لا يجوز أن يكون حكماً ماسراً ما جمع من شأن الله تعالى ولها أن يعود له (١) فقال انك وان أصبت في هذا فقد

(١) قوله فقال أي الرسول فتنبه كتيبته معصية

بأربعة آلاف درهم وفي المحسبي بنما ثمانية * أخبرنا سفان بن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعد بن المسيب نأله عن دية
 اليهودي والنصراني فقال سعد قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه بأربعة آلاف (ومن كتاب جاع العلم) * أخبرنا
 عبد العزيز بن محمد بن أيوب عن عبد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو
 ابن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم واخذت ذابحاً فله أجران واذا حكم فاجتهد
 فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهادي حدثت هذا الحديث أب بكر بن محمد عرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة
 (ومن كتاب الجنائز والحدود) * أخبرنا مالك عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن أم عطية أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال لهم في غل ائتمنا غلنا ولا تأمنا أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك جاء وسددوا جعلن في الآخرة كافورا أو شيأ من كافور * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غل في قص * أخبرنا بعض أصحابنا عن جريح عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غل نلانا * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت ضفرنا نعر فتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصبنا وقرنها ثلاثة قرون فألقيناها خلفها * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أبواب يصححون ليس فيها قبض ولا عمدة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (٣٦٤) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غسل وكفن وصلى عليه * أخبرنا بعض

أصحابنا عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم * أخبرنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم * أخبرنا سفيان عن الزهري وثبته معمر بن أبي صعصعة أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال شهدت على هؤلاء فزملوهم بدمائهم وكلوهم * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن إسحق بن عيسى بن طه عن عيسى بن طلحة قال رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بن عودي سر رأه فلم يفارق حتى وضعه * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن يوسف بن ماهد أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع فأتاه بن فاطمي السرير * أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أباهم مرة يحمل بين عودي سر يرعدن أي وقاص * أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أعون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عودي سر المصور بن مخزومة * أخبرنا فبان بن عينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعير فوفض فأت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أغسلوه جاء وسدد وكفوه في نوبه ولا تحمروا رأسه فقال سفيان وزاد إبراهيم بن أبي حزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

تخطى في غيره قال فهل في هذا غيره قلنا نعم * أخبرنا ابن عباس عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رجلا تدا دعا ولدا فدعا له عمر الفاقة فقال أو فادأشتر كافيه فقال له عمر أو ألهما شئت * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان عن عمر مثل معناه * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري عن عروة عن عمر بن الخطاب مثل معناه قال فانا لا نقول بهذا وزعم أن عمر قال هو أشكر ثلثة وورثكم وهو الباقي منكنا قلت فقد رويت عن عمر أنه دعا الفاقة فزعمت أنك لا تدعو الفاقة فلو لم يكن في هذا حجة عليك في شيء مما وصفتنا الآن لدرويت عن عمر شيئا فقلت فيه كانت عليك قال قد رويت عنه أنه أبهوا هذا خلاف ما رويتم قلنا وأنت تخالف أيضا هذا قال وكيف لم أقصر وإلى القول به قلنا ولا يثبت عن عمر أن سادحدث هشام متصل والمتصل أثبت عندنا وعندك من المنقطع وانما هذا حديث منقطع وسليمان بن يسار وعروة أحسن من سلا عن عمر بن رويته عنه قال فانت تخالف عمر فيما قضى به من أن يكون ابن اثنين قلت فانت زعمت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى به إذا كان في أيدهما قضاء الاموال قال كذلك قلت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت فقد زعمت أن الحر المسلم والعبد المسلم والذي إذا تدا دعا ولدا جعلته للحر المسلم للاسلام ثم زعمت أن العبد المسلم والذي إذا تدا دعا ولدا كان للذي للحرية فزعمت أنك تجعله ماله للدي بالاسلام والاخر يقضى به على الاسلام وتجعله على الحرية دون الاسلام وأنت تزعم أن هؤلاء لودعا واما لاجلهم سواء بينهم فان زعمت أن حكمه حكم الاموال وأن ذلك موجود في حكم عمر فقد خالفناه بما وصفتنا قال فانا غافنا هذا على النظر للولود قلنا ونقول ولا لاقاسا ولا خيرا ثم نقوله متناقضا أرايت أجاز والاث أن تقوله على أن تنظر للولود غيب كان خبره الحق فنداء خليفة أو أشرف الناس نسبوا أكثرهم مالا وخبرهم ديناً وفعالا وشمر من رأيت بعينك نفسا ونسبا وعتلا ودينا واما قال إذا جعلهم فيه سواء قلنا فلا نسمع (ق) فقلت قضيت به على النظر لمعنى لانك لو كنت تثبت على النظر له الحق فخيرهم ماله قال فقد يصلح هذا ويكره ماله وفيه هذا وبقل ماله قلنا وكذلك يعنى العبد وسلم الذي حتى يكونا خبرا من الذي قضيت به قال فأين خالفته في سوى هذا الموضع قلت زعمت أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال قضى به للاثين بالثلاثين وللاثين لان ثلاثة في معنى اثنين فإذا كانوا أربعة فصاعد لم أقض به لواحد منهم قال فهذا خطأ كله وقد تركته قلنا فقل ما شئت قال فزعم أن الاثنين والثلاثة سواء فأقضى لهم به سواء قلنا كما يقضى بالمال قال نعم قلنا فما تقول ان مات المولود لثلاثة قيام قال يرثه كل واحد منهم سومان مائة سهم من ميراث أب لان كذلك أوتهم فيه قلنا فما تقول ان مات واحد من الآباء قال فترثه ميراث ابن كامل قلت وكيف يكمل

ابن طلحة قال رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بن عودي سر رأه فلم يفارق حتى وضعه * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن يوسف بن ماهد أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع فأتاه بن فاطمي السرير * أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أباهم مرة يحمل بين عودي سر يرعدن أي وقاص * أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أعون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عودي سر المصور بن مخزومة * أخبرنا فبان بن عينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعير فوفض فأت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أغسلوه جاء وسدد وكفوه في نوبه ولا تحمروا رأسه فقال سفيان وزاد إبراهيم بن أبي حزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

النبي صلى الله عليه وسلم قال ونحو واجهه ولا تخسر وارأسه ولا تمسوه وطبافه يبعث يوم القيامة ملياً . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان رضي الله عنه صنع نحو ذلك . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي الناس الغنأى اليوم الذي مات فيه وخرج جهنم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربع تكبيرات . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره أنه من مكنته مرضت فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم عرضها قال ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعوذ المرضى ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فأذوني بها فخرج يجتاز بها فلا يفكرها أو يقول فتوار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله (٣٦٥) صلى الله عليه وسلم أخبرنا

كان من شأنها فقال لهم
آدم كرم أن تؤذوني بها
فقالوا يا رسول الله
كرهنا أن نؤذي نبي الله
صلى الله عليه وسلم حتى صف
الناس على قبحها وكبر
أربع تكبيرات
أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عبد الله بن
محمد بن عقیل عن جابر
ابن عبد الله رضي الله
عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم كبر
على الميت أربعاً
بأم القرآن بعد التكبيرة
الأولى • أخبرنا
إبراهيم بن سعد عن
أبيه عن طلحة بن
عبد الله بن عوف قال
صلى خلف ابن
عباس على جنازة فقرأ
بفاتحة الكتاب فلما لم
سأله عن ذلك فقال
سنة وحي ، أخبر
ابن عسرة عن محمد بن

ميراث ابن وانما له حزم من مائة حزم من غير الذي ورث منه وانما ورث المليون ان شاء الله الابن
كأورثوا الآباء وكيف زعمت أنه اذا مات كان ابن تسعة وتسعين عاماً لم يرته ثبات الميت ولم يكن له ان يورث
رثته من الميت بآتمهم اخوته فكيف جعله بالآلى مدته ومقطع الآبوة بعدمه هل رأيت هكذا مخلوقاً قال
اتفقوا على أنه قال هوالباقي منكنا قالنا ليس هو عن عمر ثبات كوصفت ولو كان ثباتنا كآلى القولين
عندك اذا اختلف فيه عن آولاها بالقياس والمعقول والقياس والمعقول عندنا وعندك على كتاب الله
عز وجل وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر المسلمين أن لا يكون ابن اثنين ولا يرث اثنين بالآبوة وعمر
لو كان قال قالت هوالباقي فكيف قطع آبوة الميت لم يورث الابن منه لان الميراث واجب بالموت فلما كان
الموت يقطع آبوة الميت كانت الآبوة منقطعة ولا ميراث ولو رثته لم يورثه الا كما كان موروثاً الابن من الابن
جزأ من أجزاءه كاملاً وقتله وهكذا كلما مات من المائة واحد حتى يبقى أب واحد قال نعم قلت
أنفراً بآب وقال هذان لم ينظر في علم قط فرغم أن مولود امرة ابن مائة ومرة ابن واحد وفارق مابين المائة
والواحد أما نقول له ما قيل لك أن تكاف في العلم لانك لا تدري أي شيء أقول قال ما خفي علينا ان القياس
ماقمته وأنه أحسن من قولنا ولكنا نعفيه الاثر وليس في الاثر الا الانقضاء فلما لا أثر لكم ما قلنا لانك
لتاخذنا في أن الموصل أثبت من المقطع وأثرنا فيه موصول ولو كانا متقطعين ما كنا أصل قولنا
وقولنا ان الحدين اذا اختلفا ذهبا الى أنهما بالقياس وقد اختلفت عرفت حديثه فلهذا من حيث
وصفنا مع أنك تختلف عرفت قول نفسك فيها هو أثر ذلك أن نبتعمه من هذا ثم عدت عليه أشياء يخالف فيها
قول عمر لعرفي قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال فان لي عليك مثله فنها فتدفدغنا
من الذي عيناها تتناكح عن عرفي قال زعمت أن القياس قال فهل لك حجة غيره فلما زاد كرافه كفاية
قال فقد قبل ان من أصحابك من يتأول فيه شيأ من القرآن قلت نعم زعم بعض أهل التفسير أن قول الله
عز وجل ما جعل الله المارجل من قلين في خوفه ما جعل الله لمرجل من آو بن في الاسلام واستدل بسباق
الآية قول الله عز وجل ادعوهم لآأتمهم هو أقط عند الله قال فتحمّل هذه الآية معنى غير هذا فلما ندم
زعم بعض أهل التفسير أن معناها غير هذا قال فآله حجة تثبت فلما أحمى نستطيع أن نقول
هكذا غير ذلك فلا نأله لتحتمل غيره ولم يقل هذا أحد بلزم قوله ولكنه اذا كان يحتمل وكان معنى الاجماع
أن الابن اذا ورث ميراث ابن كامل فكذلك رثته الاب ميراث أب كامل لم يستقيم فيه الا هذا القول فإن
قال قائل أ رأيت اذا دعوت القاصفة لللدالة بطوارها رجلان شبهة فان كانت حرة فوطئت شبهة أندعو
لهما القافة قلت نعم فإن قال ومن أين فلنا الخبر عن عمر أنه دعا القاصفة لللدالة أم أنليس فيه حجة وقد تكون

(۳۴ - الام سادس)

(٣٤ - الام سادس)
 عجلان عن - عيدين إلى سعيد قال سمعت ابن عباس يجهز فاتحة الكتاب
 على الخنازرة يقول انما فعلت لتعلموا انها سنة ۞ أخبرني طريف بن مازن عن معمر بن الزهري أخبرنا أوامه من سهل أنه أخبره
 رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الخنازرة أن يكبر الامام ثم يقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى
 سراف نفسه بصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للخنازرة في التكبيرات الا بقرآني : من ثم يركع ثم يركع نفسه ۞ أخبرنا
 طريف بن مازن عن معمر بن الزهري حدثني محمد الفهري عن الفضال بن ذر قال قال سهل قول أي امامة ۞ أخبرنا بعض أصحابنا
 عن الحسن بن سعد بن الزهري عن أي امامة قال السنة أن يقرأ على الخنازرة فاتحة الكتاب ۞ أخبرنا ابراهيم بن محمد عن - بن عبد الله

عن موسى بن وردان عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يقرأ بأمام القرآن بعد التسمية الأولى على الحنيفة * أخبرنا محمد بن عمرو بن
الواقدي عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الحنيفة * أخبرنا مالك بن نافع عن ابن عمر أنه
كان يسلّم في الصلاة على الحنيفة * أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا أعشرون أمام الحنيفة * أخبرنا مالك بن محمد بن النكدي عن ربيعة بن عبد الله بن الهذلي أنه أخبره
أنه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقدم الناس أمام جنازة زب بنت جحش * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عيسى بن
السائب قال رأيت ابن عمر وعبيد بن (٢٦٦) عمر بن عثمان أمام الجنازة فقد صدما فجلسا يتحدثان فلما حازتا بهما قاما

* أخبرنا مسلم بن خالد
 وغيره عن ابن جريج
 عن عمران بن موسى
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سلّم من قبل
 رأسه * أخبرنا الثقة
 عن عمر بن عطاء عن
 عكرمة عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال سلّم
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من قبل
 رأسه * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد عن
 جعفر بن محمد عن أبيه
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم سلّم على قبر إبراهيم
 ابنه ووضع عليه حصاة
 والحصى لا تثبت إلا
 على قبر مطيح * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد عن
 عبد الله بن أبي بكر عن
 الزهري عن عمرو بن
 الزبير عن عائشة رضي
 الله عنها قالت لو استقبلنا
 من أمرنا ما استقبلنا
 ما غسل رسول الله صلى

في أبي أهلها وهي حران الحرائر يرعن على أهلها وتكون في أبي أهلها وهي أمة ولو كان انما حكم بالقافة
 في ابن أمة دل على أنه يحكم به في ابن الحر * فان قال وما يدل على ذلك قلنا اذا من زنا بن النسب والأموال فقلنا
 القافة شاهدا أو كما وفي معناها ما عا جاز أن يشهد على ابن الحر * كما يشهد على ابن الأمة وأن يكون
 الحكم في ابن الحر * كهو في ابن الأمة لانهم لا يختلفان وكل واحد منهما من بوطه الحلال ووطه الشبهة ومتى
 بوطه الزنا أقرت لم ينع القافة لان الحر فوطه شره لا يحل أن يشكح فاسد لم يعرف أيهما وطه أو لا وليس
 ان جعلناهما بينهما ونفتينا عنهما ليس يدخل علمنا ما عينا على غيرنا في القولين معا ولو علمنا أيهما كان
 وطه أو لا فجعلناه أول ولا تخزن الواطئين دخل علمنا أن نقول غير قس ولا خير وإذا كانت بينهما
 في شيء واحد فلم يجعله لأحدهما دون الآخر ولكل حكم يحكم فيه كالأمة والواحد الحكم الانساب واقعة فيها
 قضاء متناقصا لا نأمنافسا بين حكم الأموال وحكم الانساب بالقافة وإذا ابطنا بالقافة في موضع كأنه
 خرجنا من أصل مذهبنا في القافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا انقط مسلم لقطا فهو حرم مسلم
 ما لم يعلم لا يوه دين غير دين الاسلام فإذا أقر به نصراني الحقناه وجعلناه مسلما لان اقراره ليس يعلم
 مثاله كقائل فلا نفر الاسلام اذ لم تعلم الكفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام النصراني بين
 المسلمين أنه ابنه ولد على فراشه الحقناه وجعلناه دينه ديني حتى يعرب عن نفسه لان هذا من باب مولود
 على فراشه وأن التقاط من النقطه انما هو كالنضالة التي يجدها الرجل فان أقام البينة أو يوه عليه بعد عقده
 الاسلام ووصفه باباه جعلناه بابه ومنعنا من أن يصرح حتى يبلغ قيمه على الاسلام فقلناه بالمسلمين ونقطع
 عنه حكم أهل الثقة فان بلغ فامع من الاسلام لم يكن من المرتدين الذين يقتلهم لانهم نصف الاسلام بعد
 البلوغ وبعد وجوب ما أقر به على نفسه للناس والله عز وجل من الحقوق ألا ترى أنه لو كان ابن مسلم فارتد
 قبل البلوغ لم يقتله حتى يبلغ فثبت على الردة ولو زنى قبل البلوغ أو قذف لم أحده وانما يجب عليه الحدود
 والاقرار للناس اذا أقر بعد البلوغ ولكن أحبسه وأخيفه جار حرجه على الاسلام (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا انقط المتزوج بعد مال فبني له أن يرفع إلى القاضي وبني للقاضي أن كان الذي
 النقطه نقم له أن يوليه اياها ويأمره بدينق عليه بالعرف وان كان غير نقم له فليدفع ماله إليه وغيره وأمر
 ذلك الذي دفع ماله إليه بالثقة عليه بالعرف وان لم يكن له مال فيبني لوالى المسلمين أن ينفق عليه فان لم
 يفعل فشاء الذي هو في يديه أن يأمره القاضي بالثقة عليه وأن تكون الثقة ديني على النبوة اذا بلغ وثاب
 له مال ففعل وان لم يفعل الذي النقطه ولا ماله وأنفق عليه فهو مطوع بالثقة ولا يرجع شيء منها عليه

الله عليه وسلم الانساؤه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عماره عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب عن
 جدتها أسماء بنت عيسى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن تعسها اذا ماتت وهي وعلى ففسلتها وهي * أخبرنا
 إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن ابن شهاب أن أبا عبد الله كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغض أباسمه * أخبرنا إبراهيم
 ابن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا على الميت ثلاث خشايا بيده فجاءه * أخبرنا مالك بن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري عن أبيه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا
 هجرا * أخبرنا القاسم بن عبد الله بن مر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدته قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءت التعزية

هو قال لا يقول ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودر كان كل فائت فبانه فقروا واياه فارجوا فان المصاب من حرم الزنا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال لما جاءني جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لآل جعفر طعما ما له قد جاءهم أمر بشغلهم ثلاثين * أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أنه سمع عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير عن سعد بن الحكم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة ثم جلس بعد ذلك * أخبرنا (٣٦٧) إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمرو

ابن علقمة بهذا الاسناد
أشبهه بهذا وقال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بالقيام ثم جلس وأمر بالجلوس * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك ابن الحرث بن عتيك أخيه عن جابر بن عتيك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عليك يا أبا بريح فصاح التسوف وبكى فقبل ابن عتيك يسكن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم فإذا وجب فلا تبكين يا كبة قال وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات من أخبرنا سفيان بن

عبد الوغ بن يسر ولا قبله وسواء وجد المال مع القبط أو أفاده بعد التقاطه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز زعلي الولادة ولا شيء مما يجوز فيه شهادة النساء مما يغيب عن الرجال الأربعة نسوة عدول من قبل أن الله عز وجل حيث أجاز الشهادة انتهى أهلها إلى شاهدين أو شاهداً وأما ما أقام التنسين من النساء مقام رجل حيث أجازهما فإذا أجازا المسلمون شهادة النساء فيما يغيب عن الرجال لم يجوز والله أعلم أن يجوزوا إلا على أصل حكم الله عز وجل في الشهادات فيجعل كل امرأتين يقومان مقام رجل وإذا فعلوا لم يجوز إلا أربع وهكذا المعنى في كتاب الله عز ذكره وما أجمع المسلمون عليه * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع وقد قال غيرنا يجوز في واحدة لأن من موضع الأخبار كما يجوز الواحد في الخبر لأنه من موضع الشهادات ولو كان من موضع الشهادات ما جازعده من النساء وإن كثر على شيء فقبل به بعض من قال هذا فبأي شيء أحببت إلى خبر واحدة بأشهادة وأغير شهادة قال بشهادة على معنى الأخبار فقبل له وكذلك شاهداً وأكراهما شاهداً على معنى الأخبار قال ولا يجوز شهادات النساء منفردات في غير هذا قبل ثم ولا رجل وامرأتين في الخاص ولا يجوز على الحدود ولا على القتل فإن كنت أنكرت أن يكن غير توأم إلا في موضع وكذلك بلزمت في رجل وامرأتين أو ثلثاً غير تامين وكذلك بلزمت في رجلين لأنهما غير تامين في الشهادة على الزنا وكذلك بلزمت في شهادة أهل الذمة بخبرها أو ثلثاً غير تامين على مسلم فإذا كانت الشهادة كلها خاصة بماتت ثم الشهود أربعة فكذلك إذا كانت الشهادة على ما يغيب عن الرجال خاصة لم نصرفها إلى قياس على حكم الله وأجمع المسلمين ولا يقبل فيهم العدد إلا أربعاً تكون كل ثنتين مكان شاهد قال فانار وساعت على رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة وحدها قلت لو ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه صرنا ليهان شاء الله تعالى ولكنه لا يثبت عندكم ولا عندنا عنه وهذا لا من جهة ما قلنا من القياس على حكمه ولا من جهة قبول خبر المرأة ولا عرفه معنى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعاً ما كان على أنه له الخيار والبايع وألهمهما معا أو شرط المبتاع والبايع خياراً لغيره وقضى المبتاع السلعة فهلكت في يده قبل رضا لذي له الخيار فهو حاضماً لقيمتها ما بلغت قلت أو كثرت من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وأنه كان عليه أن يتم البيع ردّها وكل من كان عليه رد شيء مضموماً عليه فقلقت ثمن قيمته والقصة تقوم في الثاقل مقام البدل وهذا قول الأكرهين أقيمت من أهل العلم والقياس والأثر وقد قال قائل من ابتاع بيعاً وقبضه على أنه بالخيار فقلقت في يده فهو أمين كانه ذهب إلى أن البايع سلطه على قبضه وإلى أن الثمن لا يجب عليه

عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية لها زنت * أخبرنا سفيان بن يحيى بن عبد الوهي الزنادي لهما عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلاً قال أحدهما حين وقال الآخر فمعد كان عند جدنا سعد فاصاب امرأه حبلاً فربيت فقتل وأتت فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم به قال أحدهما جلد بالثكال والتخل وقال الآخر يا رسول الله قتله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد بن المطلب أن رجلاً أتاهم وجمع امرأته رجلاً فقتله وأتته فقتله معاوية إلى أبي موسى الأشعري بأن يسأل عن ذلك علي رضي الله عنه فأنه فقال علي رضي الله عنه أن هذا نسي ما هو بأرض العراق عزمت عليك لعنني فأخبره فقال علي رضي الله عنه أنا أبو حسن إن لم يأت بآراء أربعة شهداء فليقطع برميته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس عن عبد بن

الصائم رضي الله عنه قال كاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا عوف على أن لا تشركوا بالله شيئا وقرأ عليهم -م الآية وقال فن وفي منكم كافر على الله ومن أصاب من ذلك شاة فهو كفارة ومن أصاب من ذلك شاة فتر الله عليه فهو إلى الله أن شاء غفر له وإن شاء عذبه » أخبرنا إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن عرعن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخافوا الذوى الهيات عن غتراتهم « قال محمد بن إدريس » سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يخافوا الرجل ذى الهيئة عن غترته ما لم يكن حدا « أخبرنا مالك بن النضر عن أبي النضر عن أبي عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث » قال محمد بن إدريس » وقدرت أحاديث مرسله عن النبي

صلى الله عليه وسلم في العسقيات وتوفيها تركناها لا نقطاعها (ومن كتب الج من الأماي بقول الربيع في جميع ذلك حدثنا الشافعي)

« أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال حدثنا أس بن عباس عن موسى بن عتيق عن نافع بن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أهل من بيت المقدس » حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بن أبي تميمة وخالد الخذاء عن أي قلابة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سم رجلا يقول لبيد عن شير ذقفل ويا وما شيرة فقال أحدهما قال أي وقال الآخر فذكر قرابة قال أفجبت عن نفسك قال لا قال لأجعل هذه عن نفسك ثم أجمع عن

الابكال البيع فله في موضع الامانة وآخرجه من موضع الضمان وقدر وي عنه في الرجل يبتاع البيع الفاسد ويقبضه ثم ي تلف يديه أنه يضمنه القصة وقد سلط البائع المشتري على القبض بأمر لا يوجب له الفين ومن حكمه وحكم المسلمين أن هذا غير من أبدا فإذا زعم أن مالا يكون غنا أبدا يتحول فصور قبيحة إذا قلنا ما فيه العقد الفاسد فليبيع بشيرة الرجل شراء حلالا ولا يشترط خيار يوم أو ساعة فتلف أولى أن يكون مضمونا لأن هذا المهرت عليه ساعة أو اختار المشتري انفاذه فغدا لا أصله حلال والبيع الفاسد لو مرت عليه الآداب أو اختار المشتري والبائع انفاذه لم يجر ذلك قال ابن البائع يبيعا فاسدا لم يرض أن يسلم سلعة إلى المشتري ودبعة فتكون أمانة ومأرضى الأمان لم له الفين فكذلك البائع على الخيار ماضى أن يكون أمانة ومأرضى الأمان يسلم له الفين فكيف كان في البيع الحرام عنده ضمانا للقصة إذ لم يرض البائع أن يكون عنده أمانة ولا يكون ضمانا في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقدر في المشتري عن عمر بن الخطاب أنه ساء يفسر وأخذها بأمر صاحب (١) فصار إليه انظر إلى مشها فاستكرت فأكم فهاجر صاحبها إلى الرجل حكم عليه أنها ضامنة عليه حتى ردها كما أخذها سائلة فأعجب ذلك عمرته وأنفذ قضاءه ووافقه عليه واستقضاه إذا كان هذا على مسامحة ولا تسمية عن الآلهة من أسباب البيع فرأى عمر القاضي عليه أنه ضامن له فإسعى إلى من وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضمونا من هذا وإن أصاب هذا المضمون المشتري شراء فإسدى انقص عند المشتري رده وما انقص وإذا كان الابن فقيرا بالاعمال لا يجد ولا حرة ويخاف العنت فإخا له أن ينكر أمانة أبيه كما ينكح أمة غيره إلا أن ولد من أمة أبيه أحرار فلا يكون لأبيه أن يترفع لهم بنو ولده وإن كان الاب فقيرا يخاف العنت فأراد أن ينكح أمة لم يجر ذلك له وجرا إن كان ذا ولد وأجدى أن يعفه بانكاح أو ملك عبيد لأن الاب إذا بلغ أن يكون فقيرا غير من نفسه زمان ينفق عليه الابن وإذا تزوج الرجل المرأة ودخل بها ثم ملكا ابتها فأصابها حرمت عليه أها حرمت عليه البنت لأن هذه بنت امرأ قد دخل بها وثلاث قد قصرت أم امرأة أصابها وإن ولدت له هذه الجارية كانت أم ولد تعق بموتها ولا يحل له إصابتها ويحل له خدمتها وتكون له ولو كذا كذا أم الولد يأخذ أرش الجنية عليها وما أودت من مال كما يأخذ مال مالكه وإن كانت الأم لأبيه والمثلة بمجالها لم تلد فالأمة لأبيه كأمه وعليه عقرها لأبيه فإن قال قائل في الأمه التي وطئها الرجل ولدت وحرر فرجها عليه بأنه وطئ أمها ينكح أعنتها عليه من قبل أنها لا تز بعد بحال ولا يكون له بيعها وأما هي أم ولده فيها المنع بالجماع فالحرام الجماع أعنتها عليه قيل له إن شاء الله تعالى فيات قول في أم ولد الرجل قبل أن يحرر عليه فرجها له حتى يشترها بالجماع فإن قال نعم

(١) قوله فصار إليه كذا في النسخ وأعله فصار هافي لسان العرب شارح الدابة يشورها ذابلا بها ينظر ما عندها اه

شيرة » أخبرنا مسلم بن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه فيل أما قال قص وأما قال جفوه به أثر صفة فقال أحرمت وهذا على فقال أنزع أما قال قص وأما قال جفوه وأغسل هذه الصخرة عندك وأفل في عرثك ما تفعل في جحش » أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خير شيئاكم البياض فليلبها أحياءكم وكفونها ثم واتاكم » أخبرنا صفوان بن عبيدة عن عمرو بن دينار عن طلوس وعطاء أحدهما وكلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحتجم وهو مجرم » أخبرنا ابن أبي عمير عن أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل حماما وهو بالحفنة وهو مجرم وقال ما يعبأ الله بأوساخنا شيئا » أخبرنا

فكان عن أبي بن موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه نظر في المرأة وهو محرم . وأخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة
ابن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقول لعبد الله في طين بالسقياء وهو محرم . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي عمير
قال رأيت ابن عمر يرمي غربا باليد وهو محرم . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال
سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الخيل فإرأته مضطربا فسطا مطا حتى رجع . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الحنظلي
عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قضى في البرص بمحضر أوجفرة . أخبرنا سفيان بن مطرف بن طريف عن أبي السفران
غنيان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بخلاف من الغنم . أخبرنا (٢٦٩) إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن

أبي بكر رضي الله عنه

أن أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم

قدموا في عمر القضي

مقتلين بالسيف وهم

محرمون . أخبرنا

إبراهيم بن سعد بن

إبراهيم عن ابن شهاب

عن أبي بكر بن عبد الرحمن

عن مروان بن الحكم

عن عبد الرحمن بن

الأسود بن عبد يغوث

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال إن من

الشعر حكمة . أخبرنا

إبراهيم عن هشام بن

عروة عن أبيه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال الشعر كلام حسن

حسن الكلام وبيحة

كفبيحة . حدثنا

عبد الرحمن بن الحسن

ابن القاسم الأزرق عن

أبيه أن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه ركب

راحله وهو محرم

فندبت فجعلت تقدم

فيل يأخذ غنم أو يبي عليها فأخذارث الجناية عليها وتفيد ما لم ينأى وجهه ما كان فيأخذ المال
وتخذه فله أجمع له فيها معاني كثيرة غير الجماع فلم يبطها وأعتقها عليه وهو لم يعتق وإنما القضاء يعتق
على من أعتق أو أعتق أم الولد بعد موت السيد وهو لم يعتق فإذا كان عمر أعتقه بعد موت ساداتهن
فيعلمن العتق فقد نالته وإذا كان القضاء أن لا يعتق إلا من أعتق السيد أعتقها فقد نالته فان قال أكره
أن يخلو بامرأة لا يخلو له فرجها قيل وإن كانت ملكة . فان قال نعم قيل له ما تقول فيه إن ملكا أمه وبنته
وأخته من الرضاع وجارية لها زوج أحل له أن يخلو بهن . فان قال نعم قيل فقد خلت بينه وبين الخلوة
بأربع كاهن حرام الفرج عليه فكيف حرمت به واحدة . فان قال إنما خلت بينه وبين الخلوة بضاعته لانه
محرم لهن قيل فحرم هو لجارية التي لها زوج . فان قال لا قيل فقد خلت بينه وبين فرج مجموع
منه وليس لها محرم . فان قال فلم يمنع الابن فرج جاريته إذا أصابها أمه ولم يجعل عليه إلا العقر ولم
تقوم بها على أبيه وقد فعل فيها فعلا يمنع الابن من فرجها قيل له إن منع الفرج لا يمنع له والجناية
جائز الجناية لها من وأخرى لا تمن لها فلما كان الحد إذا ادرك كان نعمة في الموطوءة عقرا أغرمناه
الابن ولم ينسقط عنه شيء له ممن . ولما كان تحريم الفرج غير معتق إلا لامة ولا يخرج لها من ملك الابن
لم يكن استلها شأ فغرمه . فان قال فما يشبه هذا قيل ما هو في أكثر من معناه وهي المرأة ترضع لبن الرجل
جاريته التحريم عليه فحرم الجارية وولدها وتكون مسبية آمنة عاصمت ولا يكون لها صنعت ممن
نعمها لاله وهي لو شجعت أغرمناها أرض شجعتا فإذا كان التحريم يكون من المرأة عادمة ولا نغرم لانه غير
أناف ولا أخرج للحرمه ممن الملك لا جناية لها أرض فكذلك هي في الاب بل هي في الأب وأولى أن يكون
قد أخذ من ماله لانه قد أخذ من عمره وهذه تؤخذ من ماله ليل ولا كثير (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا مال الرجل أخته من الرضاة فأصاحبها جاحلا خلت ولدت فهي أم ولده تعتق بذلك الولد
إذا مات وبحال بينه وبين فرجها بالنهي وفيه قول آخر أنها لا تكون أم ولده ولا تعتق بموته لانه يطأها
حلالا وانما هو وطء بشبهة وإن كان عالما بأنها محترمة فقلت فكذلك أيضا وفيها قولان أحدهما
انه إذا ما يعلم انه محرم عليه أقيم عليه الحد والآخر لا يقيم عليه حد الزنا وإن آتاه وهو يعلمه في حق له فيه
علق ملك بحال ولكنه يوجب عقوبة مشككة وبحال بينه وبين فرجها بأن ينهى عن وطئها ولا يعقر في
واحد من الحالين عليه لأن العقر الذي يجب بالوطء ولا يغرم لنفسه ألا ترى أنه لو قتلتها لم يغرم لانه إنما
يفتن نفسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مال الصغرى المسلمة ووطئها وهو جاهل علم ونهى

بداؤنا أخرى « قال الربيع » أظنه قال عمر رضي الله عنه شعر . كان راكبها عن عمرو . إذا تلبث به أو شارب غل
ثم قال الله أكبر الله أكبر . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء غلاما من قريش قتل حمامة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن
يغدى عنه شاة . أخبرنا سالم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما رواه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه وسلم أمره
بأبام بالاحلال وأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم إذا زوجهم متى راثنين فأهلوا . أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال
نخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدة عن سبعة وبقرة عن سبعة . وأخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه
عن ابن عباس . وعن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لا حصر إلا حصر العدو وزاد أحدهما ذهب الحصر الآن . أخبرنا سالم بن خالد

[illegible]

عائشة رضي الله عنها
اعتزت في سنة مرتين
أوقال مرارا قال قلت
أعاب ذلك عليها أحد
فقال القاسم أم المؤمنين
فأصحبت : أخبرنا
أنس بن عياض عن
موسى بن عقبة عن
نافع عن ابن عمر أنه اعتر
في سنة مرتين أوقال
مرارا « وأخبرنا
سفيان أنه سمع عمرو
ابن دينار يقول
أخبرني ابن أوس
الثقي قال سمعت عبد
الرحمن بن أبي بكر رضي
الله عنهما يقول أمرني
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أعر عائشة
فأعرتهما من التميم
قال هو وأغويه في
الحديث لالة الحصة
* أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن محمد
ابن عباد بن جعفر قال
رأيت ابن عباس أتى

الركن الأسود مسجد اقصيه ثم مسجد علي ثم قبه ثم مسجد علي ثم قبه ثم مسجد علي * حدثنا امامنا عن نافع عن قال
عن عمر رضي الله عنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو بلال وعثمان بن طلحة وأصحابه قال وأسماء فإما نرجس سألت بلالا
كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عمودا عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى وكان البيت يؤذعلى
سنة أعمدة * أخبرنا عبيدة عن سليمان الاحول وهو سليمان بن أبي مسلم قال إنني أرى تحجيج وكان فقه عن طلوس عن ابن عباس قال كان
الناس يصرفون لكل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصدرن أحدكن حتى يكون آخر عهده بالبيت * أخبرنا نسيان عن عمرو بن
ديناز أخبرني من رأى ابن عباس يأتي عرفة بسحر * أخبرنا نسيان عن محمد بن المنكدر عن سعد بن عبد الرحمن بن ربيعة عن جابر بن

حورن قال رأيت أبا بكر وافعا على فرج وهو يقول بأهل الناس أسفروا ثم دفع فكأن أنظر إلى فخذيه مما حشر بعيره بحجته . أخبرنا
 مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزومه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أن أهل الجاهلية كانوا يدفعون من عرفة
 حين تكون الشمس كأنهم عائمات الرجال في وجوههم قبل أن تغرب ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس حين تكون كأنهم عائمات الرجال
 في وجوههم . وأنا ندفع من عرفة حتى تغرب الشمس . وندفع من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس . هذا مما خلف لهدى أهل الأوثان والنسك
 . أخبرنا صفوان بن أبي طائوس عن أبيه قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع
 الشمس ونقول أن مرقئ شيركيا نفيرا فآخر هذه وقد قدمه * أخبرنا صفوان أنه سمع (٣٧١) عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن
 عباس يقول كنت

عباس يقول كنت
 فبين قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 من ضعة أظه من
 المزدلفة إلى منى حدثنا
 الشافعي عن داود بن
 عبد الرحمن العطار
 وعبد العزيز بن محمد
 الدراوردي عن هشام
 ابن عروة عن أبيه قال
 دار رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إلى أم سلمة
 يوم الخضر فأمرها أن
 تفعل الأضحية من جمع
 حتى تأتي مكة فتصلي
 بها الصبح وكان يومها
 فحسب أن تأنسه
 . أخبرني من أنق به
 من المشركين عن
 هشام بن عروة عن
 أبيه عن زينب بنت
 أبي سلمة عن أم سلمة
 رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه
 وسلم مثله . أخبرنا ابن

قال ما أعنيها فتكون حرة بلا سعاية ولا أعني شأمنها . قلت فخرت من قبل نفسها فلا مملوك أن يعق نفسه
 قال فخرت من قبل الإسلام . قلت فقد أسلم العبد فلم يعق نفسه وما دبريت من أن أعقها . ولأننا لا نتخصر
 عليها وإن تعيب الحكم بالخصر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استعار رجل من رجل جارية
 فوطئها فقال هذه ومثله الغاصب الذي وطئ في كتاب الحدود وفي مسئلة درء الحدود بالشبهات فتدوا وجوابها
 من هنالك فإن الحجة فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا زوج رجلا امرأة وزعم أنها حرة
 فدخل عليها الرجل ثم استحق رقبته رجلا رجلا وقولت أولادا فأولادها أحرار وليس حتى فيهم جارية
 والمهر بأخذ من الزوج إن شاء . ويرجع به الزوج كعلي الغار لأنه لم يزوج قبله . وأصل ما رددناه المغرور
 على الغار في أسيما . منها أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أعيار رجل نكح امرأته هاجنون
 أو حذام أو برص فأصابها فلها المهر بما استحل من فرجها وذلك زوجها غرم على ولها (١) فرد الزوج على
 ما استحقته المرأة عليه من الصداق بالمسيب على الغار وكان موجودا في قوله أنه أعمار وعليه لأن الغرم
 في المهر لزمه بغيره . وكذلك كل غار لم يغرم وبسببه غرم رجوعه عليه . وسواء كان الولي يعرف من
 السر الهاجنون أم لم يعرفه . قال كلاً غار . فإن قال قائل قد يخفى ذلك على العبد . قيل نعم وعلى أبيها أياً
 لو كان تحت نكاحها نكح برص أما كان يمكن أن يخفى ذلك على أبيها والغار علم أو لم يعلم بضم لأفروزم بن
 الغار وبين المرء الحكم وهو مكتوب في كتاب النكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل لعبد
 في الخسارة اشتري ابن سيده أو أياه أو من يعقني سيده إذا ملكه فها قولان أحدهما أنه لا يعقني عليه
 وذلك أن أبا ذؤنل فيما يجوز لئلا لا يملكه لا ما لا يجوز له ملكه كما يكون الرجل يدفع إلى الرجل مالا
 فيضربه فبشترى ابنه فلا يلزمه أن يعقني عليه ويكون المضارب ضامنا للثمن الذي دفعه في ابنه لأنه اشترى
 بماله لا ما لا يجوز له ملكه . وهذا مذهب محمد بن قيس . والقول الثاني أنه يعقني عليه من قبل أن يشتريه . كان
 حلالاً وأن ماله العبد إنما يملكه لسيده وإذا ماله السيد أنه يعقني عليه . فإن قال قائل فما الفرق بين
 العبد المأذون له والمضارب . قيل إن في الشراء حقوقاً . فما حق البائع على المشتري الذي لا يجوز أن يطله
 إذا كان يبيع حلالاً فلا يملك هذا يبيع حلالاً لا يلزم العبد لم يحر أن يلزم العبد أبداً إلا السيد ماله فيعقني
 والمضارب يلزمه البيع فلا يملك المشتري ويكون المضارب مالكاً لهذا العبد وليس مالكاً للمضارب لنفسه . مثل
 ملك صاحب المال ومثل العبد لنفسه مثل ملك صاحب المال وهذا أصح القولين وبه أخذ . والله تعالى أعلم

(١) قوله فرد الزوج على ما استحق الخ الظاهر بما استحققت تأمل كنهه محصية

أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الحسن بن مسلم بن ياق قال واتي يوم الجمعة يوم التروية في زمان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا إلى منى وراح فصل في معنى الظهور (حدثنا الشافعي)
 قال والذي قلت يعرفه من أذان وأقامتين شي . أخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم يعني به * أخبرنا صفوان بن أبي طائوس عن أبيه قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة فلم تقع ناقة فيها واده حتى
 ربح الحجرة . أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن أبي بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله عن عمار الكلبي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 يرمي الحجرة يوم الخضر ناقة صهبا . ليس ضرب ولا طرد وليس قبل البلك البلك * حدثنا سعيد بن سالم القداح عن سعيد بن قتادة عن أبي
 حسان الأعرج عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعرني الشق الأيمن . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن

نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يأتى في أى الشقين أشعر في الإبر أو في الإعين « إلى هنا يقول الربيع حدثنا الشافعي رضي الله عنه » (ومن كتاب مختصر الجليل الكبير) من هنا يقول الربيع أخبرنا الشافعي رضي الله عنه « أخبرنا مسلم بن خالد الوصعي عن ابن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أرفده من جرح إلى السبي فلم يزل يلبى حتى رمى بالحجرة » أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حرملة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « أخبرني الثقفون جادين سلمة عن زياد بن مزي عن حمزة ومروك أن ثقة أن قوماً صابوا صيداً فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء فقالوا على كل واحد منهم جزاء أو علينا أو علينا كانوا جزاء واحد (٢٧٢) فقال ابن عمر أنه لم يردكم بل عليكم كلكم جزاء واحد » أخبرنا مسلم ورواه

عن ابن جريج عن بكر بن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلاً سألته عن محرم أصاب جرادة فقال يصدق يقضه من طعام وقال ابن عباس وليأخذن بهيمة حرادات ولكن على ذلك رأى * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس إليه رجل لم أر رجلاً أطول شراً منه فقال أحرمت وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس استعمل على ما دون الأذن منهن قال قلت امرأة ليست بامرأتى قال رضى فولد قال رأيت قلة فطرحتها قال تلك الشاة لا تنبى * أخبرنا عبد الله بن مؤمل العائذي عن عمر بن

سواء كان للعبد دين أو لم يكن عليه دين من قبل أن الغرما لا يكون على العبد ما لا بالقيام عليه وبعد ملك العبد فلما كان تمام ملك العبد وأدعا على ابن سيده والعق معه لم يجز أن يرق بحال لأنه إذا تم ملكه تمت حرته ولا يعرّم إلا بشيئ أو لا تكون الغرما أن تدخل عليهم نفص من عقبه والذي دخل على الأب أكثره ولا يكون مصاباً به ولا غار ما مثله وما أنلف شيئاً فكون عليه ما أنلف ولا أمر بشره من مال العبد فيكون متزعماً العبد شيئاً يكون عليه رده أنما أنلف فيه العبد أو تعدى فلا يرجع به على السيد أرايت لو استهلك العبد دجج ما في يده بهيمة أو بدرك أو حرقه أو غرقه أ يرجع على السيد بشئ لم يكن له في هذا فعل ولا أمر أن يغرم الناس بفعلهم وأمرهم فأما بغير فعلهم ولا أمرهم فلا يعرّمون إلا في موضع خاس من الديارات وما جاء فيه خير وإن كان العبد غير ماذون له فشرى ابن مولاه فلا يسر ثم شره أو لا عليك به فعتق بالملك وهو على ملك سيده الأول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الأعاجم بولاد الشرك أخوة بعضهم بعضاً أن كانوا جاثواً له لم يولد له ولا أحد عليهم بعق قبلنا دعواهم كقولنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أكلوا وإن كانوا عبيبين أو أمهم رق أو عتقوا فبعت عليهم ولا لم تقبل دعواهم إلا بينة ثبتت على ولاد أو دعوى معروفة كانت قبل السبي وهكذا من قتل منهم أو أكثر أهل حصن كانوا أو غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجلان أخوين فأتى أحدهما فأتى معه أحدهما وارثه وقال هذا أخى أبى ودفعه الآخر فإن محمد بن الحسن أخبرني أن قول المدين الذي لم يزل يعرفه وبلقوهم به أنه لا يثبت له نسب ولا يأخذ من يديه شيئاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أن الأخ المقلد لم يقر له هذا الأخ بدين على أبيه ولا وصية ولا ينجح في يده ولا مال أبيه إلا بأن يثبت نسب فيكون له عليه أن يرثه وأن يعقل عنه وجميع حق الأخوة فلما كان أصل الإقرار به باطلاً لا يثبت به النسب لم يجعلوا له شيئاً يكلم يجعلوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد بن الحسن رضي الله تعالى عنه وكان هذا قولاً صحيحاً ثم أجدوا أن لا يلحقه أو وأن أخذت لما في يدى أخيه المقلد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أنه أقر بأن له شيئاً في يده وشيئاً في يدى أخيه فأجازوا إقراره على نفسه وأبطلوا إقراره على أخيه وهذا أصح من قول محمد بن الحسن وأى حنيفة رضى الله تعالى عنه ما كان محمد بن الحسن وأباحتها فلا يقاسم الأخ الآخر له عما في يده نصيب ولا سبيل له على الآخر ولا يثبت النسب وكانت حجته أن قال قد أقر أنه وهو سوا في مال أبيه (قال الشافعي) رحمه الله

عبد الرحمن بن يحيى عن عطاء بن أبي رباح عن سفيان بن عيينة قال أخبرني بنت أبي نجيح أنها حدثتني قال تعالى فأتته نسي وإن مئزره ليدور من ثمة السعي حتى لا يؤول إلى لآرى ركبته وسعته بقول الله وأما الله عز وجل كتب عليكم السبي فقرأ الربيع حتى أتى قولاً أخبرنا سعيد بن سالم الفدا عن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف باليت على راحته يستلم الركن بمحجته * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالافاضة وأفاض في نسائه ليل وطاف باليت يستلم الركن بمحجته أظنه قال ويقبل طرف المحجن * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه * قال الشافعي رضي الله عنه وأخبرنا مسلم عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن خزيمة

زاد أحدهما على الآخر واجتماعا المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفه قبل أن تغيب الشمس ومن الزلزلة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرق شير لسانه فأمر الله عز وجل هذه وقدم هذه يعني قدم الزلزلة قبل أن تطلع الشمس وأمر عرفه إلى أن تغيب الشمس * أخبرنا سفيان عن محمد بن النكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ربيع عن أبي الخوثر قال رأيت أبا بكر الصديق رضي الله عنه واقفا على قرح حو وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فربعت فخذه بمحار من بعدهم فجثت * أخبرنا الثقفان أبي يحيى وأسفيان وأهملان هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضي الله عنه كان يحرك في محسر الليل فتدعو فلقا وضئها * مخالفان النصارى دينها

(٢٧٣)

أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رمي الجمار مثل حصي الخذف * أخبرنا سفيان عن جابر بن قيس عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل الناس بمخبي مثلهم وهو يقول

أخبرنا سفيان بن أبي سلم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل البقعة أهل بيته أن يتنوا عكة لباني مني * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء

نعالى وإذا كانت المسئلة بحالها ولا ميراث لم يثبت النسب ولا يثبت نسب أحد نسبه ورجل إلى غيره وذلك أن الأخ لا يما عبقري أبيه فإذا كان معه من حقه في أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت نسب حتى يجمع الورثة على الإقرار به معاً وتقوم بيته على دعوى الميت الذي انما يلحق بنفسه فكيف ينقله ويثبت له النسب فان قال قائل كيف أجرت أن يقر بأن الرجل إذا كان وارثه ولا وارث له غيره بالحق فقلنا لا يثبت النسب إلا بما أقر على غيره قيل له انما أقرنا بأمر لا يدخل ضرره على ميت انما يدخل الضرر عليه فيما ينقص من تركته في ميراث الأب ووجدته إذا كان منفردا بوراثته أبيه القام بكل حق لأبيه ألا ترى أنه يعفو دمه فيعوز عفوهم كإلوعا أبو جرح نفسه جازعوه ألا ترى أنه يقوم بالمعدى من قذف أباه كما كان أبوه قائما بالمعدى من قذفه ألا ترى أن لو كانت لأبيه بيته على رجل يحد أو مال أو نساء أو أخذه بها أو أخذت لأن بها بعد موته ولو أكلها الابن بعد موت الأب والأب مدعها لها بابطانها لأنه لو مات قام قومه فان قال قائل فهل في هذا خبر يدل عليه قلنا الخبر الذي الناس كلهم عيال عليه في أن الولد للفراس فان قال ما هو قيل اختم عبد بن زعفة وسعد بن أبي وقاص إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أن ابن أمة زعفة فقال سعد قد كان أخي عتبة هذا إلى أنه أشبه وأمرني أن أقضه إلى ذوال عبد بن زعفة أخي وابن ولده أي والد علي فزله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زعفة الولد للفراس وللعاهر الجرح وألحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة الأخ وأمر سودة أن لا تتجسس لما رأى من شبهة بشفة فكان في هذا دليل (١) على أنه لم يدفعه وأنها قد ادعت منه ما دعى أخوها فعلى هذا هذا الباب كله وقاسه

(اليمين مع الشاهد)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحارث الخزرجي عن سيف بن سليمان عن قيس ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر سماء ولا يحضر في كرامته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا (١) قوله على أنه لم يدفعه كذا في النسخ بالتذكير والأظهر التأنيب أي أن سودة لم تذكره وأما ادعت المخ حصل اجتماع الورثة على الإقرار به تأمل كتبه مصححه

(٣٥ - الام - سادس)

مثله وزاد عطاء من أجل سقائهم * أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم باليت الأهل لأنه رخص للأهل الخاضع * أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ابن قيس بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن الهيم بن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر * وحدثنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر كاهلا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشفار واد ما لا في حديثه والشفار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شواب عن سعيد بن المسيب قال كنت بنت محمد بن مسلمة عند نافع بن

خديج فكره منها شيأما كبروا وما غيره فأراد أن يطلقها فقالت لا تطلقني وأنا أحلكم فزل في ذلك وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا
أو اعراضا لا يمه قال خضت بذلك السنة سمعت الربيع بن سليمان يقول كتب إلى أبو يعقوب البوطي أن اصبر نفسك للقرابة وأحسن
خلقك لاهل حلقك فاني لم أزل أسمع الشافعي رضي الله عنه يقول يكثر أن يتجمل بهذا البيت

أهين لهم نفسي لكي يكرمونها * ولن تكرم النفس التي لا تهتها

« قال أبو العباس الأصم فرغنا من سماع كتاب الشافعي يوم الأربعاء بالنصف من شعبان تسعت وستين ومائتين سمعناه من أوله إلى آخره
من الربيع فقرأه عليه » (٣٧٤) (ومن كتاب النكاح من الاملاء) * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة

ابن خالد أن ابن أم
الحكم سأل امرأة
أن يخرجها من ميراثها
منه في مرضه فأتت
فقال لأدخل عسلك
فيه من نقص حقلك أو
يضره فتكبح ثلاثي
مرضه أصدق كل
واحدة منهن ألف دينار
فأجاز ذلك عبد الملك بن
مروان * قال سعيد بن
سالم أن كان ذلك صدق
مثلهم حازوا أن كان
أكثر ردت الزيادة
وقال في المحاجة كائن
(ومن كتاب الوصايا
التي لم يسمع منه) قال
الشافعي رضي الله عنه
• أخبرنا سعيد بن
ابن جريج عن عروب
ديناره سمع عكرمة
ابن خالد يقول أورد
عبد الرحمن بن أم الحكم
في شكواه أن يخرج رج

عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد
ابن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتب سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى باليمن مع الشاهد (قال الشافعي) وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سعد بن عمرو عن أبيه قال وجدنا
في كتب سعد بن عباد يشهد سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن خرزأم بن قضي
باليمن مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمن مع
الشاهد « قال عبد العزيز » فذكر ذلك لسهيل فقال أخبرني ربيعة عن ربيعة عن ربيعة عن ربيعة عن ربيعة
ولا أحفظه « قال عبد العزيز » وكان أصاب سهيلا علة أذهب بعض عقله ونسي بعض حديثه وكان
سهيل يحدث عن ربيعة عنه عن أبيه « أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن
سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمن مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي وقدر وضع
يده على جدار القبلة فيقوم أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمن مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بن
أظهركم قال مسلم قال جعفر بن محمد (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة أن جاء بشاهد أحلف مع شاهد « (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الجيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل له
على الكوفة أن أفض باليمن مع الشاهد (قال الشافعي) وأخبرنا النعمان بن أحمد عن ابن جريج عن محمد بن عجلان عن
أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الجيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل له على الكوفة
أن أفض باليمن مع الشاهد فأنها السنة قال أبو الزناد فقام رجل من كبارهم فقال أشهد أن شريفا قضى بها
في هذا المسجد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى باليمن مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مروان بن معاوية
الفرزاني قال حدثنا جعفر بن ميمون النخعي قال خاضت إلى الشيعة في موضحة فشهد القاسم أنها موضحة
فقال الشافعي أشهد على شاهد رجل واحد فقال الشافعي قد شهد القاسم أنها موضحة ويحلف

المشجوع

أمراته من ميراثها فأتت فتمك عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأة منهن

فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشركه بين في الثمن « قال الربيع » هذا قول الشافعي رضي الله عنه قال الشافعي رضي الله عنه أرى ذلك
صدق مثلهم ولو كان أكثر من صدق مثلهم جاز النكاح وبطل ما زاد على صدق مثلهم أن مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية
والوصية لا تجوز لأولاد • أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت بنت حفص بن الغيرة
عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلعتها فطلعتها ثم أمر ابن جريج أن يخطب رضي الله عنه تزوجها فحدث أنها عاقرة لا تلد فطلعتها فقبل أن يجامعها فأكثرت
حياة عمرو بعض خلافة عثمان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لتسرك نساء في المرات وكان بها وبينه قرابة « أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن أبي ربيعة تمك وهو مريض فجاز ذلك (ومن كتاب أدب القاضي) » أخبرنا سفيان

عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضي القاضي ولا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان . أخيرة النقة عن زكريا بن إسحق عن يحيى بن عبد الله بن صفى عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه أن أياولك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم . أخيرة النقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن سعد بن أبي سعيد عن شريك بن أبي نجر عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلا قال لرسول الله ﷺ أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا قال اللهم نعم . أخيرة ناسفان بن عينة عن هرون بن زباب عن كنانة بن نعم عن قيس بن المخارق الهلالي قال تحملت حمالة (٣٧٥) فأبى النبي صلى الله عليه وسلم

فأسأته فقال تؤذيها عنك وذكر الحديث . أخيرة ناسفان بن عينة عن هشام بن عبيد الله بن عدي بن النخيار أن رجلا أخبره أنها آتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله من الصدقة فصدق فيها وصوب فقال ان شئنا لاحظفها لفتي ولأدى قسوة مكنسب . أخيرة ناسفان بن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال لرسول الله ﷺ أرأيت أن وجدت شعرا أتى رجلا أمهله حتى آتى بامرعه شهاده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

(ومن كآب الطعام والشراب وعمارة

المخروج على مثل ذلك قال قضى الشئ فيها وذكر هشام عن مغيرة عن الشئ قال ان أهل المدينة يقضون باليمن مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك أن سلم بن دينار وأبا سلمة بن عبد الرحمن سئلا يقضى باليمن مع الشاهد فقالا نعم (قال) وذكر جابر بن زيد عن أيوب بن أبي عمير عن محمد بن سيرين أن شريك بن أبي جهم عن الشاهد وذكر كراعيل بن علي عن أيوب عن ابن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى باليمن مع الشاهد (قال) وذكر هشام عن حصين قال حاصمت إلى عبد الله بن عتبة فقضى باليمن مع الشاهد وذكر عبد العزيز بن الماجشون عن زريق بن حكيم قال كتب إلى عمر ابن عبد العزيز أخيرة في أم أحد البين مع الشاهد الا بالمدينة قال فكتب إلى أن اقض بها فاقام السنة وذكر عن ابراهيم بن أبي حنيفة عن داود بن الحصين عن أبي جعفر محمد بن علي أن أبي بن كعب قضى باليمن مع الشاهد وعن عمران بن حدير عن أبي مجاز قال قضى زارة بن أوفى قضى بشهادتي وحدي وشبعة عن أبي قيس وعن أبي إسحق أن شريك بن أبي جهم شجادة كل واحد منهما وحده

(ما يقضى فيه باليمن مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمن مع الشاهد في الاموال وكان في ذلك نحو بل ملك مالك أو المال غير حتى يصير المقتضى على المال الذي كان في يدي المقتضى عليه بوجه من الوجوه التي عاها الاموال وكل ما كان في هذا المعنى قضى به على معنى ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن يأتي رجل بشاهد أن الدار التي في يدي فلان داره غصبا الياء الذي هي في يديه أو باعة أو إياها أو أخذته عنها أو بغير ذلك من وجوه الملك فيحلف مع شاهده ويخرج الدار من يدي الذي هي في يديه فيقول إلى الملك المشهود له الحالف فليكنها كما كان الذي هي في يديه ملكا لها وكذلك غيرها مما عاها ذلك ولو أتى بشاهد على عبد أو عرض أو عين بعينه أو بغيره عن شاهده وحلف مع شاهده وقضى له بحقه وكذلك لو أقام شاهده أن له عليه ألف درهم أو أقل أو أكثر حلف مع شاهده وأخذ منه ألفا فليكنها عليه كما كان المشهود عليه مال كما قبل الشهادة واليمين قال وكذلك لو أقام البينة عليه أنه حرق له متاعا فبنته كذا وكذا أو قتل عبدًا فبنته كذا أو جرحه هو في يده جراحة خطأ حلف في هذا كله مع شاهده وقضى له (١) بن المتاع وقيمة العبد وأرش الجنابة قلت أو كثرت على الخاني في ماله أو على عاقلة لانه عاها كل واحد من (١) قوله بن المتاع مراده بالنفقة وقوله لانه عاها كل واحد من قضى عليه الخ أظهر من قضى له أي ان البين مع الشاهد هنما ملك كل واحد من ذكرهما كان المذمى عليه مال كله فتأمل وحرر

الأرضين بمال سبع البرع من الشافعي وقال أعلم أن ما من قوله وبعض كلامه) هذا سمعته في كتابه الكبير المبسوط . قال الشافعي رضي الله عنه أخيرة ناسفان عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذي نابس السباع . قال الشافعي أخيرة ناسفان عن الزهري عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخيرة ناسفان عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل ذي نابس السباع حرام . أخيرة ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهاهنا عن لحوم الجور . أخيرة ناسفان عن هشام بن عطاء عن فاطمة عن أسماء رضي الله عنها قالت نحرنا فرساعلي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلناه . أخيرة ناسفان بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه

ولم ينهي عام حبيب عن نكاح المتزوج من لجوم الحر الأهلية * أخبر إسحاق بن عيسى عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعبي خاتمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي إلا الله والله وحده * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولاه يقال له دحي على الحي فقال له باهي ضم حناحل للناس وأق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم حجة وأصل رب الصرعة ورب الغنمة وأبى ومن ابن عفان ومن ابن عوف وأنها من تله ما شتهر بجعان التي تخلق وزرع وإن رب الغنمة والصرعة باهي بعباله فيقول ما أمر المؤمنين أمير المؤمنين أفتار كههم أبالا بالاء والماء والكلأ أهون على من الدنانير والدرهم وأيم الله ما في ذلك أنهم يرون أن قد ظلمهم نهال لادهم فأتوا عليها (٣٧٦) في أخابته وأسوأ أهلها في الإسلام ولولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما جئت على

أَيُّ الزَّادِ عَلَى الْأَعْرَاجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَالِ لِمَنْ جَاءَهُ فَكَأَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ نَارٍ ۖ أَخْبَرَنَا مَا لُوحٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ النَّسَائِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَحْبَبَ أَوْ تَوَلَّى الْأَرْضَ فَهُوَ وَعَادَى الْأَرْضَ لَمْ يَرْحَمْهُ اللَّهُ بِحَقِّهِ ۖ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَحْبَبَ أَوْ تَوَلَّى الْأَرْضَ فَهُوَ وَكَأَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ نَارٍ ۖ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَزْدِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمِّهِ عَنْ نَافِعَةَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ حَرْبٍ قَامَ بِضَعْفَاءِهِ فَضَرَبَ بِرِجْلِهِ قَالَ سَامَ الْأَرْضَ نَامَ الْأَرْضَ نَامَ لَا تُسَامَا زَعِمَ ابْنُ فَرْدَا الْأَسْلَمِيُّ أَنَّهُ لَا أَعْرَفَ حَقَّ مَنْ حَقَّقَ فِي بَيْتِهِ الْمَرْوَةَ وَشَوَّاهَا وَمَعِينُ كَذَلِكَ فَذَلِكَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ نَبِيُّ لِحَادِثِ الْأُمَامَا أَطَاعَتْ عَلَيْهِ جِدَارَهُ إِنْ أَحْبَبَهُ الْمَوَاتِمَا يَكُونُ زَعْرًا وَمُحِبًّا وَابْجَاطَ بِالْمُدْرَاتِ وَهُوَ مِثْلُ بَطْلَةِ التَّجْوِيدِ بِفِي مَا يَحْبِرُهُ مِثْلُ مَا حَجَرَ ۖ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ هِشَامِ بْنِ عَرَفَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال باعثة أ ما علمت أن الله أنفاني في أمر استغفنه فيه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث
 كذا وتناخيل إلى أنه باقى الناس. ولأبائهم أن أنى رجلان فجلس أحدهما عند رجل والآخر عند رأى فقال الذى عند رجلي الذى عند
 رأى ما بال الرجل قال مطلوب قال ومن طبعه قال لبيد بن أعصم قال ومن قال في حف طلعته ذكر في مشط ومشفة تحت دعوقة وأرواعة
 شالار بيع في يذروان قال فإخاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه الذ. أريتها كان رؤس نخلها رؤس الشياطين وكان رءاها
 نفاع الحناء فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخر. قالت عائشة فقفلت يا رسول الله فهلا قال فنيان فني ففترت قالت عائشة
 فقال أ ما الله فقد شغاني وكروا أن أنيرى الناس منه ثم قالت وليدين (٢٧٧) أعصم رجل من بني زريق

حليف ليهود * أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن
 دينار أنه سمع بحالة
 يقول كتب عمر رضى
 الله عنه أن أقتلوا كل
 ساحر وساحرة قال فقتلنا
 ثلاث سواحل قال
 وأخبرنا أن حفصة
 زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم قتلت جارية
 لها جهرتها

(ومن كتاب الوصايا
 الذى يسمعون من الشافعى
 رضى الله عنه)

* أخبرنا سفيان عن
 هشام بن عمار عن
 طاوس عن ابن عباس
 أنه قال كيف تأمر
 بالمرء قبل الحج والبرقة
 وأعوام الحج والبرقة
 فقال كيف تقرؤن أن
 الدين قبل الوصية أو
 الوصية قبل الدين قالوا
 الوصية قبل الدين قال

فأبى الشاهد عليه بشاهد فشهادة أنه أبرأ منه فيحلف مع شاهده ويرأى ما شاهده عليه قال ولو أن رجلا
 أقام شهادتي حيا أنه له حق على فلان فوجوه من الوجوه ثم مات قبل أن يحلف أو مات قبل أن يقسم شاهدة
 فأقام ورثته بعد شهادتي بأن له على فلان حذا فورثته يقومون مقامه في كل ما ملكوا عنه وذلك أن الله
 عز وجل نقل ملك الموت بالمرء إلى أحياء يجعلهم على كون ما كان لأحياء يملكون ما ملكهم بقدر
 ما فرض لهم فهم يقومون مقامهم ورثته بقدر ما ورثوا قال وإن ذهب ذهاب إلى أن يقول كيف
 يحلف الوارث وهو لا يدري أشهد شاهدة بحق (١) فيحلف على علمه وذلك أن العلم قد يكون بالبيان والسمع
 والرؤية فإذ جازع من يصدق أن لبيبة حق على فلان أو علمه بأى وجهه من وجوه العلم كان ذلك حلف مع
 شاهده وكان كبره لو شهدته. قد على حق كان عنه غائب أو على رجل أنه قتل له ذلة غائبة أو عبد حلف مع
 شاهده وأخذ حقه ولو لم يحلف الأعلى ما عين أو سمع من الذى عليه الحق بعينه ضاق هذا عليه قال ولم
 ير لاهل العلم يحلفون مع الشاهد على الحق الغائب إذا أمكن أن يكون الحالف علم أن حقه حق بوجه
 من وجوه العلم والرؤية أو السمع أو الخبر قال وإذا كان هكذا فكذلك كل من شهد بحق بأن فلانا أقر له
 أو أوصى له أو تصدق عليه حلف مع شاهده ولو ضاق عليه أن يحلف الأعلى ما عين ضاق عليه أن يأخذ
 الحق بشاهد الأفعاب حتى لو مات أبوه وهو صغير فشهادة أنه ورثه شبا بعينه ضاق عليه أن يأخذه
 لأنه لم يمان أمه وما ترك ولا عدو ورثته ولا هل عليه دين أوله وصايا وكذلك لو كان ناعيا ومات أبوه غائبا
 فشهادة على تركه له غائبة لأنه لم ير أمه على كسها ولا يدري لعلمه لم يتركها فإن مات وترك ابنها الغائب أو ابنها
 صغيرا ورثته يحلف البالغ وأخذ نصيبه من الميراث وذلك نصف المال بعد عن المرأة وإن حلفت المرأة
 أخذت الثمن وقتل الصبي حقه من المال وذلك النصف بعد الثمن حتى يبلغ فيحلف أو تمتع من البين
 فبطل حقه أو يموت قبل البلوغ فتقوم ورثته فيما ورثوا عنه مقامه فيحلفون ويصدقون قال وكذلك
 لو كان الورثة بالغين فهم غيب أخذ الحاضر الحالف حقه وقت حقوق الغيب حتى يحضروا فيحلفوا
 ويصدقوا أو يأبوا فبطل حقوقهم أو يموتوا قبل ذلك فتقوم ورثتهم في حقوقهم مقامهم (قال الشافعى)
 رحمه الله تعالى فإن كان في الورثة آخرى وكان بقية الإشارة باليمين أشير إليها حتى يفهم عنه أنه حلف
 بيمين حقه وإن كان لا يفهم الإشارة ولا يفهم عنه أو كان معترضا وذهب العقل وقوله حقه حتى يعقل
 فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه فيحلفون ويصدقون ولا يجوز زعدي أن يترك وارثين فيحلف

(١) قوله فيحلف الحاضر وروح الجواب ولعل الأصله في فيحلف الخ تأمل

فأبى ما يدون قالوا بالدين قال فهو ذلك قال الشافعى رضى الله عنه يعنى أن التقديم جائز * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين قال
 أنكرت أن أبا طالب عقيل وطالب ولم يرعني ولا حعفر قال فذلك تركنا نصيبنا من الشعب * قال الشافعى قلت أخبرنا محمد بن الحسن
 أوفى من أهل الصدق في الحديث أو همام بن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال أتبع عبد الله بن جعفر بعاف قال على رضى
 الله عنه لا تبن عثمان فلا يخرج عن علفك فأعلم ذلك ابن جعفر قال أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق
 أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق قال أنكرت أن يرفق
 * أخبرنا ابن علية عن شعب بن عمرو عن زاذ قال سألت رجلا رضى الله عنه عن العقل فقال العقل كل يوم أنت فت قال
 العقل الذى هو العقل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم القيوم والفرط قال الشافعى * أخبرنا ابن عيينة عن ابن السوادي عن ابن عبد خير

عن أبيه قال تواضع على رضى الله عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظهر قدميه لطنت إن
باطنها حق قال الشافعي عن عمرو بن الهميم الثقفي عن شعبة عن أبي إسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضى الله عنه قال قلت لرسول الله
بأبي أنت وأمي إن أبي قد مات قال أذهب فواره قلت له مات مشركا قال أذهب فواره فواره ثم أتيت قال أذهب فغانسل * أخبرنا ابن
عينة عن شبيب بن غرقدة عن جابر بن الحارث قال أتيت عليا وهو بعسكر بدر أبي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل قلت إني أريد الصوم
قال وأنا أريد فمذنبون فأكل فلما فرغ قال يا ابن السباع أقم الصلاة * أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت (٢٧٨) اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت و بك آمنت وعليك توكلت فقدم

ركوعك * أخبرنا ابن
عليه عن خالد الحذاء عن
عبد الله بن الحارث عن
الحارث الهمداني عن
علي رضى الله عنه أنه
كان يقول بين السجدين
الهم اغفر لي وارحني
واهدني واجبرني
* أخبرنا بذلك سفيان
عن الزهري عن سعيد
عن أبي هريرة رضى الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كنت في
الصبح قال اللهم أنج الوليد
ابن الوليد وسله بن هشام
وعياش بن أبي ربيعة
* أخبرنا ابن علية
عن أبي هريرة عن النخعي
عن حطان بن عبد الله
قال علي رضى الله عنه
الزور ثلاثة أنواع فمن
أن يوزن أول الليل
أو ترم أن يستقظ فشاء
أن يشفعها بركعة

أحدها فيستحق الآخر حقه بين أخيه لأن كلاهما يقوم مقام الميت فباورث عنه والحق وإن كان عن
الميت وورث فلم يحق إلا للأحياء بسبب الميت على قدر ما ينهم الأثر أن البين إنما كانت من الأحياء
فلا يجوز أن يقوم رجل مقام الذي له أصل الحق في نصف ماله فيستحق بين غيره النصف الآخر كالأول
لرجلين على رجل فأقام أحدهما شاهدا بها وحلف أحدهما (١) لم يستحق الأنف وهو التي تملك ولا
يخلف على مالك غيره ولو حلف لم يستحق غيره منه شيئا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع
الشاهد لصاحب الحق وصاحب الحق من ملكه كماله من ملك بعضه وفي البعض لمالك غيره ولو كان
للورثة وصى فأقام شاهدا بحق لم يخلف الوصي لأنه ليس بمالك وتوقف حقوقهم فكلما منع منهم واحد
حلف وأخذ حقه بقدر ميراثه ولو مات رجل وقد أقام في حياته شاهدا بحق على رجل أو أقامه وصيه بعد
وفاته أو أحد وورثته وله غرما فقبل لورثته أحلفوا واستحقوا فأولئك يخلفوا بطل حقه ولم يكن للغرما أن
يخلفوا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قضى أن أقام شاهدا بحق على الآخر يمينه وأخذ حقه فأنما
أعطى باليمين من شهده بأصل الحق وإنما البين مع الشاهد أن قال لقد شهد الشاهد بحق وإن هذا الحق
لي على فلان وما يرى منه وإنما جعلت اللوارث البين بأن الله عز وجل نقل ملك الميت إلى الورث فجعله يقوم
مقامه فيه ولا يخالفه بقدر ما فرض له وجعله مالك ما كان الميت مالكاً أحب أو كره ولو ورث عبدنا
أزمنة ملكه وإن لم يرد ملكه حتى يخرج منه هومن ملكه قال وليس الغريم والاموصى له من معنى اللوارث
بسبب لأهم الذين لهم أصل الحق فيكونون المقتضى لهم باليمين مع الشاهد ولا الذين حكم تعالى لهم
بالبينات فيكونون في معنى صاحب الحق والغرما والموصى لهم وإن استحقوا مال صاحب الدين فليس من
وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم اللوارث من نفقة عبيده أزمى قال ولو مات صاحب الحق
بخاء وارثه بشاهد وقال أنا حلف وقال غريم الميت المال في دين اللوارث وأنا حلف حلف اللوارث وأخذ
الغريم المال دون ما كان أخذه له دون أبيه (٢) ولو كان الغريم يقوم مقام اللوارث كان أحق بالمال إذا ملكه
اللوارث عن الموروث فالغريم أحق به كما يكون أحق بجميع ماله الذي في يده والذي يحق به وله من الدينة

(١) لعله لم يستحق إلا الألف وهي التي تملك اه (٢) وقوله ولو كان الغريم الخ كذا في النسخ وتأمل أيضا
وقوله كان أحق بالمال أي الذي في ذمته المدعى عليه أي أحق به من أول الأمر من غير دخول اللوارث وليس
كذلك بل أحق به تكون إذا ملكه اللوارث الخ فتأمل جدا

وبصلى ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل وغيرها
* أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضى الله عنه في الرجل يزوج المرأة ثم يوت ويدخل بها لم يفرض لها
صدقا فإن لها الميراث وعليها العدة ولا صدق لها * أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول
كانت زوجه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معانسا فأرد أن يختص بها ناعن ذلك ثم رخص لأن تنكح المرأة إلى أجل بالنكح
* أخبرنا سفيان أخبرنا الزهري أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة * أخبرنا
سفيان عن الزهري عن أبي لهة أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدى جارية فآخرا لها لزواجها * أخبرنا سفيان عن
أيوب بن موسى عن عبد بن سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أذنت أمة أحكم فتبين زناها فليصلها الحد ولا يرب

عليها م عادت فرزت فتبين زناها فلجلدها الحد ولا يثرب عليها م ان عادت فرزت فتبين زناها فليسيعوا ولو بضعف من شر يعني الحبس
 * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء مستلقيات بمروطهن
 ما يعرفن من الغلس * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله * أخبرنا ابن علية عن عوف عن سيار بن سلامة أبي النهمال
 عن أبي ردة الأسدي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح ثم يصرف وما يعرف الرجل مناجيليه وكان
 يقرأ باليتين إلى المائة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جعل له السير يجتمع بين المغرب والعشاء
 * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله (٢٧٩) صلى الله عليه وسلم كان يجتمع بين

الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء في سفره إلى
 تبوك * أخبرنا مالك
 عن نافع وعبد الله بن
 دينار عن ابن عمر أن
 رجلا سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة الليل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 صلاة الليل متى متى

فأذا خشي أحدكم الصبح
 صلى ركعة واحدة وتز
 له ما قد صلى * أخبرنا
 سفيان عن عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر مثله
 * أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن سالم عن أبيه
 قال سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول
 صلاة الليل متى متى
 فأنما خشي أحدكم الصبح
 أو تر واحدة * أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن
 دينار عن طائفة عن

غيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقصا وصفت أن شاء الله تعالى بيان فرق بين الغريم والموصي له
 والأورث وصاحب أصل الحق قال وما يثبت به أن شاء الله تعالى أن الغريم إنما يحقه في مال الميت جله لافي
 ماله الذي يحلف عليه وذلك أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه
 من المال الظاهر الذي لم يحلف عليه ولهم يكن له مال إلا ما حلف عليه الغريم بخاء غريم غيره فامتنع أحدهما
 من البين وإن حلف الآخر وأخذ جميع الدين فقد أعطى بيمينه الحق وإنما كان له النصف وليس هكذا
 الرجلان يكون الحق لأحدهما إذا نكل بطل حقه وأخذ الخالف حقه قال ولو أقام رثته رجل شاهدا
 على حقه وله غنم أو وصايا قبل الورثة أن يحلفوا واستحقوا وإذا فعلوا فالغرماء أحق بماله منهم وأهل الوصايا
 بشر كونهم في ماله بالثلاث وأن أبوا أن يحلفوا أبطلنا خاصة أهل الوصايا

(الامتناع من البين وكيف البين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كانت له البين على حق مع شاهد قبل له أن حلف استحققت وإن امتنع
 من البين سأنالك لم تمتنع * وأن قلت لا تقي بشاهد آخر كذلك حتى تأتي به فتأخذ حلف بلاعين ولا تأتي به
 فتقول أحلف وخذ حلفك وإن امتنعت فبغير أن تأتي بشاهد أو تنظر في أصل كذبك أو لا تستأنطأ
 حلفك في البين وإن طلبت البين بعد هاتم نكطها لأن الحكم قد مضى بإبطالها وإن جئت بشاهد آخر
 أعطيك به لأننا إنما أطلبنا حلفك في البين لافي الشاهد الآخر ولا الأول قال * وأن قال بيني وبين الرجل
 معاملة أو قد حضرت وأيام من أتي به نأساه أو أهملته حتى يباه ولم أقض له بشي على المشهود عليه * أن حلف
 أخذ حقه وإن أبي أبطل حقه في البين فقي طلب البين بعد لم أعطها إياه لاني قد أبطلتها * وتجيء شاهد
 آخر أعطيه بهما لأنني لم أبطل الشاهد إنما أبطل الحق في البين قال وإذا كان الحق عشرين دينارا
 أو قيمتها أو مائة وأجرا حقه فقدم ما كانت أوحدا أو طلائقا فالحالف يحكم بين البيت والمقام فإن كان
 بالدينه فعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم * وإن كان في بيت المقدس ففي مسجدها أو ببلد في مسجده
 وأحب لو حلف بعد العصر وقد كان من حكام الآفاق من يستحلف على المحض وذلك عند حسن (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان الحق أقل من عشرين دينارا أو قيمتها أو كانت جراحه خطأ أرضها أقل
 من عشرين أحلف في المسجد وفي مجلس الحكام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتوفيت عشرين دينارا

أن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أرقم الخزازي عن أبيه
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من غمره ساجدا فرأيت بياض أبيه * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي زيد
 الأصم عن عمه عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جدد أو أرادت هيمة أن تمر من تحتها لم ترحل بمحاجي * أخبرنا ابن عينة
 عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه قال تقصر الصلاة إلى عصفان وإلى الطائف وإلى جذه وهذا كله من مكة على أربعة درج نحو
 من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك أو حي أربعة برد * أخبرنا ابن عينة
 عن عبد عن زبر بن حبش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص * ويقول أعماهي توبة تي * أخبرنا ابن عينة عن أيوب عن عكرمة عن
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جدها يعني في ص * أخبرنا ابن عينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن

عبد الله في الصلاة على الجناة لا وقت ولا عدد * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على العناني أربعاً * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج * أخبرنا صفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ضيعة فقال أمار بدن الحج قالت أتى شاكسة فقال يحيى وشترط أن يحل لي حبس حتى * أخبرنا صفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت عائشة ما بين أختي هل تستني إذا حجت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم اجعل أودعتك له عمدت ذنبي بستره فهو الحج وان حبسني حابس فحبي عمره * أخبرنا ابن علقمة عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم بن الأسود (٢٨٠) عن عبد الله يعني أنه أمر بإفراذ الحج قال قلت كان أحب أن يكون لكل واحد

منها شعث وسفر وهم يزعمون أن القصران أفضل وبه يقضون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القصران * أخبرني عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن الحسين أو غيره عن مولى لعثمان بن عفان قال بينما أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف أذراي رجلاً يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراش من الحر فقال ما لي هذا وأقام بالمدينة حتى يسرد ثم يروح ثم دنا الرجل فقال انظرون هذا فنظرت فقلت أرى رجلاً معماراً يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فنظرت فإذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فذا منفع السوم فإعداد رأسه حتى إذا قد قال ما أخرجه هذه الساعة فقال بكران من أهل الصدقة تخافون قد مضى بابل الصدقة فأوردت أن الحجة هما بالحي وخشيت أن يخسعا فبأني الله عنهم ما قال عثمان هلم يا أمير المؤمنين إلى الماء والظل وتكديك فقال عدائي ظلك فقلت عندنا من يكفيل فقال عدائي ظلك ومضى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فليتنظر إلى هذا فعاد البنا فأتى نفسه * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه بي على الصفا في عرة بعد ما طاف بالبيت وأنه أعلم

تم كتاب المسند مقابل على نسخة عشقة أحضرت من الأقطار الشامية لهذا الغرض وكتب عليها سماعات الأئمة المحدثين بخطوطهم وأسانيدهم وأخرساع منها ورخ سنة سبع مائة وأربع وثمانين هجرة فرضي الله عنهم وتغناهم آمين وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين

قول فقهاء المكين وحكامهم وإذا حلف الرجل على حق نفسه حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما شهد به شاهد يقران بن فلان عليك وهو كذا وكذا ويصنفه لحق كنهديه وإن ذلك ثابت لي عليك ما قضيت منك ولا شيء وأمنته ولا اقتضاه من قرض بأمرى ولا شيئاً منه ولا بغير أمرى فوصل إلى ولا أبرأ منك ولا من شيء منك ولا احتلتي به ولا بشيء مني على أحد ولا أحتل به عليه ولا برئت منه بوجه من الوجوه ولا صرت إلى ما يبرئك منه وأمن شيء مني بوجه من الوجوه إلى يوم حلفت يعني هذه فإن كان اقتضى منه شيئاً أو أبرأه من شيء حلف بما وصفت فإذا انتهى إلى قوله ما اقتضيت ولا شيئاً منه ولا اقتضاه من قرض بأمرى قال ما اقتضيت منه إلا كذا وكذا وإن ما بقي لتأبى لي عليك ما اقتضيت ولا شيئاً منه ولا اقتضاه من قرض بأمرى ولا شيئاً منه ولا وصل إلى ولا إلى غيري بأمرى ولا كان لي فيه ولا في شيء مني ما يكون لك به إلا ما قضيت ثم تنسق اليين وإن حلف على داره في يده أو عهد أو غيره حلف كما وصفت وقال إن الدار التي كذا أو وجدها لداري ما بعثتها ولا شيئاً منها ولا وهبتها ولا شيئاً منها ولا تصدقت بها عليك ولا بشيء منها ولا على غيرك من صبرها إليك ولا بشيء منها بوجه من الوجوه وإنما لي ملكي ما خرجت مني ولا شيء منها إلى أحد من الناس أخرجها ولا شيئاً منها إليك وإنما أحتلفت على غيرة بيب الحلف لانه لا قد يخرجها إلى غيري فخرج ذلك إلى الذي هي فيه يد وإن كان المستحلف ذمياً حلف بالله الذي أنزل التوراة على موسى وبغير ذلك مما يعظم اليقين بما يعرفه حق وليس باطل ولا يخفى عما يعظم إذا جهلناه وبحضرة من أهل دينه من يتوفى هو محضره إن كان حائلاً يكون أشد لعظمتهم إن شاء الله تعالى قال وإن كان الحق لم يفره الحالف حلف كما وصفت على أن هذا الحق ثابت لقنار عليك ما اقتضيت منك ثم تنسق اليين كما وصفت ولا علمت فلا نالت اقتضاه ولا شيئاً منه منك ولا أبرأ منك ولا من شيء منه بوجه من الوجوه ولقد مات وأنه ثابت عليك إلى يوم حلفت يعني هذه قال ولو كانت اليين لرجل يأخذها أو على رجل يبرأها فبداً حلف قبل أن يحلفه الحاكم أعاد الحاكم عليه اليين حتى تكون عينه بعد خروج الحكم بها

ثم الجزء السادس من كتاب الأم ويليهِ الجزء السابع وأوله باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى

رأسه من الباب فذا منفع السوم فإعداد رأسه حتى إذا قد قال ما أخرجه هذه الساعة فقال بكران من أهل الصدقة تخافون قد مضى بابل الصدقة فأوردت أن الحجة هما بالحي وخشيت أن يخسعا فبأني الله عنهم ما قال عثمان هلم يا أمير المؤمنين إلى الماء والظل وتكديك فقال عدائي ظلك فقلت عندنا من يكفيل فقال عدائي ظلك ومضى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فليتنظر إلى هذا فعاد البنا فأتى نفسه * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه بي على الصفا في عرة بعد ما طاف بالبيت وأنه أعلم

تم كتاب المسند مقابل على نسخة عشقة أحضرت من الأقطار الشامية لهذا الغرض وكتب عليها سماعات الأئمة المحدثين بخطوطهم وأسانيدهم وأخرساع منها ورخ سنة سبع مائة وأربع وثمانين هجرة فرضي الله عنهم وتغناهم آمين وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرسة

المجزء السادس

من كتاب الائم

(فهرست الجزء السادس من الأتم للإمام الشافعي محمد بن إدريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
٢٦ الرجل بحبس الرجل حتى يقتله	٢ (كتاب جراح العمد)
٢٦ منع الرجل نفسه وحرمة	٢ أصل تحريم القتل من القرآن
٢٧ التعدي في الاطلاع ودخول المنزل	٢ قتل الولدان
٢٩ ما جاء في الرجل يقتل ابنه	٣ تحريم القتل من السنة
٣٠ قتل المسلم ببلاد الحرب	٣ جراح إيجاب القصاص في العمد
٣١ ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من أموالهم	٤ من عليه القصاص في القتل ومادونه
٣٢ ما أصاب المسلمون في بلاد أهل الردة من متاع المسلمين	٤ باب العمد الذي يكون فيه القصاص
٣٢ من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين	٦ باب العمد فيما دون النفس
٣٤ شرك من لا قصاص عليه	٧ الحكم في قتل العمد
٣٥ الزحفان يلتقيان	١٠ ولادة القصاص
٣٦ قتل الامام	١٢ باب الشهادة في العفو
٣٦ أمر السيد عبده	١٣ باب عفو المجني عليه الجناية
٣٦ الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره الى سبع	١٤ جناية العبد على الحرفين بانه الحر والعفو عنه
٣٨ المرأة تقتل حلي وتقتل	١٤ جناية المرأة على الرجل فيسكتها بالجناية
٣٨ تحول حال المشرک يجرح حتى اذا جنى عليه	١٤ الشهادة في الجناية
٤٠ الحكم بين أهل الذمة في القتل	١٥ الشهادة في الأفضية
٤٢ ردة المجني عليه وتحول حاله	١٥ ما تقبل عليه الشهادة في الجناية
٤٣ تحول حال المجني عليه بالعتق والجاني يعتق	١٧ تشاح الأولياء على القصاص
بعدرق	١٨ تعدى الوكيل والولي في القتل
٤٤ جراح القصاص فيما دون النفس	١٨ الوكالة
٤٥ تفريع القصاص فيما دون النفس من الأطراف	١٨ قتل الرجل بالمرأة
٤٩ أمر الحاكم بالقود	١٩ قتل الرجل النفر
٥٠ زيادة الجناية	١٩ الثلاثة يقتلون الرجل أو يصيبونه بجرح
٥١ دواء الجرح	٢١ قتل الحر بالعبد
٥١ جناية المجرورح على نفسه	٢١ قتل الخنثى
٥٢ من يلى القصاص	٢٢ العبد يقتل بالعبد
خطأ المقتص	٢٢ الحر يقتل العبد
	٢٤ جراح النفر الرجل الواحد فيموت
	٢٥ ما يقطع فيه القصاص من العمد
	٢٥ الرجل يجتمع امرأته رجلان فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله

صحيفة	صحيفة
٧٢ غم الرجل وخنقه	٥٤ ما يكون به القصاص
٧٢ الحكومة	٥٥ العلل في القود
٧٤ التثاء الفارسين	٥٦ ذهاب البصر
٧٥ صدمة الرجل الآخر	٥٨ النقص في البصر
٧٥ اصطدام السفينتين	٥٨ اختلاف الخاني والمجنى عليه في البصر
٧٥ جناية السلطان	٥٩ الجناية على العين القاعة
٧٧ ميراث الدية	٥٩ في السمع
٧٧ عقو المجنى عليه في العمد والخطا	٥٩ الرجل بعد الرجلين بالضربة أو الرمية
٧٨ القسامة	٦٠ النقص في الخاني المقص منه
٧٩ من يقسم ويقسم فيه وعليه	٦١ الحال التي اذا قتل بها الرجل الرجل أقدمته
٨٠ الورثة يقسمون	٦١ الجراح بعد الجراح
٨١ بيان ما يخلف عليه القسامة	٦٢ الرجل يقتل الرجل فيعدو عليه أجني فيقتله
٨١ عدد الأيمان على كل حالف	٦٢ الجناية على اليدين والرجلين
٨٢ نكول الورثة واختلافهم في القسامة ومن	٦٤ الرجلين
يدعي عليهم	٦٥ الألتين
٨٣ ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف	٦٥ الأثنين
ولا يسقطها	٦٥ الجناية على ركب المرأة
٨٣ الخطأ والعمد في القسامة	٦٦ عقل الاصابع
٨٤ القسامة بالدينه وغيرها	٦٧ أرش الموضحة
٨٥ اختلاف المدعي والمدعى عليه في الدم	٦٨ الهائمة
٨٥ باب الاقرار والنكول والدعوى في الدم	٦٨ المنقلة
٨٦ قتل الرجل في الجماعة	٦٨ المأمومة - مادون الموضحة من الشجاج -
٨٦ نكول المدعي عليهم الدم عن الايمان	الشجاج في الوجه
٨٦ باب دعوى الدم	٦٨ الخائفة
٨٧ باب كيف اليمين على الدم	٦٩ ما لا يكون جائفة
٨٧ عين المدعي على القتل	٦٩ كسر العظام
٨٧ عين المدعي عليه من اقراره	٧٠ العوج والعرج في كسر العظام
٨٧ عين مدعي الدم	٧٠ كسر الصلب والعنق
٨٧ التحفظ في اليمين	٧١ كسر الصلب
٨٨ عتق أمهات الأولاد والجناية عليهن	٧١ التوافق في العظام
٨٨ الجناية على أم الولد	٧١ ذهاب العقل من الجناية
٨٩ مسئلة الجنين	٧٢ سلخ الجلد
٩٠ الجناية على العبد	٧٢ قطع الاظفار

صفحة	صفحة
١٠٩ دية الأذنين	٩١ (ديات الخطأ)
١٠٩ دية الشفتين	٩١ ديات الرجال الأحرار المسلمين
١١٠ دية اللجين	٩٢ دية المعاهد
١١٠ دية الأسنان	٩٢ دية المرأة
١١٢ ما يحدث من النقص في الأسنان	٩٣ دية الخنثى
١١٢ العيب في ألوان الأسنان	٩٣ دية الخنثى
١١٣ أسنان الصبي - السن الزائدة	٩٥ جنين المرأة الحرة
١١٣ قلع السن وكسرها	٩٦ جنين الذمية
١١٤ حلتي الثديين	٩٧ جنين الأمة
١١٤ النكاح على أرض الجنابة	٩٧ جنين الأمة تعق والذمية تسلم
١١٥ (كتاب الحدود وصفة النفي)	٩٨ حلال الدية
١١٦ السارق توهبه السرقة	٩٨ أسنان الإبل في العمد وشبه العمد
١١٧ ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق	٩٩ أسنان الإبل في الخطأ
١١٨ باب السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده	٩٩ في تغلظ الدية
١١٨ في الثمر الرطب يسرق	٩٩ أي الإبل على العاقلة
١١٩ باب النفي والاعتراف في الزنا	١٠٠ إغواز الإبل
١٢١ ما جاء في حد الرجل أمته إذا زنت	١٠١ العيب في الإبل
١٢٢ باب ما جاء في الضريم من خلقته لأم من مرض	١٠٢ ما تحل العاقلة من الدية ومن يحملها منهم
١٢٢ يصيب الحد	١٠٢ عقل المولى
١٢٢ الشهادة في الزنا	١٠٢ عقل الخلفاء
١٢٤ باب أن الحدود كفارات	١٠٢ عقل من لا يعرف نسبه
١٢٤ باب حد اللجين إذا زنا	١٠٣ أين تكون العاقلة
١٣٠ حد الخمر	١٠٣ جاع الديات فيما دون النفس
١٣١ باب ضرب النساء	١٠٤ باب دية الأنف
١٣١ السوط الذي يضربه	١٠٤ الدية على المارن
١٣٢ باب الوقت في العقوبة والعفو عنها	١٠٤ كسر الأنف وذهاب الشم
١٣٢ صفة النفي	١٠٥ الدية في اللسان
١٣٣ حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع الطريق	١٠٦ اللهامة
١٣٥ وحد الزاني	١٠٦ دية الذكر
١٣٥ باب السن التي إذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت	١٠٧ ذكر الخنثى
١٣٥ عليهما الحدود	١٠٨ دية العينين
١٣٥ باب ما يكون حرزا ولا يكون والرجل توهبه له	١٠٨ دية أشجار العينين
السرقة بعد ما يسرقها أو يملكها بوجه من الوجه	١٠٨ دية الحاجمين واللحمة والرأس

صحيفة	صحيفة
١٣٧ قطع الملول بقراره وقطعه وهو آبق	١٦٨ مسألة الاجراء
١٣٨ قطع الأطراف كلها	١٧٠ باب خطا الطبيب والامام يؤتب
١٣٨ من يجب عليه القطع	١٧٢ الجسل الصؤل
١٣٨ ما لا يقطع فيه من جهة الخيانة	١٧٣ الاستحقاق
١٣٩ غرم السارق	١٧٥ الأشربة
١٣٩ حد قاطع الطريق	١٧٨ الولية
١٤١ الشهادات والاقرار في السرقة وقطع الطريق	١٧٩ صدقة الشافعي رضى الله عنه
وغير ذلك	١٨٠ البجيرة والوصيلة والسائبة والحام
١٤٢ حد الثيب الزاني	١٨٣ بيان معنى البجيرة والسائبة والوصيلة والحام
١٤٤ ما يدرك فيه الحد في الزنا ولا يدرك	١٨٤ باب تفریع العتق
١٤٥ باب المرتد الكبير	١٨٥ الخلاف في السائبة والكافر يعتق المؤمن
١٤٥ باب ما يحرم به الدم من الاسلام	١٨٦ خلاف في الموالى
١٤٧ تفریع المرتد	١٨٩ تفریع البجيرة والسائبة والوصيلة والحام
١٤٩ الشهادة على المرتد	١٩٠ الخلاف في التذرف غير طاعة الله عز وجل
١٤٩ مال المرتد وزوجه المرتد	١٩١ إقرار سكاك مفسوخ
١٥١ مال المرتد	١٩١ وضع كتاب عتق عبد
١٥٢ المكره على الردة	١٩٢ كراء الدور
١٥٣ ما أحدث المرتد في حال ردة في ماله	١٩٣ باب اذا أراد ان يكتب شراء عبد
١٥٣ جناية المرتد	١٩٣ شراء عبد آخر
١٥٤ الخيانة على المرتد	١٩٥ بيع البراءة
١٥٤ الدين على المرتد	١٩٥ الاختلاف في العيب
١٥٥ الدين للمرتد	١٩٨ وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي
١٥٥ ذبيحة المرتد	١٩٩ وثيقة في المدبر
١٥٥ نكاح المرتد	١٩٩ (كتاب الأفضية)
١٥٥ الخلاف في المرتد	٢٠١ أدب القاضي وما يستحب للقاضي
١٥٦ تكاف المحبة على قائل القول الأول وعلى من	٢٠١ الافرار والاحتماد والحكم بالظاهر
قال أقبل لإظهار التوبة اذا كان رجوع الى الدين	٢٠٧ مشاوره القاضي
يظهره ولا أقبل ذلك اذا رجع الى الدين لا يظهره	٢٠٧ حكم القاضي
١٥٩ خلاف بعض الناس في المرتد والمرتدة	٢٠٨ مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة
١٦٥ اصطدام السفينتين والفارسين	الشهود
١٦٦ مسألة الحمام والناتن والبيطار	٢١٠ ما تجوز به شهادة أهل الأهواء
١٦٧ مسألة الرجل يكثرى الدابة فيضربها فتموت	٢١١ شهادة أهل الأشربة
١٦٧ جناية معلم الكتاب	٢١١ شهادة أهل العصية

صفحة	صفحة
٢٣٦ اقرار الوارث ودعوى الاعاجم	٢١٢ شهادة الشعراء
٢٣٦ دعوى الاعاجم	٢١٣ شهادة أهل اللعب
٢٣٧ (الدعوى والبيئات)	٢١٣ شهادة من يأخذ الجمل على الخير
٢٤٢ باب الدعوى في الميراث	٢١٣ شهادة السؤل
٢٤٤ باب الشهادة على الشهادة	٢١٤ شهادة القاذف
٢٤٦ باب شهادة أهل الذمة في الموارث	٢١٦ كتاب القاضي
٢٤٨ باب الدعوى بين احدهما في وقت قبل وقت صاحبه	٢١٦ القسم
٢٤٩ باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة	٢١٦ الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه
٢٥٨ باب الدعوى في السووع	٢١٧ كتاب القاضي الى القاضي
٢٦٣ باب دعوى الوالد	٢١٩ أجر القسم
٢٧٣ البين مع الشاهد	٢١٩ السهمان في القسم
٢٧٥ ما يقضى فيه بالبين مع الشاهد	٢٢٠ ما يرد من القسم باذعاء بعض المقسوم
٢٧٩ الامتناع من البين وكيف البين	٢٢٤ الاقرار والمواهب
	٢٣٣ باب الشركة
	٢٣٥ اقرار أحد الابنين بالآخر

(تمت فهرست الصلب ويلها ما بالهامش)

(فهرسة كتاب مسند الامام الشافعي رضي الله عنه
الذي بهامش الجزء السادس من كتاب الام)

صحيفة	صحيفة
٢١٦ ومن كتاب الخلع والنشوز	٢ باب ما خرج من كتاب الوضوء
٢١٩ ومن كتاب ابطال الاستحسان	٣٠ ومن كتاب استقبال القبلة في الصلاة
٢١٩ ومن كتاب أحكام القرآن	٧٠ ومن كتاب الأمان في الصلاة
٢٢٦ ومن كتاب الأشربة وفضائل قريش وغيره	٧٩ ومن كتاب الامامة
٢٢٨ ومن كتاب الأشربة	٩٤ ومن كتاب ايجاب الجمعة
٢٣١ ومن كتاب عشرة النساء	١٠٦ كتاب العبدین
٢٣٣ ومن كتاب التعريض بالخطبة	١١٦ ومن كتاب الصوم والصلاة والعبدین
٢٣٤ ومن كتاب الطلاق والرجعة	والاستسقاء وغيرها
٢٣٥ ومن كتاب العدد الا ما كان منه معادا	١١٩ ومن كتاب الزكاة من أوله الا ما كان معادا
٢٤٠ ومن كتاب القرعة والنفقة على الأرباب	١٣٠ ومن كتاب اباحة الطلاق
٢٤٠ ومن كتاب الرضاع	١٣١ ومن كتاب الصيام الكبير
٢٤٣ ومن كتاب ذكر الله تعالى على غير وضوء	١٣٣ ومن كتاب المناسك
والحيض	١٥٠ ومن كتاب البيوع
٢٤٤ ومن كتاب قتال أهل البغي	١٥٦ ومن كتاب الرهن
٢٤٤ ومن كتاب قتال المشركين	١٥٦ ومن كتاب المين مع الشاهد الواحد
٢٤٥ ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره	١٥٨ ومن كتاب اختلاف الحديث
٢٤٩ ومن كتاب قسم النفي	١٨٠ ومن كتاب الطلاق
٢٥١ ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم	١٨١ ومن كتاب العتق
وكتاب المدبر	١٨٢ ومن كتاب جراح العمد
٢٥٢ ومن كتاب التفليس	١٨٨ ومن كتاب المسكاتب
٢٥٣ ومن كتاب الدعوى والبنات	١٨٨ ومن كتاب الجزية
٢٥٣ ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم	١٩٠ ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله
والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره	عنهما
٢٥٤ ومن كتاب المزارعة وكراء الارضين	٢٠٢ ومن كتاب الرسالة الا ما كان معادا
٢٥٤ ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة	٢١٠ ومن كتاب الصداق والايلاء
٢٥٦ ومن كتاب الجعيرة والسائبة	٢١٢ ومن كتاب الصرف
٢٥٧ ومن كتاب الصيد والذبايح	٢١٢ ومن كتاب الرهون والاجارات
٢٥٨ ومن كتاب الديات والقصاص	٢١٣ ومن كتاب الشغار
٢٦٠ ومن كتاب جراح الخطا	٢١٤ ومن كتاب الظهار واللعان

صحيفة	صحيفة
٢٧١ ومن كتاب النكاح من الاملاء	٢٦١ ومن كتاب السبق والقسامة والرمي والكسوف
٢٧٤ ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع منه	٢٦٢ ومن كتاب الكسوف
٢٧٤ ومن كتاب أدب القاضي	٢٦٢ ومن كتاب الكفارات والنذور والایمان
٢٧٥ ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة الارض	٢٦٢ ومن كتاب السيرة على سير الواقدي
الخ	٢٦٢ ومن كتاب جماع العلم
٢٧٧ ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع من الشافعي	٢٦٢ ومن كتاب الخناز والحدود
رضي الله عنه	٢٦٨ ومن كتاب الحج من الأمالي
٢٧٧ ومن كتاب اختلاف علي وعبد الله بمال يسمي	٢٧٢ ومن كتاب مختصر الحج الكبير
الربيع من الشافعي	٢٧٣ ومن كتاب النكاح من الاملاء

(تمت)